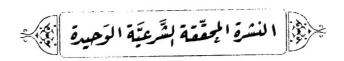


# ﴿ عِيَاثُ ٱلْأُمِم فِي ٱلِّنِيَاثِ ٱلظُّلِمَ ﴾

نابت الامتام الصيدالأصُوليّ اعبرالجُهُدِ ضياءِ الدِّيزاَ بِللْكَالِي عَبْدِ للْلَكِ بزعَبدِ اللِّهِ بن يُوسُفَ النَّيسَابُورِيّ إمام المرمَيْن المِرَيْنِ رَخِمَهُ اللهُ هَاك رَخِمَهُ اللهُ هَاك

> مَعِّفَهُ وَوَضَعَ فَهَارِسَهُ أ. د. عبدلعظيم محمود الدِّيب رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ (١٣٤٨- ١٣٤٨)





### ( لوزيو فالعِمْدوف والغِل المملكة (لعَربة والتبووية

مكتبة الشنقيطي ـ جدة مانف 6893638

مكتبة نزار الباز ـ مكة المكرمة هانف 5473838 ـ فاكس 5473838

> مكتبة المزيني - الطائف ماتف 7365852

مكتبة الرشد\_الرياض مانف 4583712\_4593451 ناكس 4573381

مكتبة المتنبي ـ الدمام هانف (8413(XX) ـ فاكس 8432794 مكتبة دار كنوز المعرفة ـ جدة مانف 6510421 ـ 6570628

مكتبة الأسدي ـ مكة المكرمة ماتف 5570506

مكتبة الزمان ـ المدينة المنورة مانف 8366666 ـ فاكس 8383226

مكتبة العبيكان ــ الرياض وجميع فروعها داخل المملكة مانف 2741578 ـ فاكس 2741750

> دار أطلس-الرياض مانف 4266104

دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة هاتف 6320391 ـ فاكس 6320392

> مكتبة المأمون ـ جدة هانف 6446614

دار البدوي ـ المدينة المنورة مانف 0503000240

مكتبة جرير ـ الرياض وجميع فروعها داخل المملكة وخارجها هاتف 2741578 ـ فاكس 274

دار التدمرية ـ الرياض مانف 4924706 ـ قاكس 4937130



#### والوزيوة كالغنقروة منارج والمنككة ولعربتي ولتبعؤوية

الجمهورية اليمنية مكتبة تريم الحديثة \_ حضرموت مائف 417130\_ ناكس 418130 دار القدس \_ صنعاء مائف 00967777711881

الجمهورية اللبنانية الدار العربية للعلوم - بيروت ماتف 785107- فاكس 786230 مكتبة الشمام - بيروت ماتف 707039- جوال 03662783

> المملكة الأردنية الهاشية دار محمد دنديس ــ عمّان ماتف 4653390 ناكس 4653380

جمهورية أندونيسيا دار العلوم الإسلامية ـ سوروبايا ماتف 3974094 ماتف دولة الكويت مكتبة دار البيان - حَوَلي مانف 2616490 - فاكس 2616490 دار الضياء للنشر والتوزيع - حَوَلي مانف 2658180 - فاكس 2658180

الجمهورية المرية السورية دمشق دار السنابل - دمشق ماتف 2237960 - فاكس 2237960 ماتف 14325402 - فاكس 2235402 - فاكس 2235402

مملكة البحرين م**كتبة الفاروق ـ المنامة** ماتف 17272204 ـ 17273464 ناكس 17256936

الجمهورية التونسية المدار المتوسطية للنشر ــ تونس ماتف70698633 ماتكس70698633 الإمارات العربية المتحدة مكتبة الإمام البخاري ـ ديي مانف 2977766 ـ ناكس 2975556 دار الفقيه ـ أبو ظبي ماتف 6678920 ـ ناكس 6678921

جمهورية مصر العربية دار السلام ـ القاهرة مانف 2741578 ـ 2704280 مكتبة نزار مصطفى الباز ـ القاهرة مانف 25060822 ـ جوال 0122107253

> دولة قطر مكتبة الأقصى ــ الدوحة مانف 4316895 ـ 4316895 ناكس 2291135

المملكة المغربية مكتبة التراث العربي \_ الدار البيضاء ماتف 022306240 \_فاكر 022447666

جمهورية دافستان مكتبة دار الرسالة ـ محج قلعة مانف 0079285708188 مانف 0079882010009

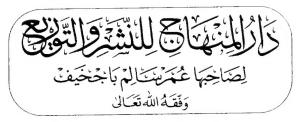
الجمهورية التركية مكتبة الإرشاد ــ إستانبول ماتف 02126381633 فاكس 02126381700





لبنان\_بیروت\_فاکس: ۷۸٦۲۳۰

## الطّبْعَة الثّالِثَة لِلكِتَاب، والأولىٰ للنَّاشِر ١٤٣٢ هـ ـ ٢٠١١م جميع الحقوق محفوظة للناشر



المملكة العربية السعودية ـ جدة حي الكندرة ـ شارع أبها تقاطع شارع ابن زيدون هاتف رئيسي 6326666 ـ الإدارة 6320392 المكتبة 6322471 ـ فاكس 21416

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزءٍ منه، وبـأيُّ شكـلٍ مـن الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكُن من استرجاع الكتاب أو أي جـزء منـه، وكـذلـك لا يسمـــع بالاقتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخــرى دون الحصــول علــى **إذن خطي مسبقاً من الناشر** 

ISBN: 978 - 9953 - 541 - 33 - 4



www.alminhaj.com
E-mail: info@alminhaj.com



# ابعشداء

إلىٰ أساتذتي وشيوخي الذين علموني :

إلى الذين رأيت فيهم كلَّ المعاني النبيلة الكريمة مجسدةً ماثلة .

إلى الذين رأيت فيهم التواضع الصادق ، والإيمان بأن العلم لا نهاية له .

إلى الذين رأيت فيهم الصبرَ المؤمن ، والصمتَ الحكيم ، والترفع على الدنايا والصغار .

إلى الذين رأيت فيهم الإيمانَ بأن كل ما تذلُّ له الرقابُ من شُهرة ، وجاهِ ، ومالِ وسلطان ، هَباءٌ وأصغر من الهبَاءِ .

إلى الذين رأيت فيهم معنى إخلاص العبودية لله وحده ، وإفراد الأُلوهية لله وحده .

#### إلىٰ أساتذتي وشيوخي :

ومنهم من مضىٰ إلىٰ ربه ، لم يتلألأ اسمُه في صحيفة ، ولم تتحلّ صدور المجلات بطلعته ، ولم يجلجل صوته في إذاعة ، ولم تتألّق صورته علىٰ شاشة ، ولم تهتز أمواج الأثير بأخباره . لأنه كان أكبر من كل ذلك .

#### إلىٰ أساتذتي وشيوخي :

ومنهم من لا يزال في دنيانا مـذه ـ مد اللهُ في عمره ـ يعطي بسخاء ، ويمنح في رضاً ، ويعلّم ـ من يريد أن يتعلّم ـ أن في البذل والعطاء لذةً لا يدركها ولا يتذوّقها إلا الكبار .

أبومحمود عبدتعظيم محمودالدّيب

# *شكرلأهـله*

يسرّنا هنا أن نشكر الناشر النابه عمر سالم باجخيف صاحب دار المنهاج ، فقد عرف منزلة هاذا الكتاب ، وأدرك قيمة ما بُذل في تحقيقه من جهد ، وما تميزت به هاذه الطبعة ؛ فحرص بذكائه علىٰ أن يكون هو ناشرها ، وأن يكون هاذا الكتاب ضمن ذخائر التراث وعيونه التي عُرفت بها دار المنهاج ، فجزاه الله خير الجزاء ، وأثابه ووفقه .

كما نشكر فريق الإعداد والتصحيح بمكتب دار المنهاج ، بقيادة الابن العزيز الشيخ محمد غسان نصوح عزقول .

نشكرهم على ما بذلوا من جهد في مراجعة تجارب الطباعة ، وعلى إتقانهم وحسن أدائهم . ونسأل الله أن يجزيهم عنا وعن العلم خير الجزاء ، وأن يتولانا وإياهم برحمته ، وأن يمدنا بعونه وتوفيقه .

وَكَتَبَ أَبُومُحُودَ عَبِلِعَظِّ مِمْحُودُ الدِّيبِ الدوحة ( ١٤ ) رجب ( ١٤٣٠هـ ) الموافق ( ٧ ) يوليو ( ٢٠٠٩م )

# تف يم للطّبت الثّالث من كنّاب الغيب نيّة، بعب دوفاهٔ أ. د عبدلعظ ما لدّيب رحم النّب

# بقلمأ . د . يوسف<u>القر</u>ضاوي

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومَن اتبع هداه . (وبعب )

قلتُ في كلمتي التي ودَّعتُ بها أخي ، وشقيق رُوحي ، وصديق عمري في الشباب والكهولة والشيخوخة ، العلامة المحقِّق ، والداعية المربِّي ، الدكتور عبد العظيم الديب ، في شهر محرم الحرام من هاذه السنة ١٤٣١هـ (يناير ٢٠١٠م) ، تحت عنوان ( العناية بتراث الشيخ ونشره ) :

( وأعتقد أن عبد العظيم قد ترك وراءه أشياء كثيرة جديرة أن تُنشر ، سواء في باب التأليف أم في باب التحقيق ، وإني لأرجو من تلميذه القطري الوفيَّ المخلص الذي كان ساعده الأيمن في تحقيقه ، الأخ علي الحمادي حفظه الله : أن يحرص على كلَّ ورقة تركها ، وأن ينشر ما هو جاهز للنشر منها ، وأن يبحث مع بعض إخوان الشيخ على ما وصل إلى مرحلة قابلة للإتمام ، للعمل على إتمامه ، وفاء بحقَّ الرجل . ونرجو من جامعة قطر ، ووزارة الأوقاف ، أن تساهما في ذلك ، بما للرجل من حقَّ عليهما ) اه.

وسرعان ما جاءني ابن أخي ، بل ابني محمود عبد العظيم الديب ، ومعه ابني الآخر ، وتلميذي ، وتلميذ أخي د . الديب : الأخ علي الحمادي ، يبشرانني بأن كتاب ( الغياثي ) في طبعته الثالثة ، التي عكف عليها الشيخ الديب رحمه الله ورضي عنه ، وأعطاها من جهده ووقته وفكره الكثير ، وصبر عليها طويلاً ، يقرأ ويطيل القراءة ، ويتأمّل ، ويقارن بين النسخ ، ويغيّر كثيراً مما بدا له في الطبعة الأولى

والثانية ، فيرجِّح غير ما رجَّحه من قبل ، من تصحيح وتعديل ، وتقديم وتأخير ، حتى استقامت له ، وأمسىٰ راضياً عنها إلىٰ حدَّ استراح إليه عقله وضميره ، وعزم علىٰ تجهيزها للنشر ، بل كتب لها بخطه مقدِّمتها . وهو يعطي كتاب (الغياثي) عناية خاصَّة ، لما يعرف من أهميته في موضوعه ، وعند مؤلفه ، وفي تراثنا الفقهي ، ولا سيَّما في (السياسة الشرعية) .

وقد تحدَّث التلميذ الوفي لشيخه على الحمادي شكر الله له ، وجزاه خيراً عن شيخه ، عن هذه الطبعة في رسالة لي حديث العارف الخبير فقال : ( أودُّ الإشارة إلىٰ أن ما قام به شيخنا رحمه الله في هذه الطبعة ، لم يكن مجرَّد تصحيح لما ورد في الطبعة السابقة من أغلاط وهَنَات ، لا يخلو منها أيُّ عمل مطبوع ، بل نستطيع أن نقول دون مبالغة : إنه إعادة تحقيق ، أو تحقيق جديد للكتاب .

لقد سمعنا من شيخنا رحمه الله مراراً: إن ملاك الأمر في التحقيق هو قراءة النصل . يقصد القراءة العلمية التي تؤدِّي إلى تقديم نص مستقيم صحيح أقرب ما يكون إلى الصورة التي كتبه بها مؤلفه .

فالتحقيق عنده إذن : هو حُسن قراءة النصِّ المحقَّق ، وهـنـذا ما قام به رحمه الله في هـنـده الطبعة الجديدة ، فمع ما كان يعانيه من اشتداد وطأة المرض في شهوره الأخيرة ، إلا أنه وجد نشاطاً نادراً ، فعكف على الكتاب عكوفاً تامّاً يعيد قراءة النصِّ كاملاً ، كلمة كلمة ، وجملة جملة ، وفقرة فقرة ، قراءة معايشة وتدبُّر ومراجعة ، وإن شئتَ فقل : قراءة تحقيق! وكأنه يحقِّق النصِّ أول مرَّة .

لقد أثمرت هذه القراءة الجديدة ، والمعايشةُ للنصِّ عن تغييرات ليست قليلة بالنسبة إلى الطبعة السابقة ، منها ما هو في متن الكتاب : حيث تغيَّر ترجيحه واختياره بين النسخ في بعض المواضع ، وعدَّل في بعض علامات الترقيم ، وفي بدايات بعض الفقرات ، تبعاً لهاذه القراءة الجديدة .

أما تصحيح ما وقع في الطبعة السابقة من هَنَات ، فأشير إلى أن هاذه التصحيحات تجمّعت لديه على مدى ثلاثين عاماً ، أي منذ الطبعة الأولى ، وهي مدوّنة على نسختين خصّصهما لهاذا الغرض ، وكان يحتفظ بجميع الملاحظات المكتوبة التي وردت إليه

من بعض أهل العلم ، ولم يهمل أيَّ ملاحظة منها ، وأعطاها حقَّها من النظر والمراجعة .

ومن الإضافات في متن الكتاب : أنه شُكَل بعض العبارات والألفاظ التي تركها غُفْلاً في الطبعة السابقة ، تقديراً منه أنها لا تحتاج إلىٰ ضبط ، وهاذا الشكل ليس في الحركة الإعرابية فقط ، بل الأكثر أن يكون في بنية الكلمة ، مما يُقرأ خطأ .

أما ما يتعلَّق بالحواشي: فقد راجع جميع التعليقات والحواشي، فعدَّل في بعضها بالنقص والزيادة.

لكن أهمَّ تغيير في هاذه الطبعة ، كان في فروق النسخ ، فقد نظر في جميع الفروق ، فحذف الكثير منها ، وأبقىٰ ما فيه تغيير في نسخة الأصل ـ احتراماً لمنهج الاعتماد علىٰ نسخة الأصل ـ وكذا ما رأىٰ أن فيه وجهاً لقراءة أخرىٰ ، قد يكون لها أثر في المعنىٰ .

تلك أبرز التغييرات ، وهناك غيرها مما ذُكر في المقدِّمة ) اهـ .

وأنا لن أقدِّم هاذه الطبعة خيراً من تقديم محقِّقها لها ، وهو أعلم وأخبر بصنيعه فيها ، ومعاناته في إخراجها على الوجه الأرشد والأمثل ، بقدر ما يستطيعه البشر ، ولكني أودُّ أن أشير إلى المدرسة التي ينتمي إليها أخي عبد العظيم في التحقيق ، فهي مدرسة تعتبر جوهر التحقيق : حسن قراءة النصِّ ، كما أراد مؤلفه ، دون زيادة ولانقصان ، بقدر الإمكان ؛ حتىٰ لا نقوِّل المؤلف ما لم يقُله ، أو نزيد عليه فيما قاله ، أو ننجرف بعض ما قاله .

وليس من مدارس اليوم ، الذين يَدَعُون النصَّ ، ويُثقلون الحواشي بكلام كثير لا ضرورة له في فَهم النصِّ أو توضيحه ، وإنما هو من باب التكثير بما لا يفيد ، فهو يترجم لمَن لا يحتاج إلىٰ ترجمة ، ويشرح ويتوسَّع فيما لا يفتقر إلىٰ شرح ، ويسرف في الفضول بما لا حاجة إليه ، مما لا يسمن من شبع ، ولا يغنى من جوع!!

ولذلك يُخرجون الكتاب الصغير في مجلد أو مجلدات ، وهو إهدار للطاقات والأموال والأوقات يستحقُّ التأديب والتعزير ، لا المكافأة والتقدير .

من هو عبد العظيم الديب ؟

وحسبي هنا أن أنقل فقرة من تقديمي للعمل الكبير الذي قام به الدكتور الديب لخدمة تراث إمام الحرمين ، وهو تحقيق الكتاب الأول والأكبر والأهم للإمام أعني ( نهاية المطلب في دراية المذهب ) في عشرين مجلداً .

وقد تضمَّنت مقدِّمتي ثلاث كلمات : كلمة عن إمام الحرمين ، وكلمة عن كتاب ( نهاية المطلب ) ، وكلمة عن المحقِّق ، ولا بأس أن أقتبس هنا فقرة مما كتبته عن المحقِّق ، قلتُ :

( وأما المحقِّق ، فهو الأخ الصديق الصدوق : الأستاذ الدكتور عبد العظيم محمود الديب ، الذي أعرفه منذ كان طالباً في القسم الابتدائي بمعهد طنطا الديني ، وتربطني به منذ ذلك الزمن صلة وثيقة ، لم تزدها الأيام إلا قوَّة ، وإن كان يصغرني بثلاث سنوات .

عرَفتُ الدكتور الديب \_ منذ يفاعته \_ رجل صدق : صدق مع نفسه ، وصدق مع ربّه ، وصدق مع أمته ، وصدق مع الناس ربّه ، وصدق مع إخوانه ، وصدق مع دعوته ، وصدق مع أمته ، وصدق مع الناس أجمعين ، مستمسكاً بالعروة الوثقىٰ لا انفصام لها .

عرَفتُه قوي الإيمان ، عميق اليقين ، نير البصيرة ، نقي السريرة ، يقظ الضمير ، حيَّ القلب ، جيَّاش العاطفة ، طاهر المسلك ، بعيداً عن الريبة .

وعرَفتُ فيه الحماس والغَيرة لما يؤمن به ، لا يضنُّ بجهد ولا وقت ولا نفس ولا نفس ولا نفيس في سبيل ما يؤمن به ، مدافعاً عنه ، وإن خالفه الناس . وقد يغلو في الدفاع عن بعض الفصائل الإسلامية ، حتى يكاد يحسبه سامعه من المتشدِّدين ، وما هو منهم .

تجسَّدت فيه الأخلاق العريقة للقرية المصرية \_ قبل أن تُغزىٰ بآفات الحضارة الحديثة \_ من الحياء والإباء ، والشهامة والوفاء ، والبرَّ والصلة ، كما يتجلَّىٰ ذلك في إهداءاته لكتبه ، وشكره لشيوخه وزملائه ، وكلِّ مَن عاونه بجهد ، أحسبه كذلك ، والله حسيبه ، ولا أزكيه على الله تعالىٰ .

وقد تجلَّت هاذه الفضائل التي عُرف بها الديب يافعاً وشابّاً ، في حياته العلمية المباركة ، كهلاً وشيخاً ، ومَن شبَّ علىٰ شيء شاب عليه .

وإذا رأيت من الهللال نموً، أيقنت أن سيصير بدراً كاملاً!

#### المحقق المتميز:

فالدكتور الديب رجلٌ عالم بحَّاثة دؤوب ، طويل النفس ، دقيق الحسِّ ، نافذ البصيرة ، متمكِّن من مادَّته ، قادر على الموازنة والتحليل ، له مَلكَة علمية أصيلة يقتدر بها على الفهم والفحص والنقد ، صبور على متاعب العلم ، وللعلم متاعب ومشقَّات لا يدركها إلا مَن مارسها وعايشها ، كما قال الشاعر :

لا يعـرف الشــوق إلا مَــن يكــابــده ولا الصبـــابــة إلا مَــن يعــانيهــا ونحن نعلم أن الدكتور الديب رجل له قلم رشيق بليغ ، كما تجلَّىٰ ذلك في بعض ما كتب من مقالات ورسائل وكتب .

ومع هاذا لم يشغل (التأليف) وقته ، كما شغله (التحقيق) فقد اختار الطريق الوعر ، والمهمّة الأصعب ، وهو لها بتوفيق الله : بما لديه من مؤهّلات عقلية وعلمية ونفسية ؛ فقد حفظ القرآن من صِغَره في الكتّاب ، وتكوّن في معاهد الأزهر ، الابتدائية والثانوية ، ثم في كلية (دار العلوم) بالجامعة ، وكان فيها فحول في علوم العربية والشريعة ، وملك مفاتيح العلم ، وعاش يقرأ ويدرس ويناقش ، ويتعلّم من كبار الشيوخ ، وأساتذة التحقيق ، وقد اكتملت له الخصال أو المزايا الست ، التي أوصىٰ بها شيخه الإمام الجويني طلاّب العلم ، فيما أنشدوا له من شعر ، حيث قال :

أَصِخْ (١) لن تنال العلم إلا بستة سانبيك عن تفصيلها ببيان ذكاء ، وحرص ، وافتقار ، وغربة وتلقين أستاذ ، وطول زمان

وقد عكف الأخ عبد العظيم منذ دخل ميدان التحقيق علىٰ تراث إمام الحرمين ، فهو مُولَع بالرجل منذ عَرَفه في دراسته عنه بالماجستير والدكتوراه بدار العلوم .

<sup>(</sup>١) أصخ: استمع إليَّ.

بل هو في الحقيقة (عاشق) لإمام الحرمين ، كما تحسُّ بذلك إذا تحدَّث أو كتب عنه ، والعاشق تهون عليه الصعاب ، ويجد البعيد قريباً ، والحَزَن سهلاً ، في سبيل معشوقه .

أخرج الدكتور الديب قبل ذلك من كتب إمام الحرمين ( البرهان ) في أصول الفقه ، وهو كما قال التاج السبكي ( لغز الأمة ) وقد أمضىٰ في تحقيقه سبع سنوات كاملة .

وأخرج بعد ذلك له أثرين مهمين :

١- ( الغياثي ) أو ( غياث الأمم في التياث الظُلَم ) في السياسة الشرعية ، وهو نسيج وحده ، وقد قدَّمه بدارسة رائعة كشفت عن مكنونه ، وعرَّفت بحقيقة مقصوده ، وبيَّنت ما سبق به الإمام ، وما أُخذ عنه ، وإن لم ينسب إليه ، ووضع له فهارس علمية سهلت الانتفاع به .

٢\_ و( الدرة المضية في الخلاف بين الشافعية والحنفية ) ، وقدم لها بدراسة مهمة
 ونافعة كذلك .

أما تحقيق ( النهاية ) أو ( نهاية المطلب ) ، فقد كان حلماً وأمنية له ، منذ عرف إمام الحرمين ، ثم غدا أملاً ورجاء ، ثم تحول إلى حقيقة ، منذ بدأ يبحث عن نسخه منذ سنة ١٩٧٥م ، ومنذ وصل إلى قطر سنة ١٩٧٦م ، وهو مشغول بالكتاب .

وظلَّ نحو عشرين عاماً ، وهو عاكف على ( النهاية ) أو ( نهاية المطلب ) ، عايشه هاذه السنين ورافقه : يقرؤه علىٰ مهل ، ويجتهد أن يفهمه على الصواب ما أمكن ، وأن يفسر غامضه ، ويفكَّ طلاسمه .

وأنا أدرى الناس بما عاناه الدكتور الديب في تحقيقه لهاذا المخطوط ، من حيث جمع أصوله المبعثرة في شتًى مكتبات العالم ، فقد ظلَّ يقرأ فهارس المخطوطات ، وينتبَّعها ، ويزور المكتبات هنا وهناك بنفسه ، ويسأل العارفين ، ويستعين بالأصدقاء ـ وأنا منهم ـ ليبحثوا له عن نسخ من الكتاب ، حتى جمع أقصى ما يمكن الحصول عليه من أجزاء الكتاب من مظانة في العالم ، عن طريق التصوير طبعاً .

جَهَد د . الديب جَهده ، حتى جمع من الكتاب عشرين نسخة صوَّرها من مكتبات

العالم: في القاهرة والإسكندرية وسوهاج من مصر، ودمشق وحلب من سورية، والسلطان أحمد وآيا صوفيا من تركية، ولكن لم توجد منه نسخة كاملة. وبلغ عدد مجلداتها (٤٤)، وعدد أوراقها (١٠٣٣٦) ونُسخت بخطِّ اليد في (١٤٥٩٠) صفحة.

هاذا ، بالإضافة إلى المختصرات والنصوص المساعدة ، وهي تسع نسخ ، بلغ عدد مجلَّداتها ( ١٥ ) وعدد أوراقها ( ٣٧٥٠ ) تقريباً .

ثم بدأ يقرأ النصَّ قراءة العارف الخبير ، ولكنه يقرأ نصَّا غير عاديٍّ ، لرجل غير عاديٍّ ، لرجل غير عاديٍّ ، لوجل غير عاديٍّ ، فبعض المصنَّفات تكون ترديداً لكلام السابقين ، أو تكراراً وتأكيداً له ، فيستطيع قارئها أن يبحث عنها فيما نُقلت عنه .

أما إمام الحرمين فهو مستقلٌ في تفكيره ، مستقلٌ في تعبيره ، فيحتاج من محقَّقه إلىٰ فَهم دقيق ، وتأمُّل عميق ، وصبر جميل ، ومراجعة طويلة ، حتىٰ يفهم ما يريد المصنِّف .

علىٰ أن إمام الحرمين كثيراً ما يُغرب في تعبيره ، فيظلُّ المحقِّق يبحث طويلاً في المعنى المراد ، حتىٰ يجده باليقين أو بالظنِّ ، وقد يظلُّ أسابيع أو شهوراً ، يفتِّش عن المعنىٰ ، ويبحث عن المظانُ ، ويشاور مَن يثق به ، إلىٰ أن يشرح الله صدره لما يختار .

أضف إلىٰ ذلك ما تعانيه المخطوطات أبداً من كلمات مطموسة ، أو مخرومة ، كلها أو بعضها ، أو لعلها سقطت من المصنف نفسه أثناء الكتابة ، كما يحدث لكلّ مؤلف ، زيادة عما يصنعه النسّاخون بالكتب من تصحيف وتحريف ، ومسخ وتغيير ، وخصوصاً الجهلة منهم!

زِد على ذلك ما يستشهد به المصنّف رحمه الله من أحاديث ، بعضها لا يكون معروفاً عند الفقهاء ، وفي كتب الفقه المألوفة ، بحيث نجده ، في تلخيص الحبير ، أو سنن البيهقي ، أو غيرهما من الكتب التي هي مظان هلذا اللون من الأحاديث .

ليس هيِّناً ما قام به الدكتور الديب من تحضير وتهيئة للعمل الكبير الذي نهض له ،

وهو له أهل ، ليخرج ( النهاية ) إلى النور ، ويحيلها من مقبور إلىٰ منشور .

وقد قال بعض العلماء : مَن نشر مخطوطة ، فكأنما أحيا موءودة! فكيف إذا كانت هي ( النهاية )<sup>(١)</sup> ؟! اهـ .

#### كلمة لجمهور المثقفين:

هـٰذا ما قلتُه عن بعض ما عاناه الدكتور الديب في تحقيق ( نهاية المطلب ) ، وهو ما يعطينا نموذجاً لما عاناه في تحقيق ( الغياثي ) ، وإن كان الغياثي أقل حجماً بكثير .

ولا بد لي من كلمة هنا لجمهور المثقفين عن عبد العظيم الديب ، ليعرفوا هلذه الشخصية النادرة التي لا يعرفها إلا العلماء ؛ لأنه لم يكن ممَّن يظهرون على الشاشات ، ولا يتعرَّضون للأضواء ، رغم إلحاحها عليه ، وهو يرفض ويأبيٰ ، راضياً بالعمل في صومعته .

#### عالم عامل مُعلَّم:

إنه أحد العلماء ( الربانيين ) في هاذه الأمة ، والرباني ـ كما فسَّره السلف ـ هو الذي يَعْلَم ويعمل ويعلَم ، فهو يجمع بين الأمور الثلاثة : العلم والعمل والتعليم ، وقد قال تعالىٰ: ﴿ وَلَكِن كُونُوا رَبَّنِيتِ مَا كُنتُم تُعَلِّمُونَ ٱلْكِئنَ وَبِمَا كُنتُم تَدَّرُسُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٩].

#### عبد العظيم العالم:

أما علمه ، فقد شهد له به شيوخه ، وشهد له به إخوانه ، وشهد له به تلاميذه ، وشهدت به آثاره التي خلُّفها ، تأليفاً وتحقيقاً .

وفي شهادة أساتذته ، نقل الأخ الدكتور على السالوس زميل الديب في كلية دار العلوم : أن المشرف علىٰ رسالة الديب للدكتوراه ، الأستاذ الجليل الدكتور مصطفىٰ ِ زيد ، قال بعد مناقشة الرسالة : إن هاذه أفضل رسالة قُدُّمت إلى دار العلوم ، لا أستثنى رسالتي ( رسالة الدكتور زيد نفسه ) .

من مقدمتي لتحقيق نهاية المطلب ، جزء المقدمات ص ٥٨\_٦٣ .

وقد لقيتُ الدكتور زيداً يوماً بالمدينة ، وهو أستاذ معارٌ إلىٰ جامعتها ، وكان أول مَن سألني عنه ، وحمَّلني السلام إليه ، هو عبد العظيم ، الذي أصبح صديقاً من أقرب الناس إلىٰ أستاذه .

ولثقتي بعلمه وفقهه وأصالته ، كنتُ في كتبي المهمّة ، أعرضها عليه ، وأطلب إليه أن يقرأها ، ويبدي رأيه فيها ، ويُعمل قلمه في شطب ما يرىٰ ، أو إضافة ما يرىٰ كذلك .

#### عبد العظيم العامل:

وأما عمله ، فقد شهد له كلُّ مَن عرَفه ، وكلُّ مَن عايشه ـ وأنا منهم ـ أنه كان طوال حياته رجلاً عاملاً لا عاطلاً ، وجاداً لا هازلاً ، وبانياً لا هادماً ، يُعطي قبل أن يأخذ ، ويضحِّي قبل أن يستفيد ، وإذا عمل أتقن ، وإذا قال أحسن ، يقول ويفعل ويَعِد وينجز ، ويعاهد فيوفِّي ، ويؤتمن فيؤدِّي .

وكان رحمه الله عفَّ اللسان ، لا يسيء إلىٰ أحد في حضرته ، ولا يذكر أحداً بسوء في غيبته ، فقد شغله الحقُ عن الباطل ، وشغله العلم عن الجهل ، وشغله الإيمان عن اللغو ، وقد قال أبو الطيب :

وأَكْبِرُ نَفْسَى عَنْ جَنْوَاءِ بَغَيْبَةٍ وَكُلُّ اغْتَيَابٍ جَهَدُ مَنَ لَا لَهُ جَهَدُ وَأَكْبِرُ نَفْسَى عَن الله المؤمنين بقوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِمُعْرِضُونَ ﴾ [المؤمنين بقوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِمُعْرِضُونَ ﴾ [المؤمنين بقوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّهْ وَمُعْرِضُونَ ﴾ [المؤمنين بقوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّهْ وَمُعْرِضُونَ ﴾ [المؤمنين بقوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّهُ وَمُعْرِضُونَ ﴾ [المؤمنين بقوله : ﴿ وَاللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَيْمُ عَنْ اللَّهُ عَلَيْكُونُ اللَّهُ عَلَيْكُونَ اللَّهُ عَلَيْكُونُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَيْكُونُ اللَّهُ عَلَيْكُونُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَيْكُونُ اللَّهُ عَنْ عَلَيْكُونُ اللَّهُ عَلَيْكُونُ اللَّهُ عَلَيْكُونُ اللَّهُ عَلَيْكُونُ اللَّهُ عَنْ عَلَا عَا عَلَا عَا عَلَا عَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا

وكان إذا وكُل إليه عمل استفرغ فيه جهده ، ووفَّىٰ له حقَّه ، صغيراً كان كالاشتراك في لجنة ، أو كبيراً كرثاسته لقسم الأصول والفقه ، الذي رأسه عدَّة سنين ، وقام به حقَّ القيام ، متعاوناً مع كلِّ إخوانه .

كان لي نِعْم الظهير في كلية الشريعة ، وأنا عميدها ، وكان لي نعم الظهير في مركز بحوث السنة والسيرة وأنا مديره ، وكان عضو مجلس إدارته معي ، من أول يوم وكان هو مقرِّر اللجنة التحضيرية التي حضَّرت بكلِّ قوة وأمانة وإتقان لندوة ( نحو موسوعة شاملة للسنة النبوية ) ، التي عقدناها في جامعة قطر ، تحت رعاية أمير البلاد السابق

والرئيس الأعلىٰ للجامعة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، حفظه الله ، ودعونا فيها عدداً من الشخصيات والمراكز والجامعات والمؤسسات المهتمَّة بالسنة النبوية ، من شرعيين وفنيين وحاسوبيين ، وكان هو مقرِّر الندوة ، بل عمودها الفقري رحمه الله . وقد أصدرت توصيات مهمة .

كما أقام د . الديب ندوة علمية ناجحة باسم جامعة قطر وكلية الشريعة فيها ، عن شيخه إمام الحرمين ، دعا فيها عدداً من رجال العلم والفكر والفقه والسياسة ، ممّن يهتمُّون بإمام الحرمين وفكره وفقهه ، وما قدّمه للأمة وللتراث من بحوث وآراء ومؤلّفات ظلّت مُثمرة ، رغم مرور الأعصار عليها ، وقد طُبعت آثار هذه الندوة .

ولما وكِّل إليه إنهاء الكتاب الذي تكفَّلت به (كلية الشريعة)، بمناسبة بلوغي السبعين : أخرجه خير إخراج، متعاوناً مع بعض المخلصين من زملائه (١١).

وحين ضمَّ إلىٰ وزارة الأوقاف بعد تقاعده من الجامعة ، كان يقوم بما يكلَّف به بكلِّ دقة ، رغم ما أُصيب به من مرض القلب .

#### عبد العظيم المعلم:

وأما تعليمه ، فقد كان معلّماً بالفطرة ، ومعلّماً بالدراسة ، ومعلّماً بالخبرة والممارسة ، وقد علّم أولاً في المدارس الثانوية ، ثم أمضى معظم حياته أستاذا جامعيّاً ، وقد استكمل كلَّ مقوّمات الأستاذ أو المعلّم الناجح ، وهي : قوّته في المادّة التي يعلّمها ، وتمكّنه منها ، ثم حسن طريقته في تعليمها ، ثم أن تكون له شخصية تجذب طلاّبه إليه ، وهو ما توافر لعبد العظيم بجدارة ، وعُرف به في جامعة قطر ، ولا سيما في قسم الدراسات الإسلامية وكلية الشريعة .

والحقيقة أنّي منذ أنشئت (كليتا التربية) في قطر نواة للجامعة المنشودة، وكُلِّفتُ فيها بتأسيس قسم للدراسات الإسلامية، حرصتُ علىٰ أن يكون عبد العظيم بجانبي، وكان أمامه عدّة أشهر حتىٰ يحصل على الدكتوراه من كلية دار العلوم، فلما حصل

<sup>(</sup>١) مثل الأستاذ الدكتور عدنان زرزور حفظه الله ، وكان لا يزال أستاذاً في جامعة قطر .

عليها استقدمتُه ، فتحمَّل مسؤوليته من أول يوم ، وشدَّ أزري ، وقوَّىٰ ظهري ، كما قال الله تعالىٰ لموسىٰ : ﴿ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص : ٣٥] .

#### كان أباً وصديقاً لطلابه:

وقد كان نعم العضد لي ، كما كان نعم الزميل لإخوانه ، كما كان نعم المعلم لطلاَّبه ، وقد تخرَّجت علىٰ يديه أجيال بعضهم من النوابغ ، كان لهم معلّماً وأباً وصديقاً ، وكانوا يحبُّونه حبّاً جمّاً ، طلبة وطالبات ، لغزارة علمه ، وسَعَة أفقه ، ورقّة حسّه ، وحسن خُلقه ، وتفانيه في تدريس مادَّته ، ونفع طلاًبه ، والارتقاء بهم .

وقد عزَّاني بعض طلابه وطالباته من خريجي كلية الشريعة ، ومنهم د . عائشة المناعي عميدة الكلية الآن ، فذكرت لي أن آثاره لا تزال مغروسة في فكرها ووجدانها ، وأنه كان يدرِّس مادَّته في الفقه وأصوله ، وهي مادَّة صعبة ، لكنه يدرِّسها بـ ( مزاج )! ويحبِّها إلىٰ طلابه بما يُضفي عليها من رُوحه . وهاكذا كلُّ مَن درَّسه لا زال موصولاً به فكرياً وعاطفياً ، فقد كان يمارس التدريس كأنه فنان يمارس هوايته .

وذلك لأنه لم يكن يعتبر التدريس مجرد وظيفة ، بل يعتبره رسالة يؤمن بها ، وعبادة يتقرَّب إلى الله بأدائها!

#### أستاذ جامعي متميز:

والحقُّ أن عبد العظيم الديب يعدُّ أستاذاً جامعيّاً متميَّراً ، بكلِّ المقاييس ، باعتراف كلِّ مَن عايشوه من العمداء والزملاء .

وأشهد أنه منذ جاء عبد العظيم إلىٰ قطر ، قد حمل العبء معي ، وكان الساعد الأيمن لي ، وقد هضم نظام الساعات المكتسبة ، وأصول الإرشاد الأكاديمي ، وساهم في تيسير ذلك للطلاب مساهمة فعالة . كما أنه رجل مخلص في تدريسه ، يتعب علىٰ دروسه ، ويعدُّ محاضراته ، ويقترب من تلاميذه ، ويبتكر في طرائقه ، حتیٰ إنه كان يدرس كتاب ( الحلال والحرام في الإسلام ) ، فاخترع له أسئلة على الطريقة الأمريكية ، بملء الفراغات ، أو الإجابة بعلامة ( $\lor$  ) أو ( $\lor$  ) ، أو بكلمة ( نعم ) أو ( $\lor$  ) ، أو اختيار إحدى الإجابات ، إلىٰ غير ذلك .

تقديم بقلم أ. د. يوسف القرضاوي

ولهاذا كان \_ كما ذكرنا \_ قريباً من الطلبة والطالبات ، محبَّباً إليهم ، محوطاً بعواطفهم ، حتىٰ بعد أن يتخرَّجوا ، يظلُّون علىٰ صلة به ، وقرب منه ، وسؤال دائم عنه ، وهـٰذا ما لم أجده إلا عند القليلين من الأساتذة .

فمن الأساتذة: مَن يحبه الطالب، ولا يحترمه، لأنه طيب القلب، دمث الأخلاق ، جيَّاش العاطفة ، فمثله يُحبُّ ، ولكن ليس عنده من العلم والموهبة والشخصية ما يجعل الطالب يحترمه.

ومن الأساتذة : مَن يحترمه الطالب لقوة شخصيته ، وسَعَة علمه ، وضبطه لقاعة الدرس ، ولكنه لا يحبُّه ، لفظاظته أو كبريائه ، أو جلافة طبعه ، أو نحو ذلك مما لا يجذب القلوب إليه.

ومنهم: مَن لا يحترمه الطالب ولا يحبُّه ، فليس عنده من العلم والشخصية ما يحترمه الطالب ويقدِّره لأجله ، ولا عنده من العاطفة ، وحسن المعاملة ، وانبساط الشخصية: ما يحبّبه إلى الطالب.

ومنهم : مَن يجمع له الطلاب بين التقدير والحبِّ معاً ، لما وهبه الله من علم وما منحه من مواهب ، وما يبذل من جهود : تفرض علىٰ كلِّ مَن اتَّصل به أن يقدِّره ويحترمه ، ويعطيه حقَّه من الإكبار والتقدير ، كما أن لديه من الفضائل النفسية ، والمكارم الأخلاقية ، والسلاسة والعذوبة في الشخصية : ما يجعله يألف ويؤلف ، ويُجب ويُحَب .

وأحسب أن عبد العظيم كان ـ إلى حدٍّ كبير ـ مع طلابه من هـٰذا الصنف ليست هـٰذه شهادة صديق لصديق ، وإنما هي شهادة رئيس أو عميد لأستاذ ، على أن شهادة الصديق لصديقه ليست دائماً موضع تهمة ، فالله تعالىٰ يقول : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَأَعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْيَنَ ﴾ [الأنعام : ١٥٢] .

ومن الأصدقاء مَن يجور علىٰ صديقه ، أو لا يعطيه حقَّه من الثناء إذا كان أهلاً لذلك ، حتىٰ لا يُتَّهم بالتحيُّر ، وهو بهاذا قد ظلم صديقه ، وظلم الحقُّ معاً ، كما قيل : إن بعض القضاة حكموا على بعض الأمراء ظلماً ليشتهروا بالعدل! وقد شاهدتُ بنفسي بعض الأساتذة ، وأنا عميد لكلية الشرعية ظلم ابني ، ولم يعطِه الدرجة التي يستحقُّها ، حتىٰ لا يقال : إنه جامل ابن العميد!!

#### لم يركض وراء الشهرة والمال:

لقد عاش عبد العظيم الديب حياته راهباً ومتفرّغاً للعلم ، لم يركض وراء الشهرة ، ولم يسعَ إلى الأضواء ، مثل كثير من زملائه ، وغير زملائه ، بل الحقيقة أن الأضواء سَعَت إليه ، وركضت خلفه ، ولكنه أبئ أن يستجيب لإغرائها .

لقد كلَّمني كثير من أهل العلم أن تتاح لهم الفرصة ليظهروا في برنامج ( الشريعة والحياة ) الذي أقدمه في قناة الجزيرة ، حين أغيب عنه لسبب أو لآخر ، إلا عبد العظيم الذي ظلَّت الجزيرة تحاول أن تظفر به في حلقة من الحلقات ، وهو العالم الكفء القدير على إيفاء أي موضوع يختاره حقَّه ، فلم تصل إلىٰ ما تريد ، وقد وسَّطوني في ذلك لإقناعه ، فلم أستطع ، فقد كان موقفه مبدئيًا .

وظهرت المصارف ( البنوك ) الإسلامية ، وهيئات الرقابة الشرعية فيها ، وفيها مجال للإغراء ، وهو من رجال الفقه المعدودين ، فلم يقبل أن يدخل في هاذا الميدان أيضاً ، في حين نرى كثيرين من زملائنا قد أصبح هاذا شغلهم الشاغل ، الذي يستهلك كلَّ وقتهم أو جُلَّه ، ويشغلهم عن العطاء العلمي المنشود من مثلهم .

ولقد شغله الاستغراق في خدمة العلم عن مجاملة الناس، وزيارتهم في مجالسهم، والتعرُّف على كبار الشيوخ الذين لهم منزلة وتأثير في البلد، كما فعل كثيرون. ولا غرو أن أُعطيت الجنسية القطرية لعدد من زملائه، وكلُهم من أهل الفضل، وكان هو أحقَّ بها وأهلها، فهو أقدم منهم في البلد، وأعظم كفاية، بشهادتهم أنفسهم، ولكن الكثيرين لا يعرفونه.

#### رجل مشغول بهموم أمته:

ولا يفوتني أن أذكر هنا وأذكّر : أن عبد العظيم العالم المحقّق ، الذي عاش راهباً في صومعة العلم والبحث والتحقيق والتدقيق ، لم يغطّ على عبد العظيم الداعية المهموم بدعوته ، المتحرّق على أوضاع أمّته ، فهو من داخل صومعته ، يصعّد

الزفرات ، ويفيض العبرات ، بلهفة وغَيرة وأسي على أمته .

اقرأ ما خطَّه قلمه البليغ في نهاية مقدِّمته لهاذه الطبعة التي نقدِّمها للغياثي ، حيث ختمها بقوله رحمه الله :

(ثم أما بعد: إلى الله ألجأ ، وإليه أشكو ، أشكو هاذه الأمة اللاهية العابثة ، فقد مضت ست سنين على سقوط ( بغداد ) تحت أقدام تتار العصر ، وأتلفَّتُ حولي فأرى اللهو والعبث ، ومهرجانات السينما ، والمسرح والموسيقى ، ومسابقات الأغاني ، والدورات الكروية ، والأهازيج الأولومبية ، يُغرق المسؤولون شعوبهم في هاذا المخدِّر اللذيذ ، بدلاً من إعلان الحداد ، إذا كان عزَّ عليهم إعلان الجهاد .

وها قد تمادى الأعداء ففي باكستان ـ دولة الإسلام النووية الوحيدة ـ تُهدم المدارس الإسلامية على رؤوس طلاً بها ، وتُحرق المساجد على رؤوس عُمَّارها ، وتمزَّق الدولة باسم محاربة الإرهاب ، وكلُّ ذلك بالتخطيط والتنسيق مع الحكَّام والقادة . . . وفي فلسطين يريدون اغتيال الانتصار الذي حقَّقته غزَّة بصمودها الأسطوري ، وذلك بتأديب أهلها بالحصار والتجويع والحيلولة دون إعمارها ، ثم بتشويه أبطالها وقادة نضالها ، ومحاولة عزلهم وإقصائهم .

والعدو الصهيوني ماضٍ في غطرسته ، مستمرٌ في تهويد القدس ، وإفراغها من أهلها ، وهدم منازلهم ، ومصادرة أراضيهم ، وأنظمتنا الحاكمة تقدِّم التنازل تلو التنازل ، لعله يرضىٰ ، ولكنه يقابل ذلك بالازدراء والاحتقار .

وشباب الأمة المجاهد المخلص يندفع لقتال العدو ، ولكن بغير قيادة ، وبدون سياسة ، فتضطرب في يده البوصلة ، فيضرب في غير الاتجاه ، ويختلط الأمر حتى يضرب المجاهدون بعضهم بعضاً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

هاذا طرف من حال الأمة ، نسجًله هنا للتاريخ ، وليعلم مَن يقرأ هاذا الكتاب الآن أو مستقبلاً : أن الفقه والفقيه يجب أن يكون في قلب الأحداث ، عالماً بواقع الأمة . وكذلك أثمتنا السابقون ، وفقهاؤنا الأولون ، عليهم سحائب الرحمة والرضوان ) اه. .

هاذه أنَّة مكظوم ، أو صرخة مكلوم ، أرسلها إلى أمَّته قبل أن يرحل عن هاذه الدنيا ، يحاول أن يوقظها من سُباتها ، وليُعذر بها إلى الله ، وينصح للناس ، وإن كان كثير منهم لا يحبُّون الناصحين .

غفر الله لأخي أبي محمود عبد العظيم الديب ، ورحمه ، وأكرم نُزله ، ورفع درجاته في عليين ، وأسكنه الفردوس الأعلىٰ ، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقاً .

الفقت إلى الله تعسالي يوسف القرض وي

الدوحة : السبت ١٦ شوال ١٤٣١هـ الموافق : ٢٥ سبتمر ٢٠١٠ م



مقدمة مدير الشؤون الدينية بدولة قطر فضيلة الشيخ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري رحمه الله ، حيث كان له الفضل في إخراج الطبعة الأولىٰ من هاذا الكتاب . وفاءً بحقه أبقينا علىٰ مقدمته هاذه ، إحياءً لذكراه ، واعترافاً بمآثره في خدمة التراث الإسلامي

# دِسْ الله الرَّمْ الرَّمْ الرَّحْ الرَحْ الرَحْ

الحمد لله القوي القادر ، المعين الناصر . بيده الخيرُ كلُّه ، يوفّقُ إليه من أراد من عباده . نحمده سبحانه وتعالىٰ كِفاءَ ما منَّ به من نعم ، ووفق إليه من خير ، وأعان عليه من عمل في سبيل دينه وخدمة كتابه ، وسنةِ نبيه ، وعلومِ شريعته ، ونسألُه أن يتقبل منا عملنا ، ويجعلَه خالصاً لوجهه الكريم .

ونصلي ونسلم على صفوته من خلقه ، وخاتم رسله سيدِنا محمدِ النبي الأُمي ، اللهم صلّ وسلم عليه ، فقد بلّغ الرسالة ، وأَدى الأَمانة ، ونصح للأُمة ، وجاهد في الله حق جهاده . وارض اللهم عن الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسانِ إلىٰ يوم الدين ، وعلى العلماءِ العاملين والدعاة المخلصين .

#### وبعب ١:

فإن تراث أُمتنا من عِلمِ الأَثمةِ ، ومؤلفات الفقهاءِ والحكماءِ ، يشهد بعظمة هذا الدين الذي أَحيا مواتَ القلوب ، وبدد ظلامَ العقول ، فأحالَ هذه الأُمة \_ في زمن وجيز \_ إلى أُمةٍ عالمةٍ مُعلّمة ، تقودُ البشريةَ في طريق العلم والحضارة والرقي ، بعد أَن كانت في جاهليةٍ جهلاء لا تحسن إلا رَعْيَ الإبلِ والشاء . وصدق الله العظيم :

﴿ كِتَنْبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِنُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَاتِ إِلَى ٱلنَّورِ ﴾ [براهبم : ١] .

ولكن هاذا التراث العظيمَ الخالد ، قد عدت عليه العوادي ، فحرّقته وغرّقته البربريةُ الغاشمة علىٰ أيدي التتار في محنة بغداد ، وانتهبته وأُعدمته الصليبيةُ الحاقدةُ علىٰ أيدى الفرنجة في محنة الأندلس. وما بقي تعرض لاختلاس المستشرقين والمستعمرين . حتىٰ صار أمرُنا عجباً ؛ فمن يريد أن يدرسَ موضوعاً في التفسير ، أو الحديث ، أو العقيدة ، أو الفقه ، أو غيرها يبحث عن مصادره الأصيلة في مكتبة باريس، وبرلين ، والمتحف البريطاني ، وليدن ، والإسكوريال، ونحوها .

والأَدهيٰ من ذلك أَن ما بقى بأَيدينا من هـٰذا التراث في حالةٍ يُرثىٰ لها . فهو في صورته المخطوطة عرضةٌ للضياع والتآكل، والتحلُّل والتمزقِ، وتتعذَّرُ الاستفادةُ منه، ومعرفةُ كنوزه . ومع أن هلذه الحال تنادي كلُّ صاحب همة وغَيرَةٍ من العلماءِ والباحثين للمشاركة في إنقاذ هاذه الآثار الخوالد ، ونفض غبار الإهمال والنسيان عنها ـ إلا أن الذين يُلَبُّونَ هاذا النداءَ قليلون؛ ذلك أن العملَ في هـٰذا المجال ـ إحياءِ التراث ونشره ـ يحتاج إلىٰ صبر ودَأَب، ولا يضنُّ صاحبُه بجهدِ مهما بَذَل ؛ وذلك لطول الانقطاع بيننا وبين أثمتنا ، مما جعل قراءَتهم والاستماعَ لهم شيئاً عسيراً . هـٰذا مع اختلاف الخط والإملاءِ ، وعدم وضوح الكتابة .

ثم إن هذا العملَ الصابرَ ، المتأنِّي ، المجتهدَ ، المرهقَ ، لا يجلب شهرةً ، ولا مجداً ، ولا مالاً ، وهاذه للأسف لغات العصر . بل إن هناك بعضَ الحمقيٰ ينتقصون هاذا العمل ، ويقولون : إنه عبثٌ في أكفان الموتىٰ . ويقول أَمثلُهم : إنه مجرد نقل من ورق قديم إلى ورق حديث .

لهنذا نرجو من قادة الفكر ، والقائمين على المراكز العلمية والإدارات الدينية أن يولوا هلذا الجانب عنايتهم ، فيأخذوا بناصر المحققين والعاملين في خدمة التراث ، ويشجعوهم حتى يكثر الله منهم .

وكم أُتمنىٰ أَن يوفق الله ، فتجتمع كلمةُ المسؤولين في هـٰذه الإدارات الدينية ، في البلاد العربية والإسلامية ، في مؤتمر أو ندوةٍ لوضع خطةٍ منظمةٍ ، ذاتِ قواعدَ وأسس ، يقوم عليها بعث تراث أمتنا ونشره .

ونحمد الله سبحانه ، على ما أعاننا ، ووفقنا إليه من جهود في هاذا المجال . ونقدم اليوم ، كتاب (غياث الأُمم) لإمام الحرمين ، وهو الكتاب الثاني ، الذي نقدمه من تراث هاذا الإمام العظيم ؛ إذ سبق أن نشرنا له ( البرهان ) في علم أُصول الفقه ، في مجلدين كبيرين ، وقد لقي بحمد الله قبولاً من العلماء والباحثين ، وثناءً وشكراً ، نسأَل الله أن يجعله من ثوابنا وجزائنا عنده .

وإِن هـٰذا الكتاب الذي نقدّمه اليوم ، قد رأَينا أُصوله مهيّأةً معدّةً للطبع لدى الأَخ الدكتور عبد العظيم الديب منذ نحو ثلاث سنوات ، وكان في النية أَن ندفع به للمطبعة من يومها ، ولكن حقاً إِن الأُمور تجري بمقادير ، وكل شيءٍ مرهونٌ بزمانٍ وأَوان .

وفي الحقيقة يرجع الفضل في إخراج هاذين السفرين الجليلين للمحقق الفاضل ، ألا وهو أُخونا الجليل : الدكتور عبد العظيم الديب الذي يبذل جهده المبارك في صبر وأُناق ، ويتجه بهمته العالية إلى مصاعب الأُمور ومعاليها ، فبارك الله فيه وفي جهوده ، وأعاننا وإياه على أَداء رسالة العلم .

ولن أتحدث عن الكتاب ، وسأترك التعريف به لمن أعدّه وحقَّقه . وكذلك لن أتحدث عن المحقق ، وما يستحق أتحدث عن التحقيق ، وما يتميز به من دقةٍ ومنهجيّة . ولا عن المحقق ، وما يستحق من تقديرٍ وثناء . وأكتفي بما هو خير من ذلك ، فأقول له : أثابك الله ، وجزاك خيراً ، وأعانك ووفقك . وهدانا جميعاً سواءً السبيل .

وصلّی لنّهٔ علی ســــــید نامحمّدِ وعلی آله وصحبه وسلّم وآخر دعوا نا أن انحمسننت در تب لعالمین

خارم العِلْم محبر<u>ال</u>لت ربن لإبماهيم (لأهماري مديرالشّؤون التينيّة بدولة قطر اللوحة ني ( ١٥ ) شوال ( ١٤٠٠هـ )





# بِئُ لِيهُ الْهُ الْاَمْزِ الْرَحِيِّمِ مقدمة الطبعة الثّالثة بر

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه ومن دعا بدعوته وعمل بسنته إلىٰ يوم الدين .

#### وبعب ١:

(يعتبر هاذا الكتاب من أجل كتب إمام الحرمين قدراً من حيث الموضوع ، وطريقة العرض ، ودقة الأداء . وهو كتاب فريد في بابه لم ينسج ناسج على منواله ، ولم يخض خائض في تياره ، قد تنوَّق مؤلفه في رصفه ، واتخذ الرمز والإشارة سبيلاً إلى التعبير عن مضمونه الخطير . وقد اتخذ أبحاثه العلمية ذريعة إلى غرضه الأصيل من الكتاب ، وهو الدفاع عن نظام الملك ، وتبرير أعماله والردّ على الطاعنين عليه في سلطته وتسلطه . ثم تفضيل مؤلفه على علماء عصره ، وأنه يفوقهم بالبحث العميق ، والاستنتاج الدقيق ، وفهم أسرار الشريعة على نحو لم يسبقه إليه سابق ، وقد قدر خلو زمانه عن حماة الدين وولاة المسلمين ، وقد ضاق ذرعاً بفنون تقديراته وحديثه عن المظنون ، وهو واقع مستيقن . وندّ عنه قول كاشف عن مضمون الكتاب ، والهدف الذي أراغ إلى الوصول إليه ، فقال : « فإلىٰ متىٰ أردد من التقديرات فنوناً ، وأجعل الكائن المستيقن مظنوناً .

#### كان الذي خفت أن يكونا إنا إلى الله راجعونا

وقال: « إني وضعت هذا الكتاب لأمر عظيم ، إني تخيلت انحلال الشريعة وانقراض حَمَلتها ، ورغبة الناس عن طلبها ، وإضراب الخلق عن الاهتمام بها ، وعانيت في عهدي الأثمة ينقرضون ولا يُخلفون ، والمتسمَّوْن بالطلب يرضَوْن بالاستطراف ، ويقنعون بالأطراف ، وغاية مطلبهم مسائل خلافية يتباهَوْن بها ، أو فصول مُلفقة ، وكلم مرتقَّه في المواعظ يستعطفون بها قلوب العوام ، والهمج الطغام .

وعلمت أن الأمر لو تمادئ على هاذا الوجه لانقرض علماء الشريعة على قرب وكثب ، ولا تخلفهم إلا التصانيف والكتب ، ثم لا يستقل بكتب الشريعة على كثرتها واختلافها مستقل بالمطالعة من غير مراجعة مع مرشد ، وسؤال عن عالم مسدد . فجمعت هاذه الفصول ، وأمّلت أن يشيع منها نُسخ في الأقطار والأمصار ، فلو عثر عليها بنو الزمان ، لأوشك أن يفهموها ؛ لأنها قواطع ، ثم ارتجيت أن يتخذوها ملاذهم ومعاذهم ، فيحيطوا بما عليهم من التكاليف في زمانهم ، ويحفظوه لصغر حجمه ، واتساق نظمه ، فهاذا ما قصدت . فإن تحقق ظني ، فهو الفوز الأكبر ، وإلا فالخير أردت » .

وكتاب الغياثي هو الكتاب الذي فيه لُمع وإشارات وتلويحات تكشف عن أخلاق كاتبه ، وهو في أمسّ الحاجة إلى دراسة واعية متأنية تضاف إلى الدراسة الجيدة التي كتبها محقق الكتاب الدكتور عبد العظيم الديب .

وتحقيق الدكتور الديب لكتاب الغياثي تحقيق جيد يستحق من أجله التهنئة ، وليس تحقيق هـنـذا الكتاب كتحقيق غيره من الكتب ، فهو يحتاج إلى صبر وأناة ، ولطول مراجعةٍ للفقرات حتى يستقيم النص .

وقد لقي محققه في تحقيقه عناء كبيراً ، وبذل جهداً مشكوراً حتى خرج الكتاب من بين يديه علىٰ هاذه الصورة الجيدة ) .

\* \* \*

هاذا نصّ ما كتبه العلامة المحقق الشيخ السيد أحمد صقر \_ رحمه الله وبرّد مضجعه \_ أحببنا أن نتيمن بإيراد كلماته هاذه تخليداً لذكراه ، ومعرفة لقدره ، وفي الوقت نفسه فيها بيان لمنزلة الكتاب ، وإلماع لمنهجه ، وما يرمز إليه مؤلّفه .

\* \* \*

فهاذا الكتاب الذي ظلّ مطموراً في زوايا النسيان قروناً كان آخراً موضع اهتمام من أولي العلم والفكر ، فقد كان إخراجه أمنية لكثير من هاؤلاء ، مثل العلامة أحمد تيمور باشا ، والعلامة محمد زاهد الكوثري ، والشيخ محمد الخضر حسين ، رحم الله الجميع .

ثم من الطريف أن شغل بتحقيقه أكثر من جهة في وقت واحد في سبعينيات القرن الماضي ، ففي مصر كان عملنا فيه منذ سنة ١٩٧٠م ، ثم عمل آخران بعد ذلك في أواخر السبعينيات ، وتقدم بتحقيقه للحصول على درجة الدكتوراة من كلية الشريعة بجامعة الأزهر الدكتور محمد الطويل . وفي دمشق كان الدكتور محمد الزحيلي ممن أعد العدة لتحقيق الكتاب في سنة ١٩٧٥م .

أما المحاولة الجادة التي قطعت شوطاً كبيراً وقاربت النهاية ، فكانت في باريس من العلامة محمد حميد الله ، حيث كان قد كُلّف من قبل الحكومة الفرنسية بهاذا العمل ، وقد كتب إليَّ في رسالة جوابية ؛ حيث كنت قد زرته في باريس ، وأهديته بعض كتبي ، ومنها كتاب ( الغياثي ) ، ثم بعد مدة اطلعت في إحدى المجلات على قائمة بأعماله ، وفيها أنه يُعِد كتاب الغياثي للنشر ، فعجبت من ذلك ، وكيف لم يخبرني بهاذا أثناء زيارتي وأنا أقدّم له ( الغياثي ) ، فكتبت إليه أستفصل عن هاذا الأمر ، فجاءتني رسالته ، وفيها يقول : « ليس لي أدنى خبر عن هاذه المجلة ، وكأنهم لخصوا رسالة مطبوعة في سنة ١٩٨٠ تحتوي على قائمة أهم ما نشرتُ أنا ، وبعض ما لم يطبع ، وفي القسم الأخير ذُكر غياث الأمم للجويني . وكنت هيأته للنشر على طلب الحكومة الفرنسية على أساس مخطوطات الهند ومصر ، وتأخر طبعه لأسباب بيروقراطية حتى صدر الكتاب بالإسكندرية . . .

ولأن الكتاب كان قد طبع أخبرت الحكومة الفرنسية ، فألغت قصد طبعه ، ولكن لم يمكن لي تصحيح قائمة كتبي المطبوعة . . . وكنت صرفت في باريس عشر سنوات لتصحيح النسخة . . . ولم أقابل بالتفصيل المطبوع من غياث الأمم بمبيضته التي لا تزال عندي . . . وفي مبيضتي مقدمة طويلة من ٥٧ صفحة بالفرنسية لتطور علم السياسة عند المسلمين ومكانة الغياثي فيه ، ثم أحوال الجويني ، إلى غير ذلك ، ولم أهتم بطبع تلك المقدمة إلى الآن » .

ولقد رجوته أن يرسل إليّ مقدمته التي كتبها بالفرنسية على أن نترجمها إلى العربية ، وننشرها في مقدمة طبعات كتابنا المقبلة ؛ حرصاً على أي إضاءة ممكنة للكتاب ، وأي دراسة تزيد النص وضوحاً ، ولكن لم يتيسر ذلك ، ولم تتحقق هلذه الفائدة . ومنذ ظهر الكتاب صار موضع اهتمام العلماء والباحثين والدارسين ، فقد كان موضوعاً لأطروحات علمية لدرجة الدكتوارة ، عرفنا منها :

١- الفكر السياسي عند الإمام الجويني ، للدكتور رائف عبد العزيز بالجامعة
 الأردنية .

٢- السياسة الشرعية عند الإمام الجويني للدكتور عمر أنور الزبداني مقدّم لجامعة
 محمد الخامس بالمغرب .

٣- الفقه السياسي عند إمام الحرمين \_ محمد الفاتح الراوي \_ جامعة لامبيتر \_ ويلز \_
 بريطانيا .

وهناك أعمال أخرى سمعنا بها ، ولم نتحقق من عناوينها وأصحابها .

كما كان الكتاب مجالاً لبحوث عدة قدمت لندوة الذكرى الألفية لإمام الحرمين الجويني والتي عقدت بجامعة قطر في الفترة من ١٩ ـ ٢١ من ذي الحجة سنة ١٤١٩هـ . ومن تلك البحوث :

١- الفكر السياسي عند إمام الحرمين ، للدكتور عبد الله النفيسي .

٢ ـ السياسة الشرعية عند إمام الحرمين ، للدكتور محمد عبد الرزاق الطبطبائي .

٣ مبدأ الشوكة في الفكر السياسي لإمام الحرمين ، للدكتور عبد المجيد النجار .

٤\_ العقد الاجتماعي بين إمام الحرمين وروسو ، للدكتور علي محي الدين القره
 داغی .

٥ موقف إمام الحرمين من عزل الحاكم والخروج عليه ، للدكتور أحمد ربيع
 يوسف .

٦- الفكر الاقتصادي عند إمام الحرمين ، للدكتور رفيق يونس المصري .

٧- فقه التوظيف عند إمام الحرمين مع محاولة لتنظيره في فكر مالي اقتصادي ،
 للدكتور رفعت السيد العوضى .

ولا شك أن هناك أعمالاً أخرى لم يصل إلينا خبرها .

\* \* \*

وكان هناك اهتمام بالكتاب من جانب آخر ، فقد حاول أكثر من باحث اختصاره وتلخيصه ، ولكن العمل القيم الذي يستحق الثناء في هذا الباب هو ما قام به العلامة الربّاني محمد أحمد الراشد ، فقد أحسن تلخيص الكتاب بحيث لم يخرم منه فكرة واحدة ، أو إشارة ، أو رمزاً بما في ذلك الدراسة ، التي قدمنا بها للكتاب ، وإنما عرف بذكاء واقتدار كيف يستغني عن الترادف والتكرار ، ويحتفظ بالأصل كاملاً .

وبالإضافة إلى ذلك فقد عُني بإخراجه في طبعة متقنة أنيقة ، قام على نشرها دار المحراب للنشر والتوزيع بكندا وسويسرا تحت عنوان ( الفقه اللاهب ـ تهذيب لكتاب الغياثي للجويني ) فأتاح الكتاب بذلك للمسلمين في العالم الغربي من أقصاه إلى أقصاه .

\* \* \*

ومما ينبغي أن يُذكر هنا ما تعرّض له هاذا الكتاب وكتب أخرى من عيون التراث ـ للسطو والسرقة البلقاء ، وهي سرقة في مجال الحقوق الفكرية على طريقة العصابات ، قد ابتدعتها إحدى دور النشر ، فقبلاً كان الناشر إذا أراد أن يسطو على عمل ، لا يزيد على تصوير ما يريده من النسخ ، ويظل الكتاب باسم صاحبه ، خالصاً له من غير عبث في مادته العلمية ، ولا تغيير في نسبته إليه ، وكل ما يخسره صاحب الكتاب ـ مؤلّفاً أو محقّقاً ـ في هاذه الحالة هو المردود من الحقوق المادية .

أما طريقة العصابات هاذه ، فتقوم على استئجار شخص لا علاقة له بالعلم ، فتضع في كفّه بضعة دولارات على أن يضع اسمه على الكتاب محقِّقاً ، وفي هاذه الحالة تكون الدار بريئة قانوناً من أي اتهام .

وفي هاذا جناية كبرى على المحققين وعلى العلم ، حيث يصير هاذا الغِرّ الدَّعي مالكاً للكتاب ، ويضيع على العلماء والمحققين جهودهم ، وتنسب إلىٰ هاؤلاء الغلّمة .

وقد أصابني شخصياً من هاذه الدار العدوانُ علىٰ كتاب ( البرهان في أصول الفقه ) وعلىٰ كتاب ( الغياثي ) . أما من ادعىٰ أنه محقق البرهان ، فشاء المولىٰ عز وجل أن نعرف عنوانه ومقرّه ؛ فسقناه إلى القضاء ، وكان دفاعنا أمام القاضى :

« إذا استطاع هذا المتهم أن يقرأ صفحة واحدة من الكتاب المطبوع لا من مخطوطاته \_ وله عندي أن أتجاوز عن عدد من الأخطاء يساوي عدد الأسطر في الصفحة ، فإن زادت الأخطاء في الصفحة الواحدة عن عدد الأسطر ، فعندها يظهر لعدالتكم مدى عبث هاؤلاء بجهود العلماء » .

وقد ربحنا هلذه القضية جنائياً ، وحُكم بمصادرة الكتاب ، أما مدنياً ، فلا يملك هلذا المحقق المزعوم شيئاً نقاضيه به .

ولكي تعلم مدى هنذا العبث بالتراث وبالعلم ، فإن هنذا المحقق المزعوم الذي سطا على البرهان وَضَعَ اسمه محقِّقاً لنحو أربعين كتاباً طبعتها تلك الدار المشؤومة في ظرف عامين ، فانظر أية عبقرية هنذه!

وأما الذي سطا على الغياثي ، فلم نستطع أن نصل إليه أو نعرف عنوانه .

ومن أسف أن هـٰذه الدار التي ابتدعت طريقة العصابات هـٰذه قلدتها بعض الدور وسارت علىٰ دربها!

专条条

وقد أفزعت وأزعجت هذه الحالة من العبث والسطو كبار رجال العلم والفكر ؟ فكتب العلامة الشيخ بكر أبو زيد \_ برد الله مضجعه \_ رسالته بعنوان ( الرقابة على التراث ) ، وكان بيننا وبينه مفاوضة وتشاور حول مؤتمر لتدارس هذا الوضع ، حفاظاً على حرمة التراث وحقوق العلماء . ولكن لم يقدر الله أن يتم شيء من هذا . والله المستعان على كل بَليَّة .

\* \* \*

وأما ما أصابنا من سرقة على طريقة اللص الظريف ، فأمرها بغيضٌ إليَّ وأكره الحديث فيها ؛ لأني علم الله ـ لا أريد بصاحبيها إلا خيراً .

فالأمر يرجع إلى ( البيان ) الذي ذكرته مقدمةً للطبعة الثانية التي كانت بدار الأنصار بالقاهرة ، والتي يعرفها أحد المحققين ويعرف صاحبها \_ عليه رحمة الله \_ حق المعرفة .

وكنت نصحت للمحققين في هاذا البيان أن يتبرَّأا من عملهما في هاذا الكتاب ؟ حتىٰ يُنسىٰ أمره وأمر ارتباطهما به ، وكان ذلك ممكناً لو اقتصرا على الطبعة الأولىٰ ، حيث تنفد وتندثر وينتهي أمرها ؛ فإن ما في الكتاب من أخطاء لا يُحتمل ، ولا أرضىٰ لهما أن يُنسب إليهما بهاذه الصورة .

ولكنهما أصرًا علىٰ تكرار طباعة الكتاب بكل ما فيه ، وغاية الأمر أنهما نظرا إلى المآخذ التي ذكرتُها في هـٰذا ( البيان ) فأصلحاها واستفادا من تصويبنا إياها .

وهـُـذا شأنهم ، وهم أعرف بما يليق بهم .

ولكن الذي لا يحتمله المنهج ، ولا يرضاه خلقٌ أن يصوبا شيئاً في كتابهما من غير أن يبينا مصدر التصويب ، ولقد ظنا \_ غفر الله لهما \_ أن هذه العبارة التي كتباها في المقدمة تعفيهما من النصِّ على مصدر التصويب ، فقد ذيَّلا مقدمة الطبعة الرابعة بقولهما : ﴿ والجدير بالذكر أن أهمية الغياثي حدت بحصول الدكتور محمد الطويل على درجة الدكتوراة في السياسة الشرعية في تحقيقه ودراسته ، ودفعت الأستاذ الدكتور عبد العظيم الديب إلى تحقيقه . وقد استفدنا من تحقيقاتهما فجزاهما الله خيراً » .

وفي هـٰذه العبارة إيحاء واضح بأننا حققنا الكتاب بعد تحقيقهما ، صارفين النظر عن كل ما قدمناه من أدلة في البيان المذكور تُثبت أن تحقيقنا تمّ قبل أن يعملا في الكتاب ، وإن كانت الطباعة تزامنت ، وسبقت طبعتُهما في الظهور بأشهر أو أسابيع .

وليس يعنيني هذا الآن ، وإنما يعنيني أن أسأل الأستاذ الدكتور أستاذ الدراسات العليا بدار العلوم ، هل يصح في المنهج أن يقال : استفدنا من تحقيقات فلان من غير أن يبين مدى هذه الاستفادة وموضعها ومقدارها ، وأين التوثيق في البحوث العلمية إذن ؟ وإني أستحلفه بالله هل يُعلّم طلبته أن يأخذوا من المصدر بالجملة ، فيقولون : « استفدنا من كتاب كذا » بالجملة! من غير بيان لموضع الاستفادة .

ثم إنني أجزم بأن كل ما صوباه من أخطاء وتصحيفات ، وعزو للنصوص والأبيات

هو من تصويبنا نحن ، ومن كتابنا نحن ، وكذا ما استحدثاه من فهارس . وأما ذكر الدكتور محمد الطويل ، فهو على طريقة ( يتفرق دمه في القبائل )!

وأرجو من الأستاذ الدكتور أن يطالع برويّة طبعتنا هـٰذه ، وسيرى أننا صوبنا ثلاثة مواضع أخذناها من ملاحظات العلامة السيد أحمد صقر رحمه الله ونسبناها له ، وهـٰذا هو المنهج ، وما أظنه يغيب عن الأستاذ الدكتور المفكر الإسلامي ، غفر الله لنا وله .

وبقي أن أقول: إن من يُدخل حرف الجرعلى الفعل المضارع ويتعرض لتحقيق مثل هاذا النص عليه أن يطمئن ويقرّعيناً ؛ فإن أحداً لن يستفيد من مثل هاذا العمل أو يعتمد علىٰ هاذا الجهد(١) ، وإلا فقد ضل ضلالاً مبيناً .

والقضية التي أشير إليها هي ما جاء في ص ٢١٣ السطر ٤ من طبعتهما الأولىٰ ، حيث جاء النص: « ولكن سل الحسناء عن يخت القباح » ففسراها في الهامش هاكذا: « يخت: طعن . والمثل يضرب لعدم الاعتداد بالحسن الظاهر دون الفحص الموضوعي » . ا . هـ

وقد دلّ هـٰذا التفسير علىٰ أنهما رجعا إلى المعاجم اللغوية ، مادة ( خ . ت . ت ) ففيها : خت فلاناً يخُت ختاً : طعنه طعناً متتابعاً .

هكذا قالت المعاجم ، وهاكذا فسرا ( يخُت ) . وانتهى الأمر!

ولكن كيف ساغ دخول حرف الجر ( عن ) على الفعل ( يخُت ) ؟

وكيف ركّبا هاذه الجملة ؟ التي لا يمكن لتلميذ بالإعدادي أن يقع فيها ؟

ثم إذا كان الفعل مضارعاً ، كيف فُسِّر في الهامش بالماضي هاكذا : «يخت : طعن » ؟

ثم الذي يعنينا من كل هاذا أنهما إذا تخلصا من هاذه الطامة عندما اطلعا على طبعتنا ، وعلى فهرس أنصاف الأبيات ، ووجدا فيه : « سل الحسناء عن بخت القباح »

<sup>(</sup>۱) يسخر المحقق بهنذا من ادّعاء المحقّقين إيّاهما \_ أنه اعتمد في تحقيق الكتاب وإخراجه على عملهما . ( وهنذه القضية وضّحها تماماً في البيان الذي جعله مقدمة للطبعة الثانية ، ولنا أن نقول : إن القول المأثور : « إذا أراد الله نشر فضيلة طويت . . . . . . » ينطبق أحسن ما ينطبق هاهنا ) .

فعرفا كيف تُقرأ العبارة ، وصوّباها في طبعتهما اللاحقة . وإذْ فعلا ذلك عزّ عليهما أن يذكرا مصدر الصواب ، وكيف هُديا إليه ، كما يقتضي ذلك أبجديات المنهج والتوثيق ، ولكن . . هكذا تكون المهارة في ( . . . . . )

﴿ فَنَذُلا زُرِيقُ المالَ نَذُلَ الثعالبِ ﴾

هـٰذه واحدة من الطوام التي صوباها نقلاً عن كتابنا ، أو استفادةً من تحقيقاتنا ، علىٰ حد تعبيرهم!

والآن . ألست ترى أنني علىٰ حق حين أقول : الأولىٰ لهما أن يتبرّأا من هـٰذا الكتاب ، ويخرجا من عهدته . هدانا الله وإياهم إلى الصواب .

وإذا لم تكف هاذه ، فسأشير إلى بعض تحقيقاتهما من غير أن أبين الصواب حتى لا يصلحا ما وقعا فيه من طوام ، ثم يقولا : ﴿ أَفِدْنَا مِنْ تَحْقِيقَاتُهُمَا ﴾!

وذلك في طبعتهما الرابعة :

ص ٦٤ هامش ١٣ ، ص ٦٨ هامش ٣

ص ۷۰ هامش ۲ ، ص ۷۳ هامش ۲

ص ۷۰ هامش ۵ ، ص ۲۳۵ هامش ۷

ص ٢٥١ ( كيف يُقرأ السطر العاشر ؟ )

ص ٢٥٨ ( كيف يقرأ السطر الخامس عشر؟)

ص ٢٥٩ هامش ١٠ ، ص ٢٦٥ ( ما معنى السطر الأول؟ )

ص ٢٦٩ ( كيف يُقرأ السطر السادس ؟ )

ويكفي هـنذا ليقطع عنا تلك التلميحات والإشارات ، والله ولينا ومولانا ، وهو العليم بما في أحناء الصدور .

\* \* \*

#### عملنا في هاذه الطبعة:

- ـ مزيد من الدقة والبيان في تخريج الأحاديث والآثار وعزوها .
- ـ مزيد من التحقيق والضبط والتصويبات لبعض العبارات ، وبعضها نبهَنا إليه

العلامة السيد أحمد صقر ، رحمه الله ، وقد سجلنا ذلك باسمه في كل موضع .

كما تغيّر ترجيحنا بين النسخ في بعض المواضع.

ـ تفسير مزيد من الألفاظ الغريبة ، وكان الاختيار في هــاذا الأمر دقيقاً جداً ومقلقاً ، فالمفروض فيمن يتصدى لقراءة مثل هـاذه النصوص ألا يحتاج إلى هـاذا الشرح ، ولكن شكا الكثير من صعوبة هـاذه الألفاظ ، فاضطررنا إلى تفسيرها .

وهاذا البلاء يرجع إلى البعد عن ثقافتنا العربية الأصيلة ، وعن قراءة النصوص التراثية . ثم إن هاذه العبارات في جملتها كنايات ومجازات ، والاستطراد في بيان المقصود من كل عبارة يجعل الهوامش تتضخم وتزيد بصورة لا تحتمل ، فحاولنا قدر المستطاع أن نسدد ونقارب ونرجو أن نكون قد وفقنا فيما كتبنا .

- \_صنعنا لهلذه الطبعة فهرساً للأمثال والأقوال المأثورة ، وآخر للألفاظ المفسَّرة .
- \_ هُدينا بفضل الله وبالبحث إلى أصحاب بعض الأقوال ، والأبيات أو أنصاف الأبيات التي لم نكن قد وصلنا إلى قائليها .
  - \_ كما تجد في هاذه الطبعة مزيداً من البيان والعزو لتراجم الأعلام .
- ـ كما أضيف إلىٰ هـٰذه الطبعة رسم بياني يوضح نسبة موضوعات الكتاب بعضها إلىٰ . بعض .
- \_ لقد تخففنا كثيراً من فروق النسخ ؛ عملاً بمنهجنا الذي استقرت عليه طريقتنا في التحقيق ، ولكن التزمنا \_ مع هاذا \_ إثبات كل زيادة أو تغيير في نسخة الأصل ، وهو ما تجده بين معكوفين هاكذا [ ] ؛ ذلك أن منهجنا يقوم على اعتماد النسخة المختارة ، وليس المزج بين النسخ وتصحيح بعضها من بعض .
- \_ سيرى القارىء العزو لبعض المصادر المخطوطة والتي صارت مطبوعة ولم نشأ أن نبذل جهداً في تغييرها ، فهاذا تاريخ مضى عليه أكثر من ثلاثين عاماً \_ أبقيناه كما هو ، حيث كانت بعض هاذه المصادر والمراجع مخطوطة ، وبعضها كان مطبوعاً ، ولكن كان الوصول إلى المخطوط منه أيسر وأسهل .
- ـ وبجانب هاذا قام الباحثون بمركز دار المنهاج للدراسات والنشر بوضع صفحات

المطبوع بجوار ما كان مخطوطاً ، فربحنا تيسير المراجعة بجانب الإبقاء على واقع التاريخ الذي كان .

\* \* \*

ولا يفوتني في هلذا المقام أن أقدم الشكر جزيلاً لتلميذي وصديقي وأخي وابني: علي حسر الحمادي

كِفاء ما أعان وساعد ؛ فقد قام بمراجعة كل تعليقاتنا وتصويباتنا ، وكل عملنا في هذه الطبعة .

كما أنه هو الذي صنع فهرس الألفاظ المفسرة ، وفهرس الأمثال والأقوال المأثورة . فجزاه الله عنا خير الجزاء .

## ثممّاً ما بعث ١

إلى الله ألجأ ، وإليه أشكو ، أشكو هذه الأمة اللاهية ، العابثة ؛ فقد مضت ست سنين على سقوط ( بغداد ) تحت أقدام تتار العصر ، وأتلفت حولي فأرى اللهو والعبث ، ومهرجانات السينما ، والمسرح والموسيقى ، ومسابقات الأغاني ، والدورات الكروية ، والأهازيج الأولومبية ، يُغرق المسؤولون شعوبهم في هذا المخدر اللذيذ ، بدلاً من إعلان الحداد ، إذا كان قد عزَّ عليهم إعلان الجهاد .

وها قد تمادى الأعداء ، ففي باكستان \_ دولة الإسلام النووية الوحيدة \_ تهدم المدارس الإسلامية على رؤوس طلابها ، وتحرَّق المساجد على رؤوس عمارها ، وتمزَّق الدولة باسم محاربة الإرهاب ، وكل ذلك بالتخطيط والتنسيق مع الحكام والقادة ، وفي فلسطين يريدون اغتيال الانتصار الذي حققته غزة بصمودها الأسطوري ، وذلك بتأديب أهلها بالحصار والتجويع والحيلولة دون إعادة إعمارها ، ثم بتشويه أبطالها وقادة نضالها ، ومحاولة عزلهم وإقصائهم .

والعدو الصهيوني ماض في غطرسته واستكباره ، مستمر في تهويد القدس ، وإفراغها من أهلها وهدم منازلهم ، ومصادرة أراضيهم ، وأنظمتنا الحاكمة تقدم له التنازل لعله يرضى ، ولكنه يقابل كل ذلك بالازدراء والاحتقار .

وشباب الأمة المجاهد المخلص يندفع لقتال العدو ، ولكن بغير قيادة ، وبدون سياسة ، فتضطرب في يده البوصلة ، فيضرب في غير الاتجاه ، ويختلط الأمر حتى يضرب المجاهدون بعضهم بعضاً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

هـُذا طرف من حال الأمة ، نسجله هنا للتاريخ ، وليعلم من يقرأ هـُذا الكتاب الآن أو مستقبلاً أن الفقه والفقيه يجب أن يكون في قلب الأحداث ، عالماً بواقع الأمة ، وكذلك كان أثمتنا السابقون ، وفقهاؤنا الأولون ، عليهم سحائب الرحمة والرضوان .

ونختم بما بدأنا به ، فالحمد لله حمد الشاكر لنعمه ، المبتهل إليه جل جلاله أن يعينه على شكره وحسن عبادته ، والصلاة والسلام على صفوته من خلقه وخاتم رسله وعلى من دعا بدعوته واهتدى بهديه ، وعمل بسنته إلىٰ يوم الدين .

وإلى الله ضراعتي أن يحسن خاتمتنا ، ويجعل خير أيامنا يوم لقائه ، وأن يردنا إليه . غير ندامي ، ولا خزايا ولا مفتونين ، وسبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

وَكَتَبَ أَبُومُحُمُودُ عَبِلِعَظِّ عِيمُحُمُودُ الدِّيبِ الدوحة (١٤) رجب (١٤٣٠هـ) الموافق (٧) بوليو (٢٠٠٩م)

# 

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم .

#### وبعب ذ:

فلعل هاذه أعجب مقدمة من حيث مكانها من الزمن ؛ ذلك أنها وهي مقدمة الطبعة الثانية ، كُتبت في جملتها قبل أن تصل الطبعة الأولىٰ إلىٰ يد القارىء .

ولذلك قصة تستحق أن تحكيٰ بترتيب وقائعها . وهاكها :

علىٰ حين كان هـٰذا الكتاب في المطبعة للطبعة الأولىٰ وصلت إلىٰ يدي نسخة منه مطبوعة حديثاً علىٰ غلافها أنها صدرت في ( ١٤٠١هـ ) .

ومع أنني كنت قطعت شوطاً بعيداً في طباعة الكتاب ، إلا أنني نويت التوقف حتىٰ أقرأ النسخة المطبوعة ، وأرىٰ ما يمكن أن أفيده منها ، وأثبته ضمن فروق النسخ ، التزاماً بصرامة المنهج ، منهج التحقيق .

وما إن بدأتُ في قراءة النسخة حتىٰ هالني الأمر ، وأفزعني أيما هول وأيما فزع ، وقلت : لماذا لا يكون هناك قانون يعاقب العابثين بالتراث ؟ ؟

وهيأت وأعددت فعلاً بياناً موجزاً بهاذا المعنىٰ في نحو صفحتين أقول فيه : إن طبعة أخرى صدرت قبيل هاذه الطبعة ، ولكنني لم أشأ أن أشير إليها وأعتمدها كنسخة أخرىٰ في التحقيق ، لا لأنني كنت قد قطعت أشواطاً بعيدة في الطباعة ، بل لأنني لم أجد فيها ما يستحق الإشارة ، حيث مسخت هاذه الطبعة النصَّ المخطوط وشوهته أبشع تشويه . كان هاذا مجمل ما أردت أن أكتبه في الطبعة الأولىٰ . ولكني عدلت عن ذلك لعدة أسباب منها :

 أن الذي كان يقوم على طبع الكتاب والإنفاق عليه ونشره ( إدارة الشؤون الدينية بدولة قطر ) ، ولم نر من اللائق أن تتحمل نشر نقدٍ كهاذا .

\* وقدَّرنا أن القارىء سيرى العملين خرجا في عام واحدٍ ، وهاذا في أقصى الغرب في الإسكندرية ، وهاذا في أقصى المشرق في الدوحة عاصمة قطر ، فلا مجال فعلاً لأن يكون أحدهما عيالاً على أخيه . ثم نترك الحكم للواقع ، هاكذا قدرتُ ، فلم أطبع ما كتبتُ وأعددتُ .

ولكني فوجئت بأمرٍ جَلَل ، وهو أن أحد المحققين الفاضلين (عفا الله عنه ) أرسل كتاباً إلى الشؤون الدينية بدولة قطر يطلب منها التوقف عن توزيع الكتاب ؛ لأنه صاحبُ الحق في ذلك ؛ ولأن هذا الطبع سيضر به مادّياً!! ولأن إدارة الشؤون الدينية تعلم أن أصول الكتاب لديها من سنوات ، لم يخامرها شك في أحقيتي بطبع الكتاب ؛ ولذلك لم تُعر هاذا انتباها ؛ ولم تخبرني به إلا بعد حين .

ولم يقف الأمر عند هاذا الحد ، فقد أخذ المحقق الآخر شريكه في التحقيق يثير اللغط ، ويبكي لكل من يلقاه على جهده المسلوب ، وعلمه المنهوب ، وأنا لا أعيره التفاتا ، ولا ألقي له بالا ، ولكنه (غفر الله له) بالغ في ذلك وأسرف ، حتى قال لي أخّ حبيب : لا بد أن تتكلم ، لا بد أن تدفع عن نفسك . وفعلاً أعددت بياناً مكتوباً في عدة صفحات ، أكدت فيه أن المحققين الفاضلين لا علاقة لهما بالكتاب ، ولا يعقل أبداً أن يكون لهما أدنى صلة به ، وأكدتُ أن قولي هاذا من موقع التقدير لهما ، والخوف على مستقبلهما ، وقد قبلت إدارة الشؤون الدينية أن يُطبع هاذا البيان في مَلْزمة خاصة توزع مع الكتاب ، ولكني آثرت العفو والصفح للمرة الثانية ، وعدلت عن هاذه الفكرة ، واكتفيت بالتلويح بها ، والبيان لمن يهمني أن يعرف الحقيقة .

والآن وأنا أقدم هاذه الطبعة الثانية رأيت أن أثبت هنا هاذا البيانَ ، وما ثار حول تحقيق هاذا الكتاب إحقاقاً للحق ، وإثباتاً لوقائع تاريخية ، لا يصح أن تضيع . وهاك نص البيان بدون تعديل :

# الله الرَّمُ إِلَّالِحِكُ مِ الله المُحَالِقِكُ مِ الله المُحَالِقِ المَحْلِقِ الْمُحَالِقِ المَحْلِقِ الْمُحَالِقِ الْمُحَا

باسم الله وحده ولا شيء معه دائماً وأبداً .

نحمده سبحانه ، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، ونلوذ بحوله وقوته ، ونبرأ من حولنا وقوتنا ، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله . ونصلي ونسلم علىٰ سيدنا ومولانا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم .

#### وبعب!

فهاذه أول مرة أخرج فيها على ما ألزمتُ به نفسي طوال حياتي ، وهو ألا أدفع عن نفسي ما يثيره المثيرون ، أو ينفثه النافثون ، وبحسبي أن يشغلهم أمري ، وأن يملأ شأني وخبري بعض أوقاتهم ، وبين عينيَّ دائماً هديُ نبينا صلى الله عليه وسلم : « أيعجز أحدُكم أن يكون كأبي ضمضم ؟ » وقوله : « أتدرون من المفلس ؟ ؟ » وإنّ هاذا على ما فيه من ثواب أخروي ... إن شاء الله \_ هو الأسلم أيضاً في الدنيا ، والأفضل لمن يريد أن يحفظ على نفسه وقته وجهده وكرامته .

ثم إن ما أتقدم به اليوم فيه أمران أحاذرهما دائماً ، وهما :

١\_ التعرّض لعمل الغير ، بالتجريح وتتبُّع خطئه وخلله .

٢\_ تقديم عملي والحديث عنه أو تقريظه .

فهاتان الخصلتان ليستا ـ في تقديري ـ من خصائص الكرام من الناس ، بله مَنْ يربطون أنفسهم على قطار أهل العلم بالدين والعاملين في مجاله .

ومع وعيي الكامل بكل ما قدمت أجدني مضطراً وبالرغم منّي أن أخالف ما ألزمت به نفسي ، وأتجاوز ما حددته لها ، وعلمتها إياه . وعذري في ذلك أن الأمر لا يتعلق بي شخصياً ، ولا بتشويه عملي أو جهدي فقط ، ولكن تعدّىٰ ذلك إلى التشويش والتمويه وإثارة البلبلة ، لدى المخلصين الصادقين ، الذين اختاروا كتابي لطبعه ونشره ، ومحاولة الإيهام بأن هاذا النشر خطأ ، ومشاركة أو مساعدة في عدوان علىٰ ناشر سابق لنفس الكتاب .

ومن هنا كان لا بد أن نتكلم ونبين ، حتى ندفع عَمَّن أخذ على عاتقه نشرَ كتابنا ، هذا التشويشَ وهذه البلبلة ، حقيقةً لم يتطرّق أدنى شك لدى المسؤول الأول عن اختيار كتابنا ونشره ، ولكن يلزم البيان لمن معه ، وعملاً بمنهج أبي الأنبياء : ﴿ وَلَاكِن لِيَطْمَهِنَ قَلْمِي لَيْطُمُهِنَ قَلْمِي اللهَ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

\* \* \*

إن طابع الكتاب السابق ـ ولا أقول محققه ـ يُلخص دعواه في أمرين :

( أ ) أنه سبق بالتحقيق .

( ب ) أننا أفدنا منه ، وأخذنا عنه .

وإليكم البيان:

( أ ) بالنسب للدعوى الأولى نكتفي بالحقائق الآتية ونتركها تتكلم :

١- في أواخر سنة ( ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م ) قدمت مشروعاً علمياً ، إلى جهة
 رسمية ، وعرضت فيه لهاذا الكتاب وقلت : إن تحقيقه يكاد يكون منتهياً .

٢\_ بدأ الحديث عن نشر كتابنا مع فضيلة الشيخ عبد الله الأنصاري ، في نهاية سنة
 ( ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م ) .

٣ـ وكان ذلك بحضور الأخ الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي .

٤ في أوائل سنة ( ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م ) . اطلع فضيلة الشيخ عبد الله الأنصاري على أصول الكتاب المعدة للطبع، واحتفظ بصورة لقدر كبير منها . وما زال لديه للآن.

٥ في رجب ( ١٣٩٧ = مايو ١٩٧٧ ) أعطاني الشيخ عبد الله الأنصاري مكتوباً يفوضني فيه أن أطبع الكتاب بالقاهرة \_ على نفقة الإدارة \_ ولكني اعتذرت عن تحمل ذلك لعدم قدرتي وعدم معرفتي بأمور التعاقدات والفواتير .

٦- في سنة ( ١٣٩٧هـ) أهديتُ نسختين من الميكروفيلم الخاص بالكتاب إلى دار الكتب القطرية ، وهاذا بالطبع لا يكون إلا بعد أن يفرغ الباحث نهائياً من الكتاب ، بل عادة يكون بعد ذلك بفترات طويلة .

وبذلك يتحدد يقيناً تاريخ تحقيقنا للكتاب ، وأنه أسبق منهما بسنوات وإن تزامنا في الطبع والإخراج .

( ب ) بالنسبة للدعوى الثانية ، وهي أنني اطلعت على العمل السابق وأفدت منه بعضَ مراجعات وتصويبات أثناء الطباعة .

أؤكد أن الكتاب ليس به أي جهد ، أو أي فائدة يمكن أن يستفيدها منه محقق أو مراجع ، بل هو على العكس يضلِّل ويخطِّىء .

كما أؤكد بأن الأخوين المحققين أكبر عندي وأعز من أن يكون لهما صلة بهاذا الكتاب ، وظني أن أحد الورّاقين الأميّين طبع الكتاب لحسابه ، وترويجاً له وضع اسميهما على غلافه ، ولعلهما أذنا له في ذلك حِسبة وتطوعاً ، وظناً أن هاذا إعانة محتاج على الكسب .

هاذا ما أقدره وأعتقده ، فإن ما بالكتاب من خطإ وخلل ، لا يمكن أن يقع من شخص يجيد القراءة والكتابة ، ويعرف مبادىء العربية ، بله رجلين يحملان أرقى الدرجات العلمية .

وأضرب أمثلة لذلك تشهد بما نقول ، ويكفيك ما في عنوان الكتاب ، وما في الصفحات الأربع الأولى ، وهي صورةٌ للكتاب كله .

عنوان الكتاب : لا يقبل عقلُ عاقل أن يخطىء أستاذ في كلية دار العلوم مَهْدِ العربية في قراءة عنوان الكتاب الذي يتصدى لتحقيقه ، وإليك الدليل :

في (ص٥م) نقرأ: « فمن غرض إمام الحرمين إنقاذ بني البشر مما يتردَّوْن فيه من مهاوي الظلم والجور، ولعل اختياره للعنوان يدل على ذلك، إذ معنى الغوث هو الإنقاذ، و(الالتياث) الحبس والمكث، فكأنه يعلن رغبته في إنقاذ الأمة الإسلامية من أسر الظلم وأغلاله».

هـُـذا ما قالاه في تفسير العنوان :

أليس معنى هنذا الكلام أنهما قرأا العنوان هنكذا:

غياث الأمم في التياث الظُّلُم ؟

بضم الظاء وسكون اللام . وبالتالي فسَّرا الالتياث بالحبس والمكث ، فصار معنى العنوان في نظرهما : إنقاذ الأمم من حبس الظلم ، وفكهم من أسره .

وهو بهاذا النطق الخاطىء والتفسير الخاطىء يغفُل عن السجعة التي أرادها المؤلف مع أنها تتبادر إلى ذهن من له أدنى إلمام بالقراءة والكتابة ، فالعنوان هو :

### « غياث الأمم في التياث الظُّلَم »

بفتح اللام جمع ظلمة مثل : كُربة وكُرَب ، وأما الالتياث ، فمعناه هنا : الالتفاف والاختلاط والتشابك ، وكأن العنوان :

هـٰذا ما يغاث به الأمم في التفاف الظلمات وتشابكها .

والمراد بذلك عندما يخلو الزمان من إمام ، وعندما يخلو من المفتين ، وعندما يخلو من حملة الشريعة ونقلتها ، وممن لهم علم بالمذاهب والتفاصيل .

ولو نظرت في هامش هاذه الصفحة نفسها ( ٥٥ ) لرأيت عجباً . ولا داعي للتطويل بنقله هنا .

#### الصفحة الأولىٰ :

سطر ( ٥ ) : ١ وبين عيني كل قيصر وكمي من قهر ، فتسخيره وسم وكي ١ .

كتبت العبارة بهاذه الصورة تماماً . فماذا فيها من خطأ ووهم ؟ وهل يمكن أن تُقُرأ بهاذه الصورة ؟ ؟

- ـ رجح المحققان كلمة (كمي) علىٰ كلمة (كي) مع أن الثانية هي الواردة في النسخة التي رمزا إليها بـ النسخة التي رمزا إليها بـ (ب).
- كلمة ( فتسخيره ) لم ترد بهاذه الصورة في أي نسخة ، وإنما هي ( تسخيره ) بدون فاء .
- تفضل ففسَّر كلمة (كميّ) في الهامش بأنها الجريء الشجاع ، وكأن ذلك أمر صعب يحتاج إلىٰ تفسير ، مع ما في التفسير من تجاوز .

\_ فسَّر كلمة ( وكي ) علىٰ أنها كلمة واحدة ، الواو جزء منها ، فقال : الوكي السعي الشديد .

#### والصواب في كل ذلك هو:

\_ كلمة (كيّ) الواردة في نسخة تيمور ونسخة إسكندرية هي الصواب ، وهي من كاء فهو كيّىء أي ضعيف .

- ـ كلمة ( تسخيره ) . هي الصواب ، والفاء لا وجود لها في أي نسخة .
- \_ كلمة ( وكيّ ) مكونة من الواو العاطفة و( كيّ ) مصدر كوى يكوي ، وهي معطوفة على ( وَسُم ) مصدر وسم الشيء ، أي كواه ، فأثر فيه بعلامة .

فتكون العبارة إذا هاكذا: وبين عيني كل قيصر وكيّ (أي كل قوي وضعيف) من قهر تسخيره (سبحانه) وسمٌ وكيّ . أي إن تسخير الله وقهره لكل كبير وصغير ظاهر واضح بين عيني الجميع . أما معنى العبارة بحسب تفسيره . فتكون هاكذا: « وبين عيني كل قيصر وشجاع من قهر فتسخيره وسم وسعى شديد » فهل تقرأ العبارة هاكذا ؟

ألم أقل : إنه لا يمكن أن يكون هـٰذا من عمل من يجيد القراءة والكتابة ؟ ؟ وإنما هو منسوب إلى الأخوين من غير أن ينظرا فيه مجرد نظر .

سطر (٦): مرت الآية الكريمة: ﴿ فَاطِرُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِنْ أَنفُسِكُمْ أَرْوَجًا ﴾ [الشردى: ١١] ولم يتنبه لها أنها من القرآن الكريم. فيضعها بين قوسين كما هو المتبع.

#### الصفحة الثانية:

سطر (٤): « والأوهام مقهورة والفطن من جوره ». ولا ندري لها معنى بهاذه الصورة .

والصواب : والفطن مزجورة .

سطر ( ۱۲ ، ۱۳ ) فسر كلمة عرصات ، وكلمة مسلولة . والتفسير اللغوي للمفردات هنا غير مجدٍ ، ولا داعي له ، وإذا كان ولا بد ، فالتركيب المجازي أولى بالتفسير ( إن شاء ) .

هاذا مع أنه ترك في نفس الصفحة كلمات : الكاشفين ، أغلاق . وهي أولى بالتفسير لو دركي .

سطر ( ٢ ) : وحدود المشمرين في غير ما قدر لهم مغلولة ( بالغين ) .

هكذا كتبها من نسخة تيمور ، ولم يشر إلى النسختين الأخريين ، وفيهما ( مفلولة ) بالفاء .

ولا شك أن هـنـذا هو الصواب ، وهو المتبادر ؛ لمشاكلته لكلمة حدود ، فيقال : فل حده ولا يقال : غل حده .

#### الصفحة الثالثة:

سطر (٣): « فالخلق رسوم خالية ، وجوم بالية ، والقدرة الأزلية لها والية . . . » . هاكذا قرأ العبارة ، وفسر ( وجوم ) في الهامش هاكذا : أي تحيرت .

وفسر كلمة ( والية ) في الهامش قائلاً : ( ربما أتت هاذه الصفة من الفعل تولى عنه أي أعرض عنه ، والمقصود أن المخلوقات ليس لها قدرة بذاتها ، ولكنها تستمدها من خالقها جل شأنه ١١ . هـ تفسيره بنصه .

وأعترف أن عقلي عاجز عن إدراك العَلاقة بين إعراض القدرة الأزلية ، وبين عجز المخلوقات ، وأنه لا قدرة لَها .

وأعترف أيضاً بعجزي عن معرفة السبيل التي سوغت اشتقاق ( والية ) من ( تولىٰ ) بمعنىٰ أعرض ، وربما كانت هناك قواعد جديدة للغة العربية غير التي نعرفها ، وفوق كل ذي علم عليم .

ثم لا أعرف أيضاً كيف تكون الخلق ( وجوم ) ؟ وهل يجوز هـُذا الإسناد ؟ وإذا جاز ، فما موقع ( بالية ) هل هي صفة لـ( وجوم ) ؟ كما هو المتبادر ؟ أم أنه يقدّر لها تقديراً مبتدعاً ، كما ابتدع الكلمة نفسها ؟ ؟

الذي أعرفه وأرجو أن أكون مصيباً ، أن العبارة هاكذا : ( فالخلق رسوم خالية ، وجسوم بالية ، والقدرة الأزلية لها والية ) فالواو عاطفة ، وكلمة ( جسوم ) جمع جسم . و( والية ) من وليه بمعنى رعاه وكفله ، وملك أمره ، وتسلط عليه ، فليس في

العبارة وجوم ولا حيرة ، وإنما الحيرة في عقول المجترئين الأدعياء .

سطر ( ١٢ ) : « قد تقدم الكتاب النظامي محتوياً على العجب العجاب. . » . وقد تفضل . فأشار في الهامش إلى أن السبكي ذكر الكتاب باسم الرسالة النظامية .

وقال: إن الشيخ الكوثري قد حققه بعنوان العقيدة النظامية ، وتابعه الدكتور أحمد السقا . كذا قال ، أي إن النظامي هو العقيدة النظامية ، وبعبارة أخرى العقيدة النظامية هي النظامي كله . ولو قرأ الغياثي مجرد قراءة ، لأدرك أن النظامي ليس كله في العقائد ، كما أشار إلىٰ ذلك إمام الحرمين ، في موضعين من الغياثي ، ثم إن اسم النظامي الكامل ( الرسالة النظامية في الأركان الإسلامية ) وما أظن الأركان الإسلامية هي العقائد فقط . وحين يقول إمام الحرمين : ( فقرة : ٢٧٩ ) \* ومن رام اقتصاداً ، وحاول ترقياً عن التقليد واستبداداً ، فعليه بما يتعلق بعلم التوحيد من الكتاب المترجم بالنظامي . . . » فهاذا ينطق بأن النظامي ليس كله في علم التوحيد . ولكن ما العمل وهناك ضرب جديد من التحقيق ، لا يقرأ فيه المحققُ الكتاب الذي حققه ؟ ؟

#### الصفحة الرابعة:

سطر ( ٢ ) : ﴿ يعشو إلىٰ منادها ﴾ . كذا كتبها .

والصواب: إلىٰ منارها.

سطر (٣) : « ويقتدي بنجومها المترقي عن مهاوي الورطات ، ويتخنس برجومها المتعثر في أذيال الضلالات » .

والصواب: وينخنس ، كما في جميع النسخ .

سطر (٤): ﴿ ووافي الجناب الأسمىٰ عروساً احتضنها طَبُّ بالحضانة ﴾ .

كذا جاءت العبارة ، فانظر كيف فسر غريبها ؟ قال : « حضن الطائرُ بيضَه من باب نضر ( يقصد نصر بالصاد ) ، ودخل إذا ضمه إلىٰ نفسه حضانة ، وحاضنة الصبي : التي تقوم عليه في تربيته ) . انتهىٰ بنصه .

فأي عقل يقبل من محقق أن يفسر كلمة (حضن) ؟ ثم ما العلاقة بين هاذا التفسير في الهامش، وبين كلمة (احتضنها) التي في الصلب؟ لم يبين لنا الرابط بينهما. ثم

كيف يفسر معنىٰ حاضنة الصبيّ ، ويترك (طَبّ ) ؟

سطر ( ٥ ) : « فلم يزل يقوم قدمها ، ويورد خدها. . . » .

كذا جاءت والصواب قدّها ، كما في جميع النسخ .

سطر ( ٩ ) : ﴿ ويزيّن مخنقها ووريدها ويديم فركها ، ويلين عركها ، ويقرّب متناولها ودركها ﴾ .

كذا جاءت العبارة ، وقد فسرَّ غريبَها في الهامش هاكذا : « حبل ( الورن ) : عرق تزعم العرب أنه من الوتين » . كذا قال ، ولعله يقصد ( حبل الوريد ) ، ثم استمر في تفسيره ، ولم يبين كيف يزين الوريد . ولكنه مجرد نقل من المعاجم . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ثم فسر كلمة ( فركها ) هاكذا : « فرك الثوب والسنبل بيده من باب نصر ، وأفرك السنبل صار ( فريكاً ) وهو حين يصلح أن يفرك فيؤكل » ا . ه . بحروفه . ولكنه لم يبين لنا كيف يفرك العروس ، كما يفرك الثوب أو السنبل ، فالحديث عن الكتاب الذي يقدمه كالعروس . لم يبين لنا علاقة ( الفريك ) بالكتاب ، والتحقيق فنون ، ( والفريك ) أنواع منه ما يطيّر العقول .

وعلىٰ قدر فهمي العبارة ليس فيها فرك ولا فريك ، وإنما هي مصدر فَرِك يفرَك ، أي كره وأبغض ، وأكثر ما يستعمل في بغضة الزوجين .

وأدام القدر ، أي سكن غليانها . فمعنىٰ يديم فِرْكها ، أي يُسكن غضبها ويذهب كرهها ، ويجعلها عروساً محبة غيرَ مغاضبة .

ثم فسر كلمة ( دركها ) هاكذا : « الدرك : التبعة ، يقال : ما لحقك من درك فعلى خلاصه » ا . هـ .

ولم يحاول أن يربط بين هـٰـذا المعنىٰ ، والسياق الذي وردت فيه الكلمة ، فكيف يقال : ويقرب متناولها وتبعتها ؟ ؟ كيف يقرب تبعتها ؟ ؟

أعتقد أن في هلذا كفاية لإثبات ما قلناه: من أنه ليس من المعقول أن يكون هلذا من عمل رجلين فاضلين يحملان درجة الدكتوراة.

والآن هذا ما رأيناه في عنوان الكتاب والصفحات الأربع الأولى متتالية ، ولعلك تدرك أن باقي الكتاب لا يخرج عن ذلك ؛ فإن أول خطوة ، بل قبل أول خطوة أن يحسن المحقق قراءة المخطوط ، فإذا لم يعرف كيف يقرأ المخطوط ، انهار العمل من أساسه ، وتكون مكالمته بعد ذلك في منهج التحقيق وقواعده ، وقيمة المقدمة والدراسة ، يكون الكلام في ذلك ضرباً من العبث ، فكيف تناقش من لم يقرأ في فهمه وتفسيره ، وتحليله إذا كان أصلاً لم يقرأ ؟ ؟

وإذا كان قد ساءك أن ترى أن العبث بالتراث وصل إلى هذا الحد ، وآلمك أن ترى كل هذا العدوان ، وهذه الاستهانة بحرمة النصوص ، فهل لك في نموذج آخر قد يصل بك لفحشه أن يضحكك ، فيسرّي عنك ؟ ؟

قال إمام الحرمين رضي الله عنه ، وهو يحدّد صفات قائد عسكر المسلمين ( ص ٢١٦ س١ ) : ( . . . . يتوثب في أوان الفرص كالصقر ، يهوي في الانقضاض ، وليكن طبّاً بالغرر ، هجوماً في مظان الخطر . . . » .

هكذا وردت العبارة ، فاقرأ في الهامش قولَه : « طبّاباً أي هجوماً » ا . هـ . والله العظيم بنص حروفه .

(طبًّاباً) وفعلها طبعاً (طبًّ) أي إن قائد جيش المسلمين رجل (طبًّاب) (يُطُب على الأعداء يخرب بيتهم) ألست تضحك ؟ تقول : إنه ضحك كالبكا!! ليكن . إنه ضحك على كل حال .

ثم إذا لم يميز بين الفصحى والعامية ، كيف شطر الكلمة الثانية ، وأخذ منها الألف ومعها الباء وضمها إلى الكلمة الأولى ؟ ، وإذا دخل عليه الوهم في ذلك ، فماذا فعل بباقي الكلمة ؟ ألم يحاول أن يقرأ الكلمة الثانية (لغرر) ألم يلفت نظره ؟ لا شك أنه لم يحاول أن يقرأ ، أو لم يعرف كيف يقرأ!! والعبارة هي (طبّاً بالغرر) أي (ماهراً صادقاً عارفاً/ بمواطن الخطر)!! ولكن من يقرأ ؟

ثم إذا جئت للفهارس وجدت عجباً ، أَدُلُّكُ علىٰ عجيبة واحدة منه :

جاء في فهرس الأبيات والقوافي بيت للمتنبي ، وآخر لأبي الحسن التهامي ، وثالث للخنساء . فإذا ( بالمحقق ) الأعظم ينسبها جميعاً لإمام الحرمين . ومهما حاولت أن

ألتمس له عذراً ، فلن أستطيع ذلك في بيت المتنبي ، فلو ذهبت إلى أي مدرسة ثانوية أو إعدادية ، وسألت تلاميذها من القائل :

#### الرأي قبل شجاعة الشجعان ؟

لأجابك أضعفهم: إنه المتنبى.

وأما المقدمة وما فيها من بصماتنا ، التي تشهد بأن المحقق وهو أستاذ بكلية دار العلوم قد اطلع على الدراسة التي قدمناها إلى نفس الكلية عن إمام الحرمين ومؤلفاته منذ سنة ( ١٩٧٠ ) . وهي مودعة بمكتبة الكلية . فلا داعي لمناقشة ذلك وإثباته ، والتدليل عليه . فكيف تناقش من هاذا شأنه .

#### وبعد :

فما أحب للأخوين المحققين الكريمين أن يقدما نفسهما فداء لهاذا الطابع الأمي الذي تجرأ وطبع الكتاب بهاذه الصورة ، وأولىٰ لهما أن يعلنا الحقيقة ، ويتبرأا من هاذا العمل .

فهاذه نصيحة أخ صادق محب .

والله سبحانه أسأل أن يحفظنا من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، وأن يحمينا من الكبرياء والخيلاء ، وإلىٰ حوله وقوته ألوذ وأبرأ من حولي وقوتي ، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله .

د عبد تعظيم لدّيب

ا . هـ ( هـندا هو البيان الذي كنت أعددته بنصه ) .

※ ※ ※

#### مخطوطة الهند:

ولا بد هنا من أن نشير إلىٰ خبر مخطوطة الهند وشأنها ، فقد ذكرنا في مقدمة الطبعة الأولىٰ أن المسؤولين بالمكتبة وعدوا بإرسال نسخة ثانية منها مكان التي ضلت طريقها إلينا ، وفعلاً وصلت إلينا نسخة بالميكروفيلم من هاذه المخطوطة ، عقب ظهور الطبعة الأولىٰ بقليل . فنكرر شكرنا للقائمين على المكتبة .

وكان المنهج يقتضي أن نراجع عملنا عليها ، ونثبت فروقها ، حتى يصير التحقيق عن نسخ المخطوطة كلها . لا عن أربع فقط ، لكننا بعد قراءتها لاحظنا ما يلي :

١\_ أن النسخة حديثة الخط ، فهي مكتوبة سنة ( ١٣١٠هـ ) .

٢ سقيمة للغاية ، لا نظلم ناسخها إذا قلنا : إن معرفته باللغة العربية محدودة ،
 ومن هنا كثرت الأخطاء الفاحشة التي لا تسلم منها فقرة من الفقرات ، والتي مرجعها
 إلى القراءة والكتابة لا غير ؛ مما يجعل تسجيلها ليس بذي قيمة تذكر .

٣- ليس في النص الذي اتفقت عليه النسخ الأربع خرم أو نقص يحتاج إلى الإكمال
 منها .

٤\_ فيها إشارة إلى أنها منقولة عن نسخة أخرى محفوظة بالهند .

ومن هنا كتبنا إلى أحد الإخوة الخبراء في هلذا الشأن ليرسل لنا صورة الأصل الذي نقلت عنه هلذه النسخة ، وكتب إلينا فعلاً أنه سيبحث عنه ليرى في أي مكتبة استقر ، بعدما كان من تغيير ونقل في مكتبات الهند .

ورأينا أن تيسير الكتاب بصورته هاذه للباحثين والدارسين أولى من الانتظار حتى تصلنا نسخة الهند ، إذا كانت ستصل .

告 告 差

وتمتاز هذه الطبعة الثانية بتصويب بعض الأخطاء الطباعية ، والعثرات القلمية ، ومما يستحق التسجيل ، والتقدير ، والتنويه به وشكره ، أن أكثر هذه التصويبات قدّمتها إليّ ، ولفتت نظري إليها نابغة بناتي : طالبات كلية الشريعة بجامعة قطر ؛ فقد كانت أول ـ بل الوحيدة ـ من استجاب للنداء الذي وجهته في آخر الكتاب في الطبعة الأولىٰ ، وإن سرّ احتفائي بهذا وتسجيله ، وسروري به ، هو دلالته علىٰ أن كتب التراث ليست طلاسم ، ولا ألغازاً ، مغلقة ، بل إذا قدمت في صورة جيدة ، ووجدت القارىء الجاد ، كانت نعم الزاد للعالم والمتعلم .

كما أن لهاذا دلالة أخطر وأهم وأعظم ، وهي أن الفتاة المسلمة العصرية قادرة على

أن تجمع بين الأصالة والمعاصرة ، وأنها حين تجد المناخ الصالح والبيئة المهيأة تقدر على أن تمد جذور على أن تمد جذور على أن تمد جذور شخصيتها إلى أعماق مجدنا وعزنا ، فتزداد قوة وتزداد سموقاً ورُقياً .

وليس أروع من ذلك إلا أنها رفضت أن أنوه باسمها ، موقنة أن الشهرة والذيوع ليست هدفاً للجادين المخلصين من الباحثين .

#### وأخيراً :

لعل من حقي أن أسجل هنا أن هاذا الكتاب نال ثناء المحقق الفاضل الثبت الحجة الأستاذ السيد أحمد صقر ، وأفدت من توجيهاته .

كذلك أذكر أن الأستاذ الدكتور محمد أديب صالح أثنى على هـٰذا العمل وباركه . وأسأل الله أن أكون عند حسن الظن . ودائماً وأبداً أستعيذ بالله من شر نفسي التي بين جنبي ، ودائماً وأبداً أبرأ إليه سبحانه من حولي وقوّتي ، موقناً أنه لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

کتنجهٔ أپومحمود د .عبدلعظم الآیب مدینة نصر ( ۲۰ ) شوال سنة ( ۲۰۱ هـ )

# بِنْ لِيلهِ اَلدَّمْنِ اَلرِّحَيْمِ مقدمة لمحقِّ ق للطّبعت الأولى

### بسم الله وحده ولا شيء معه دائماً وأبداً

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إلنه إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ﴿ يَتَأَيُّهُا اللَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللّهَ حَقَّ ثُقَالِهِ وَلا مَوْتُنَ إِلا وَأَسْتُم مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٦] . ﴿ يَتَأَيُّهَا النّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الّذِي الله عَلَيْ مَن نَفْسِ وَبِعِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا رَقِجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللّهَ الّذِي تَسَاءَ لُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١] . ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلّذِينَ ءَامَنُوا ٱللّهَ وَقُولُوا قُولًا سَدِيدًا \* يُعْمِلِحَ لَكُمْ أَنُونَ مَنْهُمَا رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١] . ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلّذِينَ ءَامَنُوا ٱتّقُوا ٱللّهَ وَقُولُوا قُولًا سَدِيدًا \* يُعْمِلِحَ لَكُمْ وَيَعْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِع ٱللّهَ وَرَسُولُهُ فَقَدْ فَازَ فَرْزًا عَظِيمًا ﴾ [الاحزاب: ٧٠-٧١] .

اللهم إنا نبرأً إليك من حولنا وقوتنا ، ونلوذ بحولك وقوتك . سبحانك . سبحانك . سبحانك . سبحانك . لا حول ولا قوة إلا بك . اللهم إنا نعوذ بك من الخطأ والخطل ، والخلل والزللِ ، وسيِّىء القول والعمل . ونضرع إليك سبحانك أن تعيننا على إخلاص القلب وسلامة القصد ، وأن تتقبل عملنا وتجعله خالصاً لوجهك الكريم .

ونصلي ونسلّم علىٰ صفوتك من خلقك ، وخاتم رسلك ، سيدنا محمد النبي الأمي ، اللهم صلّ عليه وعلىٰ آله وأصحابه ومن تبع هداهم إلىٰ يوم الدين .

#### وبعب ١:

لقد توثقت صلتي بإمام الحرمين رضي الله عنه منذ سنوات طويلة ، تقرُّب من العشرين عاماً ، وصارت هاذه الصلة محبّة وتآلفاً ، منذُ أصغيتُ إليه ، أسمع منه كتابه ( البرهان في أصول الفقه ) ، وقد عايشته في « نيسابور » ، حيث نشأ ، ورأيت بيتَه حيث دَرَج ، ورافقته إلىٰ مجالس شيوخه وأساتذته ، وجلست مع تلاميذه نسمع له حيث أُجلِسَ للتدريس وهو ابن العشرين ، وأصخت إليه وهو يخطب ويعظ بالمسجد

المنيعي (أكبر مساجد نيسابور). ثم رأيته يصول ويجول في مجالس المناظرة ، يقمع دُعاة الفتنة ، ويكشف شبهات الزائغين . ثم رأيت كيف اصطلىٰ بنار المحنة وحرِّها ، فصبر وصابر ، ولم يتزعزع .

ثم رأيت آثاره ومصنفاته ، وكيف جال في أكثر من علم ، وبرع في أكثر من فنَّ . وكان ثمرة المرحلة الأولىٰ من هاذه الرحلة الطويلة :

أ\_دراسة بعنوان (إمام الحرمين : حياته \_ وآثاره ) .

ب ـ تحقيق كتاب البرهان في أصول الفقه .

ثم عدت لإمام الحرمين في المرحلة الثانية ، وصرت أستمع إليه وأنصت ، وأطيل الاستماع والتأمل فيما أسمع ، مصيخاً إلى مؤلفاته كلها ، وبخاصة موسوعته الفقهية المجبارة « نهاية المطلب في دراية المذهب » محاولاً بذلك أن أصل إلى خصائص فقهه ، ومنزلته في مجال الفقه . فكان من ثمرة ذلك البحثُ الذي قدّمته أُطروحة للدكتوراه بعنوان « فقه إمام الحرمين » وقد نال تقدير مرتبة الشرف الأولى ، مع توصية بطبع الرسالة على نفقة جامعة القاهرة ، وتبادلها مع الجامعات الأخرى .

\* \* 4

وكان مما وصلت إليه من نتائج أن هناك كثيراً من القضايا والمسلمات البدهية في حياتنا الثقافية ومعلوماتنا تحتاج إلى تصحيح. فمن ذلك النظر إلى (إمام الحرمين) بصفته (متكلّماً) بالدرجة الأولى، وأن علم الكلام هو علمه الأول، ومصداق هذه النظرة ومظهرها، أن كل ما كتب عنه كان يعرض له من هذه الزاوية، أو بهذه الصفة. وحين تناولته الدراسات الجامعية لم تتجه إلا هذه الوجهة، ففي نحو سنة ( ما ١٩٤٨م) قدم المرحوم الشيخ علي جبر ( رسالة ) إلى كلية أصول الدين بعنوان (إمام الحرمين باني المدرسة الأشعرية الحديثة )(1) وعنوانها يكشف عن موضوعها.

وفي سنة ( ١٩٦٥م ) نُشر للدكتورة فوقية محمود بحثٌ ، بعنوان ( الجويني إمام الحرمين ) في سلسلة أعلام العرب ، التي تصدرها وزارة الثقافة المصرية . ولكنه

<sup>(</sup>١) لم تطبع هاذه الرسالة ، ولم نستطع الوصول إليها رغم محاولاتنا .

انصرف أيضاً إلى الجوانب الكلامية وحدها ؛ فهو يقع في بابين : الأول عن سيرته وآثاره ، والثاني بعنوان ( الجويني المتكلم ) . وعند عرض مؤلفاته والتعريف بها كانت العناية مصروفة إلى ما كان منها في علم الكلام ، أو متصلاً به .

وحين اتجهت أنظار المحققين والناشرين إلىٰ كتبه لم نجد إلا الكتب الكلامية ، فنشر له ( العقيدة النظامية ) بتحقيق العلامة المرحوم محمد زاهد الكوثري و( الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ) للمرحوم الدكتور محمد يوسف موسىٰ وزميله الشيخ على عبد المنعم ، ثم نشرت الدكتورة فوقية محمود ( لمع الأدلة في عقائد أهل الملة ) وفي نفس الطريق طبع ( الشامل في أصول الدين ) بإشراف الدكتور على سامي النشار .

ولسنا ننتقص هاذه الجهود ، ولا ننتقدها ، فهاذا طريقها ، وكل ميسّرٌ لما خلق له . وهي جهودٌ مشكورة مقدّرة ، أضاءت جانباً هاماً من جوانب شخصية إمام الحرمين .

وربما كان السر في طغيان الجانب الكلامي من إمام الحرمين على غيره من الجوانب هو ارتباط اسمه بتلميذه (حجة الإسلام الغزالي) الذي شاع عنه أيضاً الجانب الكلامي، وعُدَّ في صف واحد مع ابن سينا والفارابي.

فمن حيث يذكر عن الغزالي أنه أخذ ( الكلام ) عن شيخه إمام الحرمين التفتت الأذهان إلىٰ هاذه الناحية وشُغلت بها دون سواها .

هكذا يُعرفُ إمامُ الحرمين ( بالكلام ) مع أنه ليس علمه الأول ، وقد قالها بنفسه صراحة في مقدمة كتابه الغياثي : « ومن ضَرِي بالكلام صدِي جنانُه » وسخر من المتكلمين حين قال في كتابه البرهان : « وهاذا الذي اختلج في عقول المتكلمين وطيش أحلامهم » (١) ، ودعا إلى اتباع مذهب السلف في أكثر من موضع من كتبه في ( العقيدة النظامية ) (٢) مثلاً ، وفي كتابه هاذا ( الغياثي ) (٣) .

<sup>(</sup>١) فقرة: ( ٢٢٧ ) .

<sup>(</sup>٢) ص : (٣٣).

<sup>(</sup>٣) نقرة : ( ٢٨٠ ) .

ويشهد الواقع بهاذا أيضاً ، فآثاره ومؤلفاته في الأصول والفقه أضعاف مؤلفاته في علم الكلام (١) .

أقول : من هنا كانت عنايتنا بإمام الحرمين الأصولي الفقيه : دراسةً لفقهه وأصوله ، واهتماماً بكتبه وآثاره في غير الكلام .

وكتابنا الذي نقدمه اليوم ( الغياثي ) من أهم هـٰـذه الكتب وأخطرها ، إن لم يكن أهمها<sup>(۲)</sup> .

وقد توثقت صلتي بهاذا الكتاب منذ سنوات ؛ حيث كان أحد المصادر الهامة وأنا أبحث عن فقه إمام الحرمين وخصائصه ، فقرأته ، ووعيته ، ووازنت بينه وبين النهاية ، وأفردت لهاذه الموازنة فصلاً خاصاً في الأطروحة التي قدمتها للدكتوراه (٣) . كما كان هاذا الكتاب العُمدة والأساس للباب الثالث من نفس الأطروحة .

وقد كانت هـنـذه المدارسة والمعايشة لهـنـذا الكتاب أهم الدواعي لتحقيقه والبدء به قبل ( نهاية المطلب ) الذي نسأل الله سبحانه أن ينسأ في الأجل ويمنح من القوة والعون ، حتىٰ نتم تحقيقه إنه سميع مجيب .

ولو سارت الأمور على ما قدّرنا ، لكان هذا الكتاب في أيدي الباحثين والعلماء من حين انتهائنا من تحقيقه منذ سنوات (٤) ولكن أمر الله غالب ، وتدبيره نافذ ، ومشيئته ماضة .

وحين عُدتُ لهاذا الكتاب عند دفعه إلى المطبعة ، لم أجد ما يستحق التغيير ، فلم أبدل فيه حرفاً ، اللهم إلا مزيداً من ضبط غريب الكلمات التي كنت قدّرت أنها لا تحتاج إلى ضبط ، وتفسير بعض الألفاظ كنت قدّرت أنها لا تحتاج إلى تفسير . وفيما عدا ذلك فالكتاب كما كان منذ سنوات .

ومن الوفاء بالحقوق لأهلها أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من بذل لي العون في

<sup>(</sup>١) انظر دراسة إحصائية عن مؤلفاته في كتابنا ( إمام الحرمين ـ حياته وآثاره ) .

<sup>(</sup>٢) انظر تحليلاً وتقييماً في التوطئة التالية .

<sup>(</sup>٣) هو الفصل الثامن من الباب الثاني .

<sup>(</sup>٤) اقرأ مقدمة فضيلة الشيخ عبد الله الأنصاري قبل هاذه بصفحات.

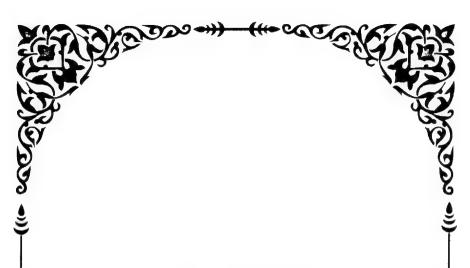
هذا الكتاب ، بالمشورة والنصح والتوجيه ، من أساتذتي وشيوخي وزملائي . وكذلك كل من أسهم في نشره سواء بالإشراف أو الإنفاق أو العمل والتنفيذ ، ولا أسمي منهم أحداً ، ليكون جزاؤهم من الله سبحانه ، صاحب الجزاء الأوفىٰ .

ثم أتقدم لكرام الباحثين والعلماء معترفاً بأن هـنذا العمل لن يخلو من وهم أو زللٍ ، وسبحان من تفرد بالكمال وحده ، ورجائي إليهم أن يبصرونا بما يجدون جزاهم الله عنى خير الجزاء .

ومن قبل ومن بعد أضرع إليه سبحانه أن يعيننا على إخلاص العمل لوجهه ، وأن يتقبله منّا سبحانه ، وأن يمدنا بروح من عنده ، وأن يحمينا من شرور أنفسنا . إنه سميع محس .

کتینیبهٔ أبومحمود عبلعظسییممحمودالدّیب الدوحة فی غرة رمضان ( ۱٤۰۰ هـ )







أ - تعريف بإمام الحرمين ب - تعريف بالغياثي ج - بين يدي النص



## أ- تعرىفيث بإمام المحرمين

بیئته ، بیته ونشأته ، صفاته ، أساتذته وشیوخه رحلاته ، علمه وآثاره ، وفاته

## بىئىت

هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حَيُّويَة الطائي السَّنْبسِي .

شَغل رضي الله عنه من الزمان تسعاً وخمسين سنة ، من سني القرن الخامس الهجري ( ٤١٩\_ ٤٧٨هـ) . ومن المكان المشرق الإسلامي \_ أما علمه وصِيتُه ومنزلته ، فقد ملأت من المكان المشرق والمغرب ، ومن الزمان من يوم أن نبغ وظهر إلى اليوم ، ثم إلى ما شاءً الله .

ومع أن هذا القرنَ الخامس الهجري يمثل قمة التمزق الذي وصلت إليه الدولة الإسلامية ، وتفرقها إلى دويلات في المشرق والمغرب ، إلا أنه كان من أخصب فترات الحصاد للنهضة العلمية الرائعة ، التي بدأها خلفاء الإسلام منذ كان للإسلام دولة ؛ فقد شهد هذا القرن أعلاماً من الأئمة في كل علم وفن ، وليس بعجيب ولا غريب ألا يتنافى هذا التمزق السياسي ، والاضطراب الطائفي مع الازدهار العلمي ؛ فقد كانت كل دويلة تحرص على أن يكون لها مدارسها وعلماؤها وأدباؤها وشعراؤها ، استكمالاً لأبئهة الملك ومظاهره .

وكانت منطقة نحراسان وريثة الحضارة والفلسفات والعلوم القديمة ـ من أخصب المناطق إنجاباً للعلماء والأئمة ، وكانت نيسابور التي نشأ بها إمام الحرمين من أزهى مدن خراسان ، وكانت المجتمعات تموج ببقايا من عقائد بائدة : فارسية وهندية ويونانية وسريانية . . . إلخ ، وكانت هاذه العقائد تتخفى وراء فلسفات ومذاهب

وطوائفَ وفرق ، ولا يهدأُ للصراع والجدل بينها أُوار ، فهي بيئة علم وحضارة ، وفكر متوثب ، وآراء متدافعة متنافسة ، مما كان حرياً أَن يؤثر في شخصية إِمام الحرمين رضى الله عنه ، ويزيد من احتداد قريحته ، واشتعال ذكائه ، وتوقد ذهنه .

## بىيت ونشأت

فإذا انتقلنا إلى البيت الذي ولد فيه ، وإلى أول نسيم استنشقه ، وأولِ توجيه تلقاه نجد أن والده ( هو أبو محمد عبد الله بن يوسف ، بن عبد الله بن يوسف ، بن محمد بن حَيُّويَة الطائى السِّنْبسى )(١) .

وروى الذهبي عن ابن الأَخرم قال : « سمعت أَبا محمد يقول : أَنا من سِنْبِس : قبيلة من العرب »(٢) .

هذا والده اسماً ولقباً وقبيلة . وأَما منزلته ، فقد كان \* إِمام عصره بنيسابور ، تفقه على أبي الطيب سهل بن محمد الصُّعُلُوكي . وقدم « مرو » قصداً لأبي بكر بن عبد الله بن أحمد القفال المروزي ، فتفقه به ، وقراً الأدب على والده يوسف الأديب بجُويْن ، وبرع في الفقه ، وصنف فيه التصانيف المفيدة ، وشرح المزني شرحاً شافياً ، وشرح الرسالة للشافعي ، وكان ورعاً ، دائم العبادة ، شديد الاحتياط مبالغاً فيه . سمع أستاذيه أبا عبد الرحمين السُّلَمي ، وأبا محمد بن بابوَيْه الأصبهاني ، وببغداد أبا الحسن محمد بن الحسين بن الفضل بن نظيف الفراء وغيرهم ، روى عنه سهل بن إبراهيم أبو القاسم السُّجزي ، ومات بنيسابور سنة ٤٣٨ هـ "(٣) .

وفي سير النبلاءِ \* قال أَبو عثمان الصابوني : لو كان الشيخ أَبو محمد في بني إسرائيل لنقلت شمائله وافتخروا بها .

وذكروا له من الكرامات ما ذكروا ، ونسبوا سرها إِلَىٰ فتاويه ، وإِنها كانت السر في هـُـذه الكرامات .

<sup>(</sup>۱) كذا في سير النبلاء ( جـ ۱۱ ورقة ۱۳۷ ) = ( ۲۱۷/۱۷ ) .

<sup>(</sup>٢) المصدر السابق نفس الورقة ( ٦١٨/١٧ ) .

<sup>(</sup>٣) معجم البلدان : (٥/ ١٨٢ ) .

وقالوا : كان صاحب جد ووقار ، مجتهداً في العبادة ، مَهيباً بين عارفيه وتلاميذه »(١) .

هـنذا والده الإمام الفقيه المحدث ، الورع العابد المبالغ في الاحتياط .

وإذا نظرنا في ناحية أخرى من البيت نجد جدّه رجلاً مرموقاً في جُوَيْن ، أَلَم يقل لنا ياقوت آنفاً : إن والد إمام الحرمين قرأً عليه الأدب ؟ ؟

وفي جانب آخر من البيت نرى عمه ( أبا الحسن ، علي بن يوسف الجويني ، المعروف بشيخ الحجاز . كان صوفياً لطيفاً ظريفاً ، فاضلاً مشتغلاً بالعلم والحديث ، صنف كتاباً في علوم الصوفية مرتباً مبوباً سماه « كتاب السلوة » . سمع شيوخ أخيه ، وسمع أيضاً أبا نُعيم بن عبد الملك بن الحسن الإسفراييني بنيسابور ، وبمصر أبا محمد عبد الرحمان بن عمر النحاس ، وروى عنه زاهر [ووجيه](۲) ابنا طاهر الشحاميان ، ومات بنيسابور ٢٦٣هـ)(٣) .

فجده أديب مرموق ، وعمه صوفي مُحَدِّث ، ووالده فقيه عابد . وما أحسن قَولَ ابنِ عساكر في التبيين : ( رباه حجر الإمامة ، وحرك ساعدُ السعادة مهدَه ، وأرضعه ثدي العلم والورع ، إلىٰ أن ترعرع فيه ونبغ )(٤) .

فأما والدته فما يروونه عنها يتفق مع ما روي عن صلاح والده ومبالغته في الاحتياط . يقول ابن خلكان : ﴿ وأَخبرني بعض المشايخ : أَنه وقف على جليّة أَمره في بعض الكتب ، وأَن والده الشيخَ أَبا محمد رحمه الله تعالىٰ كان في أول أَمره ينسخ بالأُجرة ، فاجتمع له من كسب يده شيء ، اشترىٰ به جارية موصوفة بالخير والصلاح ، ولم يزل يطعمها من كسب يده أيضاً إلىٰ أَن حملت بإمام الحرمين ، وهو مستمر علىٰ ولم يزل يطعمها من كسب يده أيضاً إلىٰ أَن حملت بإمام الحرمين ، وهو مستمر علىٰ

 <sup>(</sup>۱) سير النبلاء ( جـ ۱۱ ورقة ۱۳۷ ) = ( ۱۱/ ۱۱۷ ـ ۲۱۸ ) ، ولعله يقصد بذلك أن بني إسرائيل
 الذين لا يعترفون للأنبياء بالمنزلة والفضل ، كانوا يعترفون بفضله ومنزلته .

 <sup>(</sup>۲) في أكثر من طبعة من طبعات معجم البلدان ( رجب ) مكان ( وجيه ) وهو تصحيف واضح ،
 والصواب ( وجيه ) كما في كتب الرجال والطبقات .

<sup>(</sup>٣) معجم البلدان مادة ( جوين ) .

<sup>(</sup>٤)  $( -2^{1} + 2^{1} + 2^{1} + 2^{1} ) = ( -2^{1} + 2^{1} )$ 

- تعريف بإمام الحرمين/ صفاته

تربيتها بكسب الحل ، فلما وضعته أوصاها ألا تمكن أُحداً من إرضاعه ١٠١٠ .

وهكذا اختارت له العناية الإلهية بيتاً صالحاً ومهداً نقياً . يرعاه والده الإمام بن الإِمام ، ويلحظه عمه الصوفي المحدث العالم ، وتكفله أُمه بالحلال المصفيٰ .

#### صفي بانه

وقد حباه الله صفات عالية وأخلاقاً سامية ، هيأت له تلك المنزلة التي شغلها بين العلماءِ ، وجعلته جديراً بالمكانة التي اعتلاها بين الحكماءِ :

- فقد ذكروا أنه كان من التواضع لكل أحد بمحل يتخيل منه الاستهزاء لمبالغته فيه ، وما كان(٢) يستصغر أَحداً حتى يسمع كلامه ، شادياً كان أو متناهياً ، ولا يستنكف أن يعزو الفائدة المستفادة إلى قائلها ، ويقول : هلذه الفائدة مما استفدته من فلان .

ـ ولعل أُوضح ما يوضح ذلك أنه كان يتعلم من تلاميذه بعضَ الفنون التي يَنبُغُونَ فيها ، ولا يجد في ذلك حرجاً ولا غضاضة ، جاء في ترجمة الإمام عبد الرحيم (٣) بن الإمام أبي القاسم القشيري: ﴿ تَخْرَجُ عَلَيْ إِمَامُ الْحَرْمِينَ. . . وواظب علىٰ درسه ، وصحبه ليلاً ونهاراً...، وكان الإمام يَعتدّ به ، ويستفرغُ أكثر أيامه معه مستفيداً منه بعضَ مسائل الحساب في الفرائض ، والدَّوْر ، والوصية. . . ، الله وليس هـــذا فقط ، بل كان يُعنىٰ بأقواله في الفقه ـ الذي هو علم إمام الحرمين الأول ـ لا يناقش هاذه الأَقوال ، ويبحثها فحسب ، بل كان يسجَّلُها في كتبه ، قال السبكي في نفس الموضع السابق : « وأُعظم ما عظم به الإمام عبدُ الرحيم أن إمام الحرمين نقل عنه في كتاب الوصية . وهـاذه مرتبة رفيعة ،(٥) رحم الله إِمام الحرمين ، ورضي عنه وعن الشافعي ؛

وفيات الأعيان : ( ٣٤٣\_٣٤٢ ) .

التبيين ( جـ ٢ ورقة ٧٩ ) = ( ص ٢١٧ ) . **(Y)** 

أبو نصر عبد الرحيم الإمام بن الإمام عبد الكريم أبي القاسم القشيري ( ت ١٤٥هـ ) ( طبقات (٣) الشافعية ٧/ ١٦٥ ) .

نفس المصدر السابق . والدور هو أن يلزم من التوريث عدمه كأن يقرّ أخ حائز بابن للميت ، فيثبت نسبه ولا يرث ( حاشية الباجوري على شرح الشنشوري للرحبية : ص ٦٣ ) .

انظر النهاية لإمام الحرمين: ( ٢٠١/١١).

الذي كان يقول لتلميذه أحمدَ بنِ حنبل : ﴿ إِذَا صِح عندك الحديثُ فأَعلمني به ﴾ .

\_ كما كان حرَّ الرأي والضمير ، لا يقلد أُحداً ، « فمنذ شبابه رفض أَن يقلد والده وأَصحابه ، وأَخذ في التحقيق »(١) .

وفي هــٰذا المجال لم يكن يحابي أحداً ولو كان أباه ، أَو أحدَ الأَثمة المشهورين . « قال في اعتراضٍ علىٰ والده : وهـٰذه زلة من الشيخ رحمه الله »(٢) .

\_ وكان يتمتع بذاكرة نادرة ، وحافظةٍ لاقطة . روَوْا عنه أَنه لا كان يذكر دروساً يقع كلُّ واحد منها في عدة أوراق ، ولا يتلعثم في كلمة منها ، ولا يحتاج إلىٰ إبدال كلمة منها مكان غيرها ، بل يمر فيها مراً كالبرق الخاطف بصوت مطابق كالرعد القاصف »(٣) .

- كما تميز - رضي الله عنه - بصبر ودأب نادرين في طلب العلم والبحث ، فمع أنه أُقْعِدَ للتدريس مكان أبيه ، إلا أن ذلك لم يشغله عن البحث والدرس ، « فكان يقيم الرسم ، في درسه ، ثم يخرج منه إلى مدرسة البيهقي ، يتتلمذ على أبي القاسم الإسكاف »(٤) .

﴿ وَكَانُ (٥) يَبِكُّرُ قَبِلَ الاشتغال بدرس نفسه إِلَىٰ مسجد الأُستاذ أَبِي عبد الله الخبازي ، يقرأ عليه القراءَات ، ويقتبس من كل نوع من العلوم » .

جاءَ في التبيين (عن أبي الحسن بن أبي عبد الله بن أبي الحسين : سمعت إمام الحرمين في أثناء كلام له يقول : أنا لا أنام ، ولا آكل عادةً ، وإنما أنام إذا غلبني النوم ليلاً كان أو نهاراً ، وآكل إذا اشتهيت الطعام أيَّ وقت كان . . . ثم يقول أبو الحسن : كان لذته ولهوه وتفننه في مذاكرة العلم ، وطلبِ الفائدة من أي نوع كان ا (١٠) .

<sup>(</sup>١) تبيين كذب المفترى ( جـ ٢ ورقة ٧٤ ) = ( ص ٢١٣ ) .

<sup>(</sup>۲) شذرات الذهب (۳۲۰/۳).

<sup>(</sup>٣) وفيات الأعيان ( ٢٤١/٢ ) .

<sup>(</sup>٤) تبيين كذب المفتري ( جـ ٢ ورقة ٧٥ ) = ( ص ٢١٤ ) .

<sup>(</sup>٥) نفس المصدر (ص ٢١٤).

<sup>(</sup>٦) تبيين كذب المفترى ( جـ ٢ ورقة ٧٤ ) = ( ص ٢١٦ ) .

- كان يؤمن أن العلم لا نهاية له ولا حدود ، وما كان يترك فرصة يستزيد فيها من العلم : في سنة ( ٤٦٩ هـ ) وهو في ذلك الحين إمام الأئمة فخر الإسلام ، وقد جاوز الخمسين من عمره . « في ذلك الحين قدم إلىٰ نيسابور الشيخُ أبو الحسن علي بن فضّال بن علي المُجَاشعي النحوي ، فقابله إمام الحرمين بالإكرام ، وأخذ في قراءة النحو عليه ، والتلمذة له ، وكان يحمله كل يوم إلىٰ داره ، ويقرأُ عليه كتاب إكسير الذهب في صناعة الأدب "(۱).

وكان المجاشعي يقول: « ما رأيت عاشقاً للعلم مثل هلذا الإِمام ١٥٠٠ .

\_ وكذلك رزقه الله رقة القلب ، وخشوعه ، وشفافية نادرة قالوا : \* ومن رقة قلبه أنه كان يبكي إذا سمع بيتاً أو تفكر في نفسه ساعة ، وإذا شرع في حكاية الأحوال ، وخاصة في علوم الصوفية ، في فصول مجالسه بالغدوات ، أبكى ببكائه ، وقطر الدماء من الجفون بزعقاته وإشاراته لاحتراقه في نفسه ، وتحققه مما يجري من دقائق الأسرار \*(۳) .

ويصور السبكي هـُـذا قائلاً ﴿ وإِذا وعظ أَلبس الأَنفس من الخشية ثوباً جديداً ، ونادته القلوب : إِننا بشرٌ فأَسْجِح فلسنا بالجبال ولا الحديدا (٤٠) .

وقد اتجه إلى هذه الصوفية اتجاها أصيلاً غير مفتعل ، عن علم لا عن تقليد ؟ فقد وجهه هذه الوجهة النتائج التي حصل عليها من دراسته لكل ما درس من العلوم ؟ فقد درس و خمسين ألفاً في خمسين ألفاً وغاص فيما نُهي أهلُ الإسلام عنه » ولم يجد لكل هذه العلوم بَرْدَ اليقين وثلَجَ الصدر ؟ فعاد عنها إلىٰ دين العجائز .

وهو منذ أَخذ في البحث يجدُ (٥) العقل يقف في أُمور لا يجول فيها ، فجد في

<sup>(</sup>١) تبيين كذب المفتري ( جـ ٢ ورقة ٧٩ ) = ( ص ٢١٦ ، ٢١٧ ) .

<sup>(</sup>٢) نفس المصدر ( ص ٢١٧ ) .

<sup>(</sup>٣) تبيين كذب المفتري ( جـ ٢ ورقة ٧٩ ) = ( ص ٢١٧ ) وانظر أيضاً وفيات الأعيان ( جـ ٢ ص (7) وما بعدها .

<sup>(</sup>٤) طبقات الشافعية الكبرئ ( ٣/ ٢٥٠ ) .

<sup>(</sup>٥) انظر البرهان (١ فقرة : ٥٥ ) وما بعدها .

البحث واجتهد ، ووجد أَن كل ما يوصله إليه العقل وحده لا يحقق لذَّ المعرفة التي يبغيها ؛ ولذا عاد إلى القلب واعتمده وسيلة العلم وطريق المعرفة .

ـ أَمَا كرمه وسخاؤه فقد كان مضرب المثل ، لم يُشغل بمال يُثمّره ، ولا براتب يدخره ، بل روَوًا « أَنه كان يُنفق من ميراثه ، ومن معلوم له على المتفقهة »(١) .

تلك أُطراف من صفاته التي وصفه بها معاصروه والمؤرخورن له .

ولنا نحن أن نرى له بجوار هاذه الصفات صفاتٍ أُخرى رأيناها تلوح من خلال « دراستنا لمؤلفاته » . وسنشير إلى طرف يسير من ذلك ؛ خشية الإطالة .

\_ كان رضي الله عنه على ثقة كاملةٍ بنفسه ، عارفاً قَدْرَهُ معتزاً بعلمه . ولنسمع معاً قوله تعقيباً على مناقشته للقول في الخبر المتواتر : « وقد أتى هاذا المقدار على أسرار لا تحويها أسفار ، وهو على إيجازه لا يغادر وجهاً من البيان تَمَس إليه الحاجة ، ويَنْزِلُ كلام وراءَه كالفضل المستغنى عنه ٤(٢) .

وبعد أن ينتهي من القول في مدارك العقول . يعقب بقوله : « ولا ينبغي أن يعتقد الناظرُ في هاذا الكتاب أن هاذا مبلغُ علمنا في حقيقة العقل ، ولكن هاذا الموضع لا يحتمل أكثر من هاذا »(٣) .

وربما يشهد لهاذا الاعتزاز وتلك الثقة أيضاً ، ما قاله في ( فقرة : ٥٩٢ ) من البرهان الجزء الأول ، وهو يناقش تحمل الرواية وجهة تلقيها : « ولو عرض ما ذكرناه على جملة المحدِّثين لأَبَوْه . . . ، وهم عصبة لا مبالاة بهم في حقائق الأُصول ، وإذا نظر الناظر في تفاصيل هاذه المسالة صادفها خارجة في الرد والقبول على ظهور الثقة وانخرامها ، وهاذا هو المعتمد الأُصولي ، فإذا صادفناه لزمناه ، وتركنا وراءَه المحدِّثين يتقطعون في وضع ألقاب ، وترتيب أبواب » .

ويشهد لهنذا أيضاً قوله في البرهان ، ( فقرة : ٢٣٤ ) تعقيباً على عرضه لأنواع

<sup>(</sup>١) طبقات الشافعية (٣/ ٢٥٢) والتبيين (٢ ورقة ٧٧) = (ص ٢١٤).

<sup>(</sup>٢) البرهان (١ فقرة : ١٥٥).

<sup>(</sup>٣) البرهان فقرة : ( ٣٧ ) .

\_\_\_\_\_ تعريف بإمام الحرمين/ أسانذته وشيوخه

الجموع: ﴿ وَنَحْنَ مِنَ هَاذَا الْمُنْتَهَىٰ نَفْرَعُ ذِرُوةَ فِي التَّحَقِيقَ ، لَم يُبلغ حَضَيْضُها ، وَنَفْتَرَع مَعْنَىٰ بَكُراً هُو عَلَى التَّحَقِيق مِنشاً اختباط الناس في عماياتهم » .

ــ كما نرى في مؤلفاته ذكاءً متوقداً ، وعقلاً صافياً وسماحة في مناقشة الخصوم ، وتقديراً للعقل وللعلم ، ونكتفي بهاذا الآن في هاذا الموضع .

# أسبآ يذنه وسنيوخه

وفي هاذه البيئة الصالحة درج ، وفي هاذا البيت الطاهر نما وترعرع ، وبهاذه المواهب الإلهية حبا ونبغ .

سمع أول<sup>(۱)</sup> ما سمع من أبيه ، الإمام أبي محمد ، صاحب التفسير الكبير ، والتبصرة والتذكرة ، ومختصر المختصر ، وشرح المزني ، وشرح الرسالة للشافعي ، وأتىٰ علىٰ جميع هاذه المصنفات ، وقلبها ظهراً لبطن ، وتصرف فيها ، وخرّج المسائل بعضها علىٰ بعض .

وانكب علىٰ علوم عصره وفنونه ، يأخذُها عن أعلامها ، فخرج إلىٰ مدرسة البيهقي يأخذ الأُصولَ عن أبي القاسم الإسكاف الإسفراييني .

أما الحديث ، فقد (٢) سمعه من أبي بكر أحمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني التميمي ، كما (٣) سمع من أبي سعد عبد الرحمان بن حمدان النيسابوري التَّضْرَوي ، وأبي حسان محمد بن أحمد المُزكِّى ، ومنصور بن رامش .

كما سمع من أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن يحيى المُزكِّي ، وسمع سنن الدارقُطني من أبي سعد عبد الرحمان بن الحسن بن عَلِيَّك .

وسمع (٤) من أبي عبد الرحمان محمد بن عبد العزيز النّيلي وغيرهم .

<sup>(</sup>١) التبيين (جـ ٢ ورقة ٧٤) (ص ٢١٣) ، وفيات الأعيان (جـ ٢ ص ٣٤١) .

<sup>(</sup>٢) ياقوت: معجم البلدان ( جـ٢ ص ١٨٢ ) .

<sup>(</sup>٣) الذهبي : سير النبلاء (جـ١١ ورقة ٢٥٥) (جـ١٨ ـ ص ٤٦٩) .

<sup>(</sup>٤) طبقات السبكي ( جـ٣ ص ٢٤٩ ) وما بعدها .

وقيل : إنه<sup>(١)</sup> سمع حضوراً من صاحب الأصم على بن محمد الطرازي ، وأَجاز<sup>(٢)</sup> له الحافظ أَبو نُعَيْم الأَصبهاني صاحبُ الحِلْيَة ، وحدَّث ، كما(٣) سمع أيضاً ببغداد من أبي محمد الجوهري .

أما القراءَات ﴿ فقد كان يبكر كل يوم إِلَىٰ مسجد أَبِي عبد الله الخبَّازي يقرأُ عليه القراءَات ، ويقتبس من كل نوع من العلوم \*(٤) .

وأَما النحو فقد درس<sup>(ه)</sup> ـ مع ما درس في مطلع حياته ـ كتابَ إِكسير الذهب في صناعة الأدب على مؤلفه: الشيخ أبي الحسن على بن فَضَّال بن على المُجَاشعي.

هؤلاءِ الأئمة الأعلام هم الذين ذكرت المراجع أن إمام الحرمين تتلمذ لهم ، ولا شك أن هناك غيرَهم لم يُحصهم المترجمون .

درس إمام الحرمين على هؤلاءِ الأعلام وغيرهم ، ولم يكن هلذا هو طريقه الوحيد للدرس. فقد جاء في تبيين كذب المفترى(١) عنه أنه قال عن دراسته للأصول على الله على الم أستاذه أبي القاسم الإسكاف الإسفراييني : كنت قد علقت عليه في الأصول أجزاءً معدودة ، وطالعت في نفسي مائة مجلدة .

وليس هلذا بعجيب ولا غريب ، بل هلذا هو المعقول المأمول ؛ فمهما اتسع وقت الأستاذ لتلميذه ، فلن يحيط معه بأكثرَ من أجزاءٍ معدودة .

فعلىٰ أعلام العصر تتلمذ ، ويكتب المكتبة الإسلامية للأئمة السابقين تعلم . ألم يقل لنا : « ما تكلمت في علم الكلام كلمة حتى حفظت من كلام القاضي أبي بكر اثني عشر ألف ورقة ٤ (٧) ؟

الذهبي : سير النبلاء ( جـ ١١ ورقة ٢٥٥ ) ( جـ ١٨ ـ ص ٤٦٩ ) . (1)

طبقات السبكي ( جـ٣ ص ٢٤٩ ) وما بعدها . **(Y)** 

الذهبي : سير النبلاء ( ١١/ ورقة ٢٥٥ ) = (جـ ١٨ص ٤٧٠) . (٣)

تبيين كذب المفترى ( ٢/ ٧٥ ) = ( ص ٢١٤ ) . (1)

تبيين كذب المفترى ( ٧٩/٢ ) = ( ص ٢١٦ ، ٢١٧ ) . (0)

<sup>(</sup> جـ ٢ ورقة ٧٥ ) = ( ص ٢١٤ ) . (7)

طبقات السبكي (جـ٣ ص ٣٥٩). **(V)** 

أَلم يقل لنا: « لقد حفظتُ خمسين أَلفاً في خمسين أَلفاً »(١) ؟

ومن المؤكد أنه درس الفلسفة وعلومها المختلفة ، يشهد لذلك ما نراه في مؤلفاته المختلفة من عبارات ومصطلحات فلسفية ، بل ومن منهج وطريقة .

أَلَم يقل لنا : إِنه خاض فيما نُهي أَهل الإِسلام عنه ؟ ، ولا نشك أَنه يقصد بذلك العلوم الفلسفية . ومع ذلك لم نعلم أَيَّ كتب فلسفية قرأ ، ولا من أَي فيلسوف سمع وعلىٰ أَي متفلسف تعلم .

ويبدو أن من كتبوا أخباره سكتوا عن ذلك عمداً ؛ لعلمهم أن هاذه العلوم كانت مستنكرة من أهل السنة ومن العامة ، وأنهم لم يكونوا يرضَوْن عن دارسيها ومتعلميها ، ومن هنا لم نجد أي إشارة إلى المصادر والكتب التي أخذ عنها الفلسفة .

## رحلات

من المناسب ونحن نتحدث عن شيوخ إمام الحرمين وأساتذته أن نذكر رحلاته . فقد عُرف عن علمائنا الأعلام في تلك الأزمان أنهم كانوا يتخذون الرحلة وسيلتهم لاستتمام العلم ، وإكمال المعرفة : ينبغ العالم منهم حيث ينبغ فيثقف ثقافة بيئته ، ويتعلم علم آله وبلده وإقليمه ، ومهما كانت منزلة العلماء الذين تعلم عليهم ، فلا يتم له العلم إلا بالرحيل إلى المراكز العلمية المعروفة ، وكانت متعددة منبثة في كل مكان في العالم الإسلامي في ذلك الوقت .

وكان العلماءُ يقومون بهاذه الرحلات إيماناً منهم بأن العلم لا وطن له ، وإيماناً منهم بأن العلم لا وطن له ، وإيماناً منهم بأن العلم لا نهاية له ، وإيماناً بأن العالم مهما بلغ علمه ، وارتفع شأنه فسيجد عند غيره فوائد ، أو زوائد ، قد لا تكون عنده .

وكانوا يرَوْن في هـٰذه اللقاءات وتلك الرحلات تبادلَ الخبرات والمعلومات ، واختبار الأَفكار والنظريات .

فكانوا يسعَوْن إلى اللقاءِ مع مخالفيهم في المذهب أُو في الطريقة أُو موافقيهم ،

<sup>(</sup>١) المصدر السابق.

وإمام الحرمين ليس بدعاً في ذلك ، ولكن يبدو أنه أراد الرحيل أو انتواه ، وقبل أن يشد رحاله أُخرج مكرها مجبراً بسبب الفتنة التي وقعت في أيامه ، والمعروفة بفتنة

ياما و المعادري » . ( الكندُري » .

وأياً ما كان الأمر فقد رحل إمام الحرمين عن نيسابور ، واغتنم تلك الفرصة « فأقام (١) ببغداد تارة ، وبأصبهان تارة أُخرىٰ ، وبغير بغداد وأصبهان أَحياناً أُخرىٰ » .

ولا شك أن بغداد برغم تضعضع مركزها السياسي كانت ما تزال من أكبر مراكز العلم والعلماء ، وقد التقىٰ فيها كما أشرنا من قبل بأبي محمد الجوهري ، وسمع منه الحديث بها ، وأما أصبهان فأمرها في تاريخ العلوم الإسلامية أكبر من أن يُعرَّف به .

أُخذ إِمام الحرمين يتردد بين هاتيك المراكز « يلتقي (٢) بالأكابر من العلماء ، ويناظرهم ، حتىٰ تهذب في النظر وشاع ذكره » .

وما إن شعر بأنه خبر ما عنده وقاسه على ما عند غيره من العلماء ، واستفاد منهم وأفادوا منه . بعد أن انتهى من مناظرة هؤلاء ، ومعرفة ما عندهم « رحل إلى الحجاز وهناك جاور بمكة أربع سنين ، يدرس ويفتي ، ويجمع طرق المذهب ، ويُقبل على التحصيل <sup>(۳)</sup> .

وذكر ابن خلكان (٤) أنه جاور أيضاً بالمدينة ، ومن هنا جاءَه لقبه الذي عرف به : إمام الحرمين ، وكانت تجربته قد الحرمين ، وكانت سنه إذ ذاك تقرب من الأربعين ، وكانت تجربته قد استحصدت ، وكان قد وصل إلى العلم الذي حاوله ، وعلم أن لا غناء فيه وحده ، فهناك في الحرم أضاء له نور قلبه وبهداه أبصر ؛ فكانت فترة مجاهدة للنفس وإعلاء للروح والقلب ، وكان لها أبعد الأثر في حياة إمام الحرمين ، واتجاهه إلى التصوف في آخر أمره .

طبقات الإسنوي ( ورقة ٤٨-٤٩ ) .

<sup>(</sup>٢) تبيين كذب المفترى (جـ ٢ ورقة ٧٥) = ( ص ٢١٤) .

<sup>(</sup>٣) نفس المصدر السابق ( ص ٢١٤ ) .

<sup>(</sup>٤) وفيات الأعيان ( جـ ٢ ص ٣٤١ ) .

وفي سير النبلاءِ « أَنه (٢) صحب الوزير أَبا نصر الكُندري مدة يطوف معه ويلتقي في حضرته بكبار العلماء ، ويناظرهم ، فتحنك بهم وتهذب وشاع ذكره » .

ونحن نتوقف في قبول هاذه الرواية ؛ فإن هاذا الوزير كان معتزلياً رافضياً متعصباً على أُهل السنة ، وكان هو الذي أثار الفتنة ، وأغرى العامة بأُهل السنة وكاد لهم ، فكيف يصطفي إمام الحرمين ويجعله رفيقاً ؟ ثم إن هاذا الوزير قتل شر قتلة عقب انقشاع الغمة وهدوء ريح الفتنة .

فمتىٰ كان اصطفاؤه لإمام الحرمين ؟ ؟ هل قبل الفتنة ؟ فلماذا لم يحمه إذن ؟ ؟ وهو صاحب الشأن الأول في هاذه الجرائم ، أو بعد الفتنة ؟ ؟ وقد قتل بعدها شرقتلة!!

وذكر صاحب الشذرات أنه قيل : إن الكندري تاب عن هاذه الوقيعة في الشافعي والأشاعرة وحسنت توبته . فإن صحت صحبة إمام الحرمين له تكون بعد التوبة ، ويكون قد عاش ولم يقتل عقب الفتنة مباشرة ، بل يحتمل أن تكون قبل الفتنة في أوائل أمر « طُغْرُلْبَك » سنيا ناصراً لأهل السُّنة متخذاً من ذلك وسيلة إلى تمكين أمره ، فقد يكون الكندري تقرب لإمام الحرمين وأهل السُّنة ، حتىٰ يرتفع شأنه لدى السلطان « طُغْرُلْبَك » . ويكون سكوت الآخرين عن ذكر

<sup>(</sup>١) تبيين كذب المفتري ( جـ ٢ ورقة ٧٧ ) = ( ص ٢١٥ ) .

<sup>(</sup>٣) السلطان السلجوقي السني محمد بن ميكائيل (ت ٥٥٥هـ) (طبقات الشافعية ٣٨٩/٣، ٣٨٩).

<sup>(</sup>٤) الكندري هو : منصور بن محمد أبو نصر وزير طغرلبك قتل سنة ( ٤٥٦هـ ) ( نفس المصدر السابق ) .

تعريف بإمام الحرمين/ علمه وآثاره ووفاته \_\_\_\_\_\_ ٧٩

هاذه الصحبة بين إمام الحرمين والكندري بمثابة إنكار ما تقدم منه من فضل وجميل لأهل السُّنة بعدما أوقع بهم في الفتنة التي أشرنا إليها .

## علمب وآث ره

لم تقف جهود إمام الحرمين في مجال الدفاع عن الدين والسنة عند مناظراته ، ودروسه ، ومواعظه ، وخطبه ، بل خلَّف مصنفات كثيرة في معارف متنوعة . شملت الكلام وأُصولَ الفقه ، والخلاف والجدل ، والفقه والتفسير والخطب ، والمواعظ والوصايا .

وقد أَرْبَت هاذه المؤلفات على الأربعين نذكر منها ما يلى :

في علم أُصول الفقه : البرهان ، الورقات ، التحفة ، التلخيص .

في الفقه: نهاية المطلب ، مختصر النهاية .

في علم الكلام: الإرشاد، والشامل، والعقيدة النظامية.

في علم الخلاف والجدل : الأساليب ، الكافية ، الدرّة المضيّة فيما وقع من خلاف بين الشافعية والحنفية .

في التفسير: تفسير القرآن الكريم.

في الحديث : الأربعون . ( أحاديث مختارة ) .

# وفسا ٺه

وظل رضي الله عنه مجاهداً في دين الله ، ناصراً سنة نبيه حتى أدركه قضاءُ الله الذي لا راد له « فمرض باليرقان<sup>(١)</sup> ، وبقي أياماً ، وبرىء منه ، وعاد إلى الدرس والمجلس ، وحصل السرور للخاص والعام . ولم يكد يستمر حتى عاوده المرض ، وغلبت عليه الحرارة ، فحمل إلى « بُشْتَيْقَان » ، وتوفي ليلة الأربعاءِ بعد صلاة العشاءِ

<sup>(</sup>١) اليرقان: حالة مرضية تمنع الصفراء من بلوغ المعلى بسهولة (المعجم الوسيط: يرق) وهذا هو المرض الذي يسمى الصفراء.

الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وأَربعمائة ـ ( ٢٥ ) ربيع الآخر سنة ( ٤٧٨ (١٠) ) ونقل إِلَىٰ نيسابور في الليلة التي توفي فيها ، وصلىٰ عليه ابنه الإمام أَبو القاسم ودفن في داره . فكانت حياته ـ رضي الله عنه ـ تسعاً وخمسين سنة وثلاثة شهور وسبعة أَيام .

\* \* \*

<sup>(</sup>١) قال هـٰذا : ابن الجوزي في المنتظم ( جـ ٧ ورقة ٢ ظ ) ( جـ ٩ ـ ص ٥٨٩ )

ابن عساكر في التبيين (جـ ٢ ورقة ٧٩ ظ) (ص ٢١٧) ابن الأثير في الكامل (جـ ٨ ص ٢١٧) ابن الأثير في الكامل (جـ ٨ ص ١٢٩) السبكي في الطبقات ( ٣/ ٢٥٠) السبكي في الطبقات ( ٣/ ٢٥٠) أبو الفداء في تاريخه ( ٣/ ٢٦٠) دائرة المعارف الإسلامية ( ٧/ ٢٦٠) .

ولكن الذي لفت نظرنا أن ابن خلكان يقول في الوفيات ( ٣٤٣/٢ ) : إنه توفي في ( ٢٥ ) رجب سنة ( ٤٧٨هـ ) ولعل هـنذا سبق قلم من الناسخ أو عند الطبع ، فإن الإسنوي يقول بعد أن ذكر تاريخ وفاته : ( ذكره ابن خلكان في تاريخه ) فهو ينقل عن ابن خلكان أنه توفي في ( ٢٥ ) ربيع الآخر ثم نقرأ في الوفيات أنه توفي في رجب . مما يؤكد تعليلنا لمخالفة ابن خلكان .

# ب-ت*عريف ڪ*بابغي ٿي

نسبة الكتاب لإمام الحرمين وتاريخه ، موضوع الكتاب وخطته ، منهجه في الكتاب الملامح الفكرية كما تظهر في الكتاب ، إمام الحرمين رجل المجتمع إمام الحرمين بين الاجتهاد والمذهب ، أثره فيمن بعده

# نِنب بذالكناب لإمام الحرمين

ليس هناك مجالٌ للشك في نسبة الكتاب إلى إمام الحرمين ؛ فقد قال ذلك بنفسه ، فقد جاء في كتابه البرهان ( فقرة : ٩١٦ ) قوله : « وتفاصيل الاستصلاحات لا تطلع عليها العقول ، ولا يحسم باب البيع ، ففي انحسامه ضرورة عظيمة ، وقد ذكرتُ طرفاً من هاذا في الكتاب الغياثي » ( والغياثي ) هو اسم الشهرة للكتاب ، أما الاسم الكامل كما سماه المؤلف ، رضي الله عنه فهو ( غياث الأمم في التياث الظلم ) جاء في مقدمة الكتاب ( فقرة : ١١ ) قوله : « والآن كما يُفضي مساقُ هاذا الترتيب إلى تسمية الكتاب والتلقيب ، وقد تحقق للعالمين أن صدر الأيام وموثل الأنام ، ومن هو حقاً معوّل الإسلام ، يُدعى بأسماء تبرُ عليها معانيه ، ويفوق فحواها معاليه ، فهو ( غياث الدولة ) ، وهاذا إذا تم ( غياث الأمم في التياث الظلم ) فليشتهر بـ ( الغياثي ) ، كما شهر الأول بـ ( النظامي ) » . والغياثي نسبة إلى ( غياث الدولة ) الذي هو ( نظام الملك ) ، فهاذا أحد ألقابه .

وقد أكد نسبة هاذا الكتاب إلى إمام الحرمين أكثر من عشرة مصادر (١) مثل : سير النبلاء للذهبي ( مخطوطة دار الكتب المصرية ) : ( ٢٥٦/١١ ) ، وفيات الأعيان : ( ٣٤١/٢١ ) ، شذرات الذهب : ( ٣٥٨/٣ ) ، البداية والنهاية : ( ٢٢٨/١٢ ) ، هدية العارفين : ( ٣/ ٢٥٣ ) ، الطبقات الكبرى للسبكي : ( ٣/ ٢٥٣ ) وفي الطبعة

<sup>(</sup>١) ر . إمام الحرمين : حياته وعصره : ( ٦٢ ) .

المحققة: (٥/ ١٧٢) ، طبقات الشافعية للإسنوي ( مخطوطة دار الكتب المصرية ): ( ٤٨ ، ٤٩ ) ، معجم المطبوعات : ( ٤٦٧ ) ، الأعلام للزِّركلي : ( ٣٠٦/٤ ) ، كشف الظنون : ( ١٢١٣/٢ ) ، تبيين كذب المفترى : ( ٧٩/٢ ) ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان : ( ١/ ٣٨٨ ، ٣٨٩ ) .

غير أن من هذه المراجع ما ذكره باسمه الكامل (غياث الأمم في التياث الظلم) ، ومنها ما ذكره باسم الشهرة ( الغياثي ) ، ومنها ما جمع بينهما واهماً أن كلاًّ منهما كتاب بذاته ، ومنها ما اختصر الاسم ونص علىٰ موضوعه ، وأنه في الإمامة ، فسماه : (غياث الأمم في الإمامة).

فمن الذين قالوا إنه في الإمامة(١): صاحب كشف الظنون، وتَأْبَعَهُ على ذلك صاحب هدية العارفين ، ومن قبلهما صاحب وفيات الأعيان ثم الذهبي في سير النبلاء . وممن ذكره مختصراً باسم (غياث الأمم) السبكي في الطبقات ، وابن كثير في البداية والنهاية . وممن ذكره باسم الشهرة ( الغِياثي ) الإسنوي في طبقاته ، وابن عساكر في تبيينه .

والأمر في كل ذلك قريب .

ولكن ما يستحق النظر مَن جمع بين ( الغياثي ) و( غياث الأمم ) واهماً أنهما كتابان مختلفان ، ومن هاؤلاء : صاحب شذرات الذهب ، وصاحب كشف الظنون ، وصاحب هدية العارفين ، وكذلك بروكلمان ، وصاحب معجم المطبوعات العربية .

والذي يستحق التنبيه له أكثر \_ هو ما كان من العلاّمة المرحوم محمد زاهد الكوثري ، حيث قطع بأن ( الغياثي ) غير ( غياث الأمم ) جاء ذلك فيما كتبه في مقدمة ( العقيدة النظامية ) وفي تعليقه في آخرها حيث قال عن وعد إمام الحرمين بتأليف كتاب في الإمامة : « هو الكتاب المعروف بالغياثي ، نسبة إلىٰ غياث الدولة ، نظام الملك ، وأما غياث الأمم له ، فكتاب آخر يستحق النشر ، لولا إهمال الأمة أمر الإمامة والخلافة ١ . هـ فهاذه منه واحدة من أوهام الخواصّ . فالكتابان بنص المؤلف ( إمام

<sup>(</sup>١) سيظهر الخطأ في قصر الكتاب على الإمامة ، عندما نعرض لموضوعاته ومنهجه فيما يلي .

الحرمين ) كتاب واحد : ﴿ فليشتهر هـُـذا ( غياث الأمم في التياث الظلم ) بـ ( الغياثي ) كما شهر الأول بالنظامي » .

ومن الطريف أن صاحب هدية العارفين عدَّ كتاباً ثالثاً مع (الغياثي) و(غياث الأمم) سماه (عتاب الأمم) وهو تحريف ظاهر، وقد سبقه بذلك صاحب كشف الظنون إلا أنه استدرك عليه في الهامش.

# تاريخ نأليف.

يعتبر هاذا الكتاب من أواخر مؤلفات إمام الحرمين ؛ فقد ألفه بعد ( النظامي ) كما أشار في مقدمته فقرة : ( ٤ ) ، حيث قال : « قد تقدّم الكتاب ( النظامي ) محتوياً على العجب العجاب . . . » .

( والنظامي ) كما هو واضح ألفه ( لنظام الملك ) وزير ( ألب أرسلان ) ، فإذا عرفنا أن ( ألب أرسلان ) تولّى السلطنة عام ( 800هـ) وأن ( نظام الملك ) تولى الوزارة له بعد عام أو أكثر ، ثم لم يستتب الأمر تماماً ، وتهدأ الفتن في البلاد إلا بعد خمس (۱) سنوات تقريباً . أي نحو سنة ( 81٠هـ) ، ثم كم من السنين يلزم حتى يظهر اتجاه الحاكم وطريقه ؟ وحتى تتوثق صلته بإمام الحرمين ، فيؤلف له كتاباً باسمه ورسمه ؟ أيا كان الأمر ، فلا يمكن أن يكون ( الغياثي ) ألف قبل سنة ( ٣٢٥هـ ) ، بل ربما بعد ذلك بكثير ، فقد ورد فيه ذكر لموقعة ( ملاذ كرد ) التي كانت بين ( ألب أرسلان ) وإمبراطور الروم في سنة ( ٣٢٥هـ ) كما أنه وعد في آخر ( الغياثي ) بتأليف كتاب باسم ( مدارك العقول ) ، وقد بدأه ومات قبل أن يتمه . فالراجح على أية حال أن ( الغياثي ) ألف في السنوات العشر ، أو على الأكثر الخمس عشرة الأخيرة من حياة إمام الحرمين ، رضى الله عنه .

ولعلنا بهاذا نستطيع أن نقول: إن هاذا الكتاب من أكثر كتب إمام الحرمين تمثيلاً لأراثه وأفكاره، حيث حمل إلينا آخر ما استقر عليه نظرُه ، واطمأن إليه فكرُه . وهداه إليه بصره.

<sup>(</sup>١) العالم الإسلامي في العصر العباسي: (٩٤).

## بين تاريخ الغِياثي وتاريخ البرهان :

لقد ذكر ( الغياثي ) في البرهان ( فقرة : ٩١٦ ) فيتبادر إلى الذهن أن ( البرهان ) صنفه بعد ( الغياثي ) ثم ذكر في البرهان خُطتَه في إثبات الإِجماع التي ذكرها في ( الغياثي ) قائلاً : إنه لم يسبق إليها ، فهاذا يشهد لسبق ( الغياثي ) لـ ( البرهان ) .

ولكنه أشار في ( الغياثي ) إلىٰ أن له ( مجموعات ) في أصول الفقه ( فقرة : ٥٧٠ ، ٦٠٩ ) فما هـٰذه الكتب الأصولية إن كان البرهان ليس منها ؟

وقد توقعنا أنه يقصد ( التلخيص ) ولكنه أشار في ( الإِرشاد ) في باب تفصيل الأخبار إلىٰ أنه تحدث عن إثبات الإِجماع في التلخيص ؛ فيكون ( التلخيص ) أيضاً بعد ( الغياثي ) لأن إثبات الإِجماع ابتدعه في الغياثي .

فما هنذه الكتب الأصولية إن كان ( البرهان ) و( التلخيص ) ليس منها ؟

يحتمل أن يكون له كتب أخرى لم نعرفها ، ويحتمل أن يكون قد أملى البرهان مرتين ، فذكر فيه (الغياثي) في المرة الثانية ، ويحتمل أن يكون البرهان سابقاً للغياثي ، وإيراده إثبات الإجماع فيه ثانية لا يمنع من قوله : إنه ابتدع هاذه الطريقة في إثبات الإجماع . بمعنىٰ أنه ذكره في البرهان من غير أن يقول : إنه ابتدعها ، ثم ذكرها في الغياثي قائلاً : إنه ابتدعها .

وللاحتمال مجال .

# موضوعُ الكنّاسِيِّ وخطت ,

هاذا الكتاب كما هو واضح من اسمه الذي اشتهر به ( الغِياثي ) ألفه إمام الحرمين ( لغياث الدولة ) الذي هو ( نظام الملك ) $^{(1)}$  وقد تأكد ذلك من كلامه في المقدمة ، إذ

<sup>(</sup>۱) هو الحسن بن علي بن إسحاق بن العباس الطوسيّ أبو علي الوزير العادل صاحب المدارس التي عرفت باسمه ( النظامية ) وأحد الزهاد العباد المعروفين ، وناصر السنة وأهلها ، وحامي الفقهاء من بطش المبتدعة والزنادقة ، وأحد فقهاء الشافعية ، تولى الوزارة للسلطان ( السلجوقي ) ( ألب أرسلان ) ثم من بعده لابنه ( ملكشاه ) . ولد سنة ( ٤٠٨هـ ) وتوفي سنة ( ٤٨٥هـ ) ( طبقات الشافعية : ٤/ ٣٢٨ ) .

يقول: " وقد كان ضَمِنَ الخادم (١) خدمةَ الساحة النظامية بكتاب آخر (7) أي بعد ( النظامي ) . ثم يقول : " فما أجدر هاذه السُّدَّة المنيفةَ بمجموع (7) يجمع أحكام الله تعالىٰ في الزعامة (7) ، فهو يعلن بهاذا أن كتابه هاذا جاء وفاء بوعد وعده لنظام الملك ، وأنه كتاب يجمع أحكام الله تعالىٰ في الزعامة ، أي أحكام الله تعالىٰ في الإمامة . ومن هنا جاءت التسمية التي سماها بها بعضُ من ترجم لإمام الحرمين وعدّد كتبه وآثاره ، فقال : ( غياث الأمم في الإمامة ) . فمن قال ذلك اكتفىٰ بقراءة جزء من المقدمة ، وطالع بعض أبواب من أول الكتاب .

#### تساؤل:

ولكن إذا كان إمام الحرمين قد أعلن: أنه يُقدّم كتاباً يحوي أحكام الإمامة إلىٰ ( نظام الملك ) ، فهل كان يعني ما يقول ؟ هل كان الأمر فعلاً كما قال ، يريد أن يقدم أحكام الإمامة ( للرأي السامي ، لتكون قدّامه وأمامه ، فيما يأتي ويذر إمامه ، ثم تتأبّد فائدته وعائدته إلىٰ يوم القيامة ( ) أم كان يريد أمراً آخر ؟ أو يريد أن يضيف شيئاً آخر ؟

إن الكتاب بصورته التي جاء عليها لم يقتصر على الإمامة ، بل أعلن أنها ليست مقصودَهُ ، وإنما هي مقدمةٌ ووُصْلة ووسيلة إلى الحديث عن غيرها . فهل جاء ذلك عفواً ، فبعدما بدأ الكتاب تطرق إلى ما قاله بعد الإمامة وأحكامها ؟

ربما يسبق هنذا إلى الفهم . ولكن الإمامَ رضي الله عنه قطع القول في ذلك ، حين قال في مقدمة الكتاب : « وأنا بعون الله وتوفيقه أذكر في القسم الأول ، في صفة الأثمة والولاة والرعاة والقضاة أبواباً منظمة ، تجري من مقصود القسم مجرى المقدمة ، على أني آتي فيها ـ وإن لم تكن مقصود الكتاب ـ بالعجائب والآيات ، وأشير بالمرامز إلى ال

<sup>(</sup>١) يعني نفسَه.

<sup>(</sup>٢) فقرة: (٥).

<sup>(</sup>٣) أي كتاب .

<sup>(</sup>٤) فقرة : (٦).

<sup>(</sup>٥) فقرة: (٦).

منتهى الغايات ، وأوثر الإيجاز والتقليل ، مع تحصيل شفاء الغليل ، واختيار الإيجاز على التطويل بعد وضوح ما عليه التعويل ، ثم أُقدّر شغورَ الحِين عن حُماة الدين ، وولاة المسلمين ، وأُوضّح إذْ ذاك مُرتبطَ قضايا الولاية ، وأنهي الكلام منتهى الغاية ؛ فإنه المقصود بالدرك والدراية ، وما نقدمه في حكم التوطئة والبداية »(١) .

فهو منذ البداية قرر أن يكتب عن الإمامة ، ولكن بوعي وعن عمدٍ وقصدٍ أيضاً أكد أن الكلام عن الإمامة ( في حكم التوطئة والبداية ) وإنما ( المقصود بالدرك والدراية ) هو توضيح مرتبَطِ قضايا الولاية إذا خلا الزمان عن الولاة والأثمة .

هلذا ما قاله في المقدمة.

ولكنه لا يكتفي بهاذه الإِشارة في المقدمة \_ علىٰ وضوحها \_ بل يؤكد ذلك في أكثر من موضع في ثنايا الكتاب .

فمن ذلك قوله حين صور إماماً « تواصل منه العصيانُ ، وفشا منه العدوان ، وزال السداد ، وتعطلت الحقوق والحدود » $^{(7)}$  . قال : « إذا دُفع الخلق إلىٰ ذلك ، فقد اعتاصت المسالك ، وأعضلت المدارك ، فليتئد الناظر هنالك » $^{(7)}$  ثم يقول : « إن عسر القبض علىٰ يده الممتدة لاستظهاره بالشوكة العتيدة ، والعُدد المعدّة ؛ فقد شغر الزمان عن القيام بالحق ، ودفع إلىٰ مصابرة المحن طبقاتُ الخلق ، ووقع الكلام في أحد مقصودي الكتاب ؛ إذ هذا المجموع مطلوبه أمران :

أحدهما ـ بيان أحكام الله عز وجلّ عند خلو الزمن عن الأثمة .

والثاني \_ إيضاح متعلق العباد عند عرق البلاد عن المفتين المستجمعين لشرائط الاجتهاد .

وما عدا هاذين المقصودين في حكم المقدمات .

وإنما اضطررت إلىٰ كشف أحكام الولاة إذا وجدوا ؛ لأتوصلَ إلىٰ بيان غرضي إذا

<sup>(</sup>١) فقرة: (٩).

<sup>(</sup>٢) فقرة : (١٥١).

<sup>(</sup>٣) فقرة : (١٥٢).

ومع هذا التأكيد الواضح ، والتحديد البيّن لمقصود الكتاب يعود لترديد ذلك أكثر من مرة ، واسمعه يقول معقباً على ما ذكره عن أحكام خلع الإمام وانخلاعه : « على أني لم أذكر \_ والله \_ إلا أطرافاً ، ولم أقصد إلا استطرافاً ؛ فإن كتاب الإمامة ليس مقصودي في هذا المجموع ، وحق التابع أن يوجَز ، ونؤخر جُمامَ الكلام إلى المتبوع » (٢) .

ثم يعود لنفس هـنذا المعنى مردداً مؤكداً ، فبعد أن ينتهي من عرض أبواب الإمامة ـ وهي تمثل الركن الأول من أركان الكتاب الثلاثة ـ يقول مُعقّباً : « ما تقدم وإن احتوى على كل بدع عجاب ، في حكم التوطئة وتمهيد الأسباب ، والمقصد فصلان :

أحدهما \_ تفصيل الأحكام المتعلقة بالإِمام ، عند تقدير شغور الأيام عن وَزَرِ يلوذ به أهل الإِسلام .

والثاني \_ بيان ما يتمسك به المكلفون فيما كلَّفوه من وسيلة وذريعة ، إذا عدموا المفتين وحملة الشريعة ، وإذا انقضى الفصلان ، نجز بانقضائهما مضمون هذا التصنيف »(٣) .

ولقد شعر ـ رضي الله عنه ـ بأن الأمر قد يدعو للتساؤل ، فكيف يذكر كلَّ هـاذه الأبواب ، وكل هـاذا الحديث عن الإمامة والأثمة ، ويطوّل فيه حتىٰ يربي علىٰ نصف الكتاب ، ويجعله مقدمة ، فيطرح هو التساؤلَ بنفسه ، هــٰكذا :

( فإن قيل : فإذا كان الفصلان الغرض ، فلم أطلت فيما قدمت القول في أبواب الإمامة وأحكام الرياسة والزعامة ؟ »(٤) .

ويجيب قائلًا:

قلت : لا يتأتى الوصولُ إلىٰ درك تصوير الخلو عن الإمام لمن لم يُحط بصفات

<sup>(</sup>١) فقرة : ( ١٥٣ ، ١٥٤ ) وانظر أيضاً فقرة : ( ٢٥٩ ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ١٨٤ ) ، وانظر أيضاً فقرة : ( ١٩٣ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٤٣٤) .

<sup>(</sup>٤) فقرة : ( ٤٣٥ ) .

الأئمة ، ولا يتقرر الخوضُ في تفاصيل الأحكام عند شغور الأيام ، ما لم تتفق الإِحاطة بما يناط بالإِمام . فلم أذكر المقدمة وأنا مستغنِ عنها »(١) .

ثم هو وقد جعل الكلام على الأثمة توطئة للكلام عن مرتبط الأحكام إذا خلا الزمان عن الأئمة ـ جعل كل ذلك توطئة للكلام على المفتين إذا اشتمل عليهم الزمان ، وجعل ذلك تمهيداً للبحث عن مرتبط الأحكام إذا فُقدَ أهلُ الاجتهاد ، ثم جعل ذلك أيضاً تمهيداً للبحث فيما إذا خلا الزمان عن نقلة المذاهب والعلم بتفاصيل الشريعة .

يشهد لذلك تأكيده القويّ المُلحّ على أن الركن الثالث هو أهم ما في الكتاب ، وهو المقصود الأول ، أو الأوحد بالكتاب كله . فها هو يقول : « وقد انتهى القول إلى الركن الثالث ، وهو الأمر الأعظم الذي يطبق طبق الأرض فائدتُه ، وتستفيض على طبقات الخلق عائدتُه » (٢) .

ثم يقول: «مضمون هاذا الركن يستدعي نخلَ الشريعة من مطلعها إلى مقطعها ، وتتبع مصادرها ومواردها ، واختصاص معاقدها وقواعدها ، وإنعام النظر في أصولها وفصولها ، ومعرفة فروعها وينبوعها ، والاحتواء على مداركها ومسالكها ، واستبانة كُلِّياتها وجزئياتها ، والاطلاع على معالمها ومناظمها ، والإحاطة بمبدئها ومنشئها ، وطرق تشعُبها وترتبُها ومساقها ومذاقها ، وسببِ اتفاق العلماء وإطباقها ، وعلة اختلافها وافتراقها .

ولو ضمَّنتُ هاذا المجموعَ ما أشرتُ إليه ، ونصصتُ عليه ، لم يقصُر عن أسفار ، ثم لا يحوي منتهى الأوطار ، وإنما ذكرتُ هاذه المقدمة ليعتقدَ الناظرُ في هاذا الفن أنه نتيجة بحور من العلوم لا يعبرها العوَّام ، ولا تفي ببدائعها الأيام والأعوام ، وقلما تسمح بجمعها لطالبٍ واحدِ الأقدار والأقسام ، ولولا حِذار انتهاءِ الأمر إلى حد التصلّف والإعجاب ، لآثرت في التنبيه على علو قدر هاذا الركن التناهي في الإطناب "(").

<sup>(</sup>١) فقرة : (٤٣٥) ،

<sup>(</sup>٢) فقرة : (٢٦٥).

<sup>(</sup>٣) فقرة : ( ٥٦٧ ) .

ويعود لتأكيد غرضه من الكتاب كله ، فيقول معتذراً عن الإيجاز في الحديث عن أحكام الفتوى : « وغرضي من هاذا المجموع استقصاء القول في خلق الزمان عن المفتين ، وإنما ذكرتُ طرفاً من صفات المفتين وأحكامهم ليتبين للناظر خلو الدهر عن المفتين عند خوضنا فيه »(١).

ولا يملّ تأكيدَ قيمةِ هذا الركن الثالث فيقول: ﴿ ولو أردت أن أصف مضمون هذا الركن بالتراجم والعبارات الدالة على الجوامع والجمل ، انعقد الكلام ، ولم يحط به فهمُ المنتهى إليه ٤(٢).

#### والخلاصة :

إن موضوعات الكتاب هي :

أ\_مقدمة طويلة عن أحكام الإمامة والزعامة .

ب\_مناط الأحكام لو خلا الزمان عن الإمام .

متعلق العباد عند خلق البلاد عن المفتين المجتهدين

هاذه موضوعات الكتاب ، كما حددها إمام الحرمين أكثر من مرة ، في أكثر من موضع من الكتاب .

ولنعرف قيمة هاذا التحديد وبيان قيمة كل موضوع من هاذه الموضوعات ، نذكر ما قاله إمام الحرمين في المقدمة ، فقد جاء فيها بنص عبارته : « لكل كتاب معمود ومقصود ، ومنتحى مصمود ، يجري مجرى الأساس من البنيان ، والروح من الحيوان ، والعذبة من اللسان (٣) .

فحين يقول: إن معمود الكتاب ومقصوده كالأساس من البنيان، والروح من الحيوان، والعذّبة من اللسان، ثم يقول: إن كتاب الإمامة ليس مقصودي

١) فقرة : (٦١٠) وانظر أيضاً الفقرة (٦٢٥) .

<sup>(</sup>٢) فقرة: ( ٦٥١ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٧).

ولا معمودي . حين يقول ذلك ، نعرف بالضبط والتحديد قيمة الكلام عن الإمامة في هاذا الكتاب ، فمهما يكن أتى فيها بالعجائب والآيات ـ على حد تعبيره ـ فهو ليس روح الكتاب ، ولا أساسه ، ولا لسانه .

ومن هنا نكون قد وصلنا إلىٰ نتيجتين :

الأولىٰ \_ أن من أراد أن يَسْتَكْنِهَ سرَّ هاذا الكتاب ، ويعرف منه فكر إمام الحرمين ورأيه ـ عليه أن ينصت له عندما يتحدث في الركن الثالث أكثر من حديثه في موضوع الإمامة .

الثانية \_ أن دراسة هــٰذا الكتاب علىٰ أنه في الإِمامة ( وحدها ) فيه غبنٌ لإِمام الحرمين ، وظلم للكتاب .

وفيه مرادّةٌ ومحادّة لصاحب الكتاب الذي يعلن : أن روح الكتاب ليست الإمامة وأحكامها.

وفيه خطأ بيّن ومجاوزةٌ للحقيقة الواضحة المؤكدة بالعبارات الصريحة .

ويبقى السؤال: إذا كان إمام الحرمين قد أعلن أنه يقدم كتاباً في الإمامة ( لنظام الملك) فما باله يقول: إن الإمامة في حكم التوطئة والبداية ، وليست معمودَه ولا مقصودَه ؟

والجواب: أننا مع إعواص السؤال وإشكاله إلا أننا نستطيع أن نجيب قائلين: إن إمام الحرمين جعل له هدفين من هاذا الكتاب ، الأول \_ هو الوفاء بما وعد به ( نظام الملك ) من تقديم كتاب يجمع أحكام الزعامة .

والثاني - توجه به إلى غير ( نظام الملك ) إلى العلماء والأئمة .

وربما يشهد لذلك أن الحديث عن أحكام الإمامة استغرق أكثر من نصف الكتاب ( أربعة أسباع الكتاب ) فهي وإن كانت مقدمة وتوطئة وبداية ، فهي في نفس الوقت تحقق الوفاء بوعدٍ قطعه .

ويشهد للهدف الثاني كثرة شكواه من المقلدة ، وحديثه عن الاجتهاد ، وأنه لا يخاف إثبات حكم ، لم يدوّنه العلماء . وسيزداد ذلك وضوحاً عندما نتحدث عن موقع هاذا الكتاب في فكر إمام الحرمين . توزيع موضوعات الكتاب :

وإذا أردنا أن نعرف توزيع موضوعات الكتاب والنسبة بينها ، فهي كالتالي :

أ ـ الركن الأول (في الإمامة) ، وقد استغرق نحو أربعة أسباع الكتاب ، وقد قسمه إمام الحرمين إلى ثمانية أبواب جاء أطولها وأهمها الباب الثامن فيما يناط بالأثمة من الأحكام ، وقد استغرق هذا الباب نحو ربع الكتاب كله ، وما يقرب من نصف الركن الأول ، فكأن هذا الباب يعدل الأبواب السبعة .

ب ـ الركن الثاني ( فيما إذا خلا الزمان عن الأئمة ) ، وقد استغرق هاذا الركن نحو خمس الكتاب أو أقل قليلاً ، وقد قسمه إمام الحرمين إلى ثلاثة أبواب كان عمدتُها البابَ الثاني ( في استيلاء مستولٍ مستظهر بطَوْلٍ وشوكة وصَوْل ) . وقد استغرق هاذا الباب ما يقرب من سبع الكتاب كله ، وما يقرب من ثلاثة أمثال البابين الآخرين معه في نفس الركن ، أي أنه عمدة الركن وأساسه .

جـ ـ الركن الثالث في خلو الزمان عن المجتهدين ونقلة المذاهب ، وقد استغرق هئذا الركن نحو خمس الكتاب أو أكثر قليلاً ، وقد قسمه إمام الحرمين إلى أربع مراتب . جاءت المرتبة الثالثة في حجم أكبر من مثلي المراتب الثلاث الأخرى ، أي أن المرتبة الثالثة هي عمدة الركن ومقصوده .

وعلىٰ ذلك نجد أن أهم الموضوعات التي وفَّاها إمام الحرمين ، وأطال الوقوف عندها هي :

١\_ واجبات الإمام . ( وهو الباب الثامن من الركن الأول ) .

٢- الحكم إذا استولىٰ علىٰ منصب الإمامة مستولي بشوكة وصولي ، ( وهــٰذا هو الباب الثاني من الركن الثاني ) .

٣ـ الحكم إذا خلا الزمان عن المفتين ، وعن نقلة المذاهب والعلم بتفاصيل الشريعة ، وبقيت الأصول ( وهاذه هي المرتبة الثالثة من الركن الثالث )(١) .

<sup>(</sup>١) انظر الرسم البياني الذي يوضح النسبة بين أقسام الكتاب.

_
ارسم بياني يوضح توزيع موضوعات كتاب الغياتي ونسبه بعضها إلى بعض
4
ځ.
Ç.
-
ቀ
- 16
ح.
٩.
T.
ت.
:C
رځ:
ح -
=
٠(
Ě
V
_ (·
6
ų.
- €.
Æ
$\sim$
Чε.
Œ.
$\alpha$
13
60.
1,5
<u>.۲.</u>
:E
7
, <b>L</b>
•

		<b>T</b>	_		, 4	
<b>ታ</b> ዩ'6 %		نار به ایل ایک				
وعن العلم بنفاصيل الشريعة بنفاصيل 88.92 %	حكم خلو الزمان عن المفتين	المرتبة الثالثة	خلو الزمان عن المجتهدين ونقلة الشريمة	الركن الشالث	% 22.81	
04.15 %		ئۇ. ئارىخ	بَعُ	_		
<b>≯</b> £.6 %		الخ الخياطي الخياطي				
72.41 %		الباب المرتبة المرتبة المثالث الأملى الثانية				
% 71.37	الحكم إذا استولى مستولي بالشوكة	الباب الثاني	المستولي بالشوكة	الركن الشاني	% 20	
72.41 %		الباب الأول				
% 37.52	واجبات الإمام	المباب الثامن				
		آسان آثان	يز	ن		
		الباب	أحكام الإمامة	السركسن الأول	% 57.19	
		الباب الباب الباب المامي السابع	\$	يا	9	
		اتران ابتار				
		الناب الباب				
		ب. این				
		الباب الأول				

0

#### نظرية وتطبيق:

بقي أن نقول: إن ما قدمه إمام الحرمين عن الإمامة في الركن الأول من الكتاب ، يمثل الأحكام النظرية للإمامة والأئمة ، وقد استعان إمام الحرمين بهاذه المبادىء والنظريات التي قررها في الباب الثاني من الركن الثاني ( القول في ظهور مستعلا بالشوكة مستولي ) حيث صرح  $^{(1)}$  بأن ( نظام الملك ) هو الكافي ذو النجدة المتوحّد المتفرّد بهاذه الصفة ، وراح يتوجه إليه بالحديث عن واجباته نحو الإسلام والمسلمين ، وأخذ يسترجع ما قرره من قبل عن واجبات الأئمة ، وينبه إلى أن  $^{(1)}$  ما نيط بالأئمة مما مضى ، فهو موكول إلى صدر الدين  $^{(1)}$  ( انظر الفقرات :  $^{(1)}$  وما بعدها ) فكأنه في هاذا الباب يطبق كل ما وصل إليه في الكتاب الأول . فنراه مثلاً يحرّم على ( نظام الملك ) خلع نفسه ( فقرة :  $^{(1)}$  وما بعدها ) وكان قد قرر ذلك قبلاً

ملاحظة: كان (نظام الملك) وزيراً \_حقيقة ، كان منفرداً بالسلطة ، وليس (لألب أرسلان) معه إلا الاسم ، وكذا (ملكشاه) من بعده \_ ولكن إمام الحرمين يخاطبه بواجبات الإمام ، وفي تطبيق القواعد التي تتبع عند انخرام الصفات المرعية ، يرى أن الكافي ذا النجدة إذا تفرد وتوحد ، تعين نصبه ، وهو بمنزلة الإمام (فقرة: ٤٧٤) فهل هاذه الملاحظة تؤكد ما سيأتي عن علاقته بالخليفة العباسى ؟ ؟

#### عنوان الكتاب :

لعل من المناسب أن نشير إلى عنوان الكتاب ونوضح معناه ، ( فهو غياث الأمم في التياث الظُّلَم ) ، والالتياث هو الالتفاف ، والاختلاط والتشابك ، يقال : التاث النباتُ : التف بعضُه ببعض ، ويقال : التاثت الخطوب ، والظُّلَم بفتح اللام جمع

<sup>(</sup>١) فقرة : (٤٨٣).

<sup>(</sup>٢) المراد (نظام الملك).

ظلمة ، على وزان كُربة وكُرَب . فكأن المعنىٰ : هذا ما تغاث به الأمم عندما تلتف بها الظلمات . أي أنه رضي الله عنه يقدم المنهاج الذي تغاث به الأمم عندما تحيط بها الظلمات ، أي عندما يخلو الزمان من إمام ، ومن مفتٍ ، ومن حملة الشريعة وعلمائها .

## وأخيراً :

ونحن نختم الحديث عن موضوع الكتاب ، يجدر بنا أن نشير إلى أن النصّ الذي نقدمه اليوم خلا من بعض ما وعد المؤلف بالحديث عنه وتفصيله ، فقد جاء في الكتاب ( فقرة : ٤١ ) « . . . على ما سنذكر في باب إمامة أبي بكر من تلك القصة (١) أوساطاً وأطرافاً ؛ إذ لم نر أن نستوعبها استيضافاً ، فالغرض من ذكرها الآن قبل أن نعيدها استئنافاً . . » فهاذا وعد بأنه سيذكر باباً في تفصيل إمامة الصديق ، ثم كرر هاذا الوعد في ( فقرة : ١٩٠ ) ، حيث قال عن أبي بكر رضي الله عنه : « وكان لا يسدّ أحدٌ في ذلك الزمن مسدّه ، كما سيأتي ذكره في إمامة الصديق رضي الله عنه » .

ثم وعد بأنه سيشرح أحوال الخلافة زمن علي رضي الله عنه ، إذ قال في ( فقرة : ١٦٢ ) : « . . . ولما تفاقم الأمر ، وكادت السيوف تفني المجاهدين ، وجند الله المؤيدين في ثغور المسلمين ، أجاب إلى التحكيم في خلعه ، على ما سيأتي شرح مجاري تلك الأحوال ، إن شاء الله عز وجل في أبوابها » فهاذا وعد صريح بأنه سيذكر تفصيلاً لمجاري الأحوال في عهد على رضي الله عنه .

وقد جاء الكتاب خلواً عن الوفاء بهاذا الوعد والذي قبله ، فهل في النص الذي بين أيدينا خرمٌ ذهب بهاذه الموضوعات ؟ ؟ هاذا احتمالٌ . ولكنه بعيد كل البعد ، فالكلام في نسخة الأصل مسترسل ، والنسخ المساعدة تؤكد أنه لم يسقط من النص كما نقدمه شيء .

ثم تأتي نسخة ( ف ) فتقطع الشك باليقين ، وتؤكد رجوعَ إمام الحرمين عن وعده

<sup>(</sup>١) يشير إلى يوم السقيفة .

فهلذا اعتذار عما وعد به من قبل ، يؤكد أن الكتابَ ـ بالصورة التي نقدمه عليها ـ كاملٌ غير منقوص .

وهـٰذا الكتاب الذي وعد به لم نعثر عليه ، بل لم يذكره أحدٌ ممن ترجموا له ، فلعلّه لم يشرع فيه ، أو لم يتمه . رحمه الله وأجزل ثوابه .

ثم هذا الاعتذار جاء في نسخة (ف) وحدها ، وجاء في مكان الوعد بالحديث عن إمامة عليَّ رضي الله عنه ، مما يشهد بأن نسخة (ف) إملاءً آخر (للغياثي) وجاء تالياً للصورة التي أمليت عليها النسخ الأخرىٰ ، وسنزيد الأمر وضوحاً عند وصف نسخ المخطوط وتقييمها .

وقد رأينا هـندا الموقف نفسَه من إمام الحرمين في كتابه البرهان ، حيث وعد بُلَّه سيتكلِّم عن أحكام الفتوى والمفتين والمستفتين ، وذكر ذلك في تفصيله لخُطة الكتاب ، ولكنه عاد ، فاعتذر عن ذلك في آخر الكتاب ، ووعد بأنه سيملي مجموعاً برأسه يقع تتمة للبرهان (٢) .

والذي يعنينا هنا هو أن نؤكد سلامةَ النص الذي نقدّمه ، وأن نسخة ( ف ) إملاءً آخر غير النسخ الأخرى . وهي بالطبع الإملاء الأخير .

انظر فقرة : ( ۱۹۲ ) ، وهامش رقم ( ۲ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر مقدمات تحقيق البرهان ( ص ٥٠ ) ، وانظر أيضاً الفقرة ( ٤٨٧ ) من البرهان .

# منهجب في الكت ب

سنحاول في هاذه الصفحات التالية أن نتعرف على سمات منهج إمام الحرمين في كتابه هاذا ، وسنلتزم ما نراه واضحاً ظاهراً أمامنا ، ونقدم الدليل عليه من نفس كلام إمام الحرمين ، بدون اللجوء إلى عموميات ، وتهويمات ، لا مضمون لها .

- وقد ظهر لنا أن أهم ما يقوم عليه منهجه هو : ـ
  - \* الدقة في التنسيق والترتيب والتبويب .
    - \* الإجمال بعد التفصيل.
    - \* التفصيل بعد الإجمال .
    - \* التفرقة بين المقطوع والمظنون .
- \* الاقتصار على الجديد وعدم حكاية أقوال السابقين .
  - \* الإيجاز والميل إلى الاقتصاد .
  - \* جمال الأسلوب وطلاوة العبارة .
    - \* التأكيد بالتكرار ( أحياناً ) .
  - \* التدليل على الرأي الذي يختاره.
  - وهاك بياناً . وتفصيلاً . واستدلالاً .

## ١- الدقة في التنسيق والترتيب والتبويب والتفصيل والتفريع :

مع التفطُّن لمأخذ التفريع ، ومواقع التقسيم ، ومنشأ التبويب والتفصيل : ــ

ونعني بذلك أنه رضي الله عنه \_ كما هو واضح كل الوضوح من مطالعة كتابه \_ يحيط بالموضوع كله منذ البدء ، محدداً الهدف الذي يرمي إليه ، والنتيجة التي يسعى البحث للحصول عليها ، ومن هنا تتضح الخطوط الرئيسة للكتاب ، ثم بالتالي تسوقه إلى التفريع والتبويب والتفصيل من زوايا فكرية واضحة ، فترتبط المسائل بعضها ببعض ، وتأخذ الفصول بحجز الأبواب ، وتسلم كل فكرة إلى الأخرى في تساوق نضيد .

ولعمري هـٰذا هو المنهج الذي يتبجح به معاصرونا بأنه من مبتكرات ومخترعات ( الأكاديميات ) التي يتطاولون بها ويفاخرون بالانتساب إليها .

وإذا كان المؤلفون جميعاً يلجؤون إلى التبويب والتفصيل ، فليسوا جميعاً علىٰ هاذه الدرجة من إدراك منشأ التقاسيم ، والوعي بِمَفْصِل التفاريع ، وعلاقتها بعضها بعض .

وحتىٰ نزيد كلامنا إيضاحاً نرسم صورة واضحة لمنهج الكتاب وخطته كما أرادها مؤلفه :

فهو يرى أن التكاليف الشرعية قسمان:

□ قسم يرجع إلى الولاة والأئمة ، فهم مرجع المكلفين : منهم الأمر وعلى المكلفين الطاعة .

□ وقسم يرجع إلىٰ عامة المكلفين .

وفي القسم الأول يتكلم عن ناحيتين:

ــ أحكام الولاة إذا وجدوا .

ـ أحكام الولاة إذا فقدوا .

وفي القسم الثاني يتكلم عن ناحيتين:

- أحكام حملة الشريعة ، ونقلتها ، والمستقلون بأعبائها ، وهم المفتون المجتهدون .

ـ الحكم إذا فقد المجتهدون .

ثم إذا أكملنا التفصيل . رأينا أن كلَّ ركن من هـٰذه الأركان يتفرع إلىٰ أبواب وكل باب إلىٰ فصول. . . وهـٰكذا .

ولعل من المناسب أن نسمع نص عبارته في مقدمة الكتاب التي رسم بها خُطته ومنهجه . قال رضى الله عنه :

﴿ وَهَـٰأَنَا أَبُوحَ بَمَضُمُونَ الْكَتَابِ وَسَرًّه ، ثُمَّ أَنْفُتُ لَهِيبِ الْفَكُرِ صَالِياً بِحرّه ، وأتبرّأ

عن حولى وقوتي ، لائذاً بتأييد الله ونصره . فأقول :

أحدهما \_ ما يكون ارتباطه وانتياطه بالولاة والأئمة ، وذوي الإمرة من قادة الأمة ، فيكون منهم المبدأ والمنشأ ، ومن الرعايا الارتسام والتتمة .

والثاني .. ما يستقل به المكلَّفون ، ويستبد به المأمورون المتصرّفون .

وأنا بعون الله وتوفيقه أذكر في القسم الأول ، في صفة الأئمة والولاة والرعاة والقضاة أبواباً منظمة ، تجري من مقصود القسم مجرى المقدمة . على أني آتي فيها وإن لم تكن مقصود القسم - بالعجائب والآيات ، وأشير بالمرامز إلى منتهى الغايات ، وأوثر الإيجاز والتقليل ، مع تحصيل شفاء الغليل ، واختيار الإيجاز على التطويل بعد وضوح ما عليه التعويل .

ثم أقدر شغور الحِين عن حماة الدين ، وولاة المسلمين ، وأوضح إذ ذاك مرتبط قضايا الولاية ، وأنهي الكلام منتهى الغاية ؛ فإنه المقصود بالدرّك والدراية ، وما نقدمه في حكم التوطئة والبداية .

ثم أنعطف على القسم الثاني ، وهو الذي يستوي في الاحتياج إليه القاصي والداني ، وأبين أن المستند والمعتضد في الشريعة نقلتها ، والمستقلون بأعبائها وحملتُها ، وهم أهل الاجتهاد الضامون إلى غايات علوم الشرع شرف التقوى والسداد ، فهم العماد والأطواد .

فلو شغر الزمان عن الأطواد والأوتاد ، فعند ذلك ألتزم شيمة الأناة والاتثاد . . . . . . فإن وجدت للدين معتضداً ، وألفيت للإسلام منتصراً بعدما درست أعلامه ، وآذنت بالانصرام أيامُه ـ كنت كمن يمهد لرحى الحق مقرَّ القطب ويضع الهناء مواضع النُّقُب .

والآن كما يُفضي مساق هـنذا الترتيب إلى تسمية الكتاب والتلقيب ١١٠٠٠.

<sup>(</sup>١) الفقرات: (٧-١١).

فهاذا أنت تراه قد رسم خطة الكتاب في وضوح وإيجاز في نفس الوقت ، مع إدراكه لمنشأ التقسيم والتفريع ، ويختم كلامه بقوله : « والآن كما يُفضي مساقُ هاذا الترتيب إلىٰ تسمية الكتاب والتلقيب . . . » وكأنه ينبه إلىٰ قصده للترتيب ، واعتزازه به ، ويأخذ بإصبعنا فيضعها عليه .

ولإدراكه رضي الله عنه لأثر التبويب والترتيب نراه يجدد العهد به من حين لآخر ، فمن ذلك ما جاء في ( الفقرة : ٣٣٣ ) إذ قال : ﴿ وقد انتهى الكلام بعد نجاز هاده الأبواب إلى المغزى واللباب ، فأحسنوا الإصاخة معشر الطلاب إلى تجديد العهد بغرض الكتاب ٤ .

ثم يقول : « ما تقدم وإن احتوىٰ علىٰ كل بدع عجاب في حكم التوطئة وتمهيد الأسباب والمقصد فصلان . . . .  $^{(1)}$  .

ومما يشهد لذلك أيضاً ما قاله تقديماً للحديث عن نظر الإمام في الأمور المتعلّقة بالدنيا ، إذ قال : « فأما ما يتعلق بالأثمة من أحكام الدنيا ، فنقدم فيه أولاً ترتيباً ضابطاً يُطْلع على غرضٍ كليّ ، ويفيد الناظرَ العلمَ بانحصار القضايا المتعلقة بالأثمة ، ثم نخوض في إيضاح الأقسام على حسب ما يقتضيه هلذا الكتاب »(٢) .

هكذا بوعيٍ وقصد ( نقدم ترتيباً ضابطاً يطلع علىٰ غرضٍ كليّ . . . » .

ومن المفيد أن نورد هنا ما قاله في هاذا الضابط بنصه ، إذ يقول : « على الإِمام بذُلُ كنه الاجتهاد في ابتغاء الازدياد في خِطةِ الإِسلام . والسبيلُ إليه الجهاد ، ومنابذةُ أهل الكفر والعناد ، وعليه القيامُ بحفظ الخطة .

فالتقسيم الأوّلي الكلِّيُّ طلبُ ما لم يحصل وحفظ ما حصل .

والقول في حفظ ما حصل ينقسم إلىٰ حفظه عن الكفار ، وإلىٰ حفظ أهله عن التواثب والتغالب ، والتقاطع والتدابر والتواصل .

<sup>(</sup>١) فقرة : (٤٣٤) .

<sup>(</sup>٢) نقرة : ( ۲۹۳ ) .

فأما حفظ الخِطة عن الكفار ، فهو بسدّ الثغور ، وإقامة الرجال على المراصد ، على ما سيأتي الشرح عليه .

وأما حفظ من تحويه الخِطة ، فينقسم إلىٰ ما يتعلق بمراتب الكليات وإلىٰ ما يتعلّق بالجزئيات .

وأما ما يتعلق بأمرٍ كلي ، فهو نفض بلاد الإسلام عن أهل العرامة والمتلصصين والمترصدين للرفاق ، فيجب على الإمام صرفُ الاهتمام إلىٰ ذلك ، حتىٰ تنتفض البلادُ عن كل غائلة ، وتتمهد السبل للسابلة .

وأما ما يرتبط بالجزئيات ، فتحصره ثلاثة أقسام :

فصل الخصومات \_ إقامة العقوبات \_ رعاية المشرفين على الضياع »(١) .

وبعد أن يقدم هـٰذا الضابط ، الذي يفيد انحصار الواجبات والأقسام وألوانها يبدأ في التفصيل والإيضاح بنفس الترتيب .

وهو رضي الله عنه يدرك حسن ترتيبه وجمال تنظيمه وبديع تنسيقه ، فها هو يقول : « فأما القول في ذكر تفاصيل نظر الإمام في فروع الدين ، فهاذا مما يتسع فيه الكلام ، وتكثر الأقسام . ونحن بعون الله تعالىٰ لا نقصر في التقريب وتحسين الترتيب ، والنظم البديع العجيب » (٢) .

ولعل الذي يزيد الأمر تأكيداً وتأييداً ، أي يشهد بأنه رضي الله عنه ، يعرف قيمة ما جاء به ، وأنه قصده ، وعمد إليه ، ويباهي به \_ ما جاء في نقده للماوردي في كتابه ( الأحكام السلطانية ) بأنه مع حسن تقسيمه وترتيبه وتبويبه إلا أنه لم يدرك منشأ التقسيم والتفريع ، فها هو يقول : « وأحسن ما فيه ترتيب أبواب ، وذكر تقاسيم وألقاب ، ثم ليس لتقاسيمه صدرٌ عن دراية وهداية إلىٰ درك منشأ الأقسام عن قواعدها وأصه لها "( ) .

<sup>(</sup>١) انظر الفقرات: ( ٢٩٧\_٢٩٣ ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٢٨٧ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٣٠٣) .

فهو يعرف قيمة الترتيب وحسن التبويب ويعترف للماوردي به ، ولكنه يأخذ عليه أن تقسيمه وتبويبه مجرد تقسيم وتبويب ، من « غير دركٍ لمنشأ الأقسام عن قواعدها وأصولها » .

ولو ذهبنا نضرب الأمثلة ، ونقدّم النماذج والأدلة على وفاء إمام الحرمين لهاذا المبدأ ، والتزامه لهاذا المنهج ، لطال بنا الكلام ، ونترك القارىء ليرى ذلك بنفسه ، وأن الكتاب كله يقوم على ذلك .

#### تعقیب:

وإذا كان لنا ما نلاحظه أو نأخذه على إمامنا رضي الله عنه ، فهو أنه جعل أركان الكتاب ثلاثة ( ١- أحكام الإمامة والأثمة إذا وجدوا ، ٢- مناط الأحكام إذا فقد الأثمة ، ٣- أحكام المفتين والمجتهدين إذا وُجدوا ، ومناط الأحكام إذا فقدوا ) فجعل القسم الثاني ركناً واحداً : يحوي أحكام المجتهدين والمفتين إذا وجدوا وإذا فقدوا ، وكان النظر لمنشأ التقسيم ومأخذ التفريع قاضياً بأن يكون ركنين ، كما كان القسم الأول ركنين ، أو يجعل القسم الأول ركناً واحداً يجمع أحكام الأثمة إذا وجدوا وإذا فقدوا .

وإذا أردنا أن نعتذر عن ذلك نقول: إن الركن الأول (أحكام الإمامة عند وجودهم) قد طال الحديث فيه ، واستغرق أربعة أسباع الكتاب ، فناسب أن يجعل (الحديث عن الحكم إذا خلا الزمان عن الأئمة ركناً ثانياً) تجديداً للعهد بالترتيب ، وبعثاً للنشاط وإثارة للأذهان ، على حين جاء الحديث عن المجتهدين وأحكامهم موجودين ومفقودين في نحو خمس الكتاب ، فلم يشأ أن يُفصّله ركنين .

وأشعر مع ذلك بأن هـنذا اعتذارٌ واه ؛ فمتى كان الترتيب والتبويب والتقسيم والتفريع ينظر إلى الطول والقصر ؟ أو الكثرة والقلة ؟ إن الأمر هنا يرتبط بالفكرة ووجوهها وأقسامها ، لا بطولها وعرضها .

## ٢ ـ الإجمال بعد التفصيل:

من السمات الواضحة في منهج إمام الحرمين في كتابه هاذا ( الغياثي ) الإِجمال بعد التفصيل ، فتراه بعد أن يفصل ويوضح ، ويوفي البيان والشرح حقه \_ يعود فيجمل ما فصله ، ليكون ذلك أدعى للبقاء في الذهن ، والعلوق بالصدر .

ومن الأمثلة التي تنطق بذلك ما قاله بعد أن عرض بتفصيل وبيان للصفات التي يجب أن تتوافر في الأئمة ، فقد قال : « فَتَنَخَّل من مجموع الأوصاف أن الصالح للإمامة هو الرجل الحر ، القرشي ، المجتهد ، الورع ، ذو النجدة والكفاية . ويمكن ردّ هذه الصفات إلىٰ شيئين ؛ فيقال : المرعيُّ الاستقلالُ والنسب . ويدخل تحت الاستقلال الكفايةُ ، والعلمُ ، والورعُ والحريةُ ، والذكورة تدخل أيضاً ؛ فإن المرأة مأمورة بأن تلزم خدرها ، ومعظم أحكام الإمامة تستدعي الظهورَ والبروزَ ؛ فلا تستقل المرأة إذن »(۱) .

وكذلك أيضاً ما قاله بعد أن فصَّل ما يطرأ على الإمام من الفسوق والعصيان وغير ذلك مما يؤثر في استمرار الإمامة ، ويؤدي إلى الخلع أو الانخلاع ، فقد عقد فصلاً يُجمل فيه ما سبق .

قال في أوله: « قد تعدّينا حدّ الاختصار في تقاسيم ما يطرأ على المتصدي للإمامة من الفسوق والعصيان وغيره ، ومعمود هاذا الفصل ومقصودُه يتحرّىٰ مراسمَ ومناظمَ تجري في التفصيل الطويل مجرى التراجم ليستفاد التفصيل والتعليل وذكر مسالك الدليل مما سبق ، ونظمُ النشر بالمعاقد المشيرة إلى المقاصد مما نأتي به الآن »(٢).

وهكذا ينص على أنه يعقد فصلاً يُجمل فيه ما سبق ، وما أطال في تفصيله ، فهو فصل يضم النشر ، ويشير إلى المقاصد . والأمثلة لا تقع تحت حصر . ونكتفي بما ذكرنا .

## ٣\_ التفصيل بعد الإجمال:

يراوح إمام الحرمين بين هانده السمة والتي قبلها ، فأحياناً يُفصِّلُ ثم يجمل ، وأحياناً يُغصِّلُ ثم يجمل ، وأحياناً يُجمل ثم يُفصِّل . والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة منها :

ما قاله في أول الباب الخامس الذي عقده لبيان ما يتضمن خلع الأثمة وانخلاعهم ، إذ بدأه بقوله : « ما يجب بناء أساس الباب عليه أن الكلام المتقدم اشتمل علىٰ ذكر

<sup>(</sup>١) فقرة : (١٢١ ، ١٢٢ ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : (١٦٩).

الصفات المرعية في الأئمة ، فالذي يقتضيه استدادُ النظر ابتداراً قبل الافتكار وإنعام الاعتبار أن كل ما يناقض صفةً مرعية في الإمامة ، ويتضمن انتفاءَها ، فهو مؤثّر في الخلع والانخلاع ، وهذا لا محالة معتبر الباب .

ولكن وضوح الغرض يستدعى تفصيلاً ١٩٥١ .

هكذا أجمل مضمون الباب ومحتواه في هاذه الفقرة ، ثم عاد ففصل ووضح ، وأفاض في التفريع والتحليل .

ومن الأمثلة أيضاً ما قاله معقباً على تفريقه بين ما يوجب الخلع وما يوجب الانخلاع ، إذ حدّد ضابطاً يُجمل ما قدّمه ، ثم عاد ففصله ، قال : « فالقول الضابط في ذلك أن ما ظهر وبعُد زوالُه فهو موجِب الانخلاع ، وما احتيج فيه إلىٰ نظر وعَبْر ، لم يتضمن بنفسه انخلاعاً »(٢) .

فهاذا نموذج للتفصيل بعد الإجمال ، وللإجمال بعد التفصيل في نفس الوقت . ونكتفي بما قدمنا من أمثلة ، ونشير إلى الفقرات : ( ٣٠٢ ، ٣٥٠ ، ٣٧٠ ) . ففي هاذه الفقرات وغيرها نماذج واضحة تؤكد ما نحاول إثباته .

## ٤ - التفرقة بين المقطوع والمظنون :

يدرك إمام الحرمين أن منشأ الاختلاف في الرأي ، والزلل والخطأ في الفكر هو الخلط بين المقطوع والمظنون ، وكأنه يريد ـ رضي الله عنه ـ أن يبدأ ـ في كل قضية يعرضها ـ بالاتفاق على المسلمات القطعيات ، وتمييزها عما عداها من المسائل المحتملات ، التي تقع في مجال الظن والاجتهاد ، فإذا تم الاتفاق على المقطوع المسلم به كان ذلك أساساً صالحاً للبحث والمناقشة ، فإذا كان هناك اختلاف في قضايا ومسائل وراء ذلك ، فلنكن على وعي بأنها من المحتملات المظنونات .

وهاذه في الواقع هي المنهجية الكاملة ، والأسلوب العلمي الأمثل ، في البحث والمناقشة .

<sup>(</sup>١) فقرة : ( ١٣٨ ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ۱۷۸ ) .

## اهتمام إمام الحرمين بهاذا الأساس من أسس منهجه:

منذ بدأ إمام الحرمين يعرض (للجهاتِ التي تُعيِّن الإمامة) ويناقش القاتلين بالنص جميعاً مع اختلافهم في المنصوص عليه ، بين علي وأبي بكر والعباس ، رضي الله عنهم جميعاً \_ أدرك أنه لا بد من تمييز المقطوع من المظنون ، ومن بيان القواطع التي تُعقب العلم ، ولذلك نراه يقول :

« ونحن نقدم تنبيهاً على الأمر الذي لا بد من الإحاطة به ، فنقول : قد كثر في أبواب الإمامة الخبط والتخليط ، والإفراط والتفريط ، ولم يخل فريق ـ إلا من شاء الله \_ عن السَّرَف والاعتساف ، ولم تسلم طائفة إلا الأقلون عن مجانبة الإنصاف ، وهلك أممٌ في تنكُب سَنن السَّدَاد ، وتخطي منهج الاقتصاد!!!

والسبب الظاهر في ذلك ، أن معظم الخائضين في هذا الفن يبغون مسلك القطع في مجال الظن ، ويمزجون عقدَهم باتباع الهوى ؛ ويتهاوَوْن بالغلو على موارد الردى ، ويمرحون في تعاليل النفوس والمنى ا(١) .

ثم بعد أن أكد أن سبب الخبط والتخليط هو ابتغاء القطع في مجال الظن ، أراد أن يبين وسائل القطع أو مصادره ، ويميز بينها وبين الظن . فقال :

ونحن بتوفيق الله نذكر معتبراً يتميز به موضع القطع عن محل الظن ، فنقول :
 العلم يتلقى من العقل أو من الشرع .

وأساليب العقول بمجموعها لا تجول في أصول الإمامة وفروعها . والقواطع الشرعية ثلاثة :

\* نصٌّ من كتاب الله تعالىٰ لا يتطرق إليه التأويل .

 « وخبرٌ متواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يعارض إمكان الزلل روايته ونقله ، ولا تقابلُ الاحتمالاتِ متنه وأصله .

# وإجماعٌ منعقد .

فإذاً لا ينبغي أن تُطلَبَ مسائلُ الإمامة من أدلة العقل ، بل تُعرض على القواطع

<sup>(</sup>١) فقرة : (٦٩).

السمعية . ولا مطمع في وجدان نص من كتاب الله تعالى في تفاصيل الإمامة . والخبر المعتوات مُعْوِزٌ أيضاً ؛ فآل مآل الطلب في تصحيح المذهب إلى الإجماع ، فكل مقتضى ألفيناه معتضداً بإجماع السابقين ، فهو مقطوع به ، فكل ما لم نصادف فيه إجماعاً اعتقدناه واقعة من أحكام الشرع ، وعرضناه على مسالك الظنون عَرْضَنا سائر الوقائع »(١) .

ولا يفوته رضي الله عنه أن يؤكد قيمة هـلذا الأساس ، وذلك المنهج ، فيقول :

« ومن وفقه الله تعالى وتقدس للوقوف على هاذه الأسطر ، واتخذها في المُعْوِصات مآبه ومثابه ، لم يَعْتَصُ عليه مُعضل ، ولم يخف عليه مُشكل ، وسَردَ المقصود على موجَب الصواب بأجمعه ، ووضع كلَّ معلوم ومظنون في موضعه وموقعه »(۲).

وبعد أن وضع هلذا الأساس ، لم يغب عن باله لحظة ، فطوال رحلتنا معه في الكتاب نجده ينبه عليه ، ويلجأ إليه .

فحينما بدأ الفصل الخاص بصفات أهل الحل والعقد الذين إليهم اختيار الإمام ، بدأ الفصل بقوله :

« فلتقع البداية بمجال الإجماع في صفة أهل الاختيار ، ثم ننعطف على مواقع الاجتهاد والظنون »(٣) .

ثم يختتم هلذا الفصل نفسَه بقوله:

« فقد نجز الفصل ، مختوماً على التقدير بالمقطوع به في مقصوده ، مثنى بما هو من فن المجتهدات ، وقبيل المظنونات »(٤) .

ولا يملّ من تأكيد هـٰـذا المعنىٰ ورعاية هـٰـذا المنهج ، فعندما يتحدث عن عدد من إليه الاختيار والعقد يقول :

<sup>(</sup>١) فقرة : (٧٠\_٧٢).

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٧٢ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٧٣).

<sup>(</sup>٤) فقرة : ( ٨١ ) .

« فنجري على الترتيب المقدّم والملتزم ، ونبدأ بالمقطوع به  $^{(1)}$  . وانظر هنا ( الملتزَم ) .

ثم يستمر في الحديث مبيّناً أن المقطوع به هو أن الإجماع ليس شرطاً في انعقاد الإمامة ، وبعد أن ينتهي من توجيه هاذا الرأي والتدليل عليه يقول : « فهاذا هو المقطوع به من الفصل ، ونفتتح الآن ما نراه مجتهداً فيه »(٢) .

ولو ذهبنا نتتبع إشاراتِه وتأكيداته لرعاية هاذا المنهج ، لأعيانا الحصر والعدّ ، ولكننا نكتفي بالإشارة إلى الفقرات : ( ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٩١ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ١٩٨ ، ٢٧١ ) . ففيها تأكيد صريح لرعاية هاذا المنهج والتزامه .

وإذ طال العهد بما بيَّنه من القواطع في أول الكتاب ، يعود إلى التذكير به ، فيقول في ( فقرة : ٤٨٧ ) :

« فالمتبع في حق المتعبدين الشريعةُ ، ومستندها القرآن ، ثم الإيضاح من رسول الله صلى الله عليه وسلم والبيان ، ثم الإجماع المنعقد من أهل الثقة والإيمان .
 فهذه القواعدُ . وما عداها من مستمسكات الدين كالفروع والأفنان » .

ولعل من أوضح الدلائل على إدراكه لقيمة هلذا المنهج واهتمامه به ، توجيه النقد للماوردي في كتابه الأحكام السلطانية ، بأنه لم يلتفت إلى التمييز بين المقطوع والمظنون ، وأن ذلك شرّ ما في كتابه .

قال: « والشكوى إلى الله ثم إلى كل محصل مميز ، من تصانيف ألفها مرموق ، متضمنها ترتيبٌ وتبويب ، ونقل أعيان كلام المهرة الماضين.... ثم من لم يكن في تأليفه على بصيرة ، لم يتميز له المظنون عن المعلوم ، والتبست عليه مسالك الظنون بمدارك العلوم »(٣).

ثم يستمر في نقد الماوردي والهجوم علىٰ كتابه ، وذكر مآخذ أُخر ، حتىٰ يعود

<sup>(</sup>١) فقرة : ( ٨٢ ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة: ( ٨٢ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة: (٢٠٩).

لنفس موضوعنا ، قائلاً : « وشر ما فيه وهو الأمر المعضل الذي يعسر تلافيه ، سياقة المظنون والمعلوم على منهاج واحد ، وهاذا يؤدي إلى ارتباك المسالك ، واشتباك المدارك ، والتباس اليقين بالحدوس ، واعتياص طرائق القطع في هواجس النفوس »(1) .

وأحسب أن هاذا الكلام غني في وضوحه عن كل تعليق . فإلى سمة أخرىٰ من سمات منهج إمام الحرمين .

### ٥- الاقتصار على الجديد وعدم حكاية أقوال السابقين:

الذي نعنيه بذلك أنه رضي الله عنه ألزم نفسه منهجاً يقوم \_ فيما يقوم عليه \_ على البعد عن حكاية أقوال السابقين وترداد مذاهبهم ، وإنما لا يدوّن في كتابه إلا الجديد الذي لم يُسبق إليه ، ولم يُزحم عليه ، فإذا كان لا بد من أقوال السابقين ، كان عرضها في معرض التذرع إلىٰ موضوعه ، وفي إيجاز ، وأحال كل شيء علىٰ محلّه وفنه .

ونراه يؤكد هـنذا المعنىٰ في أكثر من موضع في كتابه ، فها هو يثور على الذين يضمنون كتبهم كلام السابقين ، فيقول :

« ولم نضع كتابنا هاذا لمثل ذلك ، فإن تصنيف الماضين ، وتأليف المنقرضين مشحون بهاذه الفنون ، ومعظم المتلقبين بالتصنيف في هاذا الزمان السخيف يكتفون بتبويب أبواب ، وترتيب كتاب ، متضمنه كلام من مضى ، وعلوم من تصرّم وانقضى (۲) .

ومع وضوح هـٰـذه العبارة في الدلالة علىٰ ما نحاوله ، إلا أن الأوضح منها والأكثر صراحة قوله :

« . . . ولو ذهبت أذكر المقالات ، وأستقصيها ، وأنسبها إلى قائليها وأعزيها ،
 لخفت خصلتين :

إحداهما \_ خصلة أحاذرها في مصنفاتي وأتقيها ، وتعافها نفسي الأبية وتجتويها ،

<sup>(</sup>١) فقرة : (٢٠٩).

<sup>(</sup>٢) نقرة: (٥٤).

وهي سرد فصل منقولٍ عن كلام المتقدمين مقول . وهـُـذا عندي يتنزل منزلة الاختزال والانتحال ، والتشبع بعلوم الأوائل ، والإغارة علىٰ مصنفات الأفاضل »(١) .

هكذا: اختزال انتحال إغارة!! .

فأي نفور من نقل كلام الماضين أكثر من هاذا ؟ ؟ .

ثم يرسم المنهج لمن يريد أن يؤلف ويصنف ولنفسه أولاً ، فيقول : « وحق على كل من تتقاضاه قريحته تأليفاً ، وجمعاً وترصيفاً ، أن يجعل مضمون كتابه أمراً لا يلفى في مجموع ، وغرضاً لا يصادف في تصنيف »(٢) .

ثم يبين المنهج لمن يضطر لذكر أقوال السابقين ، فيقول :

« ثم إن لم يجد بداً من ذكرها أتى بها في معرض التذرّع والتطلع إلى ما هو المقصود والمعمود  $^{(7)}$  .

ويؤكد هلذا المعنى معبراً عنه بصورة أخرى ، فيقول :

« فأعود وأقول : لست أحاذر إثبات حكم لم يدوّنه الفقهاء ، ولم يتعرّض له العلماء ؛ فإن معظم مضمون هنذا الكتاب لا يلفى مدوناً في كتاب ، ولا مضمناً لباب . ومتى انتهى مساق الكلام إلى أحكام نظمها أقوام ، أحلتها على أربابها وعزيتها إلى كتابها »(٤) .

فمنهجه ألا يذكر إلا ما هو جديد لم يسبق إليه ، وإذا لزم التعرض لمؤلفات السابقين وما خاضوا فيه من أحكام ، أحال عليها في محلها عند أربابها .

وإذا كان قد رسم لنفسه هـٰذا المنهج نظرياً ، وأكد ذلك بهـٰذه العبارات المتعددة التي أوردناها ، فأبلغ من ذلك أن نشير إلىٰ تطبيقه عملياً ، ذلك أنّا نراه دائماً متيقظاً متنبهاً لمنهجه وفياً له ، والأمثلة علىٰ ذلك لا تقع تحت حصرٍ ، وهاك نماذج لها .

<sup>(</sup>١) فقرة : ( ٢٤٢ ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٢٤٢ ) .

<sup>(</sup>٣) نفس الفقرة .

<sup>(</sup>٤) فقرة : ( ٣٧٨ ) .

\* عندما عرض لواجبات الإمام نحو المحافظة على الدين ، وأن منها قتال المرتدين أوجز القول عن الردة والمرتدين ، وجاء كلامه بهذه الصورة : « . . . إن كان ما انتحله الزائغ النابغ ردة ، استتابه ، فإن أبي واستقر وأصر ، تقدم بضرب رقبته . والقول في المرتد وحكمه يحويه كتابٌ من كتب الفقه ، فمن أراد الاحتواء على التفاصيل ، فليطلبه من فن الفقه »(١) .

هكذا يوجز الإِشارة إلى حكم المرتد ، ويحيل على الفقه ، ولا يرضى بإعادة ما كتبه الفقهاء هنا .

فإذا نظرنا في كتاب الماوردي ، نجده عندما عرض لواجب الإمام تجاه المرتد راح يفصل ويشرح أحكام المرتدين ، وينقل آراء الفقهاء واختلافهم بإفاضة وتفصيل (الأحكام السلطانية : ٥٥\_٥٨) .

\* عندما يعرض لواجبات الإمام نحو المشرفين على الضّياع يقول: ﴿ إِن ذَلَكَ يَنْقَسُم إِلَى الولايات ، وإلى سد الحاجات ، وإنقاذ ذوي الفاقات . فأما الولاية ، فالسلطان ولي من لا ولي له من الأطفال والمجانين ، وهي تنقسم إلى ولاية الإنكاح وحفظ الأموال .

واستيفاء القول في الولايتين من فن الفقه ، فليطلبه طالبه من المشتغلين به ٣٠٠٠ .

\* ونموذج آخر ، عندما عرض للأموال التي يحصلها الإمام من الزكوات والخمس ، نجده يقول :

« والآن نرجع إلى تفصيل هاذه الأقسام على ما يليق بمقصود هاذا الكتاب ، وإن تعلقت أطراف الكلام بأحكام فقهية أحلناها على كتب الفقه ، فإنا لم نخض في تأليف هاذا وغرضنا تفاصيل الأحكام ، وإنما حاولنا تمهيد الإيالات الكلية . ثم كتب الفقه عتبدة لمن أرادها (٣) .

<sup>(</sup>۱) فقرة: (۲۷۰).

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٣٣٧ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٣٠٢).

علىٰ حين نجد إمام الحرمين ينتهج هاذا المنهج ، نجد الماوردي يعقد باباً كاملاً يبين فيه قسمة الفيء والغنائم وأبواباً للصدقات والزكوات .

وإذ نكتفي بذكر هنذه النماذج الثلاثة لالتزام إمام الحرمين بمنهجه هنذا ، وتنفيذه له وعيه به، نشير إلى بعض الفقرات التي تزيد ما قلناه تأكيداً ، وما أوردناه إيضاحاً وتبييناً ، فانظر الفقرات : ( ٣٠٩ ، ٣٠٩ ، ٣١٩ ) وغيرها .

# نقدٌ آخر للماوردي :

يوجه إمام الحرمين النقد للماوردي عدة مرات ، آخذاً عليه عدة مآخذ نذكر منها ما يتصل بما نحن فيه الآن ، ونعني به نقل كلام الماضين ، وتكرار كلام الفقهاء السابقين ، وشحن مؤلفه به .

يقول إمام الحرمين: « والشكوى إلى الله ثم إلىٰ كل مُحصِّل مميز ، من تصانيفَ ألفها مرموق متضمنها ترتيبٌ وتبويبٌ ، ونقل أعيان كلام المهرة الماضين ، والتنصيص علىٰ ما تعب فيه السابقون ، مع خبط كثير في النقل وتخليط ، وإفراط وتفريط ، ولا يرضىٰ بالتلقب بالتصنيف مع الاكتفاء بالنقل المجرد حصيف »(١).

ثم يصرح باسم الكتاب ( الأحكام السلطانية ) بعد أن ألمح ، ويقول عنه :

« مشتمل على حكاية المذاهب ، ورواية الأراء والمطالب ، من غير دراية وهداية ،
 وتشوف إلىٰ مُدْرَك غاية. . . وإنما مضمونه نقلُ مقالاتٍ علىٰ جهل وعماية ،(٢) .

ويعود إمام الحرمين إلى نقد الأحكام السلطانية ثانية ، فيقول : « والعجب لمن صنف الكتاب المترجم بـ (الأحكام السلطانية ) حيث ذكر جملاً في أحكام الإمامة في صدر الكتاب ، واقتصر على نقل المذاهب..... ثم ذكر كتباً من الفقه ، فسردها سرداً ، وطردها على مسالك الفقهاء ، فذكر طرفاً من كتاب السير ، وقتال أهل البغي ، وأدب القضاة ، وقسم الفيء والغنائم »(٣) .

<sup>(</sup>١) فقرة : (٢٠٩).

<sup>(</sup>٢) نفس الفقرة .

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٣٠٣).

ولو نظرنا في الأحكام السلطانية ، سنراه كما قال إمام الحرمين فعلاً ، فالأبواب الأولى التي تعرض فيها لأحكام الإمامة تقع في نحو خُمس الكتاب لا تزيد ، وباقي الكتاب في جملته طرده على طريقة الفقهاء طرداً ، وسرده سرداً .

ولسنا للموازنة بين الكتابين الآن . ولكن ما نريده هو القول بأن إمام الحرمين التزم المنهج الذي اختطه ( عدم النقل عن الآخرين ) ولم يحد عنه .

# ٦- الإيجاز والميل إلى الاقتصاد في غير مقصود الكتاب:

يؤكد إمام الحرمين التزامه بهاذا المنهج في مقدمة الكتاب ، إذ يقول عن أحكام الإمامة والأئمة : «على أني آتي فيها ـ وإن لم تكن مقصود الكتاب ـ بالعجائب والآيات ، وأشير بالمرامز إلى منتهى الغايات ، وأوثر الإيجاز والتقليل ، مع تحصيل شفاء الغليل ، واختيار الإيجاز على التطويل ، بعد وضوح ما عليه التعويل »(١).

هكذا لأنها ليست مقصود الكتاب يؤثر الإيجاز والتقليل ، ولكنه الإيجاز الكافي الذي لا يقصر ولا يخل ( مع تحصيل شفاء الغليل ) و( بعد وضوح ما عليه التعويل ) .

وبعد أن ذكر ذلك في المقدمة ، ووعد به ظل على ذكر له طوال الكتاب ، فنجده يختم حديثه عن الحكم إذا تواصل من الإمام العصيان ، وفشا منه العدوان ، وكيف يكون استدراك هذا الأمر ، يختم الحديث عن ذلك بقوله : « وعلى المنتهي إلى هذا الموضع أن يقبل في هذه الإطالة عذري ، ويحسن أمري ، فقد انجر الكلام إلى غائلة ، ومعاصة هائلة ، لا يدركها أولو الآراء الفائلة ، والوجه عندي قبض الكلام فيما لا يتعلق بالمقصود والمرام ، وبسطه على أبلغ وجه في التمام فيما يتعلق بأحكام الإمام ، وفيها الاتساق والانتظام (٢).

وفي موضع آخر حين يعرض لواجبات الإمام تجاه المبتدعين والمرتدين ، نراه يعتذر عن تفصيل ما يقتضي التكفير والتبديع ، ثم يعقب قائلاً : ﴿ فالوجه البسط في

<sup>(</sup>١) فقرة : (٩).

<sup>(</sup>٢) فقرة : (١٥٢).

ا ا ا المحمد التعريف بالغياثي/ منهجه في الكتاب مقصود هاذا الكتاب ، وإيثار القبض فيما ليس من موضوعه ، وإحالة الاستقصاء في كل شيء على محله وفنه »(١) .

وحين يعرض لنقد الماوردي بأنه نقل أحكام الفقه من كتب الأئمة السابقين عقب على ذلك قائلاً : « ولم أذكر ما ذكرته عائباً ثالباً ، بل ذكرته تمهيداً لعذري أن قبضت الكلام في غير مقصود الكتاب ، وأحلته على فن الفقه »(٢) .

ويصرح مرة أخرى أكثر من هلذا ، فيقول بأنه يخاف خصلتين :

« إحداهما ـ خصلة أحاذرها في مصنفاتي وأتقيها ، وتعافها نفسي الأبية وتجتويها ، وهي سرد فصل منقول عن كلام المتقدمين مقول . . . . .

والثانية : اجتناب الإطناب ، وتنكب الإسهاب في غير مقصود الكتاب ١٥٠٠ .

هكذا يؤكد مراراً بأن منهجه الاقتصاد والبعد عن الإطناب في غير هدف الكتاب ومقصوده الأساسي .

ولكن هل الإِيجاز والاختصار في غير مقصود الكتاب فقط أم هو منهج عام للكتاب كله ؟

الواقع أن الإيجاز والبعد عن الإطالة والإملال ، هو منهج إمام الحرمين في الكتاب كله ، وينبه على ذلك في أكثر من موضع ، ويباهي به فيقول : فالوجه ارتياد الاقتصاد ، واجتناب السرف ، وتعدّي المبدأ والطرف ؛ فالإفراط في البسط ممل ، والتفريط في الاختصار مخل ، والاقتصار على ما يحصل به الإقناع شوف الطباع »(٤).

ويستمر يؤكد ذلك ويكرره ، فإذا شعر أنه جاوز حد الاختصار قليلاً ، بادر بالاعتذار وإبداء السبب الذي من أجله أطال أو أطنب ، فمن ذلك قوله تعقيباً على ما أفاض فيه من زجر الذين يجوّزون الخروج علىٰ قواعد العقوبات الشرعية باسم التعزير والسياسة ، فنراه يقول :

<sup>(</sup>١) فقرة : (٢٧٣).

<sup>(</sup>٢) فقرة : (٣٠٣).

<sup>(</sup>٣) فقرة : ( ٢٤٢ ) .

<sup>(</sup>٤) فقرة : ( ٢٨ ) .

وربما كان أوضح من كل ما تقدم في الدلالة على ميله إلى الاقتصاد في التعبير والبعد عن الإطناب تلك العبارة التي تعبر عن اعتزازه بهاذه القدرة الماهرة على الإيجاز والاختصار، ونعني بذلك قوله: « فذو البيان من إذا تبدّد المقصد وانتشر، لأم الأطراف، وضمَّ النشر، وإذا ضاق نطاق النطق استطال بعَذبة لسانه، وعبر عن نهاية المقصود بأدنى بيانه »(٢).

ولعلك ترى أن هذه العبارة أبلغ من كل تعليق.

#### الاستطراد:

ومما يتصل بهاذه النقطة من المنهج ( الاستطراد ) وهل في الكتاب استطراد ؟ ؟

والذي نستطيع أن نقوله: إن الكتاب خلا من الاستطراد تماماً ، فتقسيمه المحكم ، وتبويبه المنظم ، وتفريعه الدقيق ، لم يدع مجالاً للاستطراد ، حاشا موضوع الإجماع ، فقد استطرد إليه إمام الحرمين ، وأفاض فيه وأطنب ، ووفاه حقه تمام الإيفاء ، وقد عرض له بعدما أبطل القول بالنص ، وردَّه علىٰ مَن يدّعيه ، سواء من ادّعى النصّ علىٰ أبي بكر ، ومن ادعى النص على العباس ، فلم يكن إلا الاختيار من أهل الحل والعقد مستنداً للإمامة . وإثبات الاختيار لا مستند له إلا الإجماع ، ومن هنا تطرق إلى الحديث عن الإجماع .

وهاك نص عبارته: « ثبوتُ الاختيار يستدعي تقديمَ إثبات الإِجماع على منكريه ، وتحقيقُ الغرضِ فيه صعبُ المدرك متوعرُ المسلك... »(٣) واستمر يخوض قضية إثبات الإِجماع في تفصيلِ وتدليل وتعليل ، وإطناب وإسهاب حتىٰ أربىٰ علىٰ صفحاتٍ عشر. فما عذره في ذلك وهو الذي اتخذ الإيجاز والاقتصاد منهجاً ؟

<sup>(</sup>١) فقرة : (٣٢٦).

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٢٨٧ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : ( ٥٠ ) .

لقد اعتذر عن ذلك بأعذار ثلاثة:

١ - أنه أثبت الإجماع بطريق لم يُسبق إليها .

٢- أن الإجماع هو المعوّل في إثبات الإمامة بعد إبطال دعوى النص .

٣ أن معظم مسائل الشريعة مستندها الإجماع .

والأولىٰ أن نسمع نص عبارته يعتذر عن نفسه بألفاظه وعباراته ، قال : « . . . فإن الإجماع مناط الأحكام ، ونظام الإسلام ، وقطب الدين ، ومعتصم المسلمين ، ومعظم مسائل الشريعة ينقسم إلىٰ مجتهدات في ملتطم الخلاف ، ومستندها في النفي والإثبات مسائل الإجماع ، وليس من ورائها نصوص صريحة ، وألفاظ صحيحة في الكتاب والسنة ، والأصل فيها الإجماع إذن ؛ فمن لم يثق بالأصل الذي منه الاستثارة والاستنباط ، كيف يعدل في مسالك التحرّي والتأخي معيارُه ؟ ؟ ه(١) .

هاذا ما قاله في تضاعيف كلامه على الإجماع ، مبيناً منزلته ، معتذراً عن الإطالة في الحديث عنه .

ثم عاد واختتم الحديث عن الإجماع قائلاً: ﴿ فلينظر الموفق اللبيب إلى هذا الترتيب العجيب: قدمنا وجه الإشكال ، وضيق المجال في صيغة سؤال ، ثم افتتحنا في إثبات الإجماع قاعدةً لم نُسبق إليها ، ولم نُزحم عليها ، ثم لم نبد المقصود دفعة واحدة هجوماً في إثبات الإجماع ، بل رأينا أن نجعل المسالك إلى مدارك الحق وظائف مرتبة ونجوماً ، واشتملت الأسئلة المدرجة في أثناء الكلام على الانتهاء إلى معاصات الإشكال ، وانطوت طرق الانفصال على إيضاح الحق في صيغة هي السحر الحلال ، ثم لما فضضنا ختام كل مبهم مجمل ، نصصنا على الغرض وطبّقنا المَفْصِل .

وقد تجاوزنا حدّ الاقتصاد قليلاً ، فإنا لم نجد للمسائل القطعية في الإمامة سوى الإجماع تعويلاً ، فآثرنا أن نورد في إثباته كلاماً بالغاً ينجع به المنتهي ، ويستقل به الشادي المبتدي (٢٠) .

<sup>(</sup>١) فقرة: (٨٥).

<sup>(</sup>٢) نقرة : (٦٢).

كان بوسع إمام الحرمين حين عرض لذكر ( الإِجماع ) ، وأنه الدليل على ما هو مقطوع من مسائل الإِمامة ، كان بوسعه أن يحيل على ( أصول الفقه ) ، وما قاله هناك على الإِجماع التزاماً بمنهجه الذي أعلن ( إحالة كل شيء على محلّه ومكانه في فنه ) . ولكن للاعتبارات التي أبداها وللأعذار التي قدّمها أطال وأطنب في الحديث عن الإِجماع .

## حديث عن ( نظام الملك ) وإليه (١) :

وربما يبدو أن ذلك الحديث الذي أفاض فيه عن (نظام الملك) وجهوده في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار ، والدفاع عن الدين ضد الكفار ، وعن السنة في وجه البدعة ، وما توجه به لـ (نظام الملك) محدثاً إياه عن واجباته ، ربما بدا ذلك أيضاً من الاستطراد ، ولكن إذا علمنا أن الكتاب كان وفاءً بوعد قطعه لـ (نظام الملك) ليقدم له أحكام الإمامة والزعامة لتكون (قُدَّامَه وأمامه ، فيما يأتي ويذر إمامه) ، إذا علمنا ذلك ، أدركنا أن إمام الحرمين لم يكن مستطرداً في حديثه إلى (نظام الملك) وعنه ، وإنما كان يقدّم له فعلاً ما يضعه أمامه ، ويتخذه منهاجه ، وما يختص به من واجبات وحقوق .

#### ٧ جمال الأسلوب وطلاوة العبارة:

لقد جمع إمام الحرمين في عبارة هاذا الكتاب بين دقة العالم وحرارة الداعية ، وذلك في نصاعة عبارة ، وروعة أسلوب ، ودقة أفكار ، فحين تفيض حماسته يهدر كالشلاّل المتحدّر ، في قوة مُرعدة مُزبدة ، ومع أننا لسنا في حاجة إلىٰ ضرب أمثلة ؛ فها هو الكتاب كله ينطق بما قلنا ، ويشهد بما ذكرنا . إلا أننا نذكر سطوراً قليلة للإيناس ، وحتىٰ لا نُخلي قولاً عن مثال . قال رضي الله عنه تعقيباً علىٰ قول من قال : إن الاقتصار علىٰ ما هو مقرر من عقوبات في الشريعة لا يكفي في إقامة السياسات والإيالات : ﴿ وهاذا الفن قد يستهين به الأغبياء ، وهو على الحقيقة تسببُّ إلىٰ مضادة ما ابتعث به سيدُ الأنبياء .

<sup>(</sup>١) انظر الفقرات : ( ٤٧٧ ـ ٤٤٥ ) .

وعلى الجملة من ظن أن الشريعة تتلقى من استصلاح العقلاء ومقتضى رأي الحكماء ، فقد ردّ الشريعة ، واتخذ كلامه هذا إلى ردّ الشرائع ذريعة . ولو جاز ذلك ، لساغ رجم من ليس محصناً إذا زنى في زمننا هذا لما خيله هذا القائل ، ولجاز القتل بالتهم إذا ظهرت في الأمور الخطيرة ، ولساغ إهلاك من يخاف غائلته في بيضة الإسلام . . . . . . .

هيهات هيهات . ثقل الاتباع علىٰ بعض بني الدهر ، فرام أن يجعل عقلَه المعقولَ عن مدارك الرشاد في دين الله أساساً ، ولاستصوابه راساً ، حتىٰ ينفض مِذْرَوَيْه ، ويلتفت في عِطْفيه اختيالاً وشِماساً ، (١) .

هكذا بأسلوب الداعية الثائر الغاضب لدين الله ، حين يعرض لمثل هـنؤلاء الذين يرى في رأيهم مضادّة ومحادّة للشريعة .

وحين يأخذ في إيضاح المسائل ، وتقعيد القواعد ، وتقديم الأدلة لإقناع كل معترض أو سائل ، تراه يلتزم بالأسلوب الهادىء الرصين ، مع فصاحة في اللفظ ، وبلاغة في العبارة ، وحلاوة في الأسلوب ، وهو لا يخالف بين الموطنين ، ولا يراوح بين الأسلوبين عفو الخاطر ، أو كيفما اتفق ، بل يفعل ذلك عن عمد وقصد ، ووعي وإدراك لمكان كلَّ من الأسلوبين ، فها هو يقول :

وأنا الآن أذكر فصولاً مجموعة ، أنتحي فيها منشأ الحق وينبوعه ، وأسترسل في العبارات القريبة المطبوعة ؛ فإن نهايات المعاني ، لا تحويها الألفاظ المصنوعة ، والكلم المرصعة المسجوعة »(٢) .

فهو يقرر أن العبارات المرصعة المسجوعة لا تصلح لأداء المعاني الدقيقة ، والأفكار العميقة ، وإنما لها مجال آخر . ثم هو يحمل على السجع المصنوع المتكلف ، أما المطبوع الذي يأتي استجابة للطبع ، وفيضاً للخاطر ، فلا شيء فيه .

ونستطيع أن نقرأ موضوعات كاملة في الكتاب لا نجد فيها ميلاً إلى السجع أو غيرهِ من المحسنات .

<sup>(</sup>۱) فقرة: (۳۲۳، ۳۲۳).

<sup>(</sup>٢) فقرة: ( ٥٠٨ ) .

ولعل هاذا الآن قد فسر لنا ما نراه في الكتاب من مزاوجة بين الأسلوبين : الأسلوب العلمي الرصين ، والأسلوب الأدبي الجميل .

#### ٨- التأكيد بالتكرار:

ونعني بذلك أنه يلجأ (أحياناً) إلى تكرار المعنى الواحد أكثر من مرة ، ولكن هاذه ليست خُطته دائماً ، وإنما يعمد إليها أحياناً حين يقتضي الأمر ذلك ، ويكون هاذا حين تكون الفكرة جديدة مبتكرة ، يخشى على القارىء أن تفوته ، ولا يلتفت إليها . وهو إذ يفعل ذلك إنما يفعله عن وعي كامل ، وإدراك بصير ، يعرب هو عنه بصريح لفظه وعباراته . فمن ذلك ما قاله من أنه لا يصح الاستشهاد بمسائل الفروع عند البحث عن مناط الأحكام وارتباطها إذا خلا الزمان عن نقلة المذاهب والعلماء بتفاصيل الشريعة . فقد كرر هاذا المعنى مراراً ثم عقب قائلاً :

« وقد كررتُ هــٰذا مراراً محاولاً الإيناس به . والكلام إذا لم يكن معهوداً وذكر مرة واحدة ، فقد يتعدّاه الناظر من غير تعريج علىٰ تدبره ، فتفوته الفائدة ، وإذا تكرر استبان اعتناءُ مكرّره ؛ فيترتب على اتثاد في البحث عن مغزاه ومقتضاه "(۱) .

فهو يعلن أنه كرر هـٰذا المعنيٰ عامداً قاصداً ، ويبين علة هـٰذا التكرار وهدفه .

## ٩ ـ التدليل على الرأي الذي يختاره وينتهي إليه:

فمع عنايته بالاستدلال لكل ما يقول ، إلا أنه يبذل جهداً أكبر وعناية أكثر لحجج الرأي الذي يختاره ، ومن هنا نراه ينقد الماوردي بأنه يحكي آراء السابقين والعلماء الماضين ، « ولم يَقرن المختار منها بحجاج وإيضاح منهاج به اكتراث »(۲) .

ولسنا في حاجة إلى استدلال ، أو ضرب مثال ، في هلذا المجال ، فكل مسائل الكتاب تشهد وتنطق بصدق ما نقول ، فلنخلِّ بين القارىء والكتاب .

<sup>(</sup>۱) فقرة : ( ۸۲۷ ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : (٣٠٣).

# الملامح الفكرست لإمام الحرمين في الغيب اثيَّ ،

أرجو ألا أكون مبالغاً إذا قلت : إن هاذا الكتاب يعتبر أكثر كتب إمام الحرمين تمثيلاً لفكره ، وذلك لأنه كتبه في وقت كان فيه آمناً على نفسه من المتعصبة والمقلّدة ، وكان محل تكريم وتبجيل من السلطة الحاكمة ( نظام الملك ) كذلك كان تصنيفه له في فترة متأخرة من حياته ، بعد أن كانت خبرته قد استخصّدَتْ ، وكانت آراؤه قد نضِجت ، وأفكاره قد استوت واتسقت .

وربما يبدو للبعض أن قربه من السلطة الحاكمة قد يكون قيداً على فكره ، أو موجهاً لرأيه ، على نحو ما نشاهد في أيامنا هاذه ، من سقوط بعض العلماء أصحاب الفكر وذوي الرأي حين تحتويهم السلطة ، وتكبلهم بالمناصب ، فلا يرَوْن إلا بعينها ، ولا ينطقون إلا بلسانها .

ونحن نقول: لا . بمل الفم ، فما كان علماء ذاك العصر مثلَ بعض علمائنا ، بل كان المألوف والمعهود أن يكون العلماء هم الذين يحتوون الحكام ويوجهونهم لنصرة مذاهبهم وآرائهم ، حتى بلغ بهم الأمر أنهم أحياناً كانوا يستغلّون الحكام للفتك بخصومهم ومخالفيهم في الرأي .

وفي الفتن والصراعات التي رواها التاريخ كان الحكام (غالباً) مع طرف ينصرون رأيه ويؤيدون مذهبه ، ويفتكون بخصومه . ولقد سبق لإمام الحرمين قبل أن يتصل بـ (نظام الملك) أن تعرَّض للمحنة ، واصطلى بنار الفتنة المعروفة بفتنة (الكُنْدُريّ) فهاجر ، وظل طريداً شريداً ، هو والإمام القُشَيري ومئات من الأئمة والعلماء (۱) ، وكان بوسعه لو أراد أن يقول بما يقول به أصحاب السلطان ، فينجو مما أصابه .

ثم إن ما قاله في هـٰذا الكتاب لـ( نظام الملك ) من وعظ وتذكير وتخويف ، وتبيين

<sup>(</sup>۱) راجع (إمام الحرمين . حياته وآثاره) للمحقق . وطبقات الشافعية : ( $^{8}$ ,  $^{8}$ ) .

لما عليه نحو الإسلام والمسلمين يشهد بأنه ليس بالذي يتأثر بالسلطة ، فيقول ما لا يعتقد ، ويملئ عليه ما يقال .

هـٰذا . وكل ما نحاوله هو أن نقول : إنه ألّف هـٰذا الكتاب ، وهو بعيد عن أي تأثر برغبة أو رهبة ، وبذا يصح لنا ما نتوقعه من صدقه في الدلالة على الملامح الفكرية لإمام الحرمين .

وسنعرض فيما يلي نماذج لآرائه وأفكاره التي لاحت لنا خلال الكتاب .

## الحاكم حقاً هو الله:

مع أن إمام الحرمين لم يعقد باباً ولا فصلاً لنظرية الحاكمية ، إلا أنه يقر هذا المبدأ الذي عليه المسلمون جميعاً ، وهو أن الحكم ش ، ولعله لم يفرد هذه القضية بكلام ، لأنه رآها أوضح من أن تناقش . وفي ثنايا كلامه ، وفي كل ما كتبه عن الإمامة ، يلوح لنا هذا المعنى ، فالإمام في حقيقة أمره ليس إلا منفذاً ، ومن هنا كان استعمال المسلمين للفظ (الخليفة) أي (المستخلف) (النائب) والحاكم حقاً هو الله جلّ وعلا . ومع أن الإمام يتولّى سلطته باختيار أهل الحل والعقد ، إلا أنه لا الإمام ، ولا من ولا هم من أمر التشريع شيء ، بل الشارع هو الله سبحانه .

وهاذا المعنىٰ يتردّد في ثنايا كلام إمام الحرمين كثيراً ، فمن ذلك قوله : ( . . . فالمسلمون هم المخاطبون ( أي من الله ) والإمامُ في التزام أحكام الإسلام كواحد من الأنام ، ولكن مستناب في تنفيذ الأحكام ، (١) .

وفي موضع آخر يقول: ﴿ فالمتبع في حق المتعبدين الشريعة . . . . . والإمام في التزام الأحكام ، وتطوّق الإسلام كواحد من مُكلَّفي الأنام . وإنما هو ذريعة في حمل الناس على الشريعة ، غير أن الزمان إذا اشتمل على صالحين لمنصب الإمامة ، فالاختيار يقطع الشجار ، ويتضمن التعيين والانحصار ، ولا حكم مع قيام الإمام إلا للمليك العلام الآم ، (٢) .

<sup>(</sup>١) نقرة: ( ٣٩٥).

<sup>(</sup>٢) نقرة: ( ٤٨٧ ، ٤٨٨ ) .

\_\_\_\_\_ التعريف بالغياثي/ الملامح الفكرية

ولعل هاذا الوضوح في هاذه العبارة الأخيرة يكفينا ، ويغنينا عن تتبع الأمثلة والنماذج ، التي تؤكد هاذا المعنىٰ . فنقول : كفيٰ . ونحيل إلى الكتاب .

# اشتراط النسب في الإمام(١):

مما يسجل لإمام الحرمين رضي الله عنه أنه يقف أمام اشتراط النسب القرشيّ في الإمام موقفاً موضوعياً علمياً ؛ فيقرر صراحة أن النسب أقل الصفات غَناءً (٢) بل يقول : « ولسنا نعقل احتياج الإمامة في وضعها إلى النسب »(٢) ويؤكد هذا قائلاً : « لا يتوقف شيء من مقاصد الإمامة على الاعتزاء إلى نسب ، والانتماء إلى حسب »(٤).

ومع نظرته هـٰذه إلى اشتراط النسب إلا أنه يعدُّه من الشروط ( اللازمة )<sup>(ه)</sup> ، ولم يشأ أن يخرج صراحةً علىٰ ( إجماع ) أهل السنة الذين يجعلون النسب شرطاً في الإمام .

وحينما يبحث عن السند والدليل على اشتراط النسب (٦) يعرض لحديث « الأئمة من قريش » ولا يقبل الاستدلال به ، كما استدل به غيره ، وينكر أن يقتضي هاذا الحديث العلم باشتراط النسب في الإمامة .

وبهاذا يكون قد أكد أنه لا يرى لهاذا الشرط مستنداً من النقل ولا من العقل.

ولكنه يعود فيتلمس له سنداً مما جرئ عليه السابقون ، وذلك قوله : « فالوجه في إثبات ما نحاوله في ذلك أن الماضين ما زالوا بائحين باختصاص هذا المنصب بقريش »(۷) .

<sup>(</sup>١) لمزيد من التفصيل ارجع إلى الفصل الخاص باختيار الإمام ، في كتابنا ( فقه إمام الحرمين ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٤٣٧ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : ( ١٠٩ ، ٤٤٦ ) .

<sup>(</sup>٤) فقرة : (٤٣٨ ) .

<sup>(</sup>٥) قسم إمام الحرمين الشروط التي يجب أن تتوافر في الإمام إلى ما يتعلق بالحواس ، وما يتعلّق بالأعضاء ، وما يتعلّق بالصفات اللازمة ، وما يتعلق بالفضائل المكتسبة .

<sup>(</sup>٦) فقرة : (١٠٦) وما بعدها .

<sup>(</sup>٧) فقرة : ( ١٠٨ ) .

ثم يحاول أن يستروح إلى شيء من التعليل لهنذا الشرط ، فيقول : « ولكن خصص الله هنذا المنصب العلي ، والمرقب السنيّ بأهل بيت النبيّ ، فكان ذلك من فضل الله يؤتيه من يشاء »(١).

هذا وقد صرح إمام الحرمين بتردده في هذا الشرط ، وأعلن هذا التردد في كتابه (الإرشاد) ، فقد جاء فيه قوله : « ومن شرائط الإمامة عند أصحابنا أن يكون الإمام قرشياً ؛ إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الأئمة من قريش » ، وقال : « قدِّموا قريشاً ولا تقدِّموها » وهذا مما يختلف فيه بعض الناس . وللاحتمال فيه عندي مجال . والله أعلم بالصواب »(٢) .

## اشتراط الورع في الإمام:

إذا قلنا: إن إمام الحرمين جعل هاذه الصفة أهم الصفات التي تشترط في الإمام ، لم نَعْدُ الصواب ؛ ذلك أنه عرض لانخرام الصفات المرعية في الإمام ، فأجاز أن يتولّى من يخلو من هاذه الصفة أو تلك ؛ لحاجة الأمّة إلىٰ راع يرعاها ، ولو لم يكن إماماً على الحقيقة ، اللهم إلا الفاسق الذي فقد صفة الورع ، فقد نص علىٰ أن ترك الناس سدى أفضل من تولية الفاسق ؛ « فإنه لو استظهر بالعتاد ، وتقوّى بالاستعداد ، لزاد ضَيْرُه علىٰ خيره ، ولصارت الأهب والعددُ العتيدةُ للدفاع عن بيضة الإسلام ذرائع للفساد ، ووصائل إلى الحيد عن مسالك الرشاد ، وهاذا نقيض الغرض المقصود بنصب الأثمة »(٣) .

وفي موضع آخر يقولها مكرراً مؤكداً : ﴿ وَلَا يَجُوزُ عَقَدَ الْإِمَامَةُ لَفَاسَقَ ﴾ (٤) .

وعند ذكر شروط الإمام يؤكد أيضاً هاذه الصفة ، فيقول : ﴿ فأما التقوىٰ والورع ، فلا بد منهما ؛ إذ لا يوثق بفاسق في الشهادة علىٰ فلس ، فكيف يولَّىٰ أمور المسلمين كافة ، والأب الفاسق مع فرط حَدبه وإشفاقه علىٰ ولده ، لا يُعتمدُ في مال ولده .

<sup>(</sup>١) فقرة : (١٠٩).

<sup>(</sup>٢) عن ( نصوص الفكر السياسي ) : ( ٢٨٠ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٤٤١).

<sup>(</sup>٤) فقرة : (٤٧١) .

فكيف يؤتمن في الإمامة العظميٰ فاسق ؟ ؟ » (١) .

فعلىٰ حين يرىٰ صفة النسب غير معقولة المعنىٰ والسبب ، وأنها أقل الصفات غناء . يرىٰ أن التقوىٰ والورع هي الصفة التي لا يمكن أن يسد مسدها ، أو يغني غناءَها غيرُها ، فحيث لا تقوىٰ ولا ورع لا تُعقد الولاية .

#### الشورى :

لم يعقد إمام الحرمين فصلاً في ( الشورى ) وموقعها في أحكام الإمامة ، ولكنه عرض لها في كلامه ، وأبان أنها مطلوبة من الإمام البالغ مبلغ الاجتهاد ، والذي يظهر من كلامه أن ذلك على سبيل الندب . قال رضي الله عنه : « الحبر المشار إليه ، والإمام المتفق عليه ، ومن هو البحر الذي لا يُنزف لا يبعد منه أن يستشير في آحاد الوقائع ، ويستمد من نتائج القرائح . . . كيف وقد ندب الله رسوله عليه السلام إلى الاستشارة ؛ فقال : ﴿ وَشَاوِرُهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ولا منافاة بين بلوغ الرتبة العليا في العلوم ، وبين التناظر والتشاور في المعضلات » (٢) .

ثم يستمر وكأنه يخاطب ( نظام الملك ) وكل حكام زمانه ، فيقول : « ونحن نرئ للإمام المستجمع خلال الكمال ، البالغ مبلغ الاستقلال ألا يغفل الاستضاءة في الإيالة وأحكام الشرع بعقول الرجال ؛ فإن صاحب الاستبداد لا يأمن الحيد عن سنن السداد ، ومن وفق للاستمداد من علوم العلماء كان حرِيّاً بالاستداد ولزوم طريق الاقتصاد . . ثم هو محثوث على استفادة مزايا القرائح ، وتلقي الفوائد والزوائد منها ؛ فإن في كل عقل مزية » (")

ثم إخاله من القائلين بأن الشورئ غير ملزمة للإمام المجتهد، فهو يقول: «اختلاف الآراء مفسدةٌ لإمضاء الأمور، فإذا بحث عن الآراء إمامٌ مجتهد، وعرضها على علمه الغزير، ونقدها بالسبر والفكر الأصوب من وجوه الرأي، كان جالباً

<sup>(</sup>١) فقرة : (١١٧).

<sup>(</sup>٢) فقرة: (١١٤).

<sup>(</sup>٣) فقرة: (١١٥، ١١٦).

التعريف بالغياثي/ الملامح الفكرية \_\_\_\_\_\_\_\_ ١٢٣

للمسلمين ثمرات العقول ، ودافعاً عنهم غائلة التباين والاختلاف ، فكأن المسلمين يتحدون بنظر الإمام وحسن تدبيره ، وفحصه وتنقيره »(١) .

فهو يجعل للإمام حق بحث الآراء التي تقدم له ، وحق نقدها ، والاختيار منها بما يراه هو .

#### تعظيم العلماء ووجوب مراجعتهم:

ونسجل هنا أيضاً لإمام الحرمين ما قدّمه من نصح ووعظ لـ ( نظام الملك ) بل ما قدّمه له من بيانٍ لواجباته وحدوده ، ولم يتحرّج أن يعالن ( نظام الملك ) بأنه ليس من العلماء المجتهدين ، وبالتالي عليه وجوب مراجعة العلماء . قال رضي الله عنه : « ومما ألقيه إلى المجلس السامي : وجوب مراجعة العلماء فيما يأتي ويذر ؛ فإنهم قدوة الأحكام وأعلام الإسلام ، وورثة النبوة ، وقادة الأمة ، وسادة الملة ، ومفاتيح اللهدى ، ومصابيح الدُّجى ، وهم على الحقيقة أصحاب الأمر استحقاقاً ، وذوو النجدة مأمورون بارتسام مراسمهم ، واقتصاص أوامرهم ، والانكفاف عن مزاجرهم » (۲) .

ويصرح بأن هماذا واجب على (نظام الملك) لأنه ليس من المجتهدين ، فيقول عقب ذلك مباشرة : « وإذا كان صاحبُ الأمر مجتهداً ، فهو المتبوع ، الذي يستتبعُ الكافة في اجتهاده ولا يتبع »(٣) .

ثم يعود فيؤكد أن سلطان الزمان إذا كان لا يبلغ مبلغ الاجتهاد ، « فالمتبوعون العلماء ، والسلطان نجدتهم وشوكتهم ، وقوّتهم وبَذْرَقَتُهم ، فعالم الزمان في المقصود الذي نحاوله ، والغرض الذي نزاوله كنبيّ الزمان ، والسلطان مع العالم كملك في زمان النبي ، مأمورٌ بالانتهاء إلىٰ ما ينهيه النبي » (٤) .

ويعود لتأكيد منزلة العلماء ، فيرى أنه ﴿ إذا شغر الزمان عن الإمام ، وخلا عن

<sup>(</sup>١) فقرة: (١١٦).

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٤٠ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٤٠) .

<sup>(</sup>٤) فقرة : ( ٥٤١ ) . وبذرقتهم : أي حراستهم وحمايتهم .

سلطانِ ذي نجدة وكفاية ودراية ، فالأمور موكولة إلى العلماء ، وحق على الخلائق على اختلاف طبقاتهم أن يرجعوا إلى علمائهم ، ويصدروا في جميع قضايا الولايات عن رأيهم ، فإن فعلوا ذلك ، فقد هُدوا إلىٰ سواء السبيل ، وصار علماء البلاد ولاة العباد ) (١) .

ثم هو يرى أن العالم ذا الكفاية أحق بالولاية ، وأن على ذي النجدة والبأس اتباعَه ، والإذعان لحكمه ، والإقران لمنصب علمه .

وإذا لم يكن العالم ذا كفاية ، فذو الكفاية هو الوالي قطعاً ، « وعليه المراجعة والاستعلام ، في مواقع الاستبهام ، ومواضع الاستعجام »(٢) .

# نظرته إلىٰ ما كان بين علي ومعاوية رضي الله عنهما :

إن ما ورد علىٰ لسان إمام الحرمين في هذا الموضوع ، يمثل في الواقع المنهج السليم ، والأسلوب القويم ، فهو ينظر للأمر في موضوعية كاملة ، متجرداً من كل عاطفة وميل ، يحكم القواعد والأصول لا غير . فحين عرض لما قد يحدث من صراع بين إمامين : إمام فقد صفاتِ الإمامة واستحق الخلع ، وإمام نصبه أهلُ الحل والعقد ، ليدفع هذا الذي فقد صلاحيته للإمامة ، كما يدفع البغاة ، وماذا يمكن أن تتعرض له الأمة من خطر نتيجة هذا الموقف ، حين عرض لذلك ، قال : ﴿ فالوجه أن يقاس ما الناسُ مدفوعون إليه مُبتَلون به ، بما يفرض وقوعه في محاولة دفعه ، فإن كان الواقع الناجز أكثر مما يقدر وقوعه في رَوْم الدفع ، فيجب احتمال المتوقع لدفع البلاء الناجز .

وإن كان المرتقب المتطلَّع يزيد في ظاهر الظنون على ما الخلق مدفوعون إليه ، فلا يسوغ التشاغل بالدفع ، بل يتعين الاستمرار على الأمر الواقع ، وقد يقدم الإمام مُهمَّا ويؤخر آخر . . . . . .

<sup>(</sup>١) فقرة : (٦٠٥).

<sup>(</sup>٢) راجع الفقرات : ( ٥٦٢ ـ ٥٦٤ ) .

وبعد أن يقرر هاذه القاعدة ويستدل عليها يورد اعتراضاً بعمل علي رضي الله عنه ،  $^{(7)}$  وأن المزية التي كانت تفوت أهل مصر والشام من انقطاع نظر أمير المؤمنين عليّ عنهم لا يقابلها قتل مائة ألف من المسلمين  $^{(7)}$  ويجيب على هاذا الاعتراض بأن علياً رضي الله عنه  $^{(8)}$  ما ظن أن الأمر يفضي إلى ما أفضى إليه ، ومعظم تلك المعارك جرت عن اتفاقات رديّة ، ثم اشتهر عنه أنه ندم على ما قدّم  $^{(7)}$ .

فإمام الحرمين مع تعظيمه لعليّ رضي الله عنه ، لا يصوّبُ عملَه ما دام قد خالف القاعدة التي قعّدها ، بل هو أقرب إلى تخطئته من تصويبه ؛ حيث يقول : « ما ظن أن الأمر يفضي إلى ما أفضى إليه » أي أنه أخطأ تقديرَ الأمر وقياسَه ، ثم ينسب إليه الندمَ على ما قدّم . وأقوى اعتذارِ قدّمه عنه : أن معظم تلك المعارك جرت اتفاقاً من غير تدبير (٤) .

وإمام الحرمين في نفس الوقت لا يرضىٰ عن عمل الأمويين ، فحين يعرض لتولية العهد ، وهل يجوز من الوالد لولده ، يرىٰ ذلك جائزاً ، « ولكن المسألة مظنونة ، ليس لها مستند قطعيّ ، ولم أز التمسكَ بما جرىٰ من العهود من الخلفاء إلىٰ بنيهم ؛ لأن الخلافة بعد منقرض الأربعة الراشدين شابتها شوائبُ الاستيلاء والاستعلاء ، وأضحى الحق المحضُ في الإمامة مرفوضاً ، وصارت الإمامة ملكاً عضوضاً »(٥) .

فهو لا يرى الحق في جانب بني أمية ، بل الخلافة شابتها شوائب الاستعلاء ، ومن هنا لا يرى التمسك بما جرى من عهودهم لبنيهم ، ولا يتخذه دليلاً ، بل يقول : إن المسألة في محل الظن .

<sup>(</sup>۱) فقرة : (۱۰۱، ۱۰۷، ۱۰۹) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : (١٦٠).

<sup>(</sup>٣) فقرة : ( ١٦٢ ) .

<sup>(</sup>٤) انظر العواصم من القواصم : (١٦٤).

<sup>(</sup>٥) فقرة : (٢٠٦).

## مذهبه في العقائد:

مع أن إمام الحرمين معروف مشهور بأنه متكلم على مذهب الأشاعرة ، إلا أنه في هذا الكتاب \_ ومن قبله في النظامي (١) \_ يبدو سلفياً حريصاً على الالتزام بمذهب السلف ، لاجئاً إليه ، لائذاً به ، عائداً إلى ظله وأمنه . يؤكد ذلك ما قاله عند الحديث عن واجبات الإمام نحو أصلِ الدين ، وكيفية المحافظة عليه ، قال :

« والذي يحرص الإمام عليه جمع عامة الخلق على مذاهب السلف الصالحين ، قبل أن نبغت الأهواء ، وزاغت الآراء ، وكانوا رضي الله عنهم ينهون عن التعرض للغوامض ، والتعمق في المشكلات ، والإمعان في ملابسة المعضلات ، والاعتناء بجمع الشبهات ، وتكلّف الأجوبة عما لم يقع من السؤالات ، ويرون صرف العناية إلى الاستحثاث على البرّ والتقوى ، وكف الأذى ، والقيام بالطاعة حسب الاستطاعة ، وما كانوا ينكفّون \_ رضي الله عنهم \_ عما تعرض له المتأخرون عن عِيَّ وحَصَر ، وتبلّد في القرائع .

هَيْهات ، قد كانوا أذكى الخلائق أذهاناً ، وأرجحَهم بياناً ، ولكنهم استيقنوا أن اقتحام الشبهات داعية الغَوَايَات ، وسببُ الضلالات ؛ فكانوا يحاذرون في حق عامة المسلمين ما هم الآن به مبتلون ، وإليه مدفوعون . فإن أمكن حمل العوام على ذلك ، فهو الأسلم... (٢) .

ويؤكد هنذا المعنىٰ ويكرره ، ويشدد على الإمام بضرورة الأخذ به ، ثم يعلل ذلك « بأن أساليب العقول لا يستقل بها إلا الفذّ الفردُ المرموق الذي تثنىٰ عليه الخناصر ، وتشير إليه الأصاغر والأكابر »(٣) ثم يلتفت إلىٰ معنىٰ رائع ، وهو أن الباحث مهما

 <sup>(</sup>١) انظر العقيدة النظامية ( بتحقيق العلامة محمد زاهد الكوثري : ٢٣ ) . وهي جزء من النظامي ،
 فليس النظامي كلّه في العقائد كما توهم البعض ( راجع فقرة : ٢٧٩ ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٢٨٠ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : ( ٢٨١ ) .

التعريف بالغياثي/ الملامح الفكرية \_\_\_\_\_\_\_ ١٢٧

بلغ ، ومهما كان ممن يشير إليه الأصاغر والأكابر « فهو على أغرار وأخطار ، إن لم يعصمه الله »(١) .

## بين الفروع والعقائد:

وهو يفرّق بين الاختلاف في الفروع والاختلاف في العقائد ، فعلىٰ حين يرىٰ أن على الإمام أن يحمل العامة علىٰ مذهب السلف حملاً ، يرىٰ أن الاختلاف بين الفقهاء في الفروع جائز ، لا دخل للإمام به . قال : « ولا يخفىٰ علىٰ ذي بصيرة أن ما أطلنا القول فيه هو الحيد عن مسلك الحق في قواعد العقائد ، فأما اختلاف العلماء في فروع الشريعة ، ومسالك التحرّي والاجتهاد ، والتأخي من طريق الظنون ، فعليه درج السلف الصالحون ، وانقرض صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الأكرمون ، واختلافهم سبب المباحثة عن أدلة الشريعة ، وهو مِنَّة من الله تعالىٰ ونعمة ، . . . فلا ينبغي أن يتعرض الإمام لفقهاء الإسلام فيما يتنازعون فيه من تفاصيل الأحكام ، بل يقرُّ كل إمام ومتبعيه علىٰ مذهبهم ، ولا يصدّهم عن مسلكهم ومطلبهم »(٢) .

## سماحته مع المذاهب المخالفة:

وما قاله الآن يشهد بمدى سماحته مع المذاهب المخالفة ، حيث يطلب من الإمام الحاكم أن يقرّ كل صاحب مذهب ومتبعيه على مذهبهم ، ولا يصدّهم عن مسلكهم ومطلبهم ، وكأنه رضي الله عنه يشير إلى ما كان من فتن وإحن بسبب التعصب المذهبي ، وكيف كان يشتد الخطر والضرر حين تساند السلطة الحاكمة مذهباً ، وتناصره على مذهب آخر .

ويشهد أيضاً لسماحته وعدم تعصبه لمذهب معين ، أنه وهو يتحدث عن واجبات الإمام تجاه فروع الدين ، وأن ما لم يكن شعاراً ظاهراً من العبادات البدنية ، فلا يظهر تطرق الإمام إليه ، ولا دخل له فيه . ثم قال : ﴿ إِلا أَنْ تَرْفَعَ إِلَيْهِ وَاقْعَةٌ ، فيرى فيها

<sup>(</sup>١) فقرة : ( ٢٨١ ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة: ( ٢٧٧ ).

رأيه . مثل أن يُنهىٰ إليه أن شخصاً ترك صلاة متعمداً من غير عذر ، وامتنع عن قضائها . فقد يرىٰ قتلُه علىٰ رأي الشافعي رضي الله عنه ، أو حبسَه وتعذيبه علىٰ رأي آخرين »(۱) .

فلم يرد وهو يرسم للإِمام طريق الحكم في القضية أن يلزمه بمذهبه مذهب الشافعي ، وإنما ذكر أن له الخيار ، في اتباعه والحكم به أو غيره .

#### نظرته إلى السنة:

من خلال ( الغياثي ) نستطيع أن نحدد ملامح نظرة إمام الحرمين إلى السنة النبوية الشريفة ، فيما يلى : \_

\* يرفع منزلة السنة ، ويجعلها وحياً من الله سبحانه ، فحين يقول له المعترض : إذا قلت إن الإجماع يستند إلى قاطع سمعي ، عنه أجمع المجمعون ثم نُسي ، فمعنىٰ ذلك أن الإجماع ليس حجة في ذاته ، يجيب رضي الله عنه قائلاً : ليس قول المجمعين بأعلىٰ منصباً من قول المصطفىٰ ، ولا يستريب محصل أن قول الرسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستقل دليلاً ، ولا ينهض بنفسه إلى الحق سبيلاً ، ولكن المعجزة شهدت بعصمته ، وصدق لهجته فيما ينقله عن إله المخلق . فالمعقول والنهىٰ قاضية بأن إلى الله المنتهىٰ ، فأمره المطاع حقاً ، والرسل مبلّغون عنه صدقاً » ()

وإذا أضفنا إلى هـندا ما ذكره في البرهان حين عدّ القرآن والسنة أصلاً واحداً سماه ( ما نطق به الشارع صلى الله عليه وسلم ) ثم استشعر اعتراضاً يقول له : لمَ لمْ تعدُّوا كتاب الله تعالى ؟ فأجاب :

« قلنا : هو مما تُلقي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكل ما يقوله الرسول فمن الله ، فلم يكن لذكر الفصل بين الكتاب والسنة معنى "(٢) إذا أضفنا هذا إلى

<sup>(</sup>١) فقرة : ( ۲۹۲ ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة: (٦١).

<sup>(</sup>٣) البرهان فقرة : (٧٦).

ما ذكره هنا في ( الغياثي ) أدركنا كيف رفع إمام الحرمين منزلة السنة ، وجعلها وحي الله غير المتلوّ .

\* يفرق بين لونين من السنن ، في حدود المعرفة وشروطها في كل منهما ، فهناك سنن تتعلق ( بأحكام الشريعة وقضايا التكاليف ) وهناك سنن ( تتعلق بالوعد والوعيد ، والأقاصيص والمواعظ ) ففي النوع الأول يطلب درجة من المعرفة ، ويشترط شروطاً ، لا يطلبها في النوع الثاني .

فعن النوع الأول يقول: « لا يتقرر الاستقلالُ بالسنن إلا بالتبخر في معرفة الرجال ، والعلم بالصحيح من الأخبار والسقيم ، وأسباب الجرح والتعديل ، وما عليه التعويلُ في صفات الأثبات من الرواة والثقات ، والمسند والمرسل ، والتواريخ التي يترتب عليها استبانة الناسخ والمنسوخ »(١) .

ثم يقول: « وإنما يجب ما وصفناه في الأخبار المتعلقة بالأحكام وقضايا التكليف دون ما يتعلق منها بالوعد والوعيد، والأقاصيص والمواعظ »(٢).

\* يؤمن بأن العلم بالسنة له رجاله المختصون به ، وله أهله العاملون له ، وله جنوده المنقطعون له ، فحين يريد الاستدلال على وجوب اتباع الأمراء في السراء والضراء بالحديث يقول : « والأخبار المستحثة على اتباع الأمراء في السرّاء والضراء تكاد أن تكون معناها في حكم الاستفاضة ، وإن كانت آحاد ألفاظها منقولة أفراداً . منها قوله صلى الله عليه وسلم : « هل أنتم تاركون لي أمرائي ، لكم صفو أمرهم وعليهم كدره » فليطلب الحديث طالبه من أهله »(٣) .

فقد أشار إلىٰ كثرة الأحاديث التي تؤيد رأيه ، ولم يذكرها ولم يشر إلىٰ درجتها ، وإنما أحال علىٰ أهل الحديث ورجاله .

<sup>(</sup>١) فقرة : (٥٧٣).

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٥٧٣ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : (١٤٨).

#### الدنيا تبع للدين:

من المتفق عليه بين الأئمة أن حفظ الدين أول الضروريات الخمس التي هي أول مقاصد الشريعة وهي : الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ، والمال . وأن حفظ الدين مقدّم على ما عداه ، ولذا شرع الجهاد والتضحية بالنفس في سبيل الدين . هذا ما قرره علماء الأصول .

وإمام الحرمين حين أخذ يبين واجبات الإمام تجاوز هذه القاعدة إعلاءً لأمر الدين ومنزلته ، فجعله هو المقصد الأوحد ، وما عداه لا يُرعىٰ إلا لأنه يستمد منه الدين ، فقرر أن كل ما يقوم به الإمام من رعاية لشؤون الدنيا وتنظيم لأمور الحياة ، إنما هو لرعاية الدين . وقد افتتح الباب الخاص بما يناط بالأثمة والولاة ، قائلاً :

« ليعلم طالبُ الحق ، وباغي الصدق أن مطلوب الشرائع من الخلائق ـ على تفنن الملل والطرائق ـ الاستمساكُ بالدين والتقوى ، والاعتصام بما يقرّبهم إلى الله زلفى ، والتشميرُ لابتغاء ما يرضي الله تقدّس وتعالىٰ ، والاكتفاء ببلاغ من هذه الدنيا ، والندبُ إلى الانكفاف عن دواعي الهوى ، والانحجازُ عن مسالك المنى ، ولكن الله تعالىٰ فطر الجبلاَّتِ على التشوف والشهوات ، وناط بقاء المكلفين ببُلغة وسداد . . . . . فجرت الدنيا من الدين مجرى القوام ، والنظامُ من الذرائع إلىٰ تحصيل مقاصد الشرائع »(١) .

ثم يستمر في بيان مقاصد الشريعة ، ووسائل ضبط النفوس وتوجيهها لتحقيقها ، وأن من واجب الأثمة حسم الغيّ والفساد ( فتنتظمُ أمور الدنيا ، ويُستمدُّ منها الدين الذي إليه المنتهيٰ ، (٢) .

ويؤكد هاذا المعنى بعد ذلك قائلاً : « الغرض استيفاء قواعد الإسلام طوعاً أو

<sup>(</sup>١) فقرة : (٢٦٣).

<sup>(</sup>٢) فقرة : (٢٦٦).

كرهاً ، والمقصد الدين ، ولكنه لما استمدّ استمراره من الدنيا ، كانت هاذه القضية مرعيّة »(١) .

وفي كل ما قال عن عمل الإمام وواجباته نلمح تأكيداً لهـٰذا المعنىٰ وتوضيحاً . ونحيل القارىء على الكتاب ؛ ليرىٰ مصداق ما قلناه .

#### موقفه من الخليفة العباسي :

نكاد نلمح بين السطور أن إمام الحرمين كان يغري (نظام الملك) بالخليفة العباسي ، ويدعوه إلى خلعه والاستيلاء على الخلافة مكانه ، وحتى لا أكون متزيداً ، ولا مجاوزاً الحد في استنطاق الألفاظ والعبارات ، أضع نص كلامه أمام القارىء ، وليشترك معي في الفهم والاستنتاج .

قال رضي الله عنه: « ولست أستريب أن مولانا ، كهف الأمم ، مستخدِمَ السيف والقلم يبادر النظر في مبادىء هلذا الفصل ، للغوص على مغاص القاعدة والأصل . وقد يغني التلويح عن التصريح ، والمرامز والكنايات عن البوح بقصارى الغايات المرامد . (٢)

فهو يغري ( نظام الملك ) بالنظر في هذا الفصل ، ويؤكد له أنه لا يشك في أنه سيبادر النظر في مبادىء هذا الفصل ، وأنه سيغوص على القاعدة والأصل .

فماذا في هاذا الفصل ؟ وماذا فيه من مبادىء قدمها ؟ وماذا يمكن أن يُستخرج منه من قواعد وأصول ؟ .

## خلاصة الفصل:

\* إذا أُسر الإمام وحُبس ، وبَعُد توقع خلاصه ، فلا نجد بداً من نصب إمام .

\* إذا سقطت طاعةُ الإِمام ، ورثَّت شوكته ، ووهنت عُدَّته ، ونفرت منه القلوب ، من غير سبب فيه يقتضيه ، وخذله الأنصار ، ولم تواته الأقدار ، وقد يكون ذلك عن مللِ أنتجه طول مهل ، وتراخي أجل \_ فالوجه نصب إمامٍ مطاع . وينزل هـنذا منزلة

<sup>(</sup>١) فقرة : ( ٢٦٨ ) ، وانظر أيضاً الفقرات : ( ٢٢٧ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : (١٦٦ ) .

ما لو أُسر الإمام وانقطع نظره عن الأنام وأهل الإسلام ، فلا يصل إلى مظان الحاجات أثرُ رأي الإمام ، إذا لم تكن يده الطولى ، ولم تنبسط طاعته على خِطة الإسلام عرضاً وطولاً ، ولم يصل إلى المارقين صَوْله ، ولم ينته إلى المستحقين طؤله (١) .

هاذا ما قاله في الفصل ، وهاذا ما عقب به ، من دعوته ( نظام الملك ) للنظر في المبادىء والغوص على القواعد التي قام عليها الفصل .

فأي قاعدة وأية مبادىء يريد لـ (نظام الملك ) أن يصل إليها ؟ ولماذا التلويح ؟ ولماذا المرامز ؟ ولماذا لا يبوح ولا يصرح ؟

إخالني غيرَ مُبعد إذا قلت : إنه كان يُغري بخلع الخليفة العباسي . والله أعلم بالنوايا .

ثم إن المؤرخين ذكروا أن ( نظام الملك ) كان يعظّم شأن الخليفة في بغداد ، وكان يظهر له الإجلال والتبجيل ، ويراه الإمام العامّ للمسلمين ، ( ولو كان بمجرد الاسم ) ، وكان يحث السلطان ( ألب أرسلان ) ومِن بعده ابنه ( مَلِكْشاه ) على إعظام أمر الخليفة وتبجيله . قال السبكي (٢٠ : « إن ( نظام الملك ) كان يعظم أمر الخلافة ، وكلّما أراد السلطان نزع الخليفة منعه ( النّظام ) ، وأرسل في الباطن إلى الخليفة ينبهه ، ويرشده إلى استمالة خاطر السلطان ، ولم يكن ( النظام ) يفعل ذلك إلا تديّناً وذبّاً عن حريم الخلافة ، وإلا فقد كانت حالته وحشمته أضعاف أحوال الخلفاء .

وفي حدود سنة سبعين ، لمّا فهم (النّظامُ) التغير من السلطان على الخليفة ، أرسل إلى الخليفة ، وأشار عليه بأن يخطب ابنة السلطان ، ليُنسَج الودُّ بينهما ، فخطبها ، وكان السفيرَ بينهما الشيخ أبو إسحاق الشيرازي » .

فهل كان إمام الحرمين على غير هـنذا الرأي؟ ويريد أن يساعد ( نظامُ الملك ) السلطانَ على خلع الخليفة؟؟ أم هناك احتمال آخر وهو أنه كان يغري ( نظام الملك )

<sup>(</sup>١) فقرة : (١٦٤ : ١٦٥ ) بتصرف يسير .

<sup>(</sup>۲) طبقات الشافعية : (٤/٣٢٤).

التعريف بالغياثي/ الملامح الفكرية \_\_\_\_\_\_

بخلع السلطان نفسِه ، فما كان للسلطان معه رأي في واقع الأمر . قالوا : « مكث في الوزارة ثلاثين سنة ، ولم تكن وزارته وزارة ، بل فوق السلطنة »(١) .

علىٰ أية حال ، لنتعلَّمْ من إمام الحرمين التفرقة بين المقطوع والمظنون ، ولْنقل : للاحتمال في هاذه المسألة عندي مجال .

# الورع ومراقبة الله عز وجل والاستعانة به :

نرىٰ هاذه السمة خِلال الكتاب واضحة مؤكدة ، فمن حين لآخر تثب علىٰ شباة قلمه عباراتٌ تكشف عن مكنون صدره ، وتعلن عن تضرّعه وتخضّعه لربه عز وجلّ ، وتنطق بإخلاصه وتجرّده لربه جل وعلا .

وسنعرض بعضاً مما يؤكد ما نقول ، فمن ذلك قوله ، وهو يحاول إثبات الإجماع : « . . . انتهيت إلى مآزق ومضايق في مدارج الحقائق ، يتوعر فيها العطِن ، ويتحيّر فيها الفطِن ، ويضيق فيها نطاق النطق ، ويعسر فيها لحاق الحق ، ويتخايل فيها القُرّح عن شأو السبق ، ولكن المستعين بالله موفق ، والمتبرىء عن حوله وقوته بالصواب مستنطق »(٢) .

نعم . بالصواب مستنطق!! سبحانه . منه وبحوله وقوته وحده الصواب .

وحين يرد على المتواكلين الذين لا يرَوْن الأخذ بالأسباب بحجة أن الأمور كلها لله وبقدرته ، يُبطل تعللهم ، مبيناً أن الإيمان بأن كل شيء بيد الله لا ينافي العمل ، ويضع هذا موضع اليقين ، رافضاً أن يصيخ لهاؤلاء ، قائلاً : « فلنضرب عن هاذه الفنون إضراب من لا يستبدل عن مدارك اليقين مسالك الظنون (٣) .

ويقول: « فالأمور كلها موكولة إلى حكم الله ، وليست أعمال العباد موجبة ولا علة . ولكن الموفق لمدارك الرشاد ومسلك السداد ، من يقوم بما كُلُفه من الأسباب ، ثم يرى فوزه ونجاته بحكم رب الأرباب »(٤) .

<sup>(</sup>١) طبقات الشافعية : ( ٣١٦/٤ ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٥٨ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٢٤٥).

<sup>(</sup>٤) فقرة : ( ٢٣٥ ) .

ويظهر تضرّعه وخوفه من المعاصي ، واستشعاره الضعف ، واستعانته بالله على نفسه ، وذلك حين يذكر حكم طريان الفسق على الإمام ، وأن نوادر الأخطاء لا تقطع نظره ، فيقول معللاً لهاذا الرأي : « والتحقيق أنه لا يستدّ على التقوى إلا مؤيدٌ بالتوفيق . والجبلات داعية إلى اتباع اللذات ، والطباع مستحثة على الشهوات ، . . . . . . والجبلة بالسوء أمّارة ، والمرء على أرجوحة الهوى تارة وتارة ، والدنيا مستأثرة ، وباب الثواب محتجب ، فطويى لمن سلم ، ولا مناص ولا خلاص إلا لمن عُصم . والزّلات تجري مع الأنفاس ، والقلب مطرّق الوسواس ، فمن الذي ينجو في بياض نهار من زلته ؟ ، ولا يتخلص من حق المخافة إلا من يتغمده الله برحمته ، (۱) .

ويلجأ إلى القارىء يستدرّ دعاءه ، ولا يبغي على إخلاصه في بحثه ودرسه إلا ثواب الله ، فيقول : « فرحم الله ناظراً انتهىٰ إلىٰ هاذا المنتهىٰ ، فجعل جزاءنا منه دعوة بخير »(۲) . أثابه الله ، ورضي عنه ، وأرضاه .

وعند كلامه عن منزلة الدنيا من الدين ، يظهر زهدُه في هذه الدنيا ، وإنزالها منزلتها . قال : « فإن الدنيا إنما تُرعىٰ من حيث استمداد قواعد الدين منها ، فهي مرعية علىٰ سبيل التبعية ، ولولا مسيس الحاجة إليها علىٰ هذه القضية ، لكانت الدنيا الدنية حرية بأن نضرب عنها بالكلية »(٣) .

وكلما اعتاصت عليه المسائل ، والمداخل والمخارج ، يستلهم التوفيق من الله ، موقناً بأن الصواب منه وحده ، فحينما وقف أمام قضيةِ أخْذِ الإمام من أموال الرعية لحاجة بيت المال ، قال : « انتهى الكلام في مقصود هاذا الفصل إلى غمرة تُغرق الجهول ، وتحيّر العقول ، وما أراها تُخيضُ إلا من كان التوفيقُ مطيتَه ، والابتهالُ إلى الله طويتَه ، والتبحرُ في بحور العلم عُدّته . . . فالخائض فيما انتهىٰ إليه الكلام ، إن

<sup>(</sup>١) فقرة: (١٤٤).

<sup>(</sup>٢) فقرة : (٩٠).

<sup>(</sup>٣) فقرة : ( ٢٢٧ ) .

ولا ينسىٰ أن يختم الكثير من المسائل بمثل قوله : « اللهم يسّر بجودك وكرمك منهج الصواب ، وجنبني غوائل التعمق والإطناب »(٢) .

وحين يستشعر أن هناك من يتصدّى له بالنقد في رأيه الذي أبداه بأن ( نظام الملك ) لا يحلّ له أن يترك مكانه في السلطة \_ يقول لمن يردّ رأيه : « هذا قولٌ أضمن الخروج عن عهدته في اليوم الجمّ الأهوال ، إذا حقّتِ المحاقة في السؤال ، من الملك المتعالِ ذي الجلال » (٢) .

فدائماً يستشعر الوعدَ والوعيد في العقبيٰ ، ويلجأ إلى العلى المتعال ذي الجلال .

#### ثقته واعتزازه برأيه:

ربما كان من المناسب أن نضم إلى الملامح الفكرية هاذه الصفة التي لاحت لنا من خلال ( الغياثي ) واضحة ظاهرة ، فهو علىٰ ثقة بنفسه ، يباهي برأيه وفكره . وسبيلنا إلىٰ إثبات ذلك سهل ميسور ؛ فيكفى أن نقرأ له العبارات التالية : \_

\* يعقب على ما ذكره من طروء الفسق على الإِمام ، ومتى يؤدي إلى خلعه ، فيعتز بما قدمه في هاذا الموضع من تحليل وتعليل وتدليل ، فيقول : ( وهاذه مسالك لا أبارَىٰ في حقائقها ، ولا أجارَىٰ في مضايقها »(٤) .

\* بعدما يتحدث عن الحكم في تولية المفضول مع وجود الفاضل يعقب قائلاً : « وهاذا مشكل عظيم بينته ، وسرَّ جسيم في الإيالة أعلنته ، ولا يحظى ـ والله ـ بهاذا الكتاب إلا من وافقه التوفيق ، وساوقه التحقيق ، فكم فيه من عُقدٍ في مشكلاتٍ فضضتها وأبكار من بدائع المعانى افتضضتها »(٥) .

<sup>(</sup>١) فقرة : ( ٣٧٧ ) .

<sup>(</sup>٢) نقرة : (٢٤٥).

<sup>(</sup>٣) فقرة : (١٦٥).

<sup>(</sup>٤) فقرة : (١٤٩).

<sup>(</sup>٥) فقرة : ( ٢٤٩ ) .

ــ التعريف بالغياثي/ إمام الحرمين رجل المجتمع

\* يصف ما قدمه في المرتبة الثالثة من الركن الثالث بأنه : « فتح عظيم في الشرع لائق بحاجات أهل الزمان قد وفق الله شرحه »(١).

\* يعلق علىٰ ما قدمه من قواعد وضوابط تبين أنه لا تخلو واقعة عن حكم لله تعالىٰ ، فيقول : « وهـٰذا سرّ في قضايا التكاليف لا يوازنه مطلوب من هـٰذا الفن علوّاً وشرفاً ، وسيزداد المطَّلع عليه كلما نهج في النظر منهاجاً ، ثم يزداد اهتزازاً وابتهاجاً »(٢).

ولعلّ في هلذه النماذج كفاية لإثبات ما أردناه .

ولكن هل لنا أن نقف أمام قول إمام الحرمين بعد أن وعظ ( نظام الملك ) وذكّره وخوّفه وأنذره ، قال : « فإن تعدّيتُ مراسم الأدب ، فالصدق قصدت ، والحق أردت ، وقد \_ والله \_ أوضحت وأبلغت ، وأنهيت حكم الله وبلّغت » ( فقرة : (079

ومن قبل رأينا أن الإمام أبا حيان النحوي المصرى كان يتعاظم بعض الأبيات الشعرية التي مدح بها إمامُ الحرمين (نظام الملك) في مقدّمة الغياثي ، وقد وجدنا لوناً من التبرير لإمام الحرمين ، وحاولنا أن نلتمس له عذراً . ( انظر تعليقنا هناك ) فهل نستطيع أن نجد له مبرراً لقوله عن نفسه : « تعدّيتُ مراسم الأدب » ؟ ؟

# إمام الحرمين رّب ل لمجت مع (٣)

مما هو مقرر أن الفقيه يجب أن يكون على علم بواقع مجتمعه : عاداته وأعرافه ، وأحوال الناس وتصرّفاتهم في معاشهم ، وتقلبات أحوالهم .

ولكن إمام الحرمين لم يكن على علم بواقع مجتمعه فحسب ، بل كان يعايش هـلذا

<sup>(1)</sup> فقرة: ( ٦٣٢ ) .

فقرة: (٦٤٩). **(Y)** 

ر- كتابنا ( فقه إمام الحرمين ) ففيه فصل كامل عن اهتمام إمام الحرمين بالمجتمع . **(**T)

وإن من يطالع فقهه وفتاويه رضي الله عنه في كتابنا هـندا ، وفي غيره من كتبه ، لا يملك إلا أن يعترف بأنه رجل المجتمع ورجل السياسة ، الذي دافع وناضل ، وأوذي وصابر ، وشارك في توجيه الحكم والحكام .

ومن كل ما رأيناه من أمثلة ونماذج تنطق برعايته للمجتمع ـ على كثرتها ـ نشير إلىٰ ما كان من تأكيده على واجبات الإمام في الجوانب الآتية :

- . حماية الحريات .
- حماية المجتمع من البدع . ( من الفكر المنحرف والمبادىء الهدامة ) .
  - \_حماية الأموال الخاصة .
    - \_حماية الأمن .
    - \_ رعاية الفقراء .

\* \* \*

#### حماية الحريات:

نرى حرصَ إِمام الحرمين واضحاً على سيادة الحرية وصيانتها ، أعني حرية أفراد المجتمع وجماعاته من سطوة الحاكم وإطلاق يده في العدوان تحت أي اسم ، وأية شعارات ، وكأنه رضي الله عنه رأى بعيني بصيرته ما سيبتدعه حكام عصرنا من شعارات ونداءات يسوّغون بها عدوانهم على حرّيات الشعب وأمنه ، ويبررون بها شهوة التشفي والانتقام ، التي تستبد بمن فسدت ضمائرهم ونياتهم من الحكام .

نعم ، وقف إمام الحرمين مدافعاً عن الحرية في وجه الطغاة الظّلمة ، وأعلن أنه لا عقوبة إلا بنص ، فرفض إطلاق يد الحكام في التعزيرات والزيادة بها عن الحدود مهما تذرّع الحكام وتعلّلوا .

وقد يقال : ليس هـٰـذا رأيه وحده ، بل هو مسبوق به ، وقد نقول : يكفيه لإثبات إيمانه به أنه اختاره وجعله مذهبه ، يكفى هـٰـذا .

ولكنا نقول: من يقرأ كلامه رضي الله عنه في هذه المسألة ، ويرى وضوح عنايته بها تفصيلاً وشرحاً وتعليلاً واستدلالاً ، ومن يسمع لألفاظه وبناء عبارته يشهد بقوة إيمانه بهذا المبدأ ، واعتنائه بتقريره . قال رضي الله عنه : « ومما يتعين الاعتناء به الآن ، وهو مقصود الفصل أن أبناء الزمان ذهبوا إلى أن مناصب السلطنة والولاية لا تستد إلا على رأي مالك رضي الله عنه ، وكان يرى الازدياد على مبالغ الحدود في التعزيرات ، ويسوّغ للوالي أن يقتل في التعزير .

ونقل النقلة عنه أنه قال: « للإمام أن يقتل ثلث الأمة في استصلاح ثلثيها » .

وذهب بعض الجهلة عن غِرةٍ وغباوة أن ما جرى في صدر الإسلام من التخفيفات ، كان سببها أنهم كانوا على قرب عهدٍ بصفوة الإسلام ، وكان يكفي في ردعهم التنبيه اليسير ، والمقدار القريب من التعزير ، وأما الآن ، فقد قست القلوب ، وبعدت العهود ، ووهنت العقود ، وصار متشبث عامة الخلق الرغبات والرهبات ، فلو وقع الاقتصار على ما كان من العقوبات ، لما استمرت السياسات ،

ويرد ذلك الرأي بعنف ، ويدفعه بقوة ، قائلاً : • وهنذا الفن قد يستهين به الأغبياء ، وهو على الحقيقة تسبّب إلى مضادة ما ابتعث به سيد الأنبياء ، (٢).

ويستمرّ في تسفيه هذا الرأي قائلاً: « وعلى الجملة من ظن أن الشريعة تتُلقىٰ من استصلاح العقلاء ، ومقتضىٰ رأي الحكماء ، فقد رد الشريعة ، واتخذ كلامه هذا إلىٰ ردّ الشرائع ذريعة »(٣) .

ويعود لتأكيد نفس المعنى ، فيقول : ﴿ وهاذه الفنون في رجم الظنون ، ولو

<sup>(</sup>۱) فقرة : (۲۲۱، ۳۲۲).

<sup>(</sup>٢) نقرة : (٣٢٣).

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٣٢٣).

تسلطت على قواعد الدين ، لاتخذ كل من يرجع إلى مُسكة من عقلٍ فكره شرعاً ، ولانتحاه ردعاً ومنعاً ، فتنتهض هواجس النفوس حالة محلّ الوحي إلى الرسل ، ثم يختلف ذلك باختلاف الأزمنة والأمكنة ؛ فلا يبقى للشرع مستقر وثبات ،

ثم يبين السرّ في هاذا الداء ، فيقول : « هيهات هيهات . ثقل الاتباع على بعض بني الدهر ؛ فرام أن يجعل عقله المعقولَ عن مدارك الرشاد في دين الله أساساً ، ولاستصوابه رأساً ، حتى جاء ينفض مِذرَويه (١) ، ويلتفت في عطفيه اختيالاً وشماساً . فإذن لا مزيد على ما ذكرناه في مبالغ التعزير »(٢) .

ثم يصرح بتفشي هاذا الداء \_ مجاوزة الحد في العقوبات \_ في زمانه ، ويجأر بالشكوئ ، وكأنه يعتذر عن إطالته في هاذا الموضوع ، فيقول : ( وإنما أرخيت في هاذا الفصل فضل زمامي ، وجاوزت حدّ الاقتصاد في كلامي ، لأني تخيلت انبئات هاذا الداء العضال في صدرو الرجال )(٣) .

ويرى أن أصحاب السياسات لم يحيطوا فهماً بمحاسن الشريعة ، ولذا يزعمون أن التعزير المحطوط عن الحدود لا يزع ولا يدفع ، وأن هاذا منهم جهل وسوء قصد . قال :

. • والذي يبديه أصحاب السياسات أن التعزير المحطوط عن الحد لا يزع ولا يدفع ، وغايتهم أن يزيدوا على مواقف الشريعة ، ويتعدَّوها ، ليتوصلوا بزعمهم إلى أغراض رأوها في الإيالة . . . وإنما ينسلّ عن ضبط الشرع ، من لم يحط بمحاسنه ، ولم يطّلع على خفاياه ومكامنه ، فلا يسبقُ إلى مكرمة سابق إلا ولو بحث عن الشريعة ، لألفاها أو خيراً منها في وضع الشرع . . . فهذا مسلك السداد ، ومنهج الرشاد والاقتصاد ، وما عداه سرف ومجاوزة حد ، وغلو وعتو النه .

<sup>(</sup>١) المذروان : الجانبان من كل شيء ، يقال : جاء ينفض مِذْرَوَيْه ، وهما منكباه : أي جاء يختال ، أو جاء باغياً يتهدد . ( المعجم الوسيط ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : (٣٢٤).

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٣٢٦).

<sup>(</sup>٤) فقرة : ( ٣٣٢ ، ٣٣٣ ) .

ولا يفوته في هنذا المقام أن يقف في وجه رجال الأمن الذين « يرَوْن ردعَ أصحاب التهم ، قبل إلمامهم بالهَنات والسيئات ، ويقول : « إن الشرع لا يرخص في ذلك »(١).

ويظهر اهتمام إمام الحرمين برعاية الحرماتِ ، والخوف من استبداد الحكام وطغيانهم ، أنه رغم ثورته على المبتدعة والزنادقة وأهل الضلال ، إلا أنه خالف مع ذلك القائلين بعدم قبول توبة الزنديق بحجة « أن ما أبداه من توبته هو عين مذهبه في زندقته  $(^{(7)})$  ولكن إمام الحرمين يردّ هاذا الرأي قائلاً : « وهاذا خارج عندي عن قاعدة الشريعة ، فإني لا أعرف خلافاً أن عسكراً من عساكر الإسلام إذا أناخوا بساحة الكفار ، فلما أظلّتهم السيوف ، وعاينوا مخايل الحتوف ، نطقوا بكلمتي الشهادة ، فيحكم بإسلامهم ، وإن تحققنا أنهم لم يلهموا الهداية لدين الحق الآن . . .  $(^{(7)})$  ، وكأنه بهاذا يخشئ من تسلط الحكام واتخاذهم مثل هاذه التهمة ذريعة لتحقيق مآربهم ، وإجابة أهوائهم .

ثم يؤكد أن الجمع بين مقاصد ذوي الإيالة وموافقة الشريعة « لا يمكن إلا عند مَن وفَرَ حظُّه من العلوم ، ودُفع إلىٰ مضايق الحقائق »(٤) .

# حماية المجتمع من البدع:

لم ينس إمام الحرمين أن ينبه إلى ضرورة حماية المجتمع من البدع والضلالات ، والمذاهب الفاسدة ، والفتات الزائغة ، وبعبارة عصرنا : حماية المجتمع من المبادىء الهدّامة .

ولا يقولن قائل: وأين الحريّة التي كفلها الإسلام؟ والتي قلتَ: إن إمام الحرمين دعا إلى احترامها؟ فليس معنى الحرية أن نترك لأصحاب المذاهب الضّالة

<sup>(</sup>١) فقرة : (٣٣٤) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٣٣٥ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٣٣٦).

<sup>(</sup>٤) فقرة : (٣٣٦).

لكلِّ أن يعتقد ما شاء ، وله أن يناظر ويجادل أهل النظر ، ولكن ليس له أن يمخرق على العامة والأغرار من الناس ، وأن يخدعهم ، ويُلبس عليهم الحق بالباطل ، ولا سيما إذا علمنا أن لهلذا الباطل غالباً بريقاً خاطفاً ؛ حيث يتوفر عليه أقوام يزينونه ويزخرفونه .

وفي الواقع نحن أولى بهاذه الدعوة الآن من إمام الحرمين ، حيث تملك المبادىء الخادعة ، والعقائد الزائفة وسائل تشكك المستيقن ، وتفتن العابد ، بما تقدمه من خبر وإعلان ، وبحث وصورة ، وأغنية وكتاب و... و... ويُسلَكُ كلُّ ذلك في خيطٍ منتظم ، حتى يؤدي أداءه ، ويفعل فعله .

لذا نقدر لإمام الحرمين اهتمامَه بحماية هنذا الجانب من المجتمع ، وإلحاحَه في التنبيه إليه .

وقد عالج هذه القضية نظرياً وهو يتحدث عن واجبات الإمام في الباب الثامن من الركن الأول<sup>(1)</sup> ، وأشار إلى أن على الإمام أن يختار من الوسائل ما يناسب كل حال «فيرى في بعضها الحمل على مذاهب السابقين ، وفي بعضها حمل دعاة الحق على إبداء مسالك الصدق » . وأشار إلى ما كان من هفوة المأمون « فإنه رأى تقرير كل ذي مذهب على رأيه ؛ فنبغ النابغون ، وزاغ الزاتغون ، وتفاقم الأمر » .

وقد عاد إمام الحرمين إلى معالجة أمر المبتدعين والزائغين في واقع مجتمعه ، وذلك في الباب الذي خص به (نظامَ الملك) مبيناً موقعه (٢) وموقفه من الإمامة وشروطها ، وواعظاً مذكراً إياه ، ومبيناً له ما إليه وما عليه ، فكان هذا الباب هو التطبيق لما رسمه أولاً . قال موجهاً كلامه لـ (نظام الملك) :

<sup>(</sup>١) انظر الفقرات: ( ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ) .

<sup>(</sup>٢) انظر الباب الخاص بعنوان ( القول في ظهور مستعد بالشوكة مستولي . وفيه نرى أن إمام الحرمين يصرح بأن ( نظام الملك ) مستولي بالشوكة ، وأنه توحد وتفرد بالكفاية والنجدة .

\_\_\_\_ التعريف بالغياثي/ إمام الحرمين رجل المجتمع

« ومما أنهيه إلى صدر العالم. . . فتنة هاجمة في الدين ، ولو لم تُتدارك ، لتقاذفت إلى معظم المسلمين ، ولتفاقمت غائلتها ، وأعضلت واقعتها ، وهي من أعظم الطوام على العوام ، وحق على من أقامه الله تعالى ظهراً للإسلام أن يستوعب في رَحُضِ (١) المِلَّة عنها الليالي والأيام ، وأقصى اقتداري فيه إنهاؤها كما نبغ ابتداؤها ، وعلى من ملكه الله أعنة الملك التشمير لإبعاد الخلق عن أسباب المهلك »(٢) .

ثم يكرر التحذير والتبيين من هاذه الفتنة ، فيقول : ﴿ قد نشأ \_ حرس الله مولانا \_ ناشئة من الزنادقة والمعطّلة ، وانبثوا في المخاليف والبلاد ، وشمروا لدعوة العباد إلى الانسلاخ عن مناهج الرشاد ، واستندوا إلى طوائف من المرموقين المغترّين ، وأضحى أولائك عنهم ذابين ، ولهم منتصرين .

وصار المغترّون بأنعم الله ، وترُفةِ المعيشة ، يتخذون فكاهة مجالسهم ، وهُزُوَ مقاعدهم \_ الاستهانة بالدين ، والترامُز والتغامُز بشريعة المسلمين ، وتعدَّىٰ أثرُ ما يلابسونه إلىٰ أتباعهم ، وأشياعهم من الرعاع المقلّدين ، وفشا في عوام المسلمين شبه الملحدين ، وغوائلُ الجاحدين ، وكثر التخاوُضُ والتفاوُضُ في مطاعن الدين المسلمين .

والذي يلفت النظر هنا أمران :

\* تنبه إمام الحرمين إلى استناد أولئك الزائفين المضلين إلى طوائف من أصحاب النعمة والجاه .

\* تنبيهه إلىٰ أن الخطر الأكبر وراء هـلؤلاء ، هو تأثيرهم على العامة .

ومن أهم ما نسجله لإمام الحرمين هنا ، التفاته لمعنى دقيق ، بالغ في الدقة ، أعني به ما نبه إليه من أن الناس ، عامة الناس ، « غفلوا عن الثقة بالوعد والوعيد في العقبى »

<sup>(</sup>١) رَخْض من رَحِضَ التَوب رَخْضاً إذا غسله ، والمعنىٰ هنا تخليص المجتمع وتطهير الأمة من الفتنة ، فالكلام على المجاز .

<sup>(</sup>٢) فقرة : (٤٣٥) والهلك بسكون اللام مصدر هلك يهلك هلاكاً وهلُكاً . (انظر لسان العرب) .

<sup>(</sup>٣) فقرة: (٤٤٥).

فصارت الشريعة عندهم مجرد اعتيادٍ محض ، ومراسم تؤدى . وهاذا في الواقع معنى يلحظه كل من تدبّر وتفكّر في واقع الحياة من حوله . فنحن نرى المصلي يصلي ، والصائم يصوم ، بل صاحب الأوراد والنوافل ، يقوم بكل هاذا ، ولكن أثره في السلوك والخُلُق يكاد يكون معدوماً .

ويقرّرُ إمامُ الحرمين \_ في إدارك بصير يذكر له \_ أن السبب في ذلك هو أن الشريعة تحولت إلى ( اعتيادٍ محض ) ثم الذي جعلها تتحول إلى الاعتياد المحض هو نسيان الوعد والوعيد في العقبىٰ . وهاك نص عبارته تشهد بما نقول ، وتؤديه أبلغ أداء .

قال: « ومن أعظم المحن ، وأطم الفتن ، في هذا الزمن ، انحلال عصام التقوى عن الورى ، واتباعهم نزغات الهوى ، وتشوّفهم إلى الاستمساك بحطام المنى ، وعُرُوهم عن الثقة بالوعد والوعيد في العقبى ، واعتلاقهم بالاعتياد المحض في مراسم الشريعة تُسمع وتروى ، حتى كأنها عندهم أسمار تحكى وتطوى ، وهم على شفا جرف هارٍ من الردى . فإذا انضم إلى ما هم مدفوعون إليه من البلوى ، دعوة المعطلة في السر والنجوى ، خيف منه انسلال معظم العوام عن دين المصطفى ، (1) .

ثم يختتم إمام الحرمين تنبيهه لـ ( نظام الملك ) بهنذه العبارة التي تشهد بأنه رجل السياسة الماهر ، كما هو رجل المجتمع الواعي . قال : « ولو لم تتدارك هنذه الفتنة الثائرة ، أحوجت الإيالة إلى إعمال بطشة قاهرة ، ووطأة غامرة » (٢) فهنذه عبارة رجل السياسة أكثر منها عبارة رجل الفقه .

ثم هل لنا أن نقول: إن ( نظام الملك ) قد عمل بنصح إمام الحرمين وتوجيهه ؛ فكان شديداً على أصحاب النحل الضّالة ، والبدع الزائغة ، حتى دفع حياته ثمناً لالك ، فقد قيل : إنه أول شهيد اغتالته الباطنية ، ومن بعده صار الاغتيال سنتهم .

رضي الله عن إمام الحرمين الذي نصح ، وعن ( نظام الملك ) الذي انتصح ، ونفعنا بعلمهم وهديهم .

<sup>(</sup>١) فقرة: (٥٤٥).

<sup>(</sup>٢) فقرة: (٥٤٥).

<sup>(</sup>٣) انظر طبقات الشافعية : (٤/ ٣٢٤) .

# رعاية الأموال الخاصة(١):

في فقه إمام الحرمين نجده دائماً يميل إلى رعاية الأملاك الخاصة واحترامها ، والذي نشير إليه هنا ثورته على القائلين بجواز مصادرة الأموال عقوبةً وتعزيراً للمسرفين الموغلين باتباع الشبهات واقتراف السيئات ، فيقول : ﴿ وَهَاذَا مَذَهَبُّ جَدًّا رَدَّيٌّ ، ومسلك غير مرضيّ ، فليس في الشريعة أن اقتحام المآثم يوجّه إلى مرتكبيها ضروبَ المغارم. . . وليس يسوغ لنا أن نستحدث وجوهاً في استصلاح العباد ، وجلب أسباب الرشاد، لا أصل لها في الشريعة؛ فإن هـٰذا يجر خرماً عظيماً، وخطباً هائلاً حسماً »<sup>(۲)</sup>.

فمع أنه قرر أن للإمام أن يأخذ من أموال المسلمين عند حاجة بيت المال لتجريد عسكر ، أو دفع مهمٌّ عن الإسلام والمسلمين ، مع هلذا فقد وضع قيوداً وحدوداً ، وضوابط للأخذ من أموال المسلمين ، ولم يسمح أبداً بأخذ المال الخاص ، ولو كان من المسرفين الآثمين العاصين . وردّ استشهاد من استشهد بعمل عمر في مناصفته خالد بن الوليد وعمرو بنَ العاص أموالهما بأبلغ ردّ ( فقرة : ٤١٢ ) .

وعند فرض خلو الزمان عن العلم بتفاصيل الشريعة ، يتحدث عن الأملاك ، فيقول: ﴿ الأملاك محترمة كحرمة ملاَّكها. . . والملاك مختصون بأملاكهم ، لا يزاحمُ أحدٌ مالكاً في ملكه من غير حقٌّ مستحق. . . فالأمر الذي لا شك فيه تحريم التسالب والتغالب ، ومدِّ الأيدي إلىٰ أموال الناس من غير استحقاق ٣٠٠٠ .

هذا ما رأيناه في الغياثي ، وهو يضرب إلى تفصيل أوسع في كتب الإمام الأخرى .

#### رعاية الأمن:

يجعل إمام الحرمين حفظ الأمن في خِطة الإسلام من أهم واجبات الإمام ، ويعنينا هنا

راجع بتفصيل أوسع كتابنا ( فقه إمام الحرمين ) الفصل الخامس من الباب الثاني . (1)

فقرة: (٤٠٩). (٢)

<sup>(</sup>٣) فقرة: ( ۷۷۷ ، ۷۷۸ ، ۹۷۹ ) .

تَفطُّنُه لقيمة الأمن ، وأثره في الحياة ، وأنه أساس النعم كلها ، ولنسمع عبارته بنصها تحمل لنا نبض قلبه ، وحرارة نَفَّسه ، قال : « وأما نفض أهل العرامة من خِطة الإسلام ، ففيه انتظام الأحكام ، ولا تصفو نعمةٌ عن الأقذاء ، ما لم يأمن أهل الإقامة . والأسفار من الأخطار والأغرار ، فإذا اضطربت الطرق ، وانقطعت الرفاق ، وانحصر الناس في البلاد ، وظهرت دواعي الفساد ، ترتب عليه غلاءُ الأسعار وخراب الديار ، وهواجسُ الخطوب الكبار ، فالأمن والعافية قاعدتا النعم كلها ، ولا يهنأ بشيءٍ منها دونها »<sup>(۱)</sup> .

### هكذا . الأمن والعافية قاعدتا النعم كلها .

ثم يستمر مبيناً وسائل حفظ الأمن ، من ترتيب رجالٍ أولي بأس ونجدة ، ويثنِّي بالحديث عن النتائج المرتقبة لحفظ الأمن ، ﴿ فإذا تمهدت الممالك ، وتوطدت المسالك ، انتشر الناس في حوائجهم ، ودرجوا في مدارجهم ، وتقاذفت أخبار الديار مع تقاصى المزار إلى الإمام ، وصارت خِطة الإسلام كأنها بمرأى منه ومسمع ، واتسق أمر الدين والدنيا. . . . . .

ويعود مرة ثانية للحديث عن قيمة الأمن وضرورته ، وواجب الإمام إزاء حفظه ، حين يتحدث لـ( نظام الملك ) عن واجباته ، حتى أفتاه بأنه لا يجوز له الخروج إلى الحج قبل أن يستقرّ الأمن ويستتب ، قال : ﴿ ثُمْ إِذَا تُمَهِّدُتُ السَّبِلُ ، وانزاحت العوائق والعلل ، وأظلت من الأمنة على الطارقين الظلل. . . وسفرت الحياض ، وحميت على الحجيج الرياض والغياض ، وعُمّرت الأميال(٢) ، وأقيمت على المتاهات الصُّويٰ والأطلال ، . . . ورُتب على المياه العِدّة ذوو النجدة والعُدَّة ، وتمادت على اطراد المأمن المدَّة ، فإذ ذاك ينهضُ صدرُ الزمان محفوفًا ـ بحفظ الله ورعايته "٣) .

فيجعل عمله في تحقيق الأمن أولي به من الحج.

<sup>(</sup>۱) فقرة: (۳۱۱).

<sup>(</sup>٢) جمع ميل: منار يبني للمسافر في الطريق يهتدي به .

<sup>(</sup>٣) فقرة : ( ٥٢٧ ) .

#### رعاية الفقراء:

يجعل إمام الحرمين ذلك من أهم مهمات الإِمام ، حيث يقول : « فحقٌ على الإِمام أن يجعل الاعتناء بهم ، من أهم أمر في باله »(١) .

وقد يكون الأمر إلى هنا معتاداً ، ولكن تعليله لذلك الذي أبان عنه بالعبارة التالية يشهد بمدى عناية إمام الحرمين بهاذا الجانب من المجتمع ، فاسمعه يقول : « فالدنيا بحذافيرها لا تعدل تضرر فقير من فقراء المسلمين في ضُرّ »(٢) .

ثم يرى أن ذوي اليسار مطالبون برعايتهم إذا لم يبلغهم نظر الإمام ، فيقول : « وإن ضاع فقير بين ظهراني موسرين حرجوا من عند آخرِهم ، وباؤوا بأعظم المآثم ، وكان الله طلبهم وحسيبهم »(٣) .

ويؤكد هاذا مستدلاً عليه ، فيقول : « وإذا كان تجهيز الموتى من فروض الكفايات ، فحفظ مهج الأحياء وتدارك حشاشة الفقراء أتم وأهم »(٤) .

وربما كان حديثه عن فروض الكفايات ، « وأنها أحرى بإحراز الدرجات ، وأعلى في فنون القربات من فرائض الأعيان ، ربما كان ذلك مؤكداً لرعايته للمجتمع والجماعة ؛ فإن ما تعين على المتعبد المكلف ، لو تركه . . . اختص المأثم به وحده ، ولو أقامه ، فهو المثاب . ولو فرض تعطيل فرض من فروض الكفايات لعم المأثم على الكافة على اختلاف الرتب والدرجات ؛ فالقائم به كافي نفسَه وكافة المخاطبين الحرج والعقاب ، وآملٌ فضلَ الثواب ، ولا يهون قدرُ من يُحل محلّ المسلمين أجمعين في القيام لمهم من مهمات الدين »(٥) .

فتعظيم أمر فروض الكفايات لأن القائم به كافي نفسه وكافة المسلمين الحرج يشهد برعايته للجماعة والجانب الاجتماعي .

<sup>(</sup>١) فقرة : (٣٣٨).

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٣٣٨ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٣٣٩).

<sup>(</sup>٤) فقرة : ( ٣٣٩ ) .

<sup>(</sup>٥) فقرة : (٩٠٥).

#### وبعب ١:

فما زال (الغياثي) ينطق بنبض إمام الحرمين، وحسّه الاجتماعي المرهف، ولا تقف الأمثلة والنماذج عند حصر، ونشير إلى بعضٍ من ذلك مجرّد إشارة، ونحيل عليه في محلّه:

- انظر رأيه في صفات الدعاة الذين يتولَّون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
   فقرة : ٣٤٤ ) .
- \* ينتقد الفقهاء ، ويرى أنهم أولى من المتكلمين ببحث قضايا الأمر بالمعروف
   والنهي عن المنكر ، ولكنهم وكلوا ذلك للمتكلمين ، كما وكلوا إليهم التوبة ،
   وتفاصيل الخروج من المظالم . ( فقرة : ٣٤٥ ) .
- \* ينبّه ( نظام الملك ) إلى الاهتمام بمجاري الأخبار في أقاصي الديار ، ويرسم له وسيلة السيطرة على الأخبار وجمعها . ( فقرة : ٥٣٨ ، ٥٣٩ ) .
- \* يعرض لصفات قائد الجيش ، فيحدّدها ويفصّلها ، بما لا نظن أن أرقى الأكاديميات العسكرية تخالف فيه الآن ( فقرة : ٤٢١ ) .
- \* ينهىٰ آحاد الناس عن أن يثوروا على الإمام مهما عظمت جنايته ، ولكن إذا وجدنا من ننصبه ، نصبناه وقاتلنا معه (جميعاً) ذاك الإمام ، ودفعناه دفع البغاة . ولكن لا ينهىٰ آحاد الناس عن حمل السلاح لردع الطغاة والبغاة إذا لم يكن هناك قائم بالأمر ( فقرة : ١٦٣ ، ٥٥٤ ) .
- \* لم ينس تحذير الحكام من أن تمتد أيديهم إلى أموال المسلمين ، يكتنزونها ، أو يستمتعون بها . كما حذّرهم من التفرقة بين الناس عند الجباية ( فقرة : ٣٨٦ ، ٧٠٧ ) .
- \* يسخر من نفاق بطانة الملوك ومن معهم ، حين لا يستطيعون ( نسبة الملك إلى العرُوّ عن العلم ) ( فقرة : ١٠٨ ) .

# إمام الحرمين بين الاجتحب د والمذهب

لقد قرر إمام الحرمين \_ كما أشرنا قبلاً \_ أن معمود كتابه ومقصوده ، وأهمَّ ما فيه هو الركن الثالث ، حيث قال : « هو الغرض الأعظم ، وسنوضح مقصودنا فيه على مراتب ودرجات ، ونأتي بالعجائب والآيات ، ونبدي من سرّ الشريعة ما لم يجر في مجاري الخطرات ، إن شاء الله تعالىٰ »(۱) .

ويؤكد قيمة هذا الركن الثالث مرة ثانية ؛ فيقول : « وقد انتهى القول إلى الركن الثالث ، وهو الأمر الأعظم الذي يطبق طبق الأرض فائدته ، وتستفيض على طبقات الخلق عائدته »(۲) .

وبعد تأكيد قيمة هاذا الركن الثالث ، يعود ليؤكد قيمة المرتبة الثانية والثالثة منه ، ويجعل ذلك الغرض من كل الكتاب ، فيقول : « وغرضي من هاذا المجموع استقصاء القول في خلو الزمان عن المفتين ، وإنما ذكرت طرفاً من صفات المفتين وأحكامهم ، ليتبين للناظر خلو الدهر عن المفتين عند خوضنا فيه »(٣) .

ثم ينتقل إلى أبعد من ذلك درجة أخرى ، فينص على أن المقصود من الركن الثالث هو مرتبة واحدة فقط من المرتبتين اللتين بيّن أنهما غرضه وكل همه ، فيقول : « . . . وسيأتي ذلك في المرتبة الثالثة على الترتيب ، وهي المقصودة من الركن الثالث ، وما عداها كالمقدمات والتسبيب »(٤) .

فمعنىٰ ذلك أن المرتبة الثالثة هي (روح الكتاب، وأساسه، وعَذَبَة لسانه) ولا يملّ من تأكيد قيمة هاذه المرتبة الثالثة، وما جاء فيها، فيقول: ﴿ وَلُو أَرُدْتُ أَنْ

<sup>(</sup>١) فقرة: (٥٥٩).

<sup>(</sup>٢) فقرة : (٦٦٥).

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٦١٠).

<sup>(</sup>٤) فقرة : ( ٦٢٥ ) .

أصف مضمون هنذا الركن(١٠) بالتراجم والعبارات الدالة على الجوامع والجمل ، انعقد الكلام ، ولم يحط به فهمُ المنتهى إليه »(٢) .

ومما ذكره تأكيداً وتبييناً لقيمة هـ ذا الركن قوله: « مضمون هـ ذا الركن يستدعى نخلَ الشريعة من مطلعها إلى مقطعها ، وتتبعَ مصادرها ومواردها ، واختصاصَ معاقدها وقواعدها ، وإنعامَ النظر في أصولها وفصولها ، ومعرفةَ فروعها وينبوعها ، والاحتواءَ علىٰ مداركها ومسالكها ، واستبانَةَ كُلِّياتها وجزئياتها ، والاطلاعَ علىٰ معالمها ومناظمها ، والإحاطةَ بمبدئها ومنشئها ، وطرقِ تشعُّبها وترتبها ، ومساقها ومذاقها ، وسبب اتفاق العلماء وإطباقها ، وعلة اختلافها وافتراقها. . .

وإنما ذكرت هاذه المقدمة ليعتقد الناظر في هاذا الفن أنه نتيجة بحور من العلوم لا يعبرها العوَّام ، ولا تفي ببدائعها الأيام والأعوام ، وقلَّما تسمح بجمعها لطالب واحدٍ الأقدار والأقسام ، ولولا حِذار انتهاءِ الأمر إلىٰ حدّ التصلّف والإعجاب ، لآثرت في التنبيه على علق قدر هلذا الركن التناهي في الإطناب ٣٠٠٠ .

فإذا كان هـٰذا الركن أهم ما في الكتاب ، والمرتبة الثانية والثالثة أهم ما في هـٰذا الركن ، والمرتبة الثالثة أهم من الثانية ، حتى جعلها مقصود الكتاب كله ـ فماذا في هـندا الركن ؟ وماذا في المرتبة الثانية ؟ بل ماذا في المرتبة الثالثة ؟ ما ثمرة ذلك النخل للشريعة ، وما نتيجة ذلك التتبع لمصادرها ومواردها ؟ وما اللَّاليء التي جاء بها من بحور العلوم التي لا يعبرها العوّام ؟ فنحن إذن أمام إصرار غريب ، وإلحاح عجيب من إمام الحرمين علىٰ بيان قيمة ما سيأتي به في هـٰذا الركن الثالث والمرتبة الثالثة منه . مما جعلنا \_ كما أشرنا من قبل \_ نرى أن أهم ما يميز فكرَ إمام الحرمين ويمثله هو هـٰذا الركن.

مرة ثانية . . . ماذا قدّم في هذا الركن ؟ ؟

□ يلفتُ النظر مخالفتُه في الصفات التي يجب توافرها في المفتى ، فقد قال بعدما

 <sup>(</sup>١) يعنى بالركن هنا القاعدة التي ذكرها ليفرّع عليها المسائل في هذه المرتبة الثالثة .

<sup>(</sup>٢) فقرة: ( ٢٥١ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة: ( ٥٦٧ ) .

\_\_\_\_ التعريف بالغياثي/ إمام الحرمين بين الاجتهاد والمذهب عرض أقوال السابقين (١): « المختار عندنا أن المفتى هو المتمكن من درك أحكام الوقائع على يسير من غير معاناة تعلّم »(٢).

ثم قال : إن هاذه الصفة تستدعى ثلاثة أصناف من العلوم : اللغة والعربية ، والفقه ، وأصول الفقه(٣٠) . ويخالف في اشتراط الورع في حصول منصب الاجتهاد ، لأن المجتهد الفاسق يلزمه اجتهاده في حق نفسه ، وإنما الورع شرط ليقبل غيرُه

فكأنه رضى الله عنه يرى أن الصفة اللازمة للمفتى هي الإمكان والاقتدار على مأخذ الحكم ، ومعرفة مسالك النظر .

ويستدل علىٰ ذلك بأمرين (٥).

\* أن الإِحاطَة بالوقائع حتىٰ لا يحتاج المفتي إلىٰ طلب وتفكر في الوقائع ــ مستحيلةً .

\* أن المفتى من صحْب رسول الله صلى الله عليه وسلم الأكرمين مَنْ كان مستعداً لإمكان الطلب ، عارفاً بمسالك النظر ، مقتدراً على مأخذ الحكم مهما عنَّت واقعة .

وكأن إمام الحرمين بهنذا يفتح سبيل الاجتهاد ، وييسر طريقه ، فلم يشترط الإحاطة والعلم بجميع الوقائع ، ولا بحفظ الأخبار وجمعها ، والقرآن وتفسيره ، وإنما القدرة والتمكن لدرك الأحكام كافية.

ويشهد لاستنتاجنا هـٰذا أنه عقَّب علىٰ ذلك بهجمةِ على المقلَّدين ، الذين يعيبونه وينتقصون كلُّ من يحاول الاجتهاد . قال : ﴿ وإنما بلاثي كلُّه \_ حرس الله مدة مولانا \_ من ناشئة في الزمان شدّوا طرفاً من مقالات الأولين ، وركنوا إلى التقليد المحض. . . . . . ثم إذا رأوا من لا يرى التعريجَ على التقليد ، ويشرئب إلى مداركِ

راجع الفقرات : ( ٥٧١-٥٧٩ ) .

فقرة: (٥٨٠). (٢)

راجع الفقرات : ( ٥٨١\_٥٨٣ ) . (٣)

راجع الفقرة : (٥٨٤) .

<sup>(</sup>٥) راجع الفقرات : ( ٥٨٥\_ ٥٨٨ ) .

العلوم ، ويحاول الانتفاض من وضَرِ الجهل ، نفروا نفارَ الأوابد ، ونخروا نخير الحمر المستنفرَة. . . وارجحنّوا إلى المطاعن على من يحاول الحقائق. . . . (١) .

ثم يلجأ إلىٰ ( نظام الملك ) يسند ظهرَه إليه ، ويحتمي به ، فيقول : ﴿ وَلَمْ أَجْمَعُ فَصُولُ هَـٰذَا الكتابِ مضمنةً بمباحثي واختياراتي ، إلا ومعوَّلي ثقابَةُ رأي سيدنا ومولانا. . . »(٢) .

□ يجوّز إمام الحرمين للمفتي أن يخرج عن المذهب الذي يتبعه ، ويخالف إمامه ، ويرى أنه يستحيل « انطباقُ فتاويه واختياراته في جميع مسائل الشريعة على مذهب إمام من الأثمة ، فإن مسالك الاجتهاد وأساليبَ الظنون كثيرةٌ ، وجهاتِ النَّظر لا يحويها حصر " (") .

ويبني على ذلك مسألةً أو مشكلة من مشاكل الفتوىٰ ، كما يقول ، وهي أن من اعتقد على الجملة اتباع مذهب الشافعي هل له أن يقلّدَ مفتي زمانه ، أم يتبع مذهبَ الشافعي ؟ ؟

ويرىٰ أن المسألة محتملة ، ولكنه يقول : ﴿ والأوجه عندي أن يُقلَّد المستفتي مفتي زمانه ﴾ (٤) .

وبعد أن يأخذ في الاستدلال علىٰ ترجيح اختياره يقول : ﴿ وهـٰـذَا من الأسرار ، فليتأمله المنتهى إليه ﴾ فكأنه يشير إلىٰ تصريحه بجواز الخروج علىٰ مذاهب الأئمة .

هذا ما وجدناه جديراً بالملاحظة في المرتبة الأولى من الركن الثالث . فماذا في المرتبة الثانية ؟ ؟

□ نلاحظ أولاً أنه جعل هاذه المرتبة لتصوّر خلق الزمان عن المفتين البالغين مبلغ الاجتهاد ، مع وجود حملة مذاهب العلماء والأثمة السابقين ، ويرى أن هاذه الصورة توافق صورة زمانه ، ولكنه لا يقطع بذلك ، بل يقول : ﴿ وتكاد هاذه الصورة توافق

<sup>(</sup>١) فقرة : (٩٩٠).

<sup>(</sup>٢) فقرة: ( ٩٩١ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة: (٩٩٥).

<sup>(</sup>٤) فقرة : (٦٠٦) ، وراجع الفقرات من (٦٠٨\_٥٩٧) .

هذا الزمانَ وأهله "(١) فمع ما ألمح إليه من جواز الاجتهاد في المرتبة السابقة ، ومع هجمته العنيفة على المقلّدين الذين منهم ( بلاؤه كلُّه ) يعود فيقول هنا : يكاد يخلو زمانه من المفتين . ولعله لحقه الخوف من المقلّدة مرةً ثانية .

يرىٰ أن على المستفتي أن يتبع ما صح النقل فيه من مذهب الإمام الذي اعتقد مذهب على الجملة ، ولا يتبع ما نقل عن المفتين المجتهدين المتأخرين على إمامه ، مع أنه رجح اتباع المفتي المتأخر إذا صودف معاصراً للمستفتي (٢) .

: إذا وقعت واقعة لم يصادف النقلة فيها مذهباً منصوصاً عليه للإِمام ، والناقل غير مستقل بمذهب إمامه الذي ينقله ، فإن كان ما لا نصَّ فيه في معنى المنصوص عليه ، فليلحق هذا القسم بالمنصوص عليه (٢٠) .

وإذا كان غير المنصوص عليه ليس في معنى المنصوص عليه ، فالفقيه الناقل الذي يحتوي على مذهب إمامه ، لا يكاد يشذّ عن محفوظه حكمُ واقعةٍ ؛ لأن مذاهب الأئمة لا تخلو من جوامع وضوابط لكل باب ، وتقاسيم تحوي طرائق الكلام في الممكنات ، ما وقع منها وما لم يقع (٤٠) .

والذي يلفت النظر أنه يختم الحديث عن هاذه المسألة بقوله: « وقد فهم عنا من ناجيناه من الفقهاء ما أردناه ، واتضح المقصد فيما أوردناه »(٥).

فماذا أراد؟ وبم يناجي الفقهاء؟ وما المقصد فيما أورده؟ أيريد أن يقول: إن مذاهب الأئمة السابقين عليه أغنت الفقهاء عن أي مجهود سوى النقل؟؟ لست أدري!!

آثم يعود فيفرض لوناً آخر من ناقلي المذاهب ، وهو أن يكون الناقل لمذهب إمام خبيراً بمسالك أقيسته ، وطرق تصرفاته في إلحاقاته غيرَ المنصوص عليه للشارع

<sup>(</sup>١) فقرة : (٦١١ ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٦١٣\_ ٦١٨ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٦١٩\_٦٢٣ ) .

<sup>(</sup>٤) فقرة : ( ٦٢٣ ) .

<sup>(</sup>٥) فقرة : (٦٢٤).

التعريف بالغياثي/ إمام الحرمين بين الاجتهاد والمذهب مستسسس ١٥٣ بالمنصوص عليه ، وإن لم يبلغ مبلغ المجتهدين ، ففي هاذه الحالة عليه أن يبين قياس مذهبه في كل واقعة (١) .

وكما ترى . هـٰذا الناقل الذي صوره هنا هو مجتهد المذهب ، الذي يجتهد على أصول إمامه وبطرقه التي ألفها وعرفها .

ويرىٰ أن على المستفتي أن يتبع مثل هاذا الفقيه في اجتهاده ؟ « فإن هاذا الفقية المستقلَّ بمذهب إمام أقدر على الإلحاق بأصول المذهب الذي حواه ـ من المجتهد في محاولته الإلحاق بأصول الشريعة »(٢) .

ويختم كلامه في هاذه المسألة قائلاً : « وهاذا فتح عظيم في الشرع **لائق بحاجات** أهل الزمان ، قد وفق الله شرحَه »(٣) .

فما الفتح العظيم الذي يليق بحاجات أهل زمانه ؟ ؟

إنه فتواه باتباع مجتهدي العصر فيما لم يوجد منصوصاً في المذاهب المتقدّمة ، وأراه بذلك يتلطف ويترفَّق للتصريح بالاجتهاد ، وكأنه يخشى المقلّدة الذين يتربصون به ، فيتدرِّج إلى الاجتهاد والقول به علىٰ هَيْنة ، وفي غير معالنة ومغالبة .

هاذا ما رأيناه في المرتبة الثانية ، وهي على أية حال وُصلةٌ ووسيلة إلى المرتبة الثالثة .

فماذا في المرتبة الثالثة ؟ ؟

□ جعل هاذه المرتبة لتصوّر خلوّ الزمان عن المفتين المجتهدين ، وعن الفقهاء ناقلي مذاهب الأثمة الماضين ، والعلماء بتفاصيل الشريعة ، ولا يبقى إلا الأصول والمراسم الكلية(٤) .

□ أول ما تجدر الإشارة إليه القاعدة التي باهي بها قائلاً : ﴿ نقدم أمراً كلياً في قواعد الشريعة ، يقضي اللبيب من حسنه العجب ، ويتهذب به الكلام في غرض المرتبة

<sup>(</sup>١) فقرة : ( ٦٢٨ ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٦٣١ ) وانظر الفقرات الثلاث قبلها .

<sup>(</sup>٣) فقرة: ( ٦٣٢ ) .

<sup>(</sup>٤) انظرفقرة: ( ٦٣٦ ، ٦٣٧ ) .

ويترتب ، ويجري مجرى الأسّ والقاعدة والملاذ المتبوع ، الذي إليه الرجوع ١<sup>(١)</sup> . فما هاذه القاعدة ؟ ؟

يقول: مآخذ الشريعة مضبوطة محصورة ، فالآى المشتملة على الأحكام معلومة ، والأخبار المتعلَّقةُ بالتكاليف متناهية ، ومسائل الشرع المتعلقةُ بوجوهٍ من المصالح مقصورة على الأصول المحصورة ، وليست ثابتة في جميع وجوه الاستصلاح ، ومع ذلك لا تخلو واقعة عن حكم الله تعالىٰ على المتعبدين . فكيف يشتمل ما يتناهىٰ علىٰ ما لا يتناهر<sup>(۲)</sup> ؟ ؟

ثم يقول مباهياً: ﴿ وهاذا إعضال لا يبوء بحمله إلا موفقٌ ريانُ من علوم الشريعة » ، وفي بيان هـٰذا الإعضال تكون القاعدة التي بَشَّر بها ، ولعل الأولىٰ أن نُفسح لإمام الحرمين المجال ليعبِّر بألفاظه . قال :

« للشرع مبنىٰ بديع ، وأسِّ هو منشأ كل تفصيل وتفريع ، وهو معتمدُ المفتى في الهداية الكلِّية والدراية ، وهو المشير إلى استرسال أحكام الله تعالى على الوقائع مع نفي النهاية ، وذلك أن قواعد الشريعة متقابلةٌ بين النفى والإثبات ، والأمر والنهى ، والإطلاق والحجر ، والإِباحة والحظر ، ولا يتقابل قط أصلان إلا ويتطرّق الضبطُ إلىٰ أحدهما ، وتنتفي النهاية عن مُقَابِله ومُنَاقِضه ٩ (٣) .

هاذه هي القاعدة الشريفة ، كما سماها إمام الحرمين ، وهي التي جعل عليها مدار التفصيل للمرتبة الثالثة كلها ، وقد أوضح هاذه القاعدة بضرب مثال من الطهارة والنجاسة ، حيث ما يُحكم بنجاسته ينحصر نصأ واستنباطاً ، وما لا يحكم الشرعُ بنجاسته لا نهاية له ، فالمكلف يطلب المحكوم بنجاسته من القسم المنحصر ، فإذا لم يجده منصوصاً فيه ، ولا ملتحقاً به بالمسلك المضبوط المعروف عند أهله ، ألحقه بمقابل القسم ومُناقضه ، وحكَم بطهارته .

<sup>(</sup>۱) فقرة: (۱۳۸).

<sup>(</sup>۲) راجع الفقرات : ( ۱۳۹\_ ۱۶۶ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة: ( ٦٤٥ ) .

فاستبان أنه لا يُتصوّر خلوّ واقعةٍ في النجاسة والطهارة عن حكم الله تعالىٰ فيها ، وبهاذه القاعدة ينبسط حكم الله تعالىٰ علىٰ ما لا نهاية له(١) .

ثم عاد ثالثة للحديث عن هاذا المسلك مباهياً مفاخراً ، فقال : " وهاذا سرٌّ في قضايا التكاليف لا يوازنه مطلوب من هاذا الفن علوّاً وشرفاً ، وسيزداد المطلعُ عليه كلّما نهج في النظر منهاجاً ، ثم يزداد اهتزازاً وابتهاجاً »(٢) .

ومن هذا المنطلق راح - رضي الله عنه - وقد افترض أنه لم يعد هناك علم بالمذاهب والتفاصيل ، وإنما بقيت الأصول ، راح يبحث عن مرتبط الأحكام في ظل هذا الفرض ، ويقول : « إن المقصود الكلي من هذه المرتبة أن نذكر في كل أصل من أصول الشريعة قاعدة تنزل منزلة القُطب من الرحىٰ ، والأس من المبنىٰ ، ونوضح أنها منشأ التفاريع ، وإليه انصراف الجميع . والمسائل الناشئة منها تنعطف عليها انعطاف بني المهود من الحاضنة إلىٰ حجرها ، ويأرزُ إليها كما تأرِز الحية إلىٰ جحرها »(٣) .

هاذه هي القاعدة ، وهاذا هو المقصود الكلي من هاذه المرتبة ، وإذا ذكرنا أن هاذه المرتبة الثالثة ، هي أهم مقصود في الكتاب كله . فهل هاذه القاعدة التي يباهي بها ويفاخر ، هي التي مهد لها كل هاذا التمهيد ؟ ؟ واضح أنه يقصد ما بعد ذلك . أي الأصول الكلية التي ستُبائى بناءً على القاعدة المتقدمة .

## 

بالنظر إلى هذه المسائل والأحكام رأينا إمام الحرمين يخالف فيها مذهب الشافعي ويتفق مع غيره من المذاهب حيناً ، ويخالف المذاهب كلها حيناً آخر . حتى كدنا نقول : إن هاذه هي آراؤه الحقيقية ، وإنه اتخذ هاذا الفرض ستاراً يحتمي به من حملة المذاهب والمتمذهبين . وكأنه يقول بلسان الحال : « لو لم أسبق بالمذاهب ، لكان الحكم الذي أرتضيه هو هاذا » .

<sup>(</sup>١) انظر الفقرات : ( ٦٤٦\_٦٤٦ ) .

<sup>(</sup>٢) نقرة: (٦٤٩).

<sup>(</sup>٣) فقرة : ( ١٥٠ ) .

وقد قوَّىٰ هـٰـذا الاستنتاجَ أمور ، منها :

أنه يشعر بما يقوم به ويتوقع هجوماً عليه ، فيقول :

« فإن قيل : هاذا الذي ذكرته اختراع مذهب لم يصر إليه المتقدمون . . . . ؟ ؟ قلنا : هاذا الفن من الكلام يتقبله راكن إلى التقليد مُضرب عن المباحث كلِّها ، أو متبحر في تيار بحار علوم الشريعة بالغ في كلِّ غَمْرة إلى مقرها ، صال بحرها ، صابر على سبرها ، بصير بمآخذ الأقيسة في معضلاتها ، غواص في مغاصاتها ، وافر الحظ من بدائعها . وينكره الشادون المستطرفون الذين لم يتشوفوا بهممهم إلى درك الحقائق ، ولم يُضطروا إلى المآزق والمضايق »(١) .

فهو يشعر بأن هـٰذا مذهب جديد ، وأنه مستهدَف للهجوم والاتهام ، ولذلك يُعِدُّ الردَّ والدفاعَ ويقدمه .

« ويقوي هاذا أيضاً قوله : « إنه لم يُقدم على تضمين هاذا الكتاب آراءه ومباحثاته ، إلا ومعوّله ثقابة رأي ( نظام الملك ) ، وحمايته »(٢) .

أنه وهو يعرض هذه المسائل يناقش المذاهب القائمة ، ويبين المسافة بين رأيه الذي ارتآه وهذه المذاهب ، ولو كان الأمر تقدير حالة متوقعة في زمان مستقبل ، لما التفت إلىٰ هذه المذاهب القائمة ، ولما عُني ببيان علاقة رأيه بها (٣) .

وسنعرض أهم هـُـذه الآراء الفقهية التي قال بها في ظل هـٰـذا الافتراض وحمايته ، على النحو التالى :

## أ\_في باب الطهارة:

لَمَ تَكُلُّم عَنِ المياه وحكىٰ رأيَ الشافعي في أنها تنجس إلا إذا بلغت قُلَّتين ، ورأيَ مالك أن الماء طهور ما لم يتغير ، واضطربت الرواية عن أبي حنيفة في ذلك . ثم قال :

<sup>(</sup>١) فقرة : (٦٦٧).

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٩٩١ ) .

<sup>(</sup>٣) راجع علىٰ سبيل المثال الفقرة : ( ٦٥٥ ، ٦٥٦ ) .

« فإن فُرض عصر خالي عن موثوق به في نقل مذاهب الأئمة ، والتبس على الناس هائده التفاصيل التي رمزتُ إليها ، وقد تحققوا أن النجاسة على الجملة مُجتنبة . . . فالذي تقتضيه هاذه الحالة أن من استيقن نجاسة اجتنبها ، ومن استيقن خلوَّ ماء عن النجاسة لم يسترب في جواز استعماله . وإن شك ، فلم يدر أخذ بالطهارة ؛ فإن تكليف ماء مستيقن الطهارة ، بحيث لا يتطرق إليه إمكان النجاسة عسرُ الكون ، معوزُ الوجود ، وفي جهات الإمكان متسعٌ ، ولو كُلف الخلقُ طلبَ يقين الطهارة في الماء ، لضاقت معايشهم ، وانقطعوا عن مضطرَبهم ومكاسبهم ، ثم لم يصلوا آخراً إلىٰ ما يبغون »(۱) .

ثم يُحكِّم هذه القاعدة ، ويجعلها أصلاً في باب الطهارة ، فيقول :

« وإن استيقن المرء وقوع نجاسة فيما يقدره كثيراً ، وقد تناسى الناس القلتين ومذهب الصائر إلى اعتبارهما ، فالذي تقتضيه هاذه الحالة أن المغترف من الماء إن استيقن أن النجاسة قد انتشرت إلى هاذا المغترف ، وفي استعماله استعمال شيء من النجاسة ، فلا يستعمله . وإن تحقق أن النجاسة لم تنته إلى هاذا المغترف ، استعمله ، وإن شك ، أخذ بالطهارة »(٢) .

ثم يعقب على ذلك قائلاً : ﴿ وهاذا الذي ذكرته قريبٌ من مذهب أبي حنيفة  $|\vec{V}|$  الآن  $|\vec{V}|$  .

وبعد أن يذكر الصورة المقابلة ، صورة المتردد الشاك ويبين حكمها ، يأخذ في نقاش من يعترض عليه بأن هاذا رأيّ جديد خارج عن آراء الأثمة ؛ فيبين له في بحث مطول أن هاذا مأخوذ من أصول الشريعة . ويهاجم في عنف من لا يقبل كلامه ، ويتهمه بالتقليد(٤) .

◘ ويشير إلىٰ حكم ما يعفىٰ عنه من النجاسات قدراً وجنساً واختلاف المذاهب في

<sup>(</sup>١) فقرة: ( ١٥٧ ، ١٥٨ ) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : (٦٦٠).

<sup>(</sup>٣) فقرة : (٦٦١).

<sup>(</sup>٤) راجع الفقرات : ( ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ) .

ذلك ، فإذا خلا الزمان عن العلم بهاذه التفاصيل ، فيرى أن الحكم هو:

« إن كان التشاغلُ بالتصون عن هاذه النجاسات مما يضيق بنَفْس الرجل ومُضْطربه في تصرفاته وعباداته ، وأفعاله التي يجريها في عاداته ، ويجهدُه ويكُدُّه مع اعتدال حاله ، فليعلم أنه في وضع الشرع غير مؤاخذ به »(١) .

ثم يُسند هلذا الحكمَ إلى ما عرف عن السلف الماضين ؛ فيقول : ﴿ إِن مما استفاض وتواتر من شيم الماضين رضي الله عنهم أجمعين التساهل في هاذه المعاني ، حتى ظن طوائف من أثمة السلف أن معظم الأبوال والأرواث طاهرة ، لما صح عندهم من تساهل الماضين في هلذه الأبواب.

وإن لم يكن التصون عنها مما يجرّ مشقة بيّنةً مذهلةً عن مهمات الأشغال ، فيجب إذ التها ¥<sup>(۲)</sup> .

ثم يؤكد أن هاذه الأحكام مأخوذة من قواعد الشريعة الكلية ؛ فيقول :

« هاذا مما يقضي به كلِّيُّ الشريعة عند فرض دروس المذاهب في التفاصيل ٣<sup>(٣)</sup>.

ولعل مما يكشف عن اتجاهه وغرضه من هـٰذا الفرض وهـٰذه الأحكام ، قوله معقباً علىٰ هاذا الكلام: ﴿ فلْيفهم هاذه المرامزَ مطالعُها مستعيناً بالله عزَّت قدرته ﴾(٤).

فهي مرامز لمن يفهم ؛ فهي أحكام مبنية على أصول الشريعة الكلية .

□ ومن المسائل التي عرض لها في هاذا المجال أيضاً حكم الماء إذا خالطه طاهر ، فيذكر أن علماء المذاهب مختلفون فيما إذا تغيّر الماء بطاهر مجاور أو مخالط ، هل يسلبه طهوريته أم لا ؟ ثم يقول:

• فهاذا موضع اختلاف العلماء ، ولا حاجة بنا إلىٰ ذكره ، ولكن أذكر ما يليق بالقاعدة الكلية إذا درست المذاهب ، فأقول : تخصيص الطهارات بالماء من بين سائر المائعات مما لا يُعقل معناه ، وإنما هو تعبُّدٌ محض ، وكل ما كان تعبداً غير مستدرُّك

<sup>(</sup>۱) فقرة: (۲۷۷).

<sup>(</sup>٢) فقرة: ( ٦٧٨ ) .

<sup>(</sup>٣) نقرة: ( ٦٧٩ ) .

<sup>(</sup>٤) فقرة : ( ۱۸۰ ) .

المعنى ، فالوجه فيه اتباعُ اللفظ الواردِ شرعاً ، فليتَبع اسمُ الماء ، فكل تغير لا يسلب هذا الاسمَ لا يُسقط التطهير »(١) .

وهنا يصرّح بأن هاذا هو الرأي المرتضى مع ذكر المذاهب ، فيقول :

وهاذا الذي ذكرته كلياً في تقدير دروس تفاصيل المذاهب هو المعتمد في توجيه المذهب المرتضى من بين المسالك المختلفة (٢٠) .

□ وأما الماءُ المستعملُ فعند دروس المذاهب ، يرى أن القاعدة تحكم بطهوريته ، ويقول في ذلك :

الأصل لو نسيت هاذه المذاهب على اسم الماء وإطلاقه ، وليس يمتنع تسمية الأصل لو نسيت هاذه المذاهب ـ تنزيله على اسم الماء وإطلاقه ، وليس يمتنع تسمية المستعمل ماء مطلقاً . فيسوغ على حكم الأصل من غير تفصيل التوضؤ به تمسكا بالطهارة ، والاندراج تحت اسم الماء المطلق »(٣) .

فهو يقول بطهورية الماء المستعمل أخذاً من القواعد الكلية للشريعة .

وربما يشهد لنا في هذا الاستنتاج ، ما قاله الغزالي في ( الإحياء ) معلقاً على مذهب الإمام الشافعي في مسألة المياه ، إذ قال : وكنت أود أن يكون مذهبه في المياه كمذهب مالك . والغزالي ـ لا شك ـ في هذا متأثر برأي شيخه إمام الحرمين . فكأنه مثله كان يرى تشدُّد الشافعي في مسألة المياه .

□ وفي حكم النية واشتراطها في الوضوء يرى عدم وجوبها أخذاً من الأصل الكلى : آيةِ الوضوء ، فيقول :

أصلُ طهارة الحدث غيرُ معقولة المعنى ، وكذلك آلتُها ، ومحلُها وانقسامها إلى المغسول والممسوح ، فليس لها في الشرع قاعدةٌ معنوية نعتمدها ، وإنما مرجعها إلى التوقيف .

<sup>(</sup>١) فقرة : ( ٦٨٣ ) .

<sup>(</sup>٢) نفس الفقرة .

<sup>(</sup>٣) نقرة: (٦٨٤).

١٦٠ -----التعريف بالغياثي/ إمام الحرمين بين الاجتهاد والمذهب

وقد اشتملت آية الوضوء على بيان بالغ فيه ، فليتخذها أهلُ الزمان مرجعهم ؛ فهي أصل الباب . وسيتلى القرآن إلى فجر القيامة ، ثم الذي يقتضي الزمانُ الخالي من الفقهاء وناقلي المذاهب أن النية لا تجب على المتوضىء ؛ إذ ليس لها ذكرٌ في الكتاب ، ولم يُنقل الوضوء نقلَ القُرب التي شرعت مقصودةً للتقرب إلى الله تعالىٰ ، بل نقل نقلَ الذرائع والمقدمات التي يقصد بها غيرُها ، فليس في نقله المطلق على الاستفاضة والتواتر إشعار بالنية ، وليس في كتاب الله ما يتضمنها »(١) .

ولعلّ من الواضح هنا أنه يدلل علىٰ أنه لا وجه لاشتراط النية لمن يشترطُها .

ثم يتبع ذلك بالكلام على التيمم ، وأنه كالوضوء ، لا تجب فيه النية ؛ حتىٰ يقطعَ سبيلَ من يشترط النية في الوضوء قياساً على التيمم ، فيقول :

« وكذلك القول في التيمم ، فإن قيل : التيمم هو القصد ، فهلا أشعر لفظُه بالنية ؟ قلنا : هو بمعنى القصد ، ولكنه مربوط بالصَّعيد ، فيجب من مقتضاه القصد إلى التراب »(٢) .

وربما يشهد لهاذا الخاطر الذي يلوح لنا بأن إمام الحرمين يعرض في هاذه المسائل مذهبه ورأيه تحت ظل افتراض دروس المذاهب ونسيان التفاصيل. ربما يشهد لذلك ما قاله في (البرهان) عند الكلام عن حديث «إنما الأعمال بالنيات» حيث قال: «فإذا تمسّك الشافعي به في الطهارة، كان تمسكه به معرضاً للتأويل "(٣).

حيث مثل به للمرتبة الثالثة من مراتب ( العام ) وهي : « أن يرد اللفظُ ولا يقترن به ما يدل على قصد التعميم ، ولا ما يدل على نقيضه ، وهذا ملتطم التأويل  $^{(3)}$ . فكلامه على الحديث في البرهان ، مع حكمه بعدم وجوب النية يشهد بأن هذا رأيه ( الآن ) ، وليس عندما تدرس المذاهب .

◘ ومما يتصل بالوضوء أيضاً ما رآه من الاقتصار علىٰ غَسل ما ينطبق عليه اسمُ

<sup>(</sup>۱) فقرة: (۲۹۰، ۲۹۱).

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٦٩٢ ) .

<sup>(</sup>٣) البرهان : فقرة : ( ٤٦٩ ) .

<sup>(</sup>٤) البرهان: فقرة: (٤٦٩).

الوجه ، وعدم وجوب غسل المرافق . ونص عبارته في ذلك :

« ويجب على أهل الزمان بحكم الآية غسلُ ما ينطلق عليه اسمُ الوجه ، وليس في الآية ما يوجب غسلَ المرفقين ؛ فإنه سبحانه قال : ﴿ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة: ٦] فلئن لم يقتض ( إلىٰ ) تحديداً ، أو توجية إخراج الحد عن المحدود ، فإنها لا تقتضي جمعاً وضماً أيضاً ؛ فليس فيها اقتضاء غسل المِرفقين ، كما ذهب إليه زُفر (١) .

وكل ما لا يعقل معناه وأصلُه التوقيف ، فالرجوع فيه إلىٰ لفظ الشارع ، فما اقتضى اللفظ وجوبَه التُزِم ، وما لا يقتضي اللفظ وجوبَه فلا وجوب فيه ، لأن التكاليف إنما تثبت إذا تحقق ورود أمر إلى المكلف .

فإن قيل : هلا وجب الأخذ بالأحوط ؟ قلنا : لم يتأسس في قواعد الشرع أن ما شُكَّ في وجوبه وجب الأخذُ بوجوبه ه(٢) .

فهو هنا يوافق مذهبَ ( زُفر ) ويستدل علىٰ رأيه بقواعد الشريعة وأصولها ، كما قرر ذلك مراراً .

🖸 ومن المسائل التي عرضها أيضاً ما يحل ويحرم من الموجودات ، حيث قال :

الما القول فيما يحرم ويحل من أجناس الموجودات. فليس يخفئ على أهل الإسلام ما بقيت أصول الأحكام أن مرجع الأدلة السمعية كلّها كتابُ الله تعالى ، وأبين آية في القرآن في التحريم والتحليل قول الله العزيز: ﴿ قُل لاّ أَجِدُ فِي مَا أُوحِي إِلَى مُحَرِّمًا عَلَى طَاعِمِ يَعْلَمُهُ وَإِلاَ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَا مَسْفُوحًا أَوْ لَحَم خِنزِرِ ﴾ [الانعام: ١٤٥]. وهذه الآية من المُحكمات التي لا يتطرقُ إليها تعارضُ الاحتمالات وطرقُ التأويلات ، وليست من المتشابهات ، وهي من آخر ما نزل على المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم ، وقد انطبق مذهبُ مالك إمام دار الهجرة على ظاهر الآية ، ولو قلت : إن هذه الآية ليست معضلة عليّ في محاولة الذّب عن مذهب الشافعي رضي الله عنه ، لكنت مظهراً ما لا أضمه ه .

<sup>(</sup>۱) زُفر بن الهذيل بن قيس العنبري ، من أصحاب أبي حنيفة . أحد العشرة الذين دونوا الكتب ـ (۱) (الأعلام للزركلي ۷۸/۳) .

<sup>(</sup>٢) فقرة : ( ٦٩٣ ، ٦٩٤ ) .

فإذا نُسيت المذاهب ، فما لا يعلم فيه تحريمٌ يجري على حكم الحِلّ ، والسبب فيه أنه لا يثبت لله حكم على المكلِّفين غير مستندِ إلى دليل ، فإذا انتفىٰ دليل التحريم ، استحال الحكمُ به ١١٥١ .

وواضح أنه هنا يميل إلىٰ رأى مالك رضى الله عنهما ، ويجعله الحكمَ الذي تشهد به أصول الشريعة ، وقواعدها الكلية ، ولو اقتصر علىٰ ذلك ، لكان الكلام متسقاً مع الحديث عن حالة شغور الزمان من حملة المذاهب ونقلتها . أما تعرضه لمذهب الشافعي وما هو عليه الآن ، فليس له مدلول إلا أنه لا يأخذ به في هـٰـذا الحكم ، ولا يعتمد أدلَّته التي بني عليها عدمَ حصر المحرمات فيما وردت به الآية .

□ وقد لاحظنا أنه في أثناء بحثه لهاذه المسائل، يتعرض للمذاهب، ويبين مدى قربها أو بُعدها من الرأي الذي يراه ، ويحاول أن يبطلَ أدلةَ المذاهب المعارضة .

فكأنه يدفع عن رأي يراه الآن ، وإلا فلو كان الحكم خاصاً بمسألة فرضية في زمان مستقبل ، تدرس فيه أعلام المذاهب ، وتنسىٰ تفاصيل الأحكام ، ويخلو الزمان من المفتين العالمين بفروع المسائل ، لو كان الأمر كذلك ، لما كان هناك داع لمناقشة المذاهب القائمة ، وتحديد المسافة بين رأيه وبينها ، فهل ما يقوله هو مذهبه الذي يراه الآن ؟ ؟

ربما يُقَوِّي هاذا الاحتمالَ التنبيهُ المتكررُ لخطر ما يقول ، ومنزلته وقدره والشكوي ا من المقلَّدة والتقليد . من ذلك قولُه : ﴿ فَاضِلُ هَاذَا الزَّمَانُ مِن يَفْهِم مَدَاخُلُ هَاذُهُ الفصول ومخارجها ، ويستبين مسالكَها ومناهجَها ، والمرموقُ الذي تثنيُ عليه الخناصر في الدهر<sup>(٢)</sup> ، من يحيط بشرف هلذا الكلام وتميزه عن كلام بني الزمان ، ولا حاجة إلىٰ تكلُّف التصلُّف في مصاولة العلماء ، ومطاولتهم ؛ فإن هـٰذا مما كفانيه الله تعالىٰ ، ولكن قد أرىٰ في أثناء ما أجريه التنبية علىٰ علو قدر ما يجري حتىٰ يتثبت عنده مطالعُه المطلعُ عليه ، ولا يستمر عليه ، فتنفلت عنه مزايا الفوائد ، (٣) .

فقرة: ( ۲۲۸ ، ۲۲۹ ) .

في أساس البلاغة : ومن المجاز : فلانَّ تُثنيٰ عليه الخناصر . أي يبدأ به . **(Y)** 

<sup>(</sup>٣) فقرة: (٧٧٦).

وقد يقول قائل: إن هاذه مسائل افتراضيةٌ حقاً ، فدأب الأئمة افتراضُ مسائلَ لتدريب القرائح ، والتنبيه على مأخذ الأصول والفروع ، ولكن إمام الحرمين يتوقع ذلك ، فيعرضُ هاذا التعليلَ ، ويردُّه قائلاً : « وهاذا جواب لست أرتضيه ؛ فإني لم أجمع هاذا الكتاب لهاذا الغرض »(١) .

ثم يصرّح بأنه افتراضٌ لزوال المذاهب والتفاصيل حقيقةٌ ، فيقول :

« إني وضعت الكتاب لأمر عظيم ؛ فإني تخيلت انحلال الشريعة ، وانقراض حملتها ورغبة الناس عن طلبها ، وعاينت في عهدي الأئمة ينقرضون ولا يُخلَفون ، والمتسمون بالطلب يرضَوْن بالاستطراف ، وغاية مطلبهم مسائل خلافية مباهون بها ، أو فصول ملفقة ، وكلمات مرتقة في المواعظ يستعطفون بها قلوب العوام والهمج الطغام . . .

فجمعت هانده الفصولَ وأمّلتُ أن يشيع منها نسخٌ في الأقطار والأمصار ، فلو عثر عليها بنو الزمان ، لأوشكوا أن يفهموها ، لأنها قواطع ، ثم ارتجيت أن يتخذوها ملاذَهم ومعاذَهم ، فيحيطوا بما عليهم من التكاليف. . . "(۲) .

فهو يؤكد أن المسألة افتراضٌ حقيقي لحالةٍ توقعها . . .

ـ وبعد:

فهاذه نماذجُ للأحكام الفقهية التي تناولها في كتابه الغياثي ، تلفت النظرَ حيث وضعت في هاذا الكتاب الذي في أصله وعدّ بأحكام الإِمامة .

وتلفت النظر حيث جعلها هي المقصود الأعظم من الكتاب.

وتلفت النظر بذلك الفرض الذي تخيّله .

وتلفت النظر حيث يناقش المذاهب ، ويوازن بينها وبينه .

وتلفت النظر حيث يعقب عليها من آن لآخر مؤكداً خطورة ما يقول وأهميته .

وتلفت النظر حيث يشير إلى مصاولة العلماء ومطاولتهم ، وأن هـُـذا مما كفاه الله تعالىٰ إياه .

<sup>(</sup>۱) فقرة: ( ۸۳٦ ) .

<sup>(</sup>٢) نقرة : ( ۸۳۷ ) .

فهل هاذا هو مذهبه فعلاً ؟ وأنه يحتمي بظل هاذا الفرض ليقول آراءه ؟

لقد كدت أقطع بذلك . ولكن لمَ لا يكون الاحتمال الآخر قائماً ؟

أعني : لم لا تكون المسألة افتراضاً حقيقياً ؟ كما صرّح بذلك رضى الله عنه ؟

أولىٰ بنا أن نتعلَّم من إمام الحرميـن رضي الله عنه التـوقف عنـد تعـارض الاحتمالات ، فنقول : العلم عند الله .

### القول بالمصلحة:

لقد تعرّض إمام الحرمين للمصلحة في الغياثي ( نظرياً وتطبيقياً ) أما نظرياً ، فقد أشار إليها عدة مرات ، بعضها بالثورة على متبعيها والقائلين بها ، فقال عمّن يجوّزون الازدياد في التعزيرات عن الحدود ، والمبالغة في العقوبات من أجل المصلحة وإقامة السياسات : « وهاذا الفن قد يستهين به الأغبياء ، وهو على الحقيقة تسبّب إلى مضادة ما ابتعث به سيد الأنبياء ، وعلى الجملة من ظن أن الشريعة تتلقى من استصلاح العقلاء ، ومقتضى رأي الحكماء ، فقد رد الشريعة ، واتخذ كلامَه هاذا إلى رد الشريعة فريعة » (١) وكرر هاذا المعنى في أكثر من موضع .

وأكّد هـنذا بحملته على الإمام يحيى بن يحيى الليثي ، حين أفتىٰ للأمير الأندلسي في كفّارة الوقاع في رمضان بأن عليه صيام شهرين ، مراعياً ( المصلحة ) في أن الأمير لا يُثقل عليه العتق ولا يهمه ، فلا يرتدع به ، بل الصوم لمثله هو الذي يردع ، ويزع ، ويمنع ، هلكذا قال الإمام يحيىٰ .

ولكن إمام الحرمين شدّد النكير عليه بأنَّ في هـٰذا تغييراً للشرع بالاستصلاح ، وفيه ضياعٌ لهيبة العلماء وكلمتهم ، حين يعرف الأمراء أنهم يكذبون .

فهو بهلذا يعلن رفضه للأخذ بالمصلحة ، ويؤكد هلذا الرفض ، بهلذه الثورة ، وهلذا التكرار<sup>(٢)</sup> .

ولكنه قال في موضع آخر : ﴿ ولسنا ننكر تعلَّق مسائل الشرع بوجوهٍ من المصالح ،

<sup>(</sup>١) فقرة : (٣٢٣) .

<sup>(</sup>۲) انظر الفقرات : ( ۳۲۲ ، ۳۲۷ ، ۳۲۸ ) .

ولكنها مقصورة على الأصول المحصورة ، وليست ثابتة على الاسترسال في جميع الاستصلاح ، ومسالك الاستصواب »(١) .

فهو على هنذا يقول بالمصلحة ، ولكن بشرط هو القرب من الأصول التي أشار الشارع إلى اعتبارها(٢) .

والواقع أن رأي إمام الحرمين في المصلحة ليس هو الذي يعنينا هنا ، ولكن الذي يعنينا هو تطبيقه للمصلحة في هاذا الكتاب ، فقد أخذ بالمصلحة في أكثر من قضية ، حتىٰ قال القرافي : ﴿ إِن إِمام الحرمين قد عمل في كتابه المسمىٰ بـ ( الغياثي ) أموراً ، وصورها ، وأفتىٰ بها ، والمالكية بعيدون عنها ، وجسر عليها ، وقالها للمصلحة المطلقة وكذلك الغزالي في شفاء العليل ، مع أن الاثنين شديدا الإنكار علينا في المصلحة المرسلة ، (٣) .

ومن المسائل والقضايا التي قال فيها بالمصلحة ، تجويزه للإمام أن يأخذ من أموال المسلمين إذا احتاج إلى بذل مالٍ في سبيل إعداد الجند وتجهيز العسكر ، ( ولو لم نخف من الكفار هجوماً ، لا خصوصاً في بعض الأقطار ولا عموماً ) ( راجع الفقرات من : ٣٦٦\_٣٨٨ ) .

وقد أشار إلى هاذه المسألة شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في ( المظالم المشتركة ص ٢١٥ من مجموع الرسائل ) .

وكذلك فتواه بأنه لا يحلّ لـ ( نظام الملك ) أن يخرج للحج ، إلا بعد أن يؤدي واجبه نحو الإسلام والمسلمين ، في إقرار الأمن وحفظ النظام ، والقضاء على الفتن ، وقوله : إن هـنذا أبلغ من الحج وأولى .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هاذه المسائل التي هو صاحبها ، وأول من قال بها ، شاعت وانتشرت ، وتناقلها الأثمة ، وقالوا بها ، حتىٰ نُسي صاحبها الأول ، ونُسبت إلىٰ غيره .

<sup>(</sup>١) فقرة : (٦٤٠).

<sup>(</sup>٢) راجع ( فقه إمام الحرمين ) للمحقق ، فقرة : ( ٢١٩ ) وما بعدها .

<sup>(</sup>٣) شرح تنقيح الفصول: ( ٤٤٦ ، ٤٤٧ ) .

عقد أستاذنا المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة فقرة خاصة ( بأمثلةٍ للمسائل التي أخذ فيها الإمام مالك بالمصلحة )<sup>(١)</sup> فذكر منها:

\* ( لو طبق الحرام طبَقَ الأرض ، أو ناحيةً من الأرض يعسر الانتقال منها ، وانسدت طرقُ المكاسب الطبية ، ومسّت الحاجةُ إلى الزيادة على سدّ الرمق. . . للناس أن يتجاوزوا ما فوق الضرورة إلىٰ موضع سدّ الحاجة ؛ إذ لو اقتصروا على الضرورة ، لتعطُّلت المكاسب والأعمال ، ولاستمرّ الناس في مقاساة ذلك إلىٰ أن يهلكوا. . . ﴾ .

\* (إذا خلا بيتُ المال ، أو ارتفعت حاجاتُ الجند ، وليس فيه ما يكفيهم ، فللإمام أن يوظُّف على الأغنياء ما يراه كافياً في الحال ، إلىٰ أن يظهر مالٌ في بيت المال ٤ .

والمسألتان من المسائل التي أفتىٰ فيها إمام الحرمين لأول مرة ، ولم يُسبَق إليها ، ونصَّ عليٰ ذلك في ( الفقرة : ٣٧٩ ) من الغياثي حيث قال : ﴿ فليكن الكلام في الأموال وقد صفر بيت المال واقعة لا نعهد فيها للماضين مذهباً ، ولا نحصل لهم 

وقال في ( الفقرة : ٧٣٧ ، ٧٣٨ ) تقديماً لحديثه عن الحكم إذا طبق الحرامُ طبق الأرض: وهاذا الفصل لا يوازيه في أحكام المعاملات فصل. . . ولم يحم على المدرك السديد فيه أحد من الأصحاب. . . فلم يتعرضوا للمباحث التي سأخوض فيها ، ولم يعتنوا بمعانيها. . . وها أنا أذكر نتفاً ، أعتدها تُحفاً عند المدّرعين مدارعَ الورع ، وأتخذها بدأ عند طبقات الخلق جُمع .

فأفرض أولاً حالةً وأجرى فيها مقاصد ، ثم أبتني عليها قواعد. . . فأقول : لو فسدت المكاسب كلُّها وطبق الحرام طبق الأرض. . . . إلخ ٢ .

فالمسألتان لإمام الحرمين يقيناً بنصّ كلامه ، ولعلّ سَبْقَ أستاذنا أبي زهرة إلىٰ أنهما للإمام مالك جاءه من أنه وجدهما في ( الاعتصام )(٢) للشاطبي ، ولما كان الشاطبي

<sup>(</sup>١) انظر كتابيه : مالك . حياته وعصره ( ص٣٦٥ ) ، أصول الفقه ( ص ٢٨٦ ) .

<sup>(</sup>٢) (جـ٢/ ١٢١\_٥٢١).

من أعلام المالكية ، فقد تبادر إلى الذهن أنهما لمالك ، وساعد على ذلك أنهما في المصلحة . ومالك ابن يجدتها ومُلازم أرومتها .

ولكن الحقيقة أن الشاطبي أخذهما عن الغزالي كما اعترف بذلك صراحة ، والغزالي قطعاً أخذهما عن إمام الحرمين (١) .

 « وإذا بقيت لنا كلمة ، فهي التأكيد على أن صورة إمام الحرمين التي تبدو لنا أكثر وضوحاً وإشراقاً من خلال كتابه هاذا ، هي صورة الفقيه المجتهد .

## أنشره فيمر بعب ده

لم ينل إمام الحرمين حظّه من الدراسة ، ولا حظه من الذيوع والشهرة والتقدير ، وإخال أنه حين يتم نشرُ كتبه ودراستُها سيظهر أثر آرائه وأفكاره ، وكيف اعتنقها ، وقال بها كثير من الأئمة والعلماء بعده .

وأول من حمل أفكارَ إمام الحرمين هو تلميذه حُجة الإسلام ، أبو حامد الغزالي ، فقد كان الغزالي أحد الثلاثة النجباء من تلاميذ إمام الحرمين ، وكان يسعد بهم ، ويدرّبهم على المناظرة والجدل ، وهم : الغزالي ، وإلكيا الهراسي ، والخوافي .

وقد أذن الله أن تشيع مؤلفات الغزالي ، وتُشرّق وتُغرّب ، وأن يذيع صيتُه وإمامته ، فمنذ أكثر من مائة سنة ، بدىء في طبع كتب الغزالي ، ووصل عددُ المطبوع منها نحو خمسين كتاباً ، وتبع نشرَ كتبه إذاعةُ علمه ، وإشاعةُ فكره ، حتىٰ كان محل دراسة من أكثر من جانب ، علىٰ حين ظلت مؤلفاتُ إمام الحرمين حبيسة لم تر النورَ إلا بعضاً منها ، وكان ذلك قريباً .

ففيما نعلم لم يطبع من كتب إمام الحرمين إلا ( الورقات ) ثم أخيراً جزء من النظامي باسم ( العقيدة النظامية ) ثم ( الإرشاد ) ثم ( لمع الأدلة ) ثم جزء من ( الشامل ) ، ثم ( البرهان ) . ويوم يتاح لكتب إمام الحرمين أن ترى النور ، وتدرس

<sup>(</sup>١) انظر المستصفى: ( ٣٠٤/١).

آراؤه وأفكاره ، ويذيع علمه ، يومها سنرى إلىٰ أي حدّ استقى الغزالي وغيرُه ، من معين إمام الحرمين .

وكتابنا هاذا (الغياثي) نرى أثره في الغزالي واضحاً ، بل إننا نكاد نلمح عبارة إمام الحرمين عنواناً لكتاب الغزالي (فضائح الباطنية) ، أعني أن الغزالي أخذ هاذا العنوان من ألفاظ إمام الحرمين في (الغياثي) ، وذلك حيث يقول وهو يناقش الذين يدّعون النص على إمامة عليّ رضي الله عنه: « . . . فليت شعري كيف لم يفهم أصحاب رسول الله على ذكاء القرائح النصوص الصرائح ؟ ويفطن لها الرعاع الهمج المتضمخون بالمخازي والفضائح ؟ »(١) .

وإذا تجاوزنا العنوان إلى داخل الكتاب وجدنا فكر إمام الحرمين ، وصوت إمام الحرمين ، ولفظ إمام الحرمين ، وجدنا كل ذلك أمامنا بيّناً واضحاً ، في غير لبسٍ أو غموض .

وسأكتفي بمثالِ واحدِ من كتابه \* فضائح الباطنية " ، جاء في صفحة ١٨٠ وهو يتحدّث عن اشتراط النسب في الإمام \* . . . واعتبار هاذا مأخوذٌ من التوقيف ومن إجماع أهل الأعصار الخالية ، على أن الإمامة ليست إلا في هاذا النسب ، ولذلك لم يتصد لطلب الإمامة غير قرشيّ في عصر من الأعصار ، مع شغف الناس بالاستيلاء والاستعلاء ، وبذلهم غاية الجهد والطاقة في الترقي إلى منصب العُلا . ولذلك لما هم المخالفون بمصر لطلب هاذا الأمر ، ادّعوا أولاً لأنفسهم الاعتزاء إلى هاذا النسب ، علماً منهم بأن الخلق متطابقون على اعتقادهم لانحصار الإمامة فيهم » .

هنذا نصّ ما قاله الغزالي ، فلنسمع ما قاله إمام الحرمين : ﴿ . . . إن الماضين ما زالوا بائحين باختصاص هنذا المنصب بقريش ، ولم يتشوف قط أحدٌ من غير قريش إلى الإمامة على تمادي الآماد ، وتطاول الأزمان ، مع العلم بأن ذلك لو كان ممكناً ، لطلبه ذوو النجدة والبأس ، وتشمّر في ابتغائه عن ساق الجد أصحاب العَدد والعُدد ،

<sup>(</sup>١) فقرة : (٤٩).

وقد بلغ طلاب الملك... أقصى غايات الاعتداء... ولما اشرأب لهلذا المنصب المارقون في فسطاط مصر ، اعتزَوْا أولاً إلى شجرة النبوة على الافتراء ، وانتمَوْا انتماء الأدعياء ، وبذلوا حرائب الأموال للكاذبين النسابين ، حتى ألحقوهم بصميم النسب . فهذا ما تطابقت عليه مذاهب طبقات الخلق (()).

وما أظن الأمر يحتاج الآن إلى تعليق ؛ فالفكرة واحدة ، والألفاظ واحدة ، وإذا أمكن تشابه الفكرة اتفاقاً ، فمن المستحيل أن تتشابه الألفاظ إلى هـٰذا الحد إلا بالتأثير والتأثر .

وكما هوّن إمامُ الحرمين من شأن البحث في الإمامة ، وقال : إنه لم يسلم عن السرف والاعتساف ومجانبة الإنصاف إلا من شاء الله ( راجع الغياثي : فقرة : ٦٩ ، ٧٠ ) تجد نفس المعنىٰ بنفس الألفاظ عند الغزالي في كتابه ( الاقتصاد في الاعتقاد ) حيث يقول : النظر في الإمامة ليس من المهمات . . . . . . والمعرض عن المخوض فيها أسلم من الخائض ، بل وإن أصاب ، فكيف إذا أخطأ ؟ ، (٢) .

ويعرض الشاطبي لمسألة أخذ الحاكم من أموال المسلمين ، لتجهيز الجنود وسدّ الثغور ، ويفصلها في كتابه الاعتصام : ( ٢/ ١٢١ ) .

والمسألة في واقع الأمر من مسائل إمام الحرمين التي كان أول من أفتىٰ فيها ، كما أكّد ذلك بنفسه ، وكما نفهم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية عنها في رسالة المظالم المشتركة . ومن يقرأ المسألة في ( الغياثي ) (٣) يقطع بأن كلام الشاطبي من ذلك النبوع ، وأن الألفاظ والعبارات تكاد تتطابق ، بله الفكرة .

وربما كان هـٰذا أمراً مألوفاً ، أن يرجع مصنف إلىٰ رأي من سبقه ، فيتأثر بأسلوبه وأفكاره ، ولكن الذي لفت النظر أن الشاطبي جعل مرجعه في المسألة الغزالي ، ونسبها

<sup>(</sup>١) فقرة : (١٠٨).

 <sup>(</sup>۲) كتاب الاقتصاد في الاعتقاد \_ القاهرة ( ۱۳۲۷هـ) ( ص ٩٥ ) \_ ( نقلاً عن نصوص الفكر السياسي : ٣٦٣ ) .

<sup>(</sup>٣) فقرة : ( ٣٧٣ ) وما بعدها .

\_\_\_ التعريف بالغياثي/ أثره فيمن بعده إليه ، فقد قال : « والمسألة نصّ عليها الغزالي (١) في مواضع من كتبه ، وتلاه في

تصحيحها ابن العربي في أحكام القرآن له » .

هكذا يؤكد الشاطبي أن المسألة نصّ عليها الغزالي ، وتلاه ابن العربي ، فيكون الغزالي وابن العربي ، قد تأثرا بإمام الحرمين .

والذي يعنينا هنا أن شيوع ذكر الغزالي رضى الله عنه ، وذيوع مؤلفاته ، جعل كثيراً من آراء إمام الحرمين تنسب إليه ، ويقف سندها عنده .

ومن ذلك قول الشاطبي : ﴿ إِنَّ الْإِمَامُ لُو أَرَادُ أَنْ يَعَاقَبُ بِأَخَذُ الْمَالُ عَلَيْ بَعْضُ الجنايات ، فاختلف العلماء في ذلك ، حسبما ذكره الغزالي ، (٢) .

والمسألة في واقع الأمر ليست للغزالي ، وإنما هي لإمام الحرمين ، وقد قتلها بحثاً في ( الغياثي )<sup>(٣)</sup> ، ولا شك أن الغزالي أخذها من شيخه إمام الحرمين ، فكان الأولىٰ أن يقول الشاطبي : حسبما ذكره إمام الحرمين ، ولكن عذره أنه لم يطلع على كتب إمام الحرمين ، فلم تكن من الشيوع وكثرة النسخ مثل مؤلفات الغزالي ، وما زالت .

وهناك غير ما ذكرنا(٤) من المسائل يذكرها الشاطبي ويقول: إنها عن الغزالي وابن العربي ، وهي في واقعها عن إمام الحرمين ، بنفس الأسلوب ونفس الألفاظ تقريباً .

وحين يناقش إمام الحرمين حق الإمام في الأخذ من أموال المسلمين لدفع الكفار وسدّ الثغور ، وإعداد الجنود ، يقول فيما يقول : ١ . . . . . . وأموال الدنيا لو قويلت بقطرة دم لم تعدلها ، ولم توازها »<sup>(ه)</sup> .

أورد الغزالي هذه المسألة في المستصفى : ( ٣٠٤/٢ ) ، بنفس أدلَّة إمام الحرمين ، وبنفس الأمثلة ، وينفس الأسلوب .

الاعتصام: ( ۱۲۳/۲ ) . **(Y)** 

فقرة : ( ٤٠٩ ) وما بعدها .

ارجع إلى الفصل الخاص بعنوان ( أثر إمام الحرمين في الفقه الإسلامي ) . في كتابنا ( فقه إمام الحرمين).

راجع الفقرات : ( ٣٦٩ ، ٣٧٠ ) .

ونجد الغزالي يقول في نفس المعنىٰ: « إن المال حقير في ميزان الشرع بالإضافة إلى الدم »(١).

وسبق أن أشرنا إلى ثورة إمام الحرمين على فتوى الإمام يحيى بن يحيى الليثي ، ونجد الغزالي يرى نفس الرأي ، ويثور نفس الثورة ، بنفس الألفاظ ، ونفس الحجج »(٢) .

وإذا كان الشاطبي ـ ولا شك أن هناك مثله كثير ـ قد أخذ علم إمام الحرمين عن طريق تلميذه الغزالي ، فهناك من أخذوا عن إمام الحرمين مباشرة ، ونسبوا إليه ما أخذوه ، ويكفي أن تقرأ المجموع للنووي رضي الله عنه ليطالعك في أكثر صفحاته قوله : قال الإمام . ويعني به إمام الحرمين ، فحيث ذكر الإمام مطلقاً بدون قيد ، فهو عنده إمام الحرمين .

وقد تبعه في ذلك كثيرٌ من أعلام الأثمة كالسيوطي في الأشباه والنظائر ، حيث يطلق الإمام ويريد به إمام الحرمين ( راجع على سبيل المثال ص ٩٣ ) .

ومن يطالع السياسة الشرعية والحسبة ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، لا يخطىء نظره فكر إمام الحرمين بصفة عامة . على سبيل المثال : رأيه في أن وجوب الإمامة بالشرع لا بالعقل ، وأن الإمامة تنعقد بأهل الشوكة والمنعة ، وأن واجب الإمام هو إقامة الدين ، والدنيا ترعى لأن بقيامها قيام الدين .

وتستطيع أن تتبع أفكار وآراء إمام الحرمين ، فتجدها عند الآمدي ، والعزّ بن عبد السلام ، والسبكي ، والنووي ، والسيوطي ، وغيرهم وغيرهم .

كما كان إمام الحرمين أول من ابتكر لفظ ( الاستصلاح ) \_ فيما نعلم \_ ومن بعده صار هاذا اللفظ مصطلحاً من مصطلحات أصول الفقه ، تبعه الغزالي في استعماله وردده في المستصفى للدلالة على المصالح المرسلة .

اشتقاقاً من لفظ ( المصلحة ) ومشاكلة ( الاستحسان ) لمقابلته به .

<sup>(</sup>١) المستصفى: ( ٣١٤/١ ).

<sup>(</sup>٢) المستصفيل: (١/ ٢٨٥).

وما زالت كتب إمام الحرمين وآراؤه وأفكاره في حاجة إلى جهودٍ متضافرة ، لنشرها ودراستها ، وتتبع آثارها ، وتقديرها حق قدرها ، فقد كان رحمه الله يشعر بالغَبْن حيّاً ، ولعلّه كان يدرك ببصيرته أنه سيستمر غبنه بعد مماته ، فكانت شكاته التي جأر بها ، وختمها بقوله :

سل الحسناء عن بخت القباح (١) فمتىٰ يصير للحسناء بخت ـ على الأقلّ ـ مثل بخت القباح . ؟

\* \* \*

<sup>(</sup>١) انظر فقرة : (٤١٣) من الغياثي .

## ج - بين بد بيك النص كلمة في التحقيق ، منهجنا في التحقيق ، نُسَخ الكتاب عملنا في الكتاب ، نماذج لمخطوطات الكتاب

# كلمثِّ في اتَّحْت بق

دفعني إلى هذه الكلمة أمور: منها بيانُ قيمة التحقيق وخطورته وضرورته لإحياء تراث أمتنا من الهوان ؛ فبهذا الإحياء تحمي أمتنا حاضرَها من الضياع ، ومستقبلها من التلاشي ، ثم بيان ما يتطلبه هذا العمل من تبتّل وتجرّد ؛ ففي ذلك شيء من العزاء للمصابرين الصابرين على مشقات هذا الفن ومضايقه .

ثم تنبية لأولئنك العابثين بتراث أمتهم ، الذين يدخلون ميدان التحقيق بغير سلاحه ، علَّهم يبحثون لأنفسهم عن مجال آخر احتراماً لتراث أمتهم .

التحقيق: هو العمل على إظهار نص الكتاب المخطوط على الصورة التي أراده مؤلفه عليها، أو أقرب صورة إليها، وهاذا بعد تحقيق اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ونسبة الكتاب إلى المؤلف.

وليس هاذا بالعمل الهيّن ، فكم من الصعوبات تكتنفه : من اختلاف الخط والإملاء ، وعدم وضوحه وتآكله ، وكثرة السقط والخرم ، ثم اختلاف الأسلوب : لفظاً وتعبيراً ، وفكرةً وبناءً ، ناهيك بالتصحيف والتحريف الذي لا يعرى منه كاتب ولا ناسخ .

ومنذ القدم أدرك الجاحظ أن التحقيق أشقُّ وأصعب من التأليف .

قال في كتابه الحيوان: ﴿ ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يُصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاءُ عشر ورقات من حُرّ اللفظ ، وشريف المعاني أيسرَ عليه من إتمام

ذلك النقص ، حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام »(١) . هذا إذا كان المؤلف يُصلح لنفسه ، فما بالك بمن يصلح لغيره ؟ ؟

ويقول أستاذنا المحقق الكبير الأستاذ عبد السلام هارون : ﴿ إِن تحقيق النصوص محتاج إِلَىٰ مصابرة وإِلَىٰ يقظة علمية ، وسخاء في الجهد الذي لا يضن على الكلمة الواحدة بيوم واحدٍ أو أيام معدودات ﴾(٢) .

ولا شك أن صعوبة هذا الفن (التحقيق) هي التي أخّرت عنايتنا به ، والتفاتنا إليه ، حتى ظن البعض أنه فنَّ غربيًّ ، تعلمناه من المستشرقين ، وأخذناه عنهم ، مع « أننا ذوو عهد قديم بهذه الدقة المنهجية ، في الرواية والأداء ، وكان علماء الحديث عندنا أول من وضعوا أصولَ هذا المنهج ، وضبطوا قواعده ، وعنهم أخذها جامعو اللغة ، ورواة الشعر والأخبار ، قبل أن تسمع الدنيا بكلمة الاستشراق »(۳) .

وتقدّم إلىٰ هاذا الميدان روّادٌ أفذاذ يزهو بهم ميدان التحقيق ، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : العلامة أحمد تيمور باشا ، وأحمد زكي باشا ، ومحمد محمود الشنقيطي ، ومحب الدين الخطيب ، طيب الله ثراهم .

وتبعهم في جيل تال أستاذنا العلامة محمود شاكر ، شيخ العربية ، مدالله في عمره ، وأستاذنا عبد السلام هارون ، ومصطفى السقا ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وإبراهيم الأبياري ، وبنت الشاطىء ، والسيد أحمد صقر . ومن الجيل الذي يليهم . جيل الشباب : الأخ الدكتور محمود الطناحي ، والدكتور عبد الفتاح الحلو .

ولكن مثل كل الميادين ، ما إن يرتاده المرتادون ، ويعبّدون الطريق إليه ، حتىٰ

<sup>(</sup>١) انظر . تحقيق النصوص ونشرها : ( ٤٨ ) . لأستاذنا عبد السلام هارون . مد الله في عمره .

<sup>(</sup>٢) نفس المصدر: ( ٥٩ ) .

<sup>(</sup>٣) تراثناً بين شرق وغرب: (٦) (مذكرات للدارسين بمركز تحقيق التراث للدكتورة بنت الشاطىء). وانظر أيضاً ما كتبته تقديماً لتحقيقها . مقدمة ابن الصلاح ، وانظر أيضاً تحقيق النصوص: (٧٧).

يسارع إليه بعض من غير أهله ، بحثاً عن مكانٍ بين هاذه الأسماء ، أو مالٍ ، أو شهرة . ولا يدرون أنهم يسيئون إلىٰ تراث أمتهم ، قبل أن يسيئوا إلىٰ أنفسهم ، مما جعل الباحثة المحققة ( بنت الشاطىء ) تقول عن عمل هاؤلاء ، وهي توازن في أسى بين عمل المستشرقين وعملنا : ﴿ . . . وبدا واضحاً أن أكثر القوم هنا لم يقصدوا إلىٰ شيء من النشر العلمي ، ولا عناهم أن يثقلوا علىٰ أنفسهم ببعض أعبائه وتبعاته ، ولا أن يضبطوا أقلامهم بشيء من نُظمه ومناهجه ، وإنما اتخذوا النشر وسيلة ارتزاق فحسب ، وجعلوا طبع المخطوطات تجارة ، لا مجال فيها لتقدير حرمة النصوص ، أو احترام أمانة العلم »(١) .

وإن كنتَ في حاجة إلىٰ دليل علىٰ ما قلت ، فيكفي أن أذكر لك أن أحد المحققين حوّل ( القَصَّة= الجصّ= الجير ) إلىٰ فضة ، وإلىٰ هنا والأمر قد يُحتمل ، ولكن أن يتطوّع وينقش بها الحجارة ، فهاذا ما لا يحتمل . فقد قرأ في نصِّ قديم : « وبنى عثمان بنُ عفان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحجارة والقصَّة » ، فحرّفها ( الفضة ) ، ولو سكت عند هاذا الحد ، لهان الأمر ، وقلنا : حرّف ، أو صحّف . ولا يعرىٰ من ذلك أحد ، وربما نتهم المطبعة بأنها فرقت نقطتي القاف ، بين الحرف الأول والثانى .

ولكن الجرأة على النص ، وعدم الأمانة ظهرت حينما ظنّ أن بالنص خطأ ، وأراد أن يصلحه ، فلمّا لم يعقِل أن تكون الفضة قسيماً للحجارة في البناء ، غيّره هاكذا وبنى عثمان بنُ عفان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحجارة المنقوشة بالفضة » ومع هاذا التصرّف المعتدي الجائر على النص ، لم يسلم له المعنى ، فإذ لم يستسغ البناء بالحجارة والفضة ، لم يدر أيضاً أن نقش الحجارة بالفضة غير سائغ ولا معقول ، وإذا ساغ أو عُقل ، فما أظن صاحبَ مُسكة من عقل ، يتصور أن يكون ذلك في زمن عثمان ، الخليفة الثالث .

<sup>(</sup>۱) تراثنا بين شرق وغرب: (ص٦) (محاضرات ألقتها على الدارسين بمركز تحقيق التراث).

أتريد دليلاً بعد هـُذا؟ أستطيع أن أدلّك علىٰ كتب عددُ الأخطاء والشطحات بها يفوق عددَ الصفحات مراتٍ ، ومع ذلك تسمىٰ محققة .

وأنا هنا لا أنفي صعوبة العمل بالتراث ، وأن من يتعرض له قلّما يخلو من وهم أو زلل ، ولكن . فرقٌ بين الخطأ الذي هو من خصائص البشر ، وبين الخبط والتخبيط .

إن العامل بالتراث إن لم يستشعر قداسة عمله ، ويتعلم من الأسلاف العظام الذين يعايشهم في كتبهم ، وعلمهم وفكرهم ، إن لم يتعلم منهم التثبت والإخلاص ، والتجرّد ، والزّهد ، فقد ظلم نفسه ، وظلم تراث أمته .

# منهجن في لتحت يق

يقوم المنهج الذي نعتمده ـ ونسأل الله أن يوفقنا إلى التزامه والوفاء به على الإدراك الكامل لمعنى التحقيق الذي قدمته آنفاً . وأن التحقيق غير الشرح والتعليق ، وأن عمل المحقق هو خدمة النص لا يزيد على ذلك ، ولذا كان الضبط للغريب والمشتبه في أضيق الحدود وبمنتهى الحذر ، مع التنبيه على ما كان من ضبط في المخطوط إذا خالفناه ، وكذلك يكون التعليق في حدود الضرورة القصوى تخفيفاً للغموض ، أو ربطاً لأجزاء الكتاب بعضها ببعض ، حتى يثق القارىء من الجهد الذي بذله المحقق في تفهم النص وتقدير صحته . وكذلك التعليقات التاريخية واللغوية والفقهية وغيرها . وأيضاً التعريف بالأعلام والأماكن والوقائع ، وترقيم الآيات وتخريج الأحاديث ، كل ذلك في حدود خدمة النص وبكل الإيجاز .

هاذا هو المنهج في تركيز وإيجاز . وسنصف عملنا في تطبيقه بعد بيان نسخ الكتاب ووصفها .

# نُسَخُ الكنّاسِب

بعد البحث الدائب في كل المظان التي يمكن أن تدلّنا علىٰ نسخ الكتاب ، وصلنا إلى النسخ التالية ، وكلها مخطوطة :

١- نسخة في دار الكتب المصرية ، في إحدى المكتبات الخاصة بها ( مكتبة مصطفىٰ فاضل ) وهي تحمل رقم ( ٥٥٥ ) فقه شافعي .

٢ ـ نسخة في مكتبة بلدية الإسكندرية برقم ( ١٧٤٩ ب ) .

٣-نسخة في دار الكتب المصرية ، بالرصيد العام ، برقم ( ١٦٤٥ ) فقه شافعي .

 $_{1}$  . نسخة في دار الكتب المصرية ، بالمكتبة التيمورية ، رقم (  $_{1}$  اجتماع ) .

٥ نسخة في دار الكتب المصرية ، برقم ( ٢٣٥٥١ ب ) منقولة عن النسخة رقم
 ( ١ ) في هاذه القائمة .

٦\_نسخة في الهند مكتبة ( خدا بخش ) برقم ( ١٤٤٣ ) .

هاذه هي كل النسخ التي حدثتنا عنها الفهارس ، وهدانا لها البحث والاستقصاء (۱) في مختلف المظان ، وقد طرحنا منها نسخة دار الكتب ( ٢٣٥٥١) ، لأنها منقولة عن النسخة ( ٥٥٥ ) فقه شافعي ، وذلك في إثبات فروق النسخ فقط ، ولكن لم نهملها في القراءة والمراجعة ، حيث أعانتنا على قراءة بعض الكلمات والعبارات التي زاد تأكلها ، أو عدم وضوحها في نسخة ( ٥٥٥ ) عما كان عند النقل منها .

أما نسخة الهند ، فقد أعيتنا كل الوسائل للوصول إليها ، فقد ذكر بروكلمان أنها في ( بنك بور ) ( جـ ٤٩٣٨٨ / ١٠ . وظللنا نكتب ، ونكرر الكتابة باسم أفراد ، وباسم هيئات ، ودور كتب وجامعات . ولا مجيب .

<sup>(</sup>۱) ذكر فهرس المخطوطات الموحد لدار الكتب المصرية نسخة أخرى برقم ( ۹ ) اجتماع تيمور ، وعند البحث وجدنا أنها نسخة باسم التبر المسبوك في نصيحة الملوك للإمام الغزالي . وهي غير غياث الأمم تماماً .

وحين التقيت بالأستاذ الدكتور سعيد أحمد أكبر أبادي ، رئيس قسم الدراسات الإسلامية بجامعة عليكرة . أفادني بأن مكتبة ( بنك بور ) $^{(1)}$  لا وجود لها الآن ، وأن ما كان بها من الكتب صار في مكتبة ( خدا بخش ) في ( بتنا ) وأوصاني أن أكتب للدكتور عابد رضا بيدار $^{(7)}$  ، وعلىٰ عنوانه بالمكتبة ، وجاءني الرد بأن الكتاب موجود ، وأنهم على استعداد لإرسال نسخة منه بالميكروفيلم . إذا وصلتهم القيمة .

وأرسلنا ما يطلبون ، ولم نتلقَّ ردّاً ، وحمَّلنا الأخ الكريم الدكتور يوسف القرضاوي الذي كان مدعوّاً لزيارة ندوة العلماء بالهند رسالة للمكتبة ، وقد حمَّلها بدوره لبعض المعنيّن بهاذه الشؤون من علماء الهند ، ووعدوه خيراً .

ولما لم نتلق رداً أرسلنا القيمة مرة أخرى ، وأيضاً لم نتلق أي ردّ . وإذ أسجل ذلك هنا أؤكد أننا لا نقصد الإساءة إلى أحد \_ حاشا لله \_ بل أقدّر لهم أعذاراً من مفارقات البريد ، أو التعقيدات الإدارية ، أو الرقابة الأمنية على المطبوعات ، والمصوّرات

<sup>(</sup>۱) في رسالة من العلامة محمد حميد الله ، أفاد بأن ( بانكي بور ) حارة من بلدة ( بتنا ) ومكتبة ( خدا بخش ) في تلك الحارة . ولا تزال كذلك فمكتبة ( خدا بخش ) ومكتبة ( بانكي بور ) نفس الشيء . .

<sup>(</sup>٢) قدر الله لنا سبحانه أن نزور هذه المكتبة سنة ( ١٩٨٢م) وقد أحسن الدكتور عابد رضا بيدار استقبالنا ، واستضافنا ، في بيته على الغداء ، وزاد فاستصدر أمراً ، بفتح المكتبة في غير الأوقات الرسمية ، فاستمرت إلى نحو منتصف الليل ، حتى قضينا بعض حاجتنا ، من الاطلاع على ذخائر المكتبة والاختيار من نفائسها . كان ذلك مع العلامة الأخ الدكتور يوسف القرضاوي حيث ذهبنا ومعنا الأخ الدكتور علي يوسف المحمدي ، لجنة للاطلاع على تراثنا المحفوظ في مكتبات الهند وباكستان ، ولاختيار ما يناسب لتزويد مكتبة مركز بحوث السيرة والسنة بجامعة قطر ، وقد كانت رحلة مباركة حقاً ، استمرت أكثر من نصف شهر ، خصبة بالعمل مليئة بالبحث والعمل وقراءة واقع المسلمين في شبه القارة الهندية ، بجانب الاطلاع على ذخائر تراثنا المهجور هناك .

كما كان من أغراض هـنـذه اللجنة ، المشاركة في حضور مؤتمر ( الإسلام والمستشرقون ) ( الأول ) . الذي عقد في مدينة ( أَعْظم جرئ ) بالهند ، في الفترة من ( ٢٦ـ ٢٨ ) ربيع الآخر سنة ( ١٤٠٢= ٢١-٢٣ ) فبراير سنة ( ١٩٨٢ ) .

أو... أو... فما أكثر العوائق في سبيل العلم والثقافة ، فقط نسجل ذلك ليعلم من لا يعلم ، كيف يعاني الباحثون والدارسون ، وبخاصة الذين يعملون في مجال التراث .

### بيان:

لقد صدق الواقع ظننا ؛ فبعد أن كتبنا هذا ، وكاد الكتاب أن يكون بين يدي القارئين والباحثين ، جاءنا من المكتبة أنهم أرسلوا الميكروفيلم منذ نحو عام ، وقد ردّوا القيمة الثانية ، بل تفضلوا فوعدوا بإرسال نسخة ثانية من الميكروفيلم غير التي ضلت طريقها إلينا . وهيهات!! ولعلّ وعسىٰ أن تصل .

فلزم البيان . ولزم أن نكرّر لهم الشكر جزيلاً ، ونسأل الله أن يعيننا وإياهم على أداء الواجب نحو البحث والعلم .

## وصف للنسخ المخطوطة وقيمتها:

- ١- نسخة دار الكتب المصرية ( ٥٥م ) فقه شافعي . وقد رمزنا لها بالرمز ( م ) .
   وهاك وصفها :
- \* تعتبر أكثر النسخ وفاءً بالنص ؛ فهي أقلها سقطاً . وليس بها خرم إلا جزء رأسي من الورقة الأخيرة . (انظر صورتها ضمن النماذج المصوّرة بعد هذا التعريف) .
- \* تحمل العنوان كاملاً (غياث الأمم في التياث الظلم) مع العنوان المشهور (الغِياثي).
- \* على الصفحة الأولى حول العنوان كتابات كثيرة ، منها بعض التمليكات ، وكذا فائدة للحفظ ، وتعريف ببعض أماكن بحضرموت والعراق ومصر ، وبعض أدعية منظومة ( انظر صورة الصفحة في آخر هاذه المقدمات ) .

- » مرقمة بقلم حديث في ( ٢٧٨ صفحة ) .
- \* بها أثر مراجعات وتصويبات بمداد مخالف .
- \* بهامشها ما يشهد علىٰ أنها روجعت علىٰ نسخة أخرىٰ ، غير المنقولة عنها .
  - \* بهامشها بعض تعليقات تشهد أنها كانت في ملك بعض العلماء .
- ليس في نهايتها ولا في أولها شيء عن تاريخ نسخها ، ولا اسم ناسخها ، ويبدو
   من المداد والورق أنها نسخة قديمة ترجع إلىٰ أوائل القرن السابع .
  - \* مسطراتها ( ١٩ سطراً ) . مساحتها المشغولة بالكتابة ( ١٤×٢٠سم ) .
    - \* لا تلتزم النقط دائماً .
- \* تحذف الهمزة تسهيلاً وقصراً ، فالبصائر والكبرياء تكتب : البصاير والكبريا .
- \* تقل فيها الأخطاء الفاحشة ، بل لا توجد ، مما يشهد بأن ناقلها فقيه وعلى علم .
  - \* تُعنىٰ أحياناً بضبط الكلمات الغريبة .
- ٢\_ نسخة مكتبة الإسكندرية رقم ( ١٧٤٩ ب ) . وفي بروكلمان أنها برقم ( ٩٢ )
   تاريخ . . . . . وقد رمزنا لها بالرمز ( س ) . وهاك أهم ملامحها :
- « من واقع خطها وطريقة كتابتها يظهر أنها أقدم النسخ بيقين ؛ فهي ترجع إلى أوائل القرن السادس ، فيما نقدر .
  - \* على صفحة الغلاف الاسم الكامل وحده (غياث الأمم في التياث الظلم).
- \* على الغلاف أيضاً : كتبه بخطه لنفسه علي بن علي بن هبة الله بن علي المطهر بن أبي عصرون (١) .
- « وعلى الغلاف أيضاً : وفيه فضائل الشافعي رضي الله عنه عن الإمام ( . . . . ) (٢)
- (١) لم نقف على ترجمة له ، مع طول بحثنا ، ولعله من ذات الدوحة التي منها ابن أبي عصرون مختصر نهاية المطلب .
  - (٢) كلمة غير واضحة .

بين يدي النص/ نُسَخ الكتاب \_\_\_\_\_\_ بين يدي النص/ نُسَخ الكتاب

الرازي . ويبدو أن الكتاب كان ملحقاً به كتاب آخر في فضائل الشافعي ، إلا أنه غير موجود ، فلعله ضاع مع آخر النسخة أو لعله فُصل عنها .

\* مسطراتها تتراوح ما بين ( ٢١\_٧٧ سطراً ) ، والمساحة المشغولة بالكتابة ( ٢٤× ١٦ سم ) .

- \* بها أثر مراجعات وتصويبات علىٰ نسخة أخرىٰ .
  - \* تعنى بضبط الكلمات الغريبة والمشتبهة .
- \* بها نقص في خمسة مواضع مقداره خمس عشرة ورقة تقريباً ، على النحو التالي : [ورقة واحدة ، ثم ثماني ورقات] . وكل ذلك في النصف الأول من الكتاب ، ثم يأتي الموضع الخامس في آخرها ، ومقداره ثلاث ورقات . ذهبت بالخاتمة طبعاً .
- \* بهاذا يظهر أن الاضطراب الفاحش الذي كان بها سببه عدم ترتيبها عند التجليد ،
   حيث كانت مشوشة ، وظن المفهرس أن النقص في الآخر فقط .
- \* تقلّ فيها الأخطاء الفاحشة ، أي التي تكون عن سوء فهم للمقروء ، وعن جهل بالسياق ، مما يشهد بأن ناسخها من العلماء .

٣- نسخة دار الكتب رقم ( ١٦٤٥ ) فقه شافعي ، وهي التي رمزنا لها بالرمز ( ف )
 وهاك أهم ملامحها :

- \* مبتورة من الأول ، حيث ذهب منها المقدمة والأبواب الثلاثة الأولى وأكثر الباب الرابع ، وهو نحو سدس الكتاب .
  - \* سقطت منها ورقة كاملة بعد ذلك .
- \* عليها تمليك بالشراء من محمد أفندي صادق ، وأن تاريخ إضافتها إلى رصيد دار الكتب هو ( ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٧ ) .
- \* كتب عليها بقلم حديث (الأحكام السلطانية لابن تيمية)، (فقه حنبلي) ثم عليها تعديل للأرقام وللفن، مما يشهد بتردد المفهرس، حتى استقرّ أخيراً على الرقم والفن ( ١٦٤٥ فقه شافعي) (انظر صورة الصفحة الأولىٰ).

- پرجع نسخها إلىٰ ( ١٦ رمضان سنة ٧٣٧ ) .
- \* ناسخها محمد بن أحمد بن سليمان المالكي .
- \* مسطراتها ( ١٧ سطراً ) ومساحتها المشغولة بالكتابة ( ١٤× ٢٠ سم ) .
  - \* أوراقها الباقية ( ١٢٦ ورقة ) .
- \* كثر بها الخرم ، وسقوط الجمل والفقرات ، الذي يرجع سببه إلى نقل البصر من سطر إلى سطر .
  - \* كثر فيها ترك النقط.
- \* كثيرة التصحيف والتحريف ، مع أن الواضح أن النسخة المأخوذة منها جيدة جداً ، يشهد ذلك استخدامها لأدوات الربط ، وصياغة العبارات والجمل . حين تختلف عن النسخ الأخرى .
- \* كثيرة الأخطاء الناتجة عن سوء الفهم ، مما يجعلنا نشك في علم ناسخها
   وفقهه .
- \* تختلف عن النسخ الأخرى اختلافاً بيناً ، ففي أحيان كثيرة تعبّر بعبارة موجزة مخالفة تماماً ، عن نفس المعنى الموجود في النسخ الأخرى . وكثيراً ما تكون عبارتها أوضح .

كما أنها تقدّم وتؤخر كثيراً من الأفكار ، داخل الفصل الواحد ، ويظهر ذلك بملاحظة الفروق التي أثبتناها في الهوامش .

\* نكاد نجزم بأن نسخة (ف) هاذه ، صورة مغايرة لـ (الغياثي) عما في النسخ الأخرى .

ودليلنا على ذلك \_ بخلاف ما أشرنا إليه آنفاً من إيجازها واختصارها لكثير من العبارات \_ أنه أعلن فيها وحدها رجوعه عن وعده بتفصيل الكلام عن أحكام الخلفاء في (الغِياثي) ، ووعد بأن يؤلف كتاباً مستقلاً في ذلك الموضوع ، على حين كرر الوعد في النسخ الأخرى بأنه سيشرح مجاري أحوال خلافة الصديق ، وكذا خلافة علي

بين يدى النص/ نُسَخ الكتاب \_\_\_\_\_\_ بين يدى النص/ نُسَخ الكتاب

رضي الله عنه في فصول تالية (انظر الفقرة: ١٦٢ واقرأ هامش رقم ١، ٢ من ص١٥٥ . وهو في نفس الفقرة، وانظر أيضاً فقرة: ٤١، ١٩٠) فهاذا يشهد بتغاير (ف) عن النسخ الأخرى، كما يشهد بأنها أمليت من المؤلف بعد النسخ الأخرى .

\* ولولا ما بها من نقص ، وما فيها من سقط ، لكانت أُوْلَى النسخ بأن تكون أصلاً .

٤- نسخة دار الكتب ( ٨ اجتماع ) تيمور . وهي التي رمزنا إليها بالرمز ( ت ) وهاك
 وصفها :

- \* عليها العنوان الكامل ، بدون عنوان الشهرة ( الغياثي ) .
  - \* عليها خاتم وقف أحمد تيمور باشا .
    - \* تمتاز بوضوح الخط .
  - \* عليها ما يفيد بأنها روجعت على أكثر من نسخة .
    - \* كاملة غير منقوصة .
- \* تقع في ( ٢٧٤ صفحة ) ، إلا أن رقم ( ١٠٣ ) مكرر ، فتصير ( ٢٧٥ صفحة ) .
- \* بها بعض صفحات منقولة بخط حديث جداً ، يبدو أنها سقطت فنقلت من نسخة أخرى ، مثل ( ص٩٩ ، ١٠٠ ) .
  - \* يلتزم النقط تقريباً .
  - \* يكثر فيها ضبط الكلمات الغريبة والمشتبهة .
- \* بآخرها: نجز الكتاب بحمد الله وحسن توفيقه ، وذلك في ثالث عشر شهر ربيع الأول سنة ( . . . ) (١) وأربعين وسبعمائة . . . . . .
- \* وبعد ختامها يوجد بها : ﴿ بلغت مطالعةً وإصلاحاً مع مراجعة الأصل ، فصحّ

<sup>(</sup>١) غير واضحة .

بحمد الله ومَنَّه ، كتبه خليل بن العلائي الشافعي (١) ، وفرغ منه في تاسع عشر شهر جمادى الأولىٰ سنة ثمان وأربعين وسبع مائة ببيت المقدس حماها الله .

### قيمة النسخ التيمورية:

\* هنذه صورة نسخة ( ت ) كما يراها الباحث من ظاهرها .

وفي الحق إن الباحث في المخطوطات يتعرض لأن يُخدع كثيراً ؛ فهاذه النسخة التيمورية ، تغري صاحبها من جهات متعددة أهمها : ما عليها من مراجعات ، وما تمتاز به من وضوح الخط ، وكذا سلامة الورق ، وكذا ما عليها من أن كاتبها هو : خليل بن العلائي ، المحدث الفقيه .

ولكن الواقع أنها أقل النسخ شأناً ويرجع ذلك إلىٰ :

\* كثرة الأخطاء الناتجة عن سوء الفهم ، وعدم المعرفة بما ينقل ، لا الأخطاء التي يكون سببها عدم وضوح الأصل المنقول منه ، أو التسرّع ، أو انتقال النظر ، فمثل هاذه الأخطاء مهما كانت تُحْتَمَل ، أما الأخطاء الناتجة عن سوء الفهم والعجز عن قراءة النص المنقول قراءة صحيحة ، فهاذا هو الذي لا يحتمل ، وهو ما منيت به هاذه النسخة . وعند النظر في فروق النسخ المثبتة في هوامش الكتاب ، يظهر ذلك واضحاً . أضف إلى ذلك الاضطراب الذي وقع في الأبواب والفصول .

وأما كتابة خليل بن العلائي لها ، فأمرٌ نكاد نقطع بعدم صحته ؛ لأن الخط الذي كتبت به عبارة توقيع ابن العلائي خط مخالف يقيناً لخط النسخة ، مما يؤيد قولنا بأنه لم يكتبها ، وإنما نرى أنه وقعها بعد أن قرىء عليه بعضُ صفحات منها ، أو قُرئت عليه من غر أن ينظر فيها .

<sup>(</sup>١) ﴿ خليل بن كَيْكُلْدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي .

فقيه ، محدث ، حافظ ثبت ثقة ، متكلم أديب شاعر ، ألف ودرّس . له كتاب « الأشباه والنظائر » في الفقه ، وكتاب « تنقيح الفهوم في صيغ العموم » وله كتاب جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، وكتاب المدلسين ، توفي سنة ( ٧٦١هـ ) ( طبقات السبكي : ١٠/٣٥، والأعلام للزركلي ) .

وهاذه الصورة ما زالت ماثلة في أذهاننا وموجودة بين أيدينا ، وفي كتاب من كتب إمام الحرمين أيضاً ، وأعني بها نسخة البرهان الموجودة بدار الكتب المصرية برقم ( ٧١٤ ) أُصول فقه . والتي قالت عنها الدار إنها بخط الشيخ عبد الرحمان الخضري شيخ علماء دمياط ، لأنها تحمل توقيعه ، وبها مقدمة طويلة يقول فيها : إنه هو كاتبها . وقد استبعدنا ذلك من أول وهلة ، لكثرة ما بها من أخطاء لا يمكن أن تصدر من عالم ، بله شيخ العلماء . وقد أثبتنا أنها ليست للشيخ عبد الرحمان الخضري ، مع أنها تحمل توقيعه وبخط مخالف مثل حالة نسخة تيمور وابن العلائي تماماً .

ومن ناحية أخرى أكاد أجزم بأن نسخة (ت) منقولة من نسخة (س)، فحيثما سقطت الكلمة من (س) تجدها سقطت من (ت). وربما يؤكد ذلك مع تأكيد ضعف ناسخها ما يلي: في (الفقرة: ١٧١) «... أو لسقوط طاعته أو مَرْضة مزمنة تتضمن اختلالاً بيّناً واضحاً، وخرماً في الرأي لائحاً... » سقطت كلمة (في الرأي) من نسخة (س) فأضافها الناسخ في الهامش وأشار عليها بعلامة (الإلحاق) فجاء ناسخ (ت) ونقل العبارة بنقصها بدون أن يلتفت إلى اللحق. ثم استمر في الكتابة إلى أن كتب في (فقرة: ١٧٣): «... ولو كان القائم بأمور المسلمين يتعاطى على الدوام ما هو من قبيل الكبائر كالشرب (في الرأي) ولكنه المسلمين يتعاطى على الدوام ما هو من قبيل الكبائر كالشرب (في الرأي) ولكنه بدون مثنى ، حين رآها في الهامش ، من غير أن يلتفت إلى علامة (الإلحاق). بدون معنى ، حين رآها في الهامش ، من غير أن يلتفت إلى علامة (الإلحاق). التي تدلّه على مكانها ، ومن غير أن يلتفت إلى الخلل الذي أحدثه في العبارة التي يكتبها .

فهاذا مع أمارات أخرى يشهد بأنها منقولة عن نسخة (س). من أجل هاذا كانت نسخة (ت) أقل النسخ شأناً.

<sup>(</sup>١) راجع ـ إن شئت ـ ما كتبناه حول هالمه القضية ، في تقديمنا للبرهان : ( ٦٦/١ ) .

## علن في الكنّاب

- \* قام التحقيق على النسخ الأربع بهاذه الرموز:
- م ـ لنسخة دار الكتب المصرية رقم ( ٥٥٥ ) فقه شافعي .
- س ــ لنسخة مكتبة بلدية الإسكندرية رقم ( ١٧٤٩ ب ) .
- ف ـ لنسخة دار الكتب المصرية رقم ( ١٦٤٥ ) فقه شافعي .
  - ت ـ لنسخة دار الكتب رقم ( ٨ اجتماع ) تيمور .
- \* وبعد دراسة النسخ على النحو المتقدم كان لا بد أن نتخذ نسخة ( م ) \_ وهي أصحُّ النسخ وأوفاها \_ أصلاً ؛ فأثبتناها في الصلب ، ولم نغيّر منها كلمة ، طالما كان لها وجه من الصواب .
  - \* جعلنا النسخ الأخرى نصوصاً مساعدة ، وأثبتنا ما بينها من فروق .
  - \* عند وضع أي كلمة في الصلب من غير نسخة ( م ) ، نجعلها بين معقفين [ ] .
- \* عند سقوط أكثر من كلمة من نسخة (م) نحصر الساقط بين قوسين صغيرين مرفوعين إلى أعلى قليلاً ، ونضع الرقم في القوس الأول ، ثم نضع نفس الرقم في القوس الثاني هاكذا (°°°) .
- \* لم نشر إلى الاضطراب الذي كان في نسخة ( س ) بسبب التجليد ، وإنما أصلحنا المصوّرة المأخوذة عنها قبل بدء العمل . وأشرنا فقط إلىٰ أماكن الخرم .
  - \* لم نتدخل في تقسيم المؤلف للكتاب إلىٰ أركان ، ولا إلىٰ أبواب .
- \* لم نتدخل في تقسيم الأبواب إلى فصول إلا حينما يقول المؤلف مثلاً : إنه سيذكر هاذه المسألة في فصلين مثلاً . ولا تُفصِّل النسخُ الكلامَ .
  - وميّزنا عملنا دائماً بوضعه بين معقفين [ ] .
- استثناء من القواعد المتقدمة قمت بتقسيم الباب الثامن من الركن الأول إلى
   أقسام ، وجعلنا لكل قسم عنواناً ، وفي داخل كل قسم وضعنا عناوين فرعية ، تميز

الموضوعات بعضها عن بعض ، وتيسر الرجوع إليها ، وكل ذلك مأخوذ من كلام المؤلف ومنهجه .

- \* وقد نال الباب الثاني من الركن الثاني شيء من التقسيم والتفريع أيضاً .
- \* وحينما كثرت العناوين التي أضفناها ، لم نر داعياً للتنبيه على أنها من زيادتنا ، واكتفينا دلالة على الزيادة بوضعها بين معقفين . إيثاراً للاختصار ، وبعداً عن التكرار .
  - ﴿ رُقِّمت الآيات الكريمةُ ووُضعت بين قوسين (١)
- \* عزونا الأحاديث الشريفة والآثار ، إلىٰ مصادرها من كتب السنة ، ولم نتعرّض لمناقشتها إلا نادراً وفي إيجاز .
- \* عزونا الأبيات الشعرية إلى قائليها ، ومن حسن الحظ أنها قليلة ، ومشهورة في جملتها لدى عوام المثقفين .
- عرّفت بالأعلام الواردة بالكتاب في إيجاز شديد ، مع الإِشارة إلى مصدر
   التعريف لمن يبغى المزيد .
- \* مما يستحق التنويه ، ما قمنا به من تحقيقات لغوية ، كانت لازمة وضرورية لإِقامة النص وفهمه .
- \* عند تفسير الألفاظ والكلمات الغريبة التزمنا الدقة والإيجاز معاً ، وفي كثير من الأحيان كنا نلتزم الإشارة إلى المصدر الذي أعاننا .
- وقد وجدتني مضطراً لتفسير كلمات ربما ما كانت تحتاج إلىٰ تفسير في نظري ، وما ذاك إلا لأنى رأيت بعض المحققين فسر مثلها خطأ ، فأشفقت على القراء .
- \* ومما يتصل بهاذا أيضاً ضبط الألفاظ الغريبة ، والكلمات التي يشتبه موقعها ،
   وكذلك الأعلام ونحوها ، مما يعين على القراءة .

<sup>(</sup>١) كان ذلك في الطبعتين الأولى والثانية ، أما في هاذه الطبعة ، فالآيات الكريمة مصورة من المصحف ، وبين القوسين المزهرين .

- ۱۸۸ بین یدی النص/ عملنا فی الکتاب
- « وضعت أرقام مخطوطة الأصل في صلب الكتاب بين قوسين (١) ، هاكذا
   () .
- « عُنيت بوضع علامات الترقيم ، لتُعين على إقامة النص ، وتيسر فهمَه ، فرُب
   فاصلة يؤدي فقدها إلى عكس المعنى المراد .
- \* كذلك قمت بتقسيم الكتاب إلى فقرات مرقّمة ، مراعياً المعنى والفكرة التي تحويها كل فقرة .
- أما التعليقات التاريخية والفقهية ونحوها ، فقد التزمت فيها منهج التحقيق ، فلم
   ألجأ إليها إلا عند الضرورة ، وفي إيجاز .

فليس التعليق على المخطوطات استعراضاً للمعلومات ، واستطراداً لأدنى ملابسة ، وليس شرحاً للنص وتفسيراً ، وإنما يباح منه القدر الذي يعين على فهم النص ، ويزيده توثيقاً .

وملاك الأمر ألا يفرض المحقق فهمه على القرّاء ، ولا على المؤلف .

- \* عُنيت بالتعليقات السريعة الموجزة التي تربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض .
- \* قدّمت للنص بدراسة شافية كافية عن جميع جوانبه ، لم نجعلها استعراضاً للمعلومات واستطراداً هنا وهناك ، وإنما التزمنا فيها جانب النص ؛ فلم نبعد عن ظلّه ، خدمةً له وإكمالاً لتحقيقه وتوثيقه .
  - \* عند عمل الفهارس عُنيت بفهرس الموضوعات عناية كاملة .

وقد أجهدني ليالي وأياماً ، حتىٰ جاء صورة واضحة للكتاب ، ييسّر للباحث المعنى الذي يريده بالتحديد . وعسىٰ أن يكون توفيق الله حليفنا .

\* لقد هممت أن أضع فهرساً بالألفاظ والمصطلحات الفقهية والأصولية ، وآخر بالألفاظ اللغوية التي قمت بتفسيرها وشرحها . ولكني عدلت عن ذلك خشية ألا يكون

بين يدي النص/ عملنا في الكتاب \_\_\_\_\_\_\_ بين يدي النص/ عملنا في الكتاب \_\_\_\_\_\_ 1۸۹ هناك كبير جدوىٰ من ورائهما . وأرجو أن أكون أصبت في هاذا التقدير <sup>(۱)</sup> .

وأختم بدعاء إمام الحرمين :

اللهم يسر بجودك وكرمك منهجَ الصواب ، وجنبني غوائلَ التعمّق والإطناب .

\* \* \*

 <sup>(</sup>١) كان ذلك في الطبعتين الأولى والثانية ، ولكن رأينا الحاجة شديدة وماسة إلى فهرس الألفاظ
 فأضفناه في هاذه الطبعة .

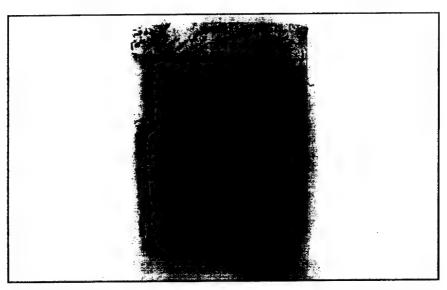
كما ستجد أننا فسرنا كثيراً من الألفاظ التي تركناها في الطبعة الأولى اعتماداً على ثقافة القارىء، ولكن شكا الكثير من صعوبة الألفاظ، فشرحنا منها قدراً ليس باليسير.

والمشكلة في البعد عن الثقافة العربية الأصيلة ، وإلا فالمفروض لمن يتصدى لقراءة هذا الكتاب والبحث فيه ألا يحتاج إلى شرح لفظة من هذه الألفاظ.

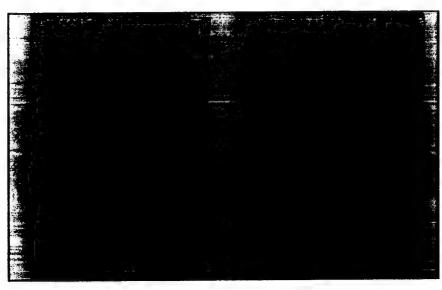


نماذج كمخطوطات لكناب

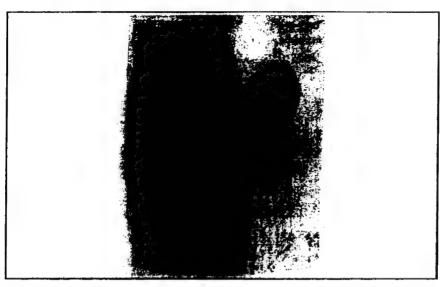




اللوحة رقم ( ١ ) وبها يظهر غلاف نسخة ( م ) وهي التي اتخذناها أصلاً



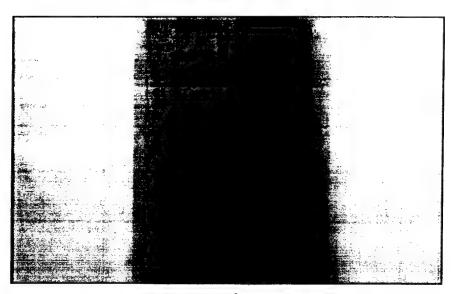
اللوحة رقم ( ٢ ) ويظهر بها الصفحتان الأوليان من نسخة ( م )



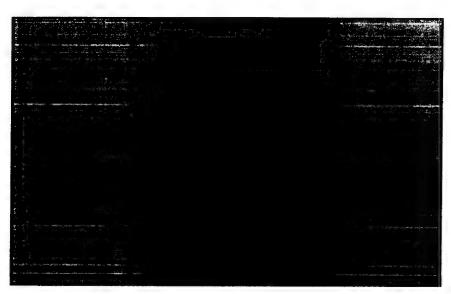
اللوحة رقم ( ٣ ) ويظهر بها الصفحة الأخيرة من نسخة ( م ) وكيف ضاع نصفها



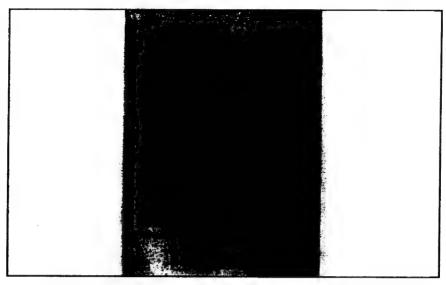
اللوحة رقم (٤) ويظهر منها صفحة العنوان بنسخة (س)



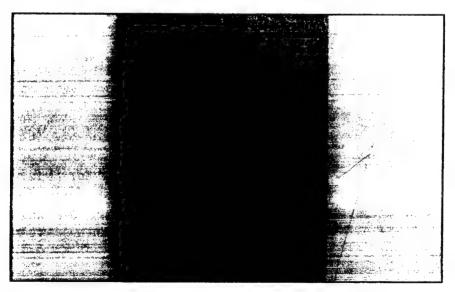
اللوحة رقم ( ٥ ) تمثل أول صفحة من نسخة ( س )



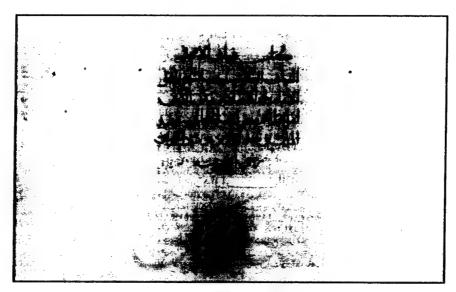
اللوحة رقم (٦) ويظهر بها إحدى صفحات نسخة (س) وبها علامة الإِلحاق والكلمة الساقطة في الهامش التي أشرنا إليها عند وصف نسخة (ت)



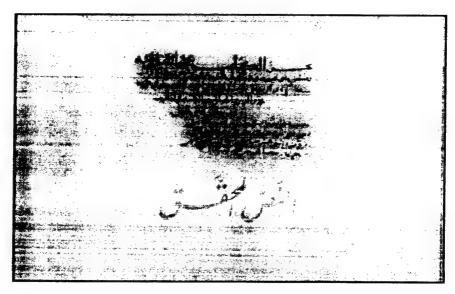
اللوحة رقم ( ٧ ) ويظهر فيها الصفحة الأولىٰ من الموجود في نسخة ( ف ) وعليها ترجيح المفهرس . وتردد دار الكتب في اسم الكتاب وفنه



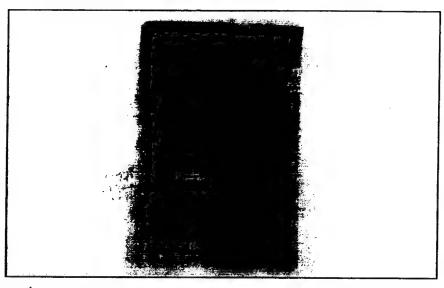
اللوحة رقم ( ٨ ) ويظهر بها خاتمة نسخة ( ف ) وأسم ناسخها



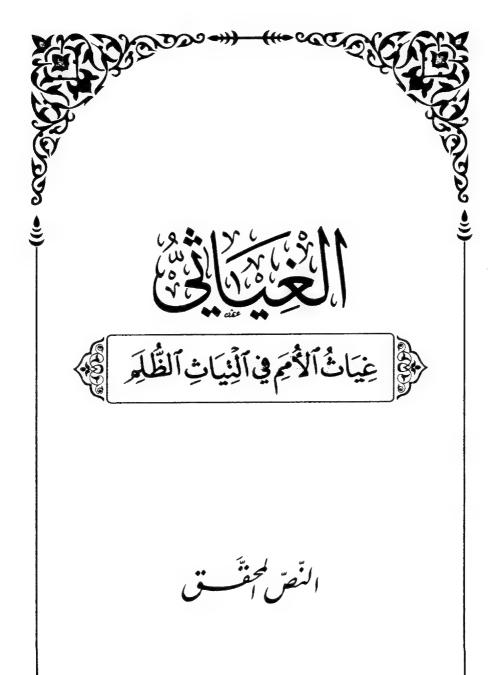
اللوحة رقم ( ٩ ) وبها صفحة العنوان من نسخة ( ت )



اللوحة رقم (١٠) وبها صفحة الخاتمة من نسخة ( ت )



اللوحة رقم (١١) وبها صفحة ٤٧ من نسخة (ت) ويظهر بها الاضطراب في الأبواب





مقدمة المؤلف \_\_\_\_\_\_

# [مقت تمة المؤلف بي ](')

# بِسُ إِللَّهِ ٱلرَّمُنِ ٱلرِّحِيَّةِ

### ١-/ "لا إلهُ إلَّا اللَّهُ يُو عُدُهُ لِيقِ اللَّهُ عَرُّوحِلٌ "

قال الشيخ الأَجل الإمامُ فخرُ الإسلام ، إمامُ الحرمين : أبو المعالي عبدُ الملك بنُ عبد الله المجويني رحمةُ الله عليه :

٢- الحمد لله القيوم الحيّ ، الذي بإرادته كلُّ رُشْدٍ وغَيّ ، وبمشيئته كلُّ نَشْرٍ وطيّ . كلُّ بيان في وصف جلاله حَصَرٌ وعِيّ ، [وبين عَيْنَيْ كلِّ قيصر وكَيّ ، مِنْ قَهْرِ تَسْخيرِه وسْمٌ وكَيّ ]<sup>(٣)</sup> ، ﴿ فَاطِرُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُرُ مِّنَ أَنفُسِكُمُ أَزْوَجًا وَمِنَ الشَّخيرِه وسْمٌ وكَيّ ]<sup>(٣)</sup> ، ﴿ فَاطِرُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُرُ مِّنَ أَنفُسِكُمُ أَزُوجًا وَمِنَ اللَّانَعَيْدِه وسْمٌ وكَيّ إِنْ اللهِ اللهِ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُرُ مِنْ أَنفُسِكُمُ أَزُوجًا وَمِنَ اللهَ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ ال

<sup>(</sup>١) العنوان من عمل المحقق . وكذا كل عنوان يأتي بين معقفين .

<sup>(</sup>س)، (ت)، (س).

 <sup>(</sup>٣) ما بين المعقفين مطموس في الأصل ، والمثبت من (ت) ، (س) ، و(كيّ ) الأولى :
 مخففة من (كيّ ء ) بمعنى ضعيف ( انظر الصحاح ) والمراد كل قوي وضعيف .

وقيل إن (كي) بمعنى الملك أو الرئيس في اللغة الفارسية ، فيكون المعنىٰ بين عيني كل قيصر وكسرىٰ ، ولا يكون في الكلام حينئذ مقابلة ، بل مشاكلة ، توحي بالشمول كقولك القياصرة والأكاسرة ، وهما قطبا العالم عند ظهور الإسلام .

الوسم في الأصل من وسم الشيء ( من باب وعد ) يسمه وسماً وسمة إذا كواه فأثر فيه بعلامة . لذا فعطفُ الكي على الوسم في قوله : وسمٌ وكي من باب عطف البيان . وأصل الوسم لا يكون إلا للدواب والرقيق علامةً للملكية، والقهر والسيطرة . وهو المعنى المتبادر المقصود هنا.

<sup>(</sup>٤) في ( م ) : ﴿ جماله ﴾ ، وفي ( س ) : جلاله ، والمثبت من ( ت ) .

<sup>(</sup>٥) في (م): الواحدين ـ بالحاء المهملة . والوجد اصطلاح صوفي ، والواجد هو صاحب التلوين ، يجد تارة بغيبة صفات النفس ، ويفقد أُخرىٰ بوجودها ( انظر كشاف اصطلاحات الفنون ج٦ ص١٣٥٣ ) .

مَشْكُولة (۱) ، وقلوبُ العارفين على [الدَّأَب في الطلب (۲)] مَجْبولة ، وأيدي المريدين إلى الأعناق (۲) مَغْلولة ، وأفئدةُ القانعين بمِلْك الدارين [مَعْلولة] (٤) ، وغايةُ الزاهدين العابدين مواعدُ (٥) مأمولة ، وفي عَرَصَات الكبرياءِ أَلسنةٌ مسلولة ، ودماء الهلكى في الله مُهْدَرةٌ مطلولة ، وحدودُ المشمّرين في غير ما قُدِّر لهم مفلولة (١) ، ونهاية الكاشفين [حَيْرةٌ] (٧) محصولة ؛ فلا ينفع مع القدر المحتوم وسيلة ، ولا يردُّ القضاءَ الأزليَّ حيلة .

والأفهامُ دون حمى العزة مبهورة ، والأوهامُ مقهورة ، والفِطَن مَزْجورة ، والبصائر مدحورة ، والفِكَرُ عن مُدْرَك الحق مقصورة ، وذكرُ اللسان أصواتٌ وأجراس ، ومتضَمَّنُ الخواطر وَسُواس ، والسكونُ عن الطلب تعطيل ، والرُّكون إلىٰ مطلوب مُخيلِ تمثيل ، وبذل [المُهَج] (٨) في أدنىٰ مسالك المريدين قليل ، وليس إلىٰ درك محقيقةِ الحق سبيل ، ونارُ الله علىٰ أرواح المشتاقين/ موقدة ، ومداركُ الوصول بأغلاق العِزِّ موصدة .

ومن قنع بالدعوىٰ ضاع زمانه، ومن تحقق في الإرادة طالت أحزانه ، ومن ضَرِي<sup>(٩)</sup>

أي مُقيَّدة : من شَكَل الدابة قيدها بالشكال . ( المعجم ) .

<sup>(</sup>٢) في (م): الباب في الطاعة ، والمثبت من: (ت) ، (س).

<sup>(</sup>٣) في (س): الأغلال.

<sup>(</sup>٤) في ( م ) : مغلولة ، وما أثبتناه من ( ت ) ، ( س ) . في المعجم الوسيط : عُلِّ الإنسان بضم العين : مرض ، فهو معلول .

<sup>(</sup>٥) في (ت) ، (س) : مواعيد .

<sup>(</sup>٦) (ت): مغلولة . والأؤلىٰ ما أثبتناه للمشاكلة مع حدود .

 <sup>(</sup>٧) في ( م ) : الكاشفين خبرة . والمثبت من ( ت ) ، ( س ) . والكشف عند الصوفية : الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً وشهوداً . ( الصحاح في اللغة والعلوم ) .

<sup>(</sup>A) في ( م ) : المنهج ، والمثبت من ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٩) ضري به : لزمه أو أولع به ، واعتاده واجترأ عليه .

وصدي : أي عطش قلبه ، والمراد لم يظفر ببرد اليقين ، ولم يصل إلى درك الحقيقة ، وفي هذا العبارة ما يشهد بأن إمام الحرمين لم يجعل ( علم الكلام ) كلَّ همه ، بل ربما كان في هذا التعبير ما يشهد بنهيه عن الانغماس فيه ، وهذا يؤيد ما قاله الذين ترجموا له من أنه رجم عن =

بالكلام صَدِي جَنانُه ، ومن عرف الله كلَّ لسانه ، جل جلالُه ، وتقدست أسماؤه .

استواؤه استيلاؤه ، [ونزولُه برُّه] (١) وحِبَاؤه ، ومجيئه حكمُه وقضاؤُه ، ووجهُه بقاؤه ، وتقريبُه اصطفاؤُه ، ومحبته آلاؤه ، وسخطه بلاؤه ، وبُعدُه علاؤه ، العظمةُ إزارهُ ، والكبرياءُ رداؤُه ، غَرِقت في نور (٢) سَرْمديّته عقولُ العقلاءِ ، [وبرِقَت] (٣) في

والدليل السمعي القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة ، وهو مستند معظم الشريعة ، وقد درج صحب الرسول صلى الله عليه وسلم على ترك التعرّض لمعانيها ، ودرك ما فيها ، وهم صفوة الإسلام ، المستقلون بأعباء الشريعة ، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة ، والتواصي بحفظها ، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها ؛ فلو كان تأويل هلله المظواهر مُسوّعًا محتوماً ، لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة ، فإذا انصرم عصرهم ، وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل ، كان ذلك قاطعاً بأنه الوجه المتبع ؟ .

وإمام الحرمين بهنذا يقطع بعدوله عن التأويل ، وفي ضوء هنذا الكلام الصريح القاطع ننظر إلى العبارات الواردة في هنذه المقدمة موهمة للتأويل .

[استدراك: كان هذا ما كتبته منذ نحو ثلاثين عاماً ، أما الآن ، فنحن نقطع بأنه لم يكن من إمام الحرمين رجوع ولا عدول عن طريقة الأشعري ، وإنما هما المذهبان والطريقتان: السلفية والأشعرية ، يعمل بهما معا ويدعو لدين الله وينافح عنه بالمنهجين بحسب المعاند الذي أمامه ، فيكلم كل واحد بما يفهمه].

- (١) مخرومة من : (م) ، والمثبت من : (ت) ، (س) . وحباؤه : أي هبته ومنحته وعطاؤه .
  - (٢) (ت)، (س): بحور.

 <sup>(</sup> الكلام ) في أخريات أيامه ، ويؤيد هاذا أيضاً ما جاء في كتابه ( البرهان ) فقرة : ( ٢٢٧ ) ،
 إذ قال : « وهاذا هو الذي اختلج في عقول المتكلمين وطيش عقولهم » ففي هاذا سخرية من
 المتكلمين ، وإيحاء بأنه لا يعد نفسه منهم .

ويؤكد هـنذا أيضاً ، كما يثبت أنه انتهىٰ إلَىٰ مذهب السلف ما جاء في كتابه ( العقيدة النظامية ) حـث قال :

واختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة وامتنع على أهل الحق فحواها ، وإجراؤها على موجب ما تبرزه أفهام أرباب اللسان منها ، فرأى بعضُهم تأويلها ، والتزم هذا المنهج في آي الكتاب ، وفيما صح من سنن النبي صلى الله عليه وسلم ، وذهب أثمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل ، وإجراء الظواهر على مواردها ، وتغويض معانيها إلى الرب تعالى .

والذي نرتضيه رأياً ، وندين الله تعالىٰ به عقد اتباع سلف الأُمة ؛ فالأولى الاتباع .

<sup>(</sup>٣) المثبت من ( ت ) ، ( س ) ومخرومة من : ( م ) . والمعنىٰ تحيرت ، وعجزت عن الوصول إلى الحقيقة .

وصف صمديته علوم العلماء ، ولم يحصل منه أهل الأرض والسماء إلا على الصفات والأسماء ؛ فالخلقُ رسومٌ خالية ، وجسوم بالية ، والقدرةُ الأزليةُ لها والية (١) .

جلّت ساحة الربوبية ، وحمى العزة الدَّيْمُومِيّة ، عن وهم كلِّ جنّي وإنْسِيُّ ، ومناسبةِ عرش وكرسيِّ ، فالشواهدُ دونها منطمسة ، والعلومُ مندرسة ، والعقول مختلِطةٌ ملْتَبَسَة ، والأَلْسنةُ معتقَلة مُحتَبَسة ؛ فلا تحييث (٢) ولا تحييز ، (٣ ولا تحقق ولا تمييز ٣) ، ولا تقدير ولا تجويز ، وليس إلا وجهه [العزيز](٤) .

٣ قد أفلح الحامدون ، وخاب الجاحدون ، وفاز المؤمنون ، وكُفِيَ المتوكلون ، وصدق المرسلون ، واعترف لله بالوحدانية المؤيّدون ، وأيقن بنبوة المرسلين ، وصدق خاتم النبيين ، وقائدِ الغُر المحَجَّلين ـ الموفّقون (٥) . صلى الله عليه وعلى الأنبياء أجمعين .

٤ قد تقدم الكتاب ( النظامي )<sup>(1)</sup> محتوياً على العجب العجاب ؛ ومنطوياً على أباب الألباب ، أحدوثة على كرّ العصر [و]<sup>(۷)</sup> غُرّةٌ في جَبْهة الدهر ، يعشو إلى منارها المرتبك في الشبهات ، ويلوذ بآثارها المنسلك/ في مثار المتاهات ، ويقتدي بنجومها

<sup>(</sup>١) أي متولية ؛ ومتسلطة ومسيطرة عليها ( معجم ) .

 <sup>(</sup>٢) من (حيث) ظرف المكان ، والمعنى أنه سبحانه منزه عن المكان (حيث) ومثلها ما بعدها ،
 أي منزه عن الحيّز ، والتحقق والتميز بالحدّ والمقدار .

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٤) كذا في ( ت ) ، ( س ) ، ومخرومة من : ( م ) .

<sup>(</sup>٥) فاعل (أيقن).

<sup>(</sup>٦) اسم كتاب لإمام الحرمين ، نسبة لنظام الملك ، سماه . ( الرسالة النظامية في الأركان الإسلامية ) ومنه أُخِذَ الجزء الخاص بالعقائد ، وسمي ( العقيدة النظامية ) . وهو الجزء الموجود من ( النظامي ) دون باقي الكتاب الذي شمل الأركان الإسلامية كلها . ولم نعثر عليه الآن . ومما يؤكد أن كتاب ( الرسالة النظامية في الأركان الإسلامية ) المشهور ( بالنظامي ) هو كتاب شامل للفقه الإسلامي أنه في مختتم مخطوطة ( العقيدة النظامية ) التي طبع عنها الشيخ زاهد الكوثري عدة ورقات تحوي مقدمات وقواعد لما يتلوها من العبادات . واقرأ الفقرة رقم ( ٢٧٩ ) من هذا الكتاب ، ورقم ( ٢٧٩ ) ، وتعليقنا هناك .

<sup>(</sup>٧) الواو مزيدة من : (ت) ، (س) .

المترقّي عن مَهاوي الورطات ، ويَنْخَنِسُ برجومها المتعثّرُ في أذيال الضلالات ، ووافَى الجنابَ الأسمىٰ عروساً ، احتضنها طَبِّ (۱) بالحضانة ، قد استوظف في القيام عليها زمانه ، فلم يزل يقوّم قدَّها ، ويُورِّد خدَّها ؛ ويكخل بالبصائر أحداقها ، ويشقُ إلىٰ صوب البدائع [و](۲) الذخائر آماقها ، ويُرَصِّف دُرَرَها وعِقيانها ، ويُشنَّف بِقِرَطَةِ (۳) الحقائق آذانها ، ويُنطقُ بغرر الكلام لسانها ، ويطوِّقُ بجواهر الحِكمِ جيدها ، ويزين مِخْنقها ووريدها (٤) ، ويُقرِّب متناولها ودرْكَها ، ويلقنها مِقَة (۷) خاطبها ، ويُلقي إليها الإقران (۸) لصاحب الدنيا وصاحبها .

فنشأت غيداء ميَّاسة مَرُوضة ، والمقلةُ المتطلعة إلىٰ خفايا العيوب عنها مَغْضُوضة ، وظلت تتشوّف إلىٰ مُخَيّم العزةِ شوقاً ، وتطيرُ إليه بأجنحة الهِزَّة توقاً ، فبرزت عن حِجالها مختالة في أذيالها ، متوشحة بأُتِهة البهاء ، مشتقاً اسمُها من اسم أكرم الأكفاء . والألقابُ تنزلُ من السماء .

وجَزَعَت (٩) إلىٰ مثواها سباسب (١١) ورِمالاً ، وواصلت في صَمْد (١١) مولاها

<sup>(</sup>١) الطّب: الماهر الحاذق في الشيء. ( المعجم).

<sup>(</sup>٢) الواو مزيدة من : ( ت ) ، ( س ) .

 <sup>(</sup>٣) قِرَطَة : بوزن ( عنبة ) : جمع قرط . وهو ما تُحلىٰ به الأذن من درّ ونحوه .

<sup>(</sup>٤) مختقها : المرادهنا عنقها مكان القلادة ، والقلادة تسمى أيضاً : مختقة . ووريدها : كناية عن العنق أيضاً .

<sup>(</sup>٥) يُديم فِرْكها : يقال : أدام القِدْر إذا غَلْت ، فنضحها بماء ليسكن غليانها ، أو كسر غليانها . والفِرْكُ بالكسر : البغضةُ عامة ، وأشهر ما يستعمل فيه بغضةُ المرأة لزوجها ، وقد فَرِكته تفرَكه فِرْكاً ، وفَرْكاً ، وفُروكاً ( ر . اللسان ) والمعنى هنا على المجاز حيث يُصَوَّر الإمامُ كتابه هنذا بالعروس التي احتضنها ، وأحسن تنشئتها ، وهيأها لخاطبها أحسن تهيئة ، ومن ذلك أنه زينها وحلاها ، ثم سكّن بغضتها ، ولقنها حُبَّ خاطبها ، وحسن الطاعة له .

<sup>(</sup>٦) في (ت) ، (س) : (عركها) والمعنىٰ يُسلس قيادها .

<sup>(</sup>٧) مقة : بوزن صفة : حُبّ .

 <sup>(</sup>٨) أقرن للشيء أطاقه وقوي عليه ( المعجم ) ، والمراد : هيأها لصاحب الدنيا وصاحبها .

<sup>(</sup>٩) في (س): فجزعت . وجزع الشيء (بفتح الزاي): قطعه ( المعجم) .

<sup>(</sup>۱۰) سباسب : مفاوز .

<sup>(</sup>١١) أي قَصْد : من صَمَدَ الشيءَ قَصَده . ( المعجم ) .

غُدواتٍ وآصالاً ، وقطَّعت من مطاياها أوصالاً ، فصادفت مرتعاً خصيباً ومَرْبعاً رَحيباً ، وشأواً في العُلا بعيداً ، وكرماً قريباً ، ودلّت بمعانيها علىٰ عَناءِ مُعانيها ، وبمناظمِ مبانيها علىٰ غَناءِ بانيها ، ثم أَخذت تستعطفُ أَعِنةَ العطفِ ، وتثني أَزِمّة اللطف ، علىٰ صاحب التأليف والرَّصْف ، وذكرت أنه يبغي تنويها ومَنْصِباً عليّاً نبيها ، يفوق مناطَ ماعيّوق (۱) زهواً وتيها / .

فما كان إلا كإيماضة سيف ، أو انقشاع سحابة في صيف ، أو نَفْضة رُدْن (٢٠ ، أو طنة أُدْن ، حتى طغت من بحار المعالي أمواجُها ، وتشامَخَتْ من أطواد الكرم شِعابُها وفِجاجُها ، فوافت الخِلعةُ تجر على قمة المجرّة فضولَ الذيل ، وتُبرّ (٣٠ على نهاية المنى بأوفى الكيل ، وتجرفُ مجاثمَ [العسر] (٤٠ كدُفَّاع (٥٠ السيل ، واكتسب الخادمُ شرفاً يتخلدُ في تواريخ الأخبار ، ويُكتب بسواد الليل على بياض النهار .

وأعذبُ النعم مشارع ، وأخصبُها مراتع ـ نعمةٌ أجابت قبل النّدا ، ولبّت قبل الدُّعا ، وليس من ينتجعُ الغيثَ في أقطاره كمن يسقيه رَيِّق (١) الوَبْل في دياره ، ولَوْ لَمْ أَجد أمر الله عبادَه بالشكر علَىٰ نعمه التي لا تعد ولا تحد أُسوةً ومقتدىٰ ـ لقلتُ من شكر أدنى منح مولانا ، فقد ظلم واعتدىٰ ، ولكن لا مَعاب علىٰ من اتخذ كتابَ الله قدوة ومُحتدىٰ .

<sup>(</sup>١) العَيّوق: نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن يتلو الثريا، ويطلع قبل الجوزاء ( المعجم الوسيط ).

 <sup>(</sup>٢) الرُّدُن : الكُم ( المعجم ) والمراد لحظة قصيرة بمقدار تحريك الكُم لنفضه ، والكلامُ في تصوير سرعة استجابة نظام الملك في مكافأة المؤلف .

<sup>(</sup>٣) تُبِر : بضم الأول وكسر الثاني : تزيد . ( المعجم ) .

<sup>(</sup>٤) في الأصل : العشي ، وفي (ت) : العس بضم العين . والمثبت من (س) .

<sup>(</sup>٥) في (ت) كدفاع بكسر الدال: وهو مخالف لما في المعاجم، وما في (س)، من ضم الدال، وتشديد الفاء. والدُّفَاع: السيل العظيم. (المعجم).

<sup>(</sup>٦) رَيِّق كل شيء أفضله ( المعجم الوسيط ) .

<sup>(</sup>٧) في (ت) : محتدا . وبعدها في : (ت) ، (س) زيادة كلمة (شعر) وهاذا الشعر الإمام الحرمين كما هو المتبادر ، والمراد متبعا ، فهي من باب عطف البيان . جاء في القاموس المحيط : ﴿ حدا الليلُ النهار تبعه ، كاحتداه ﴾ . فالمحتدى إذن هو المتبع .

بذروتِك العُليا ، ولا زلتَ مقصدًا ولَوْ أَن رُهُر (٣) الأُفْق أَبْدَتْ تمردًا إلى أَن أَبْدَتْ تمردًا إلىك لتعفو ، أو لتُوردَها الرَّدى وربَّيته حتى عَلى وتمسدَّدا وأقربُهم عُرفاً (٥) وأبعدُهم مَدى وأَسْجَاهُمُو يدا وأَسْجَاهُمُو يدا [وأَسقيتها] (٧) حتى تمادى بها المدى أَتك بأغصانِ لها تطلبُ الندى (٥)

ا فلا زَالَ ركبُ المُعْتَكِين (۱) مُنيخة (۲)
٢ تدينُ لك الشَّمُ الأنوفُ تخضُعا
٣ لجاءَتك أقطارُ (١) السماءِ تجرُها
٤ وإنّي لغرسٌ أنتَ قدْماً غرسته
٥ لأنك أعلى الناس نفساً وهمة
٦ وأوراهمُو زَنْداً ، وأرواهمُو ظُبا
٧ وما أنا إلا دوحةٌ قد غرستها
٨ فلما اقشعر العودُ منها وصَوَحَت (٨)

(١) المعتفين : السائلين .

(٣) زُهر الأفق: نجوم الأفق.

(٥) في (س): عِرقاً. والعُرْف: المعروف.

(٧) (م)، ( س ): سقّيتها ، والمثبت من: ( ت ). لأن البيت لا يستقيم وزنه على الرواية الأخرىٰ .

(٨) المراد جفت وذبلت.

(٩) في هامش: (م)، وفي الطبقات الكبرئ: يحكي السبكي عن والده الإمام تقي الدين: أن أبا حيان النحوي المصري، كان يتعاظم البيتين الأخيرين، ويقول: كيف يرضئ إمام الحرمين أن يخاطب (النَّظام) بهاذا الخطاب، وكان يذم الدنيا التي تحوج مثلَ الإمام إلى مثل ذلك!! ونقول: لقد صدق أبو حيان، فإن إمام الحرمين كان يتعاظمهما أيضاً. قال السبكي في نفس الموضع من الطبقات: لقد رأيتُ إمام الحرمين قد ضرب على هاذين البيتين بقلمه في النسخة التي وقعت لي من (الغياثي) بخط المؤلف. (راجع الطبقات: ٥/٩/٧).

ولنا أن نقول : إذا تذكرنا أثر نظام الملك في حماية أهل السنة من المبتدعة ، وإذا تذكرنا أن إمام الحرمين وجد من ( نظام الملك ) الحماية والرعاية التي مكنته من أن يقول ما يريد أن =

 <sup>(</sup>٢) في جميع النسخ : مُنيخة . بالتأنيث . وذلك لأن ( ركب ) اسم جمع ، ويجوز فيه أن يعامل معاملة المؤنث . جاء في الكتاب الكريم : ﴿ كُنَّبَ فَرُمُ نُوجٍ ﴾ [الشعراء : ١٠٥] . ﴿ وَكُنَّبَ بِهِـ فَوَمُكَ ﴾ [الأنعام : ٦٦] . وإذا ضبطنا ( رُكب ) بضم الراء يزول الإشكال ؛ لأنها حينئذ تكون جمع ( ركاب ) وهي الإبل المركوبة .

 <sup>(3)</sup> أقطار السماء: جوانبها وأطرافها. والمعنى: لو أن النجوم حدثت نفسها بالتمرد لجاءتك بها السماء لترى فيها حكمك بالعفو أو الإهلاك.

 <sup>(</sup>٦) سجا البحر إذا سكن وهدأ . وحين يسكن البحر ويهدأ يذهب خطره ، ويقرب أو يسهل خيره ،
 وبهلذا نفهم المقصود بمدح ( نظام الملك ) بأنه أسجى بحراً .

### ( في الأصل في نسخة عوض هـٰذا البيت : [الثامن]

### ٩\_ فلما ذوت منه/ الغصونُ، وصَوَّحَتْ وخاف ذُبولاً، جاءَ يسألُك النَّدىٰ)<sup>(١)</sup>

٥-[نعم]<sup>(۲)</sup> ، وقد كان ضمن الخادم<sup>(۳)</sup> خدمة الساحة النظامية ، بكتاب آخر ، هو
 لعمر الله - النبأ العظيم ، والخطبُ الجسيم ، والأمرُ الذي لم يَجْرِ بمثله ذكر ، ولم يحوم<sup>(٤)</sup> عليه نظمٌ ولا نثر ، والبحرُ الخضم الذي ليس لبدائعه شاطىءٌ وعَبْر<sup>(٥)</sup> .

ولست والله أتصلّف بالإسهاب في ذكره ، وإنما أُنبه على علوّ قدره ، وكم اكتَنَتُهُ في أَحْناء الصدر ، حتىٰ نقَدته يدُ السَّبْر ، وأنضجته نار الفكر ، ثم استَقْتُه مصحَّحاً منقَّحاً إلىٰ سيد (٦) الورىٰ ، ومؤيّدِ (٧) الدين والدنيا ، وملاذِ (٨) الأُمم ، ومستخدِم

<sup>=</sup> يقول ، وأن يجهر برأيه من غير أن يخشىٰ نكاية أو غدراً ، لو تذكرنا ذلك ما تعاظمنا توجيه هذا الشعر، وهذا المدح إلىٰ نظام الملك. ومع ذلك فقد ضرب إمام الحرمين على أكثر بيتين مدحاً.

 <sup>(</sup>١) هاكذاً في نسخة (م): وواضح أنها كانت تعليقاً في هامش النسخة التي نقل منها كاتب نسخة : (م) . ثم إن الوارد في الطبقات : ( ٢ · ٩ / ٧ ) خمسة أبيات فقط هي : ( ١ ، ٢ ، ٢ ، ٣ . ٧ ، ٨ ) ، وأما (س) : فقد وضعت البيت ( ٩ ) بين ( ٤ ، ٥ ) . وهو أوفق .

وأما ( ت ): فقد سقط منها البيت ( ٩ )، والمثبت من النسخة التي اتخذناها أصلاً : ( م ).

<sup>(</sup>٢) مزيدة من : (ت) ، (س) .

 <sup>(</sup>٣) إشارة إلى ما قاله في كتابه النظامي ، جاء في المطبوع منه ما نصه : ( وقد كنت وعدتُ أن أذكر فصولاً في الإمامة ثم بدا لي أن أفرد للمجلس السامي كتاباً في الإمامة . . . . . ) انظر العقيدة النظامية ( ص٩٥-٩٦ ط ) الكليات الأزهرية .

<sup>(</sup>٤) (ت): يحرر.

 <sup>(</sup>٥) عبر : بكسر العين وفتحها شاطىء النهر وناحيته . وضبطت في ( س ) : بالضم .

<sup>(</sup>٦) من هنا إلى قوله : (ويهابه اللبث المزمجر في عرينه) ذكره السبكي في طبقاته ، وهو يترجم لنظام الملك ، وقال : إنه نقله من خط إمام الحرمين في خطبة (الغياثي) (صحفت في الطبقات إلى العباب) ثم علق على ذلك بقوله : ﴿ وهاذا من الإمام الجليل ، وإن لم يخل عن بعض المبالغة ، شاهد عدل لعلو مقدار (نظام الملك) عند هاذا الحبر ، الذي يحتج بكلماته المتقدمون والمتأخرون ، وعنه انتشرت شريعة الله أصولاً وفروعاً ، وهاذا نضيفه إلى ما ذكرناه آنفاً من منزلة (نظام الملك) . (وانظر طبقات الشافعية : ٢١٤ ، ٣١٥) .

<sup>(</sup>٧) (ت)، (س): موثل.

<sup>(</sup>٨) (ت): بدون الواو.

السيفِ والقلم ، ومن ظَلَّ ظِلُّ الملك بيُمْنِ مساعيه ممدوداً ، ولواءُ النصر معقوداً ، فكم باشر أوارَ الحرب ، وأدار رحى الطعن والضرب ، فلا يدُه ارتدت ، ولا طلعتُه البهية ازبدَّتْ ، ولا غَرْبُه (١) انثنىٰ ، ولا حَدُّه نبا(٢) .

قد سَدّت مسالك المهالك صوارمه ، وحصّنت الممالك صرائمه ( ) وحلت شكائم العِدىٰ عزائمه ، وتحصنت المملكة بنصله ، وتحسنت الدنيا بأفضاله وفضله ، وغمر ببرّه آفاق البلاد ، ونفى الغيّ عنها بالرّشاد ، وجلّىٰ ظلام الظلم عدله ، وكسر فقارَ الفقرِ [بذله (٤)] وكانت خِطة الإسلام شاغرة ( ) ، وأفواه الخطوب إليها فاغرة ، فجمع الله برأيه الثاقب شملها ، ووصل بيمن نقيبته حبلها ، وأضحت الرعايا برعايته وادعة ، وأعين الحوادث عنها هاجعة ، فالدين يزهو ( ) بتهلل أساريره ، وإشراق جبينه ، والسيف يفخر في يمينه ، ويرجوه الآيس البائس في أدراج أنينه ، ويركع له تاج كل / شامخ بِعِرْنينه ، ويهابه الليث المزمجر في عَرينه ( ) .

٦- فما أجدر هاذه السُّدَّة المُنيفة بمجموع [يجمع] (٨) أحكام الله تعالى في الزعامة ،
 بين الخاصة والعامة ، ليكون [شَوْفَ] (٩) الرأي السامي ، قدّامَه وأمامَه ، فيما يأتي ويذر
 إمامَه ، ثم تتأبد فائدتُه وعائدتُه إلىٰ يوم القيامة .

٧ـ ولكل كتاب معمودٌ ومقصود ، ومنتحىٌ مصمود ، يجري مجرى الأساسِ من

<sup>(</sup>١) غرب الشيء: حدّه . يقال : غَرْب السيف والسكين .

<sup>(</sup>٢) (ت): ثني . نبا السيف أي انحرف عن قصده ولم يصب ضريبته .

<sup>(</sup>٣) جمع صريمة وهي إحكام الأمر والعزيمة فيه .

<sup>(</sup>٤) في (م): نداه ، والمثبت من: (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٥) شاغرة : يقال : بلدة شاغرة أي لا تمتنع من غارة أحد . ( اللسان ) .

<sup>(</sup>٦) (س):يزهر.

<sup>(</sup>٧) آخر الوارد في الطبقات .

 <sup>(</sup>٨) مزيدة من : (ت) ، (س) . ومجموع يقصد بها : كتاب أو مؤلّف .

 <sup>(</sup>٩) في ( م ) : شرف . والمثبت من : ( س ) . وفي ( ت ) : شوق ، وشاف الصائغ الحلي :
 جلاه وزينه . فالمعنىٰ أن يكون مرآة مجلوة أمام الرأي السامي .

البنيان ، والروح من الحيوان ، والعذَبةِ<sup>(١)</sup> من اللسان ، وهنأنا أبوح بمضمونِ الكتابِ وسرًه ، ثم أَنفُثُ لهيبَ الفِكرِ صالياً بحَرِّه ، وأتبرأ عن حولي وقوَّتي ، لائذاً بتأييد الله ونصره .

### ٨\_ فأقول :

أقسام الأحكام ، وتفاصيلُ الحلال والحرام ، في مباغي الشرع ومقاصده ، ومصادره وموارده ـ يحصرها قسمان ، ويحويها في متضمن هنذا المجموع نوعان :

أحدهما \_ ما يكون ارتباطُه وانتياطُه بالولاة والأَثمة ، وذوي الإمرة من قادة الأُمة ؟ فيكون منهم المبدأ والمنشأُ ، ومن الرعايا الارتسام والتتمة .

والثاني ـ ما يستقل به المكلُّفون ، ويستبد به المأمورون المتصرِّفون .

9- وأنا بعون الله وتوفيقه أذكر في القسم الأول ، في صفة الأثمة والولاة والرعاة والقضاة أبواباً منظَّمة ، تجري من مقصود القسم مجرى المقدمة . على أني آتي فيها وإن لم تكن مقصود الكتاب بالعجائب والآيات ، وأُشير بالمرامز إلى منتهى الغايات ، وأُوثرُ الإيجازَ والتقليل ، مع تحصيل شفاء الغليل ، واختيار الإيجاز على التطويل ، بعد وضوح ما عليه التعويل ، ثم أقدر شغورَ الحِين عن حُماة الدين ، وولاة المسلمين ، وأوضَّح إذ ذاك مرتبَطَ قضايا الولاية ، وأُنهي الكلامَ منتهى الغاية/ ؛ فإنه المقصود بالدرك والدراية ، وما نقدمه في حكم التوطئة والبداية .

11- ثم أنعطف على القسم الثاني ، وهو الذي يستوي في الاحتياج إليه القاصي والداني ، وأبيّنُ أن المستند والمعتضد في الشريعة نقلتُها ، والمستقلون بأعبائها [وحملتُها](٢) ، وهم أهل الاجتهاد الضامُّون إلىٰ غايات علوم الشرع شرفَ التقوى والسداد ، فهم العمادُ والأطواد .

فلو شغر الزمان عن الأطواد (٢٦) والأوتاد ، فعند ذلك ألتزم شيمة الأناة والاتئاد ،

<sup>(</sup>١) طرف اللسان ، والمرادما به الكلام ، كناية عن المنزلة والمكانة .

<sup>(</sup>٢) في ( م ) : وحماتها ، والمثبت من : ( س ) ، وفي ( ت ) : حملتها بدون واو .

 <sup>(</sup>٣) الأطواد : جمع طود . وهو الجبل العظيم الذاهب صعداً في السماء ، ويشبه به كل مرتفع أو =

فليت شعري ما معتصمُ العباد إذا (١) طما بحر الفساد ؟ واستبدل الخلقُ الإفراطَ والتفريط عن منهج الاقتصاد ، وبُلي المسلمون بعالم لا يوثق به لفسقه ، وبزاهد لا يُقتدىٰ به لخُرُقِه (٢) ؟ ؟!! أيبقىٰ بعد ذلك مسلك في الهدى ؟ أم يموج الناس بعضُهم في بعض مُهمَلين سُدىٰ ، متهافتين علىٰ مهاوي الردى ؟

فإلىٰ متىٰ أردِّدُ من التقديرات فنوناً ؟ وأجعلُ الكائن المستيقَن مظنوناً ؟ .

كان اللذي خفت أن يكونا إنا إلى الله راجعونا

عم من الولاة جَوْرها واشتطاطُها ، وزال تصوّن العلماء واحتياطُها ؛ وظهر ارتباكها في جراثيم (٢) الحُطام واختباطُها ، وانسل عن لجام التقوى رؤوس الملّة وأوساطُها ، وكثر انتماء القرى (٤) إلى الظلم (٥) واختلاطُها!! ﴿ فَهَلَّ يَظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْلِيَهُم بَغْتَةً فَقَدّ جَآءَ أَشْرَاطُها﴾ [محمد: ١٨]. ؟ ؟

فإن وجدتُ للدين [معتضدا] (١٦) ، وألفيتُ للإسلام منتصراً بعدما دَرَسَتْ أعلامُه ، وآذنت بالانصرام أَيامُه ـ كنتُ كمن يُمهِّد لرحى الحق مقرَّ القُطْب ، ويضع الهِناءَ مواضع النُّقُ (٧) .

عظيم أو راسخ . وفي الكلام مجاز لا يخفىٰ حيث جعل حملة الشريعة هم الأوتاد التي تمسك
 الدنيا أن تميد بأهلها .

<sup>(</sup>١) (س): إذ.

<sup>(</sup>٢) أي حُمقِه . وفي الحديث : ( الرفق يمنُ ، والخُرْقُ شؤمٌ ) .

<sup>(</sup>٣) جرثومة الشيء : أصله . وخطام الدنيا : متاعها . والمراد هنا الانغماس في أعماق حطام الدنيا ومتاعها .

<sup>(</sup>٤) ناظر في هذا المعنى إلى قوله تعالى : ﴿ وَكُمْ فَصَمْنَا مِن قُرْبَةٍ كَانَتْ طَالِمَةً ﴾ [الأنبياء: ١١] .

<sup>(</sup>٥) (ت)، (س): الظلمة.

<sup>(</sup>٦) في (م)، وهامش (ت): مقتصراً، والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٧) جاء في أساس البلاغة : فلان يضع الهناء موضع النقب إذا كان ماهراً مصيباً ، والهناء بكسر الهاء القطران ، وهنا البعير طلاه بالهناء . والنُّقب بضم النون المشددة وفتح القاف جمع نقبة بضم فسكون ، وهي أول الجرب . أ . هـ والجمع بهذا الضبط أيضاً في المعجم الوسيط . أما في ( الصحاح ) فهي النُّقب . بضم النون وسكون القاف . وهنذا ما اخترناه ؛ لكي يتحقق السجع .

١١ والآن كما يفُضى (١) مساق هـنذا الترتيب إلىٰ تسمية الكتاب والتلقيب .

وقد/ تحقق للعالمين أن صدر الأيام وموئل الأنام ، ومن هو حقاً مُعوّلُ الإسلام ، تُدعِرْ بأسماء تُمُوُّ<sup>(٢)</sup> عليها معانيه ، ويفوق فحواها معاليه فهو ( غياث الدولة ) . وهـٰـذا إذا تم:

( غياشيالُم في انتِي شَلْكُم )(٢)

فلْيَشْتَهر بالغياثي كما شهر الأول بالنظامي .

والله ولى التأييد والتوفيق ، وهو بإسعاف راجيه حقيق .

وهانده العبارة عجز بيت لدريد بن الصُّمَّة ، تمامه مع بيت قبله :

ما إن رأيست ولا سمِعستُ بسه في الناس طالي أنيُن جُرُب مُتَبَــــذُلاً تبــــدو محــــاسِنُـــه يضعُ الهناءَ مــواضع النُّقُـبُ

( انظر البيان والتبيين : ١٠٧/١ ) .

- (١) في : (م)وفي (ت) : يقضي . بالقاف .
- تبرّ : تزيد ، من قولهم أبر علىٰ خصمه ، أي غلبه ، وزاد عليه .
- الظُّلَم : بفتح اللام جمع ظُلْمة ، مثل كُرْبَة وكُرَب . أما الالتياث ، فمعناه هنا : الالتفاف والاختلاط والتشابك ، فكأن العنوان : هــٰذا ما يُغاث به الأمَّم في التفاف الظلمات وتشابكها . والمراد بذلك عندما يخلو الزمان من إمام ، وعندما يخلو من المفتين ، ومن حملة الشريعة ونقلتها ، وممن لهم علم بالمذاهب والتفاصيل .

وكنا قد قدرنا في الطبعتين السابقتين أن هـٰـلـا العنوان لا يحتاج إلىٰ شرح ، ولكن دفعنا إلىٰ تفسيره في هالم الطبعة ما رأيناه من خطأ بعض الذين تصدوا لتحقيق الكتاب في قراءته .



١٢ ـ فأركان الكتاب ثلاثة:

أحدُها .. القول في الإمامة ، وَمَا يليق بها من الأبواب .

والركن الثاني ـ في تقدير خلو الزمان عَن الأثمة وَولاة الأمة .

والركن الثالث - في تقدير انقراض حَمَلة الشريعة .

فلتقع البداية بالإمامة .

<sup>(\*)</sup> هذا العنوان من عمل المحقق ، ومثله كل عنوان بين معقفين . أما تقسيم الكتاب إلى أركان ثلاثة ، فهو من عمل المؤلف ، وليس لنا فيه إلا التنسيق فقط .





١٣ ـ وَهِيَ ثمانِيةُ أَبواب :

الباب الأول ـ في وجُوب نصب الأَيْمة وقَادَة الأُمة .

الباب الثاني \_ في الجهات التي تُعيِّن الإمامة وتوجب الزعامة .

الباب الثالث ـ في صفات أهل الحلّ والعقد ، واعتبار العدد فيمن إليه العَهد .

الباب الرابع - في صفات الإمام القوَّام عَلَىٰ أَهِل الإِسلام .

الباب الخامس ـ في الطواريء التي توجب الخلع والانخلاع.

الباب السادس - في إمَامَة المفضول.

الباب السابع \_ في نصب إمامين .

الباب الثامن \_ في تفصيل ما إلى الأَثَمة والولاة .

ì Y 2 X 3 5 5 6 5 7 7 8 7 7 8 A Section 1 they have 65 1717 250 E. S. Chang Sanda Basile .

# الباسب الأوّل في معنى الإمامة، ووجوب نَصْب لأمُت مْ 'و قادة الأمّنْ'

١٤ الإمامةُ رياسةٌ تامة ، وزعامةٌ عامة ، تتعلق بالخاصة والعامة ، في مهمات الدين والدنيا .

مهمتها حفظُ الحوزة ، ورعايةُ الرعية ، وإقامةُ الدعوةِ بالحجة والسيف ، وكفُّ الحَيفُ ، والحَيْف ، والانتصافُ للمظلومين/ من الظالمين ، واستيفاءُ الحقوقِ من ١٠ الممتنعين ، وإيفاؤها على المستحقين .

وهاذه جمل يفصلها الباب الثامن المشتمل على ما يناط بالأثمة ، وهي مراسمُ تحل محل التراجم، وفيها الآن مقْنع، وسيأتي متسع في البيان ، مُشْبع ، إن شاءَ الله عز وجل.

## [حكم نصب الإمام]<sup>(٣)</sup>

١٥ ـ فنصب الإمام عند الإمكان واجب .

1٦ـ وذهب عبدُ الرحمان بنُ كَيْسان (٤) إلى أنه لا يجب ، ويجوز ترك الناس أخيافا (٥) ، يلتطمون ائتلافاً واختلافاً ، لا يجمعُهُم ضابط ، ولا يربط شتاتَ رأيهم

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٢) (ت): الجنف ، وهو تصحيف ، والخيف هو الاختلاف .

<sup>(</sup>٣) من عمل المحقق.

 <sup>(</sup>٤) عبد الرحمان بن كيسان الملقب بالأصم . وكنيته أبو بكر . تلميذ العلاف ، ومناظره أيضاً ،
 (ت ٢٢٥هـ) (لسان الميزان : ٣/ ٤٢٧ ، المنية والأمل : ٥٢ ، نشأة الفكر الفلسفي :
 ٢٩٧/١ ، ٤٥١ ، ١٤٥ ، الأعلام : ٣/ ٣٢٣) .

<sup>(</sup>٥) مختلفین . یقال : الناس أخیاف لا یستوون .

١٧ وهو مسبوق بإجماع من أشرقت عليه الشمسُ شارقة وغاربة ، واتفاقِ مذاهب
 العلماء قاطبة .

١٨ أمّا أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأوًا<sup>(١)</sup> البدارَ إلى نصب الإمام حقاً ؛ فتركوا لسبب التشاغلِ بهِ تجهيزَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفنَه ؛ مخافة أن تنغشاهم هاجمةُ محنة .

19 - ولا يرتابُ من معه مُسكة ( من عقل الدَّبَ عن الحوزة ، والنضال دون حفظ البيضة [محتوم م] ( الشرعا ، ولو تُرك الناس فوضى لا يجمعهم على الحق جامع ، ولا يزعهم وازع ، ولا يردعُهم عن اتباع خطوات الشيطان رادع ، مع تفنن الآراء ، وتفرق الأهواء - لانتثر النظام ( الفلام ) ، وهلك العظام ( المتعارضة ، وملك الطّغام والعوام ، وتحزبت اللّراء المتناقضة ، وتفرقت الإرادات/ المتعارضة ، وملك الأرذلون سَراة ( الناس ، وفُضت المجامع ، واتسع الخرق على الراقع ، وفشت الخصومات ، واستحوذ على أهل الدين ذوو [العرامات] ( المتحددت الجماعات .

 <sup>(</sup>١) كذا بحذف الفاء من جواب (أما) وهي لغة كوفية يجري عليها الإمام غالباً في كتبه ، وقد أساء وظلم بعض المحققين لبعض كتب الإمام وغيره فوضعوا الفاء وظنوا أنهم يصوبون خطأً ، علىٰ حين هم يزيفون أو يفتاتون على الأثمة أصحاب الكتب .

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) كذا في : ( س ) . وفي ( م ) : محترم شرعاً . وفي ( ت ) : محتوم بدون كلمة ( شرعاً ) .

<sup>(</sup>٤) (ت)، (س): لتبتر.

<sup>(</sup>٥) (ت)، (س): الأنام، وتوثب.

<sup>(</sup>٦) سَراة الناس\_بغتح السين\_أشرافهم ، وقادتهم .

 <sup>(</sup> م ) : الغرامات بالغين . والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) . والعرامة : الشراسة والشدّة ، من عَرُمَ فلان : إذا صار ذا شراسة وشدة .

ولا حاجة إلى الإطناب بعد حصول البيان ، وما يزع الله بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن .

٢٠ فإذا تقرر وجوبُ نصب الإمام ، فالذي صار إليه جماهير الأثمة (١) أن وجوب النصب مستفادٌ من الشرع المنقول ، غيرُ متلقّى من قضايا العقول .

٢١ وذهبت شِرذمةٌ من الروافض<sup>(٢)</sup> إلى أن العقل يفيد الناظر العلم بوجوب نصب الإمام .

واستقصاء القول في استحالة تلقي الأحكام من أساليب العقول بحر فياض لا يُغرف ، وتيارٌ موّاج لا يُنزَف .

٢٢ والفئة المخالفة في هاذا الباب أخذت مذهبها ، وتلقت مطلبها من مصيرها إلى أن الله تعالى جدُّه يجب عليه استصلاح عباده ، وزعموا أن الصلاح في نصب الإمام ، واستمدوا في تقرير ما يحاولونه ، وتمهيد ما يزاولونه من الوجوه التي ذكرناها .

وهـُـذا منهم جهل بحقيقة الإلهية ، وذُهول عن سرّ الرّبوبية .

ومن وفق للرشاد ، واستد في منهج السداد ، واستقرّ<sup>(٣)</sup> في نظرِه على اتثاد\_علم أن من ضرورةِ تحقق الوجوب تعرّضَ مَنْ عليه الوجوب للتأثر بالمثاب والعقاب ، ومن تصدّىٰ لطرق الغِير ، وقبول الأثر ، فهو عرضة للآفات ، ودَرِيّةٌ (٤) لأسنة العاهات ، والقديمُ تعالىٰ لا يلحقه نفع ، ولا يناله ضرر يعارضه دَفع ؛ فاعتقاد الوجوب/ عليه ١٢ زلل ؛ فهو الموجب بأمره ، فلا يجب عليه شيء من جهة غيره .

٣٣ ثم الأديان والملل ، والشرائع والنحل \_ أحوجُ إلى الأنبياءِ ، المؤيدين

<sup>(</sup>١) (ت)، (س): الأمة.

<sup>(</sup>٢) سموا بذلك لأنهم رفضوا إمامة زيد بن علي ؛ لأنه خالف مذهب آبائه في الأصول ، وفي التبرّي والتولّي ( الملل والنحل : ٢٩/١ ) .

<sup>(</sup>٣) (ت)، (س): واستدّ.

<sup>(</sup>٤) الدريّة: حلقة أو دائرة يتعلّم عليها الطعن والرمي ، والمعنىٰ هنا: صار عرضة للتغيرات والتحولات ( المعجم الوسيط ) .

٢٤ فقد ثبت أنا عرفنا وجوب نصب الإمام من مقتضى الشرع الذي تُعبدنا به .

٢٥ ولو رُددنا إلى العقول ، لم نُبعد أن يُهلك الله الخلائق ، ويقطعَهم في الغوايات على أنحاء وطرائق ، ويغمسَهم في غمرات الجهالات ، ويصرفَهم عن مسالك الحقائق ؛ فبحكمه تردّى المعتدون ؛ وبفضله اهتدى المهتدون ، ﴿ لَا يُشْتُلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُشْتُلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣] .

فهاذا منتهى الغرض في ذلك .

# "الباببالثّاني في الجهات الني تُعَبِّين لإمامته وتوجب الزّعامته"

## فضنك

### في القول في النص وفي حكم ثبوته وانتفائه

٢٦ لو ثبت النص من الشارع على إمام ، لم يشك مسلم في وجوب الاتباع على الإجماع ؛ فإن بذل السمع (٢) والطاعة للنبي واجبٌ باتفاق الجماعة .

٢٧ وإن لم يصح النصُّ ، فاختيارُ من هو من أهل الحلِّ والعقد كافٍ في النَّصْب
 والإقامة ، وعقد الإمامة .

٢٨ وقد تفننت في ذلك الآراء والمطالب ، واختلفت الأهواء والمذاهب ، ولو ذهبت أحصيها ، وأستقصيها ، لأذى مضمون الباب إلى حدود الإسهاب . ولو آثرت الانكفاف والإضراب ، لكان ذلك إخلالا بوضع الكتاب ؛ فالوجه ارتياد الاقتصاد ، واجتناب السَّرفِ/ وتعدِّي المبدأ<sup>(٣)</sup> والطرف ، فالإفراط في البَسْط مُمل ، والتفريط في ١٣ الاختصار مُخل ، والاقتصار على ما يحصل به الإقناع شوف (٤) الطباع .

٢٩ فذهبت الإمامية [من الروافض] (٥) إلى أن النبي عليه السلام نص على علي الله عنه في الإمامة ، وتولّي الزعامة ، ثم تحزّبوا أحزاباً .

<sup>(</sup>١) هذا العنوان ساقط في : (ت) ، (س) . وذكر فيهما عنوان ( فصل ) فقط ، وهذا مخالف لترتيب أبواب كتاب الإمامة الذي رأيناه آنفاً ؛ فالصواب ما في نسخة (م) : أي عدّ هذا ( باباً ) .

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) في (ت) ، (س): المدى .

 <sup>(</sup>٤) في (ت): شرف ، وشوف الطباع أي: مطمّحُها ،

<sup>(</sup>٥) مزيدة من : (ت) ، (س) .

٣٠ فذهبت طوائفُ منهم إلىٰ أن الرسول عليه السلام نص علىٰ خلافته ، علىٰ رؤُوس الأشهاد ، نصاً قاطعاً ، لا يتطرق إليه مسالكُ الاجتهاد ، ولا يتعرض له سبيلُ الاحتمالات ، وتقابلُ الجائزات ، وشفىٰ في محاولة البيان كلَّ غليل ، واستأصل مسلكَ كل تأويل .

وليس ذلك النص مما نقله الأثبات ، والرواة الثقات ، من الأخبار التي تلهج بها الآحاد ، وينقلها الأفراد ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « من كنتُ مولاه فعلي مولاه »(١) ، وقوله عليه السلام [لعلي](١) : « أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ »(١) إلىٰ غيرها مما سنرويه ونورده ، ونجرد الكلامَ فيه ونفرده ، والله المستعان ، وعليه التُكلان .

ثم قال هـُــــؤلاء : كفرت الأمةُ بكتُم النص وردّه ، وحَسْم مسالك دركه وسدّه .

٣٦ واجتزأ بعض الإمامية \_ في ادعاء نص شائع ، ولفظ مستفيض ذائع \_ بالتمسك بما رواه الرواة في الباب ، ودوّنه أرباب الألباب في الكتاب .

٣٢ وذهب فِرقٌ من الزيدية إلى أن الرسول عليه السلام ما نص على معيّن في الخلافة ، ولكنه ذكر عليه السلام بالمرامز والملامح ، والمعاريض والصرائح ـ

<sup>(</sup>۱) رواه أحمد في مسنده (٤/ ٣٧٠ ، ٣٧٠) والترمذي (المناقب ، باب مناقب علي رضي الله عنه ، ح٣١٧) والنسائي في الكبرئ ( ٨٠٩٢ ) والحاكم في المستدرك ( ١٠٩/٣ ) كلهم من حديث زيد بن أرقم . ورواه ابن ماجه (المقدمة ، باب فضل علي رضي الله عنه ، ح١٢١) والنسائي في الكبرئ ( ٨٤١٤) وابن أبي شيبة ( ٣٢٦١٤) من حديث سعد بن أبي وقاص . ومن حديث بريدة رواه أحمد ( ٥/ ٣٥٠ ، ٣٥٨ ) وابن أبي شيبة ( ٣٦١٨) والنسائي في الكبرئ ( ٨٠٨٩ ، ٨٥١١) والحاكم ( ٣٢٦٦٨ ) وابن حبان ( ٢٢٦٦٨ ) والنسائي في الكبرئ ( ٨٠٨٩ ، ٨٤١١ ) والحاكم ( ٣٢٦٦٨ ) والمحابة .

<sup>(</sup>٢) مزيدة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) أخرجه الشيخان عن سعد بن أبي وقاص . وتمام الحديث : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف علي بن أبي طالب في غزوة تبوك ، فقال : يا رسول الله تخلفني في النساء والصبيان ؟ فقال : أما ترضىٰ أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ؟ غير أنه لا نبي بعدي . ( البخاري : فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، باب مناقب علي رضي الله عنه ، ح ٢٠٠٣ ومسلم : فضائل الصحابة ، باب فضائل علي رضي الله عنه ، ح ٢٤٠٤) .

الركن الأول/ الباب الثاني في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ على المجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة \_\_\_\_\_\_

الصفاتِ التي تقتضي الإمامةُ استجماعَها ، فكانت متوافية / في عليٌ دون من عداه ١٤ وسواه ، فضلّت الأُمة ؛ إذ وضعت الإمامة فيمن لم يتصف بتلك الصفات ، ولم يتسم بتلك السمات .

٣٣ ثم تشوفت طائفة من المنتمين إلى السنة إلى ادعاءِ النص علىٰ أبي بكر رضي الله عنه .

٣٤ وصار صائرون يعرفون بالعباسية إلىٰ أنه عليه السلام نص علىٰ عمه العباس ،
 وخصصه بالإمامة من بين سائر الناس ـ نصاً يزيل الريب ، ويزيح الالتباس .

٣٥ وإذا استندت المذاهب إلى الدعاوي \_ ابتدر إلى ما يهواه كلُّ غاوي ؛ فتهافت الورى ، في اتباع الهوى على المهاوي ، وإذا طولب كلُّ مدَّع بمنهاج الصدق والحجاج بالمسلك الحق \_ لاحت الحقائق ، وانزاحت الغوائل ، وحصحص الحقّ ، وزهق الباطل .

٣٦ فالذي يقتضيه الترتيبُ إيضاحُ الرد على أصحاب النص ؛ ثم اتباع ما عداه من الآراء بالتنقير والفحص ؛ فنقول :

[النص] (۱) الذي ادعيتموه ، ونظمتم به عقودكم ، وربطتم به مقصودكم ـ بلغكم استفاضة وتواتراً ،  $[av]^{(1)}$  جمع لا يجوز منهم في مستقر العادات ، ومستمر الأوقات التواطؤ على الكذب ؟ أم  $[av]^{(1)}$  معينون من النقلة ؟ واستبدّ به  $[av]^{(2)}$  من الحَمَلة ؟

فإن زعموا أنه منقول تواتراً على الشرائط المذكورة في الاستفاضة أولاً ، ووسطاً ، وآخراً ـ فقد ادَّعَوْا عظيمةً في مجاحدة البدائه والضرورات ، وانتهَوْا من البَهْت والعناد إلىٰ منتهى الغايات .

<sup>(</sup>١) زيادة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٢) زيادة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) (م): يتناقله ، والمثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٤) (م): مخصصون . والمثبت من : (ت) ، (س) .

وقيل لهم : كيف اختصصتم وأنتم الأذلُون الأقلون بهاذا الخبر دون مخالفيكم ؟ ، المحصر هاذا النبأ فيكم ، مع استواء الكافة/ في بذل كنه المجهود ، في الطلب والتشمير ، والتناهي في ابتغاء المقصود ، واجتناب التقصير ؟ ، ولو ساغ اختصاص قيام أقوام بدرك خبر شائع مستفيض ذائع \_ لجاز أن يختص بالعلم بأن في الأقاليم بلدة تسمىٰ ( بغداد ) طوائفُ مخصوصون ، مع تماثل الكافة في البحث عن المسالك ، والأقاليم والممالك .

[وبم]<sup>(۱)</sup> تنكرون علىٰ من يزعم أنه عليه السلام نص علىٰ أبي بكر نصاً منتشراً في الأقطار ، مطبقاً للخِطط والديار ؟

٣٧- ولسنا نذكر ذلك للاختيار والإيثار ، ولكن المذاهب الفاسدة والمطالب الحائدة إذا تعارضت تناقضت ، وترافضت (٢) ، وبقي [الحق] (٣) المبين ، والمنهج المتين أبلج لائحاً لأهل الاسترشاد ، وطاحت مسالك العناد .

٣٨ وإن زعموا أن النص نقله آحادٌ ، استبان على الارتجال والبديهة خزيُهم ، واستوىٰ إثباتهُم ونفيهُم ؛ فإنّ الآحاد لا يُعصمون عن الزلل ، بل يتعرضون لإمكان الخطأ والخطل ؛ فنقلُهم لا يقتضي العلمَ بالمخبَر عنه قطعاً . فليت شعري كيف علموا النص على القطع مع تجويز خطأ ناقله ، وترجيم الظنون في حامله ؟ ثم لا يسلمون عن معارضتهم بنقيض ما اتخذوه معتصمَهم من ادعاء النص على أبي بكر ، أو العباس وغيرهما رضى الله عنهم .

فقد انحلت شكائمهم ، ووضحت أكاذيبُهم ، وعظائمُهم ، ومساق هاذه الطريقة يشير إلى الرد علىٰ من يجنح عن مسلك الحقيقة .

٣٩ فإن قيل : غايتكم فيما قررتموه وكررتموه \_ الرد على من يدّعي العلم ، فإن
 سلم لكم ما رمتموه ، واستتب لكم ما نظمتموه ، من إبطال مذهب الخصم \_ فعليكم

<sup>(</sup>١) في ( م ) : ثم ، وفي ( س ) : بدون نقط وبدون الواو ، والمثبت من : ( ت ) .

<sup>(</sup>٢) ترافضت : صيغة (تفاعُل) : أي رفض بعضها بعضاً وأسقطه .

<sup>(</sup>س) ، (س) .(۳)

وهي أن يقال لكم: أنتم قاطعون بانتفاء النص، فبم أدركتم حقيقة الانتفاء ؟ وكيف ترقَّيتم عن مخالجة الشك والمراء إلى هـنذا الادعاء ؟ فأنتم في دعوى النفي ومن ادعى الإثبات على سواء، وإذا استوى المسلكان، وتشاكلت جهات الإمكان، فسبيل الإنصاف والانتصاف اجتناب القطع في النفي والإثبات على جُزَاف.

• ٤- قلنا: الآن نحملكم بالبرهان الأوضح على سلوك اللَّقَم (١) الأَفْيح ، ونستاقكم إلى المحجة الغراء بالحجة البيضاء ، فلْيَعْلم المسترشدُ أن الذي دُفعنا إليه متلقىٰ من اطراد العادات واستمرارها ، وجريانها على القضايا المألوفة المعروفة واستقرارها . [فمما] (١) اطرد به العرف على مَكَرّ الأيام ، وممرّ الأعوام ـ أن النبأ العظيم ، والخطبَ الجسيم ، وما يجلّ خطرُه ، ويتفاقمُ وقعهُ في النفوس [وغررُه] (٢) \_ تتوافر الدواعي على اللهج بصدقِه وذكرِه ، والاعتناء بنشره وشهرِه ، والاهتمام بأمره لعلو منصبه وقدره .

ووضوحُ هـنذا يغني عن بسط المقال ، وضرب الأمثال ، فلو حل سلطانُ الوقت بقعة من البقاع ، وقدم بعضَ الأصقاع محفوفاً بالأتباع ، مكنوفاً بالأشياع ، في جيشه العرمرم ، وموكبه المعظم ـ لاستحال أن يُنقل ذلك [آحاداً أو يستبد بدركه فئةٌ استبداداً](٤) .

فيالله [لِلْعجب]<sup>(٥)</sup>!! لم يخف ابتعاثُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولاتَه وسعاتَه ؛ وندبُه [لجمع]<sup>(١)</sup> مالِ الله جباته ؛ فشاع توليته معاذاً<sup>(٧)</sup> وعتَّابَ بنَ<sup>(٨)</sup> أَسِيد ،

<sup>(</sup>١) اللقم: الطريق الواضح. والأفيح: الواسع.

<sup>(</sup>٢) في (م): فيما . والمثبت من: (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) ﴿ فَرْرِهُ : خطره . وفي (م ) : عرره . والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٤) في (م): آحاد أو يستبد بدركه استبداد . وفي (س): آحاداً أو يستدركه فئة استبداداً ، والمثبت عبارة (ت) .

<sup>(</sup>٥) كذا في : (س) . وفي : (م) ، (ت) . فبالله العجب .

<sup>(</sup>٦) في (م): بجمع ، والمثبت من: (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٧) معاذ بن جبل الأنصاري الخزرجي: (ت١٨هـ).

 <sup>(</sup>A) عَتَاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس (ت ٢٣هـ) وقيل غير ذلك. والمؤلف هنا =

٢٢٦ \_\_\_\_\_\_\_\_ الركن الأول/ الباب الثاني في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة ومن سواهما ، ووقعت توليتُه عليّاً عهدَ الإمامة في المتاهات ، وظلمات العمايات . هيهات هيهات!!

الدهياء ولما اجتمع صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم السقيفة/ لتقديم زعيم، وتعيين خليفة ، وتفرقت الآراء ، وتشتت الأهواء ، وكشَّرت عن [أنيابها] (١) الداهية الدهياء ، وغشي المسلمين المعضلة الزَّبًاء (٢) ، وامتدت إلى الشقاق الأعناق ، وتخازرت الآماق ، واشرأبً النفاق ، وجحظت نحو ارتقاب تقطُّع الأنساب الأحداق ، وتقلقلت لمثار الفتن في أغمادها البيض الرقاق ، وتناوش الأوس والخزرج ، وأعضل المدخل والمخرج ، واعتاص المسلك والمدرك والمنهج ، حتى ذُكر لأمر الإمرة سعد بن عبادة ، وباح بنصبه من أراده ، وما كانت تفقاًت عنه بيضة مضر ، ولا درّت عليه من محض قريش دِرَر ، [فنفرت] (٤) النفوس الأبية ، ولم يكن نصبه قضية مرضية ، فأقنع وكفى في انسلاله عن المنصب الذي تشوّف إليه \_ قول المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وهو قوله : « الأثمة من قريش الأنه عليه وسلم ،

يشير إلىٰ ما شاع من توليته صلى الله عليه وسلم معاذاً على اليمن وعتاب بن أسيد علىٰ مكة .
 ( ر . الإصابة ) .

<sup>(</sup>١) في (م): أنبائها . والمثبت من: (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٢) الزبَّاء : العسيرة الشديدة ( اللسان ) . وفي ( ت ) ، ( س ) : الزناء : وهي بمعنى الضيق .

 <sup>(</sup>٣) تخازر: ضيق عينيه ليحدد النظر، وليُظهرَ الدهاء. فالمراد هنا: نظرت الأعين نظر الترقب،
 والتوثب والدهاء.

<sup>(</sup>٤) في (م): ففرّت ، والمثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٥) رواه الشافعي (ترتيب مسند الشافعي: ٢/ ١٩٤ رقم ٢٩١ ) عن ابن شهاب الزهري ، ومن طريقه البيهةي عن ابن أبي حثمة في السنن الكبرئ ( ٣/ ١٢١ ) وفي المعرفة ( ٣٩٨/٢ ) وعنه أيضاً رواه ابن أبي شيبة ( ٣٢٩٢٦ ) ، ورواه البيهقي من حديث علي بن أبي طالب ( ٨/ ١٤١ ) .

قال الحافظ: وقد جمعت طرقه في جزء كبير ( التلخيص: ٧٦/٢ ، رقم ٥٨٠ ) وقد رمز السيوطي لصحته في الجامع الصغير وأقره المناوي ( فيض القدير : ١١/٤ ، ٥١٢ ) .

 <sup>(</sup>٦) جزء من حديث رواه أحمد (١٢٩/٣) ، ١٨٣)، والطيالسي (٢١٣٣) وابن أبي شيبة
 (٣٢٩٢٨) والنسائي في الكبرئ (٩٠٩٥) وأبو يعلئ (٣٦٤٤، ٤٠٣٢) والطبراني في
 الأوسط (٦٦٠٦) والبيهقي (٣/ ١٢١، ٨/ ١٤٤) كلهم من حديث أنس، ورواه الطبراني في =

الركن الأول/ الباب الثاني في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة \_\_\_\_\_\_

ناصرُه (١) \_ لمّا ظهر المنهاج ، وقهرَ الحِجاجُ \_ خلافاً ، وأقروا إذعاناً للحق وَائتلافاً ، على ما سنذكر في باب إمامة أبي بكر من تلك القصة أوساطاً وأطرافاً ؛ إذ لم نر أن نستوعبها [استيضافا](٢) ، فالغرض من ذكرها الآن قبل أن نعيدها استثنافاً \_ أن الناس في ملتطم هاذه الأعواص والالتباس طلبوا وزَراً يُلاذ بظله ، ويُرجَع إليه في عَقْد الأمر وحَلِّه ، ويُفَوَّضُ إليه معاقدُ الشأن كلِّه ، فاتفقت للصديق البيعةُ والصفقة ، وتولىٰ مستجتَّ الحقِّ حقَّه ، فاستراحت النفوس ، وانزاحت الحُدوسُ .

فلو كان استفاض فيهم نصبُه (۲۳ عليّاً كرم الله وجهه ، وكان لَعمرُ الله مستصلحاً لمنصب الإمامة مرضياً \_ لقال في/ القوم قائل : ما لكم ترتبكون في الظلمات ؟ ١٨ و[تشتبكون] في الورطات ، وتترددون في الخفض والرفع ، والتفريق والجمع ، وتتركون نصَّ صاحب الشرع .

فاستبان بارتجال الأذهان أن النص لو كان ، لاستحال فيه الخفاء والكتمان ، ولتناجئ به علىٰ قرب العهد<sup>(ه)</sup> به أو بعده اثنان ، علىٰ مكَرُّ الزمان .

#### ٤٢ ـ فوضح بمجموع ما ذكرناه أن الأمر أمران :

أحدهما ـ بطلانُ مذهب من يدعي العلمَ بالنص . هذا مستدرك بضرورات العقول من غير حاجة إلىٰ بحث ونظر وفحص .

والثاني \_ القطعُ على الغيب بأنه لم يجر من رسول الله صلى الله عليه وسلم توليةً ونصب .

الأوسط ( ٣٥٤٥ ) والحاكم ( ٤/ ٧٥ ، ٧٦ ) والبيهقي ( ١٤٣/٨ ) عن علي بن أبي طالب ،
 وفي معناه أحاديث كثيرة ( انظر مجمع الزوائد : ٥/ ١٩٦ \_ ١٩٦ ) .

<sup>(</sup>١) (ت)، (س): ناصبوه.

 <sup>(</sup>٢) (م): استنطاقاً . والمثبت من: (ت) ، (س) . ولعل المعنىٰ لم نشأ أن نذكرها كاملة في غير مكانها .

 <sup>(</sup>٣) أي الرسول صلى الله عليه وسلم .

<sup>(</sup>٤) في الأصل: تستكفون ، والمثبت من: (ت) ، (س) .

 <sup>(</sup>٥) في ( س ) : قرب العهد به ، وفي ( ت ) : لتناجئ به على قرب العهد أو بعده .

٤٣ ونحن الآن نعضد الكلام بواضحة لا يأباها منصف ، ولا يقتحم ردَّها إلا
 متعسف ؛ فنقول :

لو ساغ تقديرُ الكتمان في الأمور الخطيرة ، لجرّ ذلك أموراً عسيرة ، ولاتجه للملحدين ، وعُصَب الجاحدين أن يقولوا : قد عُورض القرآن في منقرض الزمان ، ثم تغشاه الكتمان ، وأطبق على إخفائه أهلُ الإيمان ، فإذا سوغتم معاشر الروافض خفاء التنصيص ، ودروس التعيين من الشارع والتخصيص ، مع العلم بأن مما تتقاضى النفوسُ أربابَها ، أن تَذيع توليةُ العهود ، ويشيع نصبُ الأمراء ، [وعقدُ](١) الألوية والبنود ، والجبلاتُ علىٰ ذلك مفطورة ، مختارة كانت أو مقهورة ، وإذا لم يُبعدوا مع ذلك الخفاء ، فما يؤمن في القرآن من تقَدُم المناقضة وسبقِ المعارضة ؟

وهـنذا محاولة إثبات الفرع بما يكُرّ بالهدم على الأصل ، وهو ـ وحقّ الحق ـ نقيضُ موجَبِ العقول ، فقد وجب (٢) الحق وحصحص ، واضمحل تخيّل أصحاب النص [وانحص] (٢) .

١٩ وهاذا كله مسلك الكلام على من ادعى نصاً على رؤوس/ الأشهاد ، غير الألفاظ التي نقلها الأفراد .

٤٤ فأما من يعتمد منهم الألفاظ المعروفة المألوفة ، التي رواها الآحاد : مثل قوله
 عليه السلام : ٩ من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه » .

فالكلام على هاؤلاء من وجوه:

أحدها \_ أنا نقول : هاذا اللفظ وما عداه وسواه نقله معدودون من الرواة ، وهم عرضة الزلل ، والخطل ، والهفوات ، وإن ظهر في غالب الأمر أنهم من الأثبات والثقات ؛ [فالمطلوب](٤) فيما نعانيه من هاذا الفن القطعُ لا غالبُ الظن .

<sup>(</sup>١) في الأصل : ﴿ أو عقد ﴾ ، والمثبت من ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٢) (ت)، (س): وضع.

<sup>(</sup>٣) انحص : انجرد وتناثر . وفي (م) : المحض ، والمثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٤) زيادة من : (ت) ، (س) .

الركن الأول/ الباب الثاني في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة في المرد على هاؤ لاء شاف .

٤٠ ثم لو تتبعنا الألفاظ التي نقلوها ، لم نُلْفِ واحداً منها على ما عقلوها .

فأما قوله عليه السلام: « من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه » فالمولى من الألفاظ المشتركة المردَّد بين مسميات وجهات في الاحتمالات: فيطلق والمراد به ابن العم<sup>(۱)</sup> ، والمعتق [والمعتق]<sup>(۲)</sup> ، ويراد به الناصر.

ولو خضنا في مأخذ هذا اللفظ من أصل الوضع ، وأقمنا عليه مراسم الاستشهاد بالنظم السائر والنثر لطال الكلام ، وتمادى المرام ، ولم نضع كتابنا هذا لمثل ذلك ؛ فإن تصنيف الماضين ، وتأليف المنقرضين مشحون بهاذه الفنون ، ومعظم المتلقبين بالتصنيف في هذا الزمان السخيف يكتفون بتبويب أبواب ، وترتيب كتاب متضمّنه كلام من مضى ، وعلوم من تصرم وانقضى .

٤٦ ومقدار غرضنا الآن أن اللفظ الذي اعتقدوه معتصمتهم ومعاذَهم، ومعتمدَهم (٣)
 وملاذهم ـ من المجملات التي يتطرق إليها تقابل الجائزات . والتعلق بالمحتملات فيما
 يُبغىٰ فيه القطع والبتات ـ من شيم ذوي الجهالات/ .

وقد قيل : جرت مفاوضة ومحاورة بين علي وزيد مولىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال علي رضي الله عنه . لزيد : أنا مولاك . فقال زيد : بل مولاي رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما اطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم علىٰ ما جرىٰ ؛ قال : \* من كنت مولاه فعلى مولاه \* .

٤٧ ومما تمسك به هاؤلاء ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلي :
 أنت مني بمنزلة هارون من موسى "(٥) . وهاذه اللفظة حقاً من المجملات المعدودة

<sup>(</sup>١) وكل قريب من العصبة ( انظر المعجم الوسيط ) .

<sup>(</sup>٢) مزيدة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) (ت)، (س): ومعتضدهم.

<sup>(</sup>٤) انظر فيض القدير ( ٢١٧/٦ ) ؛ ففيه سبب ورود الحديث ، وتوجيه معناه .

<sup>(</sup>٥) سبق تخريجه قريباً فقرة : ( ٣٠ ) .

· ٢٣ - ..... الركن الأول/ الباب الثاني في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة عند ذوى التحصيل من أغمض المُعُوصات . ونحن إذا قدرنا فيه تعارُضَ الاحتمالات ، ووجهَ الإجمال ؛ فقد أسقطنا وجه الاستدلال ؛ فإن الاستدلال بالظاهر الذي(١) يتطرق إليه مسلك التأويل ليس عليه في القطعيات [تعويل](٢). فما الظن بالمجمل الذي لا يظهر لمعناه من حيث اللفظ تفصيل ؟ ؟

فمن وجوه الإشكال أن هارون عليه السلام كان من المرسلين ، وهارون مات قبل موسىٰ بسنين ، فلم يخلفه بعد وفاته ؛ فلم يكن عليّ من رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثابة هارون من موسى في شيء من حالاته .

نعم ، كان على رضي الله عنه في حياة المصطفىٰ وزَرَه ونصيرَه ، كما كان هارون ردءَ موسىٰ وظهيرَه ، فإذا جرى الكلام في معرض الاستعجام والاستبهام ، لم يسغ الاعتصام به في مجتهدات الأحكام ، فكيف الظن بنصب الإمام ؟ وهو [شوف](٣) الأنام ، وأحق ما تعلُّق [بتحقيقه](١) الاهتمام .

وقد صح ورود هـٰذا اللفظ علىٰ سبب لا يستتم معناه دون فهمه ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم لمَّا هم بغزوة تبوك ، استخلف على المدينة عليًّا ، فعظم علىٰ علىٌ رضى الله ٢١ عنه تخلفُه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاته ، وما/ كان عَهد مفارَقتَه في شيءٍ من حالاته ، فربَط رسولُ الله صلى الله عليه وسلم علىٰ قلبه ، وخفَّفَ من كربه ، وقال: لم نزل مساهمي [في] (٥) الحسني [والسُّوءَيْ] (١) ، والنعميٰ والبوسيٰ (٧) ، وقد استخلفتك علىٰ أهلى كما استخلف هارونَ موسىٰ .

٤٨ شم نعارضهم ببعض ما صح عن سيد المرسلين في أبي بكر وعمر رضى الله عنهما . قال عليه السلام : ﴿ لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يتقدمهم

ساقطة من : (ت). (1)

في ( م ) : تأويل ، والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) . **(Y)** 

<sup>(</sup>٣) في ( م ) : شرف . والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٤) في الأصل: بحقيقة.

ساقطة من ( م ) : والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) . (0)

في ( م ) : الشوري ، وما أثبتناه من : ( ت ) ، ( س ) . (7)

<sup>(</sup>V) البوسي : البؤسي ، وقد سُهلت الهمزة .

الركن الأول/ الباب الثاني في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة وتوجب الزعامة عيره  $(1)^{(1)}$  وقال : « اقتدوا باللذين من غيره  $(1)^{(1)}$  وقال : « اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر  $(1)^{(1)}$  .

واستخلف أبا بكر في إمامة الصلاة في مرضته التي توفي فيها ؛ فقال صحبُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم في تقدم أبي بكر رضي الله عنه : رضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم إماماً لديننا أفلا نرضاه لدنيانا(٤) ؟ » .

28- والذي عليه التعويل في الجملة والتفصيل أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شهدوا ، وَغِبْنا ، واستيقنوا عن عِيان ، واسترَبْنا ، وكانوا قدوة الأنام ، وأسوة الإسلام ، لا يأخذهم في الله عَذْلٌ وملام ، وما كانوا بعد استئثار الله برسوله تحت اقتهار واقتسار ، بل كانوا مالكين لأعنة الاختيار ، لا يؤثرون على الحق أحداً ، ولا يجدون من دونه ملتحداً ، ولم يُرهق وجوههم الكريمة وهَجُ<sup>(٥)</sup> البدع ، والأهواء ، ولم يقتحموا جراثيمَ اختلاف الآراء ، كالبيضة (٢) التي لا تتشظىٰ ، وإن سيموا مخالفة

<sup>(</sup>۱) رواه الترمذي من حديث عائشة بلفظ ( أن يؤُمّهم غيرُه ) وقال : هلذا حديث حسن غريب ( الترمذي : المناقب ، باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما ، ح ٣٦٧٣ ) .

<sup>(</sup>Y) أخرجه مسلم وأحمد وابن حبان عن عائشة رضي الله عنها : وتمامه : قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ادعي لي ( أبا بكر ) أباك ، وأخاك ، حتى أكتب كتاباً ؛ فإني أخاف أن يتمنى متمني ، ويقول قائل : أنا أولى ، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر » . ( مسلم : فضائل الصحابة ، باب من فضائل أبي بكر رضي الله عنه ، ح ٢٣٨٧ ، أحمد : ٦/٥٠ ، ١٤٤ ابن حبان : ١٩٩٨ ) .

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد ( ٥/ ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ ) والترمذي وحسنه ( المناقب : باب في مناقب أبي بكر وعمر ح ٣٦٦٢ ) وابن ماجه ( المقدمة : باب في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ح٩٧ ) وابن حبان ( ٦٨٦٣ ) والحاكم ( ٧٥/٣) وصححه ووافقه الذهبي ، كلهم من حديث حذيفة رضي الله عنه . وفي الباب أيضاً من حديث أنس ، وابن مسعود ، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم ( انظر : تلخيص الحبير : ٣٤٩/٤ رقم ٣٥٩٢ ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني : ٣٣٣/٣ رقم ١٢٣٣ ) .

<sup>(</sup>٤) أخرجه ابن سعد في طبقاته ( ٣/ ١٨٣ ) عن الحسن عن علي رضي الله عنهما .

<sup>(</sup>٥) في (ت)، (س): رهج.

 <sup>(</sup>٦) ( ت ) ، ( س ) : كالنبعة ، والمراد بالبيضة هنا ( الخُوذة ) التي يضعها المحارب فوق رأسه في المعركة .

٢٣٢ \_\_\_\_\_ الركن الأول/ الباب الثاني في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة الحق يرتدوا كالجَحْمَة (١) تتلظىٰ ، فليت شعري كيف لم يفهموا علىٰ ذكاءِ القرائح النصوصَ الصرائح ، ويفطن لها الرعاع الهمج المتضمِّخون بالمخازي والفضائح ؟!!

• ٥- فقد بطل ادعاء النص وطاح ، واستبان الحق لباغيه ولاح ، فإذا نجز مقدار ٢٢ غرضنا/ من الرد على أصحاب النصوص ، ووضح بطلان مذهبهم على الخصوص ، وسبق في صدر الكلام وجوبُ نصب الإمام ؛ فقد حان الآن أن نوضح أن الاختيار من أهل الحل والعقد هو المستند المعتقد ، والمعوَّل المعتضد ، فنقول مستمسكين بحبل الله المتين ، وفضله المبين ، وهو المعتصم في كل مطلب ، وليس وراء الله للمرء مذهب (٢) :

اهـ ثبوتُ الاختيار يستدعي تقديمَ إثبات الإجماع على منكريه ، وتحقيقُ الغرضِ فيه صعبُ المدرك ، متوعرُ المسلك على من لا يدريه ؛ ومن يحاورهُ قبل الاستيثاق بما يُنكّيه (٣) عن ظلمات التيه عَسُر عليه تلافيه (٤) ، ولا بد من رَمْزَةٍ إلى وجه الإشكال والإعضال في صيغة سؤال ، ثم نعطف عليه الانفصال (٥) ، متضمناً ثلَجَ الصدر على الكمال .

٥٦ فإن قيل: لا يدل على وجوب اتباع الإجماع مسالك العقول ؛ فإن الرب تعالى موصوف بالاقتدار على جمع العالمين على الباطل على اضطرار ، وعلى خيرَة وإيثار ، وإذا كان ذلك مُسَوَّعاً في العقل غيرَ مستحيل ، وليس في العقل على القضاء بصدق المجمعين دليل ، وليس إلى درك ذلك من طرق المعقولات سبيل ، وليس في كتاب الله نص في إثبات الإجماع لا يقبل التأويل ، وليس على الظواهر القابلة للتأويلات في القطعيات تعويل .

<sup>(</sup>١) الجَحْمة : النار الشديدة التأجّج . ( المعجم ) .

<sup>(</sup>٢) هاذا عجُز بيت مشهور للنابغة الذبياني ، وصدره : حَلَفْتُ فلم أترُك لنفسكَ ريبةً .

<sup>(</sup>٣) (ت)، (س): ينجيه.

<sup>(</sup>٤) من هنا بدأ خرم في نسخة ( س ) وسننبه إليه عند انتهائه ، إن شاء الله .

<sup>(</sup>٥) الانفصال: يراد به هنا الخروج عن السؤال والتخلص من الاستشكال، فعلى هذا يكون (الانفصال) أحد مصطلحات الجدل والمناظرة.

ولا مطمع في إثبات الإجماع بخبر الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه لم يتواتر عنه عليه السلام نصِّ في الإجماع يدرأ المعاذير ، ويقطع التجويز والتقدير ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تجتمع أمتي على الضلالة »(۱) نقله معدودون محدودون ؛ معرضون لإمكان الهفوات والزَّلات ، على أنه يتطرق إليه سبيل/ التأويلات ؛ فلا يبعد أن يقال : ٣٣ المعنِيّ بقوله عليه السلام : « لا تجتمع أمتي على الضلالة » أنها لا تنسلخ عن الإيمان ملابسة عماية الجهالة ، فيكون مضمون هذه المقالة الإشعار بأمان الأُمة عن المنقلب إلى الكفر والردّة ، وإن تطاولت المدة .

"هم فإذا لم نجد مَسْلَكاً في إثبات الإجماع معقولاً ، وأصلاً مقطوعاً به في السمع منقولاً . فما مستند اليقين والقطع بثبوت الإجماع في وضع الشرع ؟ وعليه مدار معظم الأحكام في الفَرْق والجمع ، وإليه استناد المقاييس والعِبَر ، وبه اعتضاد الاستنباط في طرق الفِكر ، فقد عظم الخطر ، وتفاقم الغَرَرُ ، وهاذا مَضَلَةُ الأنام ، ومزلَّةُ الأقدام ، ومتاهة الخواص والعوام ، ومغرقة [الغوّاص] (٢) والعوّام ، وما انتهى المهرة إلى مساق هاذا الإشكال ومذاق هاذا الإعضال ؛ فضلاً عن المطمع في الانفصال .

٤٥ ـ فأنا أستعين بالله تعالىٰ ، وعليه الاتكال ، فأقول .

إذا صادفنا علماء الأمة مجمعين على حكم من الأحكام متفقين على قضية في تفاصيل الحلال والحرام، وألفيناهم قاطعين على جزم وتصميم، في تحليل أو تحريم، وهم الجمُّ الغفير، والجمع الكثير، وعلمنا بارتجال الأذهان أنهم ما تواطؤوا

<sup>(</sup>۱) أخرجه الترمذي ( الفتن ، باب لزوم الجماعة ، ح٢٦٧) والطبراني في الكبير ( ١٣٦٢٣) والحاكم ( ١/١٥٠ اـ ١١٦) من حديث ابن عمر ، وأخرجه أبو داود ( الفتن ، باب ذكر الفتن ودلائلها ، ح ٤٢٥٣) والطبراني في الكبير ( ٣٤٤٠) وابن أبي عاصم في السنة ( ٤٣٤/٢) من حديث أبي مالك الأشعري ، وابن ماجه ( الفتن ، باب السواد الأعظم ، ح ٣٩٥٠) ، والحاكم ( ١/١٦/١ ) من حديث أنس ، ورواه الحاكم أيضاً من حديث ابن عباس ( ١١٦/١ ) ، وفي الباب عن عمرو بن قيس مرفوعاً ، رواه الدارمي ( رقم ٥٤٥ ) .

قال السخاوي في المقاصد الحسنة ( ١٢٨٨ ) : وبالجملة فهو حديث مشهور المتن ذو أسانيد كثيرة ، وشواهده متعددة في المرفوع وغيره .

<sup>(</sup>٢) في (م): الخواص، والمثبت من : (ت).

٢٣٤ \_\_\_\_\_\_ الركن الأول/ الباب الثاني في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة على الكذب علىٰ عَمْد ، وما تواضعوا على الافتراء عن قصد ، وهم متبددون في الأقطار متشتتون في الأمصار ، مع تنائى الديار ، وتقاصي المزار ، لا يجمعهم رابط على وطر من الأوطار ، ثم كرّت الدهور ، ومرت العصور ، وهم مجمعون على قطع مُسدَّد من غير رأي مردّد . والأحكام في تفاصيل المسائل لا ترشد إليها العقول ، فَيَبينُ ٢٤ أنهم حملهم على اتفاقهم قاطعٌ شرعي ، ومقتضىٰ جازم سمعي/ ، ولولاه ، لاستحال أن يقطعوا في [مظنات](١) الظنون ، ثم يتفقوا من غير سبب جامع يحملهم على التواضع على الكذب ، ثم يستمرّوا على ذلك \_ مع امتداد الآماد \_ على استتباب ، واطراد.

هـٰذا محالٌ وقوعه في مستقر الاعتياد .

٥٥\_ وإنما يتضح حقيقة هـلـذه الطريقة بأسئلة وأجوبة عنها .

فإن قيل : نرى أهل مذهب في الشرع يبلغ عدّدُهم المبلغ الذي وصفتموه ، ولا يجوز من مثلهم التواضع كما عرَّفتموه ، ثم هم مصممون علىٰ مُعْتَقَدِهم ، ولو قُطِّعُوا مُثَلًا لا يبغون عنه حِولاً ، ثم لا يدل اجتماعهم على القطع بأن مذهبهم الحق ، ومعتقدَهم الصدق .

قلنا: هاؤلاء وإن طبَّقُوا طَبَقُ (٢) الأرض ، ذاتِ الطول والعرض ، فهم معترفون بأنهم ظانون ، معتصمون بأساليب الظنون ، ولا يقطعون بأن خصومهم مبطلون ، ولا يبعد في مطَّرد العادات اجتماع أقوام علىٰ فنون من طرائق الظنون ، ومتابعتهم [مَلكاً]<sup>(٣)</sup> مخصوصاً.

فأما الاجتماع من مثل هاذا العدد على دعوى القطع ، مع الاتفاق على أنه متلقى من السمع ، من غير إسناد إلىٰ قاطع في الشرع ـ فهاذا مستحيل على الضرورة ، ولا يجوّزه ذو تحصيل ، وكيف يُجوِّزُ ذهولَ علماءِ الأمة عن اعتراض الظنون الهاجسة في

<sup>(</sup>١) في (م): مطيّات ، والمثبت من: (ت).

<sup>(</sup>٢) طبق الأرض: غطاؤها ، طبقوا : غطوا ، والمعنىٰ : انتشروا في الأرض في كل مجال وكل

في الأصل : ( مَسْلكاً ؟ ) والمثبت من ( ت ) .

الركن الأول/ الباب الثاني في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة .......

[النفوس](١) الخاطرة في أدراج الفكر والحدوس ؟ حتى يحسبوا المظنون في الشرع معلوماً ، والمشكوك فيه مقطوعاً به مفهوماً ، ويتفقوا على القطع من غير معنىٰ يوجب القطع .

هذا يكون تجويزه هجوماً على جحد الضروريات ، واقتحاماً لورطات الجهالات ، وخرقاً لموجب العادات ، فأما أن يغلب على ظنون/ جمع أمرٌ عن قول ٢٥ رجلٍ ظاهر العدالة مستقيم الحالة ، مع ٢٠ علمهم بأنهم ظانون ، فليس ذلك بدعاً عرفاً وشرعاً ، وإنما المستحيل الاتفاق على العلم في السمعيات ، والإطباق على ادعاء اليقين في الشرعيات ، من غير اطلاع على قاطع يقتضي الإجماع من عدد لا يجوز منهم التواطؤ والتواضع ٢٠٠٠

٥٦ فإن قيل: قصارى هاذا الانفصالِ عما توجه من السؤال ـ أن الذين ينتحلون مذهب الإمام (٤) لا يدعون علماً ، وإنما غايتهم غلبة ظن صَدَرُها(٥) عن ترجيح وتلويح ، ونحن الآن نلزمكم ما لا تجدون إلى درئه سبيلاً .

٧٥ فنقول: النصارى وغيرُهم من الكفار مصممون على فاسد عقدهم ديناً ، ولو صب عليهم صُنوف العذاب صباً ، ما ازدادوا في معتقدهم إلا نضالاً وذباً ، ولو اعتُمد (٢٠) أضعفهم مُنة ، فنشر بالمنشار لما آثر نكولاً ورجوعاً ، وهم مطبقون أن عقدهم اليقين المبين ، والدين المتين ، وعددهم يُبرُّ على عدد المسلمين بأضعاف مضعَّفة ، وخِطة الإسلام بالإضافة إلى ديار الكفار كالشامة البيضاء في مسك ثور (٧) أسود .

<sup>(</sup>١) في (م): النصوص، والمثبت من: (ت).

<sup>(</sup>۲) انتهى الخرم في نسخة (س).

<sup>(</sup>٣) التواضع هنا بمعنى الاتفاق .

<sup>(</sup>٤) (ت)، (س): إمام.

 <sup>(</sup>٥) صدرها: أي صدورها. وهاذا استعمال إمام الحرمين غالباً لهاذا المصدر ونحوه.

<sup>(</sup>٦) اهتمد : أي تُصد . مُنة : قوة . وعبارة ( ت ) ، ( س ) : ولو اعتمد أضعفهم ينشر بالمنشار .

<sup>(</sup>٧) مَسْك ثور : أي جلد ثور .

مهـ وهــــذا سؤال عظيم الوقع في الإجماع الواجب الاتباع في الشرع ، ولا يحُلّ مُعْوِصَه إلا مُوفّق ، بل لا ينتهي إلىٰ فهم غائلة السؤال إلا محقّق ، وليس يليق الانتهاء إلىٰ هـــٰذه المعاصات<sup>(۱)</sup> في التحقيق بمقدار غرضنا في ذكر أحكام الإمامة<sup>(۲)</sup> ، ولكن صادفتُ نشطة وهِزة إلى المجلس الأسمىٰ ، ووافقتُ بسطة ، فأرخيتُ فضل عِناني ، وأطلت<sup>(۳)</sup> عَذَبَة لساني ، وانتهيت إلىٰ مأزقٍ ومضايق في مدارج الحقائق ، يتوعر فيها وأطلت<sup>(۱)</sup> ، ويتحير فيها الفَطِن ، ويضيق فيها نطاق/ النُّطق ، ويعسر فيها [لحاق]<sup>(٥)</sup> الحق ، ويتخايل<sup>(۱)</sup> فيها القرَّح<sup>(۷)</sup> عن شأو السبق ، ولكنَّ المستعين بالله موفّق ، [والمتبرىء]<sup>(۸)</sup> عن حوله وقوته بالصواب مستنْطَق .

وحق علىٰ كل من له في مَشْرع الشرع مَكْرع (٩) ، وفي [رَبْع] (١٠) الدين مرتع إذا انتهىٰ إلىٰ هاذا المقام ، وأفضىٰ به النظر إلىٰ سر هاذا الكلام ـ أن يعلم أنه دُفع إلىٰ خطب عظيم من الخطوب الجسام ؛ فإن الإجماع مناط الأحكام ، ونظامُ الإسلام ،

<sup>(</sup>۱) (ت): المقاصاة ، (س): المغاصاة . والمعاصات : اسم مكان من عاص الأمر إذا التوى ؛ فخفي وصعب ، والمعنى أنه لا يحتمل الكلام الوصول والدخول إلى مواقع هذه القضايا .

<sup>(</sup>٢) (ت)، (س): الإمام، ولكني.

<sup>(</sup>٣) (ت)، (س): وأطلقتُ . وعَذَبةُ اللسان: طرفُه الذي به الكلام .

<sup>(</sup>٤) المَعْطِن هنا: بمعنى المجرّب الذي عركته المضايق والمزانق (ر. اللسان) والكلام على المجاز طبعاً.

<sup>(</sup>٥) (م): إلحاق.

<sup>(</sup>٦) (ت)، (س): ويتضاءل.

 <sup>(</sup>٧) القُرّح: بضم القاف وفتح الراء المشددة: جمع قارح، وهو من ذوي الحافر ما استتم
 الخامسة، وسقطت سنه التي تلي الرباعية، ونبتت مكانها نابه، والمراد القوي الناضج.

<sup>(</sup> م ) : والمعرئ ، والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٩) (له من مشرع الشرع مكرع المشرع مورد الماء ، والمكرع من كرع الماء إذا تناوله بفيه من موضعه لا بإناء ولا بكفيَّه ( معجم ) والمراد هنا تمكنه من معرفة الشرع والوصول إلى فقهه و وقائقه .

<sup>(</sup>١٠) (م): رَتْع . والمثبت من : (ت) ، (س) ، والرّبّع : الموضع ينزل فيه زمن الربيع ، والمعنى : يحيط بأسرار الشريعة ومكارمها .

وقطبُ الدين ، ومعتصم المسلمين ، ومعظم مسائل الشريعة ينقسم إلى مجتهدات في ملتطم الخلاف ، ومستندُها في النفي والإثبات مسائل الإجماع ، وليس من ورائها نصوص صريحة ، وألفاظ صحيحة في الكتاب والسنة ، والأصل فيها الإجماع إذن ؛ فمن لم يثق بالأصل الذي منه [الاستثارة](١) والاستنباط ، كيف يَعدِل في مسالك التحري والتأخي(٢) معيارُه ؟ ؟ وأنا لم أُطنب في التشريف(٣) وأنا أُقيم لهاذا السؤال وزناً ، ولكن رمت تنبيه القرائح لتدرك الحقيقة والمعنىٰ .

90-وأنا الآن أستعين بالله ، فهو المستعان ، وعليه التُكُلان ؛ فأقول : مدار الكلام في إثبات الإجماع على العرف واطّرادِه ، وبيان استحالة جريانه حائداً عن مألوفه ومُعتادِه ؛ فكل ما يتعلق بالدول ، والأديان والملل ، [فالعرف] مستمر على اتباع شوف ومطمح يجمع شتات الآراء ، ويؤلف افتراق الأهواء ؛ ولهاذا السبب انتظم أمرُ الدين والدنيا ، ولو استرسل الناس على مذاهبهم المتباينة في الإرادات والمنى ، وتقطعوا أيادي سبا<sup>(٥)</sup> ، لاستحال الكونُ (١) والبقاء ،/ ولهلك في النزاع والدفاع ٢٧ الجماهيرُ والدهماءُ ، وإذا أراد الله بقوم سوءاً ، تركهم سُدىٰ ، يختبطون بلا وَزَر ، فإذ ذاك يتهافتون علىٰ ورطات الغَرَر ، ويتهاوَوْن في مهاوي الخطر .

ومِلاك الأُمور كلِّها ملَّةٌ تدعو إلى القربات والخيرات ، وتزجر عن الفواحش والموبقات ، ومرتبَطُها الأنبياء المؤيدون بالآيات ، وإيالةٌ قهرية تضم النشر من الآراء المتناقضة ، ومتعلقها الملوك والأمراء الممدون بالعدد والعُدد ، وأسباب المؤاتاة ، فما كان من اتساق واتفاق مستنده دين أو مَلك ، فليس وقوعه بديعاً ، وما ذكروه جميعاً

<sup>(</sup>١) في (م): الاستشارة . والمثبت من (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٢) في الصحاح : تأخيت الشيء : تحريته .

 <sup>(</sup>٣) لعل المقصود : أطنب في تشريف الإجماع وإظهار شرفه وعلو منزلته .

<sup>(</sup>٤) في (م): والعرف . والمثبت من : (ت) ، (س) .

 <sup>(</sup>٥) تقطعوا أيادي سبا: أي تفرّقوا ، وهو مثل سائر ( ر . اللسان ، ومجمع الأمثال : ٢/٤ ) .

 <sup>(</sup>٦) في ( م ) : في الكون والبقاء ، والمثبت عبارة : ( ت ) ، ( س ) ، وكان هنا تامة ، فالمعنىٰ :
 لاستحال الوجود والبقاء .

٢٣٨ - الركن الأول/ الباب الثاني في الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة من هذا الصنف في مستقر العرف ، وأما ما جعلناه متمسكاً في الإجماع [فالاتفاق](١) على حكم معين في مسألة مخصوصة ، وهذا التعيين لا تقتضيه إيالة ملكية قهرية ، ولا قضية دينية نبوية ، ويستحيل إجماع عدد عظيم على أمر من غير ثبوت سبب جامع ، كما يستحيل إجماع العالمين في صبيحة يوم على قيام أو قعود ، أو أكل أو نوم ، مع اختلاف الدواعي والصوارف ، وتباين الجِبلات والخِلق والأخلاق ، فحصول الاتفاق مع ذلك عن [وفاق](٢) يُفضي إلى الانخرام في مطرد العرف والانخراق .

فقد تَحَصَّل من مجموع ما ذكرناه أن إجماع أهل البصائر على القطع في مسألة مظنونة لا مجال للعقول فيها يستحيل وقوعُه من غير سبب مقطوع به سمعي .

٦٠ فإن قيل : لو كان سند الإجماع خبراً مثلاً مقطوعاً به ، لَلَهِج المجمعون بنقله.

قلنا: لا نُبعد أن ينعقد الإجماع عن سبب مقطوع به ، ثم يقع الاكتفاء بالوفاق ، ٢٨ ويُضرِبُ/ المجمعون عن نقل السبب ؛ لقلة الحاجة إليه ، وكم من شيء يستفيض عند وقوعه ، ثم يَمَّحِق ويَدْرُس ، حتىٰ يُنقَل آحاداً ، ثم ينظمس ، حتىٰ لا يُنقَلَ ، ويقع الاكتفاءُ بما ينعقد الوفاق عليه ، ووضوح ذلك يغني أصحاب المعارف بالعُرف عن الإطناب في تقريره .

٦١ فإن قيل : فالحجة إذن مستند الإجماع مقدراً ، وليس الإجماع في نفسه
 دليلاً :

قلنا: الآن لما انكشف الغطاء وبرَح الخفاء ، فالحق المتبع أن الإجماع في نفسه ليس حجة ؛ إذ لا يُتصوّر من المجمعين الاستقلال بإنشاء حكم من تلقاء أنفسهم اليس حجة ؛ إذ لا يُتصوّر على أمرٍ جمعهم على الإجماع ، فهو [المعتمد] (٣) والإجماع مشعر به .

<sup>(</sup>١) في (م): والاتفاق، والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٢) في (م) : رفاق ، والمثبت من : (ت) .

<sup>(</sup>٣) في الأصل : المعتقد ، والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) .

وليس قول المجمعين بأعلى منصباً من قول المصطفى ، ولا يستريبُ مُحَصِّلٌ أن قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا يستقلُّ دليلاً ، ولا ينهض بنفسه إلى الحق سبيلاً ؛ ولكن المعجزة شهدت بعصمته ، وصدق لهجته فيما ينقله عن إله الخلق .

فالعقول [والنُّهيْ](١) قاضيةٌ بأن إلى الله المنتهيٰ ، فأمره المطاع حقاً ، والرسل مبلغون عنه صدقاً ، والإجماع مشعر بحجة تَقَدُم الوفاق سبقاً .

77- فلينظر الموفق [اللبيب] (٢) إلى هذا الترتيب العجيب : قدمنا وجة الإشكال ، وضيق المجال في صيغة سؤال ، ثم افتتحنا في إثبات الإجماع قاعدةً لم نُسبَق إليها ، ولم نزحم عليها ، ثم لم نُبدِ المقصود دفعة واحدة هجوماً في إثبات الإجماع ، بل رأينا أن نجعل المسالك إلى مدارك الحق وظائف مترتبة ونجوماً ، واشتملت الأسئلة المدرجة في أثناء الكلام على الانتهاء إلى/ معاصات الإشكال ، وانطوت طرق ٢٩ الانفصال على إيضاح الحق في صيغة هي السحر الحلال ، ثم لما فضضنا ختام كل مُبْهَم مجمل ، نَصَصْنا على الغرض وطبّقنا المِفْصل .

وقد تجاوزنا حدَّ الاقتصاد قليلاً ؛ فإنا لم نجد للمسائل القطعية في الإمامة سوى الإجماع تعويلاً ، فآثرنا أن نورد في إثباته كلاماً بالغاً ينجح به المنتهي ، ويستقلُّ به الشادى المبتدى .

## [ هُضَّنَافًى ]<sup>(٣)</sup> [اختيار الإمام]<sup>(٤)</sup>

٦٣ ونحن بعد تقديم ذلك نخوض في إثبات الاختيار فنقول:

اتفق المنتمون إلى الإسلام علىٰ تفرق المذاهب وتباين المطالب علىٰ ثبوت

<sup>(</sup>١) (م): عن إله الخلق ذو النهلي، فالعقول قاضية. . . والمثبت عبارة : ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٢) مزيدة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) زيادة من عمل المحقق.

<sup>(</sup>٤) زيادة من عمل المحقق.

٦٤ إن الخلفاء الراشدين انقضت أيامهم ، وتصرمت نُوَبُهم ؛ وانسحبت علىٰ قمم المسلمين طاعتُهم ، وكان مُسْتَنَدُ أمورهم صفقة البيعة .

فأما أبو بكر رضي الله عنه فقد تواترت البيعة له يوم السقيفة ، وكان عمر رضي الله عنه ولي عهده ، وتعين عثمان رضي الله عنه من الستة المذكورة في الشوري بالبيعة ، ولما انتهت النَّوْبة إلىٰ علي رضي الله عنه طلبَ البيعة ، فأول من بايعه طلحة (۱) والزبير (۲) ؛ ومن حاول بسط مقال في إيضاح [استناد] (۱) الأثمة الماضين إلى البيعة ، والزبير تكلفاً مشتغلاً بما يُغني الظهورُ والتواترُ عنه ، وقد قدمنا/ أن الإجماع هو المعتصم الأقوى ، والمتعلقُ الأوفى في قواعد الشريعة ، وهو الوسيلة والذريعة إلى اعتقاد قاطع سمعي ، كما سبق في إثبات الإجماع تقريرُه .

90- فإن قيل: هاذا تدليس وتلبيس؛ فإنكم قدمتم في خلَلَ الكلام الذي سُقتُموه في الإجماع أن ما يتفق من اجتماع في الإيالات الملكية، والسياسات القهرية، وما يفرض فيها من إذعان جماعة وبذل طاعة لا يُشعر بحق ولا باطل، [وميّزتم] (١٤) الإجماع من هاذه المسالك بردّه إلى اجتماع في حكم الواقعة، وزعمتم أن ذلك يقتضي قضية جامعة، ثم عُدتم فاستدللتم في الإمامة بالإجماع، وهي أعلى مراتب الدول، وأرفع المناصب، وهاذا تناقض واضح، وتهافت في الكلام لائح.

 <sup>(</sup>١) طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي رضي الله عنه . أبو محمد ، من العشرة المبشرين بالجنة ،
 وأحد الستة أصحاب الشورئ . قتل يوم الجمل ( طبقات ابن سعد : ٣١٤/٣ ) .

<sup>(</sup>٢) الزبير بن العوام رضي الله عنه حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو عبد الله . من السابقين الأولين ( طبقات ابن سعد : ٣/ ١٠٠ ) .

<sup>(</sup>٣) (م): إسناد، والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٤) (م)، (ت): وسيرتم. والمثبت من: (س).

قلنا : هذا كلام من يبغي الأسماء والألقاب ، ويؤثر الإضراب عن لباب الألباب . وكأن السائل يرانا ندير ذكر الولاية ، فاستمسك بهذه الصيغة من غير إحاطة ودراية ، وذَهِلَ عن المقصد والنهاية ، وهذا الفن يعود المتعلق به إلى ملتطم العماية ، وظلمات الغواية .

فنقول: محل تعلقنا بالإجماع أن الهم بالبيعة والإقدام عليها في الزمان المتطاول كان أمراً جازماً يستند إليه مقاليد الولايات قبل استمرارها، ويُربَط به عقدُ الولاية والرايات قبل استقرارها، ثم تناقله الخلائق علىٰ تفنن الطرائق، ولم يُبد أحد من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، نكيراً، ويستحيل ذلك من غير قاطع أحاط به المجمعون.

77- نعم ، إنما يجري [باتباع] (١) ذوي الأمر على الحق أو الباطل ـ العُرف . وإذا استقر الملك في النصاب ، وأذعنت الرقاب ، واستتب (٢) الأسباب ، فإذ ذاك قد/ ٣١ يَحْمل الرعية علىٰ قضية قهرية ؛ فيتواطؤون طوعاً وكرهاً ، ولا يرون للانسلال عن طاعته وجهاً .

فلما توفي المصطفى صلى الله عليه وسلم لم يخلفه ذو نجدة واقتهار ، وصاحب أيد<sup>(٣)</sup> ومُنة واقتسار تولىٰ<sup>(٤)</sup> بعدد وعُدَد ، وأشياع وأنصار ، وترك الناس على نفوس أبية ، وهمم عن القماءة والذلة عَلِيّة ، وطرائق في اتباع الحق مرضية ، وهم على خيرتهم فيما يذرون ويأتون ، فاستمسكوا بالبيعة في الأمر الأعظم الأهم ، والخطب الأطم ، ولم يختلفوا فيها ، وإنما ترددوا في تعيين المختار ، ثم استقاموا لياذاً ، وما كان لياذ الماضين بالبيعة في ماضي الدهر صادراً عن جامع قهري ، بل كانت متقدمة على الإمامة ، ثم بعدها الاتباع واتساق الطاعة ، فلم يبق إشكال في انعقاد الإجماع على الاختيار ، وبطلان المصير إلى ادعاء النص .

<sup>(</sup>١) (م): اتباع ، والمثبت من (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٢) (س): استتبت.

<sup>(</sup>٣) أيد : شدة وقوة ، ومثلها : مُنَّة .

<sup>(</sup>٤) ساقطة من : (ت) ، وفي (س) : يتولى .

٦٧ فإن قيل : قد حصرتم عقد الإمامة في الاختيار ، وأجريتم في أثناء الكلام تولية
 العهد الصادر من الإمام .

قلنا: سيأتي ذكر ذلك موضَّحاً منقحاً مصححاً في بابه ، ولكنا لما أردنا أن نتكلم في أصل الإمامة حصرناها بعد بطلان النص في الاختيار ، والتولية في العهود لا تكون إلا بعد ثبوت الإمامة .

فهاذا ما أردنا أن نبين . والله الموفق للصواب .

\* \* \*

## البابب الثّالث في صفات الذيهم منُ هب ل عقد الإمامة وتفصي ل القول في عددهم (')

٦٨ مضمون هلذا الباب فصلان:

أحدهما .. في صفات الذين هم من أهل عقد الإمامة .

والثاني ـ في تفصيل القول في عددهم .

٦٩ ونحن نقدم على الفصلين تنبيها على الأمر الذي لا بد من الإحاطة به ؟ فنقول:

قد كثر في أبواب الإمامة الخَبْطُ والتخليطُ/ والإفراطُ والتفريطُ ، ولم يخلُ فريق ـ ٣٢ إلا من شاء الله ـ عن السَّرَف والاعتساف ، ولم تسلم طائفة إلا الأَقلُون عن مجانبة الإنصاف ، وهلك أُمم في تنكُّبِ سَننِ السَّدَاد ، وتخطّي منهج الاقتصاد!!!

والسب الظاهر في ذلك ، أن معظم الخائضين في هذا الفن يبغون مسلك القطع في مجال الظن ، ويمزجون عقدَهم باتباع الهوى ؛ ويتهاوَوْن [بالغلو](٢) على موارد الردى ، ويمرحون في تعاليل النفوس والمنى(٣) .

<sup>(</sup>١) في نسخة (ت) مكان هاذا العنوان: الباب الثاني، وجاء هاذا الخطأ من أنها سمت الباب الثاني فصلاً.

<sup>(</sup>٢) في ( م ) : بالعلو . والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٣) في ( م ) : بعد ( المني ) زيادة : ثم في صفات أهل الحل والعقد ، واعتبار العدد فيمن إليه العهد . ( وواضح أنها مقحمة في السياق ) .

<sup>(</sup>٤) المرادكتاب الإمامة .

<sup>(</sup>٥) (ت): حد الصنعة.

ونحن بتوفيق الله نذكر فيه معتبراً ، يتميز به موضعُ القطع عن محل الظن ، فنقول :

٧١ العلم يُتلقىٰ من العقل أو من الشرع ، وأساليب العقول بمجموعها لا تجول في أصول الإمامة وفروعها .

والقواطع الشرعية ثلاثة :

- نصٌّ من كتاب الله تعالىٰ لا يتطرق إليه التأويل .
- ﴿ وخبرٌ متواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يعارض إمكانُ الزلل روايته (١) ونَقْلَه ، ولا تَقَابُلُ الاحتمالاتِ متنَه وأصلَه .
  - . \* وإجماعٌ منعقد .

٧٧ فإذن لا ينبغي أن تُطلَبَ مسائلُ الإمامة من أدلة العقل ، بل تُعرض على القواطع السمعية . ولا مطمع في وجدان نص من كتاب الله تعالى في تفاصيل الإمامة . والخبر المتواتر مُعْوِزٌ أيضاً ؛ فآل مآل الطلب في تصحيح المذهب إلى الإجماع ، فكل مقتضىٰ ألفيناه معتضداً بإجماع السابقين ، فهو مقطوع به ، وكلّ ما لم نصادف فيه إجماعاً اعتقدناه واقعة من أحكام الشرع ، وعرضناه علىٰ مسالك الظنون عَرْضَنا سائرَ الوقائم .

وليست الإمامة من قواعد العقائد ، بل هي ولاية تامة ، ومعظم القول<sup>(۲)</sup> في الولاة هو الولايات العامة/ والخاصة مظنونة في محل التأخي<sup>(۳)</sup> والتحري ، ومن وفقه الله تعالى وتقدس<sup>(١)</sup> للوقوف على هاذه الأسطر ، واتخذها في المُعْوِصات مآبه ومثابه ، لم يَعْتَصُ عليه مُعضلٌ ، ولم يخف عليه مُشكل ، وسَردَ المقصود على موجَب الصواب بأجمعه ، ووضع كلَّ معلوم ومظنون في موضعه وموقعه .

والآن نبدأ بتفصيل صفات أهل العقد والاختيار .

<sup>(</sup>١) (ت): رواته .

<sup>(</sup>٢) عبارة الأصل: ﴿ وعبارة معظم القول. . . ١ .

<sup>(</sup>٣) تأخيت الشيء: تحريته.

<sup>(</sup>٤) ساقطة من : ( ت ) ، ( س ) . وهي معطوفة عليٰ ( تعالیٰ ) أي : وتقدس سبحانه .

### الفصل [الأول](١)

 $^{7}$  فلتقع البداية بمحالّ الإجماع في  $^{7}$  صفة أهل الاختيار  $^{7}$  ثم ننعطف على مواقع الاجتهاد والظنون .

فما نعلمه قطعاً أن النسوة لا مدخل لهن في تخير الإمام وعقد الإمامة ؛ فإنهن ما روجعن قط ، ولو استشير في هذا الأمر امرأة ، لكان [أحرى] (٢) النساء وأجدرهن بهذا الأمر فاطمة عليها السلام ، ثم نسوة رسول الله صلى الله عليه وسلم أُمهات المؤمنين ، ونحن بابتداء الأذهان نعلم أنه ما كان لهن في هذا المجال مخاض في منقرض العصور ومكر الدهور .

وكذلك لا يناط هذا الأمر بالعبيد ، وإن حَوَوًا(٤) قصبَ السبق في العلوم .

ولا تعلق له بالعوام ، الذين لا يعدون من العلماء وذوي الأحلام .

ولا مدخل لأهل الذمة في نصب الأئمة .

فخروج هؤلاءِ عن منصب الحل والعقد ليس به خفاء .

فهنذا مبلغ العلم من هنذا الفصل.

٧٤ فأما المظنون منه ، فقد ذهب طوائف من أئمة أهل السنة إلى أنه لا يصلح لعقد الإمامة إلا المجتهد المستجمع لشرائط الفتوى .

وذهب القاضي الباقلاني<sup>(ه)</sup> في عُصب من المحققين إلى أنا لا نشترط بلوغَ العاقد مبلغ المجتهدين ، بل يكفي أن يكون ذا عقل وكيسٍ وفضلٍ وتهدَّ/ إلىٰ عظائم الأمور ، ٣٤ وبصيرة متقدةٍ بمن يصلح للإمامة ، وبما يُشترط استجماعُ الإمام له من الصفات .

<sup>(</sup>١) اتفقت النسخ على جعل العنوان كلمة ( فصل ) بدون رقم .

<sup>(</sup>٢) ساقط من : ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٣) في ( م ) : آخر ، والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٤) (ت): حازوا.

<sup>(</sup>٥) أبو بكر الباقلاني . محمد بن الطيب بن الباقلاني ( ت٤٠٣هـ ) متكلم أُصولي ، من أعيان الأشاعرة ، صاحب إعجاز القرآن . ( وفيات الأعيان ج٢ ص٢٧٩ ) .

ونحن نوجه المذهبين بما يقع به الإقناع ، ثم نذكر ما يلوح لنا ، إن شاء الله عز وجل .

٥٧ فأما من لم يستجمع خصالَ المفتين ، فنقول : الغرض تعيين [قدوة] (١) وتخيّر أُسوة ، وعقدُ الزعامة لمستقلِّ بها ، ولو لم يكن المعيِّن المتخيِّر عالماً بصفات من يصلح لهاذا الشأن ـ لأوشك أن يضعه في غير محله ، ويجرَّ إلى المسلمين ضراراً بسوءِ اختياره ؛ ولهاذا لم يدخل في ذلك العوامُّ ، ومن لا يعدُّ من أهل البصائر .

والنسوان لازماتٌ خدورهن ، مُفوِّضاتٌ أمورهن إلى الرجال القوامين عليهن ، لا يعتَدُن ممارسة الأحوال ، ولا يبرزن في مصادمة الخطوب بروز الرجال ، وهن قليلات الغَناءِ فيما يتعلق بإبرام العزائم والآراء (٢) ، ولذلك ذهب معظم العلماء إلى أنهن لا يستقللن بأنفسهن في التزويج .

والعبيد \_ وإن كانت لهم آراءً \_ [مُسْتَوْعبون] (٣) تحت استسخار السادة ، لا يتفرغون في غالب الأمر للبحث والتنقير ، وكأنهم مع إراداتهم الثاقبة لا رأي لهم .

٧٦ فأما الأفاضل المستقلون ، الذين حنكتهم التجارب ، وهذّبتهم المذاهب ، وعرفوا الصفاتِ المرعية فيمن يناط به أمر الرعيّة \_ فهاذا المبلغ كافٍ في بصائرهم ، والزائد عليه في حكم ما لا تمس الحاجة إليه في هاذا المنصب .

وقد تمهد في قواعد الشرع أنا نكتفي في كل مقام بما يليق به من العلم ؛ فنكتفي في ٥ المقوِّم بالعِلم/ بالأسعار والدُّرْبة التامة مع الكيْس في صفات المقوّمات ، ويقع الاجتزاء في القسّام بمعرفة الحساب والمساحة ، وكيفية تعديل السهام .

ويراعىٰ في الخارص ما يقتضيه حاله ، وإذا بعثنا إلى الزوجين ، وقد شجرت بينهما المنازعة ، ونشبت الخصومة والمدافعة ، واعتاص الظالمُ منهما ـ حكَمين (٤) كما أشعر

<sup>(</sup>١) مزيدة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٢) (س): الأرزاء.

<sup>(</sup>٣) في الأصل : ﴿ مرعيون ﴾ والمثبت من ( س ) ، ( ت ) .

<sup>(</sup>٤) تقع مفعولاً لـ( بعثنا ) .

به نص القرآن ، لم يُشترط أن يكونا مجتهدين ، بل يكفي علمُهما بحقوق النكاح ، وتفطُّنهما لعادات التعاشر ، وإحاطتُهما بما يدِق ويجل من هـنذا الفن .

فالفاضل ، الفطن ، المطلع على مراتب الأثمة ، البصير بالإيالات والسياسات ، ومن يصلح لها ـ متصفٌ بما يليق بمنصبه في [تخير](١) الإمام .

٧٧ وأما من شرط كون العاقد مُفتياً ، فمعتصمه أنا نشترط أن يكون الإمام مجتهداً ، كما سيأتي ذلك مشروحاً ، إن شاء الله عز وجل في صفات الأئمة ، ولا محيط (٢) بالمجتهد إلا مجتهد ، فلو لم يكن المتخيِّرُ العاقدُ مفتياً ، لم يطّلع على تحقيق ذلك من الذي ينصبه إماماً .

٧٨ وللأولين أن يقولوا: قد يظهر بالتسامع والإطباق من طبقات الخلق كونُ
 الشخص مجتهداً ، فليقع الاكتفاء بذلك .

والذي يوضح المقصد منه أن على المستفتي ألا يعوّل فيما يبغيه من الأحكام إلا على من يراه مجتهداً ، وليس له أن يُحِلّ [مَسَائله (٣) بكل] من يتقلب باسم عالم ، فإذا أمكن أن يدرك ذلك عاميٌّ مستفتٍ ، فما الظن بمرموق من أفاضل الناس ؟ ؟

٧٩ـ فقد ظهر أن الأقرب إلى التحقيق مسلك القاضي ومتبعيه .

٨٠ وأما ما نختاره : فلست أرى ذكره إلا في خاتمة الفصل/ الثاني المشتمل على ٣٦
 ذكر عدد المختارين ؛ فإنه يتعلق بالفصلين .

٨١ ولم نُغفل ذكرَ الورَع صدراً في الفصل عن ذهولٍ ، بل رأيناه أوضح من أن يحتاج إلى الاهتمام بالتنصيص عليه ، فمن لا يوثق به في باقة بقل كيف يُرى أهلا للحَلِّ والعقد ؟ ؟ وكيف ينفذ نصبُه على أهل الشرق والغرب ؟ ؟ ومن لم يتق الله ، لم تؤمن غوائله ، ومن لم يصن نفسَه لم تنفعه فضائله .

<sup>(</sup>١) في (م): تخيير، والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٢) (ت)،(س): يحيط.

<sup>(</sup>٣) (م): مساءلة كل. . . والمثبت من : (ت) ، (س) . والمعنى ليس له أن يُنزل مسائله بكل عالم ، أي ليس له أن يسأل كل من يتلقب باسم عالم .

فقد نجز الفصل ، مختوماً على التقدير بالمقطوع به [في مقصوده مثنَّى]<sup>(۱)</sup> بما هو من فن المجتَهَدات ، وقبيل المظنونات .

### الفصل الثاني في ذكر عدد من إليه الاختيار والعقد

٨٢ فنجري على الترتيب المقدم والملتزم ، ونبدأ بالمقطوع به ، فنقول : مما يُقطع به أن الإجماع ليس شرطاً في عقد الإمامة بالإجماع .

والذي يوضح ذلك أن أبا بكر رضي الله عنه صحت له البيعة ؛ فقضىٰ وحَكَم ، وأبرمَ وأمضىٰ ، وجهز الجيوش ، وعقدَ الألوية ، وجرَّ العساكر إلى مانعي الزكاة ، وجبى الأموالَ ، وفرق منها ، ولم ينتظر في تنفيذ الأُمور انتشارَ الأحبار في أقطار خِطة الإسلام ، وتقريرَ البيعة من الذين لم يكونوا في بلدة الهجرة .

وكذلك جرى الأمر في إمامة الخلفاء الأربعة .

فهاذا مما لا يستريب فيه لبيب.

والذي يعضد ذلك علمُنا على اضطرار أن الغرض من نصب الإمام حفظُ الحوزة ، والاهتمامُ بمهمات الإسلام ، ومعظم الأُمور الخطيرة لا تقبل الريْث والمُكثَ ، ولو أُخر النظر فيه ، لجرَّ ذلك خللاً لا يُتلافىٰ ، وخبلاً متفاقماً لا يُستدرك (٢) ، فاستبان من وضع الإمامة استحالةُ اشتراط الإجماع في عقدها .

فهاذا هو المقطوع به من/ الفصل .

ونفتتح الآن ما نراه مُجْتَهداً فيه .

٨٣ ذهب بعض العلماء إلى أن الإمامة تنعقد ببيعة اثنين من أهل الحل والعقد .
 واشترط طوائف عدد أكمل البينات في الشرع ؛ وهو أربعة .

<sup>(</sup>١) مزيد من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>۲) (۳) : لا يستد : أي لا يستقيم .

وذهب بعضُ من لا يُعد من أحزاب الأُصوليين إلى اشتراط أربعين ، وهو عدد الجمعة عند الشافعي رضي الله عنه .

#### ٨٤ وهلذه المذاهب لا أصل لها من مأخذ الإمامة :

فأما من ذكر اثنين ، فالذي تخيله أن هاذا العدد أقلُّ الجمع ، فلا (١) بد من اجتماع جمع على البيعة .

ومن شرط أربعة قال : الإمامة من أعلى الأُمور ، وأَرفع الخطوب ؛ فيعتبر فيها عدد أعلى البينات .

ومن ادعى الأربعين استمسك بقريب مما قدمناه ، واعتبر من يقتدي بإمام المسلمين بمن يقتدي بإمام الجمعة .

وهاذه المسالك من أضعف طرق الأشباه ، وهي أَذْوَن (٢) فنون المقاييس في الشرع ، ولست أرى أن أحكم بها في مواقع الظنون ومظان الترجيح والتلويح ، فما الظن بمنصب الإمامة ؟ ولو تتبع المتتبع الأعداد المعتبرة في مواقع الشرع ، لم يعدم وجوهاً بعيدةً عن التحصيل في التشبيه .

٥٨- وأقرب المذاهب ما ارتضاه القاضي أبو بكر ، وهو المنقول عن شيخنا أبي الحسن (٣) رضي الله عنه ، وهو أن الإمامة تثبت بمبايعة رجل واحد من أهل الحل (٤) والعقد .

ووجه هاذا المذهب أنه تقرر أن الإجماع ليس شرطاً في عقد الإمامة ؛ ثم لم يثبت توقيفٌ في عدد مخصوص . والعقود في الشرع مولاها(٥) عاقد واحد ، وإذا تعدى

<sup>(</sup>١) (ت)، (س): ولا.

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ت).

<sup>(</sup>٣) أبو الحسن الأشعري: علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري. الإمام، ولد ( ٢٧٠هـ) أو ( ٢٦٠) وتوفي ( ٣٤٦هـ) ( تاريخ بغداد ٢٤٦/١١) ، طبقات الشافعية الكبرى ج٢/٢٤٦) .

<sup>(</sup>٤) ساقطة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٥) (ت)، (س): يتولاها.

المتعدي الواحد ، فليس عدد أولى من عدد ، ولا وجه للتحكم في إثبات عدد ٣٨ مخصوص ، فإذا لم يقم دليل/ على عدد ، لم يثبت العدد ، وقد تحققنا أن الإجماع ليس شرطاً ؛ فانتفى الإجماع بالإجماع ، وبطل العدد بانعدام الدليل عليه ؛ فلزم المصير إلى الاكتفاء بعقد الواحد .

وظاهر قول القاضي يشير إلىٰ أن ذلك مقطوع به ، وهـٰذا وإن كان أظهرَ المذاهب في ذلك ، فلسنا نراه بالغاً مبلغ القطع .

٨٦ـ وهنأنا الآن أذكر ما يلوح عندي في هنذا الفصل ، وفيه ذكر كلام ينعطف على الفصل الأول ، فأقول : \_

الذي أراه أن أبا بكر لما بايعه عمر لو ثار ثائرون ، وأبدَوا صفحة الخلاف ، ولم يرضَوًا تلك البيعة ، لما كنت أجد متعلَّقاً في أن الإمامة كانت تستقل ببيعة واحد ، وكذلك لو فرضت بيعة اثنين أو أربعة فصاعداً ، وقدّرت ثوران مخالفين ، لما وجدت متمسكاً به اكثراتٌ واحتفال ، في قاعدة الإمامة .

ولكن لما بايع عمر تتابعت الأيدي ، واصطفقت الأكف ، واتسعت<sup>(١)</sup> الطاعة ، وانقادت الجماعة .

٧٨ فالوجه عندي في ذلك أن يُعتبر في البيعة حصولُ مبلغ من الأتباع والأنصار والأشياع ، تحصل بهم شوكةٌ ظاهرة ، ومنعة قاهرة ، بحيث لو فرض ثوران خلاف ، لما غلب على الظن أن يُصطلم أتباعُ الإمام ، فإذا تأكدت [البيعة] (٢) [وتأطدت] بالشوكة والعدد والعُدد ، واعتضدت ، وتأيدت بالمُنَّة ، واستظهرت بأسباب الاستيلاء والاستعلاء ، فإذ ذاك تثبت الإمامة وتستقر ، وتتأكد الولاية وتستمر ، ولما بايع عمر مالت النفوس إلى المطابقة والموافقة/ ، ولم يُبد أحد شراساً وشماساً (٤) ، وتظافروا

<sup>(</sup>١) ( ت ) ، ( س ) : واتسقت .

<sup>(</sup>٢) في (م) ، (س) : بالبيعة .

<sup>(</sup>٣) مطموسة في : (م) ، والمثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٤) شماساً : أي إباءً وامتناعاً .

الأبواب الآتية أن الشوكة لا بد من رعايتها .

٨٨ ومما يؤكد ذلك اتفاقُ العلماء قاطبة ، علىٰ أن رجلاً من أهل الحل والعقد ، لو استخلىٰ بمن صلح للإمامة ، وعقد له البيعة ، لم تثبت الإمامة . وسنذكر ذلك في مختتم هذذا الفصل .

وسبب تعلقي بذلك أن مثل هاذا لو قدر ، لم تستتب منه شوكة ، ولم تثبت به سلطنة ، فلئن كنا نتبع ما جرى ، فقد كانت البيعة علىٰ هاذه القضية التي وصفتها ، وظهر اعتبارُ حصول الشوكة ؛ فليتبع ذلك .

٨٩ ثم أقول : إن بايع رجل واحد مرموق ، كثير الأتباع والأشياع (١١) ، مطاعٌ في قومه ، وكانت منعته (٢) تفيد ما أشرنا إليه ، انعقدت الإمامة . وقد يبايع رجال لا تفيد مبايعتهم شوكة ومُنة قهرية ، فلست أرى للإمامة استقراراً .

والذي أجريته ليس شرطَ إجماع ، ولا احتكاماً بعدد ، ولا قطعاً بأن بيعة الواحد كافية .

• ٩- وإنما اضطربت المذاهب في ذلك لوقوع البيعة لأبي بكر مبهمة من غير اختصاص بعدد ، ولم يتجه إحالة انبرام العقد على بيعة واحد ؛ فتفرقت الطرق ، وأعوص مسلك الحق على معظم الناظرين في الباب .

والذي ذكرتُه ينطبق على مقصد الإمامة وسرِّها ؛ فإن الغرض حصول الطاعة ، وهو موافق للإبهام الذي جرئ في البيعة .

فرحم الله ناظراً انتهىٰ إلىٰ هـٰذا المنتهىٰ فجعل جزاءَنا منه دعوة بخير .

٩١ والذي ينصرف من مساق هذا الكلام/ إلى الفصل الأول ، المنطوي على ذكر ومفة من يعقد ، إلى اشتراط ما ذكره القاضى .

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ت) .

<sup>(</sup>٢) (ت)، (س): بيعته.

فلا أرىٰ لاشتراط كون العاقد مجتهداً وجهاً لا ئحاً ، ولكني أشترط أن يكون المبايع ممن تفيد مبايعتُه مُنّةً واقتهاراً .

فهاذا ما أردنا بيانه في ذلك .

٩٢ ومما يتعلق بهاذا الفصل أن الأئمة رضي الله عنهم كما اختلفوا في عدد العاقد اضطربوا في اشتراط حضور الشهود :

فرأى بعضهم أن حضورَ الشاهد ليس شرطاً ، وشرط آخرون حضور الشهود ، وهـٰذا اختيار القاضي أبي بكر رحمه الله .

وزيف القاضي هـنـذا المـذهب الأول<sup>(١)</sup> ، وتناهى مبالغاً في الرد على معتقده ، وسلك مسلك القطع فيما زعم ؛ فقال :

لو استخلى عمر بالبيعة لأبي بكر رضي الله عنه ، لما استقرت الإمامة ؛ إذ لو كانت تستقر ، وتثبت على هاذا الوجه ، لما حضرا رضي الله عنهما السقيفة ، ولبادر عمر عقد البيعة لأبى بكر قبل حضور الأشهاد .

٩٤ ثم الذين صاروا إلى منع عقد الإمامة على الاستخلاء اختلفوا ؛ فذهب بعضهم إلىٰ أنه يكفي حضور الشاهدين ، كعقد النكاح ، ولم يكتف القاضي بالشاهدين ، بل اشترط أن يشهد الأمرَ أقوام يقع بحضورهم الإشاعة والنشر والإذاعة .

٩٠ ولا ينتهي الأمر عندي إلى حد القطع في الرد على من يصير إلى انعقاد الإمامة
 ٤١ في الاستخلاء ، وما تعلق به القاضي رحمه الله من/ أن عمر رضي الله عنه لم يبايع أبا
 بكر رضي الله عنه في الخلوة ، قلنا :

يمكن حمل ذلك على وجه في الاستصواب ؛ فإنه لو عقد سراً فربما يتفق عقد في

<sup>(</sup>١) ساقطة من : ( ت ) ، ( س ) .

ثم ربما كان الأمر<sup>(۲)</sup> ينجر إلى إنكار وجحود ، ونزاع في مقصود ؛ ومسّ الحاجة إلى شهود . وقد نُدبنا إلى الإشهاد على البيوع ، فكان تأخير عقد البيعة إلى الإعلان لهذا الشأن .

97 فأما لو فرض رجل عظيم القدر ، رفيع المنصب ، ثم صدرت منه بيعة لصالح لها سراً ، وتأكدت الإمامة لهذا السبب بالشوكة العظمى \_ فلست أرى إبطال الإمامة والحالة هذه قطعاً . ولكن المسألة مظنونة مُجْتَهَدٌ فيها ، ومعظم مسائل الإمامة عريةً عن مسلك القطع ، خليةً عن مدارك اليقين .

انتهى مبلغ غرضنا من صفات العاقدين وعددهم .

\* \* \*

<sup>(</sup>١) متآكل في : ( م ) ، والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ت) . وعبارة (س) : ربما كان يجر الأمر إلى. . . .

# The second secon

# الباب لرّابع'' في ''صفات لام القَوّام على أهل لاسلام

 $^{(3)}$  [المرعية] الأثمة تنقسم أقساماً . منها :

- \* ما يتعلق بالحواس .
- \* ومنها ما يتعلق بالأعضاء .
- \* ومنها ما يرتبط بالصفات اللازمة .
- \* ومنها ما يتعلق بالفضائل المكتسبة .

٩٨ فأما القول في الحواس ، وذكر ما فيها من الخلاف والوفاق بين الناس ، فنحن نوضح ما يُزيل دواعي الالتباس .

فأما البصر ، فلا خلاف في اشتراطه ؛ لأن فقده مانعٌ الانتهاض في الملمات والحقوق ، ويجر ذلك إلى المعضلات عند مسيس الحاجات ، والأعمىٰ ليس له

<sup>(</sup>١) وهنذا هو الباب الثالث في نسخة ( ت ) ، ( س ) استمراراً لمخالفتهما لترقيم المؤلف .

<sup>(</sup>٢) عبارة ( ت ) ، ( س ) : في صفات الأئمة ، وبيان الخلال التي يشترط استجماعها لهم .

<sup>(</sup>٣) تختلف نسخة : ( ت ) ، ( س ) . عن نسخة ( م ) في صياغة هاذا الفصل ، حيث سقط منهما من أول الباب نحو صفحتين ، فلم تذكرا شيئاً عن الصفات التي تتعلق بالحواس وسنشير إلى نهاية هاذا السقط ، ثم نقابل النسخ عندما تتفق العبارة . ونسجل العبارة المخالفة في الهامش . وإذا كان لنا من تعليق على هاذا الاختلاف بين النسخ فهو أن ننبه إلى ما يبدو من دقة النسخة ( م ) التي اتخذناها أصلاً ، وضبطها وحسن تقسيمها وترتيبها . مما يؤكد أن النسخ الأخرى إما روايات من الكتاب ، أو حدث فيها تصرف من الناسخين .

وقد وجدنا كثيراً من هذا الباب الثامن بنفس العنوان والرقم في : (ت)، وفي هامش : (ت). أمام هذا الفصل تعليق يبدو أنه من ناسخ (ت) أو من أحد مطالعيها نصه :

 <sup>«</sup> هاذه الترجمة وإلى أول الفصل الآتي بعدها نقلت إلى هنا غلطاً في النسخة المكتوب منها هاذه
 النسخة ، وموضعها في الأبواب المتقدمة ، فتحرر ذلك من نسخة أخرى .

<sup>(</sup>٤) (م): المراعية ، والمثبت من : (ت) ، في الصفحات المقحمة المكررة في الباب الثامن .

الركن الأول/ الباب الرابع في صفات الإمام المقوّام على أهل الإسلام \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ ٢٥٥ استقلال بما يحصل (١) من الأشغال . فكيف يتأتىٰ منه تطوق عظائم الأعمال ؟ ولا يميز بين الأشخاص في مقام التخاطب/ وانعقاد الإجماع يغني عن الإطناب ، ولكن من ٤٢ مقاصدنا في هذا الكتاب ، التعرض لمعانى الإيالة في أدراج الأبواب .

٩٩ ومما يشترط من الحواس السمع ، فالأصم الأصلم (٢) الذي يعسر جداً سماعه
 لا يصلح لهنذا المنصب العظيم ؛ لما سبق تقريره في البصر .

ولا يضر الوقْر والطرَش ، كما لا يضر كَلال البصر والعمَش .

١٠٠ ومما يلتحق بما ذكرناه نطقُ اللسان ؛ فالأخرس لا يصلح لهاذا الشأن .

١٠١ـ وأما حاسة الشم والذوق ، فلا أثر لهما في الإمامة وجدتا أو فقدتا .

فهلذا ما يتعلق بالحواس ، وما في معناها .

1۰۲ فأما ما يرتبط بنقصان الأعضاء ، فكل ما لا يؤثر عدمه في رأي ، ولا عمل من أعمال الإمامة ، ولا يؤدي إلى شين ظاهر في المنظر ـ فلا يضر فقده ، ويجوز<sup>(٣)</sup> على هذا الاعتبار نصبُ المجبوب ، والخَصيّ ، لما سبق ذكره .

10.٣ وأما ما يؤثر عدمه في الانتهاض إلى المآرب والأغراض كفقد الرجلين واليدين ، فالذي ذهب إليه معظمُ العلماء تنزيلُ هذه الآفات والعاهات منزلة العمى والصَّمم والخرس ، وهذا وإن لم ينعقد فيه إجماع انعقادَه فيما تقدم ، فلست أراه مقطوعاً به ؛ فإن تعويل الإمامة على الكفاية والنجدة ، والدراية والأمانة . والزمانة لا تنافي الرأي ، وتأدية حقوق الصيانة . وإن مست الحاجة إلى نقله ، فاحتماله على المراكب يسهل (٤) ؛ فليلحق هذا بالفنون التي يجول فيها أساليب الظنون .

١٠٤ واختلف الفقهاء في قطع إحدى اليدين والرجلين .

<sup>(</sup>١) (ت): يخصُّه.

<sup>(</sup>٢) رجل أصلم: استؤصلت أُذنه، وفي (ت): الأصلح.

<sup>(</sup>٣) (ت): فيجوز.

<sup>(</sup>٤) (ت): فاحتماله على المراكب يُسهّل احتماله.

٤٣ والظاهر عندي أن الأمر إذا لم ينته إلى الزمانة والصمامة/ ، وكان المأووف<sup>(١)</sup>
بحيث يستمسك على المراكب ، فلا أثر للنقص الذي به مع صحة العقل والرأي .

وذهب بعض المستطرفين الشادين إلى أن ذلك يؤثر في منع عقد الإمامة ؛ من جهة أنه ينفِّر الأشياع والأتباع ، ويسحب (٣) الرعاع على المطاعن والاستصغار ، وأسباب الانحلال والانتشار .

وهـٰذا باطل قطعاً ، ولو أثر الجدْع والعوَر ، لأثرت [الدمامة](٤) وتشوه الخَلْق ، ولاشترط الجمال والاعتدال في الخلق ، وهـٰذا غير مشروط باتفاق الفرق .

فهاذا ما يتعلق بنقصان الأعضاء .

١٠٦ فأما الصفات اللازمة ، فمنها<sup>(٥)</sup> النسب ؛ فالشرط أن يكون الإمام قرشياً ،
 ولم يخالف في اشتراط النسب غيرُ ضرار<sup>(٦)</sup> بنِ عمرو ، وليس ممن يُعْتَبَر خلافهُ
 ووفاقهُ ، وقد نقل الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الأثمة من قريش »

أي : المصاب بآفة ، وهي هاكذا في جميع النسخ بإثبات ( واو ) مفعول وعدم حذفها . وهاذا صححه بعض العرب ، فقد سُمع ( ثوب مصوون ، وفرس مقوود ) كذا قال أهل العلم بفن الصرف .

 <sup>(</sup> م ) : يسر . وهو تصحيف ظاهر . وفي ( ت ) : يشين ، والمثبت اختيار منا على اعتبار أنه مقصود ( م ) .

<sup>(</sup>٣) (ت): ويستحث الرعايا.

<sup>(</sup>٤) (م): الزمانة . والمثبت من : (ت) .

 <sup>(</sup>٥) في ( ت ) ، ( س ) : كلام بهاذا المعنى بدأ به الفصل على هاذا النحو : من الصفات المرعية في الأثمة النسب ، فليكن الإمام قرشياً . . . . . .

وكما أشرنا من قبل هـنذا الباب موجود منه أجزاء كثيرة مقحمة في الباب الثامن من ( ت ) .

 <sup>(</sup>٦) ضرار بن عمرو الغطفاني ، أبو عمرو ، قاض من رؤوس المعتزلة ، كان تلميذاً لواصل بن عطاء ، ثم انصرف عنه ، وأسس الضَّرارية ، توفي نحو ( ١٩٠هـ ) ( سير أعلام النبلاء : ١٩٠/ ٥٤٠ ، لسان الميزان : ٣/ ٢٠٣ ، الأعلام : ٣/ ٢١٥ ) .

١٠٧ وهـُذا مسلك لا أؤثره ؛ فإن نقلة هـُذا الحديث معدودون ، لا يبلغون مبلغ عدد التواتر .

والذي يوضح الحق في ذلك أنا لا نجد من أنفسنا ثلج الصدور ؛ واليقينَ المبتوت بصدر هاذا من فَلْق في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما لا نجد ذلك في سائر أخبار الآحاد ، فإذن لا يقتضى هاذا الحديث العلمَ باشتراط النسب في الإمامة .

۱۰۸ فالوجه في إثبات ما نحاوله في ذلك أن الماضين ما زالوا بائحين باختصاص هذا المنصب بقريش ، ولم/ يتشوف قط أحد من غير قريش إلى الإمامة ، [على تمادي ٤٤ الآماد] (٢) وتطاول الأزمان ، مع العلم بأن ذلك لو كان كان ممكناً ، لطلبه ذوو النجدة والبأس ، وتشمر (٣) في ابتغائه عن ساق الجد أصحاب العدد والعُدد ، وقد بلغ طلاب الملك في انتحاء الاستعلاء على البلاد والعباد أقصىٰ غايات الاعتداء ، واقتحموا في رَوْم ما يحاولونه المهاوي والمعاطب والمساوىء ، وركبوا الأغرار والأخطار ، وجانبوا الرفاهية والدَّعة والأوطان .

فلو كان إلى ادّعاء الإمامة مسلك ، أو له مدرك ، لزاوله محقون ، أو مبطلون من غير قريش ، ولمّا اشرأب لهذا المنصب المارقون في فسطاط مصر ، اعتزَوًا أولاً إلى شجرة النبوة على الافتراء ، وانتموا انتماء الأدعياء ، وبذلوا حرائب (٤) الأموال للكاذبين النسابين ، حتى ألحقوهم بصميم النسب .

فهاذا ما تطابقت عليه مذاهب طبقات الخلق ، وقد تصدى للإمامة ملوك من قريش ، وإن لم يكونوا على مرتبة مرموقة في العلم ؛ والسبب فيه أن العلم يدّعيه كل

<sup>(</sup>١) ( م ) : الأثمة ، والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٢) زيادة من : (س) .

<sup>(</sup>٣) (س): ولشمر.

<sup>(</sup>٤) حرائب: حريبة الرجل ماله الذي يعيش به ، والجمع حرائب ، والمراد: بذلوا كل ما يستطيعون .

شادٍ مستطرف ، فإذا انضمت أُبَّهةُ الملك إلى قليل من العلم ، لم يستطع أحد نسبة الملك إلى العرو عن العلم . والنسب مما لا يمكن ادعاؤه ؛ فلم يدّع لذلك الإمامة من ليس نسيباً.

فهاذا وجةٌ في إثبات اشتراط النسب .

١٠٩ ـ ولسنا نعقل احتياجَ الإمامة في وضعها إلى النسب .

ولكن خصص الله هـــــذا المنصب العليُّ ، والمَرْقَبَ <sup>(١)</sup> السني بأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فكان ذلك (٢) من فضل الله يؤتيه من يشاءُ (٣) .

 ١١٠ ومن الصفات/ اللازمة المعتبرة : الذكورة والحرية ، ونَحِيزةُ (٤) العقل ، 20

وكأنه رضى الله عنه متردد في تأكيد هـاذا الشرط . بل قد أعلن تردده صراحة في كتابه الإرشاد حيث قال : ومن شرائط الإمامة عند أصحابنا ( يعني الشافعية ) : أن يكون الإمام قرشياً إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ الأَثْمَةُ مِنْ قَرِيشٌ ﴾ . وقال: ﴿ قَدْمُوا قَرِيشًا ولا تقدَّموها ٢ وهـٰـذا مما يختلف فيه بعض الناس . وللاحتمال فيه عندي مجال ، والله أعلم

فهو يحكى هـنذا الاشتراط والاستدلال عليه عن (أصحابنا) أي عن الشافعية ، ثم يقول صراحة : وللاحتمال فيه عندي مجال . ونحن نسجل لإمام الحرمين عدم ارتياحه لهاذا الشرط ، نذكر أن من القائلين به شيخ الإسلام ابن تيمية ( انظر أسبوع الفقه الإسلامي ص٨٦٠) وانظر كتابنا ( إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله ) الفصل الخاص بنظام الدولة عند إمام الحرمين . وانظر أيضاً ( السياسة الشرعية لأستاذنا الشيخ عبدالوهاب خلاف ص ٥٢ وما بعدها ) .

(٤) نحيزة : طبيعة ، يقال هو كريم النحيزة ( المعجم ) ، والمراد هنا : رجاحة العقل وكماله . ومن هـٰذه الفقرة [بدأ اختلاف ( ت ) ، ( س ) مع الأصل ، حيث تحدثت ( ت ) عن صفات الكفاية والنجدة ، والاستقلال بالأمر في نحو صفحة ، حتى التقت مع الأصل (م) عند الحديث عن صفة العلم ، وسنشير إلىٰ ذلك في موضعه . ونثبت هنا نص عبارة ( ت ) ، ( س ) =

المرقب: المكان المشرف الذي يستوى عليه الرقيب، ليرقب منه. والمراد هنا علو المكانة والرفعة .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : ( ت ) .

ه كذا يقف إمام الحرمين تجاه اشتراط النسب في الإمام ، فلا يرى له مستنداً من النقل ، ولا من العقل . ولكنه يعود فيحاول أن يرجع ذلك إلىٰ ما جرىٰ عليه الواقع والاتفاق .

الركن الأول/ الباب الرابع في صفات الإمام القوّام على أهل الإسلام \_\_\_\_\_\_\_ ٢٥٩ و ٢٥٩ والبلوغُ ، ولا حاجة إلى الإطناب في نصب الدلالات علىٰ إثبات هـٰذه الصفات .

111 ومما يلتحق بهاذا القسم: الشجاعة والشهامة، وهي خُطة (١) عَلِيَة،
 ولا يصلح لإيالة طبقات الخلائق، وجر العساكر والمَقَانِب (٢)، وعليات المناصب،
 جبان خوّار.

وهاذه الصفة يبعد اكتسابها بالإيثار والاختيار ، وإن كان قد يفيد كثرة مصادمة الخطوب ، وممارسة الحروب مزيد إلف ، ومزية إقدام ، إذا صادفت جسوراً مقداماً ، ومن فطر على الجبن واستشعار الحذر لا يزداد على طول المراس إلا فرط الخور ، ثم الشهامة مرعية مع كمال العقل ، ولا يصلح مقتحم هجام لهاذا الشأن . وهاذا المنصب إلى الرأي أحوج منه إلى ثبات الجنان .

[و] الرأي قبل شجاعة الشجعان هـو أول وهـي المحـل الثاني(٣)

هاذا منتهى الغرض من الصفات اللازمة.

مع أنها تختلف في ترتيب الحديث عن الصفات مع الأصل (م) إذ قدمت الحديث عن صفة العلم والاجتهاد . وهاك نص عبارتها : د والذكورة لا شك في اعتبارها ، ومن جوز من العلماء تولّي المرأة للقضاء فيما يجوز أن تكون شاهدة فيه ، أحال انتصاب المرأة للإمامة ؛ فإن القضاء قد يثبت مختصاً ، والإمامة يستحيل في وضع الشرع ثبوتها على الاختصاص ولا حاجة إلىٰ تقرير اشتراط الحرية ، فإن حجر الرق إذا نافي الولايات الخاصة ، فلأن ينافي الولاية الكبرىٰ أولىٰ ، فالصالح للإمامة هو الرجل الحر القرشي المجتهد الورع ذو النجدة والكفاية » .

وقد أقحمت ( ت ) أجزاء من هـلذا الباب ، في الباب الثامن ( تفصيل ما إلى الأثمة ) ، وذكرته هناك بعنوان : الباب الرابع في صفات الإمام القوام علىٰ أهل الإسلام .

ومجموع ما ذكر هناك وهنا يكمل نص نسخة ( م ) مع كثير من الاضطراب والتكرار] .

 <sup>(</sup>١) في المعجم الوسيط : الخطة الأمر أو الحالة . وفي المثل : ١ جاء فلان وفي رأسه خُطة ٤ : أمر
 قد عزم عليه .

<sup>(</sup>٢) المقانب: جمع مقنب. مثل: مِغْفَر ومغافر، والمقنب ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل، تقول: جاء في مقنب ومقانب. وهو فارس عِلم، كتبه كتائبه، ومناقبه مقانبه ( انظر صحاح الجوهري، وأساس البلاغة) ومعنى العبارة إذن: يجر العساكر والخيول. وفي ت: المناقب، وهو تصحيف.

البيت من حكم المتنبي . والواو مزيدة من المؤلف لربط الكلام ، فلا تعتبر في وزن البيت .

١١٢ فأما الصفات المكتسبة المرعية في الإمامة : فالعلم والورع ، وسنلحق بهما بعد تحقيق القول فيهما صفة ثالثة .

117 فأما<sup>(۱)</sup> العلم ، فالشرط أن يكون الإمام مجتهداً بالغاً مبلغ المجتهدين ، مستجمعاً صفات المفتين ، ولم يُؤثر في اشتراط ذلك خلاف . والدليل عليه أن أمور معظم أصول الدين تتعلق بالأثمة (۲) . فأما ما يختص بالولاة وذوي الأمر ، فلا شك في ارتباطه بالإمام ، وأما ما عداه من أحكام الشرع ، فقد يتعلق به من جهة [انتدابه] (۳) للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فلو لم يكن الإمام مستقلاً بعلم الشريعة ، لاحتاج للأمر العلماء في/ تفاصيل الوقائع ، وذلك يشتت رأيه ، ويخرجه عن رتبة الاستقلال .

ولو قيل: إنه يراجع المفتي مراجعة (٥) آحاد الناس المفتين ، لكان ذلك محالاً ؟ فإن الوقائع التي ترفع إلى الإمام في الخطوب الجسام ، والأمور العظام لا تتناهى كثرة ؟ إذ (٦) هو شوفُ العالمين ، ومطمح أعين المسلمين ، وقد لا يجد عند رفع واقعة إليه أعلمَ علماء القطر والناحية ، فيتردد ، ويتبلد ، ويبطل أثره في منصب الاستقلال ، ولو جاز ذلك (٧) ، لساغ ألا يكون الإمام ذا كفاية واستقلال

<sup>(</sup>۱) هنا التقت (ت) ، (س) مع الأصل (م) . وعبارة (ت) : ومن الصفات المشروطة كون الإمام مجتهداً متصفاً بصفات المفتين ، ولم يؤثر في اشتراط ذلك خلاف ، والسبب في ذلك أن معظم أمور الدين متعلق بالأثمة ، فإن ما يتعلق بالولاة يختص به ، وما لا يتعلق بالولاة يتعلق به الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

<sup>(</sup> وهـٰذا الكلام قد وجدناه في : ( ت ) مكرراً ، مقحماً في الباب الثامن ، كما أشرنا آنفاً ) .

<sup>(</sup>٢) أول الموجود في النسخة (ف).

<sup>(</sup>٣) في (م): ابتدائه . وكذا في : (ف) .

<sup>(</sup>٤) (ت)، (س): إلى مراجعة .

<sup>(</sup>٥) (ت)، (س): كما يراجع آحاد الناس.

<sup>(</sup>٦) (ت)، (س): فإنه شوف الخلق.

 <sup>(</sup>٧) ( ت ) ، ( س ) : ولو جاز الاكتفاء بمراجعته ، لساغ أن يقال : يجوز ألا يكون الإمام ذا
 كفاية .

وهاذا لا قائل به  $(^{(Y)})$  ، فإذا كانت الإمامة زعامة الدين والدنيا ؛ ووجب استقلاله بنفسه في [تدبير الأمور الدنيوية ، فكذلك يجب اشتراط استقلاله بنفسه في $(^{(Y)})$  الأمور الدينية \_ فإن أمور الدنيا $(^{(3)})$  على مراسم الشريعة تجري ؛ فهي المتبعُ والإمامُ في جميع مجاري الأحكام ، [والرأي يجب أن يكون على مقتضى الشرع ؛ فإن الذي لا يقتضيه الشرع لا معوّل عليه] $(^{(0)})$ .

فالكفاية المرعية معناها الاستقلال بتأدية الأصوب شرعاً في الأمور المنوطة بالإمام .

115 - (أ فإن قيل : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وقعت واقعة ، وألمت بهم ملمة ـ اشتوروا ، ولم يأنفوا من المراجعة والمرادة ، فأشعر ذلك من عادتهم بأن استقلال الإمام ليس شرطاً في الإمامة .

قلنا: الحَبْر المشار إليه ، والإمام المتفق عليه ، ومن هو البحر الذي لا يُنزَف لا يبعد منه أن يستشير في آحاد الوقائع ، ويستمد من نتائج القرائح ، ويبحث بمجاذبة أطراف الكلام عن مآخذ الأحكام ، كيف وقد ندب الله رسوله عليه السلام إلى الاستشارة/ فقال : ﴿ وَشَاوِرَهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [آل عمرآن : ١٥٩]!! ولا منافاة بين بلوغ الرتبة ٤٧ العليا في العلوم وبين التناظر والتشاور في المعضلات ٢٠ .

١١٥ ونحن نرى [للإمام] (٧) المستجمع خلال الكمال ، البالغ مبلغ الاستقلال ألا يُغْفِلَ الاستضاءَةَ في الإيالة وأحكام الشرع بعقول الرجال (١ فإن صاحب الاستبداد

<sup>(</sup>١) زيادة من : (ت)، (س) .

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقفين زيادة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٤) (ت)، (س): فإن الأمور الدنياوية لا تجري ولا تمضى إلا على مراسم....

<sup>(</sup>٥) زيادة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٦) ما بين القوسين ساقط من (ف).

<sup>(</sup>٧) في ( م ) : الإمام ، والمثبت من جميع النسخ .

117 وسرُّ الإمام ، ومن ضرورة ذلك استقلالُ الإمام ، ثم هو محثوث على استفادة (٢) مزايا القرائح ، وتلقي الفوائدِ والزوائدِ منها ؛ فإن في كل عقل مزية ، ولكن اختلاف الآراء مفسدةٌ لإمضاءِ الأُمور ، فإذا بحث عن الآراء [إمام مجتهد] (٣) ، وعرضها على علمه الغزير ، [ونقدها (٤)] بالسبر والفكر (٥ الأصوب من وجوه الرأي ٥٠ ـ كان جالباً إلى المسلمين ثمراتِ العقول ، ودافعاً عنهم غائلة التباين والاختلاف ، فكأن المسلمين يَتَّحدون (١) بنظر الإمام ، وحسن تدبيره ، وفحصه [وتنقيره] (٧) .

ولا بد علىٰ كل حال من كون الإمام متبوعاً غيرَ تابع ، ولو لم يكن مجتهداً (^^ في دين الله ، لَلَزِمه (٩٠) تقليدُ العلماء واتباعُهم ، وارتقابُ أمرهم ، ونهيهم ، وإثباتِهم ، ونفيهم وهلذا يناقض منصبَ الإمامة (١٠) ، ومرتبةَ الزعامة .

#### فهلذا قولنا في العلم .

「いこれ」はは、なって、中央の場合はないでは、これのでは、これのでは、これのでは、

<sup>(</sup>١) (القوس متصل بالصفحة السابقة)، وما بين القوسين سقط من : (ف). وكذلك سقط من : ( (ف). وكذلك سقط من : (ت). في روايتها الثانية المقحمة في وسط الباب الثامن.

<sup>(</sup>٢) (ت)، (س): استفتاء مرايا. وفي رواية (ت): في الموضع الثاني: استقاء.

<sup>(</sup>٣) مزيدة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٤) (م)، (ف): نقد . والمثبت من : (ت)، (س).

 <sup>(</sup>٥) ساقط من : (ت) ، (س) . في الموضع الأول فقط . ولكنه موجود في الموضع الثاني من :
 (ت) .

<sup>(</sup>٦) (ت)، (س): متحدون .

<sup>(</sup>٧) في (م) ، (ف) : وتنقره والمثبت من (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٨) (ت)، (س): إماماً.

 <sup>(</sup>٩) عبارة ( ت ) ، ( س ) : للزمه اتباع العلماء تقليداً ، والآمر هو المقلّد ، وكان الإمام متصرف الرعايا مرتقباً أمرهم ونهيهم .

<sup>(</sup>١٠) عبارة (ت)، (س): وهمالذا يناقض منصب الإمامة، وإذا أمر مستفت بارتسام فتاوي مفت، كان هو المأمور، والمفتي الآمر. ومن الصفات المعتبرة: وفاقاً وإطباقاً: الورع والتقوى، فلا يوثق بفاسق في شهادة على فلس، فكيف يولى أمر المسلمين كافة...

11۷ فأما التقوى والورع ، فلا بد منهما ، إذ لا يوثق بفاسق في الشهادة على فلس ، فكيف يولِّى أُمور المسلمين كافة ، والأب الفاسق مع فرط حَدَبِه وإشفاقه على ولده لا يُعتَمدُ في مال ولده ، فكيف يؤتمن في الإمامة العظمى فاستٌ [لا ٤٨ يتقي الله](١) ؟ ، (٢ ومن لم يقاوم عقلُه هواه ونفسَه الأمارة بالسوءِ ٢) ، ولم ينتهض رأيُه بسياسة نفسه فأنَّىٰ يصلح لسياسة خِطة الإسلام ؟

١١٨ فَأَمَا<sup>(٣)</sup> الصفة الثالثة التي ضمِنا ضمَّها إلى الفضائل المكتسبة ، فهي ضم توقد الرأي في عظائم الأُمور ، والنظر في مغبات العواقب ، وهـٰذه الصفة يُنتجها نحَيِزةُ العقل ، ويهذبها التدرب في طريق التجارِب .

119\_والغرض الأعظم من الإمامة جمعُ شتاتِ الرأي واستتباعُ رجلٍ أصنافَ الخلق على تفاوت إراداتهم ، واختلافِ أخلاقهم ومآربهم وحالاتهم ؛ فإن معظم الخبال والاختلال يتطرق إلى الأحوال من اضطراب الآراء ، فإذا لم يكن الناس مجموعين على رأي واحد ، لم ينتظم تدبير ، ولم يستتب من إيالة الملك قليلٌ ولا كثير ، ولاصطلبمت الحوزة ، واستؤصلت البيضة .

وليعتبر العاقل ذلك بملك مطاع بين أتباع ، محفوف بجنود ، وخفّق بنود وأشياع ، إذا اختُطِف الملك بغتة ، وفاجأته المنية فلتة . فلينظر كيف تنفض الجموع ، ويصيرون عبرة أسماع وأبصار ، فلو لم يكن في خِطة الإسلام متبوع يأوي إليه المختلفون ، وينزل على حكمة المتنازعون ، ويذعنُ لأمره المتدافعون إذا أعضلت الحكومات (3) ، ونشبت

<sup>(</sup>١) مزيدة من : (ت) ، (س) . في الرواية الأولى .

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف) ، وكذلك من : (ت) في الرواية الثانية .

<sup>(</sup>٣) هنا عادت نسخة ( ت ) ، ( س ) للاختلاف مع ( م ) ومع ( ف ) حيث بدأت تتحدث عن صفة الذكورة واشتراطها ، وقد ذكرنا نص عبارتهما في الهامش آنفاً . ( هذا طبعاً في الموضع الأول . أما في الموضع الثاني في : ( ت ) . فما زال الكلام مستمراً لآخر الفقرة ، ثم يضطرب أضاً ) .

<sup>(</sup>٤) المراد بالحكومات هنا القضايا والمنازعات .

١٢٠ وإذا تبين الغرض من نصب الإمام ، لاح (٢٠) أن المقصود لا يحصل إلا بذي كفاية ودراية ، وهداية إلى الأمور واستقلال بالمهمات ، وجر الجيوش ، لا يَزَعُه خَوَر
 ٤٩ الطبيعة/ عن ضرب الرقاب أوانَ الاستحقاق ، ولا تحمله الفظاظة على ترك الرقَّة والإشفاق (٣) .

ثم لا يكفي أن يسمىٰ كافياً ، فرب مستقلِّ بأمر قريب لا يستقل بأمر فوقه ، فلتُعتبرُ مقاصدُ الإمامة ، وليشترط استقلال الإمام بها .

فهاذا معنى النجدة والكفاية .

١٢١ فَتَنَخَّل (٤) من مجموع الأوصاف أن الصالح للإمامة هو الرجل الحر ،
 القرشي ، المجتهد ، الورع ، ذو النجدة والكفاية .

1۲۲ ويمكن (٥) رد هاذه الصفات إلى شيئين ؛ فيقال : المرعيُّ الاستقلالُ والنسب ، ويدخل تحت الاستقلال الكفايةُ ، والعلم ، والورعُ ، والحرية ، والذكورة تدخل أيضاً ؛ فإن المرأة مأمورة بأن تلزمَ خدرها ، ومعظم أحكام الإمامة تستدعي الظهورَ والبروز ؛ فلا تستقلُّ المرأةُ إذن .

فهاذا منتهى ما أردناه في ذلك .

<sup>(</sup>١) عبارة (ف): وظهر الفساد في البر والبحر، إذ المقصود لا يحصل إلا بذي كفاية. . .

<sup>(</sup>٢) في الأصل ، ( ف ) : ولاح . والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٣) من هنا إلى آخر الفصل ساقط من (ف). ومكانه قوله: والقول الوجيز في ذلك أنا نشترط استقلال الإمام، فهذا آخر غرضنا في صفات الأثمة.

<sup>(</sup>٤) عبارة (ت) ، (س) : فالصالح للإمامة هو الرجل الحر القرشي .

<sup>(</sup>٥) اتفقت (ت) ، (س) مع الأصل في خاتمة الفصل هاذه.

### فضنائ

١٢٣ ذهبت طوائف من الإمامية إلى أن الإمام يجب أن يكون معصوماً ، ومنصب
 الإمامة يقتضى العصمة كالنبوة .

118 أو القول في العصمة وتقسيمها وتفصيلها وتحصيلها يطول ، ولو ذهبنا نصف معناها ، لملأنا في مغزاها أوراقا ، والإمامة كثيرة التفتَّن عظيمةُ التشعب : فتارة يرتبط الكلام فيها بقواعد العقائد ، وطوراً يتعلق بأحكام الأخبار في انقسامها ، وتارة يناط بالشريعة وأحكامها . فلو التزم الخائضُ في الإمامة تقرير كل ما يجري في أدراج الكلام ، لطال المدئ ، ولغمض<sup>(1)</sup> مقصودُ الكتاب .

١٢٥ والمقدار المتعلق بمقصدنا الآن أن الإمام لا تجب عصمتُه عن الزلل والخطل. ثم سيأتي باب معقود في الإمام [إذا قارف ذنباً](٢) ، واحتقب وزراً ٣).

177 والقول المقنع في (٤) ذلك/ ، أن الإمامية لم يَروًا للإمامةِ مستنداً غير نصّ ٥٠ الرسول صلى الله عليه وسلم وزعموا أن الاثني عشر إماماً نص عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونصَّ بعضُهم علىٰ بعض ، وعمر الدنيا ينقرض (٥) بانقراضهم ، وآخرهم المهدي ، يقتدي به عيسى ابنُ مريم عليه السلام . في تُرّهات وخرافات ، ينبو عن قَبولها قلبُ كل عاقل ، ثم زعموا أن الرسول لا ينص إلا علىٰ معصوم في علم الله تعالىٰ .

<sup>(</sup>١) (ت): لغمض مدرك مقصود الكتاب.

<sup>(</sup>٢) في الأصل ، (س): ﴿ فارق ديناً ﴾ .

<sup>(</sup>٣) ما بين القوسين ساقط من (ف).

<sup>(</sup>٤) (ف): في الرد على هاؤلاء.

<sup>(</sup>٥) (ت)، (س): منقرض، (ف): ينقرض بانقراض آخرهم المهدي.

1۲۷ ونحن قد أبطلنا بالقواطع المصيرَ (۱) إلى ادعاء النصوص وحصرنا مأخذ الإمامة في الاختيار ، وإذا تقرر ذلك ، ففيه بطلان اشتراط العصمة ؛ فإن الذين يختارون إماماً  $\mathbf{V}^{(7)}$  يطَّلعون على سريرته في الحال ، فكيف يضمنون عصمته في الاستقبال عن الذنوب ؟ ولا مطلع على العيوب . ( $\mathbf{v}$  وهـُـذا فيه مَقُنَع بالغ  $\mathbf{v}$ ) .

1۲۸ على أنا باضطرار من عقولنا نعلم أن عليّاً وابنيه الحسنَ والحسينَ والحسينَ واولادهم] (1) صلوات الله عليهم ما كانوا يدّعون لأنفسهم العصمةَ والتنقي من الذنوب ، بل كانوا يعترفون بها سراً وعلناً ، ويتضرّعون إلى الله مستغفرين خاضعين (٥) ، خانعين ، فإن صدقوا ، فهو المبتغَىٰ ، وإن تكن الأخرىٰ ، فالكذب خطيئة (٦ من الخطايا ٢) يجب الاستغفار [والتوبة] (٧) منها .

١٣٠ فإن قالوا : كان الأنبياء يستغفرون أيضاً مع وجوب العصمة لهم . قلنا : مذهبنا (١٠٠) الذي ندين به ، أنه لا تجب عصمة الأنبياء عن صغائر الذنوب ، وآي القرآن

学、 は一本の理解を

<sup>(</sup>١) (ت)، (س): أبطلنا بالقواطع بطلان المصير إلى . . .

<sup>(</sup>٢) (ت)، (س): يستحيل أن يُطلعوا علىٰ سريرته، (ف): لا يستطيعون أن يطلعوا علىٰ سريرته.

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) مزيدة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٥) (ف): مستغفرين خاشعين ، (ت) ، (س): مستغفرين خائفين .

<sup>(</sup>٦) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٧) مزيدة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>س)، (س)، (س).

<sup>(</sup>٩) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>١٠) ( ف ) : مذهبنا الحق الذي ندين به . . .

في أقاصيص/ النبيين مشحونة (١) بالتنصيص على هنات كانت منهم ، استوعبوا ٥١ أعمارَهم في الاستغفار منها .

1۳۱ - (٢ والإمامية أوجبوا عصمة الأثمة عن الصغائر والكبائر ، فإن قالوا : الإمام شوفُ الخلق ، ومنه تلقي الجزئي والكلِّي في دين الله ، وبه ارتباط عُرى الإسلام ، فلو كان عرضةً للزلل ، لبطل غرضُ الإمامة ، ولما حصلت الثقة به في أقواله وأفعاله ، ولم تؤمن عثراته في الدماء والفروج ، وسدِّ الثغور ، والقيام بعظائم الأمور ، ولو جاز ذلك فيهم ، لما وجبت العصمة للمرسلين والنبيين صلوات الله عليهم أجميعن .

۱۳۲\_قلنا: ما ذكرتموه باطل من وجوه ، منها ۲٪:

أن الإمام لا يتأتى منه تعاطي مهمات المسلمين في المشارق والمغارب ؛ ولا يجد بُداً من استخلاف الولاة ، ونَصْبِ القضاة ، وجباة الأخرجة والصدقات ، "وغيرها من أموال الله " والذي يتولى الإمام من أمر المسلمين بنفسه الأقلُّ ، ( ثم لا تجب عصمة ولاة الأمر حيث كانوا في أطراف خطة الإسلام . وفيه بطلان ما ذكروه ( في فما تغني عصمته ، ولا يُشتَرَطُ عصمة مُستَخْلَفيه ( ) ؟ .

1۳۳ وقد (١) ذهب (٧ طوائف من ٧) غُلاة الإمامية إلى وجوب العصمة لكل من يتعلق طرف من مصالح الإمامة به ، حتى طردوا ذلك في ساسة الدواب ، والمستَخْدَمين في المستحقرات والعبيد .

<sup>(</sup>١) (ف): مصرحة .

<sup>(</sup>٢) ما بين القوسين ساقط من : (ف). وعبارتها :.. الاستغفار منها ، ثم نقول : الإمام لا يتأتى .

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>۵) ساقط من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٦) (ت)، (س): فقد.

<sup>(</sup>٧) ساقط من : (ف) .

1982 ومن انتهىٰ تجرؤه (١) إلىٰ هاذا ، فقد كشف جلبابَ الحياءِ عن وجهه ، (٢ وتعلق بما هو حريّ بأن يُعَدَّ من السخرية والهزء ، والتلاعب بالدين ٢) ، ثم يلزم منه عصمة رواة الأخبار ؛ حتىٰ لا يُفرضَ منهم زلل ، وعصمة الشهود (٦ المقيمين ٢٥ للشهادات في الحكومات ٣) . وعصمة المفتين الذين إليهم رجوع/ [العاملين](٤) في (٥ المشكلات وحل المعوصات ٥) .

1۳0 ثم من عجيب الأمر أن هاؤلاء يقولون (١): التقيّةُ ديننا ودينُ آبائنا، ويوجبون على الأثمة أن يبوحوا بالكذب الصراح، ويُبدوا (١) خلاف ما يعتقدون، (٩ وإذا كانوا كذلك أ، (٩ فليت شعري ٩) كيف يُعتَمَدون (١٠ في أقوالهم ١٠)، مع تجويز أنهم يُظهرون خلاف ما يضمرون (١١ وغايتهم في اشتراط العصمة اتباعُ الأثمة فيما يأتون ويذرون، فإذا سقطت الثقة بأقوالهم كيف تجب العصمة في أفعالهم (١١) ولئن جاز الكذب في القول تَقِيَّةً، فليجز الزلل في العمل لمثل ذلك.

وأقدار هاؤلاء تقلّ عن الازدياد على هاذا المبلغ في ذكر قبائحهم ، وبث فضائحهم .

١٣٦ وأما(١٢) الأنبياء ، فإنما تجب عصمتُهم لدلالات المعجزات على صدق

<sup>(</sup>١) (ت)،(س): بخزيه.

<sup>(</sup>٢) ما بين القوسين سقط من (ف).

<sup>(</sup>٣) ما بين القوسين سقط من (ف).

<sup>(</sup>٤) (م)، (ت)، (س): العالمين . والمثبت من: (ف).

<sup>(</sup>٥) سقط من (ف) ما بين القوسين .

<sup>(</sup>١) (١) : يرون التقية ديناً ، ويوجبون .

<sup>(</sup>٧) (ت)، (س): ويبدون.

<sup>(</sup>٨) ساقط من : (ف).

<sup>(</sup>٩) ساقط من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>۱۰) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>١١) ساقط من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>١٢) من هنا ساقط من : (ف) ، (نحو صفحة ) .

لهجتهم ، ولو لم يتميز مدعي النبوةِ بآيةٍ باهرة ، (ا وحجة قاهرة العمد عن الممخرقين الكذابين ، لما استقر عقدٌ [في](٢) نبوّة ، فمستند النبوات المعجزاتُ إذن .

١٣٧ وأما الأثمة ، فقد وضح (٣) من دين النبي إمامتُهم مع ما يتعرضون له من إمكان الهفوات ، فإنا أثبتنا صحة الاختيار ، ويستحيل معه علمُ المختارين في مطرد العادات بأحوال المنصوبين [للزعامة](٤) فاستناد (٥) الإمامة إلى النبوة ، ومستند النبوة المعجزة ؛ فلما تعلق مستند التبليغ بالنبي  $^{(7)}$  ، لم يكن لتميزه [ممن] $^{(V)}$  عداه بدُّ من آية . والأثمة يُبَيّنون(٩) [أو](١٠) يُفتون أو [يتبعون](١١) فروعاً في شرائع الرسل ، فإذا دل دليل<sup>(١٢)</sup> على انتصابهم مع التعرض للزلل ، ولم يكن في العقول ما يأبيٰ ذلك ، ويُحيلُه ، تلقيناه بالقبول ، ونزلناه منزلة الشهود والمفتين وسائر ولاة المسلمين ، وحماة الدين.

وهـاذا(١٣٠) المبلغ كاف في مكالمة هـاؤلاء/ ، فهم أذل قدراً من أن ينتهي الكلام ٥٣ معهم إلى حدود الإطناب . وهنذا نجاز الباب(١٤) .

<sup>(</sup>١) ساقط من : (ت).

<sup>-</sup> مزيدة من : (ت) ، (س) . **(Y)** 

<sup>(</sup>ت)، (س): صح. (٣)

<sup>(</sup>م): لكن عامة . وهو تصحيف ظاهر . والمثبت من : (ت) ، (س) . وهي ضمن (1) السطور الساقطة من: (ف).

<sup>(</sup>٥) (م): واستناد.

<sup>(</sup>٦) (ت): بالدين.

<sup>(</sup> م ) : مما . والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) . (V)

<sup>(</sup>٨) (ت): مزية.

<sup>(</sup>س): والأئمة سعون فروعاً ( هكذا بدون نقط ) .

<sup>(</sup>١٠) (م) : أن ، والمثبت من : (ت) .

<sup>(</sup>١١) ( م ) : يقعون . والمثبت من : ( ت ) .

<sup>(</sup>١٢) ساقطة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>١٣) من هنا بدأ سقط من نسخة : (س) .

<sup>(</sup>١٤) آخر الساقط من : (ف) .

1۳۸ فنقول<sup>(۳)</sup>: ما يجب بناء أساس الباب عليه أن الكلام المتقدم اشتمل على ذكر الصفات المرعية في الأئمة . فالذي يقتضيه استداد النظر ابتداراً قبل [الافتكار]<sup>(3)</sup> وإنعام الاعتبار أن كل ما يناقض صفة مرعية في الإمامة<sup>(٥)</sup> [و] يتضمن<sup>(١)</sup> انتفاءها ، فهو مؤثر في الخلع والانخلاع ، وهاذا لا محالة معتبر الباب .

ولكن وضوح الغرض يستدعى تفصيلاً ، فنقول :

1٣٩ الإسلام هو الأصل والعصام ، فلو فرض انسلالُ الإمام عن الدين ، لم يخفَ انخلاعُه ، وارتفاع منصبه وانقطاعُه ، فلو جدد إسلاماً لم يَعُد إماماً إلا أَن يُجدَّدَ اختيارُه .

١٤٠ ولو جُن جنوناً [مُطْبِقاً] (٧) ، انخلع ، وكذلك لو ظهر في عقله خبل ، وعد (٨) في رأيه ، واضطرب نظرُه اضطراباً [لا يخفىٰ دركُه] (٩) ، ولا يحتاج في الوقوف عليه إلىٰ فضل نظر ، وعَسُر بهاذا السببِ استقلالُه بالأُمور ، وسقطت نجدتُه

<sup>(</sup>١) في (ف)، (ت). الباب الرابع وفي هامش (ت): (الخامس حسب فهرس المؤلف) وهاذه الصفحات ساقطة من: (س).

<sup>(</sup>٢) (ف): في الطوارئ التي توجب الخلع والانخلاع.

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) في (م) : الأفكار ، والمثبت من : (ت) ، (ف) .

<sup>(</sup>٥) (ف): في عقد الإمامة.

<sup>(</sup>٦) عبارة (ف): يتضمن على الجملة خلعاً أو انخلاعاً فهاذا معتبر الباب والواو مزيدة من: (ت).

<sup>(</sup>٧) (م)، (ف): مطرقاً.

<sup>(</sup>٨) (ف): وعته بيَّن واضطراب، (ت): خبل في عقله، وعته في رأيه بين.

<sup>(</sup>٩) مزيدة من : (ت) .

وكفايتُه \_ فإنه ينعزل كما ينعزل المجنون ؛ فإن مقصود الإمامة القيامُ بالمهمات والنهوض بحفظ الحوزة ، وضمُّ النَّشر ، وحفظ البلاد الدانية والنائية بالعين الكالئة ، فإذا تحقق عسر (١) ذلك ، لم يكن [للاتسام بنَبَرَ الإمام](٢) معنىٰ .

181 والذي غمض على العلماء مدركه ، واعتاص على المحققين مسلكه طريانُ (٣) ما يوجب التفسيق على الإمام ، فليُنْعِم طالبُ التحصيل في ذلك نظرَه ، وليعظّم في نفسه خطرَه ، وليجمع له فكرَه ؛ فإنه من مَعاصات (٤ الكلام في ٤) الكتاب . والمستعان ربُّ الأرباب .

187 قد ذهب طوائف من الأصوليين/ والفقهاء إلى أن الفسق إذا تحقق طريانه ، ٤٥ أوجب انخلاع الإمام كالجنون ، وهؤلاء يعتبرون الدوام بالابتداء ، ويقولون : اقترانُ الفسق [إذا تحقق] (٥) يمنع عقد الإمامة ، فطريانه (٢) يوجب انقطاعها ؛ إذ السبب المانع من العقد عدم الثقة به وامتناع ائتمانه على المسلمين ، وإفضاء تقليده إلى نقيض ما يطلب من نصب الأثمة . وهذا المعنى يتحقق في الدوام تحققه في الابتداء . والذي يوضح ذلك أنه لا يجوز تقريرُه ، بل يجب عند من لم يحكم] (٧) بانخلاعه

<sup>(</sup>١) (ف): تحقق عليه غير ذلك.

 <sup>(</sup>٢) في (م) ، (ف) : الاقتسام بنبز الأمة . والمثبت من : (ت) والنبز (بفتح النون والباء)
 اللقب المشعر بالذم . واستخدم هنا بمعنى اللقب مطلقاً .

 <sup>(</sup>٣) وطريان » كذا يستعملها الإمام بتسهيل الهمزة ، وقد خطّاه في ذلك الإمام النووي ، وقال : إن الصواب وطرآن » بالهمز ، ولكن بالبحث والتقصي في المراجع اللغوية ظهر أن الحق مع إمام الحرمين ، فقد جاء هذا الفعل مهموزاً ، وجاء بالواو ، وبالياء .

وقد استقصينا التعليق علىٰ هـٰـذه القضية في نهاية المطلب حيث تردد لفظ ﴿ طريان ﴾ كثيراً ( انظر : نهاية المطلب ج ١٥ ص ١٦٣ ) .

<sup>(</sup>٤) ساقط من : (ف) . وفي (ت) : مغاصات ، هي اسم مكان من (غاص) ، كما أن ( معاصات ) اسم مكان من عاص بمعنى : صعب وغمض .

<sup>(</sup>٥) زيادة من : (ت).

<sup>(</sup>٦) (ت): وطريانه.

<sup>(</sup>س)، (ت)، (س) ( (ע) )

18٣ وذهب طوائف من العلماء إلى أَن الفسق بنفسه لا يتضمن الانخلاعَ ، ولكن يجب علىٰ أَهل الحَلِّ والعقد \_ إذا تحقق \_ خلعُه .

188 ونحن بتوفيق الله وتأييده نوضح الحقَّ في ذلك ، فنقول : المصير إلىٰ أَن الفسقَ يتضمن الانعزال والانخلاع بعيد عن التحصيل ؛ فإن التعرض لما يتضمن الفسق في حق من لا تجب عصمتُه ظاهر الكون (٢) سرا وعلنا ، عام الوقوع ، وإنما التقوى ومجانبةُ الهوى ومخالفةُ مسالك المنى ، والاستمرارُ على امتثال الأوامر ، والانزجارُ عن المناهي والمزاجر ، والارعواءُ عن الوطر المنقود (٢) ، وانتحاءُ الثواب الموعود والبديع .

والتحقيق أنه لا يستدُّ على التقوىٰ إِلا مؤيَّدٌ بالتوفيق . والجبلاَّتُ داعيةٌ إلى اتباع اللذات ، والطباع مستحِثةٌ على الشهوات . والتكاليفُ متضمنها كُلَفٌ وعناء . ووساوس الشيطان ، وهواجس نفس الإنسان متظافرة علىٰ حب العاجل ، واستنجاز الحاصل ، والجبلَّة بالسوءِ أمارة ، والمرءُ علىٰ أُرجوحة الهوىٰ تارة وتارة ، والدنيا ٥٥ مستأثرة ، وباب الثواب محتجب ٤٠/ ، ٥ فطوبیٰ لمن سَلِمَ ، ولا مناص ، ولا خلاص إلا لمن عُصم ٥ ، والزلات تجري مع الأنفاس ، والقلب مَطْرَق الوسواس ، فمن الذي [ينجو](١) في بياض نهار من زلته ، ولا يتخلص من حق المخافة إلا من يتغمده الله برحمته .

W. C. Continued to the second second

<sup>(</sup>١) (ف): بإنشاء الخلع ولا بدمنه لا معنىٰ له .

<sup>(</sup>٢) الكون : أي الحدوث والوقوع .

<sup>(</sup>٣) (المنقود) المعيب من قولهم: فلان ينقد الناس ، أي يعيبهم .

<sup>(</sup>٤) ساقط من : (ف) .

 <sup>(</sup>٥) أخرت نسخة : (ف) هذه العبارة ، التي بين القوسين ، فذكرتها بعد قوله : والقلب مطرق الوسواس .

<sup>(</sup>٦) (م)، (ف): يتحول . والمثبت من : (ت) .

180 ومن شُغلِ الإمام عقدُ الأَلوية ، والبنود ، وجرّ الجنود ، ولا يترتب في ديوان المقاتلة إلا أولو النجدة والبأس ، وأصحابُ النفوس الأبية (١) ، ذوو (٢) الشراس والشماس ، فليت شعري! كيف السلامة من معرّة الجند ، وكيف الاستقامة علىٰ شرط التقوىٰ في الحل والعقد ؟ .

187 ومن شأنه أيضاً تفريقُ الأموال بعد الاستداد في الجباية والجَلْب ، على أهل الشرق والغرب ، ولا<sup>(٣)</sup> يخفىٰ علىٰ منصف أن اشتراط دوام <sup>(٤)</sup> التقوىٰ يجرّ قصاراه عسرَ القيام بالإيالة العظمىٰ ، ثم لو كان الفسق المتفق عليه يوجب انخلاع الإمام أو يخلعُه لكان الكلام يتطرق إلىٰ جميع أفعاله وأقواله علىٰ تفنن [أطواره] (٥) وأحواله ، ولما خلا زمن عن خوض خائضين في فسقه المقتضي خلعَه ، ولتحزب الناس أبداً في مطرد الأوقات على افتراق وشتات في النفي والإثبات ، ولما استتبت صفوة الطاعة للإمام في ساعة .

١٤٧ (٧ وإذا لم تكن الإيالة الضابطة لأَهل الإسلام على الإلزام والإبرام ، كان ضَيْرُها مُبرّاً (٢) على خيرها .

فخرج من محصول ما ذكرناه أن القائم بأُمور المسلمين إذا لم يكن معصوماً ، وكان لا يأمن (^ اقتحامَ الآثام <sup>()</sup> ، ومن لا يأمن <sup>(^)</sup> اقتحامَ الآثام فيما يتعلق بخاصته ، فبعُد<sup>(٩)</sup> أن يسلم عن احتقاب الأوزار في حقوق كافة المسلمين في مشارق الأرض/ ومغاربها ٥٦

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>۲) (ت): ذوا*ت* .

<sup>(</sup>٣) (ت): فكيف يخفئ على منتصف.

<sup>(</sup>٤) (ف): اشتراط الدوام على التقوئ.

<sup>(</sup>٥) (م)، (ف): أوطاره . والمثبت من : (ت) .

<sup>(</sup>٦) أبرّ علىٰ كذا: زاد عليه.

<sup>(</sup>٧) ساقط من : (ف).

<sup>(</sup>٨) ساقط من : (ت).

<sup>(</sup>٩) (ت): فيبعد أن يسلم من .

..... الركن الأول/ الباب الخامس فيما يتضمن خلع الأثمة وانخلاعهم إيفاءً واستيفاءً ، ومنعاً واستواءً (١) ، وردعا ودعاءً ، وقبولاً ورداً ، وفتحاً وسداً ، فلا يبقىٰ لذى بصيرة إشكال في استحالة استمرار مقاصد الإمامة ، مع المصير إلىٰ أن الفسق يوجب انخلاع (٢) الإمام ، أو يسلط خلعَه على الإطلاق .

والذي يجب القطع به أن الفسق الصادر عن الإمام لا يقطع نظره ، ومن الممكن أن يتوب ويسترجع ويؤوب ، وقد قررنا <sup>٣</sup> بكل عبرة <sup>٣)</sup> أن في الذهاب إلىٰ خلعه أَو انخلاعه بكل عثرة رفضَ الإِمامة ونقضَها ، واستئصالَ فائدتها ( ورفعَ عائدتها ) ، وإسقاطَ الثقة بها ، واستحثاثَ الناس علىٰ سلِّ الأَيدي عن ربقة الطاعة .

١٤٨ ولا خلاف أن الإمام لو طرأ عليه عرضٌ ، أو عراه مرض ؛ امتنع عليه الرأى به ، ولكنه كان مرقوب الزوال لم نقض بانخلاعه ؛ (١ ومن شبب<sup>(٥)</sup> في ذلك بخلاف ، كان منسلاً عن وفاق المسلمين انسلال الشعرة من العجين ، فإذا كان كذلك ٦٠ مع أن المرض قاطعٌ نظرَه في الحال ، فما يطرأ من زلة وهي لا تقطع نظرَه ، علىٰ أَنها مرقوبة الزوال ، أُولىٰ بأَن لا يتضمن انخلاعَه ، والأُخبار المستحثة على اتباع الأمراءِ في السراءِ والضراءِ (٧ يكاد أن يكون ٧) معناها في حكم الاستفاضة ، وإن كانت آحاد أَلفاظها منقولةً أَفراداً منها : قوله صلى الله عليه وسلم : « هل أنتم تاركون لي أمراثي [لكم](٨) صفو أمرهم وعليهم

غير واضحة في : ( ف ) . وفي ( ت ) : استبداء ولعلها ( استيداءً ) مصدر ( استأدىٰ ) أي أخذ منه المال وصادره ، والواضح من السياق أن المقصود كلمة بعكس المنع ، وهذا المعنىٰ لا يوجد في الاستواء ، ولا في الاستيداء .

عبارة (ف): يوجب خلعاً أو انخلاعاً ، ثم الفسق على الإطلاق لا يقطع نظر الإمام ، ومن **(Y)** الممكن أن يتوب.

ساقط من : (ف ) . (٣)

ساقط من : (ت) . (1)

<sup>(</sup>ت): تشبث . (0)

ساقط من : (ف) . (7)

ساقط من : (ت) . **(V)** 

مزيدة من : (ت) . **(A)** 

189 وإنما غرضي من وضع هاذا الكتاب ، وتبويب هاذه الأبواب تحقيقُ الإيالات
 الكلية ، وذكرُ ما لها من موجب وقضية ، وهاذه مسالك لا [أبارئ]<sup>(٣)</sup> في حقائقها ،
 ولا/ أُجارئ في مضايقها <sup>٤)</sup> .

#### ١٥٠ فإن قيل : فلم منعتم عقد الإمامة لفاسق ؟

قلنا: أهل العقد على تخيرهم في افتتاح العهد، ومن سوءِ الاختيار أن يُعيّن لهاذا الأمر العظيم والخطب الجسيم فاسقٌ، وهم مأمورون بالنظر للمسلمين على أقصى الإمكان، و[أما] (٥) الذهاب إلى الانخلاع بعد الاستمرار والاستتباب (٢) مع التعرض للزلات، فمفسد لقاعدة الولاية، ولا خفاء بذلك عند ذوي الدراية.

101 وهذا [كله] (٧٠ حرس الله مولانا \_ في نوادر (٨) الفسوق ، فأَما إِذَا تُواصِلُ منه العصيان ، وفشا منه العدوان ، وظهر الفساد وزال السداد [وتعطلت الحقوقُ والحدود] (٩) ، وارتفعت الصيانة ؛ ووضحت الخيانة ، واستجراً الظلمة ؛ ولم يجد المظلوم منتصفاً ممن ظلمه ، وتداعى الخلل والخطل (١٠) إلى عظائم الأمور ، وتعطيل

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم في كتاب الجهاد ، باب استحقاق القاتل سلب القتيل ، عن عوف بن مالك مع اختلاف في اللفظ حديث رقم ( ۱۷۵۳ ) ، وأخرجه أبو داود بهذا اللفظ في كتاب الجهاد حديث رقم ( ۲۷۱۹ ) . وقاله النبي صلى الله عليه وسلم انتصاراً لخالد بن الوليد حيث كان بينه وبين رجل من حمير وعوف بن مالك شيء بسبب السَّلَب ، وآذي عوف خالداً بكلامه .

<sup>(</sup>٢) زيادة من : (ف).

<sup>(</sup>٣) (م)، (ف): أماريل . والمثبت من: (ت).

<sup>(</sup>٤) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٥) مزيدة من : (ف)، (ت).

<sup>(</sup>٦) (ت): الاستثبات.

<sup>(</sup>٧) مزيدة من : (ت) .

<sup>(</sup>A) (ت): بوادر.

<sup>(</sup>٩) زيادة من : (ت).

<sup>(</sup>١٠) ساقطة من : ( ف ) .

..... الركن الأول/ الباب الخامس فيما يتضمن خلع الأثمة وانخلاعهم الثغور ، فلا بد من استدراك هذا الأمر المتفاقم على ما سنقرر القول فيه على الفاهم إن شاءَ الله عز وجل ، وذلك أن الإِمامة إِنما تُعنىٰ لنقيض هـٰــذه الحالة .

١٥٢ فإذا أَفضى الأَمرُ إلى خلاف ما تقتضيه الزعامةُ والإيالة فيجبُ استدراكه لا محالة ، وترك الناس سدى ، ملتطمين لا جامع لهم على الحق والباطل أجدى عليهم من [تقريرهم](١) على اتباع(٢) مَن هو عونُ الظالمين ، وملاذُ الغاشمين (٣ وموئلُ الهاجمين ؛ ومعتصَمُ المارقين الناجمين ٣٠ ، وإذا دُفع الخلق إلىٰ ذلك ، فقد اعتاصت المسالك ، وأُعضَلَت المدارك ، فليتئد الناظر هنالك ، وليعلم أن الأمر إذا استمر على الخبال ، والخبط والاختلال ، كان ذلك لصفة في المتصدي للإمرة ، وتيك هي التي ٥٨ جرَّت منه (٤) هاذه الفترة ، ولا يرتضى هاذه الحالة / من نفسه ذو حصافة في العقل ، ودوامُ التهافت (٥) في القول والفعل مُشْعِرٌ بركاكة الدين في الأُصل ؛ أو باضطراب الجبلَّة ، وهو خبل<sup>(١)</sup> .

فإن أَمكن استدراك ذلك ، فالبدارَ البدارَ قبل أَن تزول الأُمور عن مراتبها ، وتَميلَ عن مناصبها ، وتَمِيدَ خِطةُ الإسلام بمناكبها ، وهنأنا بعون الله عزت قدرته وجلت عظمته ، لا آلو في وجه ذلك جهداً ، ولا أُغادر مُضْطَرَباً وقصداً .

وعلى المنتهى إلىٰ هاذا الموضع أن يقبل في هاذه الإطالة عذري ويحسِّنَ أمري ، فقد انجرّ الكلام إلىٰ غائلة ، ومعاصةِ هائلة ، لا يدركها أولو الآراءِ الفائلة<sup>(٧)</sup> ، ^^ والوجه عندي قبضُ الكلام فيما لا يتعلق بالمقصود والمرام ، وبسطةُ علىٰ أبلغ وجه في التمام فيما يتعلق بأحكام الإمام ، وفيها الاتساق والانتظام <sup>^</sup>

<sup>(</sup> م ) ، ( ف ) : تقديرهم ، والمثبت من : ( ت ) .

<sup>.</sup> ف ) : على نصب **(Y)** 

ما بين القوسين سقط من (ف). (٣)

<sup>(</sup>ف): جرّت هذه الفترة ، (ت): جرت منه الفترة . والمراد بالفترة الضعف والعجز . (1)

<sup>(</sup>ف): التفاوت . و(ت): التهافت والتفاوت . (0)

<sup>(</sup> ف ) : أو بالعته والخبل ، فإن أمكن. . . (7)

الضعيفة من : فال رأيه : ضعف . وفي ( ت ) : القائلة . **(V)** 

ساقط من : (ف ) . (A)

10٣ فأقول: إن عسر القبض على يده الممتدة لاستظهاره بالشوكة العتيدة، والعُدد المعدّة، فقد شَغَر الزمان عن القيام (١) بالحق، ودُفع إِلَىٰ [مصابرة] (٢) المحن طبقاتُ الخلق، ووقع الكلامُ في أحد مقصودي الكتاب؛ إذ هلذا المجموع مطلوبه أمران: أحدهما ـ بيان أحكام الله عز وجل عند خلو الزمن عن الأئمة.

والثاني \_ إيضاح متعلق العباد عند عُرُوِّ البلاد عن المفتين المستجمعين لشرائط  $\mathbb{E}^{(7)}$ .

وما(٤) عدا هاذين المقصودين في حكم المقدمات .

102 وإنما اضطررت إلىٰ كشف أَحكام الولاة إذا وُجدوا لأَتوصل إلىٰ بيان غرضي إذا فُقدوا ؟ [فنوجز]<sup>(٥)</sup> هاذا الفصل من هاذا الباب إلىٰ وصولنا إلىٰ مقصد الكتاب ، فأما إذا تمكنا من/ كفاية هاذا المهم ، ودفع هاذا الملم ، فلنشمّر فيه عن ساق الجدّ ، ٥٩ ولنسع فيه بأقصى الجُهد ، وليس الخوض في ذلك بالهيّن [اللين]<sup>(١)</sup> ، فلا<sup>(٧)</sup> ويثورَنَّ]<sup>(٨)</sup> على الأُمراءِ من غير بصيرةٍ ديّن .

100 فَأُول : إِن تيسر نصبُ إِمام مستجمع للخصال المرْضِيَّة والخلال المعتبرة في رعاية الرعية ، تعيِّن البدارُ إِلَى اختياره ، فإذا انعقدت له الإِمامة واتسقت له الطاعة على الاستقامة ، فهو إِذ ذاك يدرأ من كان ، وقد بان الآن أَن تقديم (٩) درثه من مهمات أُموره ، فإن أَذعن ، فذاك ، وإن تأبَّى عامله معاملة الطُّغاة ، وقابله (١٠) مقابلة البغاة .

<sup>(</sup>١) (ف)، (ت): القائم.

<sup>(</sup>٢) (م): مصايرة . والمثبت من : (ف) ، (ت) .

<sup>(</sup>٣) في (ت): بعد هذا قوله: وإلى الله أبتهل في التوفيق لمناهج السداد.

<sup>(</sup>٤) انتهى السقط من : ( س ) .

<sup>(</sup>ه) ، (ف) ، (ف) : فنؤخر . والمثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٦) مزيدة من : ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٧) (ف): ولا.

<sup>(</sup> م ) : يثورون . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٩) (ف)، (ت): ويعد درؤه، (س): وتعدد درؤه.

<sup>(</sup>١٠) (ت) ، (س) : وقاتله مقاتلة .

١٥٦ لا ولا مطمع للخوض في هاذا ؛ فإن أحكام البغاة يحويها كتابٌ من كتب الفقه ، فلتُطلب من موضعها ١) وإن علمنا أنه لا يتأتي نصب إمام (٢ دون اقتحام داهية وإراقة دماء(٢) ، ومصادمة أحوال جمّةِ الأهوال ، وإهلاك أَنفُس ونزْف أموال ، فالوجه أَن يقاسَ ما الناس مدفوعون إليه <sup>(٣</sup> مُبتلون به <sup>٣)</sup> بما يُفرض وقوعُه في محاولة دفعه ، فإن كان الواقع الناجز أكثرَ مما يقدَّر وقوعُه في رَوْم الدفع ، فيجب احتمال المتوقع لدفع البلاءِ الناجز .

١٥٧\_ وإن كان المرتقَب المتطلّع يزيد في ظاهر الظنون على ما الخلق مدفوعون إليه ، فلا يسوغ التشاغل بالدفع ، بل يتعين الاستمرار على الأمر الواقع ، وقد يقدم الإمام مُهمّاً ، ويؤخر آخر .

والابتهال إلى الله ، وهو ولى الكفاية .

١٥٨ - ' وهنذا يعضده أمرٌ لا يستريب فيه لبيب ؛ ) ، وهو أن طوائف من قُطّاع الطرق إذا كانوا يرصدون (٥) الرفاق ، ويسعَوْن في الأرض بالفساد ، فحقٌّ على الإمام أن ٦٠ يُلحق الطلبَ الحثيثَ بهم ، فلو بلغه اختلالٌ في بعض الثغور ، ووطيء الكفارُ/ قطراً من أقطار المسلمين ، وعلم الإِمام أن ذلك الفَتْقُ لا يلتثم إلا بصرف جميع جنود الإِسلام إِلَىٰ تلك الجهة ، فإِنه يبدأ بذلك ، ويتربّص بالقطّاع الدوائرَ .

١٥٩- والركن الأعظم في الإيالة البدايةُ بالأهم فالأهم ، ١٠ وعلى هذا الوجه تترتب منابذة الكفار ، ومقاتلتهم ، كما قال الله تعالىٰ : ﴿ قَنْيِلُواْ الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةٌ ﴾ [التوبة : ١٢٣] .

ساقط من : (ف) . (1)

ساقط من : (ف) . (٢)

ساقط من : (ف) . (٣)

ساقط من : (ف) . (٤)

<sup>(</sup>ف): إذ ترصدوا للرفاق والسعى في الأرض.

وعلى هذه القاعدة ينبني مهادنة الكفار عشرَ سنين إذا استشعرَ الإمام من المسلمين ضعفاً ١٠ .

17٠ فإن قيل : مبنى هذا الكلام على طلب مصلحة المسلمين ، وارتياد الأنفع لهم ، واعتماد خير الشرَّيْن إذا لم يتمكن من دفعهما جميعاً ، وسيرةُ على رضي الله عنه في معاوية ومتبعيه تخالف ذلك ؛ فإن المزيَّة التي كانت تفوت أهلَ مصر والشام من انقطاع نظر أمير المؤمنين عليٌّ عنهم لا يقابلها قتلُ مائةِ أَلْفٍ من المسلمين .

فلو كان المرعيّ في ذلك الموازنة بين رتب المصالح ، لكان ذلك يقتضي أَن [ينحجز] (٢) عليٌّ عن بعض جدّه ، ويكف من [غَرْبهِ] (٣) وحدُه .

فإذا كان رضي الله عنه جادًا مستهيناً بكثرة القتلى والصرعى ، غيرَ مُحتفِل بأن يقتل أضعاف الذين قُتلوا يقيناً وقطعاً ، فكأنه رضي الله عنه كان يرى بناءَ الأمر على الشهامة والصرامة ، وتنكُّب الاستكانة ، واجتناب المداراة والمداجاة ، وكان لا يلين ولا يستكين ؛ ولا [تغُضُّ الدواهي] (٤) إذا سيم [مخالفة] (٥) الحق ـ من شماسه ، ولا ينحطُّ عن الدعاء إلى الحق والسيفُ مسلول على رأسه ، وكان شوفُه دعاءً (٦) الخلق إلى الأثح ، كما قال/ رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ إِن ١٦ وَلِيتموها عليّاً فليحملنكم على المحجة الغرّاء ولو وضع على رقبته السيف (٨) ،

<sup>(</sup>١) ساقط من : (ف) . (القوس متصل بالصفحة السابقة).

<sup>(</sup>٢) (م): ينجر . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٣) (م): غرته ، والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٤) (م): تعض الدواعي . والمثبت من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٥) زيادة من : (ف) وحدها .

<sup>(</sup>٦) (ف): حمل.

<sup>(</sup>٧) (ف): علىٰ .

<sup>(</sup>A) لم نجده بهاذا اللفظ ، وأورده الهيثمي في كتاب الخلافة من حديث على رضي الله عنه عند أحمد والبزار والطبراني في الأوسط : • . . . وإن تؤمروا علياً ولا أراكم فاعلين \_ تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم » . وقال الهيثمي : رجال البزار رجال الصحيح . وأخرج البزار نحو هاذا أيضاً عن حذيفة بن اليمان . وقال الهثيمي : فيه أبو اليقظان عثمان بن عمير وهو ضعيف . ( انظر مجمع الزوائد : ٥/١٧٦ ) .

١٦١ قلنا: قد صار أولاً طوائفُ من [جلّة](٢) أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم [إلى التخلف عن القتال](٣) في زمن على رضى الله عنه ، وإيثار السكون ، والركون إلى السلامة ، والتباعد عن مُلتَطم الغوائل ، منهم سعدُ بنُ أَبي وقاص(٤) ، وسعيدُ بنُ زيد بنِ عمرو بنِ نُفيل<sup>(ه)</sup> ، وكانا من العشرة المبشرين بالجنة ، وممن تخلف أُولاً أَبُو موسى الأَشعري<sup>(١)</sup> ، وعبد الله بنُ عمر<sup>(٧)</sup> وأُسامة بنُ<sup>(٨)</sup> زيد ، وأَبو أَيوب الأنصاري(٩) ، وتبع هـلؤلاء أُممٌ من الصحابة ، ولم يشتد نكيرُ على رضى الله عنه عليهم .

أما سعد لما ندبه أمير المؤمنين علي رضي الله عنه إلى القتال قال : « لا أخرج أو

<sup>(</sup>ف): فإن هاذه المسألة مؤيدة بنصر الله. . . (1)

<sup>(</sup>م) : جملة . والمثبت من باقى النسخ . **(Y)** 

زيادة من : ( ت ) ، ( س ) . (4)

سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه توفي سنة ( ٥٥هـ ) . (1)

سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفَيل العدوي . من السابقين الأولين . وهو زوج فاطمة بنت الخطاب (0) الذي ورد ذكره معها في قصة إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنهم جميعاً . ( ت٠٥هـ ) على الأرجح ( انظر تهذيب التهذيب ) .

عبد الله بن قيس بن سُليم أبو موسى الأشعري . قدم مكة قبل الهجرة فأسلم ، وهاجر إلى الحبشة ، أحد علماءِ الأمة وأحد قضاتها ( ت : ٥٣هـ ) وقيل ( ٤٢ ، ٤٤ ) . ( انظر طبقات ابن سعد : ٤/ ١٠٥ - ١١٦ ، تهذيب التهذيب : ٥/ ٣٦٢ ) .

عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما . ( ت : ٧٣ هـ ) زمن عبد الملك بن مروان .

أَسامة بن زيد بن حارثة . حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ (ت : ٥٤هـ) . على الأرجع .

خالد بن زيد بن كليب أبو أيوب الأنصاري الخزرجي . نزل بداره النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة مهاجراً ، حتىٰ بني المسجد وبيتاً له. . مات غازياً في سبيل الله ، إذ كان في جيش يزيد بن معاوية حين حاصر القسطنطينية ودفن بأسوار القسطنطينية سنة ( ٥٠هـ ) ، وقيل ( ۲۵ ) ، وقيل ( ۵۵ ) .

والذي يجدر ذكره أن ابن سعد في الطبقات روى عن شعبة أن أبا أيوب شهد حَرَوْرَاء مع على ، وأما الواقدي فقد ذكر أنه شهد صفين معه أيضاً .

يكون لي سيف له لسانان ، يشهد للمؤمن بإيمانه ، وعلى المنافق بنفاقه ه (۱۱) . وقال أسامة : لا يا أمير المؤمنين لو وُضعتَ في جوف أسد ، لدخلتُ معك ، ولكن لا مسامحة مع النار ه (۱۲) وقام أبو موسىٰ في قومه ، وكان مرموقاً في اليمن ، فقال : إني لكم ناصح أمين ، فلا تستغشُّوني ، أغمدوا سيوفكم ، وكسِّروا رماحكم ، واقطعوا أوتاركم ، فإني سمعت رسول الله يقول : لا ستكون فتن كقطع الليل ، المضطجع فيها خير من القاعد ، والقاعد خير من القائم ؛ والقائم خيرٌ من الماشى (۱۳) » .

وكان علي رضي الله عنه يُدرّ عليهم أرزاقهم وأُعطيتهم من بيت المال ، ولو نَقَم منهم ما رأَوْه ، لبدأهم بنصب القتال عليهم .

( أ فلم أَجد بُداً من التنبيه على هاذا أن .

١٦٢ ثم ما ظن عليٌّ أَن الأَمر يُفضي إلىٰ ما أَفضىٰ إليه ، ومعظم تلك المعارك/ ٦٢ جرت عن اتفاقات رديَّة ، (° ثم اشتهر عنه أَنه ندم علىٰ ما قدّم °) ؛ (٦) .

<sup>(</sup>۱) انظر (الطبقات الكبرئ: ۱٤٣/۳، ١٤٤)، والحديث رواه الطبرني، ورجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد: ٧/ ٢٩٩).

 <sup>(</sup>۲) والحديث رواه البخاري في كتاب الفتن رقم ( ۷۱۱۰ ) بلفظ مغاير ( فتح الباري : ٦٦/١٣ )
 إرشاد الساري : ١٩٨/١٠ ) .

٣) رواه أبو داود ( الفتن ، باب النهي عن السعي في الفتنة ، ح٤٢٥٩ ) وابن ماجه ( الفتن ، باب التبست في الفتنة ، ح٣٦١ ) ، وأحمد ( ٤١٦/٤ ) وابين حبان ( ٥٩٦٢ ) والبيهقي ( ٨/ ١٩١ ) ، ورواه الترمذي مختصراً ( الفتن ، باب ما جاء في اتخاذ السيف من خشب في الفتنة ، ح٢٠٤٤ ) .

<sup>(</sup>٤) ساقط من : (ف).

<sup>(</sup>٥) ساقط من : (ف).

<sup>(</sup>٦) جاء في منهاج السنة قول شيخ الإسلام ابن تيمية :

كان علي رضي الله عنه يقول ليالي صفين : « لله درّ مقام قامه عبد الله بن عمر ، وسعد بن مالك ، إن كان برّاً إن أجره لعظيم ، وإن كان إثماً إن خطره ليسير » .

وكان يقول للحسن رضي الله عنهما : « يا حسن! ! يا حسن : ما ظن أبوك أن الأمر يبلغ إلى . هـنـذا ، ودّ أبوك لو مات قبل هـنـذا بعشرين سنة » .

ولما رجع من صفين تغيّر كلامه ، وكان يقول « لا تكرهوا إمارة معاوية ، فلو فقدتموه ، لرأيتم الرؤوس تتطاير عن كواهلها » روي هلذا عن على رضي الله عنه من وجهين أو ثلاثة ، =

17° - ومما يتصل بإتمام الغرض في ذلك أن المتصدي للإمامة إذا عظمت جنايته ، وكثرت عاديته ، وفشا احتكامه واهتضامه ، وبدت فَضَحاته ، وتتابعت عثراته ، وخيف بسببه ضياع البيضة ، ( وتبدّد دعائم الإسلام ) ، ولم نجد من ننصبه للإمامة حتى ينتهض لدفعه حسبما يدفع البغاة ، فلا نطلق للآحاد في أطراف البلاد أن يثوروا ؛ فإنهم لو فعلوا ذلك ، لاضطُلِموا [وأبيروا] ( ) ، وكان ذلك سبباً في زيادة المحن ، وإثارة الفتن .

لقد عجزت عجزة لا أعتذر سوف أكيس بعدها وأستمر وأجمع السرأي الشتيست المنتشر

ا . هـ ( منهاج السنة ٦/ ٢٠٩ ) .

(١) (ت): تفاقمت.

(٢) في نسخة (ف) زيادة في هاذا الموضع نصها : « وكنت حرس الله مولانا على أن أمزج بهاذه الأبواب طرفاً من مجاري أحكام الخلفاء في أيامهم ، ثم رأيت أن أفرد فيه كتاباً إن شاء الله تعالى ، وآتي فيه ما يوضح منهج الحق ، ويخلّص الغلاة المتهاوين في مهاوي السرف ، وأبين في دراء المطاعن والاستحثاث على الاقتصاد مسالك لم أسبق إليها ، وسأصل بيمن مولانا مفتتح هاذا الكتاب مختتم الغياثي إن شاء الله عز وجل » .

فهنا وعد من إمام الحرمين بأنه سيؤلف كتاباً في تاريخ الخلفاء ومجاري أحكامهم ، وأنه سيبدأ فيه فور انتهائه من الغياثي . ولم نعثر لهنذا الكتاب على أثر للآن .

(٣) ساقط من : (ف) .

(٤) ساقط من : (ف) .

(٥) (م): وانتشروا، والمثبت من: (ف)، (ت)، (س).

وتواترت الآثار بكراهته الأحوال في آخر الأمر ، ورؤيته اختلاف الناس ، وتفرقهم ، وكثرة الشر
 الذي أوجب أنه لو استقبل من أمره ما استدبر ما فعل ما فعل .
 وكان يقول :

ولكن إن اتفق رجل مطاع ذو أتباع وأشياع ، ويقوم محتسباً ، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر ، وانتصب لكفاية المسلمين ما دُفعوا إليه ، فليمض في ذلك قُدُماً ، والله نصيره على الشرط المقدم في رعاية المصالح ، والنظر في المناجح ، وموازنة ما يُدفع ، ويرتفع بما يُتوقع .

وسيأتي هـٰـذا الفن علىٰ أَبلغ وجه في البيان . والله المستعان .

# فضياف

178 إذا أُسر الإِمام (١) وحُبس في المطامير (٢) وبعُد توقُّعُ خلاصه وخلت ديارُ الإِسلام عن الإِمام ، فلا سبيل إِلَىٰ ترك الخِطط شاغرة ، ووجودُ الإِمام المأسور في المطامير لا يغني ، ولا يسَدُّ مَسدًا / ؛ فلا نجد والحالة هـنـذه من نصب إِمام بدّاً

170 قلتُ (٣) : لو سقطت طاعةُ الإمام فينا ، ورثّت شوكتُه ، ووهنت عُدّتُه ، ووهنت عُدّتُه ، ووهت مُنّتُه ، ونفرت منه القلوب ، من غير سبب فيه يقتضيه (٤) ، وكان في ذلك على فكرٍ ثاقب ، ورأي صائب ، لا (٥) يؤتى عن خلل في عقل ، أو عَتَه وخبل ، أو زلل في قول أو فعل ، أو تقاعدٍ عن نبّل ونَصْل (٢) ، ولكن خذله الأنصار ، ولم تُواته الأقدار ، بعد تقدم العهد إليه [أو] (٧) صحيح الاختيار ، ولم نجد لهاذه الحالة مستدركاً ، ولا في تثبيت منصب الإمامة له مستمسكاً ، وقد يقع مثلُ ذلك عن مللٍ ، أنتجه طول مَهَل ، وتراخِي أَجل ، فإذا اتفق ذلك ، فقد (٨) حيل بين المسلمين وبين وزَر يستقلُّ بالأمر ،

<sup>(</sup>١) (ف): إذا: أسر الإمام وبعد ارتقابُ خلاصه وحبس. . .

<sup>(</sup>٢) جمع مطمورة : وهي السجن .

<sup>(</sup>٣) (ف): والذي أراه أنه لو سقطت طاعة الإمام.

<sup>(</sup>٤) (ف): يقتضى ذلك.

<sup>(</sup>٥) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٦) (ت)، (س): نيل وفضل.

<sup>(</sup>٧) في (م) ، (ت) : وصحيح ، والمثبت من : (ف) ، (س) .

<sup>(</sup>A) عبارة (ف): فالإمام كالمأسور الذي انقطع نظره عن أهل الإسلام ، وإذا لم تكن يد الإمام الطولي ولم تنبسط طاعته . . . ( وعلى هذا اختصرت عبارتها نحو سطرين من عبارة : م ) .

وينزل هذا منزلة ما لو أُسر الإمام وانقطع نظرهُ عن الأنام وأهل الإسلام ، فلا يصل إلى مظان الحاجات أَثرُ رأي الإمام ، إذا لم تكن يده الطولى ، ولم تنبسط طاعته على خطة الإسلام عرضاً وطولاً ، ولم يصل إلى المارقين صَوْلُه ، ولم ينته إلى المستحقين طَوْلُه ، والإمام لا يُعنىٰ لعينه ، ولا يقتصر انقطاعُ نظره علىٰ موافاته (١) حين حَيْنه .

177- (٤ ولست أستريب أن مولانا كهف الأمم مستخدِم السيف والقلم [يبادر] (٢) النظر في مبادىء هذا الفصل ، لغوص على مغاص القاعدة والأصل ، وقد يُغني التلويح عن التصريح ، والمرامز والكنايات عن البوح بقصارى الغايات .

فهاذه تفاصيل ما يتضمن الخلع والانخلاع ، وتتمة الغرض موقوفة على فصلين نستوفق الله جلت عظمته في عقدهما <sup>٤)</sup> .

# فظنتك

٦٤ قد<sup>(٥)</sup> ذكرنا/ في شرائط الإمامة وصفات الأثمة السلامة في بعض الحواس ،
 وفصلنا القول في سلامة البدن .

<sup>(</sup>١) أي لا يقتصر انقطاع نظره على نهاية أجله .

<sup>(</sup>٢) (م): يغادر . والمثبت من : (ت) ، (س) . والجملة في موضع الخبر لـ (أن) .

<sup>(</sup>٣) (ت)، (س): سيوفق الله... ونستوفق أي نطلب التوفيق.

<sup>(</sup>٤) ما بين القوسين ساقط من (ف).

 <sup>(</sup>٥) صياغة نسخة ( ف ) لهاذا الفصل تختلف عن نسخة : ( م ) ، ( ت ) ، ( س ) . ونص عبارة
 ( ف ) كما يلى :

ذكر في شرائط الإمامة السلامة ، وفصلنا في سلامة البدن ، فما يطرأ من ذلك يعتبر بما يقارِن منه العهد والعقد . أما زوال البصر أو ( اضطرابه ) ؛ فإنه يتضمن انخلاع الإمام كالجنون ، وكذلك الصمم والوقر والطرش ، وكلال البصر والعمش ، فلا يؤثران طرياناً ولا اقتراناً ، ويطرد في هذه الفنون اعتبار الدوام بالابتداء .

فهانده تفاصيل ما يتضمن الخلع والانخلاع ، وتتمة الغرض من الباب موقوفة على أصلين نستوفق الله جلت عظمته في عقدهما . ا . هـ .

والقول الضابط فيما يطرأ من ذلك : أن زوال نظر البصر يقطع الإمامة ، ويتضمن انخلاعَ الإِمام كالجنون ، واختلالُ نظر البصر إِذا أَمكن معه التوصلُ إِلى الإِدراك غيرُ مانع من العقد ، ولا قاطعٌ له في الدوام ، وكذلك الوقْر .

فأما الصمم البالغ ، فقد ذكرنا أنه مانع من العقد أولاً ، واضطرب بعض الخائضين في هاذه المسالك في الصمم الطارىء .

١٦٨ والوجه عندي القطع بأن المانع منه قاطعٌ كالعمى .

وما يؤثر من نقصان الأعضاءِ في الابتداء ، فأثره في الدوام يضاهي أثره في العقد ، فليعتبر القطعُ بالمنع .

# فضناف

179 قد تعدينا حدَّ الاختصار في تقاسيم ما يطرأ على المتصدي للإمامة من الفسوق والعصيان وغيره ، [ومعمودُ] منذا الفصل ومقصودُه يتحرى مراسمَ ومناظمَ تجري في التفصيل الطويل مجرى التراجم [ليستفاد] (٢) التفصيل والتعليل وذكرُ مسالك الدليل [مما] (٣) سبق ، ونظمُ (١) النشر بالمعاقد المشيرة إلى المقاصد [مما] (٥) ناتي به الآن .

1۷۰ فنقول: الهناتُ والصغائرُ محطوطةٌ ، وما يجري من الكبائر مجرى العثرة والفترة (٦٠) ، من غير استمرار عليها ، لا يوجب عندنا خَلْعاً ولا انخلاعاً . وقد قدّمت

<sup>(</sup>۱) (ف): «ومقصود» وباقي النسخ: «ومعقود»، والمثبت اختيار منا؛ مراعاة للمعهود من كلام الإمام، وقد ورد هنذا في الفقرة (۷) من هنذا الكتاب، حيث يقول: «ولكل كتاب معمودٌ ومقصود».

<sup>(</sup>٢) (م): استنفاد، (ف): لاستنفاد. والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٣) (م): فيما . والمثبت من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(3) (</sup> $\sigma$ )، (m): وضم . وعبارة ( $\dot{\omega}$ ): مما سبق والمعاقد المشيرة إلى المقاصد مما نذكره الآن .

<sup>(</sup>٥) (م)، (ف): فيما . والمثبت من : (ت) .

<sup>(</sup>٦) الفترة: من الفتور والضعف.

الركن الأول/ الباب الخامس فيما يتضمن خلع الأئمة وانخلاعهم فيما يتضمن خلع الأئمة وانخلاعهم فيه (١) عن بعض أئمتنا خلافاً . وأَما التمادي في الفسوق إِذا جرَّ خبطاً وخبلاً في النظر ، كما تقدم تصويره وتقديره ، فذلك يقتضي خلعاً وانخلاعاً ، علىٰ ما سأفصله في الفصل الثاني إِن شاءَ الله تعالىٰ .

١٧١ وانقطاعُ نظر الإمام بأسرٍ يبعدُ انفكاكُه ، أو سقوطِ طاعته ، أو مرْضةٍ مزمنة ،
 ١٥ يتضمن اختلالاً بيّناً واضحاً ، [وخرماً] (٣) في الرأي لائحاً ، يوجب الخلع (٤) . /

١٧٢ وخلل الحواس ، ونقصان الأعضاء يندرجان تحت ضبط واحد وهو اعتبار الدوام بالابتداء .

فهاذه مجامع القول فيما تقدم [مفصلاً](ه) .

1۷٣ ولو كان القائم بأُمور المسلمين يتعاطىٰ على الدوام ما هو من قبيل الكبائر كالشرب في أَوانِ<sup>(١)</sup> ، ولكنه كان مثابراً علىٰ رعاية المصالح ، فالقول في ذلك لا يبلغ مبلغ القطع عندي ، وقد يخطر للناظر أَنه إذا لم يتضمن [ذلك]() خرماً وفتقاً ، ولم يمنع الإِمام ذا حق حقاً ، ففرضُ الدوام فيه نازل منزلة كبيرةٍ تندر .

وتصدر علىٰ وجهٍ لا يقتضي انقطاعَ أثر ، وارتفاعَ نظر .

١٧٤ والأَظهر عندي أَن ذلك مؤثر ؛ فإن الكبيرة إذا كانت عثرة ؛ فإنها لم تجرّ خبالاً ، ولم تتضمن سوء الظنون ، وإذا [تتابع] (٨) في فن من العصيان ، أَشعر باجتراء

 <sup>(</sup>١) (ف): نقل خلاف عن الأثمة .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) (م): وجزماً لائحاً. والمثبت من: (س). و(ف): حزماً من الرأي، (ت): حزماً لائحاً.

<sup>(</sup>٤) ضبطت بالرفع في نسخة : (م).

<sup>(</sup>٥) مزيدة من : (ف) .

 <sup>(</sup>٦) ساقطة من : (ف) ، (س) ، وفي (ت) : كالشرب في الرأي . وهو تصحيف ظاهر . ولعل
 المراد الشرب في أواني الذهب والفضة .

<sup>(</sup>٧) مزيدة من : ( ت ) .

 <sup>(</sup>٨) في جميع النسخ: ﴿ تتابع ﴾ وهو تصحيف ظاهر اـ تتايع ﴾ ؛ فإنها غير مأنوسة .

الركن الأول/ الباب الخامس فيما يتضمن خلع الأثمة وانخلاعهم \_\_\_\_\_\_ ٢٨٧ الركن الأول/ الباب الخامس فيما يتضمن خلع الأثمة وانخلاعهم واستهانته بأُحكام الإِسلام، وذلك يسقط الثقةَ بالدين، ويُمرض قلوبَ

المسلمين وهاذا(١) مظنون غير مقطوع به [وقد أَسلفت فيما تقدم أَن مسائل الإِمامة بعضُها مقطوع به](٢) ، وبعضها يُتلقى من طرائق الظنون .

# فكثاف

1۷٥ قد أُجرينا الخلع والانخلاع في أُدراج الباب ، والإِحاطة بالفصل بينهما من أُعظم مقاصد الكتاب ، فنقول . والله المستعان ، وهو رب الأَرباب .

الجنون المطبق الذي لا يرجىٰ زوالُه يتضمن الانخلاع بالإجماع<sup>(٣)</sup> ولا حاجة إلىٰ إنشاء خلع ورفع ، وكيف يُتوقع ذلك والمجنون مَوْليُّ عليه في نفسه ؟ وعينُ جنونه يوجب اطرادَ الحجر عليه في خاصته ، فكيف يقدّر إماماً إلى اتفاق جريان خلعه ؟ فالجنون كالموت إذن ، وإذا بقي مكلفاً ، ولكن عراه خبلٌ وعَتَهٌ مأيوسُ الزوال ، بحيث لا يحتاج في دركه إلى اجتهاد وافتكار/ ونظر واعتبار ، فهاذا عندي نازل منزلة ٦٦ الجنون الذي يتضمن الانخلاع بنفسه .

1۷٦ فَأَمَا<sup>(٤)</sup> الفسق المؤثر ، فالقول فيه ينقسم : فإن كان يحتاج في إظهار خلله إلى اجتهاد ، فلا نقضي بأنه يتضمن الانخلاع بنفسه ، بل الأمر فيه مفوّض إلىٰ نظر الناظرين ، واعتبار المعتبرين .

1۷۷ وإذا أسر الإمام ، وسقطت طاعته ، كما سبقت صفته ، فلا بد من إنشاء الخلع .

1۷۸ فالقول الضابط في ذلك أن ما ظهر وبعُدَ زوالُه ، فهو موجِب الانخلاع (٥) ،

<sup>(</sup>١) (ف): على أن ذلك مظنون ، وقد قدمت فيما سلف أن مسائل الإمامة تنقسم إلى مقطوع به ومظنون .

<sup>(</sup>٢) زيادة من : ( ټ ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٣) (ف): بالإجماع ؛ إذ المجنون مُوليٌّ عليه في نفسه ، والحجر مطرد عليه في خاصته .

<sup>(</sup>٤) (ف): وأما.

<sup>(</sup>٥) (ت)، (س): موجب للانخلاع.

\_\_\_\_ الركن الأول/ الباب الخامس فيما يتضمن خلع الأثمة وانخلاعهم وما احتيج فيه إلىٰ نظر وعَبْر (١) ، لم يتضمن بنفسه انخلاعاً ، ووقوعُ الإمام في الأُسر وإن كان مقطوعاً [به](٢) لا أَراه مُقتضياً انخلاعاً ؛ [فإنّ](٣) فَرُضَ فكُّهِ [مما](١) يتعلق بالاختيار والإيثار من آسريه ، ولو قُدّر ذلك قبل خلعه ، كان إماماً . فمن هـٰذه الجهة لا ينخلع [المأسور](٥) ما لم يُخلع .

١٧٩\_ فالذي<sup>(١)</sup> يقتضى الانخلاعَ سببٌ ظاهرٌ لا خفاءَ به ، ويبعدُ<sup>(٧)</sup> ارتقابُ زواله ، ولا يقدّرُ تعلقُ زواله باختيار مختار (^ وإيثار مؤثر ^) ، فما كان كذلك ؛ فإنه يتضمن الانخلاع ، ''' كالجنون المزيل للتكليف إِذا استحكم ، والعته والخبل الذي يظهر خللُه من غير احتياج إِلَىٰ نظر ، ويكون<sup>(٩)</sup> مأيوسَ الزوال <sup>١١٠</sup> .

وكل(١١١) سبب يحتاج في إظهار خلله إلىٰ نظر . فإن اقتضىٰ خَلْعاً ، فهو إلى الناظرين ، كما سنذكره في خاتم الفصل إن شاءَ الله عز وجل .

 ١٨٠ وإن <sup>(٣</sup> ظهر السببُ كالأسر ، وارتقب ارتفاعُه باختيار ، فهو ما يقتضى إنشاءً الخلع ، ولا يوجب الانخلاع ، وكذلك سقوط الطاعة .

ساقطة من : ( ف ) . والعَبْرُ بفتح فسكون : التدبرُ والنظر . وقد ضبطت في : ( ت ) ، (س): (عِبَر) بكسر ففتح علىٰ خلاف ما في المعجم.

<sup>(</sup>٢) مزيدة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) (م): وإن . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>ف) : . . . فكّه وإن كان بعيداً يتعلق بالإيثار والاختيار ، وفي (م) : فكّه فما يتعلق (٤) بالاختيار . . . والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) .

مزيدة من : (ف ) . (0)

عبارة (ف): فخرج مما ذكروه أن الذي . (7)

<sup>(</sup> ف ) : يبعد ( بدون واو ) . (V)

ساقط من : (ف ) . (A)

<sup>(</sup> ت ) ، ( س ) : فيكون .

<sup>(</sup>١٠) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>١١) عبارة ( ف ) : وما يحتاج في إظهاره إلىٰ فكر واجتهاد ، فهو لا يقتضى انخلاعاً . فإن قيل : ما المعنى بالمعنى الذي ذكرتموه ؟ قلنا : نريد بالنظر ما يجرّ غلبات الظنون ( فكأنها أسقطت نحو صفحة ) .

١٨١ فإن قيل : كان عثمان رضي الله عنه إذ حوصر في الدار ساقط الطاعة ، فما قولكم في إمامته مدة بقائه إلىٰ أن استشهد ؟ ؟

قلنا: كان إماماً إلى أن أدركته سعادة الشهادة/ ، وما كان سقوط الطاعة مأيوس ٢٧ الزوال ، وإنما حاصره شرذمة من الهمج الأرذال ونُزّاع<sup>(١)</sup> القبائل ، وكان يرى رضي الله عنه المتاركة والاستسلام والإِذعان لحكم الله تعالىٰ ، ولم يُؤثِر أن يراق بسببه مِحجمة دم ، حتىٰ قال لغلمانه : « من ألقىٰ سلاحه ، فهو حر »<sup>(٢)</sup> ، فلم تجر محاصرته مجرى الأسر المقدم تصويره .

1۸۲ فإن قيل: ردَّدتم في أَثناءِ الكلام ذكرَ ما يتعلق بنظر الناظرين مما يوجب الخلع فأبينوه، واذكروا المعْنِيَّ بالنظر <sup>٣</sup>.

قلنا: لم (٤) نُرد بالنظر ما يجرُّ غلباتِ الظنون ، كنظر المجتهدين في فنون المظنونات ، ولو (٥) كان الأمر الطارىء مجتهداً فيه ، لم يسغ خلع الإمام به قطعاً ، فلنثبت هذا أصلاً في الباب ، فإن الاجتهادات بجملتها لا وقع لها بالإضافة إلى الإمام ، وهو (٢) يستتبعُ المجتهدين أجمعين ، ولا يتبع أحداً ، وإنما عَنَيْنا بالنظر مزيدَ فكرٍ وتدبرٍ من أهله ، يُفيد العلمَ والقطع باختلال أمور المسلمين ، بسبب ما طراً من فسق ، أو خبل .

١٨٣ فإن قيل : قد قدمتم [أن](٧) وجه خلع الإمام نصبُ إمام ذي عُدة ، فما ترتيبُ القول في ذلك ؟

<sup>(</sup>١) نُزَّاع جمع نازع أي غريب . والمعنى غرباء القبائل ، أي شذَّاذها .

<sup>(</sup>٢) البداية والنهاية : ( ١٢٧/٧ ) ، وانظر ( العواصم من القواصم : ١٣٠ وما بعدها ) . وقد جمع ابن سعد في الطبقات : ( ٣/ ٦٦ ) أكثر من رواية عن نهي عثمان من معه في الدار عن القتال منها عن محمد بن سيرين وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، وعن أبي هريرة ، وعن عبد الله بن الزبير من طريقين .

<sup>(</sup>٣) (القوس متصل بالصفحة السابقة) ، وما بين القوسين ساقط من (ف) .

<sup>(</sup>٤) (ف): نريد بالنظر ما يجرّ غلبات الظنون.

<sup>(</sup>٥) (ف): إذ لو كان.

<sup>(</sup>٦) (ف): فإنه يستتبع.

<sup>(</sup>٧) ( م ) : إلىٰ . والمثبت من : ( ف ) .

قلنا : الوجه خلع المتقدم ، ثم نصبُ الثاني ، ثم الثاني يدفعه دفْعَه للبغاة ، كما سبق تقريرُه .

فإِن قيل: فمن يخلعه ؟

قلنا : الخلعُ إلى من إليه العقدُ ، وقد سبق وصف العاقدين بما فيه مَقنعٌ وبلاغٌ تام . وقد ذهب بعض من لم يخبُر هاذه الحقائق [إلى](١) أنَّا نشترط الإجماعَ في الخلع ، وإن لم نشترطه في العقد . وهاذا زللٌ عظيم ؛ فإن الحاجة قد تُرهق إلى الخلع ، ولو (٢) انتُظِر وِفاقُ علماء الآفاق ، لاتَّسع الخرق ، وعظم الفتق . نعم لا بد في الخلع والعقد من اعتبار شوكة ، وقد أوضحنا/ كيفية اعتبارها في البابين .

1۸٤ والآن كما انتهى مقصدنا في هاذه الفنون ، وقد جرت ـ بيمن أيام صدر الإسلام كهفِ<sup>(٣)</sup> الأنام ـ على رَمْزة ، لم يُعهد مثلُها ، ولم يجرِ في تصانيف المتقدمين شكلُها ، ونبهتُ على دقائق لم يخطُر للغوّاصين فرعُها وأصلُها ، على أني لم أذكر والله إلا أطرافا ، [ولم أقصد إلا استطرافاً] ، فإن كتاب الإمامة ليس مقصودي (٥) في هاذا المجموع ، وحق [التابع] أن يُوجَزُ<sup>(٧)</sup> ، ونُوَخَرُ جُمام (٨) الكلام إلى [المتبوع] (٩) . (١٠) .

<sup>(</sup>١) (م)، (ف): إلا. والمثبت من: (ت)، (س).

 <sup>(</sup>۲) اختلف سياق (ف): حيث جاء فيها هنا: نجز مقصودنا فيما يوجب الخلع والانخلاع على وجه لم يعهد.

<sup>(</sup>٣) يقصد به نظام الملك .

<sup>(</sup>٤) زيادة من : (ف) .

<sup>(</sup>٥) (ف): مقصود هـنذا المجموع ، وحق التابع أن نؤخره ونؤخر جمام الكلام إلى المتبوع .

<sup>(</sup>٦) (م): التبليغ . والمثبت من : (س) . وفي (ت) : للتابع .

<sup>(</sup>٧) (س): يؤخر، وفي (ت): يوفر.

 <sup>(</sup>A) الجُمامُ: مل الإناء ونحوه ، وما تجاوز رأس الإناء بعد امتلائه . والمعنى : تمام الكلام .

<sup>(</sup>٩) في الأصل: المتوقع.

<sup>(</sup>١٠) في (ف): بعد هَذَا (قد أجريتم في أثناء الباب أن من سقطت طاعته وهت إمامته، فما قولكم في عثمان رضي الله عنه، وهو محاصر... إلى قوله: فلم تجر محاصرته مجرى الأسر المقدم تصويره. (وقد سبق ذلك في النسخ الأُخرى انظر فقرة: ١٨١).

## فضنك

الإمام (١٦) إذا لم يخلُ عن صفات الأئمة ، فرام العاقدون له عقد الإمامة أن يخلعوه ، لم يجدوا إلى ذلك سبيلاً باتفاق الأئمة .

فإن عقدَ الإِمامة لازم ، لا اختيار في حَله من غير سبب يقتضيه ، ولا تنتظم الإِمامة ولا تُنتظم الإِمامة ولا تُفيد الغرضَ المقصودَ منها إِلا مع القطع بلزومها ، ولو تخيّر الرعايا في خلع إِمام الخلق (٢ علىٰ حكم الإِيثار والاختيار ، لما استتب للإِمام طاعة ٢ ، ولما استمرت له قدرةٌ واستطاعة (٢) ، ولما صحّ لمنصب الإِمامة معنىٰ .

1۸٦ فأما الإمام إذا أراد أن يخلع نفسه ، فقد اضطربت مذاهب العلماء في [هـندا] (٤) : فمنع بعضُهم ذلك ، وقضى بأن الإمامة تلزم من جهة الإمام لزومها من جهة العاقدين ، وكافة المسلمين .

1۸۷\_وذهب ذاهبون إِلَىٰ أَن الإِمام له أَن يخلع نفسَه ، واستمسك بما صح تواتراً واستفاضة من [خلع] (٥) الحسن بنِ عليٌّ نفسَه ، وكان وليَّ عهد أَبيه ، ولم يَبْدُ من أَحد نكيرٌ عليه .

۱۸۸ والحق المتبع في ذلك عندي أن الإمام لو علم أنه لو خلع نفسَه ، لاضطربت الأُمور ، وزُلزلت (٦) الثغور ، وانجرّ إلى المسلمين ضرار لا قبل لهم به ، فلا يجوز

<sup>(</sup>۱) عبارة (ف): الإمام إذا لم يطرأ عليه ما يوجب خلعاً أو انخلاعاً ، فليس لأهل العقد أن يخلعوه . من غير سبب إجماعاً ، ولو ملك الرعيةُ خلع الإمام على حكم الإيثار والاختيار ، لما استتب للامام طاعة .

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ت) ، (س) .

 <sup>(</sup>٣) عبارة ( ف ) : واستطاعة ، ووضوح ذلك يغني عن الإغراق في كشفه . أما الإمام إذا أراد أن ينخلم . . .

 <sup>(</sup>٤) في الأصل، (ت)، (س): ﴿ ذلك ﴾، وأثبتنا ما في (ف) ؛ كراهة التكرار للفظ
 ﴿ ذلك ﴾ .

<sup>(</sup>٥) مزيدة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٦) (ف): وارتجت، (ت)، (س): تزلزلت.

[والحالة هنذه] (١) أن يخلع نفسه ، (٢ وهو \_ فيما ذكرناه \_ كالواقف من المسلمين في ٢٩ صف القتال مع المشركين/ . إذا أراد أن ينهزم ، وعلم أن الأمر بهنذا السبب يكاد أن ينثلم وينخرم ، فيجب عليه المصابرة ٢٠ .

[وإن لم يكن متعيناً عليه الابتدارُ للجهاد مع قيام الكُفاة به] (٣) .

١٨٩ وإن علم أن خلعَه نفسَه لا يضر المسلمين بل يطفىء ناثرة (١٤) ثائرة ، ويدرأ فتنا متظافرة ، ويحقن دماءً في أُهبها ، [ويريح](٥) طوائف المسلمين عن نَصَبها ، فلا يمتنع أن يخلع نفسه .

وهكذا كان خلعُ الحسن نفسَه (٢) ، وهو الذي (٧) أخبر عنه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : إذ كان الحسن صبياً رضيعاً كان يمرّ يدَه علىٰ رأسه ويقول : « إن ابني هاذا سيد وسيصلح الله تعالىٰ به بين فرقتين عظيمتين (٨) ، وما روي أَن أَبا بكر رضي الله عنه قال : « أقيلوني ، فإني لست بخيركم » دليل علىٰ أَن الإمام ليس له أَن يستقل (٩) بنفسه (١٠ انفراداً واستبداداً (١٠ في الخلع ، ولذلك سأَل رضي الله عنه الإقالة ؛ فقالوا : والله لا نُقلك ، لا نستقلك .

<sup>(</sup>١) مزيدة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) ما بين القوسين ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) زيادة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٤) الناثرة: العداوة والشحناء.

<sup>(</sup>٥) غير واضحة في : ( م ) ، ( ف ) . ولعلها ( ويرجع ) . والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٦) ساقطة من : (ف) .

 <sup>(</sup>٧) عبارة (ف): وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح يده على رأس الحسن ، وهو رضيع ، ويقول : ( ابني هنذا سيد وسيصلح الله به بين فتتين عظيمتين )

<sup>(</sup>A) أخرجه البخاري عن أبي بكرة كتاب الصلح (٥٣) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي (٩) حديث رقم (٢٠٠٤) ، وفي كتاب المناقب (٢١) باب علامات النبوة (٢٥) وفي حديث (٣٢٩) كتاب فضائل الصحابة (٣٦) باب مناقب الحسن والحسين (٣٢١) حديث رقم (٣٧٤٦) ، وأبو داود : (٥/٨٤) كتاب الفتن (٣٢) باب (٣٠) حديث رقم (٣١٠٩) ، وأبو داود : (٥/٨٤) كتاب السنة باب (٣١) ما يدل على ترك الكلام في الفتنة حديث رقم (٤٦٦٢) .

<sup>(</sup>٩) (س)، (ف): يستقيل.

<sup>(</sup>١٠) ساقط من : (ف) .

19. وهـندا محمول على ما كان الأمر عليه من ارتباط مصلحة الإسلام باستمرار الصديق على الإمامة ، (١ وإدامة الإمامة والاستقامة عليها ١) . وكان لا يسدّ (٢) أحد في ذلك الزمن مسدّه ، كما سيأتي ذكره في إمامة الصديق رضي الله عنه .

ولو كان لا يؤثّر خلعُه <sup>(٣</sup> نفسَه في إِلحاق ضرار ، ولا في تسكين ثائرة ، ولو خلع نفسَه <sup>٣)</sup> ، لقام آخر مستصلح للإمامة [مقامه]<sup>(٤)</sup> ، فلست قاطعاً في ذلك جواباً ، <sup>(°</sup> بل أرى القولين فيه متكافئين ، قريبي المأخذ <sup>°)</sup> .

191\_ والأَظهر عندي أَنه لو حاول استخلاءً (٢) بنفسه ، واعتزالاً لطاعة الله سبحانه ، لم يمتنع ، وذلك مظنون ، لا يتطرق إليه في النفي والإثبات قطع (٧) ، فليقع ذلك في قسم المظنونات .

### فَضَّلُكُ [فيمن يستنيبه الإمام] <sup>(^)</sup>

191 [قد] (٩) انقضىٰ بنجاز هاذه الفصول مبلغُ غرضنا في ذكر ما تنعقد به الإمامةُ أَولاً ،/ وذكر صفات الأئمة ، ونعوت الذين يتولَّون عقدَ الإمامة ، ٧٠ (١٥ وهم المسمَّوْن أَهلَ الحل والعقد ١٠٠ ثم ذكرنا ما يطرأ على الأئمة في (١١)

<sup>(</sup>١) ساقط من: (ف).

<sup>(</sup>٢) عبارة (ف): إذ كان لا يسد أحد.

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٤) مزيدة من : (ت ) ، (س ) . وفي (ف ) : مقاماً .

<sup>(</sup>٥) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٦) عبارة (ف): استخلاء لعبادة الله تعالى ، واعتزالاً عن اعتزال أعباء الإمامة...

<sup>(</sup>٧) عبارة (ف): والإثبات قطع، وقد نجز بنجاز هالله الفصول مبلغ غرضنا. . إلغ إلى آخر العبارة الواردة في أول الفصل التالي وسنشير إلى ذلك في حينه .

<sup>(</sup>٨) زيادة من : (ف) .

<sup>(</sup>٩) مزيدة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>١٠) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>١١) (ف): فيما يؤثر في الخلع والانخلاع.

197 و ونحن نرى الآن (١) أَن نَذْكر من يستنيبه الإمام في مَكَرً الدهور ، ويوليه مقاليدَ الأُمور ، ونوضّح مراتبهم ومناصبَهم ، وما يقتضيه كلُّ مَنصب من الخلال والخصال (٢) ؛ فإن (٣) غرضنا لا يُفضَىٰ إلىٰ قُصاراه ، ولا يُبلَغ منتهاه ، ما لم نُمهد في الولاة أَجمعين قواعدَ تُنبه علىٰ صفات الحُماة ، علىٰ تباين الرتب والدرجات حتىٰ إذا انتهى الناظرُ إليها ، وانجرّت المقدمات إلىٰ فرض [خُلوّ] (١) الأَرض ومن عليها من المستجمعين لأوصاف الولاة ، [و] (٥) استبان مواقع الكلام ، وتفطن (١) لمواضع المغزىٰ والمرام ، [كان] (٧) خوضُه في مقصود الكتاب علىٰ بصيرة ، إذا جرىٰ علىٰ هاذه الوتيرة .

198 فليقع الخوض في تقاسيم المستنابين ممن يرتبه الإمام لمقام (^^) على أنحاء وأقسام ، ونحن نبغي ضبطها ، وجمعَها وربطَها ، على إِتقان وإِحكام . إِن شاءَ الله عز وجل .

190 فالذي (٩) ينصبه الإِمام ينقسم إِلَىٰ من يَحُل محل الإِمام في جميع الأُمور

The second of th

<sup>(</sup>۱) (ف): ونحن نرى أن نذكر الآن من يستنيبه الإمام وتفصيل مراتبهم ومناصبهم ، وما يقتضيه كل منصب من الخلال والخصال .

<sup>(</sup>٢) إلىٰ هنا ألحقته نسخة (ف) بالفصل السابق ووضعت علامة (فصل) هنا.

<sup>(</sup>٣) بدأَتُ (ف): الفصل بالعبارة التالية ، وأوجزت بها ما في نسخة (م). ونصها: (فصل) فيمن يستنيبه الإمام. ومن يرتبه الإمام لمقام على أنحاء ، وأقسام ، ونحن إن شاء الله تعالىٰ نبغى ضبطها ، وربطها على إتقان وإحكام ، فنقول: من ينصبه الإمام ينقسم إلى من يحلّ. . .

<sup>(</sup>٤) (م)، (ف): حلق. والمثبت: من (ت)، (س).

<sup>(</sup>٥) مزيدة من : (ت) ، (س) .

 <sup>(</sup>٦) ضبطتها (ت): تَفُطُن .

<sup>(</sup>٧) مزيدة من : ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٨) (ت)، (س): بمقام.

 <sup>(</sup>٩) (ف): من ينصبه . (وهنا عادت (ف): فالتقت مع (م)، (ت)، (س) بعد أن أوجزت العبارة التي أشرنا إليها).

١٩٦ فأما من يستقل بجملة الأحكام المرتبطة بالأثمة ، فينقسم إلى من يوليه الإمام للم عهد الإمامة ٢ بعد وفاته ، وإلى من يقيمه مقام نفسه في حياته .

19٧- فأما من يوليه العهد بعد وفاته ، فهو إمامُ المسلمين ، ووزرُ الإسلام والدين ، وكهفُ العالمين ، وأصلُ تَوْلِيةِ العهد ثابتٌ قطعاً مستندٌ إلى إجماع حملة الشريعة ؛ فإن أبا بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما عهد إلى عمرَ بن الخطاب رضي الله عنهما/ وولاه الإمامة بعده ، لم يُبدِ أَحدٌ من صَحْب رسول الله ١٧ صلى الله عليه وسلم نكيراً ، ثم (٣) اعتقد كافةُ علماءِ الدين توليةَ العهد مَسْلكاً في إثبات الإمامة في حق المعهود إليه المولَّى ، ولم يَنفِ أَحدٌ أصلَها أصلاً ، وإن كان (٤) من تردد وتبلّد ، ففي صفة المولَّى أو المولِّى ، فأما أصلُ العهد ، فثابت باتفاق أهل الحل والعقد . ثم تكلم العلماءُ في تفاصيل تولية العهود ، (° وانتهوا إلىٰ كل مقصود °) .

19۸ ونحن نوضح مما أوردوه عيونه ، ونصفُ ضروبَ الكلام وفنونه ، ونوضح القطعياتِ والمسائلَ<sup>(١)</sup> المظنونة .

199 ـ فالمقطوع به أَصلُ التَّولية ؛ فإنه معتضِدٌ متأَيَدٌ بالإِطباق والوفاق ، والإِجماع الواجب الاتباع ، وفي الإِجماع بلاغٌ في رَوْمِ القطع وإِقناع ، ولكن (٧) معنىٰ تصحيح التولية واضعٌ في مسالك الإيالة ، فلا بد من التنبيه له .

<sup>(</sup>١) (م): يترك موليه . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) عبارة (ف) : . . . نكيراً ، واستمروا مصدقين ، مطبقين على الانقياد ، وبذل الطاعة ، فأصل تولية العهد متفق عليه ، ثم تكلم العلماء في تفاصيل . . .

<sup>(</sup>٤) كان تامة بمعنىٰ : وجد .

<sup>(</sup>٥) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٦) (ف): عن المسائل المظنونة.

<sup>(</sup>٧) (ف): ولكنا نذكر معنى تصحيح التولية في مسالك...

فإذا (١) كانت الإمامةُ تنعقد باختيار واحد أو جمع (١ من المختارين ) ، كما سبق تفصيله ، وتحقق تحصيله ، فالإمام الذي هو قدوةُ المسلمين ، وموئل المؤمنين ، وقد مارس الأُمورَ وقارع الدهورَ ، وخَبَر الميسورَ والمعسور ، وسبرَ – على مَكَرّ العصور ـ النقائصَ والمزايا ، ودان (٣) طبقاتِ الخلق والرعايا ، وهو في استمرار سلطانِه ، واستقرار ولايته في زمانه – أُولى (١) بأن يُنفذ توليتَه ، ويعمل خِيَرَتَه . (٥ فإذن هاذا معلوم قطعاً ٥) .

٢٠٠ ومما نقطع به [في هاذا الفن] (٦) اشتراطُ صفات الأئمة في المعهود إليه ؛ فإنه [بعد موت موليه] (٧) إمامٌ حقاً مُتَصدِّ للمنصب الأَبْهَىٰ ، راق إلى المرقى الأعلىٰ .

٢٠١ ومما نعلمه من غير مِراء ، أَن تولية العهد لا تَثْبُت ما لم يقبل المعهودُ إليه العهد ؟ (^^ فإن المولَّى وإن كان مستنابَ الإمام ، فالتوليةُ من الإمام العاهدِ المولِّي عقدُ الإمامة للمولَّى .

٧٢ ولا تنعقد الإمامة لمجرد العقد/ ما لم يقبل المعيَّن .

٢٠٢ ومما يُدرك بمدارك القطع أن وليَّ العهد لا يلي شيئاً <sup>(^)</sup> في حياة الإمام ،
 وإنما ابتداءُ إمامته وسلطانه ، إذا قَضَى الإمامُ الذي تولىٰ نصبَه نحبَه .

٢٠٣ فهاذه (٩) جملةٌ معلومة ، وسنسرد أُموراً واقعةً في مسالك الظنون ، مع

<sup>(</sup>١) (ف): فنقول: إذا كانت...

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) بمعنى : ساس وحكم ، وتمرس بالحكم .

<sup>(</sup>٤) أولىٰ : في موقع الخبر لقوله : فالإمام الذي هو...

<sup>(</sup>٥) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٦) زيادة من : ( ف ) .

<sup>(</sup>٧) زيادة من : (ف) .

<sup>(</sup>٨) ساقطة من : (ت) ، (س) .

 <sup>(</sup>٩) من هنا ساقط من : (ف) نحو صفحتين . (وهاذا السقط سيرد في نسخة (ف) نفسها ، في موضع تالي ) .

أَحكام تستندُ إلى القواطع ، ولم نُبدِ الفصلَ بين المقطوع به وبين المظنون تمييزاً وتحييزاً ، وأَنا أَسوقها على وجوهها ، وأَفْصل في أَدراج الكلام وتقاسيم الأحكام [بين] (١) المعلوم منها وبين المظنون ، إن شاءَ الله عز وجل .

٢٠٤ فمن الأحكام المظنونة ، أن الإمام لو عَهِد إلى ولده ، أو والده ، ففيه اختلافُ العلماء ، فمنهم من لم يصحح العقد بتوليته ، فإن ذلك يتضمن تزكية المولّي وشهادته باستجماع خصالِ الكمال ، والاتصافِ بالخصال التي تُرعىٰ في المنصب الأعلىٰ ، فإذا كان لا يُقبل شهادة أحدهما للثاني في أمرٍ نَزْرٍ يسير ، وخطبٍ حقير ، فلأن لا تُقبل في أعلى المراتب ، وأرفع المناصب أولىٰ .

٢٠٥ ومنهم (٢) من صحح العقد والعهد ، وزكّى الإمام عن ارتقاب التّهم . والصفاتُ المعتبرةُ في الإمامة مشهورة غيرُ منكورة ، ولا يُفرض عقدُ الإمامة إلا في حق من لُهج (٣) بمعاليه ، وطيّبَ (٤) خِطة الإسلام بمناقبه ومساعيه ، ومن انتهىٰ في صفاته وسماتِه إلى التفرد [والتوحّد] (٥) عن طبقات الخلائق ، بالرقيّ إلى الذروة [العليا] (١) في الفضائل (٧) ، وحميد الطرائق ، لم يكن ظهورُ تخصصه بالمزايا التي فَضَل بها البرايا مفتقراً إلىٰ تزكية مُزَكِّ ، وإطراءِ مطر.

ولو اشتهر رجلٌ بصفةِ العدالة ، واستقامة الحالة ، فشهد/ أَبوه على شهادته (^^ ٧٣ قُبلت الشهادةُ ؛ فإن (٩) عدالة الأَصل المشهود على شهادته لا يتوقف ثبوتها على بناءِ

<sup>(</sup>١) (م)، (ف): من . والمثبت من : (ت)، (س) .

 <sup>(</sup>٢) عبارة (ف): ومنهم من صحح العهد، واحتج بأن الصفات المعتبرة في الإمامة مشهورة غير منكورة.

<sup>(</sup>٣) (ف): غير واضحة . ( ولعلها : باح الخلق بمعاليه ) .

<sup>(</sup>٤) (ف): وطيبت ، و(ت) ، (س): طنّت .

<sup>(</sup>۵) (م) ، (ف) : التوحيد . والمثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٦) (م)، (ت): الأعلىٰ. والمثبت من: (ف)، (س).

<sup>(</sup>٧) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٨) (ت)، (س): عدالته.

<sup>(</sup>٩) (ف): فإن عدالة صاحب الأصل لا يتوقف ثبوتها على تزكية الفرع ، فالظاهر عندي...

الفرع في الشهادة ، (١ ولو أمَّن مسلمٌ ابنَه الكافرَ ، صحّ أَمانُه ؛ فإن عقدَ الأَمان لا يترتب علىٰ مباحثة في الصفات ، وفحص عن تفاصيل الحالات ١٦٠.

 ٢٠٦ فالظاهر عندي تصحيحُ توليةِ العهد من (٢) الوالد لولده ، [إذا ثبت بقول غير المولِّي استجماعُ المولَّىٰ للشرائط المرعية فيه] (٣) ولكن المسألة مظنونة ، ليس لها مستندٌ قطعيٌّ ، ولم أر التمسك بما جرئ من العهود من الخلفاءِ إلى بنيهم ؟ لأن الخلافة بعد منقَرض الأربعة الراشدين شابتها شوائبُ الاستيلاءِ والاستعلاءِ ، وأُضحى الحقُّ المحضُ في الإمامة مرفوضاً ، وصارت الإمامةُ مُلكاً عضوضاً .

٢٠٧ فيل : إِذَا (٤) وَلَّى الإِمام ذا [عهد] (٥) ، فهل يتوقف تنفيذُ عهده على رضا أهل الاختيار في حياته أو من بعده ؟

قلنا: ذكر بعضُ المصنفين في اشتراط ذلك خلافاً ، والذي يجب القطعُ به أَن ذلك لا يُشترط ؛ فإنا على اضطرار نعلم أن أبا بكر رضى الله عنه لما وليْ عمرَ رضى الله عنه ، لم يُقَدِّمُ علىٰ توليته مراجعةً واستشارةً ومطالعةً ، وإذْ أَمضىٰ فيه ما حاوله لم يسترضي أحداً من أهل الاختيار على توافر المهاجرين والأنصار(١٦) .

ساقط من : (ف ) . (1)

<sup>(</sup>ف): إلى الولد والوالد. **(Y)** 

زيادة من : (ف) . (٣)

<sup>(</sup>ف) : من القواعد المعلومة أنه إذا ولى الإمامُ ذا عهد ، لم يتوقف تنفيذ العقد على رضا أهل (1) الاختيار ، في حياته ، ولا بعد وفاته . . .

ني الأصل ، ( ف ) : ا عقد ؛ والمثبت من ( ت ) ، ( س ) . (0)

مفاد هـنذا الكلام أن الإمام له أن يعهد إلى من يلى الأمر بعده ، من غير أن يستشير أهل الحل والعقد ، وأن عهده نافذ بمجرد وفاته ، من غير اشتراط البيعة له من المسلمين ، وإمام الحرمين يستدل لهـٰذا بعمل أبي بكر ، وأنه لم يراجع ، ولم يستشر حين عهد إلىٰ عمر ، والمأثور أن أبا بكر قدم في ذلك مراجعة ومشاورة : فقد أخرج الواقدي من طرق أنه راجع عبد الرحمان بن عوف ، وعثمان بن عفان ، وسعيد بن زيد بن نفيل ، وأسيد بن الحضير وغيرهم من المهاجرين والأنصار ، وأخرج ابن عساكر عن يسار بن حمزة أن أبا بكر أشرف على الناس من كوّة ، فقال : ﴿ أَفْتَرْضُونَ بِمِنْ عَهِدَتَ إِلَيه؟﴾ فقال الناس: رضينا. ﴿ انظر السيوطي : تاريخ الخلفاء :

نعم . روي أن طلحة رضي الله عنه قال لأبي بكر : لقد استخلفت علينا فظاً غليظاً ، فقال أبو بكر وهو يجود بنفسه : أجلسوني ، فأجلس رضوان الله عليه وقال : لئن (١) سألني الله عن تفويض أمور المسلمين إلىٰ عمر ، لقُلت ، استخلفت علىٰ أهلك خير أهلك .

٢٠٨ وقد ذكر بعض المصنفين في اشتراط مراجعة أهل الاختيار في تولية العهد
 خلافاً ، [وأَجرئ] (٢) الخلاف في ذلك مجرى/ الخلاف في المظنونات ووضوح غرضنا
 في ذلك يغنى عن بسط القول فيه .

٩٠٠- والشكوى إلى الله شم إلى كل محصل مميز ، من تصانيف ألفها (٣) مرموق (٤) ، متضمنها ترتيب وتبويب ، ونقُلُ أعيان كلام المهرة الماضين ، (٥ والتنصيص على ما تعب فيه السابقون ٥) ، مع خَبط كثير في النقل وتخليط ، وإفراط وتفريط ، ولا يرضى بالتلقب [بالتصنيف] (١) مع الاكتفاء [بالنقل] (١) المجرد حصيف ، ثم من لم يكن في تأليفه وتصنيفه على بصيرة ، لم يتميز له المظنون عن المعلوم ، والتبست عليه مسالك الظنون بمدارك العلوم .

٢٧ - ٧٨) وأخرج ابن سعد نحو هاذا من عدة طرق أيضاً ، وأن أبا بكر لما أملى العهد على عثمان أمره أن يخرج به إلى الناس يقول لهم : أتبايعون لمن في هاذا الكتاب ؟ ( الطبقات : ٣/١٩٩ ) فلعل هاذه الأخبار لم تصح عند إمام الحرمين .

<sup>(</sup>١) (ف): إن سألني ربي .

<sup>(</sup>٢) ( م ) : فأجرئ . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٣) (ف): تصانيف الفقهاء . وهو تحريف ظاهر .

<sup>(</sup>٤) الذي يعنيه إمام الحرمين بذلك هو الماوردي صاحب الأحكام السلطانية . وقد كان الماوردي معاصراً لإمام الحرمين ، فقد توفي ( ٤٥٠هـ) ، وفي هامش : (م) بقلم الناسخ : يريد أبا الحسن الماوردي ، صاحب كتاب الحاوي ، وهاذا تحامل عليه ، بل هو كتيب مُلِيء علماً . رحمة الله عليهم أجمعين ا .ه. .

<sup>(</sup>٥) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٦) (م)، (ت)، (س): والتصنيف. والمثبت من: (ف).

<sup>(</sup>٧) (م): بالنظر . والمثبت من باقي النسخ .

وإنما (<sup>۲</sup> جرّ هاذه الشكاية نظري في كتاب لبعض المتأخرين مترجم بالأحكام السلطانية ، مشتمل على حكاية المذاهب ، ورواية الآراء والمطالب ، من غير دراية وهداية ، وتشوف إلى مدرك غاية ، وتطلع إلى مسلك يفضي إلى نهاية ، وإنما مضمون الكتاب نقل مقالات على جهل وعماية [وشر ما فيه] (۱) وهو الأمر المعضل الذي يعسر تلافيه ، سياقة المظنون والمعلوم على منهاج واحد ، وهاذا يؤدي إلى ارتباك المسالك ، واشتباك المدارك ، والتباس اليقين بالحدوس ، واعتياص طرائق القطع في هواجس النفوس ۲) .

٢١٠ ومن (٣) الأحكام المشكلة في سُبل الظن في هـٰـذا الفن ، أن المعهود إليه متى يدخل وقت قبوله العهد ؟ اختلف العلماء في ذلك ، فذهب ذاهبون إلىٰ أنه يدخل أوان القبول بموت المولِي ، كما يدخل وقت قبول الوصاية بموت الموصي ، ووجه ذلك أنه لا يملك المولَّى صاحب العهد أحكام الزعامة والإمامة ، ولا يستقل بالإيالة لا يملك المولَّى العاهد/ حيّاً ، فلا معنى للقبول في حال حياته كالوصاية .

٢١١ وصار صائرون إِلَىٰ أَنه يَقْبل في حياة العاهد ؛ فإن تولية العهد من عظائم الأُمور ، وإِنما يَعهدُ الإِمام إلى مستجمع لشرائط الإِمامة ، نظراً للمسلمين ، واستيثاقاً في الدين ، وسكوناً إلىٰ إعداد وَزَرٍ وملاذ ، وركوناً إِلىٰ إعتاد (٤) موثلٍ ومعاذ ، وإنما يتم هاذا الغرض بأن تلزم التولية في حياته ، فيقدّر (٥) وفاته والإِمامةُ معقودة ، وساحةً

100 × 144 × 11 × 14

<sup>(</sup>١) مطموس في (م). والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٢) ساقط من : ( ف ) . نحو ثلاث صفحات ولكن وجد معظمه في غير مكانه ، أي إن ( ف ) فيها تقديم وتأخير عن النسخ الأُخرىٰ .

ولنا أن نتساءل هل هلذا الإسقاط من (ف) تعمّد من الناسخ ، لتنزيه الكتاب عن هلذه الإساءات للماوردي ؟ أم هو إملاء آخر لإمام الحرمين ، حذف فيه هلذا مع غيره كما هو واضح في نسخة (ف).

<sup>(</sup>٤) المراد إعداد . أبدلت التاء بالدال .

<sup>(</sup>٥) (ف): فتتقدّر.

الركن الأول/ الباب الخامس فيما يتضمن خلع الأثمة وانخلاعهم \_\_\_\_\_\_\_\_ ٣٠١ للإِمام (١) مورودة مصمودة ، فَيَجُرُّ في الإِمامة أَذيالَها ، ولا تنتثر (٢) أَحوالُها .

٢١٢ وينبني على هنذا الخلاف أمر<sup>(٣)</sup> خلع المعهود إليه ، فمن أخر القبول إلى ما بعد الموت ملك المولي صرف المعهود إليه ، كما يصرف الموصى الموصى إليه .

ومن نجَّز القبولَ منع خلْعَ المعهود إليه من غير سبب يقتضيه ، وصيّر الإمامَ العاهدَ كالمختار العاقد . ومعلوم أن من صح منه عقد الإمامة من أهل الاختيار لم يملك الخَلعَ على حكم الإيثار ، فكذلك القول في المولِّي العاهد ، مع [المولَّيْ](٤) المعهود إليه . وينقدح في ذلك للخلافِ(٥) وجة ؛ فإن الإمامة ما تمت بعدُ لولي العهد ، بخلاف من عقد له الإمامة أهلُ الاختيار .

٢١٣ـ والأظهرُ منعُ الخلع من غير سبب يوجبه .

٢١٤ ولو عين الإمامُ من ليس على شرائط الإمامة ، ولكنه (٢) على التولية على استجماع (٧) الصفاتِ المرعية ، فالوجه بطلانُ التولية ؛ من جهة أَنه أَساءَ في الاختيار ، والغرض من العهد تنجيزُ نظر ، وكفايةٌ للمسلمين (٨) هواجمَ خطر عند موت المولي على [أقصىٰ] (٩) الإمكان في الحال والأوان .

٢١٥ وليس ذلك مقطوعاً به أيضاً فللاحتمال عند انعدام القواطع ، وانحسام
 البراهين السواطع مضطربٌ رحب ، وللظنون مجرٌ وسحب/ .

٢١٦ـ ومن قال : ممن يصلح للخلافة : إذا أَفضت الخلافة إِليّ ، فولي عهدي

<sup>(</sup>١) (ف): الإمامة.

<sup>(</sup>۲) (ت): تتبتر، (س): تتعثر، وبين سطورها: تنبتر.

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : ( ف ) .

<sup>(</sup>٤) مزيدة من : (ف) .

<sup>(</sup>٥) (م): الخلاف . والمثبت من (ت) ، (س) . وعبارة (ف) : الخلاف وجه الإمكان .

<sup>(</sup>٦) (ت): ولم يكن في حالة التولية علىٰ...، (س): ولكنه في التولية .

<sup>(</sup>٧) (ف): استجماعه.

<sup>(</sup>ف) ، (ت) : المسلمين .

<sup>(</sup>٩) مزيدة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

٧١٧ ـ وقد ذكرنا (١) في القسم المقطوع به أن العاهد لو جعل الإمامة شورى بين محصورين صالحين للزعامة ، فالأمر ينحصر فيهم ، والمستند القطعي فيه ما جرى لأمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ، إذ جعل الأمر فوضى (٢) بين الستة المشهورين . فإذا اتفق ذلك (٣) من إمام ، فتعيينُ واحد من المذكورين إلى من جعل الإمامُ التعيينَ إلى أحد ، فإلى أهل الاختيار أن يُعيّنوا أفضل المذكورين ، كما سيأتي تفصيل القول في إمامة الفاضل والمفضول ، إن شاء الله عز وجل .

٢١٨ ولو رتب العاهدُ التولية في مذكورين صالحين للأَمر ، فقال : ولي العهد فلان ، فإن مات في حياتي ، ففلان ، فإن اخترمته المنية قبل موتي ، ففلان ، فهاذا صحيح ، وعهده متبع ؛ فإنه ذكر صالحين للأَمر ، ورأَىٰ أَن يرتب مراتبهم ، فليس ما جاء به منافياً للنظر للمسلمين ، فلزم تنفيذه . وهاذا متفق عليه لا خلاف فيه .

واستأنس الأَثمة مع القطع بما كان من أَمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أَمراءِ جيش مؤتة ، فإنه قال : صاحب الراية زيد<sup>(٤)</sup> بن حارثة ، فإن أُصيب ، فجعفر<sup>(٥)</sup> بنُ

<sup>(</sup>١) عبارة (ف): ومما يقطع به في تولية العهد أن الإمام لو لم يعين للعهد رجلاً ، ولكن جعلها شورئ بين مسمين وفوض إلى أهل الاختيار... إلخ ( واستمرت إلى آخر الفقرة في صياغة مغايرة ولكن نفس المعنى ).

<sup>(</sup>٢) أي مشتركاً ، يقال : مالُهم ومتاعُهم فوضيْ بينهم . إذا كانوا شركاء فيه ( المعجم الوسيط ) .

<sup>(</sup>٣) ( ت ) ، ( س ) : اتفق مثل ذلك .

 <sup>(</sup>٤) زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي أبو أسامة رضي الله عنه . وقد تبناه النبي صلى الله عليه وسلم
 فكان يدعى زيد بن محمد حتى نزل النهي عن ذلك ، استشهد في مؤتة سنة ثمان من الهجرة .

<sup>(</sup>٥) جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه ، ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم . هاجر الهجرتين . وهو جعفر الطيار لما ورد أن الله أبدله بيديه جناحين يطير بهما في الجنة مع الملائكة . وقد قطعت يداه في معركة مؤتة .

٣١٩\_ولو قال العاهد: الإمام بعدي فلان، ثم الإمامة بعده، لفلان، ثم الإمامة بعده لفلان، ثم الإمامة بعده لفلان، فرتب الخلافة في مذكورين معينين (٢٠ للإمامة بعد/ وفاته، فأما المعين ٧٧ للأَمر أَولا فتُقضي الخلافة إليه، فإن مات، ففي إفضاء الخلافة إلى المذكورين بعده خلاف، وليس ذلك كذكره [مترتبين] (٣) في حياته عند تقدير [وفاتهم] (٤) ؛ فإنهم يترتبون على تقديره مع استمرار سلطانه، وامتداد زمانه، وعلى [هاذه] (٥) القضية كانت تولية أُمراء جيش مؤتة.

• ٢٢٠ وإذا ذكر العاهدُ أولياءَ عهود بعد وفاته ، فأفضت الإمارة إلى الأول منهم ، فعهد هو إلى غير من ذكره العاهدُ الأول ، فالوجه [عندي] (٢) تقديمُ عهده على عهد من تقدَّمه ؛ فإنه لما أفضى إليه الأمر ، فقد صار الوالي المستقلَّ بأعباء الإمامة . والعهدُ الصادر منه أحق بالامضاء من عهد نَبَذَه العاهدُ الأول وراءَ أيامه ، وبين منقرض زمانه وسلطانه ، وبين نفوذ عهده الثاني اعتقابُ أيام ونَوْبَهُ إمام .

٢٢١ وذهب بعضُ من خاض في هاذا الفن إلىٰ أَن ترتيبَ عهد الإمام [الأول
 لا يُتبع](١) بالنقض ، ولا يتعقب بالرفض(٨) .

والصحيح ما اخترناه الآن ، من تنفيذ عهد من أَفضت إليه الخلافة (٩) ولو

 <sup>(</sup>١) عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه أحد الشعراء المنافحين عن الرسول
 والإسلام . وأحد الأبطال المعدودين وأمير مؤتة الثالث وشهيدها .

<sup>(</sup> ف ) : مرشحین ، ( س ) ، متهیئین معینین .

<sup>(</sup>٣) (ف): مرتبين، (م)، (ت): مترتبون. والمثبت من: (س).

<sup>(</sup>٤) (م): وفاته . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٥) ( م ) : هذا : والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٦) مزيدة من : ( ف ) .

<sup>(</sup>٧) (م): للأول لا ينتقض بالنقض . والمثبت من : (ت) ، (س) . وفي (ف) : بنقض .

<sup>(</sup>۸) (ف ): برفض .

 <sup>(</sup>٩) في هذذا الموضع ذكرت ( ف ) بعض ما أشرنا إلىٰ أنه ساقط منها ، ثم عادت فالتقت مع النسخ الأخرىٰ.

والذي يجب الاعتناء به تمييز المقطوع به عن المظنون ، ومستند القطع الإجماع ، فما اتفق ذلك فيه ، تعين فيه الاتباع ، وما لم نُصادف فيه إجماعاً ، عرضناه علىٰ مسالك النظر<sup>(۲)</sup> ، وأعملنا فيه طرق المقاييس ، وأدرنا فيه سُبلَ الاجتهاد .

فهلذا منتهى مقصدنا في استنابة الخليفة إماماً بعده .

٢٢٣ فإن قيل : هذا المرشح للاستبداد متوحد بالأُمور ، والإِمام لا يشاركه فيما
 يتعاطاه ، وإنما الممتنع انتصاب إمامين قائمين (٧) بالأُمور .

قلنا: هـٰذا أَبعد من [الجواز] (^) ؛ فإن الإمام إنما ينتصب للقيام بمصالح الإسلام، والنظر في مهمات الأَنام بعين ساهرة، فإذا آثر السكون إلى التعطيل [واختارً] (٩) الركون

أكمل مقنع وبلاغ .

<sup>(</sup>١) (ت): شغب مشغب.

<sup>(</sup>۲) (ت)، (س): النظر والعبر.

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ت) ، (س) .

 <sup>(</sup>٤) (م): ويعطي . والمثبت من : (ت)، (س) . وعبارة (ف) : وجعله يَقضي ويُمضي وينفذ ويعقد . . . إلخ .

<sup>(</sup>٥) (م): الإمامة . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٦) (ف): شائع.

<sup>(</sup>٧) ( ف ) : قائمين في الاستهام والازدحام . قلنا : هـٰذا الذي نحن فيه أبعد من الجواز .

<sup>(</sup>٨) (م): الجواب. والمثبت من باقي النسخ.

<sup>(</sup>٩) مزيدة من : (ف ) .

إلى التودّع (١) ؛ كان الإمامُ تاركاً منصبة (٢ وصار بمنزلة من ٢) ليس إماماً متصدياً للإمامة ، وهاذا غير مُسوّغ قطعاً ، فهاذا (٣) إن سلم الأمور إليه على الاستقلال (٤) والاستبداد .

٢٢٤ وإن فوّض إليه الأُمورَ ، ولكنه كان بمرأَىٰ من الإِمام [ومسمع] ، ولم يكن الإِمام ذاهلاً عن مجامع أُموره ، وكان المتصرفُ المستنابُ يراجع الإِمامَ فيما يُجريه ويُمضيه ، فهاذا (٦) جائز غيرُ ممتنع ، وهاذا المنصب هو المستى الوزارة .

٢٢٥ ثم الإمام لا يستوزر إلا شهماً كافياً (٧) ذا نجدة ، وكفاية ، ودراية ، ونفاذ (٨) رأي ، واتقاد قريحة ، وذكاء فطنة ، (٩ ولا بد وأن يكون ٩) متلفعاً من جلابيب الديانة بأسبغها وأضفاها [وأصفاها] (١١) (١١ راقياً من أطواد المعالي إلىٰ ذراها ١١) ؛ فإنه متصد لأمر عظيم ، وخطب جسيم ، والاستعداد للمراتب علىٰ قدر (١٢) أخطار المناصب .

وقد قيل: يشترط في/ [المستوزر](١٣) اجتماع شرائط [الإمامة](١٤) إلا ٧٩

<sup>(</sup>١) تودّع: لزم السكينة والراحة والدعة .

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) (ف): وذلك.

<sup>(</sup>٤) عبارة (ف): على الاستقلال من غير مطالعة ومراجعة ، وإن فوض الأمور إلى مستنابه ولكنه كان...

<sup>(</sup>٥) (م): ويسمع . (ف): ومستمع . والمثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٦) (ف): فهر،

<sup>(</sup>٧) ساقطة من : (ف).

<sup>(</sup>٨) (ف): وثقابة .

<sup>(</sup>٩) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>١٠) مزيدة من : (ف) .

<sup>(</sup>١١) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>١٢) (ف) : علىٰ أقدار أخطار . وفي (س) : أخطار المناصب . وفي هامشها : أقدار المناصب نسخة أُخرىٰ .

<sup>(</sup>١٣) مطموسة في : ( م ) . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>١٤) مطموسة في : ( م ) . والمثبت من باقي النسخ .

وأنا أُقول : أما النجدة والكفاية ، فلا بد منهما ، وكذلك الورع ؛ فإنه رأسُ الخيرات وأساس المناقب ، ومن لم يتصف به فجميعُ ما فيه من المآثر تصير وسائلَ ووصائلَ إِلَى الشر ، وطرائقَ إِلَى اجتلاب الضّر ، ولا يخفيٰ علىٰ ذي بصيرة أَن الفطنَ الماجن (٢) غيرَ المرضِيِّ أضرُّ على خليقة الله من الأخرق الأحمق الغبي . (٣ ولا شك أن العقل أُصلُ الفضائل ، فإن لم يقترن به الورع والتقوىٰ ، انقلب ذريعةً إلى الفساد ، ومطيةً جائرةً عن منهج الرشاد ، فوجب اشتراطُ استجماع الوزير شرائط المجتهدين ، ورُتبَ الأَثمة في علوم الدين ٣٠ .

وظاهر(٤) مذهب الشافعي رحمه الله أن ذلك مشروط في التصدي لهـٰذا المنصب العليِّ . وليس ذلك بدعاً من أصل هاذا الحَبْر ، وسنقرر (٥) من طريقته اشتراطَ استجماع القضاة رتب (<sup>٢)</sup> المجتهدين .

فإذا كان يشترط ذلك فيهم ، فَمَنْ إِليه نصبُ القضاة وصرفُهم ، وترشيحُ الولاة لمهمات الأنام ، في خِطة الإِسلام أَوْلَىٰ في معتقده بالإِمامة في ٧٠ دين الله ، وعلم الشريعة <sup>٧)</sup> .

٣٢٦ـ وأنا بعون الله وتأييده ، وتوفيقه وتسديده ، آتى في ذلك بالحق المبين ، وأمهد في هـٰذا للناظرين مدرك اليقين ، والمستعان رب العالمين .

٧٢٧ فأقول : أما الإمام ، فلا بد من أن يكون بالغا مبلغ المجتهدين قطعاً ؛ فإنه

مطموس ما بين المعقفين من : ( م ) . وأثبتناه من : (  $\sigma$  ) ، ( m ) .

<sup>(</sup>ف): الماجن الضاري بالمسلك الذي ليس بمرضى أضر على خلق الله. **(Y)** 

ساقط من : ( ف ) . (٣)

عبارة ( ف ) : فأما اشتراط المجتهدين ، فظاهر مذهب الشافعي رضي الله عنه أن ذلك مشروط (1) في التصدي لهاذا المنصب العلى.

 <sup>(</sup>ف): فإن من طريقته . (0)

<sup>(</sup> ف ) : أوصاف . (r)

ساقط من : (ف) . (V)

وزَرُ الدين والدنيا ((وموثل الخلائق أجمعين)؛ وهو () مرجع الخلائق كلَّهم في مهماتهم علىٰ تفنُّن حالاتهم ، وأولى الأُمور بالرعاية ما يتعلق بالنظر في قواعد الإسلام ، وضبط أُصول الأحكام ، فلو لم يكن/ الإمام في الدين علىٰ أَعلىٰ منصب ٨٠ ومقام ، (٢ لكان مقلِّداً تابعاً غيرَ متبوع ٢ ، ولمَا كان ملاذاً للأَّثذين (٣) ومعاذاً للمسلمين ، جامعاً لشتات الآراء ، محتوياً علىٰ مقاليد الشريعة ، مستقلاً بالنظر في أمر الملة .

ولتن ساغ ألا يرتبط أمرُ الدين برأي قوّام على المسلمين والإسلام ، فليجز تركُ [أمور الدين سدى](٤) يختبط الناس فيها ؛ فإن الدنيا إنما تُرعىٰ من حيث يُستمد استمرارُ قواعد الدين منها ، فهي مرعية علىٰ سبيل التبعيّة ، ولولا مسيسُ الحاجة إليها علىٰ هـنـذه القضية ؛ لكانت الدنيا [الدنيّة](٥) حرية بأن نضرب(٢) عنها بالكلية .

٣٧٨\_ والذي يكشف الغطاء في ذلك أن التقليد إنما يسوغ عند تحقق العجز عن الاستبداد بالاجتهاد ، ثم على المقلّد نظرٌ ضعيف في تخيّر قدوة ، و[تعيين] أسوة ، فلو كان الإمامُ مقلّداً ، لحَمَل الناسَ على مقتضىٰ تقليده ، وموجَب نظره الواهي في تعيين من يقلّده ، وهاذا مستحيل ، لا يستريب فيه ذو تحصيل ، فإذن الإمام من حيث كان قدوة الخلق ، وحاملَهم على مسالك الحق ، وجب أن يكون على الاستقلال ، والاستجماع لخلال الكمال في الدين والدنيا [وإليه الرجوع] (٨) ، ولو لم يكن كذلك ، لكان تابعاً غير متبوع .

<sup>(</sup>١) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) (ف): للدين.

 <sup>(</sup>٤) في الأصل : ترك الأمر سدى مجرئ . والمثبت عبارة (ف) ؛ (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>۵) مزيدة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٦) (ت):يصرف.

<sup>(</sup>٧) مزيدة من : (ف) .

<sup>(</sup>A) زیادة من : (ف) .

٣٢٩ فأما من سوى الإمام ، فأحرى المنازل باجتماع الفضائل منصب الوزير القائم مقام الإمام في تنفيذ الأحكام ؛ (( فإن نظره يعم عموم نظر الإمام في خطة الإسلام () ، ولكن من حيث () ليس له رتبة الاستقلال في فإنه () يجب أن يراجع الإمام في مجامع الخطوب لا يبلغ اشتراط (٤) بلوغه مبلغ المجتهدين رتبة القطع ؛ فإنه لو قيل : إنه ينفذ الأمور ، فإذا/ اعتاص عليه أمرٌ راجع الإمام ، أو من يصلح للمراجعة من (() أئمة الدين () وحملة الشريعة ، لم (1) يكن ذلك هجوماً على مخالفة مقطوع به ؛ إذ مرتبة الوزير وإن علت ، فإنها ليست رتبة المستقلين ، وإنما المستقل الإمام .

على أن الأظهر اشتراط كون الوزير الذي إليه تنفيذ الأُمور إِماماً في الدين ؛ فإِن ما يتعاطاه عظيم الخطر والغرر ، ويعسر عليه مراجعةُ الإِمام في تفاصيل الوقائع ، وإِنما يطالعُ الإِمامَ في الأُصول والمجامع ، فإذا لم يكن إِماماً في الدين ، لم يؤمن زلَلُه في أُمور للمسلمين ، يتعذر تلافيها ، كالدماء والفروج ، وما في معانيها .

وما ذكرناه من الصفات في الوزير الذي إليه تنفيذ الأُمور .

٢٣٠ فأما إذا كان الإمام يتولى التنفيذ ؛ والمتصدي للوزارة [يُظهرها] (٧) ؛ فليس إليه افتتاح أمر ، وإنما هو بمنزلة السفير في كل قضية بين الإمام والرعية .

<sup>(</sup>١) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) عبارة (ف): من حيث إنه لايتم استقلاله، إذ يجب عليه مراجعة الإمام في مجامع...

<sup>(</sup>٣) (ت)، (س): وإنه.

 <sup>(</sup>٤) عبارة (ف): اشتراط مبلغ المجتهدين فيه في الظهور مبلغ اشتراطه في الإمام الأعظم، إذ يظهر للفطن أن الوزير ينفذ الأمور، فإذا اعتاص خطب راجع الإمام.

<sup>(</sup>٥) ساقط من: (ف).

 <sup>(</sup>٦) هنا انقطع سياق نسخة (ف) وجاء فيها وسأعود إلىٰ تقرير ذلك عند ذكري من صفات القضاة ،
 إن شاء الله تعالىٰ ، ثم كل ما ذكرناه من الصفات في الوزير الذي إليه تنفيذ الأمور .

<sup>(</sup>٧) في (م)، (ف)، (س): «يظهر». والمثبت من (ت). والمعنى أن الوزير يكون واسطة في التنفيذ بين الإمام والناس، فهو الذي يبلّغهم الأوامر، ويتولّى الإشراف على تنفيذها.

٢٣١ فإن كان الإِمام يستغني (١) برأيه فيما (٢) يأتي ويذر ، فهو مستشار مُبلِّغ ، وليس إليه من الولاية شيء ، فلا نشترط فيه إلا أمرين :

أحدهما \_ أن يكون موثوقاً به ، بحيث تقبل روايتُه ؛ فإن ملاك أمره إخبار الجند والرعايا بما يُنْفِذُه الإمامُ ، وهنذا يستدعى الورعَ وصدقَ اللهجة ، " والثقةُ تُشعر بهما ".

والثاني ـ الفطنةُ والكياسة ؛ فإن عظائم الأُمور لا يُدرِكُ معانيها لينقلها إِلا فطن (٤) ، لا يؤتىٰ عن غفلة وذهول ، ومن لم يكن فطناً لا (٥) يوثق بفهمه لما يُنهيه ، ولم يؤمن خطؤُه فيما يبلغه ويؤدّيه .

ولا يضرّ أن يكون صاحب هـٰذا المنصب عبداً مملوكاً ؛ فإن الذي/ يلابسه ليس ٨٢ ولاية ، وإنما هو إنباء وإخبار ، والمملوك من أهل ولاية الأخبار .

٢٣٧ وذكر مصنف (٦) الكتاب المترجَم بالأحكام السلطانية : أن صاحب هاذا المنصب يجوز أن يكون ذمياً ، وهاذه عثرة ليس لها مَقيل ، وهي مشعرة بخلو صاحب الكتاب عن التحصيل ، فإن الثقة لا بد من رعايتها ، وليس الذمي موثوقاً به في أفعاله وأقواله، وتصاريف أحواله، وروايته مردودة ، وكذلك شهادتُه على المسلمين.

فكيف يُقبل قولُه فيما يُسنده ويَعزيه (٧) إلى إمام المسلمين ؟

فمن لا تقبلُ شهادتُه علىٰ باقة بقل ، ولا يوثق به في قول وفعل ، كيف يَنتصبُ وزيراً ؟

وكيف ينتهض مبلغاً (^ عن الإمام ^) سفيراً ، على أنا لا نأمن في أمر الدين

<sup>(</sup>١) (ت)، (س): يستضيء.

<sup>(</sup>٢) (ف):...برأيه فمستشار، وليس...

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) . وفي (م) : كلمة غير واضحة قبل : والثقة .

<sup>(</sup>٤) (ف): مغزاهما ومعناها إلا فطن.

<sup>(</sup>ه) (ت)،(س):لم.

<sup>(</sup>٢) صرح هنا إمام الحرمين بما ألمح إليه من قبل ، من أن نقده وثورته على أبي الحسن الماوردي . ( كما صرح بذلك من قبل . فقرة : ٢٠٩ ) .

<sup>(</sup>٧) هلذا الفعل واوي ويائي . يقال : عزا يعزو ، عزى يعزي .

<sup>(</sup>٨) ساقط من (ف).

وقد توافت شهادة نصوص الكتاب والسنة على النهي عن الركون إلى الكفار، والمنع من انتمانهم، وإطلاعهم على الأسرار، قال الله تعالىٰ : (\* ﴿ لَا تَنْخِذُوا بِطَانَةُ مِّصُانَةُ مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالَا﴾ [آل عمران: ١١٨] وقال \* ) : ﴿ لَا نَتَخِذُواْ النَّهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَآ أَبِهُمُهُمْ أَوْلِيَآ أَبِهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَآ أَبِهُمُهُمْ أَوْلِيَآ المائدة : ١٥] .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَنَا بريءٌ من كل مسلم مع<sup>(٣)</sup> مشرك لا تتراءَىٰ ناراهما »<sup>(٤)</sup> .

(° واشتد نكير عمر على أبي موسى الأَشعري لما اتخذ كاتباً نصرانياً °). وقد نص الشافعي رحمة الله على أَن المترجمَ الذي يُنهي إلى القاضي معاني لغاتِ المدَّعين يجب أَن يكون مسلماً عدلاً(٢) رضاً ، ولستُ أَعرف في ذلك خلافاً بين علماء الأَقطار .

<sup>(</sup>١) زيادة من : ( ف ) ، ( ت ) ، ( م ) . والمعنىٰ نرتقب ضره في كل لحظة ، مع كل نفس .

<sup>(</sup>٢) ساقط من: (ف).

<sup>(</sup>٣) (ف): مع كل مشرك.

<sup>(</sup>٤) هذا جزء من حديث رواه أبو داود ، والترمذي من حديث جرير بن عبد الله ، ورواه النسائي مرسلاً ، وهو عند أبي داود في ( الجهاد \_ باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود ، حديث ٢٦٤٥) ، وعند الترمذي في ( السير \_ باب ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين ، حديث ٢٦٤٥) وعند النسائي في ( القسامة \_ باب القود بغير حديدة ، حديث ٢٧٨٤) .

ولفظ أبي داود : أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين ، قالوا : يا رسول الله لم ؟ قال : لا تراءَىٰ ناراهما ، وبمثله عند الترمذي .

وأقرب لفظٍ إلىٰ رواية إمام الحرمين هو لفظ النسائي : ﴿ إِنِّي بَرَيَّ مَنَ كُلُّ مُسَلَّمُ مَعَ مُشْرِكُ ، أَلا لا تراءىٰ ناراهما ﴾ .

والحديث صححه الألباني مرفوعاً ومرسلاً ، في صحيح السنن ، وفي الإرواء (١٢٠٧) ، و( تراءى ) أصلها ( تتراءى ) حذفت ( تاء ) المضارعة ، وأقرب ما قيل في معنى الحديث : «أنه يلزم المسلم ، ويجب عليه أن يتباعد منزله عن منزل المشرك ، ولا ينزل بالموضع الذي إن أوقدت فيه ناره تلوح وتظهر للمشرك إذا أوقدها في منزله ، ولكنه ينزل مع المسلمين ، وهو حث على الهجرة » ( ر . تحفة الأحوذي : ٢٢٩/٥) .

<sup>(</sup>٥) ساقط من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٦) ساقطة من : (ت) .

الركن الأول/ الباب الرابع في صفات الإمام القوّام على أهل الإسلام \_\_\_\_\_\_\_\_\_ ٣١١ فكيف يسوغ أَن يكون السفير بين الإمام والمسلمين من الكفار ؟

777 فليت شعري ، كيف يستجيز التصدّي للتصنيف من هاذا (۱) منتهىٰ فهمه 77 ومبلغ علمه 7 ، ومن استجراً علىٰ تأليف الكتب تعويلاً علىٰ ذرابة (۲) في عَذَبة لسانه ، واستمكانه من طرف من البسط في بيانه ، ولم يكن بحراً معلوما (۱) في العلوم لا [يُنكَش] (۱) ، ولا [يُغضغَضُ 1 ) ، ونهرا (۱) معدوداً لا يُنزف ولا [يُمْخَض 1 ) ، فقد تهذف فيما صنّف ، واقتحم المهاوي وتعسف ، (۸ ولست \_ والله \_ في ذلك أتغلب وأتصلف ۸) .

٣٣٤ فهاذا انتهاءُ مرامنا فيمن يستنيبه الإمام بعد وفاته ، أَو في استمرار حياته في جميع الأُمور .

فأما الذي يستنيبهم في بعض الأمصار والأقطار ، أو في بعض الأعمال ، فأنا الآن ( ) بعد تقديم اللياذ برب البرية والتبرَّي من الحول والقوة ( ) أذكر في مستنابيه قولاً كافياً شافياً ، ومجموعاً وجيزاً وافياً ، إن شاءَ الله عز وجل ، فأقول :

<sup>(</sup>۱) في هامش (م) بلون أحمر: يشير إلى أبي الحسن الماوردي (وعبارات أخرى مطموسة تشبه أن تكون دفاعاً عن الماوردي). وقد قال الإسنوي في طبقاته في ترجمة الماوردي: «ولم ينصفه إمام الحرمين »، وذكر خلاصة ما قاله إمام الحرمين هنا، ثم قال: إنما عنى الماورديُّ وزارة التنفيذ. (طبقات الإسنوي ٢/ ٣٨٨).

<sup>(</sup>٢) في ( $\mathbf{r}$ ) : دراية . وفي ( $\mathbf{m}$ ) : ذاربة . وذَرِبَ فلان ذرابة أي فصح بعد عِيّ . وحلبة اللسان : طرفه الذي يكون به الكلام .

<sup>(</sup>٣) (ت): معلولياً، (س): مغلولياً.

<sup>(</sup>٤) ( م ) : ينكس . والمثبت من ( ت ) ، ( س ) . ويُنكش أي يُنزَح .

<sup>(</sup>٥) في (م): يغمص، والمثبت من: (ت)، (س). ويتغضغض أي ينقص. قال الأحوص: هو البحر ذو التيّار لا يتغضغض. (انظر الصحاح).

<sup>(</sup>٦) ساقطة من : (ت).

 <sup>(</sup>٧) (م): يمخص، والمثبت من: (ت)، (س). من مخض البئر بالدَّلو أكثر النزع منها وحرك ماءها، والمرادهنا لا يؤثر كثرة النزع منها.

<sup>(</sup>٨) ساقط من : (ف).

<sup>(</sup>٩) ساقط من : (ف).

٢٣٥ أُولاً \_ الاستنابةُ لا بد منها ، ولا غنىٰ عنها ؛ فإن الإِمام لا يتمكن من تولي جميع الأُمور وتعاطيها ، ولا يفي نظره بمهمات الخِطة ولا يحويها ، وهاذه القضية بيئة في ضرورات العقول ، لا يستريب اللبيب فيها .

ولكن لا يجوز له أَن يطوّق الكفاة الأعمال ، ثم يقطع البحث عنهم ، ويُضرب عن سَبْر أَحوالهم ؛ فإنه لو فعل ذلك ، لكان معطّلا فائدة الإمامة ، مبطلاً سرَّ الزعامة والرياسة (١) العامة .

بل عليه أن يمهد مسالك انتهاءِ الأخبار إليه في مجامع الخطوب ، وينصبَ مُرتبين للإنهاءِ وتبليغ الأخبار والأنباءِ ، حتىٰ تكون الخطة بكلاءَته مربوطة ، وبرعايته محوطة ، ومجامع الأمور برأيه منوطة ، واطلاعاته على البلاد والعباد مبسوطة ، فهو يرعاهم كأنه يراهم ، وإن شط المزار/ وتقاصت الديار ، وليس من الممكن أن يتكلف الإحاطة بتفاصيل الأمور وآحاد أفرادها ، ولكنه لا يغفل عن مجامعها وأصولها ، واستبراء (٢) أحوال أصحاب الأعمال ، وأقوى ذرائعه في الوقوف علىٰ أحوال العمال دعاؤه المتظلمين إلىٰ خبائه (٤) ، واستحثاثه أصحاب الحاجات علىٰ شهود بابه .

٢٣٦ فإذا ثبتت هاذه المقالة (٥) ، فإن سئلنا بعدها عن تفاصيل المستنابين وأعدادهم . قلنا : استقصاء القول في ذلك يتوقف على بيان ما يناط بالإمام من أشغال المسلمين في الدنيا والدين ؛ وسنعقد في ذلك باباً جامعاً ، إن شاء الله عز وجل ، ومضمونه عَمْرة (١) الكتاب (٧ والمقصد واللباب ٧) .

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) استبرأ الشيء : تقصى بحثه ليقطع الشبهة عنه .

<sup>(</sup>٣) في (م): أصحاب أرباب الأعمال.

<sup>(</sup>٤) في (ت) ، (س) : جنابه ، والخباء من معانيها المنزل .

<sup>(</sup>٥) (ف): المقدمة.

 <sup>(</sup>٦) في (ت) ، (س) : غُرة . والعَمْرةُ : الفاصلة بين حبات العقد ، وكل شيء على الرأس من عمامة وقلنسوة ونحوها .

<sup>(</sup>٧) ساقط من : (ف).

ثم إذا تبين ما يرتبط بنظر الإمام ، فإنه يستنيب فيما إليه الكُفاة المستقلّين بالأُمور ، ويجمع جميعَهم اشتراطُ الديانِة والثقةِ والكفايةِ فيما يتعلق بالشغل المفوض ، على ما سيأتي ذلك مفصلاً (١ إن شاءَ الله عز وجل . في الباب المشتمل على تفصيل ما يتولاه الأئمة ١).

٧٣٧ والذي نذكره الآن اشتراط رتبة الاجتهاد ونفي اشتراطها . فنقول : إن كان الأَمُر المفوضُ إلى المستناب أَمراً خالصاً يمكن ضبطه بالتنصيص (٢) عليه ، وتخصيصه بالذكر ، فلا يشترط أَن يكون المستناب فيه إِماماً في الدين ، ولكنه يقتص (٣) أَثرَ النص ، ويرتادُ اتباعَ المثال ، ويكفيه فيما يرشح له الديانةُ والاستقلالُ بالأَمر المفوض إليه ، والهداية إليه .

٣٣٨ وإن لم يكن مما يضبطه النص ، ولكن كان لا يستدعي القيام به الاطلاع على قواعد الشريعة ، فلا تُشتَرط رتبة الاجتهاد ، بل يكفي من البصيرة/ ما ينتهض ركنا ٨٥ وذريعة إلى تحصيل الغرض المقصود في الأمر المفوض [إليه] (٤) : فالذي ينتصب لجباية الصدقات ينبغي (٥) أن يكون بصيراً بالأموال الزكاتية ونصبها وأوقاصها (١) ، وما أوجبه الله فيها . وأمراء الأجناد وأصحاب الألوية والمراتب ينبغي أن يكونوا محيطين بما تقتضيه مناصبهم .

٣٣٩\_ وإِن كان الأمر المفوّضُ مما لا تضبطه النصوص من المولِّي ، وكان عظيمَ الوقع في وضع الشرع ، لا يكفي فيه فنَّ مخصوصٌ من العلوم ، كالقضاءِ ، فالذي يُؤثره الشافعي رضي الله عنه ومعظمُ الأئمة أنه يشترط أن يكون المتولي للقضاءِ

<sup>(</sup>١) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>۲) عبارة (ف): بتخصيص معاقده ، وتنصيص قواعده .

<sup>(</sup>٣) المراديتبع ما نص عليه في توليته .

<sup>(</sup>٤) مزيدة من : ( ت ) .

<sup>(</sup>٥) (ف): يكفيه مع الثقة.

 <sup>(</sup>٦) الأوقاص : جمع وقص . وهو ما بين الفريضتين في الزكاة . نحو أن تبلغ الإبل خمساً ففيها شاة
 ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ عشراً . فما بين الخمس إلى العشر وقص .

مجتهداً . ولم يشترط أبو حنيفة رحمه الله ذلك . وجوّز أن يكون مُقلِّداً ، يستفتي فيما يعرض (١) من المشكلات المُفتى . ويحكم بموجَبه .

٢٤٠ وهاذا عندنا مظنون لا يتطرق القطع إلى النفي والإثبات فيه . وسيأتي ذلك مشروحاً موضحاً إن شاء الله تعالىٰ .

والذي ذكرناه الآن جمل تجري مجرى الأساس والتوطئة ، وتمهيد القواعد .

٢٤١ ونحن نختم هاذا الباب [بنكتة لا بد من الإحاطة بها] (٢) ، فنقول :

قد دلت المرامز التي ذكرناها على صفات الولاة ، فأما إذا طرأت عليهم أحوال لو كانوا عليها ابتداءً لما جاز نصبهم ، فوجه القول في طريانها عليهم كوجهه في طريان الصفات المنافية لعقد الإمامة على الإمام ، وقد مضىٰ ذلك علىٰ أبلغ وجه في البيان .

ولكنا ذكرنا أن الفسق الذي يجري مجرى العثرة لا يوجب خلع الإمام ، ٨٦ ولا انخلاعَه . فلو فرض مثل ذلك في حق بعض المستنابين/ فالإمام يخلعه ، ولا يجري أمرُ المستناب الذي هو في قبضة الإمام مجرى الإمام ، الذي لو تعرض لخلعه "لمادت المملكة بأكنافها " ولارتجّت خطةُ الإسلام بأعطافها . وأيضاً فإنه يخلع القاضيَ الإمام ، ويدُ الخليفة لا تطاولها يدٌ ، ولو سُوّغ خلع الإمام ، لاستحال أن يتصدى لخلع الإمام من يشاء (" من الأتباع ") ، وقد مضى من ذلك ما في بعضه إقناع . وستأتي صفات القضاة والولاة اقتراناً بالتولية وطرياناً ، وما يوجب الخلع والانخلاع .

\* \* \*

<sup>(</sup>١) (ف ): يعن .

 <sup>(</sup>٢) في ( م ) : مكان ما بين المعقفين كلمة غير واضحة ، ويمكن أن تقرأ ( بثجة ) أي روضة وفي
 ( ت ) ، ( س ) . بشيء . والمثبت عبارة ( ف ) بما فيها من زيادة .

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ت) ، (س) .

 <sup>(</sup>٤) أي تحول الأمر ، وصار إلى أن يتصدى لخلع الإمام من يشاء .

<sup>(</sup>٥) ساقط من : (ت) ، (س) .

## الباسبالسادس" سيفي إمامة المفضول

٢٤٢ اختلف الخائضون في هاذا الفن ، في إمامة المفضول ، علىٰ آراءِ متفاوتة ومذاهب متهافتة ، ولو ذهبت أذكر المقالات ، وأستقصيها ، وأنسبها إلىٰ قائليها وأعزيها ، لخفت خصلتين :

إِحداهما ـ خصلة أحاذرها في مصنفاتي وأتقيها ، وتعافها نفسي الأبيةُ وتجتويها ، وهي سرد فصل منقول عن كلام المتقدمين مقول .

وهاذا عندي يتنزل منزلة الاختزال والانتحال ، [والتشبع بعلوم] (۱) الأوائل ، والإغارة على مصنفات الأفاضل ، وحقَّ على كل من تتقاضاه قريحته تأليفاً ، وجمعاً ، وترصيفاً ، أن يجعل مضمون كتابه أمراً لا يُلفىٰ في مجموع ، (أوغرضاً لا يصادَف في تصنيف أن يجعل مضمون كتابه أمراً لا يُلفىٰ في معموع ، أمراً لا يصادَف في تصنيف أن ، ثم إن لم يجد بُداً من [ذكر ما ذكر] أن أتىٰ به في معرض [التذرع] والتطلع إلىٰ ما هو المقصود والمعمود ، فهاذه واحدة .

والخصلة الثانية ـ اجتناب (٦٦) الإطناب وتنكب الإسهاب في غير مقصود الكتاب .

٢٤٣ فأُعود وأَقول: ذهبت طوائف منهم الزيدية إلى تصحيح عقد الإمامة للمفضول على الإطلاق والإرسال ، من غير استفصال .

والذي يتعين الوقوف عليه (٧ في صدر الباب ١) أن الذي/ يقع التعرض له ٨٧

<sup>(</sup>١) في (ت) ، (س) : باب (بدون رقم) .

<sup>(</sup>٢) في الأصل : والتشيع لعلوم ، وفي ( ت ) ، ( س ) : والتشييع بعلوم . والمثبت اختيار منا . . .

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) في ( م ) : ( من ذكرها ) والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٥) (م)، (ف): التدريج . والمثبت من : (ت)، (س).

<sup>(</sup>٦) (ف): تجنب .

<sup>(</sup>٧) ساقط من : (ف) .

من (١) الفضل ، والقول في الفاضل والمفضول ، ليس هو على أعلى القدر والمرتبة وارتفاع الدرجة ، والتقرب إلى الله تعالىٰ في عمله (٢) ؛ فرب وليَّ من أولياء الله هو قطب الأرض ، وعماد العالم ، لو أقسم على الله لأبَرَّه ، وفي العصر من هو أصلح للقيام بأمور المسلمين منه ؛ [فالمعنيّ] (٢) بالفضل استجماعُ الخلال (١) التي يُشترط اجتماعُها في المتصدي للإمامة .

فإذا أَطلقنا الأَفضل في هـٰذا الباب عَنَيْنا به الأَصلحَ للقيام على الخلق بما يستصلحهم . وهـٰذا<sup>(٥)</sup> تنبيه على معنى التفضيل ، وسيأتي مشروحاً في أَثناءِ الباب على التفصيل <sup>(٦</sup> إِن شاءَ الله عز وجل <sup>٦)</sup> .

٢٤٤ فإذا تقرر ذلك ، فقد صار طوائف من أَئمتنا إلى تجويز عقد الإمامة للمفضول ، مع التمكن من العقد للأفضل الأصلح ، واعتلّوا بأن المفضول إذا كان مستجمعاً للشرائط المرعية ، فاختصاص الفاضل بالمزايا اتصاف بما لا تفتقر الإمامة إليه ، (٧ فإذا عُقدت الإمامة لمن ليس عارياً عن الخلال المعتبرة ، استقلت بالصفات التي لا غنىٰ عنها ولا مَندوحة ٧ ، وليس للفضائل نهاية وغاية .

٧٤٥ وذهب معظم المنتمين إلى الأصول من [جلَّة](^) الأَئمة إلىٰ أَن الإمامة لا تنعقد للمفضول مع إمكان العقد للفاضل ، ثم تحزب هاؤلاء حزبين ، وتصدّعوا صَدْعين : فذهب فريق إلىٰ أَن مدرك ذلك القطع ، وصار فريق إلىٰ أَن المسألة من المظنونات التي لا يتطرق إليها أَساليب العقول ، ولا قواطعُ الشرع المنقول .

<sup>(</sup>١) عبارة (ف): في الفضل ليس هو علو القدر والمرتبة ، والوجاهة عند الله والتقرب إليه في علمه .

<sup>(</sup>٢) (ت): في علمه وعمله .

<sup>(</sup>٣) (م): والمعنى . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٤) عبارة (ف): الخلال والخصال المرعية في منصب الإمامة ومرتبة الزعامة.

<sup>(</sup>ه) (ف): فهاذا.

<sup>(</sup>٦) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٧) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>A) ، (ت) ، (س) : جملة . والعثبت من : (ف) .

٧٤٦\_ ومسلك الحق المبين ، ما أوضحه الآن للمسترشد المستبين .

فأقول: لا خلاف أنه إذا عسر (١) عقد الإمامة للفاضل، واقتضت/ مصلحة ٨٨ المسلمين تقديم المفضول، وذلك لصَغْوِ الناس، وميل أُولي النجدة والبأس إليه، ولو فُرض تقديم الفاضل، لاشرأبت الفتن وثارت المحن، ولم نجد عدداً، وتفرقت الأجناد بددا، [فإذا] (٢) كانت الحاجة في مقتضى الإيالة تقتضي تقديم المفضول، قُدم لا محالة؛ إذ الغرضُ من نصب الإمام استصلاحُ الأُمة.

فإذا كان في تقديم الفاضل اختباطُها وفسادُها ، وفي تقديم المفضول ارتباطُها وسدادُها ، تعين إيثار ما فيه صلاح الخليقة باتفاق أهل الحقيقة ، [ولا] (٢) خلاف أنه لو قُدّم فاضلٌ ، واتسقت له الطاعة ، ونشأ في الزمن من هو أفضلُ منه ، فلا يُتبع عقدُ الإمامة للأول بالقطع والرفع .

#### ٧٤٧ فإذا وضح ما ذكرته فأقول :

إِن تهيّاً لأَهل الاختيار تقديمُ الفاضل من غير مانع مدافِع ، وتحقق الاستمكانُ من ترشيح الأَصلح ، فيجب القطع ـ والحالة هذه ـ بـ [إيجاب] (٤) تقديم الأَصلح .

والذي يحقق ذلك أن الإمام إذا تصدّىٰ له مسلكان في مُهمّ أَلمَّ ، وخطبٍ أعضلَ وادْلهمَّ ، وتحقق أَن أَحَدهما لو آثره واختاره ، لعمت فائدته وعائدته ، وعظم وقُعه نفعاً ودفعاً ، ولو سلك المسلكَ الثاني ، لم يكن بعيداً في مقتضى الاختيار عن مدارك الرشاد ، ولا جاراً إضرار ، فلا خلاف بين المسلمين أَجمعين أنه يتعين تقديمُ الأَنفم .

وإذا كان يتحتم ذلك في الأُمور الجزئية على الإِمام المطاع علىٰ أَقصىٰ ما يستطاع ، فلأَن يجب علىٰ أَهل الاختيار أَن يؤثروا الأَكمل والأَفضل أَولىٰ ؛ فإِن مزيدَ الكفاية ،

<sup>(</sup>١) ساقطة من : ( ف ) .

<sup>(</sup>٢) (م): وإذا . والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٣) (م): فلا . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٤) مزيدة من (ت) ، (س) .

٢٤٨ـ ولكن قد تقدم أن الإِمامة لا تنعقد في اختيارنا إِلا بعقد من يستعقبُ عقدُه'(٢) منعةً وشوكةً للإمام المعقود له ، بحيث لا يبعدُ من الإمام أن يصادمَ بها من نابَذُه وناواه<sup>(٣)</sup> ، ويقارعَ من خالفه وعاداه .

وإذا فرض العقد للمفضول على هـٰذا الوجه ، ففي الحكم بأن الإمامة غيرُ منعقدة له فتنٌ ثائرة ، وهيجان<sup>(٤)</sup> نائرة ، وقد يهلك فيها أممٌ ، ويصرعُ الأبطال ، الذين هم نجدةُ الإسلام ، على السواعد واللُّمَم ، ولا يفي ما كنا نترقبه (٥) من مزايا الفوائد ، بتقديم الفاضل بما نحاذره الآن من تأخير المفضول ، وقد قدمنا أن المصلحة إذا اقتضت تقديمَ المفضول ، قدمناه .

٢٤٩ فآل حاصل الكلام [ومنتهى المرام](٦) ، إلىٰ أنَّا نقطع بتحريم تقديم المفضول مع التمكن من تقديم الفاضل ، ولكن إذا اتفق تقديمُ المفضول واختيارُه ، مع منَعةِ (٧) تتحصل من مشايعة أشياع ، ومتابعة أتباع ، فقد نفذت الإِمامة نفوذاً لا يُدرَأ .

وإن جرى العقدُ من غير منْعَة ، فالإمامة للفاضل عندي لا تنعقد علىٰ هـٰذا الوجه ، فما الظن بالمفضول؟ وهاذا مشكل عظيم بيَّنتُه ، وسرٌّ جسيم في الإيالة أَعلنته ، ولا يحظيٰ \_ والله \_ بهاذا الكتاب إلا من وافقه التوفيق ، وساوقه التحقيق ، فكم [فيه] أنه عُقَدٍ مشكلاتٍ فضضتُها ، وأبكارِ من بدائع المعاني افتضضتُها ، فإذا

<sup>(</sup> ف ) : ومزيد . (1)

ضبطت نسخة ( س ) عقدَه بالفتح ، ومنعةً وشوكةً بالضمّ . ( وهو خطأ ظاهر ) . **(Y)** 

المراد وناوأه . وقد تركنا الهمزة ، حتى يتحقق للمؤلف ما أراده من السجع . (٣)

<sup>(</sup> ف ) : وهيجات . (1)

<sup>(</sup>ت): نرتبه، (س): نرقبه. (0)

زيادة من باقى النسخ . (7)

بفتح النون وسكونها . **(V)** 

جميع النسخ : ﴿ فيها ﴾ . والمثبت : من نسخة أُخرىٰ بين سطور ( س ) . (A)

الركن الأول/ الباب السادس في إمامة المفضول \_\_\_\_\_\_\_ ٣١٩ وضح<sup>(١)</sup> القول في إمامة الفاضل والمفضول ، فأنا وراءَ ذلك أقول :

٧٥٠ــ قد تقدم في صدر الباب أن الأفضل هو الأصلح ، فلو فرضنا مستجمعاً للشرائط بالغاً في الورع الغاية القصوىٰ ، وقدّرنا آخرَ أكفاً منه ، وأهدىٰ إِلَىٰ طرق السياسية والرياسة ، وإن لم يكن في الورع مثله ، فالأكفأ أُولَىٰ بالتقدم/ .

ولو كان أحدهما أفقه والثاني أعرف بتجنيد الجنود ، وعقد الألوية والبنود ، وجر العساكر والمقانب (٢) ، وترتيب المراتب والمناصب ، فلينظر ذو الرأي إلىٰ حُكم الوقت ، [فإن كانت] (٣) أكناف خطة الإسلام إلى الاستقامة ، والممالك منتفضة عن ذوي العرامة ، ولكن ثارت بدعٌ وأهواء ، واضطربت مذاهبُ ومطالب وآراء ، والحاجة إلىٰ من يسوس الأمورَ الدينية أمسُ ، فالأعلم أؤلىٰ .

٢٥١ وإن تُصورت الأمور على الضّد مما ذكرنا ، ومست الحاجة إلىٰ شهامة وصرامة ، وبطّاش ، يحمل الناسَ على الطاعة ولا يحاشِ ، فالأشهم أولىٰ بأن يقدّم .

والآن كما وضح المقال ، وزال الإشكال ، فلنختم الكلام ، ولنخض في الباب الذي يليه .

\* \* \*

١) (ف): وإذا وقع .

<sup>(</sup>٢) ﴿ فَ ﴾ : والمناقب . والمقانب جمع مِقْنَب وهي الجماعة من الخيل دون المائة تجتمع للغارة .

<sup>(</sup>٣) (م): وإن كان . والمثبت من : (ف) . وفي (ت) ، (س) : فإن كان .

# الباب!سابع سيفي منع نصّب إمامين<sup>(۱)</sup>

٢٥٢- إذا تيسر نصبُ إمام واحد يطبق (٢) خِطة الإسلام نظرُهُ ، ويشملُ الخليقة على تفاوت مراتبها في مشارق الأرض ومغاربها أثرُه - تعيّن نصبُه ، ولم يسغ والحالةُ هذه نصبُ إمامين . وهذا متفق عليه ، لا يلفىٰ فيه خلاف ، ولمّا استتبت البيعةُ لخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، (٣ ثم استمرت الخلافةُ إلى منقرض زمن الأئمة رضي الله أجمعين ٣) - فُهم (١) على الاضطرار ، من غير حاجة إلىٰ نقل أخبار ، من مذاهب المهاجرين والأنصار ، أن مبنى الإمامة على ألا يتصدىٰ لها إلا (٥ فردٌ ، ولا يتعرض لها ٥) إلا واحد في الدهر ، ومن لم يُحط بدرك ذلك من شيم العاقدين والذين عُقد لهم ، فهو بعيدُ الفهم ، فَدْمُ القريحة ، مستميتُ الفكر .

<sup>(</sup>١) (ف): في نصب إمامين .

<sup>(</sup>٢) (م): يطابق . والمثبت من جميع النسخ .

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) جواب شرط: ولمَّا استنبت البيعة. . .

<sup>(</sup>٥) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٦) (م)، (ف): بتحزيب. والمثبت من باقى النسخ.

<sup>(</sup>v) (م): يستبت . والمثبت من باقي النسخ .

من انفراده الفائدةُ العظمىٰ في قطع الاختلاف ، ويتحقق باستضائه (١) استثمار عقول العقلاءِ .

٢٥٤ فالغرض الأظهر إذن من الإمامة لا يثبت إلا بانفراد الإمام ، وهذا مُغني بوضوحه عن الإطناب والإسهاب ، مستند إلى الإطباق والاتفاق ؛ إذ داعية التقاطع والتدابر والشقاق ربط الأمور بنظر ناظر أين ، وتعليق التقدم [با ميرين] (٢٠) ، وإنما يستمر [ضبط] (٣) أكناف الممالك برجوع أمراء الأطراف إلى رأي واحد ضابط ، ونظر متحد رابط . وإذا لم يكن لهم موثل عنه يصدرون ، ومطمع إليه يتشوفون ، تنافسوا وتطاولوا ، وتغالبوا وتواثبوا على ابتغاء الاستيلاء والاستعلاء ، وتغالبوا عير مكترثين باستئصال الجماهير والدهماء ، [فتكون] (٥) الداهية الدهياء ، وهذا مثار البلايا ، ومهلكة البرايا ، وفيه تنطحن السلاطين والرعايا .

٢٥٥ فقد تقرر أن نصب إمامين [مدعاةُ الفساد ، وسبب حسم الرشاد ، ثم إن فرض نصبُ إمامين] (٢) على أن ينفذَ أمرُ كل واحد منهما في جميع الخِطة ، جرّ ذلك تدافعاً وتنازعاً ، وأثرُ ضُرَّ نصبِهما يُبرُّ على ترك الأمر مهملاً سُدىٰ .

وإِن نُصب إِمامٌ في بعضها ، وآخرُ في باقيها ـ مع التمكن من نصب إِمام نافذِ الأَمر في جميع الخِطة ـ كان ذلك باطلاً إِجماعاً ، كما سبق تقريره ؛ وفيه إِبطال فائدة/ ٩٢ الإِمامة المنوطة برأي واحد يجمع الآراء ، كما سبق إِيضاحه فيما تقدم ، وهاذا واضح لا خفاءً به .

<sup>(</sup>١) (ف): باستشارته ، وفي (ت): باستضائه واستقائه .

<sup>(</sup>٢) (م)، (ف): بأمرين، والمثبت من: (ت)، (س).

 <sup>(</sup>٣) زيادة من نسخة أخرى بهامش ( ت ) ، وأرجح أن في النسخ الأربع تصحيفاً في كلمة ﴿ يستمرّ ﴾ والصواب : ﴿ يستدّ ﴾ أي يستقيم ، وبها تصح العبارة من غير زيادة فيكون المعنىٰ : وإنما تستقيم أكناف الممالك . . . ﴾ .

<sup>(</sup>٤) (ف): وتكالبوا.

<sup>(</sup>ه) (م): وركون ، (ف): وركوب . والمثبت من: (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٦) الزيادة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

٢٥٦ والذي تباينت فيه المذاهبُ أَن الحالة إِذَا كَانَت بِحَيْثُ لا يَنْبَسُطُ رأَيُ إِمَامُ وَاحَدُ عَلَى الممالك \_ وذلك يتصور بأَسباب (١) لا تغمُض : منها \_ اتساعُ الخِطة ، واحد على الممالك \_ وذلك يتصور بأَسباب (١) لا تغمُض : منها \_ اتساعُ الخِطة ، وانسحابُ الإسلام على أَقطارِ متباينة ، وجزائرَ في لجح متقاذفة ، وقد [يقع فثامً] (٢) من الناس نبذة من الدنيا لا ينتهي إليهم نظرُ الإمام ، وقد يتولجُ خِطةٌ من ديار (٣) الكفر بين خِطةِ الإسلام ، وينقطعُ بسبب ذلك نظر الإمام عن الذين وراءَه من المسلمين .

٢٥٧ فإذا اتفق ما ذكرناه ، فقد صار صائرون عند ذلك إلى تجويز نصب إمام في القطر الذي لا يبلُغه أثر نظر الإمام ، ويُعزَىٰ هاذا المذهب إلىٰ شيخنا أبي الحسن الله عنه وغيرهما ، وابتغىٰ هاؤلاء مصلحة والأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني رضي الله عنه وغيرهما ، وابتغىٰ هاؤلاء مصلحة الخلق .

وقالوا: إذا كان الغرضُ من الإمامة استصلاحَ العامة ، وتمهيدَ الأُمور ، وسدَّ الثغور ، فإذا تيسر نصبُ إمام واحد نافذ الأَمر ، فهو أَصلح لا محالة في مقتضى الشغور ، فإذا تيسر نصبُ إمام واحد نافذ الأَمر ، فهو أَصلح لا محالة في مقتضى السياسة والإيالة ، وإن عسر ذلك ، فلا سبيل إلىٰ ترك الذين لا يبلغهم نظرُ الإمام مُهمَلِين لا يجمعهم وازع ، ولا يردعهم رادع ، فالوجه أَن ينصِبوا في ناحيتهم [وزَرا]() يلوذون به ؛ إذ لو بقوا شدى ، لتهافتوا علىٰ ورطات الردىٰ . وهاذا ظاهرٌ لا يمكن دفعه .

<sup>(</sup>۱) عبارة (م): بأسباب لا تغمض فيجوز منها...، وكلمة (يجوز) مقحمة في السياق. ولعل مكانها عقب كلمة (الممالك).

 <sup>(</sup>٢) في الأصل : ﴿ يقع قيام قوم ﴾ و(ف) ، (س) : ﴿ قيام ﴾ وهي مصحفة عن ( فئام ) بمعنى جماعة \_ حيث تسهل الهمزة في المخطوطات دائماً \_ وهو ما أثبتناه ، وفي ( ت ) : ﴿ يقع قوم من الناس ﴾ .

<sup>(</sup>٣) (ف): من بلاد .

<sup>(</sup>٤) المراد أبو الحسن الأشعري . وقد سبقت ترجمته ( انظر فقرة ٨٥ ) .

 <sup>(</sup>٥) يلقبه إمام الحرمين بالأستاذ مطلقاً . وهو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران ركن الدين ،
 وكنيته أبو إسحاق . أحد أعلام الفقه الشافعي والأصول . (ت: ١٨٤هـ) (تهذيب الأسماء واللغات : ٢/١٦٩ ، طبقات السبكي : ٢٥٦/٤ ، ضبط الأعلام : ٦) .

<sup>(</sup>٦) (م): وزيراً . والمثبت من باقي النسخ .

٢٥٨ وأنا أقول فيه: مستعيناً بالله تعالىٰ: إن سبق عقدُ الإمامة لصالح لها ؛ وكنا نراه عند العقد مستقلاً بالنظر في جميع الأقطار ، ثم ظهر ما يمنع من انبثاث نظره ، أو طراً ، فلا وجه لترك الذين لا يبلغُهم أمرُ الإمام مهملين ، ولكنهم ينصبون أميراً يرجعون إلىٰ رأيه ، ويَصدُرون/ [عن](١) أمره ويلتزمون شريعة المصطفىٰ فيما يأتون ٩٣ ويذرون ، ولا يكون ذلك المنصوب إماماً .

ولو زالت الموانع ، واستمكن الإمامُ من النظر لهم ، أَذَعَنَ [الأَمير](٢) والرعايا للإمام ، وأَلقَوْا إِليه السَّلمَ ، والإمامُ يُمهد عُذرَهم ، ويسوس أَمرَهم ، فإن رأَىٰ تقريرَ من نصبوه فَعَل ، وإن رأَىٰ تغيير الأَمر ، فرأيُه المتبوع ، وإليه الرجوع .

٢٥٩ وإن لم يتقدم نصبُ إمام ، كما تقدّم تصويرُه ، ولكن خلا الدهرُ عن إمام في زمن فترة ، وانفصل شَطرٌ من الخِطة عن شطر ، وعزّ نصبُ إمام واحد ، يشمل رأيُه البلاد والعباد ، فنُصبَ أَميرٌ في أَحد الشطرين للضرورة في هاذه الصورة (٢) ، ونُصبَ في القطر الآخر منصوب ، ولم يقع العقدُ [لواحد](٤) على حكم العموم ؛ إذ كان لا(٥) يتأتىٰ ذلك \_ فالحق المتبع في ذلك أن واحداً منهما ليس إماماً ؛ إذ الإمام هو الواحد الذي به ارتباط المسلمين أجمعين .

ولستُ أنكر تجويز نصبهما على حسب الحاجة ، ونفوذ أمرهما على موجب الشرع ، ولكنه زمانٌ خالِ عن الإمام ، وسيأتي في خلو الزمان عن الإمام أكمل شرح وتفصيل ؛ فهو أحد غَرضَي الكتاب اللذين عليهما التعويل .

<sup>(</sup>١) (م): على . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٢) ( م ) : الأمة . والمثبت من باقي النسخ .

 <sup>(</sup>٣) (ف): الصورة أمير، ونصب أمير في القطر الآخر. وفي (س): ونصب في القطر الآخر أمير.

<sup>(</sup>٤) المثبت من (ف) ، وفي باقي النسخ : ( الواحد ) .

<sup>(</sup>ه) ساقطة من : ( س ) . والعبارة صحيحة بها وبدونها . والمدار في ذلك على تعيين المشار إليه ( لايتأتى ذلك ) .

فإن (١) اتفق نصبُ إمام ، فحقٌ على الأميرين أن يستسلما له ، ليحكم عليهما بما يراه صلاحاً [أو استصلاحاً](٢) . وهاذا بيان مضمون الباب ، وإيضاح سِرّه .

٢٦٠ ثم فرَّع المتكلفون مسائل لا يكاد يخفىٰ مدركُها على المحصل المتأمل ،
 ونحن نذكر فيه ما يتضح به الغرض ، ويُرشدُ إلىٰ أمثاله وأشكاله .

فلو اتفق نصبُ إمامين في قطرين ، وكانا صالحين للإمامة مستجمعين للصفات المرعية ، وعُقد لكل واحد الإمامة/ على حكم العموم ، ولم يشعر العاقدون في كل ناحية بما جرى في الناحية الأُخرى ، ولكن بَيَّن كلُّ قوم ما أنشؤوه من الاختيار والعقد على أن ينفرد من اختاروه بالإمامة . فإن اتفق ذلك ، فلا شك أنه لا تثبت الإمامة لهما ؛ لما سبق تقريرُه ؛ فإن منصب الإمامة يقتضي الاستقلال بالأشغال كما تقدم ، وجَمْعُ مستقلَّيْن بالزعامة الكبرى محال .

771\_ واختلف الفقهاء في جواز نصب قاضيين في بلدة واحدة ، على تقدير عموم ولاية كل واحد منهما في جميع البقعة ، والأصح منع ذلك في القاضيين ، وذلك مظنون ؛ من جهة أن الإمام من وراء القضاة والولاة ، والمستنابين في الأعمال . فإن فرض تنازع ، وتمانع بين واليَيْن ، كان وزرَ المسلمين مرجوعاً إليه في الخصومات الشاجرة .

٢٦٢ وأما الإمامة ، فهي الغاية القصول ، وليس بعدها تقديرُ مرجوع إليه ومتبوع ؛ فيستحيل (٣) فرضُ إمامين نافذَي الحكم عموماً .

فإذا عقدت الإمامة لرجلين ، كما سبق تصويره ، نُظر : فإن وقع العقدان معاً ، لم يصح واحدٌ منهما ، ويبتدىء أهلُ الاختيار عقدَ الإمامة لمستصلح لها ، وإن تقدم أحد العقدين ، فهو النافذ ، والمتأخر مردود .

<sup>. (</sup>س): ثم إن اتفق .

<sup>(</sup>٢) مزيدة من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) ( م ) : فليستحيل ، والمثبت من باقي النسخ .

وإِن غَمضَ التاريخُ ، وعسر إِثباتُ المتقدم منهما بالبينة ، كان [ذلك] (١) كما لو تحققنا وقوعَ العقدين معاً ؛ إِذْ لا وجه لتعطيل البيضة عن منصب الإمام ، ولا سبيل إلى ترك الأمر مبهما (٢) ، مع تحقق اليأس من الاطلاع على تاريخ الإنشاء والإيقاع . ولو ادّعىٰ أحد المختارين تقدماً ، ورامَ تحليفَ الثاني ، لم يُجَب إليه ؛ فإن هاذا الخطب العظيم/ يجلّ عن الإثبات باليمين والنكول ، والإمام نائب عن المسلمين أجمعين ، ٩٥ ولا سبيل إلىٰ تحليف النائب ، ومقصود الحق لغيره ، فهاذا المقدار مُقنعٌ كاف في غرض الباب .

\* \* \*

<sup>(</sup>١) مزيدة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) (ف): بينهما.

# البابالثامن'' فيما نُيناط بالأئمت والولاة ''من ُ حكام الابسلام'' [مقدمات الباب]

777 ليعلم طالبُ الحق وباغي الصدق أن مطلوبَ الشرائع من الخلائق علىٰ تفنن الملل والطرائق ـ الاستمساكُ بالدين والتقوىٰ ، والاعتصامُ بما يُقربهم إلى الله زُلفیٰ ، والتشميرُ لابتغاءِ ما يُرضي الله تقدّس وتعالیٰ ، والاكتفاءُ ببلاغ من هذه الدنيا ، والندبُ إلى الانكفاف عن دواعي الهویٰ ، والانحجازُ عن مسالك المنیٰ ، ولكن الله تعالیٰ فطرَ الجبلاَّت علی التشوف (٤) والشهوات ، وناطَ بقاءَ المكلفين ببُلغة وسداد ، فتعلّقت التكاليف من هذه الجملة بالمحافظة علیٰ تمهید المطالب والمكاسب ، وتمييز الحلال عن الحرام ، وتهذيب مسالك الأحكام علیٰ فِرق الأنام ؛ فجرت الدنيا من الدين مجری القوام ، والنظام ، من الذرائع إلیٰ تحصيل مقاصد الشرائع .

٢٦٤ ومن العبارات الرائقة الفائقةِ المُرضيةِ في الإعراب عن المقاصد الكلية في القضايا الشرعية : أَن مضمونَها دعاءٌ إِلَىٰ مكارم الأَخلاق ندباً واستحباباً ، وحَتْماً وإيجاباً ، و[زجرً] عن الفواحش وما يخالفُ المعالى ، تحريماً وحظراً ، وكراهية

<sup>(</sup>١) في (ت) ، (س) : باب (بدون رقم) .

<sup>(</sup> ف ) : في تفصيل ما إلى الأثمة والولاة .

 <sup>(</sup>٣) هذا الباب نحو ربع الكتاب كله . ومع براعة الإمام في التقسيم والضبط والتفريع والربط ، إلا
 أن عدم وضع عناوين للفصول جعل الباب مضطربا غير واضح المعالم .

ومن هنا جاز لنا أن نضع له العناوين التي تيسر الرجوع إليه والوصول إلىٰ مغزاه ومرماه . وإذ نفعل ذلك نتبع طريقة الإمام ومنهجه ، ونلتزم التقسيم والتفصيل الذي يشير إليه ، ثم إننا نميز كل لفظة وضعناها من عندنا بعلامة دالة علىٰ ذلك .

<sup>(</sup>٤) (ف): السرف.

 <sup>(</sup>٥) عطف علىٰ « دعاء » وهي في جميع النسخ : « والزجر » والمثبت تصرف من المحقق ؛
 للملاءمة بين ألفاظ الأحكام الثلاثة : ( دعاءٌ وزجرٌ وإباحة ) .

97. ثم لما جبلت النفوسُ على حب العاجل/ والتطلع إلى الضَّنَة بالحاصل ، 97 والتعلقِ في تحصيل الدنيا بالوصائل والوسائل ، والاستهانة بالمهالكِ والغوائل ، والاستهانة بالمهالكِ والغوائل ، والتهالكِ على جمع الحُطام من غير تماسك وتمالك ؛ وهلذا يجرّ التنافس والازدحام ، والنزاع والخصام ، واقتحام الخطوب العظام \_ فاقتضى (٣) الشرعُ فيصلاً بين الحلال والحرام ، وإنصافاً وانتصافاً بين طبقات الأَنام ، وتعليقَ الإقدام على القُرب والطاعات بالفوز والثواب (٤) ، وربطَ اقتحام الآثام بالعقاب .

٢٦٦ ثم لم ينحجز معظمُ الناس عن الهوى بالوعد والوعيد ، والترغيب والتهذيب ، فقيض الله السلاطين وأُولي الأَمر وازعين ، ليوفِّروا الحقوقَ على [مستحقيها] (٥) ، ويُبلغوا الحظوظ [ذويها] (١) ، ويكفوا المعتدين ، ويعضدوا المقتصدين ، ويشيدوا مباني الرشاد ، ويحسموا معاني الغَيِّ والفساد ، فتنتظمَ أُمور الدنيا ، ويُستَمدُ منها [الدين] (٧) الذي إليه المنتهى .

٣٦٧ـ وما ابتعث الله نبياً في الأمم السالفة حتىٰ أيده وعضَّده بسلطان ذي عُدة ونجدة ، ومن الرسل عليهم السلام من اجتمعت له النبوة والأيد والقوة ، كداود وموسىٰ وسليمان صلوات الله عليهم أجمعين .

ولما اختتم الله الرسالة في هاذا العالم بسيد ولد آدم ، أَيده بالحُجة البيضاء

<sup>(</sup>١) بمعنى النفور عن الشيء وكراهيته .

<sup>(</sup>٢) معطوفة علىٰ ( دعاءً ) .

 <sup>(</sup>٣) جواب الشرط ( لما ) . ودخلت الفاء هنا بتقدير ( قد ) جاء في التنزيل العزيز : ﴿ إِن كَاكَ قَبِيصُمُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُو مِنَ ٱلْكَذِينَ﴾ [يوسف : ٢٦] .

<sup>(</sup>٤) (ف)، (س): بالثواب وربط.

<sup>(</sup>٥) (م)، (س): مستحقیه . والمثبت من : (ف)، (ت).

<sup>(</sup>٦) (م)، (س): ذويه . والمثبت من: (ف)، (ت) .

<sup>(</sup>٧) زائدة من باقي النسخ .

الركن الأول/ الباب النامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام والمحجة الغراء ، وشدّ بالسيف أَزرة ، وضمن إظهارَه ونصرَه ؛ وجعله إمامَ الدين والدنيا ، وملاذَ الخلق في الآخرة والأُولىٰ ، ثم أَكمل اللهُ الدينَ واختتم الوحيَ ، ٩٧ فاستأثر برسوله سيد النبيين ، فخلفه أَبو بكر الصديق ليدعو إلى الله دُعاه (١)/ ، ويقرر من مصالح الدنيا ومراشدِها ، وينتحي في استصلاح العباد انتحاه .

٣٦٨ وغرضُنا من تقديم هاذه المقدمة توطئة طرقِ الأَفْهام إِلَىٰ ما يتعلق من الأَحكام بالإِمام .

فالقول الكلي: أن الغرض استيفاءُ (٢) قواعد الإسلام طوعاً أو كرها، والمقصدُ الدين، ولكنه لما استمد استمرارَه من الدنيا، كانت هاذه القضية مرعيّة (٣)، ثم المتعلّق بالأثمة الأُمورُ الكلية.

ونحن الآن \_ بعد هلذا الترتيب \_ نذكر نظرَ الإِمام في الأُمور المتعلقة بالدين ، ثم نذكر نظره في الدنيا ، وبنجاز القسمين يحصل الغرض الأقصىٰ مما يتعلق بالأثمة (٤) والورىٰ .

## [أ- نظر الإِمام في الأمور المتعلقة بالدين]

فأما نظره في الدين ، فينقسم إلى النظر في أصل الدين ، وإلى النظر في فروعه .

# [ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ] [واجب الإِمام نحو أصل الدين]

٢٦٩ فأما القول في أصل الدين فينقسم إلى : حفظ الدين بأقصى الوُسع على المؤمنين ، ودَفع شبهات الزائغين ، كما سنقرره إن شاءَ الله رب العالمين .

وإلىٰ دعاءِ الجاحدين والكافرين ، إلى التزام الحق المبين .

<sup>(</sup>١) المراد ( دعاءه ) . وقد تركنا الهمزة حتىٰ يتحقق للمؤلف ما قصده من سجع .

<sup>(</sup>٢) (س): استبقاء.

<sup>(</sup>٣) في (س): مرضية مرعية .

<sup>(</sup>٤) (ف): بأثمة الورى .

فلتقع البداية الآن بتقرير سبيل الإيقان على أَهل الإيمان ، فنقول ، والله المستعان :

إِن صفا الدين عن الكدر والأقذاءِ ، وانتفض عن شوائب البدع والأَهواءِ ، كان حقاً على الإِمام أَن يرعاهم بنفسه ورقبائه ، بالأَعين الكالئة ؛ فيرقبهم (١) بذاته وأُمنائه بالآذان الواعية ، ويشارفهم (٢) مشارفة الضنينِ ذخائره ، ويصونهم عن تزاحم الأَهواءِ ، وهواجم (٣) الآراءِ ؛ فإِنّ مَنْعَ المبادي أَهونُ من قطع التمادي .

• ٢٧ ـ فإن قيل : بم يزعُ من يزيغ عن المنهج المستقيم والدين القويم ؟

قلنا: إِن كان ما انتحله ذلك<sup>(٤)</sup> الزائغ النابغُ رِدّةَ استتابه. فإِن أَبَىٰ واستقر وأَصر، تقدم بضرب رقبته. والقول في المرتدّ وحكمه يحويه كتابٌ من كتب الفقه؛ فمن أراد الاحتواءَ على/ التفاصيل، فليطلبه من فن الفقه.

وإِن تاب واتهمه الإمام بالاتقاءِ مع الانطواءِ على نقيض ما أَظهره من التوبة ، فسيأتي ذلك عند القول في فروع الدين .

٢٧١ وإن كان ما صار إليه الناجِمُ بدعة لا تبلغُ مبلغ الردة ، فيتحتم على الإمام المبالغةُ في منعه ودفعه ، وبذل كنه المجهود في ردعه ووزعه ؛ فإنّ تركه على بدعته واستمراره في دعوته يَخْبِط العقائد ، ويَخلِط القواعد ، ويجر المحن ويثير الفتن ، ثم إذا رسخت البدعُ في الصدور ، أفضت إلىٰ عظائم الأمور ، وترقّت إلىٰ حَلّ عِصام الإسلام .

٢٧٢ فإن قيل : إذا لم تكن البدعةُ رِدّة ، وأصرّ عليها منتحلُها ، فبماذا يدفعُ الإمام غائلتَه ؟

قلنا : سنعقد باباً في تقاسيم العقوبات ومراتبها ، وتفاصيلها ومناصبها ، ونَغْزِي كلَّ عُقوبة إلىٰ مقتضيها وموجبها ، وفيه تبيين المسؤول عنه . إِن شَاءَ الله عز وجل .

<sup>(</sup>١) (س): ويرقبهم.

<sup>(</sup>Y) شارف الشيء: اطلع عليه ، ودنا منه .

<sup>(</sup>٣) (ت)، (س): نواجم.

<sup>(</sup>٤) (م): ما انتحله من ذلك ، (س): منهم ذلك . والمثبت عبارة : (ف)، (ت).

٣٧٣ فإن قيل: فصَّلُوا ما يقتضي التكفير وما يوجب التبديع والتضليل.

قلنا: هذا طمع في غير مطمع ؛ فإن هذا بعيد المدرك متوعرُ المسلك ، يستمدُّ من تيار بحار علوم التوحيد ، ومن لم يُحط بنهايات الحقائق ، لم يتحصل في التكفير على وثائق ، ولو أوغلت في جميع ما يتعلق به أطرافُ الكلام في هذا الكتاب ، لبلغ مجلدات ؛ ثم لا يبلغ منتهى الغايات . فالوجه البسط في مقصود هذا الكتاب المجموع ، وإيثار القبض فيما ليس من موضوعه ، وإحالةُ الاستقصاءِ في كل شيءِ على محله وفنه .

٣٧٤ فهاذا كله فيه إذا [أخذت](١) البدع تبدو ، أو أمكن قطعُها ، فأما إذا شاعت ٩٩ الأهواء وذاعت ، وتفاقم الأمر ، واستمرت المذاهب الزائغة ، واشتدت المطالب/ الباطلة ، فإن استمكن الإمام من منعهم (٢ لم يألُ في منعهم جهدا ٢) ولم يغادر في ذلك قصدا ، واعتقد ذلك شوفَه الأعظم ، وأمرَه الأهم ، وشغلَه الأطم ؛ فإن الدينَ أحرى بالرعاية ، وأولى بالكلاءَة ، وأخلقُ بالعناية (٣ وأجدرُ بالوقاية ، وأليّقُ بالحماية ٣).

وقد أُدرجنا في أثناءِ ما قدمناه أَن المقصودَ باهتمام الإمام الدينُ والنظرُ في الدنيا تابعٌ علىٰ قطع ويقين ، باتفاق المسلمين .

فإن لم يتمكن من دفعهم إلا بقتال واعتناق أهوال ، فسنذكر ذلك مستقصىٰ في الباب المشتمل علىٰ تقاسيم العقوبات ، وضروب السياسات ، إن شاءَ الله عز وجل .

وإذا كان الإمام يجرّ عساكرَ الإسلام إلى البغاة ، ومانعي الزكاة ، وأَثرُ امتناعهم عن الطاعة ، والخروج عن ربقة الجماعة آيلٌ إلى فرع الدين ـ فما يؤول إلىٰ أَصل الدين أَولىٰ باعتناءِ إِمام المسلمين ، وسنقول ذلك مشروحاً ، إن قدر الله عزت قدرتُه .

فهاذا إن كان الإمام مقتدراً على رد النابغين ، وصد الممتنعين المبتدعين .

<sup>(</sup>١) (م)،(ف): أحدث . والمثبت من : (ت)، (س) .

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ت) ، (س) . وهاذا مما يؤكد أن (ت) منقولة من : (س) .

و٧٧- وإن تفاقم الأمر ، وفات استدراكُه الإطاقة ، وعسرت مقاومةُ ومصادمةُ ذوي البدع والأهواءِ ، وغلب على الظن أن مسالَمتهم ومتاركتهم وتقريرَهم على المناهم] (١) وجهُ الرأي ، ولو جاهرَهم لتألَّبُوا وتأشَّبوا(١) ، ونابذوا الإمام ، مكاوِحين مكافحين ، وسلُّوا أيديَهم عن الطاعة ، ولخرج (١) تدارك الأمور عن الطوق والاستطاعة ، وقد يتداعى الأمرُ إلى تعطيل الثغور في الديار ، واستجراء الكفار ، فإن كان كذلك ، لم يُظهر ما يخرق حجابَ الهيبة ، ويجرُّ منتهاه عُشراً

لكن إن أغمد عنهم صوارمه ، لم يكف [عنهم] (٥) صرائمه (٢) وعزائمه ، وتربص ١٠٠ بهم الدوائر ، واضطرهم بالرأي الثاقب إلى أَضْيق المصاير (٧) ، وأَتاهم من حيث لا يحتسبون ، وحَرَصَ أَن يَستأصل رؤساءَهم ، ويجتث كبراءَهم ، ويقطع بلطف الرأي عُددَهم ، ويبدد في الأقطار المتباينة عَددهم ، ويحسم عنهم على حسب الإمكان مدددهم ، ويعمل بمُغمَضات (٨) الفكر فيهم سُبَل الإيالة ، والمرء يَعْجِز لا [المَحَالة] (٩) .

وخيبة .

<sup>(</sup>١) (م): مذاهب، والمثبت من: (ف)، (ت)، (س).

<sup>(</sup>٢) تأشّبوا: أي تجمعوا والتفوا ( المعجم الوسيط ) .

 <sup>(</sup>٣) من كاوحَه أي قاتله .

<sup>(</sup>٤) (م)، (ف): ويخرج . والمثبت من : (ت)، (س).

<sup>(</sup>٥) مزيدة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٦) (م): صوائمة . والمثبت من باقي النسخ . والصرائم جمع صريمة وهي : إحكام الأمر والعزيمة فيه .

<sup>(</sup>٧) (ت): المعابر والمصاير.

<sup>(</sup>٨) المراد بسداد الفكر ، من أغمض فلان النظر : جاء برأي سديد ( المعجم الوسيط ) .

<sup>(</sup>٩) (م)، (ت)، (ف): لا محالة . والمثبت من (س).

والمحالة : الحيلة . وهو مثلٌ سائر ، معناه : إنما يجيء العجز والخطأ من الناس ، فأما العلم والحيل فكثيرة ، فلا تضيق مخارج الأمور إلا على العاجز .

<sup>(</sup> مجمع الأمثال : ٣/ ٣٢٦ والأمثال لأبي عبيد : ٢٠٤ ) وأنشد أبو الأسود الدؤلي أبياتاً . ضمنها هـٰذا المثل :

وهنذا هيّن إذا لم يُبندوا شِراساً ، ولم يَنْصِبُوا للخروج على الإمام راساً (' ، فإذا وهت قوتهُم ووهنت ، صال عليهم صولةً تكفي شرَّهم ، وسطا عليهم سطوة تمحقُ ضُرَّهم ، كما سيأتي تفصيل القول في أنحاء حالة السياسات .

٢٧٦ وإن انتهى الأمر إلى تفاقمهم (٢) على الإمام ، وخروجهم عن الطاعة ، فنذكر ذلك متصلاً بباب السياسات ، عند تفصيلنا صنوف القتال ، وعلى الله الاتكال .

7۷۷ ولا يخفي على ذي بصيرة أن ما أطلنا القول فيه هو الحيد عن مسلك الحق في قواعد العقائد ، فأما اختلافُ العلماء في فروع الشريعة ، ومسالك التحري والاجتهاد ، والتأخي من طريق (٣) الظنون ، فعليه درج السلفُ الصالحون ، وانقرض صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الأكرمون .

واختلافُهم سببُ المباحثة عن أَدلة الشريعة ، وهو مِنّة من الله تعالىٰ ونعمة . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • اختلاف أُمتي رحمة »(٤) ، فلا ينبغي أَن يتعرض

> أعصيْت أمرز ذوي النهمى أخطات حين صرمتنا العبدد يُغررع بالعصا

وأطعــت أمــر ذوي الجهــالــة والمــر ذوي الجهــالــة والمــر يُغجِــرُ لا المحــالــة والحــر تكفيـــه المقـــالـــة (على الطنطاوي ، فكر ومباحث : ٧٩)

وأنشد في البيان والتبيين ، وعزاه في اللسان لأبي دؤاد يعاتب امرأته :

ماولتُ حين صَرَمْتِنسي والمرء يَمْجِزُ لا المحالة والمدهر أروغ من تُعَالفة والسدهر أروغ من تُعَالفة

( البيان والتبيين : ٣/ ٣٧ ، اللسان : مادة ح . و . ل )

- (١) المراد رأساً . وقد تركناها بدون همزة محافظة على السجع الذي أراده المؤلف رضي الله عنه .
  - (٢) (ت)، (س): اتفاقهم.
  - (٣) (ت): في طرق . والتأخي هو التحري ( المصباح المنير ) .
- (3) هذا الحديث يدور على الألسنة . وقد عزاه السيوطي إلى المقدسي في الحجة ، والبيهةي في الرسالة الأشعرية ، ولكن البيهةي لم يجزم به ، بل قال : رُوي . وأورده الإمام الحليمي في كتاب الشهادات من تعليقه ، والقاضي حسين وإمام الحرمين . وقال السيوطي : لعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا . (انظر فيض القدير ، فقد أشبعه المناوي شرحاً وتوجيها ، ثم بحثاً في سنده وتخريجه ) .

٢٧٨ فإن قبل: فما الحق الذي [يحمل]<sup>(۱)</sup> الإمامُ/ الخلق عليه في الاعتقاد إذا ١٠١
 تمكن منه ؟

قلنا: هذا لا يحوي الغرضَ منه أَسطرٌ وأوراق ، وفيه تنافسَ المتنافسون ، وكلُّ فعُدُرَكُ فعُدِ تزعم أَنها الناجيةُ ومن عداهم هالكون ، ولكن إِن لم يكن هذا بالهيّن ، فمُدْرَكُ الحق بيّن ، فمن أَراد التناهي في ذلك ليكون قدوةً وأُسوةً ، استحثته النفسُ [الطُّلَعةُ](٢) على نَزْف بحور ، ومقارعةِ شدائدَ وأُمور ، وطيِّ رقعةِ العمر على العناءِ والمضض والصبر .

٣٧٩ ومن رام اقتصاداً ، وحاول ترقياً عن التقليد واستبداداً ، فعليه بما يتعلق بعلم التوحيد من الكتاب المترجم بالنظامي ؛ فهو محتو على لُباب الأَلباب ، وفيه سِرُّ كل كتاب ، في أساليب العقول .

• ٢٨٠ والذي أذكره الآن لائقاً بمقصود هذا الكتاب أن الذي يحرص الإمامُ [عليه] (٢) جمعُ عامة الخلق على مذاهب السلف السابقين ؛ قبل أن نبغت الأهواء ، وزاغت الآراء ؛ وكانوا رضي الله عنهم ينهون عن التعرض للغوامض ، والتعمق في المشكلات ، والإمعان في ملابسة المعضلات ، والاعتناء بجمع الشبهات ، وتكلف الأجوبة عما لم يقع من السؤالات ، ويرون صرف العناية إلى الاستحثاث على البر والتقوى ، وكف الأذى ، والقيام بالطاعة حسب الاستطاعة .

وما كانوا ينكفُون ـ رضي الله عنهم ـ عما تعرض له المتأخرون عن عِيِّ وحَصَر ، وتبلُّدٍ في القرائح . هَيْهات ، قد<sup>(٤)</sup> كانوا أَذكى الخلائق أَذهاناً ، وأَرجحَهم بياناً ،

<sup>(</sup>١) (م): يحول . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) (م): الطاعة . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٣) (م)، (ف)، (س): فيه والمثبت من: (ت).

<sup>(</sup>٤) (م): وقد كانوا . خلافاً لباقى النسخ .

١٠١ فإن أمكن حملُ العوام علىٰ ذلك ، فهو الأسلم/ .

ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ستفترق أُمتي ثلاثاً [وسبعين] (٢) فرقة ، الناجي منها واحدة (٣) فاستوصفه الحاضرون الفرقة الناجية ، فقال : هم الذين كانوا على ما أنا عليه وأصحابي .

ونحن على قطع واضطرار من عقولنا نعلم أنهم ما كانوا يَروْن الخوضَ في الدقائق ، ومضايق الحقائق ، ولا كانوا يَدْعُون إلى التسبب إليها ، بل كانوا يشتدون على من يفتتح الخوضَ فيها .

٢٨١ والذي يحقق ذلك أن أساليب العقولِ لا يستقل بها إلا الفَذُ الفردُ المرموقُ الذي تُشنىٰ (٤) عليه الخناصِر ، وتشير إليه الأصاغر والأكابر ، ثم هو علىٰ أغرار وأخطار ، إن لم يعصمه الله .

وكيف يسلمُ من مهاوي الأَفكار الغِرّ الغبيّ ، والحَصِر العَبِيُّ ؟ وكيف الظن بالعوام إذا اشتبكوا في أحابيل الشبهات ، وارتبكوا في ورطات الجهالات ؟

٢٨٢ـ فليجعل الإمامُ ما وصفناه الآن [أُكبرَ همه]<sup>(ه)</sup> ؛ فهو محسمةُ الفتن ومدعاةٌ

<sup>(</sup>١) (م): مما هم . والمثبت من : باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) (م): وسبعون . والمثبت من باقى النسخ .

حديث صحيح رواه بدون و الناجي منها فرقة واحدة ؟ أصحاب السنن الأربعة عن أبي هريرة ، ورواه الحاكم من عدة طرق . وقال الزين العراقي في أسانيده جياد . ( انظر فيض القدير : ٢٠ / ٢ ) وقد قال العلامة ابن الوزير في ( العواصم والقواصم ) : إياك أن تغتر بهاذه الزيادة : و كلها في النار إلا واحدة ؟ فإنها لا أصل لها ، ولا يؤمن أن تكون من وضع الملاحدة . ونقل عن ابن حزم أنها موضوعة .

انظر ( العواصم والقواصم : ١٨٦/١ ) .

<sup>(</sup>٤) أي الأول ، أي يُعدّ أولاً . يقال : فلان تُثنىٰ به الخناصر أي يُبْدأ به . ذلك أن الذي يبدأ العدّ يثنى خنصره على الرقم الأول ، ثم يثنى البنصر على الثاني ، وهاكذا .

 <sup>(</sup>٥) (م): أكثر هم . والمثبت من باقي النسخ .

إِلَىٰ [استداد](١) العوام على ممر الزمن ؛ فإن انبثت في البرية غوائلُ البدع ، واحتوت على الشبهات أَحناءُ الصدور ، ونشر دعاةُ الضلالات أَعلامَ الشرور ، ولو تُركوا وقد أَخذت منهم الشبهاتُ مأخذَها ، لضلوا وارتكسوا ، وذلوا وانتكسوا .

فالوجه والحالة هذه أن يَبُثَّ فيهم دعاة الحق ، ويتقدم إلى المستقلين بالحقائق ؟ حتىٰ يَسْعَوا في إِزاحة الشبهات بالحجج والبينات ، ويتناهَوْا في بلوغ قُصارى الغايات ، وإيضاح الدُّلالات ؛ وارتياد أوقع العبارات ، ويدرؤوا أصحاب الضلالات ، وإيضاح مسالك [فيجتمع](٢) انحسام كلام الزائغين وظهور دعوة [الموحِّدين](٣) ، وإيضاح مسالك الحق المبين .

وحكمُ الزمان الذي نحن فيه ما ذكرناه الآن ، والله المستعان .

وقد يختلف نظره في البلاد على حسب تباين أحوال العباد ، [فيرى] في بعضها الحملَ على مذاهب السابقين ، وفي بعضها حملَ دعاة الحق على إبداء مسالك الصدق ، وهذا معاص (٥) يهلك فيه الأنام بزَلَّةِ الإمام ، وقد [اتَّفق] (١) للمأمون (٧) وكان من أمجد الخلفاء وأقصدِهم - خُطَّةٌ (٨) ظهرت [هفوته] فيها ، وعَسُر على مَن

1.5

<sup>(</sup>١) (م): استبداد . والمثبت من باقى النسخ . والاستداد هو الاستقامة . (كما سبق مراراً) .

<sup>(</sup>٢) (م)، (ت)، (س): بجمع . والمثبت من: (ف) .

<sup>(</sup>٣) (م) ، (ف) : المتوحدين . والمثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٤) (م): فنرى . والمثبت من : (ت) ، (س) .

 <sup>(</sup>٥) في باقي النسخ مغاص . ومعاص من عاص الأمر إذا التولى وخفي وجهه .

<sup>(</sup>٦) مطموسة في : (م) . والمثبت من باقي النسخ .

 <sup>(</sup>٧) المأمون أعرف من أن يعرّف ، عبد الله أبو العباس بن الرشيد ، قال عنه أبوه : إن فيه حزم المنصور ، ونسك المهدي ، وعزة الهادي ، وهو واسطة بني العباس وعالمهم .

تولىٰ سنة ( ١٩٨هـ ) ومات غازياً في إحدىٰ حملاته علىٰ بلاد الروم سنة ( ١٨ ٢هـ ) .

ونقل إلى طرسوس ، فدفن بها . ( تاريخ الخلفاء للسيوطي ، وتاريخ الإسلام السياسي للدكتور حسن إبراهيم ) .

<sup>(</sup>٨) الخطة بضم الخاء : الأمر والحالة . ( وخطة ) بالرفع فاعل ( اتفق ) .

<sup>(</sup>٩) مطموسة في : (م) . والمثبت من باقي النسخ .

ولو قلت : إنه مطالَب بمغبات البدع والضلالات في الموقف [الأهول] (٤) في العَرصَات ، لم أكن مجازفاً .

٢٨٤ فالذي تحصَّلَ مما سلف بعد الإطناب ، ومجاوزة الاقتصاد إلى الإسهاب أن التعرض لحسم البدع من أهم ما يجب على الإمام الاعتناء به ، وقد قدّمت في [وجه] (٥) الانتداب لذلك ما فيه مَقْنعٌ وبلاغ .

وجميع ما ذكرته قسم واحد فيما يتعلق بأُصل الدين ، وهو حفظه علىٰ أَهله .

٢٨٥ والقسم الثاني في أصل الدين : السعيُ في دعاءِ الكافرين إليه فأقول :

قد أَيد الله عزت قدرتُه الدينَ بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، وحفَّه بالقوة والعدة (٦) والشوكة والنجدة ، والإمامُ القوام علىٰ أهل الإسلام مأمور باستعمال منهاج والعجاج في أحسن الجدال ، فإن نجع ، وإلا ترقىٰ إلىٰ أعمال الأبطال المصطلين بنار/ القتال ، فللدعاء إلىٰ دين الحق مسلكان :

أحدهما ـ الحجةُ وإيضاح المحجة .

والثاني ـ الاقتهارُ بِغِرار (٧٠) السيوف ، وإيرادِ الجاحدين الجاهدين مناهل الحتوف .

وهلم جرًّا ، إلى أحوال يقصر الوصفُ عن أدناها (٣) .

<sup>(</sup>١) في هامش (م): قف علىٰ زلة المأمون التي ابتدعها.

<sup>(</sup>٢) المعطلة من أقسام الكفار ، وهم الذين لا يتبتون الباري سبحانه وتعالى ، وليس المقصود هاهنا المعتزلة ، وانظر تعليقاً على هذا عند الفقرة ٤٤٥ .

 <sup>(</sup>٣) معروف أن أسوأ ما جرته هاذه السياسة من المأمون ، هو شيوع الفتنة المعروفة بمحنة القول
 بخلق القرآن . وقد استمرت بعد المأمون طوال عهد المعتصم .

<sup>(</sup>٤) ( م ) : الأهوال . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٥) (م)، (ت)، (س): وجوه . والمثبت من : (ف) .

<sup>(</sup>٦) (ف): والعزة ، (س): بالقوة والشوكة والعدة والنجدة .

<sup>(</sup>٧) الغِرَارُ : حدُّ السيف ونحوه ( المعجم الوسيط ) .

والمسلك الثاني مرتب على الأول ؛ فإن بلغ الإمامَ تشوّفُ طوائفَ من الكفار إلى قبول الحق لو وجدوا مرشداً ، أَشْخَص إليهم من يستقلُّ بهاذا الأمرِ من علماءِ المسلمين ، وينبغي أن يتخير لذلك فَطناً لبيباً ، بارعاً أريباً ( ) ، متهذياً أديباً ، ينطق (٢) علىٰ عرفانه بيانه ، ويطاوعه فيما يحاول لسانه ، ذا عبارة رشيقة ، مشعرة بالحقيقة ، وألفاظ رائقة مترقية عن الركاكة ، [منحطة] (٣) عن التعمقِ ، وشوارِد الألفاظ ، مطبقة مَفْصلَ المعنىٰ ، من غير قُصور ولا ازدياد ، وينبغي أن يكون متهدياً إلى التدرج إلىٰ مسالك الدعوة ، رفيقاً ملِقاً (٤) شفيقاً ، خرّاجاً ولاً جا ، جدِلاً مِحْجاجاً ، عطوفاً رحيماً رؤوفاً (٥) .

٣٨٦ فإن لم تنجع الدعوة ؛ وظهر الجحد والنَّبُوة ، تطرّق إلى استفتاح مسالك النجاح ، بذوي النجدة والسلاح ، وهاذا يتصل الآن بذكر الجهاد . وسيأتي ذلك على قدر مقصود الكتاب في أَثناء الأبواب ، إن شاءَ الله عز وجل .

فه الله منتهى الغرض في النظر الكلي في  $^{(7)}$  أصول الدين  $^{7)}$  .

# [﴿خُصُّنُاكُ ] [نظر الإِمام في فروع الدين]

٧٨٧ فَأَمَا القول في ذكر تفاصيل نظر الإمام في فروع الدين فهاذا مما يتسع فيه الكلام ، وتكثر الأقسام ، ونحن بعون الله تعالىٰ لا نُقصُّر في التقريب(٧) ، وتحسين

<sup>(</sup>١) (ف): أديباً ـ أريباً .

<sup>(</sup>٢) (ت)، (س): ينطبق.

<sup>(</sup>٣) (م): فتحطه . والمثبت من : (ف) ، وفي (ت) ، (س) : منحلَّة .

<sup>(</sup>٤) مَلِقاً . بكسر اللام : المراد هنا أنه لين هين محبَّبٌ سريع التأثير والقبول لدى محدَّته من قولهم : و فرسٌ مَلِق ١ إذا كان عدوه سريعاً خفيفاً لطيفاً . ( اللسان ، والوسيط ) .

 <sup>(</sup>٥) في هامش (ت): هاذه صفات المصنف رحمه الله.

<sup>(</sup>٦) ساقط من: (ف).

<sup>(</sup>٧) (ف): التبويب.

-----الركن ألأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام الترتيب ، والنَّظْم [البديع](١) العجيب ؛ فذو البيان من إذا تبدد المقصد وانتشر ، لأمّ الأَطرافَ وضم النشرَ ، وإِذا ضاق نطاقُ النطق ، استطال بعَذَبة لسانه ، وعبَّر عن غاية المقصود بأدنى بيانه .

٢٨٨\_ [فأقول](٢) : قد يبتدر إلى ظن المنتهي إلى هاذا/ الموضع أني أريد بما أُفتتحه تفصيلَ تصرفات الإمام في فروع الشريعة ، وليس الأَمر كذلك ؛ فإن الغرضَ الآن بيانُ ما يتعلق بالعبادات البدنية ، ليتلوَ (٣) القولُ فيها ما سبق تقريرهُ في أصل الدين ، وينتظمَ أصلُ الدين بفرعه .

وذكرُ ما يتعلق بالأَثمة في المعاملات والتصرفات المالية سيأتي (٤) في القسم الثاني المشتمل على ذكر نظر الإمام في أحكام الدنيا.

فنعود إلى المقصود الناجز ؛ ونقول:

٢٨٩ العبادات البدنية التي تعبَّد اللهُ تعالىٰ بها المكلِّفين ، لا تتعلق صحتها ينظر الإمام ، وإذا أقامها المتعبدون على شرائطها وأركانها في أوقاتها وأوانها ، صحت ووقعت موقعَ الاعتداد ، وقد زلّ من شَرَطَ في انعقاد الجمعة تعلُّقَها بإذنُّ<sup>(ه)</sup> الإمام . واستقصاء القول في ذلك مطلوب من علم الشريعة.

فإن قيل: ما وجه ارتباط [العبادات](١) بنظر الإمام؟

٠ ٢٩٠ قلنا : ما كان منها شعاراً ظاهراً في الإسلام ، تعلق به نظر الإمام .

#### وذلك ينقسم إلىٰ:

<sup>(</sup> م ) : للبدائع . والمثبت من : ( ف ) ، وفي ( ت ) ، ( س ) : للبديع . (1)

ساقط من : (ف) . **(Y)** 

<sup>(</sup>س): ليأتلف القول فيها بما. (٣)

<sup>(</sup> ف ) : وسيأتي . (1)

يعنى بذلك الإمام أبا حنيفة ، فإن من مذهبه أن الجمعة لا تنعقد إلا بإذن السلطان . ( ر . (0) مختصر الطحاوي: ٣٥).

<sup>(</sup>م): العباد . والمثبت من باقى النسخ .

ما يرتبط باجتماع عدد كبير (١) وجمع غفير ، كالجُمَع والأُعياد ومجامع الحجيج .

ما لا يتعلق باجتماع ، كالأذان وعَقْد الجماعات ، فيما عدا الجمعة من الصلوات .

[فاَما ما يتعلق] (٢) بشهود جمع كبير ، فلا ينبغي للإمام أن يغفل عنه ؛ فإن الناس إذا كثروا [و] (٣) عظُم الزحام ، وجمع المجْمَع (٤) أَخْيافاً ؛ وأَلَفَ أَصنافاً - خيف في مزدحم القوم أُمورٌ محذورة .

فإذا كان منهم ذو نجدة وبأس ، يكف عاديةً إِن همّ بها معتدون ، كان الجمع محروساً ، ودراًت هيبةُ الوالي ظنوناً وحدوساً ، ولذلك/ أَمَّرَ رسولُ الله صلى الله عليه ١٠٦ وسلم بعد فتح مكةَ أَبا بكر (٥ رضي الله عنه (٥) على الحجيج ، ثم استمرت تلك السَّنة في كل سَنة ، فلم يخُلُ حجُّ عن إِمامٍ ، أَو(٢) مستنابٍ من جهة (٧) إِمام ، ولذلك [صدّر] (٨) الخلفاءُ مياسيرَ الأُمراءِ ، وذوي الأَلوية بإِقامة الجمع ؛ فإنها تجمع الجماعات ، وهي إِن لم تُصَن عرضة (٩) الفتن والآفات .

فهاذا وجه نظر الإمام في الشعار الذي يجمع جمعاً كثيراً .

٢٩١ أما الشعار الظاهر الذي لا (١٠) يجمع جماعات ، فهو كالأذان وإقامة الجماعات في سائر الصلوات ، فإن عطّل أهلُ ناحيةِ الأذان والجماعات ، تعرض لهم

<sup>(</sup>١) (ت)، (س): كثير، (ف): باجتماع كثير وجم غفير.

<sup>(</sup> م ) : فما يتعلق . والمثبت من باقي النسخ .

 <sup>(</sup>٣) (الواو) زيادة من المحقق، لاستقامة الكلام؛ فإن جواب (إذا): ﴿ خيف ﴾ ، وليس
 ٤ عظم » .

<sup>(</sup>٤) (ف): الجمع.

<sup>(</sup>٥) ساقط من : (ف)، (ت)، (س).

<sup>(</sup>٦) (ت): ومستناب.

<sup>(</sup>٧) (م)، (ت)، (س): من جهة مياسير الإِمام . والمثبت عبارة : (ف) .

<sup>(</sup>م) ، (ف) : صار . والمثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٩) (م)، (ت)، (س): عرضها. والمثبت عبارة: (ف).

<sup>(</sup>١٠) ( ف ) ، ( ت ) ، ( س ) : الذي لا يتضمن اجتماع جماعات .

٢٩٢ فأما ما لم يكن شعاراً ظاهراً من العبادات البدنية ، فلا يظهر تطرقُ الإمام إليه إلا أن تُرفع إليه واقعةٌ ، فيرى فيها رأيه .

مثل أَن يُنهىَ إِليه أَن شخصاً ترك صلاة [متعمداً](٢) من غير عذر، وامتنع عن قضائها. فقد يرىٰ قتلَه علىٰ رأي الشافعي رضي الله عنه ، أَو حبْسَه وتعذيبَه علىٰ رأي آخرين .

فهاذا مجموع القول فيما يتعلق بالأئمة من أصل الدين وفروعه .

### [ب ـ نظر الإِمام في الأمور المتعلقة بالدنيا] [خطة وترتيب]

٣٩٣ ـ فأما ما يتعلق بالأثمة من أحكام الدنيا ، فنُقدِّمُ فيه أولاً ترتيباً ضابطاً يُطلعُ على غرضٍ كُلِّي ، ويُفِيدُ الناظرَ العلمَ بانحصار القضايا المتعلَّقةِ بالأَثمة ، ثم نخوض في إيضاح الأَقسام ، على حسب ما يقتضيه هاذا الكتاب ، فنقول :

على الإمام بذلُ كُنه الاجتهاد في ابتغاءِ الازدياد في خِطة الإسلام . والسبيلُ إليه الجهاد/ ومنابذةُ أَهل الكفر والعناد ، وعليه القيامُ بحفظ الخِطة . فالتقسيمُ الأَوّلي الكلّي طلبُ ما لم يحصل ، وحفظُ ما حصل .

٢٩٤ (٣ والقول في حفظ ما حصل ينقسم ٣) إلى حفظه عن الكفار ، وإلى حفظ أهله عن التواثب والتغالب ، والتقاطع والتدابر والتواصل(٤) .

موكول إلى الفقهاءِ](١) .

<sup>(</sup>١) زيادة من : (ف)، (ت)، (س).

<sup>(</sup> م ) : معتمداً . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) • التواصل »: المراد هنا التداعي بدعوى الجاهلية ، من قولهم: وصل فلان وصلاً: دعا بدعوى الجاهلية ، بأن يقول: يا آل فلان . وليس المراد • التواصل » بمعنى الاتصال والتقارب والتماسك .

فأما حفظُ الخِطة عن الكفار ، فهو بسدّ الثغور ، وإِقامةِ الرجال على المراصد . علىٰ ما سيأتي الشرح عليه .

٢٩٥ وأما حفظ من تحويه الخِطة ، فينقسم إلى ما يتعلق بمراتب الكليات ، وإلى ما يتعلق بالجزئيات .

797 فأما ما يتعلق بأمر كلي ، فهو نفض بلاد الإسلام عن أهل [العرامة](١) والمتلصصين والمترصدين للرفاق ، فيجب على الإمام صرفُ الاهتمام إلىٰ ذلك حتىٰ تنتفض البلادُ عن كل غائلة ، وتتمهّد السبُل [للسابلة](٢) .

#### ٧٩٧ وأما ما يرتبط بالجزئيات ، فتحصره ثلاثة أقسام :

أَحدها \_ فصل الخصومات الثائرة ، وقطعُ المنازعات [الشاجرة] (٣) وهـنذا يناط بالقضاة والحكام .

وإِنما عَدَدْنا ذلك من الجزئيات ؛ فإن الحكومات<sup>(٤)</sup> تنشأ من الآحاد والأَفراد . والغوائلُ من المتلصصين وقطاع الطرق تثبت باجتماع أَقوام .

ثم إذا رتب السلطان بحسم (٥) موادِّهم رجالاً ، [لم](١) يثوروا ، فيكون ذلك نظراً كُليّاً في كفاية أهم الأشغال . وتصدي القضاة لفصلِ الخصومات لا يحسم ثوران الخصومة ، بل إذا ثارت فصلَها الحكام .

<sup>(</sup>١) ( م ) : الغرامة . والمثبت من ، ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>۲) (م): السابلة . (ف) ، (ت): المسائلة . والمثبت من: (س) . ويلاحظ أن كلمة المسائلة بدأت صفحتين كاملتين من نسخة (ت) ( ۹۹ ، ۱۰۰ ) مكتوبتين بخط جيد حديث . وكثر فيهما التصحيف والتحريف ، فلعلهما فقدتا ، فاستعاض عنهما مالك النسخة (تيمور باشا) بنقلهما من نسخة أُخوى عن طريق ناسخ محترف .

<sup>(</sup>٣) (م)، (ف): الشاعرة . والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٤) جمع حكومة : وهي القضية .

<sup>(</sup>a) (س): رتب السلطان من هاهنا بحسم ، (ت): لحسم .

<sup>(</sup>٦) (م): لا يثوروا ، والمثبت من باقى النسخ .

٢٩٨ والقسم الثاني ـ في نظره الجزئي في حفظ المراشد على أهل الخِطة . ويكون
 بإقامة السياسات والعقوبات الزاجرة من ارتكاب الفواحش والموبقات .

٢٩٩ـ والقسم الثالث ـ القيامُ على المشرفين على الضَّياع بأَسباب الصَّوْن والحفظ ١٠٨ والإِبقاءِ والإِنقاذ/ ، وهـنذا يتنوع نوعين :

أحدهما ـ بالولاية على من لا ولي له من الأطفال والمجانين في أنفسهم وأموالهم . الثاني ـ في(١) سد حاجات المحاويج .

٣٠٠ فهاذه جوامع ما يرعى به الإمام مَن في الخِطة .

ثم لا يتأتى الاستقلالُ بهاذا المنصب إلا بنجدة عظيمة تطبقُ الخِطة وتفضُل عنها ، فتتقاذف إلىٰ بلاد الكفار ، والنجدةُ بالرجال ، ويرتبُ الرجالَ بالعُدَد والأَموال .

٣٠١ والأموال [التي](٢) تمتد يد الإمام إليها قسمان :

أحدهما ما تتعين مصارفه .

الثاني ـ ما لا يتخصص بمصارف مضبوطة ، بل يضاف إلى عامة المصالح .

[فاَما]<sup>(٣)</sup> ما يتعيّن مصرفُه فالزكوات ، وأَربعةُ أخماس الفيء [وأَربعة أخماس خمس الفيء]<sup>(٤)</sup> ، فهاذه الأَموال لها مصارف معلومة<sup>(٥)</sup> مستقصاة في كتب الفقه ، وقد نرمز إليها في تفصيل الكلام .

ويسركسب يسوم السروع منسا فسوارس بصيرون في طعن الأباهر والكُلى

<sup>(</sup>١) ساقطة من باقي النسخ ، و( في ) هنا بمعنى ( الباء ) قال الشاعر :

<sup>(</sup>٢) (م): الذي . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٣) (م): وأما . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٤) زيادة من : (ف). وهـندا على مذهب الشافعي رضي الله عنه في تقسيم خمس الغنيمة والفيء . وإلا فالمسألة خلافية . وهناك من يقول : إن مصارف الخمس والفيء غير متعينة . (راجع بداية المجتهد : ١/ ٢٨٥ وما بعدها ، أحكام القرآن لابن العربي جـ٢ تفسير آيات سورة الأنفال) .

 <sup>(</sup>٥) (ت): معلولة . (ويلاحظ أن هاذه الكلمة تقع في الصفحتين المكتوبتين بخط حديث ، وهما
 كثيرتا التصحيف والتحريف) .

وأَما المال الذي يعم وجوهَ الخير ، وهو الذي يسميه الفقهاء المُرْصدَ للمصالح ، فهو خمسُ خمسِ الفيء ، وخمسُ خمسِ الغنيمة ؛ وينضم إليها تركةُ من مات من المسلمين ، ولم يخلف وارثاً خاصاً ، وكذلك الأموال الضائعة التي أيس من معرفة مالكها كما سنذكرها .

فهاذه مآخذ الأموال التي يقتضيها (١) الإِمامُ ويصرفها إلى مصارفها .

وقد نجز التقسيم المحتوي الضابط علىٰ ما يناط بالأَثمة من مصالح الدنيا ، وقد تقدم استقصاءُ القول فيما يتعلق به من أُمور الدين .

٣٠٢ والآن نرجع إلى تفصيل هذه الأقسام ، على ما يليق بمقصود هذا الكتاب ، وإن تعلّقت أطراف الكلام بأحكام فقهية ، أحلناها على كتب الفقه ؛ فإنا لم نخص في تأليف هذا وغرضنا تفاصيل الأحكام ؛ وإنما حاولنا تمهيد الإيالات الكلية . ثم كتب الفقه عتيدة لمن أرادها .

٣٠٣ والعجب لمن صنف الكتاب المترجَم بالأحكام السلطانية (٢٠) ، حيث ذكر ١٠٩ جملاً في أحكام الإمامة في صدر الكتاب ، واقتصر على نقل المذاهب ، ولم يقرن المختار منها بحجاج وإيضاح منهاج به اكتراث ، وأحسن ما فيه ترتيبُ أبواب ، وذكر تقاسيم وألقاب ، ثم ليس لتقاسيمه صَدَرٌ عن دراية وهداية إلى دَرْك منشأ الأقسام عن قواعدها وأصولها ، وجرى له اختباط وزلل كثير في النقل . ثم ذكر كتباً من الفقه ، فسردها سرداً ، وطردها على مسالك الفقهاء طرداً ، ولم يأت بها منقِّحاً موضَّحاً على طرق الفقهاء ، فذكر طرفاً من كتاب السير ، وقتال أهل البغي ، وأدب القضاة ، وقَسْم الفيء والغنائم .

ولم [أذكر] (٣) ما ذكرته غائباً (٤) ثالباً ، بل ذكرته تمهيداً لعُذْري أَن قبضتُ الكلامَ في غير مقصود الكتاب ، وأحلتُه على فن الفقه .

<sup>(</sup>١) (ت): يقضيها ، (س): يقبضها ، ويقتضيها بمعنى: يطلبها ويجبيها .

<sup>(</sup>٢) في هامش ( م ) : محاكة مع الماوردي .

<sup>(</sup>٣) ( م ) : تذكر . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٤) في (ت)، (س): عائباً. \_ وغائباً من غاب فلاناً غِيْبةً: ذكر عيوبه التي يسترها (المعجم). \_وعائباً: من عابه عيباً.

## [فَضُّنَافً]

#### [طلب ما لم يحصل]

٣٠٤ـ فأُعود الآن إِلَىٰ تفصيل(١) الأقسام .

فأما الجهاد فيتعلق به أمر كُلِّيٌ ، وقد يغفل المتجردُ للفقه عنه ، فأقول : ابتعث الله محمداً (٢٠ صلى الله عليه وسلم إلى الثقلين ، وحَتَّم على المستقلين بأعباء شريعته دعوتين :

إحداهما \_ الدعوة المقرونة بالأدلة والبراهين ، والمقصد منها إزالةُ الشبهات ، وإيضاحُ البينات في (٣) الدعاء إلى الحق بأوضح الدلالات .

والأُخرىٰ \_ الدعوةُ القهريّة المؤيدةُ بالسيف المسلول على المارقين الذين أَبَوْا واستكبروا بعد وضوح الحق المبين .

فأَما البراهين ، فقد ظهرت ولاحت ومُهدت ، والكفار بعد شيوعها في رتب المعاندين ؛ فيجب وضع السيف فيهم ، حتىٰ لا يبقىٰ عليها إلا مسلم أَو مسالم .

٣٠٥ وقد قال طوائفُ من الفقهاءِ : الجهاد من فروض الكفايات ؛ فإذا قام به مَن فيه كفاية . سقط الفرض عن الباقين ، وإن تعطل الجهادُ حَرِجَ (٤) الكافة . على تفاصيلَ معروفة في مسالك الفقه .

١١٠ ثم قالوا : يجب أن ينتهض إلى/ كل صوب من أصواب بلاد الكفر في الأقطار ، عند الاقتدار عسكرٌ جرار في السنة مرة واحدة ، وزعموا أن الفرض يسقط بذلك .

٣٠٦ وهاذا عندي ذُهولٌ عن التحصيل ؛ فيجب إِدامةُ الدعوة القهريّة فيهم علىٰ

<sup>(</sup>١) (ف)، (ت)، (س): تفاصيل.

 <sup>(</sup>۲) آخر الصفحتين المكتوبتين بخط حديث في نسخة ( ت ) . وهما منقولتان من نسخة أخرى غير ( س ) .

<sup>(</sup>٣) (ف)، (ت)، (س): والدعاء.

<sup>(</sup>٤) بفتح فكسر: ضاق . أي وقع في الحرج والإثم .

الركن الأول/ الباب النامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام \_\_\_\_\_\_\_ معمد حسب الإمكان ، ولا يتخصص ذلك [بأمد] (١) معلوم في الزمان ، فإن اتفق جهادٌ في جهد ، ثم صادف الإمام من أهل تلك الناحية [غِرَّةً] (٢) واستمكن من فُرصة ، وتيسر إنهاض عسكر إليهم ، تعين على الإمام أن يفعل ذلك .

ولو استشعر من رجال المسلمين ضعفاً ، ورأَىٰ أَن يهادن الكفارَ عشرَ سنين ، ساغ ذلك ؛ فالمتبع (٣ في ذلك ٣) الإمكانُ ، لا الزمانُ .

ولكنّ كلامَ الفقهاءِ محمول على الأمر الوسط القصدِ في غالب العُرف ؛ فإن جنود الإسلام إذا لم يلحقها وهن ، ولم يتجاوز عَددُهم وعُددُهم المعروفَ في مستمر العُرف ، فإذا غزت<sup>(3)</sup> [فرَقاً]<sup>(0)</sup> أحزاباً في أقطار الديار ، فكابدوا من الشقاءِ والعناءِ ووعْثاءِ الأَسفار ، ومصادمة أبطال الكفار ما كابدوا ، وعضهم السلاح ، وفشا فيهم الجراح ، وهُزِلت دوابُّهم ، وتبتّرت أسبابُهم [فالغالب]<sup>(1)</sup> أنهم لا يقوَوْن على حكم على افتتاح غزوة أُخرىٰ ، ما لم يتودّعوا<sup>(٧)</sup> سنة ، فجرىٰ ما ذكروه علىٰ حكم الغالب .

فأما إذا كثر عددُ جند الإسلام ، واستمكن الإمام من تجهيز جيش بعد انصراف جيش ، فليفعل ذلك جاداً مجتهداً ، عالماً [بأنه] (٨) مأمور بمكاوحة (٩) الكفار ما بقي منهم في أقصى الديار ديّار ، ثم لا يُؤثرَ لذوي البأس والنجدة من المسلمين الاستئثار والانفراد والاستبداد بالأنفس في الجهاد ، بل ينبغي أن يصدُروا عن رأي صاحب

<sup>(</sup>١) (م)، (ف): بأمر . والمثبت من : (ت)، (س) .

<sup>(</sup>٢) (م)، (ف): عدة . والمثبت من : (ت)، (س).

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (س) .

<sup>(</sup>٤) (ف):غزوا، (ت): أغزى .

<sup>(</sup>٥) (م): مرقا. والمثبت من باقي النسخ.

<sup>(</sup>٦) (م): والغالب . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٧) تودّع: صار صاحب دعة وراحة.

<sup>(</sup>A) (م): فإنه . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٩) مكاوحة : أي مقاتلة ومخاصمة . من كاوحه إذا قاتله وخاصمه .

٣٤٦ \_\_\_\_\_\_الركن الأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام ياط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام الأمر ، حتى يكونَ كالِنَهم ، ورِدْأُهم ، ومُراعيهم من ورائهم ؛ فلا/ [يضيعون](١) في غالب الظنون .

٣٠٧ـ ومما يجب الإحاطة به أن معظمَ فروض الكفاية مما لا يتخصص بإقامتها الأئمة ، بل يجب على كافة أهل الإمكان ألا (٢ يغفلوه ولا ٢٠ يغفلوا عنه ، كتجهيز الموتى ، ودفنهم ، والصلاة عليهم .

وأما الجهاد فموكول إلى الإمام ، ثم يتعين عليه إدامةُ النظر فيه على ما قدمنا ذكره ، فيصيرُ أَمرُ الجهاد في حقّه بمثابة فرائضِ الأعيان ؛ والسبب فيه أنه تطوّق أُمورَ المسلمين ، وصار مع اتحاد شخصه [كأنه المسلمون] بأجمعهم ، فمن حيث [انتاط] (أ) جرُّ الجنود وعقدُ الألوية والبنود بالإمام ، وهو نائبٌ عن كافة أهل الإسلام ، صار قيامُه بها (٥) على أقصى الإمكان (٢) [كصلاته] المفروضة التي يقيمها .

٣٠٨ وأما سائر فروض الكفايات ، فإنها متوزعة على العباد في (<sup>((())</sup>) البلاد ، ولا اختصاص لها بالإمام . نعم ، إن ارتفع إلى مجلس الإمام أن قوماً في قطر من أقطار الإسلام يعطلون فرضاً من فروض الكفايات زجرهم وحملهم على القيام به .

فهاذا منتهى ما أردناه في الجهاد .

٣٠٩ ثم القول في كيفية القتال والغنائم والأسرى من النساءِ والذراري والمقاتِلة يستقصىٰ في كتاب السير من كتب الفقه .

<sup>(</sup>١) (م): يطيعون . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) (م) ، (ت) : كافة المسلمين . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>١) (م): إنه جرّ الجنود . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>ه) (ف): به.

 <sup>(</sup>٦) في الأصل ، (ت) ، (ف) : ١ الإمكان به ٢ وانفردت (س) وحدها بإسقاط (به) ، وهذا ما أثبتناه . (ف) : الإمكان فيه كصلاته .

<sup>(</sup>٧) (م)، (ف): كصلاة . والمثبت من : (ت)، (س).

<sup>(</sup>٨) (ف): والبلاد.

## [فَضَيُّكُ

#### [حفظ ما حصل]

• ٣١٠ وأما اعتناء الإمام بسد الثغور ، فهو من أهم الأمور ، وذلك بأن يحصّن أساسَ الحصون والقلاع ، ويستذخر (١) لها بذخائر الأطعمة ، ومستنقعاتِ المياه ، واحتفارِ الخنادق ، وضروب الوثائق (٢) وإعداد الأسلحة والعتاد ، وآلات [الصدّ] (٣) والدفع ، ويرتّب في كل ثغر من الرجال ما يليق به . ولا ينبغي أن يكثروا (٤) فيجوعوا ، أو (٥) يقلّوا [فيضيعوا] (١) .

والمعتبر في كل ثغر أن يكون بحيث لو أتاه جيش ، لاستقل/ أهلُه بالدفاع إِلَىٰ أن ١١٢ يبلغ خبرُهم الإِمامَ ، أو من يليه من أُمراءِ الإِسلام . وإِن رأَىٰ أَن يرتب في ناحيةٍ جُنداً ضخماً يستقلون (٧) بالدفع لو قُصدوا ، ويشنُّون الغارات على (٨) أَطراف ديار الكفار ، فيقدّم من ذلك ما يراه الأَصوبَ والأَصلحَ والأَقربَ إِلىٰ تحصيل الغرض والأَصحَّ (٩) معوِّلاً بعد جِدِّه علىٰ فضل ربّه ، لا علىٰ جَدِّه (١٠) .

٣١١ـ وأَمَا نفضُ أهل [العرامة](١١) من خِطة الإِسلام ، ففيه انتظام الأحكام ، ولا تصفو نعمةٌ عن الأقذاءِ ، ما لم يأمن أهلُ الإِقامة والأَسفار من الأخطار والأَغرار ،

<sup>(</sup>۱) (ف)، (ت)، (س): يستظهر.

<sup>(</sup>٢) الوثائق جمع وثيقة ، من قولهم : أخذ بالوثيقة في أمره أي الثقة . والوثيقة في الأمر إحكامه .

<sup>(</sup>٣) (م)،(ت)،(س): القصد. والمثبت من:(ف) وهامش:(س).

<sup>(</sup>٤) (ف): يكثر.

<sup>(</sup>٥) (ف): ويقلُّوا ويضعفوا .

<sup>(</sup>٦) (م): فيضعفوا . والمثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٧) من هنا بدأ خرمٌ آخر في ( س ) : ويستمر نحو ثلاث صفحات ، وسننبه عند نهايته .

<sup>(</sup>٨) (ف): في .

<sup>(</sup>٩) (ف)، (ت): والأنجع.

<sup>(</sup>١٠) (ت): حده ، والجَدّ بفتح الجيم الحظّ .

<sup>(</sup>١١) (م) ، (ف) : الغرامة . والمثبت من : (ت) .

فلينهض الإمام لهاذا المهم ، وليُوكِّل بذلك الذين (٢) يخفّون [و] (٣) إذا حَزَب خطب لا يتواكلون ، ولا يتجادلون ، ولا يركنون إلى الدَّعة والسكون ، ويتسارعون إلى لقاء الأَشرار بدارَ الفَرَاشِ إلى النار ، فليس للناجمين من المتلصصين مثل أَن يبادَرُوا قبل أَن يتجمعوا ويتألبوا ، وتتحد كلمتهم ، ويستقرَّ قدمُهم . ثم يندُب لكل صُقع من ذوي البأس من يستقل بكفاية هاذا المهم .

٣١٧ وإذا تمهدت الممالك ، وتوطدت المسالك ، انتشر (1) الناس في حوائجهم ، ودرجوا في مدارجهم ، وتقاذفت أخبارُ الديار مع تقاصي المزار إلى الإمام ، وصارت خطة الإسلام كأنها بمرأى منه ومسمع ، واتسق أمر الدين والدنيا ، واطمأن إلى الأمنة الورى ، والإمام في حكم البَذْرَقة (٥) في البلاد للسَّفَرة (١) والحاضرة ، فليكلأهم بعين المهرة ، وبطشة قاهرة / .

٣١٣ـ فأما فصل الخصومات ، فمن أهم المهمّات ، ولولاه ، لتنازع الخلق ، وتمانعوا وتدافعوا ، فليرتب الإمام لها القضاة ، ثم القول في أحكامهم ، مستقصىً في كتاب مفرد من الفقه .

٣١٤\_ وأَما زجرُه'(٧) الغواة ، وردعُ الطغاة ، بضروب العقوبات ، فنبسط القولَ فيه

<sup>(</sup>١) هنيء بالشي فرح به وسعد .

<sup>(</sup>٢) (ت): الدين . (بهندا الضبط).

<sup>(</sup>٣) مزيدة من : (ت) ، (ف) .

<sup>(</sup>٤) (ف): وانتشر.

<sup>(</sup>٥) البذرقة: الحرّاس يتقدمون القافلة، وهي الأمان يعطاه المسافر أيضاً ( المعجم الوسيط) وكلا المعنين مناسبان في هذا الموضع.

<sup>(</sup>٦) السَّفَرة : أي المسافرون ، وهي جمع سافر ، ككاتب وكتبة .

<sup>(</sup>٧) (ف)، (ت): زجر.

قليلاً في أحكام الإيالات ، فنقول : القول في ذلك ينقسم إلى الزجر بنصب القتال ، وإلى إقامة عقوبات ونكال على آحاد من الرجال . فأما القتال ، فالقول فيه يتعلق بقتال أهل البغي ، وتفصيل صفاتهم وحالاتهم ، ودفعهم عن البلاد التي احتووا عليها بتقديم العُذر أولاً ، وبالمباحثة عما نقموه ، وإسعافهم بمناهم ، إن دَعَوْا إلىٰ حق ، وَادّعَوْا علىٰ صدق ، وإبانة حيدهم عن سَنن الصواب ، إن عَرَتْهم شائبة الارتياب .

فإن أَبَوًا [آذنَهم](١) بحرب . كل ذلك مذكور(٢) مشهور .

٣١٥ـ ويتعلق القتال بقُطَّاع الطرق والراصدين للطارقين والمجاهدين بشَهْر الأَسلحة ، وذلك [مقرر](٣) في باب القطّاع بما فيه أَكملُ إقناع .

وكل من امتنع عن الاستسلام للإِمام والإِذعان لجريان الأَحكام ، فإِن لم يكن مع الامتناع منعة وشوكة ، اقتُهرَ (٤) على الطاعة ، وموافقة الجماعة .

وإِن استظهر الممتنعون بشوكة ، دُعوا إِلى الطاعة ، فإِن عادوا ، فذاك ، وإِلا صَدَمَهم الإِمامُ بشوكة تَفُض صَدْمتَهم ، وتَفُل غَرْبَهم (٥) ومنعتَهم .

٣١٦ـ ومما أحلناه على هذا الفصل مما تقدم: القول في أهل البدع إذا كثروا ، فيدعوهم الإمام إلى الحق ، فإن أبَوْا زجرهم (١) ، ونهاهم عن إظهار البدع . فإن أصروا ، سطا(٧) بهم عند امتناعهم عن [قبول] (٨) الطاعة ، وقاتلهم مقاتلة البغاة ، وهذا يطرد في كل جَمْع يعتزُون إلى أهل الإسلام ، إذا سلّوا أيديَهم عن ربقة / ١١٤ الطاعة .

<sup>(</sup>١) (م)، (ف): أدبهم . والمثبت من : (ت) .

<sup>(</sup>٢) (ف): ذلك في كتاب مذكور مشهور .

<sup>(</sup>٣) (م): يتقرر . والمثبت من : (ف) ، (ت) .

<sup>(</sup>٤) (ف):أتهر.

<sup>(</sup>٥) (ت): عزتهم.

<sup>(</sup>١) (ف)، (ت): زيرهم.

<sup>(</sup>٧) (ف): سلطانهم . (وهو تحريف ظاهر) .

<sup>(</sup>٨) (م): قول: والمثبت من: (ف)، (ت).

وإن ضمنوا للإمام ألا يظهروا البدع ، وعلم الإمام أنهم سيبثون الدعوة سراً ، ويجرُّون إلىٰ عامة الخلق شراً ، وإن لم يتظاهروا بها جهراً ؛ فيحرصُ الإمام أن يَظْهَر منهم علىٰ خافية ، بعد تقديم الإنذار إليهم ، ثم يتناهىٰ في تعزير من كان كذلك(١) .

فإن جانبوا<sup>(۲)</sup> الائتلاف ، وأبدَوًا صفحة الخلاف ، وتميزُوا عن الجماعة ، وتجمعوا للخروج عن ربط الطاعة ، نصب عليهم القتال إذا امتنعوا ، وإن علم أنهم لكثرتهم ، وعِظم شوكتهم لا يطاقون ، فالقول فيهم (۳) كالقول في الباغي إذا استفحل شانه ، وتمادى زمانه ، وغلب على ظن الإمام أنه لو صادمَه ، ودافعه بمن معه ، لاصطلَم الباغي أتباعَه وأشياعَه ، ولم يستفد بلقائه إلا فرطَ عنائه ، واستئصالَ أوليائه .

٣١٧ـ فالوجه أن يداريَ ويستعدّ<sup>(٤)</sup> جهده . فإن سقطت مُنّة<sup>(٥)</sup> الإِمام بالكلية ، فهاذا إِمام سقطت طاعته . وقد تقدم الكلام في ذلك في صفات الأَئمة .

٣١٨ فهاذا بيان القول في مقاتلته فِرقَ المسلمين ، وتتمةُ الكلام فيه أن اجتهادَ الإمام إذا أَدَىٰ إلىٰ حكم في مسألة مظنونة ، ودعا إلىٰ موجَب اجتهاده قَوْماً ، فيتحتم (٢) عليهم متابعةُ الإمام ، فإن أَبَوْا ، قاتلهم الإمام ، كما قاتل الصدّيقُ رضي الله عنه مانعي الزكوات ، في القصة المعروفة ، ثم قتالُه إياهم لا يعتمد ظناً ؛ فإنه لا يسوغ تعريض المسلمين للقَتْل من الفئتين علىٰ ظن وحدس ، وتخمين نفس ، بل يجب اتباع الإمام (٧ قطعاً فيما يراه من المجتهدات ، فيُرتّبُ القتالُ علىٰ أمرٍ مقطوع به ، وهو تحريم مخالفة الإمام ٧) في الأمر الذي دعا(٨) إليه ، وإن كان أصله مظنوناً ، ولو لم يتعين اتباع مخالفة الإمام ٧) في الأمر الذي دعا(٨) إليه ، وإن كان أصله مظنوناً ، ولو لم يتعين اتباع مخالفة الإمام ٧

<sup>(</sup>١) (ت): من كان ذلك منه .

<sup>(</sup>٢) جانفوا .

<sup>(</sup>٣) (ف):فيه.

<sup>(</sup>٤) ساقطة من : (ف) ، وفي (ت) : ويستنفد .

 <sup>(</sup>٥) مُنة : أي قوة . وبين سطور (م) : ديار الإمام .

<sup>(</sup>٦) (ف): فتحتم.

<sup>(</sup>٧) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٨) آخر الساقط من نسخة ( س ) .

(الإِمام في مسائل التحرّي لما تأتى فصل الخصومات في المجتهدَات، ١١٥ ولاستمسك كلُّ خصم بمذهبه ومطلبه، وبقي الخصمان في مجال خلاف الفقهاءِ [مرتبكين] في خصومات لا تنقطع ؛ ومعظم حكومات العباد في موارد الاجتهاد.

قد نجز مقدارٌ غرضنا من نصب القتال على المارقين المنافقين على الإمام.

٣١٩ فأما العقوبات التي يقيمها على آحاد الناس ، فهي منقسمة إلى الحدود والتعزيرات .

فأما الحدود ، فاستقصاء القول في مقتضياتها ، وتفاصيل المذاهب في كيفياتها وإقاماتها في أوقاتها وسبيل إثباتها ، وذكر مسقطاتها ، مذكورة في كتب الفقه ، وهي بجملتها مفوّضة إلى الأئمة ، والذين يتولَّوْن الأُمورَ من جهتهم .

والقصاص في النفس والطرف . [وإن] (٣) كان خالصَ (٤) حق الآدمي ، فليس لمستجقّه استيفاؤه ، دون الرفع إلى السلطان .

٣٢٠ وأما التعزيراتُ ، فهي أيضاً مفصّلةٌ في كتب الفقه (٥) وأبوابٍ متعلقاتٍ بموجبات لها وأسباب : فمنها ما يكون حقاً للآدمي يسقط بإسقاطه ، ويُستوفَىٰ بطلبه ، ومنها ما يثبتُ (٦) حقاً لله تعالىٰ ؛ لارتباطه بسبب هو حق الله تعالىٰ .

ثم رأى الشافعيُّ رحمه الله أن التعزيراتِ لا تتحتَّم تحتمَ الحدود ؛  $^{(\vee)}$  فإن الحدود  $^{(\vee)}$  إذا ثبتت ، فلا خِيَرة في دَرْثها ، ولا تردد في إقامتها ، والتعزيرات مفوّضة إلىٰ رأي الإمام : فإن رأى التجاوز والصفحَ تكرماً ، فَعَل ، ولا معتَرضَ عليه فيما عمل . وإن

<sup>(</sup>١) ساقط من : ( س ) . ومكانه جملة مضطربة لا محل لها هنا .

<sup>(</sup>٢) غير واضحة في : ( م ) . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٣) في الأصل : فإن . والمثبت من (ف) .

<sup>(</sup>٤) خالصُ ( بالرفع في ٤ ف ٤ ) .

<sup>(</sup>٥) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٦) (ف): ثبت .

<sup>(</sup>٧) ساقط من : (ف) .

والذي ذكرناه ليس تخيراً مستنداً إلى التمني ، ولكن الإمام يرى ما هو الأولى 117 والأليق والأحرى ، فرب عفو هو  $[\hat{l}e(3]^{(7)}]$  لكريم/ من تعزير ، وقد يرى ما صدر عنه عثرة هي (7) بالإقالة حرية ، والتجاوز عنها يستحث على استقبال الشيم المرضية ، ولو يؤاخذ الإمامُ الناسَ بهفواتهم ، لم يزل دائباً في عقوباتهم ، وقد قال المصطفىٰ عليه السلام : ﴿ أَقِيلُوا ذُوي الهِيئات (3) عَثَرَاتِهم (3) ، ولو تجاوز عن عَرِم (7) خبيث لا يزداد بالتجاوز عنه إلا تمادياً واستجراء ، وتهجُّماً واعتداء ، فليس له الصفح والحالة هنذه .

٣٢١ ثم التعزيرات لا تبلغ الحدود ، على ما فصله الفقهاء . وما يتعين الاعتناءُ به الآن ، وهو مقصود الفصل أَن أَبناءَ الزمان ذهبوا إِلى أَن مناصب السلطنة والولاية (٧) لا تستد إلا على رأي مالك رضي الله عنه ، وكان يرى الازدياد على مبالغ الحدود في التعزيرات ، ويسوّغ للوالي أَن يقتل في التعزير . ونقل النقلةُ عنه أَنه قال : للإمام أَن يقتل ثلث الأُمة في استصلاح ثلثيها .

٣٢٢ـ وذهب بعض الجهلة عن غِرة وغباوة أن ما جرىٰ في صدر الإسلام من التخفيفات ، كان سببها أنهم كانوا علىٰ قرب عهدٍ بصفوة الإسلام ، وكان يكفي في ردعهم التنبية اليسير والمقدارُ القريب من التعزير ، وأما الآن ، فقد قست القلوب ،

أي إن مجال الرأي للإمام واسع متردد بين إقامة التعزير وبين العفو والصفح .

<sup>(</sup>٢) (م): وازع، (ف): أفزع. والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٣) (ف): وهي.

<sup>(</sup>٤) (ت): الهنات.

<sup>(</sup>٥) تمام الحديث : ﴿ إِلَا الحدود ﴾ . وقد رواه أحمد في المسند (٦/ ١٨١ ) والبخاري في الأدب المفرد ، وأبو داود ( الحدود ، باب في الحد يشفع فيه ، ح ٤٣٧٥ ) كلهم عن عائشة رضي الله عنها . قال المناوي : ضعيف له شواهد ترقيه إلى الحسن . ومن زعم وضعه كالقزويني أفرط ، أو حسنه كالعلائي فرّط . ( فيض القدير : ٧٤/١ ) .

<sup>(</sup>٦) هنا مضطرب نحو سطر في نسخة : (س).

٧) هامش ( س ) : والولايات .

٣٢٣ وهاذا الفن قد يستهين به الأغبياء ، ("وهو على الحقيقة تسبُّبٌ إلى مضادّة ما ابتُعث به سيدُ الأنبياء .

وعلى الجملة <sup>٣)</sup> من ظن أن الشريعة تتلقى من استصلاح (٤) العقلاءِ ومقتضىٰ رأي الحكماءِ ، فقدْ رَدّ الشريعة ، واتخذ كلامه هاذا إلىٰ ردّ الشرائع ذريعة .

ولو جاز ذلك ، لساغ رجمُ من ليس محصناً/ إِذا زنىٰ في زمننا هـُذا ، لما خيله (٥) ١١٧ هـُذا القائل ، ولجاز القتلُ بالتّهم إِذا ظهرت في الأُمور الخطيرة ، ولساغ إهلاك من يخاف غائلته في بيضة الإسلام ، إِذا ظهرت المخايل (٢) والعلامات ، [وبدت] (٧) الدّلالات ، ولجاز الازدياد علىٰ مبالغ الزكوات عند ظهور الحاجات .

٣٢٤ وهاذه الفنون في رجم الظنون ، ولو تسلطت على قواعد الدين لاتَّخذ كلُّ من يرجع إلى مُسكةٍ من عقلٍ [فكرَه] (٨) شرعاً ، ولانتحاه ردعاً ومنعاً ؛ فتنتهض هواجس النفوس حالَّة محلَّ الوحي إلى الرسل . ثم يختلف ذلك باختلاف الأزمنة والأمكنة ؛ فلا يبقى للشرع مُسْتَقَرَّ وثبات .

<sup>(</sup>١) (م): وذهبت . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) (ف):ولو.

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) .

<sup>(3)</sup> نلاحظ هنا أن إمام الحرمين فيما نعلم ـ أول من استخدم لفظ ( الاستصلاح ) مشتقاً من ( المصلحة ) ومشاكلة للفظ الاستحسان . وهنكذا استقر اعتبار الاستحسان فرعاً من قاعدة المصالح المرسلة . خاصاً بما فيه عدول عن مقتضى الدليل القياسي أو القواعد العامة في مسألة معينة لمصلحة شرعية توجب هنذا العدول ( راجع الاستصلاح والمصالح المرسلة لشيخنا مصطفى الزرقا : ٥٩ ) .

<sup>) (</sup>ف)،(ت)،(س): تخيله.

<sup>(</sup>٦) (ت): المخاييل.

<sup>(</sup> م ) : ومدّت . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>A) (م): وفكره . والعثبت من : (ت) ، (س) .

هيهات هيهات. ثقل الاتباع على بعض بني الدهر؛ فرام أن يجعل<sup>(۱)</sup> عقله المعقول عن مدارك الرشاد في دين الله أساسا، ولاستصوابه راساً، حتىٰ ينفُض مِذْرَوَيْه (۲) ويلتفت<sup>(۲)</sup> في عِطْفَيه اختيالاً وشماساً.

فإذن لا [مزيد](٤) على ما ذكرناه في مبالغ التعزير .

٣٢٥ فإن سطا معتد وتعدى مراسمَ الشرع ، فَلْيُرَ ذلك حَيْداً عن دين المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم على القطع ، ومن اعتدىٰ عالماً أنه (٥) ارتكب ذنباً واقتحم حُوباً ، فهو عاص غيرُ آيس من رحمة الله تعالىٰ .

والويل كلُّ الويل لمن يقترف الكبائر ، ويراها بمقتضى الاستصواب الذي عنَّ له [من] (٢) دين المصطفىٰ .

فالحق المتبعُ ما نقله الأثبات عن سيد الورى ، وما سواه محال ، وماذا بعد الحق إلا الضلال ؟

وما أقرب هاذا المسلك من عقد من يتخذ سَنَنَ (v) الأكاسرة (v) والملوك المنقرضين عمدة الدين ، ومن تشبث بهاذا ، فقد انسل عن ربقة الدين انسلال الشعرة من العجين .

110 - ٣٢٦ـ وإنما/ أرخيت في هاذا الفصل فضلَ زمامي ؛ وجاوزت حدَّ الاقتصاد في كلامي ، لأَني تخيِّلت انبثاثَ هاذا الداءِ العُضال في صدور الرجال<sup>(٩)</sup> ؛ فقد حكىٰ لي بعض المرموقين بالعقل الراجح حكاية ، فقال :

<sup>(</sup>١) هنا بدأ خرم آخر في نسخة ( س ) .

 <sup>(</sup>٢) المذروان الجانبان من كل شي . ويقال : جاء ينفض مِذْرَوَيه : أي جاء يختال أو باغياً يتهدد .
 ( المعجم الوسيط ) والمعنى المراد هنا هو الاختيال والعجب .

<sup>(</sup>٣) (ت)، (ف): ويتلفت.

<sup>(</sup>٤) (م): تزيد . والمثبت من : (ف) ، (ت) .

<sup>(</sup>ه) (ف)، (ت): بأنه.

<sup>(</sup>٦) (م): عن . والمثبت من : (ف) ، (ت) .

<sup>(</sup>٧) (ف)، (ت): سير.

<sup>(</sup>A) (ف): الملوك والأكاسرة والمنقرضين عُمَد.

<sup>. (</sup>ت) : رجال (۱)

دخل بعض العلماء (١) على بعض الملوك ، فسأله الملك عن الوقاع في نهار رمضان ، فقال مجيباً : على من يصدر ذلك منه صومُ شهرين متتابعين .

فقيل للعالم ـ بعد انفصاله عن المجلس ـ أَليس إِعتاقُ الرقبة مقدماً على الصيام (٢) في حق المقتدرِ عليه ؟ والسائل كان ملكَ الزمان الذي تركع له التيجان . فقال : لو ذكرتُ له الإعتاقَ ، لاستهان بالوقاع في رمضان (٣) ، ولأَعتق عبداً (٤) على الفور في المكان .

[فإذ] (٥) علمتُ أَنه يثقل [عليه] (٦) صومُ شهرين تباعاً ، ذكرته ليُفيدَه ارعواءً وامتناعاً .

٣٢٧ وأَنَا أَقُولَ : إِنْ صَحَ هَاذَا مِنْ مَعَتَزِ إِلَى العَلَمَاءِ ، فقد كذَب (٧) على دين الله وافترى ، وظلم نفسَه واعتدى ، وتبوأ مقعده من النار في هاذه الفتوى ، ودل على انتهائه في الخزي إلى الأمد الأقصى ، ثكلته أُمُّه لو أَراد مسلكاً رادعاً ، وقولاً وازعاً

<sup>(</sup>۱) يعني به يحيى بن يحيى الليثي ، من أنجب تلاميذ مالك رضي الله عنهما ، وكان مالك يعجب به ، تفقه بالمدنيين والبصريين . وأما الأمير ، فهو عبد الرحمان بن الحكم . ( انظر الاعتصام للشاطبي : ٢/١٤٤ ، طبقات الفقهاء : ١٥٢ ) .

<sup>(</sup>٢) (ف): الصوم.

<sup>(</sup>۳) (ت): في شهر رمضان.

<sup>(</sup>٤) (ف): عبيداً.

<sup>(</sup>٥) (م)، (ت): فإذا . والمثبت من: (ف).

<sup>(</sup>٦) (م)، (ت): عليهم، والمثبت من: (ف).

<sup>(</sup>٧) لا نظن أن الإمام يحيى بن يحيى يستحق كل هذا الهجوم من إمام الحرمين ؛ ذلك أنه يفتي بمذهب مالك الذي يقول : (إن هذه الكفارة على التخيير) بل يفضل الإمام مالك أن يكفر بالإطعام عن باقي خصال الكفارة الأخرى . فيكون الإمام يحيىٰ قد اختار للأمير فقط إحدى الخصال التي له أن يكفر بواحدة منها .

ويكون التجاوز في إلزام المستفتي بخصلة من الخصال ، وفي التعليل لاختيار هاذه الخصلة . ونشير إلى أن المالكية لم يأخذوا بفتوى الإمام يحيى ، ففي الشرح الكبير للدردير عند قول خليل عن الإطعام وهو الأفضل » قال الشارح : « من العتق والصيام ولو للخليفة » .

قال المُحشِّي الدسوقي: أي خلافاً لما أفتىٰ به يحيىٰ بنُ يحيىٰ أميرَ الأندلس عبدَ الرحمان من تكفيره بالصوم بحضرة العلماء، فقيل له في ذلك فقال: لئلا يتساهل ويجامع ثانياً. (رـ عاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ١/ ٥٣٠).

الركن ألأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام [ناجعاً](١) ، لذكر ما يتعرض [له صاحب](١) الواقعة من سخط الله ، وأليم عقابه ، وحاقّ عذابهِ ، وأبان له أن الكفاراتِ ، وإن أتت علىٰ (٣) ذخائر الدنيا ، واستوعبت خزائن مَن غُبرَ ومضى ، لما قابَلتْ [همّاً بخطيئة]<sup>(٤)</sup> في شهر الله المعظم ، وحماه المحرم . وذكر [له]<sup>(ه)</sup> أن الكفاراتِ لم تثبت مُمَحِّصات للسيئات . وكان<sup>(١)</sup> يُغنيه الحقُّ عن التصريف والتحريف.

٣٢٨ ولو ذهبنا نَكُذب الملوك(٧) ونُطبِّق أَجوبةَ مسائلهم على حسب استصلاحهم ١١٩ [طلباً] (٨) لما نظنه من فلاحهم ، لغيَّرنا دينَ/ الله تعالى بالرأي ، ثم لم نثق بتحصيل صلاح وتحقيق نجاح ؛ فإنه قد يشيع في ذوي الأمر أن علماء العصرِ يحرفون الشرعَ بسببهم ؛ [فلا](٩) يعتمدونهم ، وإن صَدَقُوهم . فلا يستفيدون من أمرهم إلا الكذبَ على الله ، وعلىٰ رسوله ، والسقوطُ عن مراتب الصادقين ، والالتحاقَ بمناصب المُمَخرقين المنافقين .

٣٢٩ـ فإن قيل : أليس روي أن حد الشرب(١٠) كان أربعين جلدة في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ثم رأى عمرُ رضي الله عنه لما تتايع (١١١) الناسُ في شرب

<sup>(</sup>١) في الأصل : فاجعاً . والمثبت من (ف) .

<sup>(</sup>٢) في الأصل: لصاحب. والمثبت من (ف).

<sup>(</sup>٣) (ت): خزائن ـ ذخائر .

<sup>(</sup> م ) : ما يخطئه ، ( ت ) : هم الخطيئة . والمثبت من :( ف ) . (٤)

<sup>(</sup>٥) مزيدة من : (ت) .

<sup>(</sup>٦) (ف): فكان .

<sup>(</sup>ت): للملوك. (V)

<sup>(</sup> م ) : طبنا . والمثبت من : ( ت ) ، ( ف ) . (A)

<sup>(</sup>م): ولا . والمثبت من : (ف) ، (ت) .

<sup>(</sup>١٠) (ف): الشارب.

<sup>(</sup>١١) تتابع بالياء بوزن تتابع ومعناها ، وهو تهافت ، وأسرع ، ولكن التتابع بالياء ، يكون في الشرّ

وفي حديث أسماء بنت يزيد خطيبة النساء الذي رواه الإمام أحمد في مسنده عنها : ﴿ مَا لَيْ أراكم تتايعون في الكذب كما يتتايع الفراش في النار﴾. وقد وقع في المسند بالباء وهو خطأ. [قد =

قلنا: هـنذا قول من يأخذ العلم من بُعد!!! ليعلم هـنذا السائل؟ أن عُقوبة الشارب لم تثبت مقدرة محدودة (٢٠) في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل روي أنه رُفع إلى مجلسه شارب بعد تحريم الخمر، فأمر الحاضرين بأن يضربوه بالنعال، وأطراف الثياب، ويبَكّنوه، ويخثوا الترابَ عليه (٤).

ثم رأَىٰ أَبو بكر الجلدَ ، فكان يجلد أَربعين . مجتهداً غيرَ بانِ علىٰ توقيف وتقديرٍ في الحد<sup>(ه)</sup> ، ثم رأىٰ عمر ما رأىٰ .

وقد قال علي رضي الله عنه : ﴿ لَا أَحُدّ رَجَلاً فيموت ، فأَجِد في نفسي [منه](٢) شيئاً (٧ من أَن ٧) الحق [قتله] إلا شاربَ الخمر : فإنه شيءٌ رأيناه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾(٨)

أفادنا بهاذه الفائدة الغالية العلامة المحقق سيد صقر رحمه الله وطيب ثراه، وجزاه خير الجزاء].
 ( ر . المسند : ٢٠٤٨ . هاذا وقد طبع المسند في مجلد واحد طبعة جديدة ولكن بنفس الخطأ ص٢٠٥٨ حديث رقم ٢٨١٢٢ ) .

<sup>(</sup>١) (ف): المقدار.

<sup>(</sup>٢) (ت): الحد.

<sup>(</sup>٣) (ف): محددة .

<sup>(3)</sup> في الحديث الصحيح عن أنس: « أن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ضرب في الخمر بالجريد والنعال وجلد أبو بكر أربعين » أخرجه الشيخان وأبو داود والترمذي . وعند أبي داود عن عبد الرحمان بن أزهر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتي بشارب خمر وهو بحنين ، فحثى في وجهه التراب ، ثم أمر أصحابه ، فضربوه بنعالهم ، وما كان في أيديهم ، حتىٰ قال لهم : ارفعوا » ( انظر جمع الفوائد : ١٩٧١ه= ك الحدود حد شرب الخمر ) .

<sup>(</sup>٥) (ف): في الجلد.

<sup>(</sup>١) (م): فيه . والمثبت من : (ف) ، (ت) .

<sup>(</sup>٧) ساقط من: ( ف ) ، ( ت ) . شيئاً الحق قتلته . ولعلها : الحق قتلُه ، كما اخترناه ترجيحاً منا ـ

 <sup>(</sup>٨) متفق عليه من حديث علي رضي الله عنه بلفظ: ﴿ مَا كنت لأقيم على أحد حداً ، فيموت ، فأجد في نفسي شيئاً إلا صاحب الخمر ، فإنه لو مات ، ودَيْتُه ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنه ﴾ ( انظر اللؤلؤ والمرجان حديث رقم ١١٠٩ ) .

فكأن عقوبة الشارب تضاهي التعزيراتِ المفوّضةَ إِلَىٰ رأي الأَئمة (١) في مقدارها ، وإن كان لا يسوغ الصفح عنها (٢) .

فكيف يستجيز السائل أن يتخذ قصة مُشكلةً على الصحابة ملاذَه في تغيير دين المصطفى صلى الله عليه وسلم ؟

وإذ قضيتُ [من](٣) هاذا الفصل وطري فأقول(٤) بعده :

١٢ - ٣٣٠. [لست]<sup>(٥)</sup> أرى للسلطان/ اتساعاً في التعزير إلا في إطالة الحبس، وهو صعبُ الموقع جداً، وليس الحبس ثابتاً في حد ؛ حتىٰ يُحطَّ التعزيرُ عنه، ويسوغ للقاضي أن يحبس في درهم أمداً بعيداً إلى اتفاق القضاء أو الإبراء.

وقد منع بعضُ الفقهاءِ تبليغَ مدة الحبس في التعزير سنةً ، نظراً إلى مدة [التغريب] (٢) (٧ في حد الزنا ، وهاذا فاسد عندي ؛ لما قدمتُ ذكرَه ؛ وليس ٧) [التغريب] (٨) حداً كاملاً فيُنقَص عليه تعزيرٌ ، وإنما هو جزء من حد ، فليتفطن لذلك الناظر .

٣٣١ـ وقد كنت أَحلتُ علىٰ هـٰذا الفصل شيئاً من أُمور الدين ، وهـٰذا أَوان الوفاء به ، فأقول :

إِن نبغ في الناس داع (١) في الضلالة ، وغلب على الظن أَنه لا ينكف عن دعوته

<sup>(</sup>١) (ف): الإمام . وهنا خلل في (ت) فقد كرّرت نحو سطرين من كلامٍ سبق تعقيباً على فتوى الإمام يحيى بن يحيى .

<sup>(</sup>٢) (ف):عنه.

<sup>(</sup>٣) (م): عن . والمثبت من : (ت) .

<sup>(</sup>٤) (ف): فأقول: لست أرىٰ...

<sup>(</sup>٥) (م): ليس . والمثبت من : (ت) ، (ف) .

<sup>(</sup>٦) (م)، (ف): التعزير . والمثبت من: (ت).

<sup>(</sup>٧) ساقط من : (ت).

<sup>(</sup> م ) : التعزير . والمثبت من : ( ف ) وهامش ( م ) .

<sup>(</sup>٩) (ف): داعية .

ونشر غائلته ، فالوجه أن يمنعه وينهاه ويتوعَّدَه لو<sup>(۱)</sup> حاد عن ارتسام أمره وأباه ، فلعله ينزجر وعساه ، ثم يكلُ به موثوقاً به من حيث لا يشعر به ولا يراه ، فإن عاد إلى ما عنه نهاه ، بالغ في تعزيره ، وراعىٰ حدّ الشرع ، وتحرّاه ، ثم يُثنِّي عليه الوعيد والتهديد ، ويبالغ في مراقبته من حيث لا يشعر ، ويرشح مجهولين يجلسون إليه علىٰ هيئات متفاوتات ، ويعتزُون إلىٰ مذهبه ، ويسترشدونه ، ويتدرجون إلى التعلم والتلقي منه . فإن أبدىٰ شيئاً أَطْلعوا السلطانَ عليه ؛ فيسارع إلىٰ تأديبه والتنكيل به ، وإذا كرر عليه ذلك ، أوشك أن يمتنع ويرتدع .

ثم إِن انكفَّ ، فهو الغرض ؛ وإِن تمادىٰ في دعواته ، أَعاد عليه السلطانُ تنكيلَه وعقوباتِه ، أَعاد عليه السلطانُ تنكيلَه وعقوباتِه ، [فتبلُغ]<sup>(۲)</sup> العقوبات مبالغ تُربي على الحدود ، وإِنما يتسببُ إِلىٰ تكثير العقوبات بأَن يبادرَه بالتأديب مهما عاد ، وإِذا تخلّلَت العقوباتُ في أَثناء موجِبَاتها ، تعدَّدَتُ وتجددت/ ، فلا يبرأُ<sup>(۳)</sup> جِلدُه عن تعزير وجلدات نكال ، حتىٰ تَحُلَّ به عقوبةٌ ١٢١ أُخرىٰ .

٣٣٢ـ والذي يبديه (٤) أصحاب السياسات أن التعزير المحطوط عن الحد لا يزع ولا يدفع (٥) ، وغايتهم أن يزيدوا علىٰ مواقف الشريعة ، ويتعدَّوْها ليتوصلوا بزعمهم إلىٰ أغراض رأوْها في الإيالة .

والمسلك الذي مهدناه يتضمن الزجر الأعظم ، والردع الأتم ، واستمرارَ العقوبات مع تقدير المعاودات . فإن  $^{(1)}$  انكف بالقليل  $^{(2)}$  والكثيرُ مُحرّم  $^{(3)}$  في تعذيب مسلم ، وإن أبي ، عُدنا له .

<sup>(</sup>١) (ف): ولو.

<sup>(</sup>٢) (م): وتبلغ: والمثبت من: (ت)، (ف).

<sup>(</sup>٣) (ف): يُبرىء. (ت): فلابرأ.

<sup>(</sup>٤) (ف): يبدأ به.

<sup>(</sup>٥) في هامش (م): بيان غلط ذوي السياسات.

<sup>(</sup>٦) (ت): فإنْ مجرم انكف بالقليل.

<sup>(</sup>٧) ساقط من : (ف).

<sup>(</sup>A) أَرَب بفتحتين : أي غرض وأمنية .

وإِنما ينسلُّ عن ضبط الشرع ، من لم يُحط بمحاسنه ، ولم يطلع علىٰ خفاياه ومكامِنه ، فلا يسبقُ إِلىٰ مكرمةٍ سابقٌ إِلا ولو بحث عن الشريعة ، لأَلفاها أَو خيراً منها في وضع الشرع .

ولو لم يأمن الإمام مع التناهي في المراقبة والمثابرة والمواظبة غائلةَ المبتدع [أَطال](١) حبسَه وحصرَ نَفْسَه .

٣٣٣ فهاذا مسلك السداد ، ومنهجُ الرشاد والاقتصاد ، وما عداه سرفٌ ومجاوزةُ حدٌ ، وغلوّ وعُتوّ ، والأنبياء عليهم السلام مبعوثون بحسم المراسم والدعاءِ إلىٰ قصد الأمور .

٣٣٤ ومما يتعلق بما نحن فيه أن المتعلقين بضبط الأحوال على حكم الاستصواب في كل باب ، قد يَرَوْنَ ردعَ أصحاب التهم قبل إلمامهم (٢) بالهنات ، والسيئات ، والشرع لا يرخص في ذلك . والذي (٣) انتزعْتُ من الشرع ما يقرَّب سبُلَ تحصيل الغرض في هاذا : فمن آداب الدين ألا يقف الإنسان في مواقف التهم ، فالوجه أن يَنهى الإمامُ من يتصدى لها عن ذلك على [جزم] (٤) ويتُ ، فإن عاد عاقبه على مخالفته أمرَ المطانِه ، واستجرائه على والي زمانه ، فيكون/ هاذا [تطرُّقاً] (٥) إلى الردع على موجَب الشرع .

٣٣٥ ومما كنت أُحلته من الأُمور الدينية علىٰ هاذا الفصل (أ القول في أ) توبة الزنديق ، وقد ذهبت طوائفُ من سلف هاذه الأُمة إلى (٧) أَنه لا تُقْبَل توبتُه بعدما ظهرت

<sup>(</sup>١) (م): لطال . و(ف): طال . والمثبت من: (ت) .

<sup>(</sup>٢) غير واضحة في : ( ف ) .

<sup>(</sup>٣) (ف): ولكن انتزعت...

<sup>(</sup>٤) (م): حزم . والمثبت من : (ت) ، (ف) .

<sup>(</sup> م ) : نظر والي إلى الردع . ( ف ) : نظر والى للرجوع . والمثبت من : ( ت ) .

<sup>(</sup>٦) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٧) ساقطة من : (ف) .

الركن الأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام \_\_\_\_\_\_\_\_\_ التاس . [ويُبدي الوفاق ؟ زندقتُه ؛ فإن مِن عَقْدِه أَن يُظهر خلافَ ما يضمر ، ويتقي الناسَ ، [ويُبدي الوفاق ؟ ويُضْمر الالتباس]() [فالذي]() أَبداه من توبته عين مذهبه() في زندقته () .

٣٣٦ وهاذا خارج عندي عن قاعدة الشريعة ؛ فإني لا أعرف خلافاً أن عسكراً من عساكر الإسلام إذا أناخوا بساحة الكفار ، فلما<sup>(٥)</sup> أظلتهم السيوف ، وعاينوا مخايل الحتوف نطقوا بكلمتي الشهادة ، فيحكم بإسلامهم ، وإن تحققنا أنهم لم يُلهموا الهداية لدين الحق الآن .

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يداري المنافقين مع القطع وتواتر الوحي بنفاقهم وشقاقهم ، وهو القدوة والأُسوة ؛ فالوجهُ إِذن في كفُّ شرُّ<sup>(١)</sup> ما قدمنا ذكرَه في دفع عاديةِ الداعي إِلىٰ بدعته ، والتسبُّب إلى الحبس بالمسلك المذكور لائق بالزنادقة .

فهاذا منتهى القول في ذلك ، ولا يدرك ما ضمَّناه هاذا الفصل من الجمع بين مقاصد ذوي الإيالة وموافقة الشريعة ، إلا من وفَرَ حظُّه من العلوم ، ودُفع إلىٰ مضايق الحقائق ، والله المشكور على الميسور والمعسور ؛ إنه الودود الغفور .

انتهىٰ مرامنا فيما يتعلق بالعقوبات من أحكام الإيالات .

# [القيام على المشرفين على الضَّياع]

٣٣٧ ولم يَبْقَ مما رسمناه في حفظ مَنْ في الخِطة إلا القيامُ على المشرفين على الضَّياع ، وقد ذكرنا أن ذلك ينقسم إلى الولايات ، وإلىٰ سد الحاجات ، وإنقاذ ذوي الفاقات .

<sup>(</sup>١) (م) ، (ت) : ويبدى وفاق الناس . والمثبت عبارة : (ف) .

<sup>(</sup>٢) (م): والذي . والمثبت من : (ف) ، (ت) .

<sup>(</sup>٣) (ف): مرضية.

<sup>(</sup>٤) زادت (م) بعد كلمة زندقته : فإن من عقده أن يظهر خلاف ما يضمر . (وهو تكرار لا معنىٰ له ) . له ) .

<sup>(</sup>٥) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٦) كذا في جميع النسخ . ولعلها : في كف شرّه ، ( أي الزنديق ) .

١١ فأما الولاية (١١) ، فالسلطان وليّ/ من لا ولي له من الأطفال والمجانين . وهي تنقسم إلى ولاية الإنكاح وحفظ الأموال .

واستيفاءُ (٢) القول في الولايتين من فن الفقه ، فليطلبه طالبه من المشتغلين (٣) به .

٣٣٨ وأما سدُّ الحاجات والخَصاصات ، فمن أهم المهمات ، ويتعلقُ بهـُـذا ضربٌ من الكلام الكلِّي ، (٤ وقد لا يُلفَىٰ مجموعاً في الفقه .

فأقول: إذا بنينا على غالب الأمر<sup>٤)</sup> في العادات<sup>(٥)</sup> وفرضنا انتفاءَ الزمان عن الحواثج والعاهات وضروبِ الآفات ، ووُقِّق المثرون<sup>(٦)</sup> الموسرون<sup>(٧)</sup> لأداءِ الزكوات ، انطبقت فضلاتُ أموال الأغنياء علىٰ أقدار الحاجات .

وإِن قُدُّرت آفةٌ وأَزْمٌ وقحط وجدب ، عَارضَه (^) تقديرُ رخاءٍ في الأَسعار تزيد معه أَقدارُ الزكوات علىٰ مبالغ الحاجات ، فالوجه استحثاث الخلق بالموعظة الحسنة علىٰ أَداءِ ما افترض الله عليهم في السَّنة . فإِن اتفق مع بذل المجهود في ذلك فقراءُ محتاجون لم تفِ الزكوات بحاجاتهم ، فحقٌ على الإِمام أَن يجعل الاعتناءَ بهم من أَهم أَمرٍ في باله ، فالدنيا بحذافيرها لا تعدل تضرر فقير من فقراء المسلمين في ضُرَّ (٩) ، فإن انتهىٰ باله ، فالدنيا بحذافيرها لا تعدل تضرر فقير من فقراء المسلمين في ضُرَّ (٩) ، فإن انتهىٰ

<sup>(</sup>١) (ف): الولايات.

<sup>(</sup> م ) ، ( ت ) : واستيفاء الأموال ، والقول في الولايتين . . . والمثبت عبارة : ( ف ) .

<sup>(</sup>٣) (ت): المستقلّين.

<sup>(</sup>٤) ساقط من :(ف) .

<sup>(</sup>٥) (ف): العبادات.

<sup>(</sup>٦) (ف): المسترشدون .

<sup>(</sup>٧) ( ت ) : المؤثرون .

<sup>(</sup>A) (ف): على رضه. وعارضه: أي جانبه. والمعنى: حدث جدب وقحط وآفة ولم يكن معها رخاء ورخص، يجعل الزكاة تفي بالحاجات.

وقد غير ناسخ ( ت ) العبارة فصارت هاكذا. . . وجدبٌ وعَارِضةٌ غلاء في الأسعار يزيد معه أقدار الزكوات على هاذا ) .

 <sup>(</sup>٩) الضرُّ بالضم ما كان من سوء حال أو فقر أو شدة . وقد ضبطت في ( ت ) بالفتح .
 وهي حينتذ مصدر ضرّ فلاناً إذا ألحق به الأذى . ( وهو غير مراد هنا ) .

٣٣٩ فإن لم يبلغهم نظرُ الإِمام وجب على ذوي اليسار والاقتدار البدارُ إلى دفع الضرار عنهم (١) ، وإن ضاع فقيرٌ بين ظهراني موسرين ، حَرِجوا من عند آخرهم ، وباؤوا بأعظم المآثم ، وكان الله طليبَهم (٢) وحَسيبَهم .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يبيتن ليلة (٣) شبعان وجاره طاو (٤) ، وإذا كان تجهيز الموتى من فروض/ الكفايات ، ١٢٤ فحفظ مهج الأحياء وتدارك حشاشة الفقراء أتم وأهم .

### • ٣٤- ومقصود هاذا الفصل ما نذكره الآن:

فلو بُلي أهل بلد بقحط ، وكشَّرت الشدة عن أنيابها وبَثَّت المنونُ بدائع أسبابها ، وعلم من معه بلاغ أنهم لو صَفَّرُوا<sup>(٥)</sup> أيديَهم ، وفرّقوا ما معهم ، لافتقروا افتقارهم ، فلا نكلّفهم أن يُنهوا أنفسَهم إلى الضرر<sup>(٦)</sup> الناجز ، والافتقار العاجل ؛ فإنهم لو فعلوا ذلك ، هلكوا مع الهالكين ، ولو تماسكوا أوشك ، أن يَبْقَوْا ، ويبقى ببقائهم من نقضات<sup>(٧)</sup> أموالهم مضرورون ، وغايتنا أن نذكر الأصلح على أقصى الإمكان ، وما قدّره الله أن يكون كان .

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) (ف): لبيهم .

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) مروي عن ابن عباس بلفظ: ﴿ ليس المؤمن بالذي يشبع وجاره جائع إلى جنبه ﴾ . رواه البخاري في الأدب المفرد (١١٢)، وأبو يعلى (٢٦٩٩)، والطبراني في الكبير ( ١٢٧٤١) والحاكم (١٦٧/٤) وصححه ووافقه الذهبي . وقال الهيثمي ( ١٦٧/٨) : ﴿ رواه الطبراني وأبو يعلى ورجاله ثقات ﴾ . وللحديث شواهد ذكرها الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ( ٢٩٩١ رقم ١٤٩) .

 <sup>(</sup>٥) صفّر بتضعيف الفاء: أخلى . يقال: صفّر البيت من المتاع: أخلاه منه.

<sup>(</sup>٦) (ت): الضرار.

 <sup>(</sup>٧) (ف): معاصات . ونفضات الأموال بقاياها . وأصله ما يتساقط من أوعية الزاد عند نفضها
 بعد خلوها .

٣٤١ ولا يبين ما نحاوله إلا بذكر مسألة على (١) الأحكام تخالف بظاهرها ما افتتحناه :

فلو فرضنا مصطحبَيْن في الأسفار في بعض القفار ، وانتهى أحدُهما إلى المخمصة ، ومع الثاني ما يُبُلِغه في غالب الظن إلى العمران ، فيتعين عليه والحالة هذه أن يسد رمق رفيقه ، ويكتفي ببلاغ يكفيه في طريقه . ولا نكلِف الموسرين في هذه (٢) الشدة أن ينتهوا إلى كفاية يومهم ، ويفرقوا باقي أموالهم على المحاويج ، ويرقُبُوا أمرَ الله في غدهم ، ولا يسوغُ لهم أن يغفلوا عن أمور المساكين أصلاً ، ويتركوهم يموتون هَزُلاً .

والأَمر في الرفيقين مفروض فيه إِذا قَرُبَ وصولُهما إِلى البلدان والعمران ، ولا [يُتُوِزُ فيها سداد . وامتدادُ آماد القحط لا]<sup>(٣)</sup> يفضي إِلىٰ منتهىٰ معلوم .

وهاذا (٤) يناظر ما لو كان الرفيقان في متاهات ، لا يدريان متى تنتهي بهما إلى العمران ، فلا نكلف من معه زاد واستعداد أن يؤثر على نفسه ، ويجتزىء بحاجة يومه أو وقته (٥) .

المنيّة أظفارَها وأَشفَى المضرورون ، واستشعر الموسرون ، أن يستظهر كلُّ موسِر المنيّة أظفارَها وأَشفَى المضرورون ، واستشعر الموسرون ، أن يستظهر كلُّ موسِر بقوتِ سنة ، ويصرف الباقي إلىٰ ذوي الضرورات ، وأصحاب الخصاصات ، ولست أقول : إن منقرض السنة يستعقب انجلاء المحن ، وانفصال الفتن علىٰ علم أو ظن غالب . ولكن لا سبيلَ إلىٰ ترك الفقراء علىٰ ضُرَّهم ، ولا نعرف توقيفاً في الشرع ضابطاً

<sup>(</sup>١) (ف): من.

<sup>(</sup>٢) (ت): مدّة الشدّة .

<sup>(</sup>٣) (م): ولا يعود فيهما شداد وامتداد، ما دام القحط لا يفضي إلى منتهى معلوم. وفي (ت): شذاذ. والمثبت عبارة: (ف). والمعنى لا ينقصهم سداد. أي كفاية.

<sup>(</sup>٤) إشارة إلى حالة امتداد آماد القحط والشدّة التي لا نكلف فيها من معه بلاغ أن يفرّقه في المحتاجين .

<sup>(</sup>٥) (ف): وأمسه .

الركن ألأول/ الباب النامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام \_\_\_\_\_\_\_ ٣٦٥ ينتهَىٰ إليه فيما يبذله الموسر وفيما يُبقيه ، ورأَيْنا في السنة قواعدَ شرعية تشير إلىٰ هـٰذه القضية ، وفي اعتبار السنة أيضاً [حالة](١) ظنية عقلية .

٣٤٣ فأما أمارات الشرع ، فمن أقربها تعلّقُ وظيفة الزكاة بانقضاءِ السنَة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع لنسائه في أوقات الإمكان قوتَ سنة (٢) .

فأما الأمر العقلي ، فقد يُظن أن الأحوال تبدّل في انقضاءِ السنة ؛ فإنها مدة الغلاّت ، وأمدُ الثمرات ، وفيها تحولُ الأحوال وتزول ، وتعتقب الفصول ثم الباذلون في بذلهم على [غرر] (٢) وخطر . ولكن ما ذكرناه أقصدُ معتبر ، وما ذكرته بيان ما يسوغ ، وليس أمراً مجزوماً ، ولا حكماً محتوماً ، فمن طابت نفسه بإيثار أخيه على نفسه ، فالإيثار من شيم الصالحين ، وسير الموقّقين .

فهلذا منقرض القول في الأُمور الجزئية ، التي تتعلق بالإِمام في حفظ مَنْ في خِطة الإسلام .

٣٤٤ فإن قيل: لم تذكروا الأمرَ بالمعروف والنهيَ عن المنكر.

قلنا: الشرع من مفتتحه إلى مختتمه أمرٌ بالمعروف ونهيٌ عن المنكر ، وما يتعلق بالإمام فيه ما فصلناه ، والدعاء إلى المعروف والنهيُ عن المنكر يثبُتُ لكافة المسلمين ، إذا قدَّموا بثَبَت (٤) وبصيرة/ ، وليس إلى الرعية إلا المواعظ والترغيب ١٢٦ والترهيب ، من غير فظاظة وملق . ومن ظهر منه الصدقُ والديانة ، وتجرد لله تعالىٰ ، وأوضح الحق وأبانه ، علىٰ تخضّع لله تعالىٰ واستكانة ، ثم زان برفقه شانه (٥) ،

<sup>(</sup>١) (م): حالها . والمثبت من : (ف) ، (ت) .

 <sup>(</sup>۲) ورد في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان يدّخر لأهله قوت سنتهم . وفي البخاري :
 كان يبيع نخل بني النضير ويحبس لأهله قوت سنتهم الاوالحديث متفق عليه من حديث عمر رضى الله عنه ( اللؤلؤ والمرجان : رقم ١١٤٧ ) .

<sup>(</sup>٣) ( م ) : غرار . والمثبت من : ( ت ) .

<sup>(</sup>٤) ( ت ) : علىٰ ثبت . وثُبُت بفتحتين : أي حجة وبرهان .

<sup>(</sup>٥) (ف): ما شانه . وشانه : أي شأنَه . ولم نهمزها حتىٰ يتحقق للمؤلف ما أراده من سجع ، والإمام في هنذا ناظر إلىٰ معنى الحديث الشريف : • إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ، ولا ينزع من شيء إلا شانه » رواه مسلم ، حديث رقم ( ٢٥٩٤) ، البر ، باب فضل الرفق =

٣٦٦ \_\_\_\_\_\_الركن ألأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام وما دخل الرفق أَمراً إِلا زانَه \_ نجع (١) كلامُه في المستكبرين في زمانهم ، المتولين ب**أ**ركانهم .

[فإن](٢) لم يَرْعُوا(٣) ؛ لم يكن للرعية المكاوحةُ(٤) ، وشهرُ الأسلحة ، ولكنهم يُتْهُونَ الأُمُورَ إِلَى الولاة ، ثم إِنهم يَرَوْن رأيَهم في فنون الردع ، كما سبق تفصيلَها .

٣٤٥ فإن قيل: أليس الولاة يعتنون بتقويم المكاييل والموازين؟

قلنا : إن تولَّى السلطانُ أَبواباً في الأَمر بالمعروف ، فلا معترضَ عليه فيها ، ولكن لا يَختص به إلا ما يتعلق بالسياسة . ولو تصديٰ [للأَمر](٥) بالتقويم ، والجريان على المنهج القويم ، والمسلك المستقيم (٦ آحادٌ من المسلمين ٦) محتسبين ، كانوا غيرَ ممنوعين ، ولا مدفوعين . نعم يتعلق بالوالي أن يكلفَ المتهمَ [بالتطفيف](٧) عرضَ ميزانه ومكياله ، ولا يثبتُ ذلك لمن ليس مأموراً من جهة السلطان ، وهاذا يدخل تحت ما تقدّمَ من فصل العقوبات ، وردع المتهمين بما لا [يُرضي] (٨) من الخيالات ، فلم أرّ إفرادَ الأمر (٩) بالمعروف بالذكر.

أَما تفصيل القول في الأمر بالمعروف ، [فإنه](١٠) يحويه كتابٌ كان يليق بالفقهاءِ أن يستقصوه ، فوكلوه إلى المتكلمين ، كما وكلوا إليهم التوبة ، وتفاصيل الأقوال في

<sup>(</sup> ۷۸ ) ، وأبو داود ، الجهاد حديث رقم ( ۲٤٧٨ ) ، والأدب ( ۱۰ ) حديث رقم ( ٤٨٠٨ ) ، كلها من حديث عائشة رضى الله عنها .

<sup>(</sup> م ) : ونجع . واخترنا عبارة : ( ف ) ، ( ت ) . لتكون جواباً للشرط المتقدم : ( ومَنْ ظهر منه . . . ) .

<sup>(</sup>م)، (ف): إن لم . والمثبت من : (ت) . **(Y)** 

من ( رعا ) يَرْعُو بضم العين في المضارع . رَعُوا : أي كفُّ وارتدع . (٣)

كاوحه مكاوحة : قاتله مقاتلة . (1)

<sup>(</sup> م ) : الأمر . والمثبت من : ( ف ) ، ( ت ) . (0)

ساقط من : (ف ) . (1)

<sup>(</sup> م ) : بالتفصيل . والمثبت من : ( ف ) ، ( ت ) . **(Y)** 

<sup>(</sup>م): يرى . والمثبت من : (ت) ، (ف) . (A)

<sup>(1)</sup> ساقطة من : ( ف ) .

<sup>(</sup>١٠) مزيدة من : (ت) .

انتهى القول في الكلي والجزئي ، مما يسوس به الإمام الرعية .

## [جـ ـ نجدة الإِمام وعدته] [خطة وترتيب]

٣٤٦ والآن (٣) أبتدىء ذكرَ نجدة الإمام/ وعدتِه :

177

ليس يخفى على ذي بصيرة أن الإمام يحتاج في منصبه العظيم ، وخطبه الشامل العميم ، إلى الاعتضاد بالعَدَد والعتاد ، والاستعداد بالعساكر والأجناد ؛ فإنه مُتَصَدَّ لحراسة البيضة ، وحفظ الحريم ، والتشوف إلى بلاد الكفار ؛ فيجب أن يكون عسكره معقوداً ، يرون التطلع إلى أوامره شوفاً مقصوداً ، ومطمحاً معموداً .

ولا يجوز أن يكون مُعَوَّلُه المتطوعة (٥) الذين لا يتنشَّؤون (٢) إِذَا نُدبوا مبادرين ؛ حتىٰ يتاَهبوا ، ويستعدّوا ويتالَّبوا ، ولن تقوم الممالك إلا بجنود مجنّدة ، وعساكرَ مجردة ، مشرئبون للانتداب ، مهما نُدبوا ، بعزائم جامعة ، وآذانِ متشوّفة إلى صوت هائعة (٧) ، وهلؤلاء هم المرتزقة ، لا يشغلهم عن (٨) البدار دهقَنة (٩) وتجارة ، ولا يلهيهم تُرُفَة (١٠) ولا عمارة .

<sup>(</sup>١) (م): لا يزيد . والمثبت من : (ف) ، (ت) . وأبر : أي زَاد .

<sup>(</sup>٢) بسيطاً: بمعنى ميسوطاً شارحاً.

<sup>(</sup>٣) (م)، (ف): والآن كما ابتدى، ذكر . والمثبت عبارة : (ت) .

<sup>(</sup>٤) (ف): معهوداً ، ومعموداً : أي مقصوداً .

<sup>(</sup>٥) (ف)، (ت): المطوعة.

 <sup>(</sup>٦) تنشأ لحاجته نهض إليها . والمعنى لا ينهضون مسرعين .

<sup>(</sup>٧) هائعة : هيعة : الصوت المفزع . والمراد هنا صوت الاستغاثة .

<sup>(</sup>٨) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٩) المراد كثرة الأموال . من دَهْقن الرجل إذا كثر ماله .

<sup>(</sup>١٠) التُّرفة : النَّعْمة .

٣٤٧ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمنه لا يدوّن ديواناً ، ولا يجرّد للجهاد أَعواناً ؛ إِذ كان المهاجرون والأنصار يَخِفُون إِلى ارتسام أَوامره من غير أَناة واستئخار ، وانقرض على ذلك زمنُ خلافة الصديق رضي الله عنه ، ثم لما انتهت النوبة إلى عمرَ بنِ الخطاب جنّد الجنود ، وعسكر العساكر ، ودوّن الدواوين ، وصارت سيرته وإيالته أُسوة للعالمين إلى يوم الدين .

٣٤٨ فإذا تقرر أنه يتحتم استظهارُ الإمام بالأعوان والأنصار ، فلا<sup>(١)</sup> بدّ من الاستعداد بالأموال . وقد ذكرنا أن الأموال التي يجمعها ويجبيها ويطلبها وينتحيها ، تنقسم إلىٰ ما يتعيّن (٢) مصرفه ، وإلىٰ ما يعم انبساطُه علىٰ وجوه المصالح .

وتفاصيل [الأقوال] (٣) في الأموال مذكورة في كتب الفقه ، ولكني أذكر تراجمَها ، 1٢٨ وأبسط القول قليلاً فيما يتعلق بالإيالة (٤) الكبيرة منها .

فمن الأموال المختصةِ بمصارفَ الـزكـواتُ ، وهـي مصـروفةٌ إلى الأصنـاف الموصوفين في كتاب الله ، وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم [بأوصافي .

والقول]<sup>(ه)</sup> في أقدارها ومحالها ، وفي مصارفها مذكورٌ في كتابين من الفقه ، يُعرف أَحدُهما بكتاب الزكاة ، والثاني بكتاب قَسْم الصدقات .

ومنها أربعة أخماس الفيء . والفيءُ مالُ كافرٍ عُثر عليه من غير إيجاف خيل وركاب ، ويدخل تحته الجزية ، والأُخرِجة عند من يراها من العلماء ، وأموال المرتدين ، وما يتخلى<sup>(1)</sup> عنه الكفار من غير قتال مذعورين أو مختارين .

فأربعة أخماس ما وصفناه تختص في ظاهر المذهب بالمرتزقة والجند المترتبين في

<sup>(</sup>١) (م): ولا . والعثبت من: (ف) ، (ت) .

<sup>(</sup>٢) (ف): ما لا يتعين .

<sup>(</sup>٣) (م): الأحوال . والمثبت من : (ف) ، (ت) .

<sup>(</sup>٤) (م): هي . والعثبت من: (ف) ، (ت) .

<sup>(</sup>٥) (م): وأوصاف القول. والمثبت من: (ف).

<sup>(</sup>٦) (ت): ينجلي .

٣٤٩ وأما المال العام ، فهو مال المصالح ، وهو خُمسُ خُمسِ الفيءِ ، وخُمس خمسِ الفيءِ ، وخُمس خمسِ الغنيمة ، وما يخلفُه مسلم ليس له وارث خاص ، ويلتحق بالمُرْصَد للمصالح مالٌ ضائع للمسلمين قد تحقق اليأس من معرفة مالكه ومستحقّهِ .

فهاذه الأموال التي تحويها يد الإمام ، ومصارفُها مقررة عند الفقهاء ، وقد كثر فيها الاختلاف ، ومسالكُ الظنون ، والإمام يرىٰ فيه رأيه ، وإن اعتاصت مسألةٌ أجال فيها فكرَه ، وردّد نظرَه ، واستضاء برأي العلماء ، فإذا غلب ظنه مضىٰ قُدُماً ؛ وأمضىٰ مقتضىٰ رأيه .

ولا يليق بهاذا الكتاب التعرض لتفاصيل المسائل الظنيّة ، مع اعتناءِ العلماءِ بتصنيفها وجمعها وتأليفها .

• ٣٥- فالذي أذكره في الأموال ثلاثة أشياء تفتقر إليها الإيالة لا محالة :

أحدها \_ ذكرُ أَلفاظِ وجيزة ضابطة/ لجُمل المصارف وكُلّياتها .

والثاني \_ في تحقيق (٢) القول في أن الإمامَ هل يَنْزِف [مالَ] (٣) بيتِ المال كلَّ سنة ، أو يستظهرُ بذخيرة ، ليكون من أمره علىٰ بصيرة .

149

والثالث ـ تفصيلُ القول فيه إِذا نَفِدَت الأَموالُ ، وانحسمت مجالبها ومكاسبها ، فكيف يكون مضطربُه ومجالُه ؟ ومن أَين مالُه ؟ وإلىٰ ماذا يؤول مآله ؟ .

## [فضيف]

٣٥١ فَأَمَا القول الضابط في كُلِّيِّ المصارف فَأَقول : من يرعاه الإمام بما في يده من المال ثلاثة أصناف :

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) مزيدة من : (ف) ، (ت) .

صنف منهم محتاجون ، والإمام يبغي سدَّ حاجاتِهم ، وهؤلاءِ معظم مستحقي الزكوات في الآية المشتملة على ذكر أصناف المستحقين : قال الله تبارك وتعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ [التوبة : ٦٠] الآية . وللمساكين استحقاقٌ في خُمس الفيءِ ، والغنيمة كما يفصله الفقهاء ، فهاؤلاء صنف من الأصناف الثلاثة .

٣٥٢ والصنف الثاني ـ أقوام [ينبغي للإمام كفايتُهم](١) ويدرأ عنهم بالمال الموظّفِ لهم حاجتَهم ، ويتركهم مكفيّين(٢) ليكونوا متجردين [لما هم](٣) بصدده من مُهمّ الإسلام . وهاؤلاء صنفان :

أحدهما ـ المرتزقة ، وهم نجدة المسلمين وعُدِّتُهُم ، وَوَزَرُهم وشوكتُهُم ، فينبغي أن يصرف إليهم ما يرم خَلَّتَهم ، ويسدّ حاجتَهم ، ويستَعِفُّوا<sup>(٤)</sup> به عن وجوه المكاسب والمطالب ، ويتهيؤوا لما رُشحوا له ، وتكون أعينُهم ممتدة إلىٰ أن يُندَبُوا ، فيَخِفُّوا على البدار ، ويُنتدَبُوا من غير أن يتثاقلوا ، ويتشاغلوا بقضاء أرَبٍ ، وتمهيد سببٍ . وغرضُنا الاكتفاء بتراجم كُليّة في التقاسيم .

والفقهاء يستقلُّون بإيضاح التفاصيل .

فهاؤلاء صنف من الصنفين المذكورين آخراً .

١٣ والصنف الثاني ـ الذين انتصبوا لإقامة أركان/ الدين ، وانقطعوا بسبب اشتغالِهم واستقلالهم بها عن التوسل إلى ما يُقيم أودَهم ، ويسدُّ خَلَّتهم ، ولولا قيامُهم بما لابَسُوه ، لتعطلت أركانُ الإيمان .

فعلى الإِمام أَن يكفيهم مؤنَهم ، حتىٰ يسترسلوا فيما تَصدَّوْا له بفراغ جَنَان ، وتجرُّدِ أَذَهان ، وهؤلاءِ هم : القضاةُ ، والحكامُ ، والقُسّامُ (٥) ، والمفتون ، والمتفقهون ،

<sup>(</sup>١) (م): يبغي الإِمام عليهم كفايتهم . والمثبت من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من :(ف) .

<sup>(</sup>٣) (م): لما لهم . والمثبت من : (ف ) ، (ت ) .

<sup>(</sup>٤) (ف)، (ت): ويستغنوا.

<sup>(</sup>٥) (ف): القُسّام: الذين يتوَلَّون فرز الأنصبة في القضايا ونحوها، وهم أشبه شيء بخبراء وزارات العدل الذين تتدبهم المحاكم لتقييم الأشياء محل النزاع، وفرز حصصها.

وكل من يقوم بقاعدةٍ من قواعد الدين ، يُلهيه قيامُه عمّا فيه سدادُه وقِوامُه .

فأما المرتزقة ، فالمال المخصوص بهم أربعة أخماس الفيء .

والصنف الثاني \_ يُدِرُّ عليهم كفايتَهم وأرزاقَهم من سهم المصالح .

[و](١) قد أتى مساق التقسيم على صنفين من الأصناف الثلاثة المتقدمين.

٣٥٣ والصنف الثالث \_ قوم تصرف إليهم (٢) طائفةٌ من مال بيت المال على غناهم واستظهارهم ، ولا يوقفُ استحقاقُهم على سدّ حاجة ، ولا على استيفاء كفاية ، وهم بنو هاشم ، وبنو المطلب المسمّون في كتاب الله ذا القربى . فهؤلاء يستحقون سهماً من خُمس الفيء والغنيمة ، من غير اعتبار حاجة وكفاية ، عند الإمام الشافعي رحمه الله .

وقد شهدت بصحة مذهبه الأخبارُ الصحيحة ، والنصوصُ الصريحة ، وسِيَرُ الخلفاء ، ومذاهبُ العلماءِ ، قبل ظهور اختلاف الآراء .

فهاذه جملٌ في مصارف أموال بيت المال ، يليق بالإيالة العظمي حفظُها .

وقد انتهى الغرضُ في هاذا الفن.

## [

٣٥٤ فأما القول في نزف الأموال ، أو الاستظهار بالذخائر ، فهذا الفن أليقُ بأحكام السياسات مما قبله .

وقد ذهبت طوائفُ من علماءِ السلف إلىٰ أَن الإمامَ إِذا أَوصل كلَّ ذي حق في بيت المال إلىٰ حقَّه ، ففضل في بيت المال مالٌ ، فلا سبيل إلىٰ تبقيته ، بل يتعينُ تفريقُه/ ، ١٣١ واستيعاب جميع ما احتوته يدُ الإمام من الأَموال .

٥٥٠ أما المرتزقة إن توفّرت عليهم كفايتُهم ، وانسدّت خَلاّتُهم ، وفَضَل من أربعة

<sup>(</sup>١) مزيدة من المحقق.

<sup>(</sup>۲) (ت): تصرف إليهم وظائف طائفة .

٣٥٦ وأما الزكوات ، إن انتهى مستحقوها إلى [مقاربة] (٢) الاستقلال ، واكتفَوْا بما نالوه منها ، فلا سبيل إلى رد فاضل الزكوات عليهم ؛ فإن أسباب استحقاقهم ما اتصفوا به من حاجاتهم ؛ فإذا زال (٣) أسباب الاستحقاق ، زال الاستحقاق بزوالها ، فالفاضل عند هذا القائل \_ إن تصوّر استغناء مستحقى الزكاة في قُطر وناحية \_ منقولٌ إلى مستحقى الزكاة في ناحية أُخرى .

وإِن بالغ مُصوّرٌ في تصوير شُغُورِ الخِطة عن مستحقي الزكاة في ناحية أُخرى ، فهاذا خَرقُ العوائد (٤) ، وتصويرُ (٥) عسر \_ ولكن العلماء ربّما يفرضون صوراً بعيدة ، وغرضُهم بفرضها وتقديرِها تمهيدُ حقائق المعاني \_ فإن احتملنا تصوّر ذلك ، فالفاضل من الزكوات عند هؤلاءِ مردود إلى سهم المصالح العامة .

٣٥٧ وأما المال المرصد للمصالح ، فلا نتصوَّر انقطاعَ مصارفه .

والإمامُ يبدأ فيه بالأهم فالأهم ، فإن مسّت الحاجةُ إِلَىٰ ضم طائفةٍ منه إِلَىٰ مال المرتزقة ، أو<sup>(١)</sup> صَفِر بيتُ المال عن الفيءِ ، فأهم المصالح تمهيدُ كفايةِ المرتزقة ، وإن لم تف الزكوات بحاجات المحاويج ؛ سدَّ الإمام حاجاتِهم بمالِ المصالح .

فإذن مال المصالح مُعَدُّ لكل مصلحة ليس لها على الخلوص والخصوص مال ، وكل مصرف قصرَ عنه المالُ المعَدُّ له ، فمالُ المصالح يستتمه ويستكملُه ، ولو فرض زوال الحاجات ، وارتفاع الضرورات ، فهؤلاء يقولون : فاضلُ مالِ المصالح يُبنَىٰ به الرّباطاتُ والقناطرُ والمساجدُ وغيرُها من جهات الخير .

<sup>(</sup>١) فَضُّ : أي تقسيم .

<sup>(</sup>٢) (م)، (ف): مقارنة . والمثبت من : (ت) .

<sup>(</sup>٣) (ف)، (ت): زالت.

<sup>(</sup>٤) (ف)، (ت): للعوائد.

<sup>(</sup>٥) (ف): وتصويره.

<sup>(</sup>٦) (ف):لو.

٣٥٨\_ فحاصل هـُـذا المذهب/ أنه لا يبقىٰ في مُنقَرضِ كل سنةٍ في بيت المال مالٌ ، ١٣٢ ويرتب<sup>(١)</sup> في استقبال السنةِ [المنتظرة]<sup>(٢)</sup> أموالَها .

وهؤلاءِ يستدلون بسيرة الخلفاءِ الراشدين ؛ فإنهم رضي الله عنهم أَجمعين ما كانوا يستظهرون بأَموال وذخائر ، وهم أُسوةُ من بَعدَهم في أُمور الإِمامة ، إِن حاولوا السداد والاستقامة .

٣٥٩ـ والذي أقطع به أن الحاجاتِ إذا انسدت ؛ فاستمكن (٣) الإمام من الاستظهار بالادخار ؛ فحتمٌ عليه أن يفعل ذلك ، ولست أرىٰ ذلك من مسائل التحرِّي التي تتقابل فيها مسالك الظنون .

والدليل القاطع على ذلك أن الاستظهار بالجنود والعسكر المعقود عند التمكن حتم ، وإن بعد الكفار ، وتقاصت الديار ؛ لأن الخِطة إذا خلت عن نجدة مُعَدَّة ، لم نأمن الحوادث والبوائق ، والآفات والطوارق ، وإذا ارتبط النظر بالأمر الكلّي وآل الخوف والاستشعار إلى البيضة والحوزة ، فقد عظم الخطر ، وتفاقم الغرر ، وصعب موقع تقدير الزلل والخطل ، فإذا كان الاستظهار بالجنود محتوما ، فلا مُعَوّل على مملكة لا معتضد ، ولا مستند لها من الأموال ؛ فإنها شوف الرجال ، ومرتبط الآمال ، ومن ألف مبادىء النظر في تصاريف الأحوال في الإيالات ، لم يخف عليه مُدْرَكُ الحق من هذا المقال .

وإذا كان منصب الإمام القوام على طبقات الأنام مقتضياً أن يتحرى الأصلح فالأصلح ، فكيف يليق بنظر ذي تحقيق أن يبدد الأموال في ابتناء القناطر والدساكر ، ويترك ما هو ملاذ العساكر ؟

والإطناب في الواضحات يزري بذوي الأَلباب .

<sup>(</sup>١) (ف)، (ت): ويرقب.

<sup>(</sup>٢) (م): المنتظر . والمثبت من : (ف) ، (ت) .

<sup>(</sup>٣) (ف): استدت واستمكن.

١٣٢ فإذن تعيّنَ على الإمام الاحتفاظُ بفضلات الأَموال ؛ فإنها تنزِلُ من نجدة / الإسلام منزلةَ السور من الثغور .

٣٦٠ فإن قيل : إن احتاج الإمام إلىٰ مال أَخذه من الجهة التي يأخذ منها لو صَفِرَ يبت المال .

قلنا: هـٰذا [ضعفٌ]<sup>(١)</sup> بيّن في الرأي ، وانحلالٌ واضحٌ في النظرِ في العواقب ، ولا يستتبُّ بهـٰذا النظر أَمر<sup>(٢)</sup> جزئي ، فكيف الظن بسياسة الإسلام .

ولو ساغ ذلك ، لجاز أَلاَّ يستظهرَ بالجنود المعقودة ، ويعوِّل على استنفار المطَّوِّعةِ ، مهما عَنْت حاجة ، وأَلمت مُلمة .

وهـٰذا باطل ، لا سبيل إِلى المصير إِليه ، والتعويل عليه .

٣٦١ وأَمَا مَا تَعَلَقُ بِهِ الأُولُونُ مِن سِيرِ الخَلْفَاءِ ، فَحَقُّ عَلَى المَنْتَهِي إِلَىٰ هَـٰذَا المَوضع أَن ينْعِمَ نظرَه ، ويجرّدَ لدَرْكِ [التحقيق] (٣) فكرَه (٤) ، فنقول :

ما كانت الأموال تبلغ في زمنهم مبلغاً يحتمل الادخارَ ؛ فإن الصدّيق رضي الله عنه بلي في معظم زمانه بقتال أهلِ الردة ، وما اتفقت مغانم بها اكتراثُ واحتفال ؛ ثم لما وليَ عمر رضي الله عنه الأمرَ واتسعت خطةُ الإسلام ، وانتشرت راياتُ الدين ، واستفحل أمرُ المسلمين ، وكثرت الغزوات ، وانبثت الدعوات ، وكَسرَ جندُ الإسلام صَوْلَ كسرىٰ ، وقصَر طولَ قيصر ، واستمدت (٥) الدولةُ ، وعظمت الصوّلة ، ووفرَت المغانم ، وتجردت للجهاد العزائم ، وألقت الممالكُ إلى حماة الإسلام مقاليدَها ، وليَّتَ كلُّ جَنبَةٍ (٢) أبيةٍ (٧) للأحكام جيدَها ، وفتحت

<sup>(</sup>١) (م): ضعيف . والمثبت من : (ت) . وفي (ف) : ضعف في الرأي بيَّن .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من :(ف) .

<sup>(</sup>٣) (م)، (ف): التحقق . والمثبت من: (ت).

<sup>(</sup>٤) (ف): فطره . (وهو تصحيف ظاهر) .

<sup>(</sup>٥) (ف)، (ت): واستمرت.

<sup>(</sup>٦) جَنبَةُ: أي ناحية .

<sup>(</sup>٧) ( ت ) : آبية . وساقطة من : ( ف ) .

الركن الأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام والمعتقد المعتقد إمكان [الكُور]() والأمصار ، وكثر () الأعوانُ و[الأنصار]() ، فقد يعتقد المعتقد إمكان الادخار . ولكنا نقول :

٣٦٧ كان معظمُ الأموالِ غنائمَ احتوىٰ عليها عساكرُ الإِسلام بإِيجاف الخيلِ والركاب، وليس يخفىٰ أَن أَربعة أخماسها مصروفةٌ إلى المُصطلين بنار القتال: أسلاباً، وسهاماً/، وأرضاخاً، وكان أميرُ المؤمنين عمرُ بنُ الخطاب رضي الله عنه رتب في كل ١٣٤ ناحية حُماةً وكُفاة ، وأُمراءَ وولاة ، وولاهم أُمورَ الأَموال ، وفوض إليهم الأحكامَ علىٰ تصاريفِ الأحوال ، ورسمَ لهم مراسمَ يقتدون بها ، ونصبَ لهم معالمَ في أخماسِ المغانِم يهتدون إليها ، وكانوا(٤) يبثون ما يَتَقِقُ من مال في(٥) العساكر المرتزقةِ المترتبين في النائرُ، ثم ما كان يفضلُ (٦ ويُجْبَىٰ إلىٰ أَمير المؤمنين يفرَّقُه على الذين في جزائر العرب ، ويتتبع في الاستحقاق كلَّ سبب .

فما كان يفضُل ويُجْبىٰ <sup>٢)</sup> من الأموال المجْنيَّةِ في هـٰذه القضية في انقضاءِ السنة [ما يُفرض] (٢) ذخيرة .

٣٦٣ـ ولما ضُرب الخراجُ على بلاد العراق ، جرى الأمرُ في الأموال المستفادة على نحو ما ذكرناه ؛ إِذْ كان كُثرُ (٨) الجند في تلك الناحية ، وهم النجدةُ الكبرىٰ في وجه الروم وملوك الأطراف ، وأعناقُهم [صُورً] (٩) إلى بلاد الشرق ، وسائر الأكناف .

<sup>(</sup>۱) (م)، (ف): الكنوز، والمثبت من: (ت). والكور جمع كُوْرة: وهي الناحية، والبقعة يجتمع فيها قرئ ومحال .

<sup>(</sup>٢) (ف ): وكثرت .

<sup>(</sup>٣) (م): الأمصار . والمثبت من . (ف) ، (ت) .

<sup>(</sup>٤) (ف): فكانوا.

<sup>(</sup>٥) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٦) ساقطة من :(ف).

 <sup>(</sup>٧) (م): فليفرض . وفي (ت): فانفرض . والمثبت من : (ف) ، و(ما) في قوله : ( فما
 كان يفضل ٤ نافية .

<sup>(</sup>٨) (ت): أكثر.

 <sup>(</sup>٩) في ( م ) : ضرر . والمثبت من : (ف) ، (ت) . وضور جمع صوراء : أي ماثلة . والمراد متطلعون لغزو بلاد الإسلام .

ولا نقطع بأن بيت المال خلا في زمان أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه عن الأموال ، بل نظن ظناً غالباً أنه كان استظهر بذخائر ، على تطلّع إلى العواقب وبصائر ، حتى اشراًبت الفتن ، وثارت المحن ، واضطرب الزمن ، وتقلْقلَتْ الخلافةُ في نصابها ، وأصيبت (١) الملة بسندها(٢) ونابِها(٣) ، وما اتسق بعده أمرٌ ، وما استمر على ما كان يُعهَدُ عصرٌ .

ولم يتفرغ أميرُ المؤمنين علي كرم الله وجهه من مصادمة البغاة ؛ ومكاوحة (٤) الطغاة ، إلى تجهيز الغزاة ، وجرت هناة على أثر هناة ، ثم صار بعد مقتله رسمُ الخلافة ١٣٥ مرفوضاً ، وانقلب الأمر ملكاً عضوضاً ، وتغير الحكم والزمان ، والله جلت/ قدرته أعلم بما جرى وكان .

٣٦٤ فإن قيل : على ماذا تحملون الأمرَ في زمان المصطفى صلى الله عليه وسلم .

قلنا: كان صحبُه الأكرمون الأنصار والمهاجرون لما نُدبوا إلى الجهاد في سبيل الله تعالىٰ والذَّبِّ عن حوزة الإسلام (٥) يصادمون المارقين على الضُّر [واللأواءِ] (٢) ، ويطيرون إلى الغزوات صابرين على البأساءِ ، ومعظمُهم في ملتطم أهوال القتال رجال (٧) ، وجرت نهضاتٌ وكثير من الأعزَّة في رمضاءِ الحجاز حفاةٌ ، وكان نبي الله صلى الله عليه وسلم يستمد من أموال الموسرين في تجهيز المجاهدين ، إذا أهمَّ أمرٌ ، واذلَهمَّ خطبٌ ، كما جرئ في تجهيز جيش العُسْرة .

وهلذا المقدار فيه إقناع وعبرة .

٣٦٥\_ فأما الآن ، فقد اتسعت خِطة الإِسلام ، وهي على الازدياد والحمد لله على

<sup>(</sup>١) (ت): وأصفقت.

<sup>(</sup>٢) (ف)، (ت): بسيدها.

<sup>(</sup>٣) ناب القوم: سيدهم.

<sup>(</sup>٤) مقاتلة .

<sup>(</sup>ه) (ف): الملة.

<sup>(</sup>٦) (م): الألواء . والمثبت من : (ف) ، (ت) . واللأواء : ضيق العيش وشدّته .

<sup>(</sup>٧) المراد: مشاة ، ولا يملكون ما يقاتلون عليه من خيل أو غيره .

الإيثار (۱) ، واطراد أسباب الاختيار ـ لَعظُمَ الفتق ، وعَسُر الرَّتْق ، وأَفضى الأَمرُ إِلَىٰ عظائمَ لا يحيط بها مجارى الأَفكار .

فهاذا القدر فيه مَقنع وبلاغ ، وللازدياد على ما مهدناه مضطرَبٌ رحبٌ ومساغ .

وقد انتهى المرام ، وغرض الكلام في الفصل الثاني من الفصول الثلاثة المترجمة أولاً في أحكام الأموال .

# [فَضَّنَافِي](۲)

٣٦٦ـ فأما الكلامُ في الفصل الثالث منها وهو أهمها . فالغرض ذكرُ ما تقْتَضِيه الإيالةُ الشرعية ، والسياسةُ الدينية فيه ، إذا صَفِرت يدُ راعي الرعية عن الأموال والحاجاتُ ماسة . فليت شعري كيف الحُكم/ وما وجهُ القضية ؟

فإن ارتقب الإمامُ حصولَ أموال في الاستقبال ، ضاع رجالُ القتال ؛ وجرَّ ضياعُهم أسوأ الأحوال .

وإِن استرسل في مدّ اليد إلى ما يصادفُه من مال ، من غير ضبط ، أَفضىٰ إِلَى الانحلال ، والخروج عن قضايا الشرع في الأقوال والأفعال .

وقد قدمنا فيما سبق ، أَنَا لا نُحدثُ لتربية الممالك في معرِض الاستصواب مسالك ، لا يُرىٰ لها من شرعة المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم مدارك .

٣٦٧ فإن بُلي الإِمامُ بذلك ، فليتند ، وليُنْعِم النظر هنالك ؛ فقد دفع إِلَىٰ [خطبين عظيمين] (٢) .

<sup>(</sup>١) (ف): الاتتاد.

<sup>(</sup>٢) كل العناوين بين المعقفين من عمل المحقق ، ونرجو أن يلاحظ ذلك بدون تنبيه عليه .

<sup>(</sup>٣) (م)، (ت): خُطتين عظيمتين \_إحداهما \_ والثانية . والمثبت عبارة :(ف) .

[أحدهما] \_ تعريض الخِطة للضياع .

[والثاني] ـ أَخذ أَموالٍ من غير إِسنادِ (١) استحقاقهِ إِلىٰ مستندٍ معروف مألوف .

والله ولى التوفيق والتيسير ، وهو بإسعاف راجيه جدير .

٣٦٨ فنقول : إذا خلا بيتُ المال ، انقسمت الأحوال ، ونحن نرتبُها ، على ثلاثة أقسام ، ونأتي في كلِّ قسم منها بما هو مأخذ الأحكام ، ونمزج القضايا السياسية بالموجَبات الشرعية ، فلا يخلو الحالُ وقد صَفِر بيتُ المال من ثلاثة أنحاء :

أحدها \_ أن يطأ الكفارُ \_ والعياذُ بالله \_ ديارَ الإسلام .

والثاني ـ أَلا يطؤوها ، ولكنا نستشعرُ من جنود الإسلام اختلالاً ، ونتوقعُ انحلالاً ، والله والمؤلك وانفلالاً ، لو لم نصادف مالاً ، ثم يترتب على ذلك استجراءُ الكفار في الأقطار ، وتشوفُهم إلى وطءِ أطراف الديار .

والثالث \_ أَن يكون جنودُ الإِسلام في الثغور والمراصد على أُهَبِ وعتاد ، وشوكةٍ واستعداد ، واستعداد ، لو وقفوا ، ولو نُدبُوا للغزو والجهاد ، لاحتاجوا إلى ازديادٍ في الاستعداد ، ١٣٧ وفضْل استمداد ، ولو لم يُمَدّوا ؛ لانقطعوا عن الجهاد/ .

فهاذه التقاسيم قاعدةُ الفصل: فلنقل فيها أَولاً ، ولنذكر في كل قسم منها معوَّلاً ، ثم ننظر إِلىٰ ما وراءَها ، والله تعالى المستعان (٢ علىٰ ما نحاوله من البيان ٢) .

٣٦٩ فأما<sup>(٣)</sup> إذا وطىء الكفارُ ديارَ الإسلام ، فقد اتفق حملةُ الشريعة قاطبةً علىٰ أَنه يتعينُ على المسلمين أَن يخِفّوا ويطيروا إِلىٰ مُدَافَعَتِهم زرافاتٍ ووحدانا ، حتى انْتَهَوْا إِلَىٰ أَن العبيد ينسلُّون عن ربقة طاعة السادة ، ويبادرون الجهاد على الاستبداد ، وإذا

<sup>(</sup>١) (ف)، (ت): استناد.

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف). وهنا أقحمت (ت) أكثر من أربع صفحات بعنوان ( الباب الرابع ) من صفات الإمام ، وأعادت الحديث عن الصفات بصورة موجزة تشبه أن تكون تلخيصاً من نسخة (م).

 <sup>(</sup>٣) منا علامة فصل في نسخة : (م) ، (ت) . وقد أضربنا عنها استغناء بالعنوان الذي وضعناه سابقاً عند أول مقدمات الفصل . ( فقرة : ٣٦٦ ) .

فإذن وجب تعريضُ المهج للتَّوىٰ (٣) ، وتعيّن في محاولة المدافعة التهاوِي علىٰ ورطات الرَّدىٰ ، ومصادمِة العِدا . ومن أَبدىٰ في ذلك تمرداً ، فقد ظلم واعتدىٰ .

وا جمع المسلمون أجمعون على أنه إذا اتفق في الزمان مضيَّعُون فقراء مُمْلِقُون ، تعين على الأغنياء (أن يَسْعَوْا في كفايتهم ، وكذلك اتفقوا كافة على وجوب بذل الأموال في تجهيز الموتى وغيره من جهات فروض الكفايات ، فلاح على أبلغ وجه في الإيضاح أنه يجب على الأغنياء أفي هاذا القسم أن يبذلوا فضلاتِ أموالهم \_ كما سنفصل القول في ذلك إن شاء الله تعالى \_ . ( حتى تنجلي هاذه الداهية ، وتنكف الفئة المارقة الطاغية ، فلا ينبغي أن يعقد الناظرُ الآن فكْرَه بالتفصيل ؛ فأنا بعدُ في التأسيس والتأصيل .

وسيأتي شرح ذلك علىٰ ما عليه التعويل/ إِن شاءَ الله ٧٠ .

فهاذا بيان مقدار غرضنا الآن ، إِذا وطيء الكفار بلادَ الإِسلام .

٣٧١ فأما إذا لم يجر ذلك بعدُ ، ولكنا نحاذره ونستشعره ، لانقطاع موادّ الأموال ، واختلال الحال ، وإشارة الزمن إلى سوءِ المغبات في المآل (ا

۱۳۸

<sup>(</sup>١) زيادة من :(ف).

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف).

<sup>(</sup>٣) (ف): للنوى . والتَّوَىٰ : الهلاك . من تَويَ الإنسان توا هلك .

<sup>(</sup>٤) انتهى الخرم الذي أشرنا إليه من قبل في نسخة ( س ) .

<sup>(</sup>٥) النَّابات : جمع ظُبة : حدُّ السَّيف والسُّنان وما أشبههما ( المعجم ) .

<sup>(</sup>٦) ساقط من : (ف ) .

<sup>(</sup>٧) ساقط من : (ف).

ولا يحل في الدين تأخيرُ النظر للإسلام والمسلمين إلى اتفاق استجراء الكافرين. ولو فرض في مثل هـنذه الحال توقُف (٣) وتمكّث ، لانحل العصام ، وانتثر (٤) النظام ، والدفع أهون من الرفع ، وأموال [العالمين] (٥) لا تقابل غائلة (١) وطأة الكُفّار في قرية من قُرى الديار ، وفيها سفك دم المسلمين ، أو امتدادُ يد إلى الحُرَم .

ولو وقع وتم ، فلا مستدرَكَ لما انقضىٰ وتقدم ، إلا التأسفُ وقرعُ سنِّ الندم ، فإذن يلتحق هـنذا القِسم بما تقدَّم .

٣٧٢ فأما القسم الثالث ـ وهو ألا نخافَ من الكفار هجوماً ، لا خصوصاً في بعض الأقطار ولا عموماً .

ولكن الانتهاض إلى الغزوات ، والانتداب للجهاد في البلاد يقتضي مزيدَ عتادٍ واستعداد . فهل يُكلف الإمامُ المثرين والموسرين أن يبذلوا ما يستعدون به ؟ هذا موقع النظر ومجال الفِكر .

ذهب ذاهبون إلى أنه لا يكلفهم ذلك ، بل يرتقب في توجيه العساكر ما يحصل من الأموال .

٣٧٣\_ والذي أختارُه قاطعاً به أن الإمامَ يكلِّفُ الأغنياءَ من بذل فضلات الأموال ما تَحْصُل به الكفايةُ والغَنَاء ؛ فإن إقامةَ الجهاد فرضٌ على العباد ، وتوجيهُ الأجناد على العباد ، وتوجيهُ الأجناد على ١٣٩ أقصىٰ (٧ الإمكان و ٧) الاجتهاد في البلاد محتومٌ لا تساهل/ فيه . وما أقربَ تقاعُدَنا عنهم إلىٰ مسيرهم إلينا ، واستجرائهم علينا .

وإذا كنا لا نسوّغُ تعطيلَ شيءٍ من فروض الكفايات، فأُحرىٰ فنونها بالمراعاة الغزوات.

<sup>(</sup>١) ساقط من :(ف).

<sup>(</sup>٢) (ف): وقع.

<sup>(</sup>٣) (ف): تريث.

<sup>(</sup>٤) (ت)، (س): تبتر.

<sup>(</sup>۵) (م)، (ف): الغانمين . والمثبت من : (ت)، (س).

<sup>(</sup>٦) ساقطة من : (ت) ، (س) ، (ف) .

<sup>(</sup>٧) ساقط من : (ف).

والأُمور في الولايات (١) إذا لم تؤخذ من مباديها ، جرَّت أُموراً يعسرُ تداركُها عند تماديها .

وقد أَجرينا فيما تقدم أَن الدنيا تبعُ الدين ، وأَن صاحبنا(٢) بُعث لتأسيسِ الدين وتاديةِ الرسالة والإبلاغ ، والاكتفاءِ من هلذه الدنيا ببلاغ ، فمن عظائم الأُمور تركُ الأَجناد ، وتعطيلُ الجهاد ، وانحصار العساكر في الثغور .

٣٧٤ فإن قيل: قد ذكرتم أنه تمتدُّ يدُ الإمام إلى أموال الموسرين عند الهم بتجهيز الأجناد (" إلى الجهاد ")، فما قولكم فيه إذا كان مع المرتزقة كفايتُهم وعُدتُهم، في إقامتِهم ونهضتِهم، ومرابطتِهم وغزوتِهم، في أوانها وإبّانها، ولكن خلا بيتُ المال أو كاد أن يخلو، وخاف الإمام غائلة هائلة من خلو بيت المال عند [عَكْرِة الكفار](١٤)، أو دَبرة (٥) على المجاهدين ؟ ؟

<sup>(</sup>١) (ف)، (س): الإيالات. وفي هامش (س): الولايات.

<sup>(</sup>۲) يقصد المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم ، والمؤلف هنا يستحضر صورة المصطفىٰ وعظمته ، وكأنه لفرط حبه له وشوقه إليه يراه ماثلاً أمامه ، وما ذاك إلا لأنه يعيش في وجدانه ، ويملأ عليه كل كيانه . ومن هنا ساغ أن يقول : ( صاحبنا ) باعتبار أنه يعايش المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم روحاً وفكراً ويستشعر وجوده معه .

ه كذا قدرتُ وقلت معتذراً عن إمام الحرمين ومبرراً هاذا التعبير ·

ولكن الأخ العلامة المحقق الشيخ سيد صقر يرى أن إمام الحرمين استحضر قول القرآن الكريم : ﴿ وَالنَّجِرِ إِنَا هَوَى \* مَا صَلَ صَلِحِبُكُو وَمَا عَوَى \* وقوله جل جلاله : ﴿ وَمَا صَاحِبُكُو بِهَ مُؤْوِنِ ﴾ [التكوير: ٢٧] فَلَقَطَ هَذَا التعبير ، ولم يوفق في ذلك ، ولو كان استحضر عظمة المصطفى صلى الله عليه وسلم وصورته ، لتجافى عن هذا التعبير الذي لا يسوغ ولا يستساغ . وكان واجباً عليه أن يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث لتأسيس الدين وتأدية الرسالة . . . إلخ . ا . هـ بنص حروفه رحمه الله .

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) (م)، (ت)، (س): عسكرة للكفار. والمثبت من: (ف). والعثرة من عكرَ أي فرّ من قرنه، ثم عكر عليه بالرمح أي كرّ. فالمعنى: عند هجمة الكفار عائدين بعد فرارهم واند-حارهم. ( انظر الأساس).

<sup>(</sup>٥) اللَّبْرَة : اللهزيمة في القتال . يقال : جعل الله لهم النَّبْرة : الظفر والنصر . وجعل الله عليهم الدَّبْرة : أي الهزيمة ( المعجم الوسيط ) .

٣٨٢ \_\_\_\_\_\_الركن ألأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام

فقد تقدّم القولُ [الناجع](١) الواقع في وجوب الاستظهار بالذخائر ، وتنزيل إعدادِ المال منزلةَ إعداد الرجال ، ولو وهت كفايةُ الرجال ، امتدت يدُ الإِمام إِلى الأَموال . والذخيرة إحدى العُدّتين .

#### فما الوجه في ذلك ؟

٣٧٥ قلت : هاذا الآن دون التقسيم الأخير (٢) الذي تقرر (٣) نجازُه ؛ فإن المرتزقة إذا لزموا الثغور والمراصد ، وتقاعدوا عن الانبعاث إلى المقاصد ، كان ذلك متضمناً تعطيل الجهاد ناجزاً .

وفيه خصلة أُخرى ، وهي أن معظم أموال بيت المال مما تحويه أيدي المسلمين من الموال الكافرين . فإذا انقطع/ الجهاد ، انقطع بانقطاعه وجوهُ الأموال التي تنصبُّ إلى المون إذا بيت المال ، ويتداعى ذلك إلى اختلال وانحلال ، يتعذر معه المرابطة ؛ فإن المؤن إذا كانت دارَّة (٤٠) بجمامها ، وقد [أكدت] (٥) المطالبُ ، وعسرت وجوهها ؛ لم يخف على ذي نظر في العواقب \_ إفضاءُ الأمر على قُرب وكثب ، إلى انقطاع أصل (٢) السبب .

٣٧٦ـ والقيّم المنصوب في مال طفل مأمور بألا [يقصُرَ] (٧) نظره علىٰ ضرورةٍ حالّة، بل ينظر في حاله باستنماء ماله ، وطلب الأغبط ، فالأغبط في جميع أحواله .

وليس أمرُ كُلِّي [الملة](٨) بأقل من أمر طفل ، ولا نظرُ(٩) الإمام القوام

<sup>(</sup>١) ( ف ) : الواقع الناجع ، وفي الأصل : ﴿ النافع ﴾ والمثبت من ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من :(ف) .

<sup>(</sup>٣) (ف)، (س): تعذر، (ت): تقدّر.

<sup>(</sup>٤) ( ف ) ، ( ت ) ، ( س ) : دائرة . ومعنىٰ دارّة بجمامها أي بتمامها .

<sup>(</sup>ه) (م)، (س)، (ت): اكتف. والمثبت من: (ف) وهامش: (م). يقال: أكدى فلان. إذا ألع في المسألة. فالمعنى كثرت المطالب وألحت، حتى استنفدت المؤن رغم تمامها.

<sup>(</sup>٦) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٧) (م): يفضى . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٨) (م)، (ف): المسألة، والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٩) ساقطة من : (ف) ، (س) .

[و](١) هاذا واضح لا خفاء بمدركه عند انقطاع الجهاد .

فأَما إذا كان جنود الإسلام مشمرين للجهاد ، فالوجوه التي منها تنتظم (٢) الأَموال غير منحسمة ، والأَحوال متسقة منتظمة ، فيبعد تنجيز التعرض لأَموال الناس لأَمر مُقدَّر على نَأْي وبُعد .

ولا ينجلي هـُذا الفصل حتى أذكر بعون الله وتأييده وتوفيقه وتسديده أمراً يوضح الانفصال عما تضمنه هـُذا السؤال من الإشكال .

ولكن الذي ذكرته الآن فيه بلاغ واستقلال.

٣٧٧ فإن قيل: قد ذكرتم في التقاسيم التي قدمتم أن الإمام يستمد من أموال الأغنياء، فأبينوه وفصلوه، وبوحوا بالغرض [وحصلوه] (٣)، وأوضحوا المآخذ والوجوه.

قلنا: قد انتهى الكلام في مقصود الفصل إلى غمرة تُغرق الجهول، وتحيّر العقولَ، وما أَراها تُخيض (عُ إلا من (هُ كان التوفيقُ مطيتَه، والابتهالُ إلى الله طويتَه، والتبحّرُ في بحور العلم عدتَه، وينبغي أَن ننبه على خطره وغَرَره (٢٠)، ثم نندفع في دُرر الكلام وغُرره، فالخائض فيما انتهى إليه الكلام/ إن لم يُعصم، ولم يثبت منه القدم، ١٤١ بين شَوْفَيْن (٧) عند الالتفات إلى طرفين: فإن وقع نظره في الانكفاف عن الأموال، التزم مصيرَ الإسلام إلى أسوأ المصاير والأحوال.

<sup>(</sup>١) مزيدة من : (ت) .

<sup>(</sup>٢) (ف): تنتظر.

<sup>(</sup>٣) (م): وحصلوا. والمثبت من باقى النسخ.

<sup>(</sup>٤) كذا في جميع النسخ . والمفهوم من السياق أنه لا يقدر على خوض هذه الغمرات إلا الموفق المخلص العالم ، وهذا الفعل مضارع أخاض بمعنى جعله يخوض وأقدره على الخوض . جاء في ( اللسان ) : أخاض القومُ خيلهم الماءَ إذا خاضوا بها الماءَ .

<sup>(</sup>ه) (س):لمن.

<sup>(</sup>٦) ساقطة من : (ف).

<sup>(</sup>٧) (ف): سرفين.

٣٨٤ \_\_\_\_\_الركن ألأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام

وإِن استرسل في إِطلاق الأَيدي في الأَموال من غير اقتصاد ، انتصب إِلىٰ إِحداث مطالبات كلّية ، لا أَصل لها في القضايا الشرعية .

وقد تقدم أَن التدابير إِذا لم يكن لها عن الشرع صَدَر ، فالهجوم عليها خطر . ثم قصاراها إِذا لم تكن مقيدةً بمراسم الإسلام ، مؤيدةً بموافقة مناظم الأحكام \_ ضررٌ .

٣٧٨ فأعود وأقول: لست [أحاذر](١) إثبات حكم لم يدوّنه الفقهاء، ولم يتعرض له العلماء؛ فإن معظم مضمون هاذا الكتاب لا يلفىٰ مدوناً في كتاب، ولا مُضَمَّناً لِباب.

ومتى انتهىٰ مساقُ الكلام إلىٰ أحكام نظمها أقوام ، أحلتها علىٰ أربابها ، وعزيتها (٢) إلىٰ كتابها . ولكني لا أبتدع ، ولا أخترع شيئاً ، بل ألاحظ وضع الشرع ، وأستثير معنى يناسب ما أراه وأتحراه . وهاكذا سبيلُ التصرف في الوقائع المستجدَّة ، التي لا توجد فيها أجوبة العلماء مُعَدَّة . وأصحاب المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم ، لم يجدوا في الكتاب والسنة إلا نصوصاً معدودة ، وأحكاماً محصورة محدودة ، ثم حكموا في كل واقعة عَنَّت ، ولم يجاوزوا وضع الشرع ، ولا تعدَّوا حدودة ؛ فعلَّمونا أن أحكام الله تعالىٰ لا تتناهىٰ في الوقائع ، وهي مع انتفاء النهاية عنها صادرةٌ عن قواعدَ مضبوطة .

٣٧٩ فليكن الكلام في الأموال \_ وقد صَفِر بيتُ المال \_ واقعةً لا نعهدُ فيها للماضين الدري عليه الكولون إذ دُفِعوا إلى الدري عليه الأولون إذ دُفِعوا إلى الدري عليه الأولون إذ دُفِعوا إلى وقائع لم يكونوا(٣) يألفوها ، ولم يُنقل لهم مذاهبُ ، ولم يعرفوها .

وإذا استد (٤) الناظر ، استوى الأول والآخر .

فنقول :

<sup>(</sup>١) (م): أخالف . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) (ف): ١ وأضفتها ، والفعل (عزا) واوي ويائي .

<sup>(</sup>س)، (س) .(۳)

<sup>(</sup>٤) استد: استقام.

٣٨٠ للناس حالتان:

إحداهما - أن يعدِموا قُدوة وأُسوة وإماماً يجمع شتات الرأي ، ويُرَدُّوا إلى الشرع المجرد من غير داع وحاد ، فإن كانوا كذلك ، فموجب الشرع والحالة هذه في فروض الكفايات أن يَحْرَجَ المكلَّفون القادرون لو عَطَّلُوا فرضاً واحداً ، ولو أقامه من فيه الكفاية ، سقط الفرض عن الباقين ؛ فلا<sup>(۱)</sup> يثبت لبعض المكلفين توجيه الطلب على آخرين ؛ فإنهم ليسوا منقسمين إلى داع ومدعو ، وحاد ومحدو ، وليس [الفرض]<sup>(۲)</sup> مع عدم متعيناً على كل مكلف ، فلا يعقل تثبيت (۳) التكليف في فروض الكفايات ، مع عدم الوالى إلا كذلك .

٣٨١ فليضرَب في ذلك الجهادُ مثلاً ، فنقول :

لو شغر الزمان عن وال ، تعين على المسلمين القيامُ بمجاهدة الجاحدين . وإذا قام به عُصَبٌ فيهم كفاية ، سقط الفرض عن سائر المكلفين ؛ [فهلذا](٤) إذا عدموا واليا .

٣٨٢ فأما إذا وليهم إمام مطاع ، فإنه يتولى جرَّ الجنود وعقدَ الأَلوية والبنود ، وإبرامَ الذَّمم والعهود . ولو<sup>(٥)</sup> ندب طائفة إلى الجهاد ، تعين عليهم مبادرة الاستعداد ، من غير تخاذل وتواكل واتئاد ، ولم يكن لهم أَن يقولوا : ليس ما نُدبُنا إليه مُتَعيَّناً علينا ؛ فليقم به غيرُنا ؛ فإنا قد أَثبتنا أَن المسلمين إذا نصبوا والياً ، يدبرهم (٢) في إصدارهم وإيرادهم ، تدبيرَ الآباء في أولادهم .

ولو ساغ مقابلةُ أَوامره ونواهيه بما [يوهن] (٧) شأنَه ويوهيه ، لما استتب له مقصد فيما يذرُه ويأتيه ، ولأَفضىٰ إِلىٰ عُسْرِ يتعذر عليه تلافيه .

١) (ف)، (ت)، (س): ولا.

<sup>(</sup>٢) (م): الغرض. والمثبت من باقى النسخ.

<sup>(</sup>٣) (ت)، (س)، (ف): تبين.

<sup>(</sup>٤) (م)، (ف): وهنذا . والمثبت من : (ت)، (س).

<sup>(</sup>٥) (ف)، (ت)، (س): فلو.

<sup>(</sup>٦) ٤ يدبرهم ٤ : جواب ( إذا ) .

<sup>(</sup>٧) في الأصل ، (ت) ، (س) : (يوهي) والمثبت من (ف) .

- الركن ألأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام

ولو وكل [كلُّ] مندوب/ (١) ارتسام مراسم الوالي المنصوب إلى غيره ، لما استقرت للإمام طاعة في ساعة .

فإذا رأَى الإِمام المنصوبُ رأياً في هـٰذا الفن ، كان متبَّعاً ، ولم تجد الرعايا دون اتباعه محيداً ومتسعاً .

٣٨٣ فإذا تقرر ذلك ، بنينا عليه أمرَ المال قائلين : لو شغرت الأيام عن قيام إمام بأمور المسلمين والإسلام ، ومست الحاجة في إقامة الجهاد إلى مال وعتاد ، وأهب واستعداد ، كان وجوب بذله عند تحقق الحاجات ، علىٰ منهاج فروض الكفايات ، فليست الأموال بأعز من المهج التي يجب تعريضها للأغرار (٢) المؤدية إلى الردى والتَّويٰ (٣).

٣٨٤ فهاذا إذا لم يكن في الزمان وزرٌ يلاذُ به .

فإذا ساس المسلمين والي ، وصَفِرت يدُه عن عُدة ومال ، فله أَن يعيِّن بعضَ الموسرين لبذل ما تقتضيه ضرورةُ الحال ، لا محالة ، كما يَندُب مَنْ يواه أهلاً للانتداب . فلا ينبغي أن يستبعد المرء حكم الإمام في فلسه مع [نفوذ](٤) حكمه في روحه ونفسه.

٣٨٥ـ ولست أقول ذلك عن حِسبان ومخالجة ريب ، بل أقطع به على الغيب . وسيزداد ذلك وضوحاً وانكشافاً إِذا ذكرْتُ من تفاصيل هـٰذه القاعدة أَطرافاً ، وكيف يبعُد مدرك ذلك على الفَطِن الأريب ، وفي أخذ فضلاتٍ من أموال رجال تخفيفُ أعباء عنهم وأثقال ، وإِقامة دولة الإِسلام علىٰ أَبُّهةِ الاستقلال في أَحسن حال .

ولو لم يتدارك الإِمامُ ما استرم من سور الممالك ، لأَشفى الخلائق(٥) على ورطات

<sup>(</sup>م): وكل علىٰ مندوب . والمثبت من باقى النسخ .

الأغرار: الأخطار جمع غرر (ر. المعجم والمصباح). (٢)

التولى : الهلاك : وبابه صَدِيَ : تُرِيَ يتولى ، فهو تو . ( ر . المعجم والمختار ) . (٣)

<sup>(</sup>م): تفرد . والمثبت من باقي النسخ . (1)

<sup>(</sup>ف): ينبغى للخلائق.

الركن ألأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام \_\_\_\_\_\_\_\_ المهالك ، ولخيفت خصلة لو تمت \_ [لا كانت ولا أَلمت](١) \_ لكان أَهون فائت فيها أَموالُ الأَغنياءِ ، وقد يتعداها إلى إراقة الدماءِ ، وهتك الستور ، وعظائم الأُمور .

٣٨٦ فإذا تمهد ما ذكرناه/ ، فلنقل بعده : ليس للإِمام [في] (٢) شيء من مجاري ١٤٤ الأحكام أن يتهجم ويتحكّم ، فعلَ من يتشهّىٰ ويتمنىٰ ، ولكنه يبني أُمورَه كُلَّها ، دِقَّها وجِلَّها ، عقدَها وحلَّها ، علىٰ وجه الرأي والصواب في كل باب ؛ فلا يندب قوماً للجهاد إلا إذا رأىٰ تعيُّنَهم منهج الرشاد ومسلك السداد ، ثم يحرِّب الناس حِزْبا (٣) ، وكذلك يجهز إلىٰ كل جيل من الكفار مَن يليهم في صوب تلك الديار .

وهاذا يغني وضوحهُ في طرق الإيالة عن الإطناب والإطالة .

٣٨٧ـ والأَمر في أَخذ الأَموال يجري علىٰ هـٰذه الأَحوال ، فلْيُشِرْ<sup>(٥)</sup> [علىٰ أَغنياءِ كل]<sup>(٢)</sup> صُقع بأَن يبذلوا من المال ما يقع به الاستقلال .

وليس لتفاصيل الرأي غاية ونهاية . فلْيرَ الإِمام في ذلك كله رأيَه .

وما ذكرناه [ليس]<sup>(٧)</sup> حصراً وضبطاً في المقال ، ولكنا جثنا به ضرباً للأَمثال ، وعلىٰ رأي الإِمام بعد عون الله الاتكال في مضطرب الأَحوال .

٣٨٨ ومن تتمة القول في هاذا أن المسلمين إذا وجدوا معاذاً واتخذوا لمهماتهم

<sup>(</sup>١) (م)، (ت)، (ف): لأكلت ولألمت. والمثبت من: (س). والجملة اعتراضية دعائية.

<sup>(</sup>٢) مزيدة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

 <sup>(</sup>٣) أي أنصاراً . أي يجمع كلمتهم وأمرهم . وهاذا المعنىٰ غير موجود في المعاجم ( انظر تفسير الطبري بتحقيق شيخنا العلامة محمود شاكر : ٢٨/١٠ ) .

<sup>(</sup>٤) جمع نَوْبَة . وهي الاسم من المناوية . وهي ساقطة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٥) (ف)، (ت)، (س): فيشير.

<sup>(</sup>٦) (م)، (ف): علىٰ كل أغنياء في كل صقع . والمثبت عبارة : (ت)، (س).

<sup>(</sup>٧) (م): فليس . والمثبت من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup> ف ) : لمهامهم . وهامش ( س ) : لملماتهم .

٣٨٨ \_\_\_\_\_\_الركن الأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام ملاذاً ، لم يكن لهم مضادَّتُه ومرادَّتُه ، ومعاندتُه ومحادّته .

فإن رأًى إذا وقعت واقعةٌ عامة ، وداهيةٌ مطبقةٌ للخِطة طامّة ، ومسّت الضروراتُ في دفاعها إلىٰ عُدّة ، ومادّة من المال تامة ، ويد الإمام صافرةٌ ، وبيوتُ الأموال شاغرة  $_{\rm c}$  أن (١) يتسبب إلىٰ [استيداء] مال من مُوسري المؤمنين  $_{\rm c}$  [فإنه] (٣) يفعل من ذلك علیٰ موجَب الاستصواب ما (١٤) أَرادَ ، وعمَّمَ (٥) أَهلَ [الاقتدار] (٢) واليسار في أقاصي البلاد ، ورتب (٧) علیٰ کل ناحیة فی تحصیل المراد ، ذا کفایة ، ودُرْبة وسداد .

فإِن (^) عسر التبليغ إِلَى الاستيعاب (°) ؛ ورأىٰ في وجه الصواب أَن يخصص الاه أَقُواماً ، ثم يجعلَ الناس في ذلك فناماً (١٠) ، فيستأدي عند كل ملمة ، من/ فرقة أُخرى وأُمّة \_ اتبُّع (١١) في ذلك كله أَوامرُه ، واجتنب زواجِرُه ، ثم [ليكن] (١٢) في ذلك على أكمل نظر ، وأَسد فكر وعِبَر .

## ٣٨٩ فإن اقتضى الرأيُ تعيينَ أقوام على التنصيص ، تعرض لهم على التخصيص ،

<sup>(</sup>١) أن يتسبب مفعول لقوله: إن رأى إذا وقعت واقعة .

<sup>(</sup>٢) (م)، (ف): استداء. والمثبت من: (ت)، (س). وهي مصدر استأدى، يقال: استأدى السلطان فلاناً مالاً أي صادره وأخذه منه. (انظر المعجم الوسيط).

٣) (م): وإنه ، والمثبت من : (ت) ، (س) . وفي (ف) : كافة .
 وقوله : فإنه يفعل ذلك جواب (إن) التي سبقت بسطور في قوله : فإن رأى إذا وقعت واقعة عامة . . .

<sup>(</sup>٤) (ف): علىٰ ما أراد .

<sup>(</sup>٥) (ت): ويعمم.

<sup>(</sup>٦) (م): الأقدار . والمثبت (م): (ف)، (ت)، (س).

<sup>(</sup>٧) (ت): ويرتب.

<sup>(</sup>٨) (ف)، (ت)، (س): وإن.

<sup>(</sup>٩) (ت)، (س): الاستبعاد.

<sup>(</sup>١٠) (ت)، (ف): قياماً. والفئام: الجماعة من الناس، والمراد هنا: جعل الناس فرقاً وجماعات.

<sup>(</sup>١١) جواب الشرط السابق في قوله : فإن عسر التبليغ. . . ورأىٰ . . .

<sup>(</sup>١٢) (م): لم يكن . والمثبت من : (ت) ، (س) .

الركن الأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام ونظر إلى من كثر مالُه ( وقل عيالُه ( ) وقد يتخير مَن خيف عليه من كثرة ماله أَن يقتصد ، يطغى ، ولو تُرك ، لفسد ، ولو غُضّ من غُلواته قليلاً ، لأوشك أَن يقتصد ، و[يستدّ] ( ) ، وإذا لم يخلُ المتصدي للإمامة والاستقامة عن تحديد ( ) النظر ، وتسديد الفكر ، ففيما ذكرناه تصريحاً ، أَو رمزنا ( ) إليه تلويحاً له معتبر ( ه ) .

٣٩٠ ثم إذ قد لاحت المراشد ، ووضحت المقاصد ، فنذكر بعدها ثلاثة فصول ،
 بعد تمهيد ما سبق من الأصول .

## [الفصل الأول]

 $^{(7)}$  أحدها \_ أن من الناس من ذهب إلىٰ أن الإمام يأخذ ما يأخذه في معرض الاقتراض علىٰ بيت المال علىٰ كل حال ، فإن [ثابت] مدارُه ومحالبه ( $^{(7)}$  ، تعيّن ردُّ ما اقترض . و[المُقرض] ( $^{(A)}$  يطالبه ( $^{(P)}$  .

٣٩٢ـ وقال قائلون : إن عمم بالاستيداء (١٠) مياسير البلاد ؛ والمثرين من طبقات العباد ، فلا مطمع في الرد والاسترداد ، وإن خصص بعضاً ، لم يكن ذلك إلا قرضاً .

ونحن نذكر ما يتعلق به كل فريق ، ثم نذكر مسلك التحقيق .

٣٩٣ فمن قال : الإمام يستقرضُ ، استمسك بأن أقدار الواجباتِ مضبوطةُ

<sup>(</sup>١) ساقط من : (ت).

<sup>(</sup>٢) (م): ويستبد، (ف): ويستند. والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٣) (ف): تجريد، (ت): تجديد.

<sup>(</sup>٤) (ف): ورمزنا . (ت) ، (س): رمزاً .

<sup>(</sup>٥) (ف): معبر ومعتبر: أي يعتبر به ، ويقيس عليه ؛ فالاعتبار من معانيه القياس .

<sup>(</sup>٦) (م): بانت . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٧) (ت)، (س): ومجالبه.

<sup>(</sup>A) (م): المقترض . والمثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٩) (ف): مطالبه.

<sup>(</sup>١٠) الاستيداء : مصدر استأدى ، واستأدى فلاناً مالاً إذا صادره وأخذه منه .

.......... الركن ألأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام الجهات في قواعد الدين ، ومذاهب المسلمين ؛ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أَضاق(١) المحاويجُ والفقراءُ ، استسلف من الأُغنياءِ ، وربما استعجل الزكوات ، فلو كان يسوغ الأَخذُ من غير اقتراض ، لكان عليه السلام بيّنه ليقتدي به مَن بعده عند فرض الإضاقة.

وربما تعلق هاؤلاء بأن مآخذ الأموال لو تعدت الطرق المضبوطَة ، والمسالكَ ١٤٦ الموضحةَ في الشريعة ، لانبسطت/ الأيدي إلى الأموال ، ويجر (٢٠) ذلك فنوناً من الخبال ، ولم يثِق ذو مال بماله ، لا في حاله ، ولا في مآله ، وهـُـذا خروج عن ضبط الدين ، وحلٌّ لعصام الإِسلام عن أموال المسلمين .

٣٩٤ والمرضيُّ (٣) عندي أن (٤ ذلك جُبنٌ وحور ، وذهول عن سَنَن النظر ؛ فإن ٤٠ للإمام أن يأخذ من الجهات التي ذكرناها ما يراه سادًا للحاجة على ما قدمنا منهاجه ، ولا يلزمه الاستقراضُ سواء فرض أُخذُه من مُعَيَّنين ، أو من المياسير أجمعين .

والدليل عليه أنا لو فرضنا خلوَّ الزمان عن مطاع ، لوجب على المكلفين القيامُ بفرائض الكفايات ، من غير أن يرتقبوا مرجعاً ، فإذا وليهم إمام ، فكأنهم ولَّوْه أن يدبرهم تعييناً وتبييناً ، فيما كان فرضاً (٥) بينهم فوضى (١) ، ولولاه لأوشك أن يتخاذلوا ، ويحيلَ البعضُ الأمرَ فيه على البعض ، ثم تنسحب المآثم على كافَّتهم . والإمامُ القوام يدفع التخاذلَ والتغالُبُ ، ويحملُ الأُعيان على التناوب فيما على الكافّة [الخروجُ](٧) عن عهدته .

<sup>(</sup>ت): أضاف . وأضاق : فقدَ ماله وافتقر . (1)

<sup>(</sup> ت ) ، ( س ) : ولجر . (Y)

<sup>(</sup>ف)، (ت)، (س): والمرتضل. **(T)** 

ساقط من : (ف) . وعبارتها : والمرتضى عندى أن الإمام يأخذ. . . (1)

<sup>(</sup>ت): فيما كان من وظائفهم فوّض ، (س): فيما كان فرض بينهم فرضاً . (0)

فوضيُّ أي غير معيّن عليّ واحد منهم . وفي ( ف ) : فرضيّ . (1)

<sup>(</sup>م)، (ف)، (ت): والخروج. والمثبت عبارة: (س). (V)

والذي يوضح المقصد أنه لو استقرض ، لكان يؤدي ما اقترضه من مالٍ فاضلٍ مستغنى عنه في بيت المال ، وربما تَمَسُّ الحاجةُ إِلَىٰ ما يُقدِّرُه في الحال فاضلاً ، ثم يقتضي الحال استردادَ ما وفيناه على المُقْرض ، ويستدبرُ التدبيرَ ، فلا يزال في ردّ واسترداد ، وما أدىٰ إلى التسلسل ، فهو في وضعه لا يتحصل .

٣٩٥ـ والذي يجب التعويل عليه أن كل واقعة وقعت في الإسلام تعيّن علىٰ ملتزمي الإسلام أن يقيموا أَمرَ الله فيها ، إما بأنفسهم إذا فَقَدوا من يليهم ، أو بأن يتبعوا أَمرَ واليهم .

فإذا امتثلوا أمر الله بأنفسهم ، أو بأموالهم علىٰ تفنن أحوالهم ، فارتقابهم/ رجوعاً ١٤٧ في مالهم يُشعر بأنهم ما كانوا متأصِّلين فيما كلّفهم ربُّهم .

وهاذا ظنَّ كاذب ، ورأي غيرُ صائب ، فالمسلمون هم المخاطبون ، والإمامُ في التزام أَحكام الإسلام كواحد من الأَنام ، ولكن<sup>(١)</sup> مستناب في تنفيذ الأَحكام ، فإذا نَفَذَت ، فلا مطمع في مرجع ، فإن دَرَّ لِبَيتِ المال مالٌ ، فحظُّ المسلمين منه تهيؤه للحاجات في مستقبل الأَوقات .

فهاذا منتهى القول في هاذا الفن .

٣٩٦ وأنا أقول الآن : لست أمنع الإمام من الاقتراض على بيت المال ، إن رأى ذلك استطابة للقلوب ، وتوصُّلاً إلى تيسر الوصول إلى المال ، مهما اتفقت واقعة وهجمت (٢) [هائعة] (٣) .

والذي قدمته ليس تحريماً للاستقراض ، ولكنه تمهيدٌ لما يسوغ للإِمام أن يفعله ، والأمر موكول إلىٰ رأيه ، أو استصوابه في افتتاح كل أمره (٤) ومآبه .

والجملة في ذلك أنه إذا أَلمت مُلِمّة ، واقتضىٰ إلمامُها مالاً ، فإن كان في بيت

<sup>(</sup>١) (ف)، (ت)، (س): ولكنه.

<sup>(</sup>٢) (ت)، (س): أو هجمت.

<sup>(</sup>٣) في ( م ) ، ( ت ) : ﴿ هَاجِمَةُ ﴾ والمثبت من ( ف ) وهامش ( س ) .

<sup>(</sup>٤) (ف)، (ت)، (س): أمر.

٣٩٢ \_\_\_\_\_\_الركن الأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام المال مالٌ ، نزلت المال مالٌ ، نزلت على أموال كافة المسلمين .

فإذا كُفيت من أَموالهم ، فقد انقضت وانقطعت تبعاتُها ، وعلائقُها ، فإذا حدث مالٌ ، تهيأ ما حدث للحوادث [المستقبلة](١) .

هـٰذه (٢) معضلات لا يستدّ فيها إلا مؤيَّد ، ولا يُطبق مَفصلَ الحق فيها إلا مسدَّد .

٣٩٧ فإن قيل : قد<sup>(٣)</sup> ذكر الفقهاءُ أن من معه طعامٌ إذا وجد مضطراً إليه واقعاً في المخمصة ، مُشفياً على الهلاك ، لم يلزم مالك الطعام بذلُه من غير بدل ، وإحياءُ المُهج من فروض الكفايات ، على مجرى الأوقات ، وقد يتعين على الإنسان في بعض المُهج من فروض الكفايات ، على مجرى الأوقات ، وقد يتعين على الإنسان في بعض المُهج من فروض الكفايات ، على مجرى الأوقات ، وقد يتعين على الإنسان في بعض المُهج من فروض الكفايات ، على مُضطر أن يبذلَ [كنه] الجد/ ، ويستفرغَ غايةَ الوُسْع في إنقاذِه ، ثم لا يجبُ التبرعُ والتطوع بالبذل .

قلنا : هـنذه المسأَلة عندنا فيه إذا كان للمضطر مالٌ غائبٌ أو حاضر ؛ فأَما إذا كان لا يملك شيئاً ، فيجب سدُّ جوعَتِه ، وردُّ خَلَّتِه ، من غير التزامه عوضاً ، ولا أَعرف خلافاً أَن سدَّ خلات المضطرين في سِني المجاعات ، محتومٌ على الموسرين . ثم لا يرجعون عليهم إذا انسلوا من تحت كلاكل الفتن .

وفقراءُ المسلمين بالإضافة إلى متوسليهم (٥) كالابن الفقير في حق أبيه ، ليس للأب الموسر أن يُلزمَ ابنه الاستقراض منه إلى أن يستغني يوماً من الدهر ، ولو كان لولده مال غائب أقرض ولده ، أو استقرض له إن كان مَوْليًا عليه .

والذي يكشف الغطاءَ فيه أن من رأَىٰ مسلماً مشرفاً علىٰ حريق أَو غريق ، واحتاج

<sup>(</sup>١) (م): لمستقبله . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) (ت)، (س): فهاذه.

<sup>(</sup>٣) من هنا سقط نحو صفحة من نسخة : ( ف ) .

<sup>(</sup>٤) (م)، (ف): فيه . والمثبت من : (ت)، (س) .

<sup>(</sup>٥) مِن توسّل إلى الله تعالى بالقربات والأعمال . والمعنى : متوسليهم أي الذين يتقربون إلى الله بالبذل لهم ، فيتوسلون إليه فيهم ، أو متوسليهم الأغنياء الذين يتقربون إليهم ويسألونهم حاجتهم ومُؤنتهم .

الركن الأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام \_\_\_\_\_\_\_\_\_  $^{(1)}$  و إكدادِ حدبه  $^{(1)}$  ، لم [يَخُذ] في مقابلة سعيه  $^{(1)}$  .

٣٩٨ وما ذكره الأولون من استسلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم عند مسيس الحاجات ؛ (٥ واستعجاله الزكوات ٥) ، فلست أنكر جواز ذلك ، ولكني أُجوُّزُ الاستقراض عند اقتضاء الحال ، وانقطاع الأموال ، ومصير الأمر إلىٰ منتهىٰ يغلب على الظن فيه استيعابُ الحوادث لما يتجدد في الاستقبال .

٣٩٩ـ وأما ما ادَّعَوْه من أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان لا يأخذ إلا وظيفة حاقة في أوان حلولها ، أو يستقرض ، فهذا زللٌ عظيم ؛ فإنه كان إذا حاول تجهيز جُندٍ ، أشار على المياسير من أصحابه بأن يبذلوا فضلاتِ أموالهم ، والأقاصيص المأثورة المشهورة في ذلك بالغة مبلغ التواتر ، وكانوا رضي الله عنهم/ يتبادرون ارتسام ١٤٩ مراسم الرسول عليه السلام على طواعية وطيبِ أنفُسٍ ، ويزدحمون على امتثال الأوامر حائزين به أكرم الوسائل ، ازدحام الهيم العطاش على المناهل ، وكانت مبادىء إشاراتِه أنجع في قلوب الناس ، من سيوف أهل النجدة والباس ، في أهل العناد والشراس .

٠٠٠ـ وما [شببُوا](٢) به من أداء الأمرِ إلى إخلال(٧) ، وإفضائه إلى امتداد الأيدي

<sup>(</sup>١) إنفاد سببه: السبب في الأصل الحبل، وهو هنا كناية عما يمكن من الوسائل والأدوات. وأنفده: أفناه وأهلكه، والمعنى: احتاج إلى بذل كل ما يملك من الوسائل، وإهلاكها في سبيل إنقاذه، مع بذل جهده وقوّته: أي يبذل النفس والنفيس.

<sup>(</sup>٢) ( ت ) ، ( س ) : ( جسده ) . والحدب كناية عن الظهر ، وهو كناية عن القوة والاستطاعة .

 <sup>(</sup>٣) في ( م ) : « لم يحد » بإهمال الحاء والدال ، وفي هامش ( س ) نسخة أخرى : « لم يحز »
 بالحاء والزاي ، وفي ( ت ) : « لم يجز » .

والمثبت من ( س ) : ﴿ يَخَذَ ﴾ وهي مخففة من يأخذ .

<sup>(</sup>٤) المفعول به لـ (يخذ) محذوف ، وهذا الأسلوب معهود في كلام إمام الحرمين ، هذا وقد تصرف ناسخ (ت) ، فغير وزاد ؛ فجاءت العبارة : « لم يجز في مقابلة سعيه طلب عِوض » . وهذا انتهى السقط من (ف) . الذي أشرنا إليه من نحو صفحة مضت .

<sup>(</sup>٥) ما بين القوسين سقط من ( ف ) .

<sup>(</sup>٦) (م)، (س)، (ت): شبهوا،

<sup>(</sup>V) (ف): انحلال.

إلى الأموال ، فلا احتفالَ بالأموال عند إطلال<sup>(١)</sup> الأهوال على بيضة الإسلام ، ولا يسوغ أَخذُ الأموال على الإهمال هزلاً من غير استفصال . فإن سُئلْنا الدليلَ ، فقد قدمنا ما فيه أكمل مَقنع وبلاغ .

فهاذا نجاز الغرض من هاذا الفصل ، وهو أَحد الفصول الثلاثة الموعودة بعد تمهيد الأُصول . فأَما .

## الفصل الثانى

وبه يتم المقصد في بعض ما سبق .

ا ٤٠١ وهو أن عساكر الإسلام إذا كثروا ، أعني المرتزقة المترتبين في ديوان الجنود [المعقود] (٢) ، وعظمت المؤن القائمة بكفايتهم ، وهي جارية على استمرار الأوقات ، على (٣) حسب توالى الحاجات ، التي تتقاضاها الفطن والجبلات .

وكان اتساع الرقاع والأصقاع ، وكثرة الثغور والمراصد في البقاع - لا يستقل إلا بكثرة الرجال المترصدين للقراع ، وقد قسمهم الإمام على أصناف وأنواع ، وصفّقهم خيلاً خيلاً خيلاً أن ، ورَعْلاً رَعْلاً (٥) ، فمنهم مندوبون (١) لنفض حريم البلاد عن المتلصصين ذوي العَرَامةِ ، ومنهم متصرفون في البلاد لردع النابغين من أهل الفساد ، الزائغين عن منهاج السداد ، ومنهم مرتبون في مرابطة الحصون والقلاع ، وآخرون في المضايق والمراصد ، والنجدة الكبرى محتقون بالإمام ، وبأمراء الأجناد في البلاد .

<sup>(</sup>١) (ت)، (س): إظلال.

<sup>(</sup>٢) (م)، (ف): المعقودة . والمثبت من : (ت)، (س).

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٤) (ف): جيلاً جيلاً.

<sup>(</sup>ه) (س)، (ت)، (ف): ورعيلاً رعيلاً. والرغل هنا القطعة من الخيل قدر العشرين، وقيل مقدمتها والمعنى: أن الإمام يقسّم الرجال ويصنفهم بحسب إعدادهم لما يكلفون به من مهمات وواجبات.

<sup>(</sup>٦) (ت): متدرّبون ومنتدبون ، (س): مندوبون أو منتدبون .

٤٠٢ وإذا انتهى تدبير الممالك إلى ذلك ، فالغالب أن ما يتفق من أخماس الغنائم والفيءِ لا/ يقيم الأَوَد ، ولا يديم العُدد ؛ فإِنا كما نُصيبُ نُصاب ، والحربُ سجال ، ١٥٠ والقتال مضطرَب وتباين أحوال .

ومن ظن [ممن](١) يلاقي الحروبَ بألا يصابَ ؛ فقـد ظـنَّ عَجُـزا(٢)

والمغانم في وضع الشرع ليست مقصودة ؛ فإن الغرض التجردُ<sup>(٣)</sup> للجهاد ؛ إعلاءً لكلمة الله ، وحياطَة الملة ، والمغانم ليست معمودةً مقصودة ؛ إذ لا يليق بمحاسن الشريعة أن تجعل بذلَ المهج والتغرير بالأرواح إِلىٰ تحصيل المغانم ذريعة .

فإذن لا تقوم المملكةُ بتوقع الاغتنام ، ولا بدّ للإمام (٤) من الاعتصام بأوثق عِصام ، على ممر الأيام ، [ووزر] (٥) الإسلام مأمور بأقصى الاحتياط ، والحفظ (٦) باللحظ بعد اللحظ، ولا أُشبه ما يرتقب من مغنم بالإضافة إلى المؤن [القارّة](٧) إلا [بما](^^ يقتنصه (٩) القانصون من الصيود بالإضافة إلى النفقات [الدّارّة](١٠) ، فلو ترك الناس المكاسب معولين على الاصطياد ، لهلكوا وضاعوا واضطربوا وجاعوا .

فهاذه التشبيبات قدمتُها لتوطئة أمرٍ مقطوع به عندي ، قد يأباه المقلدون ، الذين لا تقتضيهم نفوسُهم التحويمَ على الحقائق، فضلاً عن ورودها، وكلما ظهرت

<sup>(</sup>م): أن يلاقى . والمثبت من باقى النسخ .

البيت للخنساء من قصيدة بعنوان ( تعرّقني الدهر ) ( ديوان الخنساء : ١١٥ ، ١١٦ ) . **(Y)** 

عبارة (ف) ، (ت) ، (س) : بالتجرد للجهاد إعلاء كلمة الله . (٣)

ساقطة من : ( ف ) . (1)

<sup>(</sup> ف ) : ووزراء ، ( م ) : ووزير . والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) . وآثرناه لأنه تعبير إمام (0) الحرمين عن الإمام دائماً ، ووَزَر : أي ملجأ ومعتصم ( المعجم ) .

<sup>(</sup> م ) ، ( ت ) ، ( س ) : في اللحظ . والمثبت من :( ف ) . (٦)

<sup>(</sup> م ) : الفازّة . والمثبت من باقي النسخ . والقارّة أي الثابتة الدائمة . **(Y)** 

<sup>(</sup>م): ما . والمثبت من باقى النسخ . (A)

<sup>(</sup>٩) (ف): يقنصه.

<sup>(</sup>١٠) في جميع النسخ ( الدائرة ! ، والمثبت اختيار منا ، مراعاة للسجع مع ( القارّة ! ، وهو الأسلوب الذي جرى عليه إمام الحرمين في هاذا الكتاب، ويرشح لذلك استخدام لفظ الدّارّة » مراراً من قبل ، دون لفظ ( الدائرة » .

حقيقة ، ولاحت إلىٰ دركها طريقة ، صبروا(١) لجحودها .

### ٤٠٣ مَا فَأَقُولُ وَاللهِ المستعان :

لا بد من توظيف أموال يراها الإمام قائمةً بالمؤن الراتبةِ ، ومدانيةً لها ، وإذا وظف الإمامُ على الغلات والثمرات وضروب الزوائدِ والفوائد من الجهات يسيراً من كثير ، سهُل احتمالُه ، ووفر (٢) به أُهَبُ الإسلامِ ومالُه ، واستظهر رجالُه ، وانتظمت قواعدُ الملك وأَحوالُه .

١٥ ولو عدِم الناس سلطاناً يكفُّ عن زرعهم وضرْعهم عاديّة الناجمين ؛ وتوثبَ/ الهاجمين ، لاحتاجوا في إقامة حراس من ذوي الباس إلىٰ أضعاف ما رمزنا إليه .

فَإِن استنكر ذلك غِرٌّ غبيّ ، قلنا : أَتَنكر أَن ما ذكرتُه وجه الرأي ؟ . فإِن أَباه وادعىٰ خلافَه ، تركتُه ودعواه ، ولن يفلح قط مقلدٌ يتبع في تقليده هواه .

وإِن اعترف به ، وقد تقرر أَن الاستظهار بأَقصى العَدَد والعُدد محتوم ، ولا يفي به توقَّعُ مغنوم ، ومفهوم أَنه لو استفزَّتْنا داهية ووقع والعياذ بالله خَرْمٌ في ناحية ـ لاضطررنا في دفع الباس إلىٰ نفض<sup>(٣)</sup> أكياس الناس ، ولو تقدّمنا بوجه الرأي ، لظننا أَن الأُمورَ في استتبابها تجرى علىٰ سَنَن صوابها .

٤٠٤ فإن قيل: لم يكن ذلك (٤) في زمن الخلفاء الراشدين.

قلنا: لما انتشرت الداعية (٥) وكثرت المؤن المعيّنة ، تسبب أَميرُ المؤمنين عمر رضي الله عنه إِلىٰ توظيف (٦) الخراج والأرفاق علىٰ أَراضي العراق ، و[هو](٧)

<sup>(</sup>۱) (ت)، (س): ضروابجحودها.

<sup>(</sup>٢) (ت): ووقىل .

<sup>(</sup>٣) (ف)، (ت)، (س): إلى بعض الناس. والمراد بنفض الأكياس. أخذ كل ما فيها، والأكياس جمع كيس، وهو وعاء الدراهم والدنانير.

<sup>(</sup>٤) (ف)، (ت)، (س): ما ذكرتموه.

<sup>(</sup>٥) (ف): الرعية.

<sup>(</sup>٦) (ف): توصيف.

<sup>(</sup>٧) مزيدة من : (ف ) . وسقط من (س ) : وهو قارّ . وسقط من (ت ) : وهو .

٤٠٥ فإن قيل: أليس مذهب إمامكم الشافعي رحمه الله أن الخراج المستأدئ من غير أراضي العراق غير ثابت ؟

قلنا : مذهبه أن الجزية المضروبة على أراضي الكفار باسم الخراج تسقط بإسلامهم ، كما تسقط الجزى الموزّعةُ على رقابهم . وهو كما قال .

٠٦ ٤٠ والذي ذكرناه أمر كلي بعيدُ المأخذ من آحاد المسائل.

ومنشؤه الإيالة الكبرى ، مع الشهادات الباتة القاطعة من قاعدة الشريعة ، فإذا مست الحاجة إلى استمداد نجدة الدين [وحرسة] (۱) المسلمين من الأموال ، ولم يقع الاجتزاء (۲) والاكتفاء بما يتوقع على المغيب من جهة الكفار ، وتحقق الاضطرار ، في إدامة الاستظهار ، وإقامة حفظ الديار إلى عون من المال مطرد دار ، ولو عين الإمام / ١٥٢ أقواما من ذوي اليسار (٣) ، لجر ذلك حزازات في النفوس ، [وفكرا سيئة] في الضمائر والحدوس .

وإِذا رتب على الفضلات والثمرات والغَلاَّت قَدْراً قَرِيباً ، كان طريقاً ( في رعاية الجنود والرعية مقتصدةً مرضيةً .

ثم إِن اتفقت مغانمُ ، واستظهر بأخماسها بيتُ المال ، وغلب على الظن اطرادُ الكفاية ، إِلَىٰ أَمدٍ مظنون ونهاية ، [فيغُضُّ](١) حينئذ وظائفَه ؛ فإنها ليست واجباتٍ توقيفية ، ومقدَّراتٍ شرعية ، وإنما رأيناها نظراً إلى الأُمور الكلية ، فمهما استظهرَ بيتُ

<sup>(</sup>١) (م): وحرمة . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) (ف): الإجزاء

<sup>(</sup>٣) (ت)، (س): الثروة واليسار.

<sup>(</sup>٤) (م): وفكرات في الضمائر . والمثبت من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٥) (ت)، (س): طريقةً.

<sup>(</sup>٦) (م)، (س): فيفض والمثبت من : (ف)، (س)، ويغض من وظائفه أي ينقص منها .

٧٠٤ وهـُذا الفصل الذي أطلت أنفاسي فيه يلتفت إلى أمر قدّمتُه في الاستظهار بالادخار ، فلست أرى للإمام أن يمد يده إلى أموال أهل الإسلام ليبتني بكل ناحية حِرْزاً ، ويقتني ذخيرة وكنزاً ، ويتأثل مَفْخَراً وعِزاً . ولكن يُوَجّهُ لدرور المؤن على ممر الزمن ما سبق رسمه ، فإن استغنى عنه بأموالي أفاءها الله على بيت مال المسلمين ، كفّ طَلِبتَه عن الموسرين .

٤٠٨ فرحم الله امرأ طالع هاذا الفصل وأنصف وانتصف ، ولم يلزم [جادة](١)
 تقليده ، ولم يتعسف .

فالذي حواه هـنذا الفصل أقصدُ الطرائق ، وأَسدُّ المسالك إلىٰ مدارك الحقائق . وقد نجز الفصل الثاني . فأما .

#### الفصل الثالث

8.٩ فمضمونه الردُّ على من يرى تعزيرَ المسرفين الموغلين باتباع الشَّبهات، واقترافِ السيئات، واتباع الهَنَات بالمصادرات. من غير فرض افتقارِ وحاجات. وهذا مذهب جدّاً (٢) رديّ ، ومسلكٌ غير مرضي ؛ فليس في الشريعة أن اقتحام المآثم يوجَّه إلى مرتكبيها ١٥٣ ضروبَ / المغارم، وليس في أخذ أموالٍ منهم أمرٌ كلِّي، يتعلق بحفظ الحوزة، والذب عن البيضة، وليس يسوغ لنا أن نستحدث وجوها في استصلاح العباد، وجلب أسباب الرشاد، لا أصل لها في الشريعة ؛ فإن هذا يجر خَرْماً عظيماً، وخطباً هائلاً جسيماً.

• ٤١٠ فإن قيل : قد ذكرتَ تسويغَ وظائف لم يحم عليها طائف ، فكيف تأبي<sup>(٣)</sup>

<sup>(</sup>١) (م): مخافة ، (ف): خساوة ، (ت): محادّة . والمثبت من: (س). والمعنى لا يلزم أصل تقليده ووسط طريقه ، أي يغرق في تقليده .

<sup>(</sup>٢) (ف): جدّ زريّ ، (ت) ، (س): جدّ رديّ .

<sup>(</sup>٣) عبارة : (ت) ، (س) : يأبى التهذيبُ والتأديبُ منعَ مادة الفساد .

الركن الأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام \_\_\_\_\_\_\_ ٣٩٩ التهذيبَ ، والتأديبَ بقطع مادة الفساد ؛ وإن لم يعهد ذلك منصوصاً ، مذكوراً في الشرع مخصوصاً .

قلنا: ما ذكرتُه من الوظائف مستندُه إجماع العلماء كافة ، حيث نزلوا  $[0,1]^{(1)}$  ، (\* وعقدوا أو حلّوا \*) على وجوب الذب عن حريم الإسلام . فإذا لم نصادف في بيت المال مالا ، اضطررنا لتمهيد الدين ، وحفظ حوزة المسلمين ـ إلى الأخذ من أموال الموسرين ، ثم عرفنا على الجملة أن الاقتصاد مسلكُ الرشاد ، ولم نر في تفصيل مثل هذه الواقعة ([0,1]) أصلاً في الشرع ، فنتبعه ، فتبينًا قطعاً أن ما عم وقعه ، وشمل ([0,1]) وضعه ، وعظم نفعه ، فهو أقربُ معتبر .

وأما نزف أموال العصاة ، فلا نرى له أصلاً .

ا 13- نعم ، لا يبعد أن يعتني الإمام عند مسيس الحاجات بأموال العُتاة ، وهنذا فيه أكمل [مَرْدَع] (٥) ومقنع ؛ فإن العتاة العصاة (٦) إذا علموا ترصد الإمام لأموالهم لاضطراب حالاتهم عند اتفاق إضاقة (٧) أعوان المسلمين وحاجاتهم ـ كان ذلك وازعاً لهم عن مخازيهم وزلاتهم .

٤١٧ فإن قيل : أليس عمر بن الخطاب رضي الله عنه شاطر خالدَ بنَ الوليد مالَه ، وشاطر عمروَ بنَ العاص مالَه ، حتى أخذ رسولُه إليه نصفَ عمامته وفردَ نعله ؟ ؟

قلنا : ما فعله رضي الله عنه محمولٌ علىٰ محمل سائغ / واضح ؛ وسبيلٍ بَيِّنِ ١٥٤ لائح ، وهو أَنهما كانا خامرًا<sup>(٨)</sup> في إِمرة الأَجناد والبلاد أَموالاً لله ، وكان لا يَشَدُّ عنه

<sup>(</sup>١) (م): وحلوا . والعثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٢) سأقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) هامش (س): القاعدة .

<sup>(</sup>٤) (ف)، (ت)، (س): وسهل.

<sup>(</sup>٥) (م)، (ف): ردع . والمثبت من : (ت)، (س).

<sup>(</sup>٦) ساقطة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٧) مصدر أضاق إذا صار في فقر وضيق وفقد ماله .

<sup>(</sup>۸) هامش (س) : جازا .

رضي الله عنه مجاري أحوالِ مستخلَّفيه ، فلعله رآهما مجاوزَيْنِ حدُودَ الاستحقاق ، ثم أنعم النظرَ وأَطالَ الفكِر ، وقدم الرأيَ وأَخَّر ؛ فرأَىٰ ما أَمضىٰ ، وشهد وغِبْنا ، وقدرُه أَجلُّ وأَعلىٰ من أَن يتجاوز ويتعدّىٰ .

18 فهنذه جملٌ في أبواب الأموال من طريق الإيالة المؤيدة بالحق ، المقيدة بشهادة [الشرع](١) والصدق كافية ، ومسالكُ مرشدةٌ شافية ، أبرزتها بتوفيق الله من ناحية الإشكال إلى ضاحية الإيضاح ، كأنها غَيْداءُ ، مُشَنَّفَةٌ مُقرَّطَةٌ بالدرّ والأوضاح(٢) .

فأين تقع هنذه الفصول من كتب مضمونُها أقوال؟ و[إغارةٌ](٣) علىٰ كتب رجال، مع اختباطٍ واختبال، [واختزاء](٤) وافتضاح؟ ﴿ ولكن سل الحسناء عن بخت(٥) القِباح ﴾!!!

٤١٤ انتهىٰ مجامعُ القول في أموال بيت المال ، ونجز بنجازها غرضًنا في هـنذا الكتاب في تفصيل ما إلى الأئمة وولاة الأمر .

ونحن الآن نعقد فصلاً في مستخلَفي الإمام ، وقد مضى فيما تقدم صدرٌ صالح فيهم (٦) ، ولكنا أحلنا استقصاء المقاصد ، واستيفاء سبل المراشد على هنذا الباب .

والآن نفي إن شاءَ الله عز وجل بالمواعيد ، ونستعين بالله تعالىٰ .

<sup>(</sup>١) (م): بالشرع . والمثبت من: (ت) .

<sup>(</sup>٢) جمع وَضَح وهو الحلي من الدراهم الصحاح.

<sup>(</sup>٣) (م): إعادة . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٤) (م): واحتواء، (ف): واجتزاء. والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٥) شطر ببت نسبه الثعالبي (في الإعجاز والإيجاز ٢٠٥) إلى عبد الصمد بن بَابَك ، وتمامه:

وما قصَّرتُ في طلب ولكن سل الحسناء عن بخت القباح بخت : حظ . والمثل يضرب لمن يسعى سعيه ، ويحسِنُ عَمَلة ، ثم يسوء حظه ، ويتقدّمه من هو دونه . وبهنذا المثل يعبر إمام الحرمين عن شكواه من سوء حظه ؛ حيث لم تنل كتبه ما نالته الكتب التي يرمز إليها ويعرّض بها . وكم كان صادقاً رضي الله عنه في شكواه فلم ينل للآن حظه ونصيبه .

<sup>(</sup>١) (ف):فيه.

## [د-القول في مستخلفي الإِمام]

## فضاف

10 على الممكن أن يتعاطى الإمامُ مهماتِ المسلمين في الخِطة ، وقد اتسعت أكنافُها ، وانتشرت أطرافُها ، ولا يجدُ بُدّاً من أن يستنيب في أحكامها ، ويستخلف في نقضها ، أو في إبرامها وإحكامها .

113 وشغلُه الذي لا يخلفُه فيه أحدٌ مطالعاتُ كلياتِ الأُمور ؛ إِذ لو وَكَل ذلك إِلَىٰ غيره وعمل (١) على ألا / يبحث ؛ ولا يَخْبُر ، ولا يَفْحَص ، ولا ينْقُر (٢) ، وفوَّضَ ذلك ١٥٥ إلىٰ موثوق به ؛ ورسم له التشميرَ والبحث والتَّنقيرَ ، وآثر التخليَ لعبادة الله ، والانحجازَ عن النظر في أمر الملة (٦) ، واختار الرفاهية ، والرغدَ ، والدَّعَةَ و[الدّد] (١) فذلك غيرُ سائغ ، وهو مؤاخذ بحق الأُمة (٥) يومَ القيامة ، مطالَبٌ أو معاتب ومعاقب ، وإذا تمادىٰ علىٰ ذلك ، فقد ينتهي الأَمر إلى التفسيق ، وقد سبق القول فيه على التحقيق .

١٧ ٤ ـ فإن أَراد أَن يخلع نفسَه ، فقد تقدم فيه قولٌ بالغ ، وبيانٌ شافٍ سائغ .

٤١٨ ـ فإذن منصب الإمام يقتضي القيام (٢) بالنظر العام في حقوق الرعايا والمستخلّفين عليهم على ممر الأيام .

14\$ــ فأما تفاصيل الأمور ، فما تولاه الإمام بنفسه ، فهو الأصل . وما استخلف

<sup>(</sup>۱) (ف)، (ت): وعمد.

 <sup>(</sup>٢) (ت): وهامش (س): يبقر. وفي (س): بكسر القاف وهو خلاف الصواب الذي في المعاجم ونَقر عن الأمر بحث عنه. ( المعجم).

<sup>(</sup>٣) (ف):الأمة.

 <sup>(</sup>ع): والتلذذ . وغير واضحة في : (ف) . والمثبت من : (ت) ، (س) . وآثرنا (الده)
 لأنها تحقق السجم الذي جرئ عليه المؤلف . واللَّدُ : اللهو واللعب .

<sup>(</sup>٥) (ف): الإمامة.

<sup>(</sup>١) ( ف ) : الاهتمام .

به كافياً ، مستقلاً دارياً (۱) ، متيقظاً فيما نيط به واعياً \_ فالاستخلاف في تفاصيل فيه كافياً ، مستقلاً دارياً (۱) ، متيقظاً فيما نيط به واعياً \_ فالاستخلاف في تفاصيل الأعمال سائع بلا خلاف . ثم ما يستخلف فيه ينقسم إلىٰ آمر خاص يحتوي على الغرض منه مراسم يُبيّنُها (٢ ومعالم يُعيّنُها ٢) ، فيعقدُ الإمام [بمضمونها] (١) [منشوراً] (١) ويتخذه المولّى دستوراً .

وإِلَىٰ أَمرٍ عامٌ منتشرِ القضايا على الرعايا ، لا يُضبط مقصودُه برسوم<sup>(٥)</sup> ، ولا منظوم<sup>(١)</sup> .

٤٢٠ فأما الأمرُ الخاص ، فهو كجباية الصدقات والموظفات على المعادن والمقطَّمَات (٧) ، وما ضاهاها من الجهات ، فمن ولاه الإمام صنفاً من هذه الأصناف ، فينبغى أن يكون المولَّىٰ مستجمعاً خصلتين :

إحداهما \_ الصيانة والديانة .

والثانية \_ الشهامة ، والكفايةُ اللائقةُ بما يتولاه ويتعاطاه ، ولا يشترط أن يكون مجتهداً بالغاً مبلغ المغتين ، ولكن الإمام يرسُم له مقادير النَّصُب والزكواتِ ، وتفاصيلَ الأسنان على أبلغ وجه في البيان ؛ فيمضي المُولَّىٰ قُدُماً ، ويتخذ المراسمَ قدوة وأَمَعاً ( ) ولو كان المنصوب لما ذكرناه عبداً مملوكاً \_ ساغ ؛ فإن أمثال هاذه الأعمال ليست ولايةً على الكمال .

٤٣١ـ ومن هـٰـذا القبيل تفويض جرِّ الأَجناد إِلَىٰ بلاد الكفر ـ والعياذُ بالله<sup>(٩)</sup> ـ

<sup>(</sup>١) و دارياً ٤ مخففة من و دارناً ٤ حتى تتحقق السجعة المنشودة .

<sup>(</sup>٢) ساقط من :(ف).

<sup>(</sup>٣) (م)، (ت)، (س): مضمونها. والمثبت من: (ف).

<sup>(</sup>٤) (م): ميسوراً. والمثبت من باقي النسخ.

<sup>(</sup>٥) (ف): رسم، (ت)، (س): رسوم.

<sup>(</sup>٦) (ف): منظم.

<sup>(</sup>٧) (ف)، (ت)، (س): المقطعات (بدون واو).

 <sup>(</sup>A) الأممُ هنا بمعنى البيّن من الأمور الذي يقاس عليه ويحتذى به .

<sup>(</sup>٩) (ت)، (س): الكفر والعناد.

فليجتمع فيمن يُقلَّدُ الأَمرَ (١) الثقة ، والصرامة ؛ والشهامة ؛ وليكن ممن حنكته التجارب ، وهنَّبَتُه المذاهب [لا يستفزُّه نزق] (٢) ولا يُضجرُه حَنَق (٣) ، ولا يبطئه عن الفُرص إذا أَمكنت خور ، يطرق للخُدع ، كالصَّل (٤) النَّفْنَاض ، ويتوثب في أَوان الفرصة كالصقر يهوي في الانقضاض ، وليكن طَبّا (١) بالغَرَر ، هجوما (١) في مظان الحاجات على الغُرَر ، عارفاً بغوائل القتال مصطبراً في ملتطم الأهوال ، محبباً في الجند ؛ لا يُمقتُ لفرطِ فظاظة ، مهيباً لا يُرَاجع في الدَّنِيات من غير حاجة ، ثم الإمام المغانم والأسرى ، يتخذُها وَزَراً وذكرى .

وهانده الإمرة قريبة (٨) أيضاً إذا اختصت بجر (٩) العساكر ، ويكفي فيها الثقة ، واستجماع ما أشرنا إليه من البصائر ، وعمدتُها الشجاعة والاستطاعة ، والتيقظ اللائق بهاندا الشأن ؛ ﴿ فَالرَّأَى قَبلِ شَجَاعة الشَجَعَانَ ﴾ .

277 فأما الأمر الذي يعم ، ولا ينضبط مقصوده ، فهو كالقضاء ، والجلوس لفصل الحكومات بين الخصماء ، وقد يرتبط به أُمورُ الأموالِ والأبضاع والدماء ، وإقامة العقوبات على ذوي الاعتداء ، والإنصاف والانتصاف ، والمنع من سلوك مسالك الاعتساف ، وهذا أعظم الأشغال والأعمال ، فيقتضي هذا المنصبُ خلالاً في الكمال سيأتي شرحنا عليها .

<sup>(</sup>١) (ف): الإمرة.

<sup>(</sup>٢) (م): لا يستقره فرق ، (ف): لا يستنفره نزق . والمثبت من : (ت)، (س).

<sup>(</sup>٣) (ف):غلق، (ت)، (س):خلق.

<sup>(</sup>٤) العمل : الحية الخبيثة ، والنضناض من الحيات : الذي لا يثبت في مكانه لشِرّته ونشاطه ، وقالوا : هو صِلّ أصلال إذا كان داهيةً أريباً .

<sup>(</sup>٥) الطُّبُّ : الحاذق الماهر . والغرر : الخطر . وفي ( ف ) : طياراً .

<sup>(</sup>٦) (ف): محرّماً.

<sup>(</sup>٧) (ت)، (س): يقدم.

<sup>(</sup>٨) (ف): مرتبة.

<sup>(</sup>٩) (ف):لجرّ.

منها: الدين، والثقةُ، والتلقُّعُ بجلباب الديانة، والتشبث<sup>(١)</sup> بأسباب الأمانة والصيانة، ١٥٧ والعقل الراجح الثاقب/، والرأي المستدُّ الصائب، والحريةُ والسمعُ والبصرُ .

ثم مذهب الإمام المطّلبي محمدِ بنِ إدريس الشافعي رضي الله عنه ، ابنِ عم المصطفىٰ صلواتُ الله عليه أن شرط التصدي للحكم بين العباد استجماعُ صفاتِ الاجتهاد ، ولم يشترط أبو حنيفةَ رحمه الله ذلك .

وذكر الفقهاءُ هـنـذه المسألة من فنون مسالك(٢) الظنون .

2٢٣ والذي أراه القطعُ باشتراط الاجتهاد ، وسأوضح (٢) فيه منهجَ السداد ، بتقديم أصلِ عظيم الغَنَاءِ في أحكام الاجتهاد (٤) ؛ فأقول وعلى طَوْل الله وتيسيره الاعتماد ، وبفضله الاعتضاد : على المقلد ضربُ من النظر في تعيين مَقلَّده ، وليس له أن يقلد من شاءَ (٥) من المفتين ، مع تباين المذاهب ، وتباعد الآراءِ والمطالب ، وكيف يسوغ التخيير بين الأخذ بمذهب التحريم ومذهب التحليل ؟ ولا يُتصور المصيرُ إلى هذه السبيل ، مع تفاوت مناصب المفتين وأهل التحصيل ، وإذا كان يتعين عليه ذلك ، فليتمهل (١) النظرُ هنالك .

فمن عَنّ له من المقلّدة أن مذهب الشافعي رضي الله عنه وأرضاه أرجح ومسلكه أوضح ، لأمور كليّة اعتقدها ، وقضيةٍ لائقة بمقدار بصيرته اعتمدها ، فليس يعتقد إن كان معه مُسكةٌ من العقل ، وتشوُّف إلى مقدماتٍ من الفضل ـ أن إمامه تجب له العصمةُ عن الزلل والخطل ، بل (٧) لا معصومَ إلا الرسل والأنبياءُ ، فيما يتعلق بتبليغ الرسالة والإنباء .

<sup>(</sup>١) ( ت ) ، ( س ) : والتسبب .

<sup>(</sup>٢) (ف): مسائل.

<sup>(</sup>٣) ( ت ) ، ( س ) : وما وضح فيه منهج السداد پتقرر بتقديم أصلي. . .

 <sup>(3)</sup> وراجع في هذا الموضوع كتاب البرهان في أصول الفقه للمؤلف ، وقد يسر الله لنا تحقيقه :
 ( فقرة ١٥١١ ) وما بعدها .

<sup>(</sup>٥) (ف): يقلد شيئاً.

<sup>(</sup>٦) (ف): فليتئد الناظر .

<sup>(</sup>٧) ساقطة من : (ف) .

فما من مسألة تتفقُ إلا والمقلد يجوّز أن يكون إمامه زالاً في معانيها ، وظهور الحق مع مخالفه فيها ، وإنما الذي غلب على وهمه على مبلغ علمه وفهمه أن إمامَه بالإصابة في معظم المسائل / جدير ، فهاذا غاية ما يدور في الضمير .

## ٤٧٤ ـ وأنا أقول بعد تقديم ذلك :

من انتحل مذهب أبي حنيفة رحمه الله من طبقات المقلّدين ؛ واتفق في عصره إمامٌ لا يبارَىٰ ، ومجتهدٌ لا يُضاهَىٰ ، ولا يُوازَىٰ ، وكان يُعزَىٰ هذا المجتهدُ إلىٰ مذهب الشافعي رضي الله عنه - فلا يجوز أن يكون مثلُ هذا الذي ذكرناه متبعاً مذهب إمام واحد في جميع مسائل الشريعة ، موافقاً رأيه ومسلكه ؛ فإن الظنون تختلف طرقها ، وتتفاوت سُبُلُها ، وتتردد (۱) أَنحاؤُها علىٰ حسب اختلاف القرائح والطباع ، وليس بالإجماع (۲) في معظم المسائل امتناع ؛ فإن أصول المذاهب تؤخذ من [مأخذ] (۱) القطع ، وهي التي تصدرُ منها تفاريعُ المسائل ، وقد يفرض (٤) الوفاقُ في معظم المسائل من هذه الجهة .

٤٢٥ فإذا اشتملت الأيام على مثل هذا الإمام ، تعيَّن على كافة المقلدين اتباعُه ، والسببُ فيه أنه بالإضافة إلى الماضين المنقرضين في حكم الناخلِ للمذاهب والسابرِ لتباين المطالب ، وسبْرُه لها أثبتُ من نظر المقلَّد .

٤٢٦ـ والذي وضَّعَ الحقَّ في ذلك أَن زُمرَ<sup>(٥)</sup> المقلدين لو أَرادوا أَن يتبعوا مذهبَ أَبي بكرِ الصديق رضي الله عنه ، لم يجدوا إلىٰ ذلك سبيلاً ؛ فإن الذين استأخروا بالأَعصار عن المهاجرين والأَنصار من أَنْمة الأُمة<sup>(١)</sup> أَخبرُ بمذاهب الأَولين ، وأعرفُ

<sup>(</sup>١) (ف): وتزورً .

<sup>(</sup>٢) (ف)، (ت)، (س): بالاجتماع.

<sup>(</sup>٣) (م): مذهب . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٤) (ت)، (س): فقد يعرض.

<sup>(</sup>٥) (ف) : زمن . وهو تحريف ظاهر .

<sup>(</sup>٦) (ف): الدين .

٦ \* ٤ - ٢ - .....الركن الأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام بطرق صحْب رسول الله صلى الله عليه وسلم الأكرمين ؛ وقد كَفَوْا من<sup>(١)</sup> بَعْدَهم النظرَ في طرائق المتقدمين ، ويوَّبُوا الأَبُوابَ ، ومهدوا الأُسباب ، وما كانت المسائلُ مَّةُ تَبَةً متهذبةً في العصر الأوّل .

فاستبان أَنَّ حَقَّ المقلد أَن يربط استفتاءَه بالأَدنيٰ فالأَدنيٰ ، والإمام الذي / وصفناه في عصرنا بالإضافة إلىٰ أبي حنيفة والشافعي من حيث نَخَلَ<sup>(٢)</sup> مذاهبَ الأولين كالأثمة السابقين بالإضافة إلى الخلفاءِ الراشدين وغيرهم من جلَّة علماءِ الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

فإذن حتٌّ على المقلد أن يستفتي إمامَ عصره ، فإن لم يجد في زمانه إماماً ، اتبعَ الذين مَضَوًّا ، وعوَّل علىٰ نظرٍ يصدُّر من مثله .

٤٢٧ ـ فهنذه مقدمة أطلت القولَ فيها . والغرض منها في المسألة :

أن القاضى إذا كان مجتهداً ، فلا شك أنه يستتبع المتحاكمين إلى مجلسه ، ولا يتبعهم ؛ فإن تكليفُه اتباعَ المختلفين علىٰ تباعد المذاهب يجرُّ تناقضاً ، لا سبيل إلى الوفاءِ به ، ومنصبُ الولاية يقتضي أن يكون الوالى متبوعاً لا محالة .

فلئن استتبَعَ الوالي البالغُ مبلغَ المجتهدين ـ المقلِّدين ، فليس ذلك بدعاً ؛ فإنه أبرً عليهم بمنصب الولاية ، ثم بالإمامة في الدين ، فإن استتبع مجتهداً ، فالسبب فيه أنه وإن ساواه في الاجتهاد ، [فقد](٣) أُربىٰ عليه بالولاية ، وهي تقتضي الاستيلاءَ [والاستعلاءً](٤) والاحتواء ، علىٰ تفنُّن الآراء .

٤٢٨ ـ فأما إذا فرضنا القاضي مُقلِّداً ، فإن قلَّد إمامَ عصره ، فإنه يحمل مجتهدي (٥) الزمان علىٰ فتوىٰ من يقلِّدُه ، ومعتمدُه ومعتَضَدُه الاجتهادُ الضعيف الذي يُعيِّنُ به

ساقطة من : ( س ) . (1)

<sup>(</sup> ف ) : بحث . وفي هامش . ( ت ) : محل . **(Y)** 

<sup>(</sup>م): وقد . والمثبت من باقي النسخ . (4)

مزيدة من : (ف) ، (ت) ، (س) . (1)

<sup>(</sup> ت ) ، ( س ) : مجتهد . (0)

وهاذا محالٌ (٢) لا يخفي بطلانه على المحصّل.

٤٢٩ وإن قلد القاضي بعض الأئمة المنقرضين ، فتقليدُه هاذا أضعف ؛ فإنه اعتقد على الجملة من غير تفصيل أن الذي يقلِّدُه أَوْلَىٰ من غيره ، فينضمُّ إلىٰ ضَعفِ نظرِه الكُلِّي (٣) مزيدُ ضعف في أعيان المسائل ، فكيف يستقيم حملُ أئمة المسلمين علىٰ نظر مُقلِّد في تَخيُّر مقلَّد . ؟ ؟

• ١٦٠ والذي يقرر ذلك أن نظر المقلّد في تعيين [إمام] (١٠) / ليس نظراً حقيقياً . ١٦٠ وكيف ينظر من لا خبرة (٥) له ؟ فهو إذن نظرٌ مسلكُه الضرورة ؛ إذ لولاه ، لتعارض عليه التحريمُ والتحليل ، وما جرى مجرى الضرورات ، فسبيله أن يختص بالمضطر ؛ ولا يتعداه إلى من عداه ، كأكل الميتة تختصُ إباحتُه (١) بمن ظهرت ضرورتُه ، واستبانت مخمصتُه .

فهنذا قولي في اشتراط الاجتهاد في الذي يتصدى لفصل الخصومات بين العباد .

٤٣١ ولئن عدَّ الفقهاء ذلك من المظنونات ، فلستُ أَعرفُ خلافاً بين المسلمين أَن الشرطَ أن يكون المستنابُ لفصل الخصومات والحكومات فطناً متميزاً عن رعاع الناس ، معدوداً من الأكياس ، ولا بد من أَن [يفهم] (٧) الواقعة المرفوعة إليه على حقيقتها ، ويتفطَّن لموقع الإعضال ، وموضع السؤال ، ومحلِّ الإشكال منها ، ثم يتخيرُ مفتياً ، ويعتقد أَن قولَه في حقَّه بمثابة قول الرسول في حق الذين عاصروه ، فيتخذُه قدوة وأسوة ، فأما إذا لم يفهم الواقعة فكيف يفرض نفوذ

<sup>(</sup>١) (١) : مجتهدي الزمان .

<sup>(</sup>٢) (ت)، (س): مجال .

<sup>(</sup>٣) (ت): نظره إليه، (س): الكليل.

 <sup>(</sup>ع): الإمام . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٥) (س):خيرة.

<sup>(</sup>٦) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٧) (م): يقيم . والمثبت من باقي النسخ .

٢٠٨ على الركن الأول/ الباب الثامن فيما يناط بالأثمة والولاة من أحكام الإسلام [حكمه] (١) فيها ، وليس في عالم الله أُخزى من متصدِّ للحكم لو أراد أن يصف ما حكم به ، لم يستطعه .

287 ومما يُقضِي (٢) اللبيبُ العجبَ منه انتصابُ غرّ (٣) للقضاءِ ؛ لا يقف على الواقعة التي فيها القضية ، ولا يفهمُ العربية ، ويُصغي إلىٰ صكوك وقبَالات (٤) متضمّنُها الفاظ عويصة ، لا يحيط بفحواها ومقتضاها إلا مبرّزٌ تثّنىٰ عليه الخناصر ، ويعدُ من المرموقين والأكابر (٥) في اللغة العربية (١) ؛ إذ منها صدر (٧) الألفاظ في أصول الفقه المشتمل على الخصوص والعموم والاستثناءات ، وسائر القضايا والموجَبّات في فن الفقه / ؛ فإليه الرجوع في مأخذ الأحكام والنقض والإبرام .

<sup>(</sup>١) (م): حكم . والعثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) نص في المعجم الوسيط على أن هاذا الفعل لا يستعمل إلا منقيا .

<sup>(</sup>٣) كنت قدّرتُ مخطئاً أن إمام الحرمين يعني بهاذا الإمام الماوردي ، لما رأيتُه من الحط عليه في هذا الكتاب .

ولكن الأستاذ الجليل السيد صقر نفىٰ ذلك أشد النفي ، وقال بأسلوبه المعهود : ﴿ هَلَ جُنَّ إِمَامُ الحرمين حتىٰ يقول عن المارودي : إنه لا يفهم العربية » .

وأنا معه تماماً فيما قال ، وأستغفر الله عما سلف مني .

بل إن إمام الحرمين ، وهو يقدح في الماوردي ( فقرة ٢٣٣ ) وصفه بأنه متمكن من العربية والبسط في البيان . فلا يعقل أن يقول بعد ذلك إنه لا يفهم العربية . !! هنذا ، ولم يتبين لنا بعدُ من الذي يعنيه إمام الحرمين بهنذا الكلام .

٤) جمع قبالة والقبالة: وثيقة يلتزم بها الإنسان أداء عمل أو دين ( المعجم الوسيط ).

<sup>(</sup>٥) (ف): والأكياس.

<sup>(</sup>٦) (ف): والعربية ,

 <sup>(</sup>٧) صدر أي صدور . وتكررت إشارتنا إلى أن هاذه طريقة إمام الحرمين في استخدام مثل هاذا المصدر .

<sup>(</sup>۸) (ف):نبه،

 <sup>(</sup>٩) جاء في الأساس: ومن المجاز ٩ ما يعرف قبيلاً من دبير ٤. وأصله في فتل الحيل إذا مسح
اليمين على اليسار علواً فهو قبيل ، وإذا مسحها عليه سفلاً فهو الدبير ١٠. هـ وهو مثل سائر =

وتقديره هذا حكمي بما لم أفهمه ، وقضائي فيما لم أعلمه ، وقد أشهدتُ من هو (<sup>1</sup> حاضري بما لا يُتصوّر (<sup>1</sup>) في خاطري . ماله ؟ قاتله الله كيف خروجه عن عهدة مثل هذا القضاء إذا حُشر الراعي والرعيّة في قضاء ؟ والتقلي الخُصماء ، وأُقيدَ للجمّاء (<sup>()</sup> من القرْناء ، وجثي على الركب الأنبياء ؟ اللهم غَفْراً . لولا حِذَارُ الانتهاء إلى الوقيعة لنَدَبْتُ الإسلام ، ورثيت الشريعة ، (<sup>()</sup> قد تعرضت وحق الحق الأعظم للغَرَر، وتناهيتُ في اقتحام جراثيم الخطر ، ﴿ والرأي يهلك بين العَجْز والضَّجَرِ ((()) (()).

<sup>=</sup> يعبر به عن الجهل الذي يصل إلى حد اختلاط البدهيات . ( مجمع الأمثال : ٣/ ٢٥٣ ، والأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ) .

<sup>(</sup>١) (م)؛ (ف): انتقلي . والمثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٢) ساقط من :(ف).

<sup>(</sup>٣) (م): العرف . والمثبت من : (ف) ، (س) ، (ت) : الشرف .

<sup>(</sup>٤) (م)، (ت)، (س): أبين . والمثبت من: (ف) .

 <sup>(</sup>٥) كأنه يتهمه بالعجز عن الكتابة ، وإنما يُكْتَبُ له .

<sup>(</sup>٦) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٧) الجمّاء: الشاة لا قرن لها. والقرناء: بيّنة القرن. أي ذات قرنين شديدين وهو هنا يضمّن معنى الحديث الشريف في وصف الحساب يوم القيامة وأنه لا تضيع فيه صغيرة ولا كبيرة: ٤ حتىٰ ليقاد للشاة الجماء من الشاة القرناء ٤.

رواه أحمد في مسنده من حديث عثمان بن عفان: ١/ ٧٢، ومن حديث أبي هريرة: ٢/ ٢٣٥.

ورواه مسلم ، والترمذي من حديث أبي هريرة بلفظ ( للشاة الجَلْحاء ؛ بدلاً من الجماء ( مسلم : البر والصلة ، باب تحريم الظلم ، ح٢٥٨٢ ، الترمذي : صفة الجنة ، باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص ، ح٢٤٢٠ ) .

<sup>(</sup>A) ما بين القوسين ساقط من (ف).

 <sup>(</sup>٩) شطربيت مأثور نسبه الماوردي إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه (أدب الدنيا والدين: ٦٤) ، وتمامه:
 لا تعجزن ، ولا تَـدْخُـلُـكَ مَضْجَـرَةٌ فالنَّجْحُ يَهْلِكُ بين العَجْز والضَّجَرِ

وفي آداب القضاة ، والدعاوي والبينات ، ومراتب الشهادات كتبٌ معروفة في الفقه ؛ فليتَبعُها من ينتحيها ، وليطلبها من يَدْريها .

وقد نجز بحمد الله ، ومَنّه . وحسن تأييده ، جوامعُ الكلام فيما يناط بالأثمة من أحكام الأُمة ، وقد انتهى الكلامُ بعد نجاز هاذه الأبواب إلى المغزى واللباب ، ١٦٢ فأحسنوا / الإصاخة معشر الطلاب إلى تجديد العهد بغرض الكتاب .

٤٣٤ فأقول: ما تقدم وإن احتوىٰ علىٰ كل بدعٍ عُجاب في حكم التوطئة وتمهيد الأسباب ، والمقصد فصلان:

أحدهما ـ تفصيل الأحكام المتعلقة بالإمام عند تقدير<sup>(١)</sup> شغُور الأيام عن وزر يلوذ به أهل الإسلام .

والثاني ـ بيان ما يتمسك به المكلفون فيما كُلِّفوه من وسيلة وذريعة ، إذا عَدِموا المفتين وحملة الشريعة . [و] (٢) إذا انقضى الفصلان ، نجز بانقضائهما مضمون هذا التصنيف ، والاتكال في التيسير على لطف الخبير اللطيف .

#### ٤٣٥ فإن قيل:

والتَّجْع : الظَّفَر بالحاجة . والضجر : القلق وضيق النفس .
 وهو في ديوان علي بن أبي طالب ( أنوار العقول لوصي الرسول ص ١٨٨ ) .
 وذكره الجاحظ في ( البيان والتبيين : ٢/ ٣٦٠) بغير نسبة ، وصدره عنده :

ونسبه أبو هلال العسكري في ( الصناعتين ١٠٥ ) إلى المقنع الكندي .

<sup>(</sup>١) (ف)، (ت)، (س): بهاذا . للأقدمين توسع في إنابة حروف الجر بعضها عن بعض، وهاذا معهود في أسلوب إمام الحرمين بكثرة .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) الواو مزيدة من : (ف ) ، (ت ) ، (س ) .

فإذا كان الفصلان الغرضَ ، فلم أطلت فيما قدمتَ القولَ<sup>(١)</sup> في أبواب الإمامةِ ، وأحكام الرياسة والزعامة ؟

قلت : لا يتأتى الوصولُ إِلَىٰ دَرُكُ<sup>(٢)</sup> تصويرِ الخلقِ عن الإِمام لمن لم يُحط بصفاتِ الأَثمة ، ولا يتقررُ الخوضُ في تفاصيل الأَحكامِ عند شغورِ الأَيام ، ما لم تتفق الإِحاطةُ بما يناط بالإمام .

فلم أذكر المقدمة وأنا مستغن عنها . على أني أتيتُ فيها بسر (٣) الإيالة الكلية ، وسردتُ أموراً تتضاءَلُ عنها القُوى البشرية ، وتركتُها منتهى الأمنية ، تُذُعِنُ لها القلوبُ الأبية ، وتقرِنُ لها النفوس العصية ، وتبتدرُها أيدي النساخ في الأصقاع القصية ، وكأني بها [و] (٥) قد عمت بيُمْن أيام مولانا الخِطَط المشرِقيّة والمغربيّة ، والله ولى التوفيق بمنه وفضله .

\* \* \*

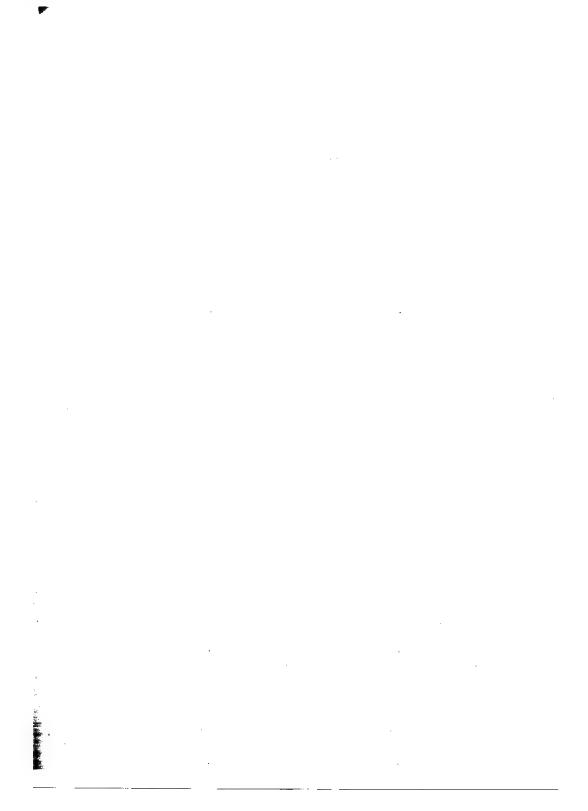
<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) (ف): مدرك.

<sup>(</sup>٣) (ف): أثبتُ فيها يسر.

<sup>(</sup>٤) من أقرن للشيء إذا أطاقه وقدر عليه .

<sup>(</sup>٥) الواو مزيدة من : (ف) ، (ت) ، (س) .





القول(\*\*) في خلو الزمان عَن الإِمَام

٤٣٦ \_ مَضمُون هَاذا الفن يحويه ثلاثة أبواب:

أحدها \_ في تَصَوُّر انخرام الصُّفات المرعية جُملة وتفصيلاً .

والثاني ـ في استيلاء مُستولٍ مُستظهر بطول وشوكة وصول .

والثالث \_ في شغُور الدُّهرْ جُمْلةً عَن وَالِ بنفسه أو متولٌّ بتولية غيره .

<sup>(\*)</sup> ذكر المؤلف في خطة الكتاب أنه يقوم على ثلاثة أركان . وهنذا هو الركن الثاني ولكن النسخ كلها لم تذكر هنذا العنوان .

فوَضعناه أخذاً من خطة المؤلف السابقة .

<sup>(</sup>١٠) هـنـذا التقسيم والتبويب من عمل إمام الحرمين وليس لنا فيه إلا التنسيق .

# الباسب الأوّل في انخرام لصِّفتْ "المعتبرة في الأئمت.

٤٣٧ قد تقدم قولٌ شاف بالغٌ كافٍ ، فيما يُشترط استجماع الإمام له من الصفات .

ونحن الآن نفرض تعذّر آحادها وأفرادها على التدريج ، ونبدأ بأقلها غَنَاءً ، ثم نترقًىٰ إلىٰ ما [يُبرُ ا<sup>(٢)</sup> وقعُه وأثرهُ علىٰ ما تقدم ذكرُه ، حتىٰ نستوعب معقودَ الباب ومقصودَه ، بعون الله وتأييدِه ، ومَنّه وتسديده .

٤٣٨ - فالذي يقتضي الترتيبُ تقديمة : النسبُ . وقد تقدم أن الانتسابَ إلى قريش معتبرٌ في منصب الإمامة ، فلو لم نجد قرشياً يستقل بأعبائها ، ولم نعدَم شخصاً يستجمع بقية الصفاتِ ، نصبنا من وجدناه عالماً كافياً ورعاً ، وكان إماماً مُنَفَّذَ الأحكام على الخاص والعام ؛ فإن النسب ثبت اشتراطه تشريفاً لشجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ لا يتوقف شيء من مقاصد الإمامة على الاعتزاء إلىٰ نسب ، والانتماء إلىٰ حسب .

ونحن نعلم قطعاً أن الإمام زمامُ الأيام ، و[شوفُ] (٣) الأنام ، والغرضُ من نصبه انتظامُ أحكام المسلمين والإسلام ؛ ويستحيل أن يُترك الخلقُ سدىٰ لا رابط لهم ، ويُخلَّوْا فوضىٰ لا ضابط لهم ، فيغتلم (٤) من الفتن بحرُها المواج ، ويثورُ لها كلُّ ناجم مهتاج . ونحن في ذلك نرقبُ قرشياً ، والخلقُ يتهاوَوْن في مهاوي المهالك ، ويلتطمون في الخطط والممالك .

<sup>(</sup>١) (ت)، (س): الصفات.

<sup>(</sup>٢) (م): بيين . والمثبت من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) (م)، (ت): وشرف ، والمثبت من : (ف)، (س) .

<sup>(</sup>٤) اغتلم البعير : اشتد هياجه . ومن المجاز : اغتلمت أمواج البحر ( الأساس ) .

الركن الثاني/ الباب الثاني في انخرام الصغة المعتبرة في الأثمة المعتبرة في الأثمة المعتبرة في الأثمة في النسب لا يمنع نصب كافي ، ثم ينفُذ من أَحكام ما ينفذ من أَحكام القرشي .

289- والذي يعترض<sup>(1)</sup> في ذلك أنا إذا نصبنا قرشياً مستجمعاً للخلالِ المرضيّةِ ، والخصالِ المرعية ، ولم نر إذ نصبناه أفضلَ منه ، ثم نشأ في الزمان من يَفْضُلُه ، فلا نَخلَعُ المفضولَ لظهورِ الفاضل ، ولو نصبنا من ليس قرشياً ؛ إذ لم نجد منتسبا إلى ١٦٤ قريش ، ثم نشأ في الزمان قرشي على الشرائط المطلوبة ، فإن عَشر خلعُ من/ ليس نسيباً أقررناه ، وإن لم يتعذر خلعُه ، فالوجه عندي تسليمُ الأمر للقرشي<sup>(٢)</sup> ؛ فإن هذا المنصب في<sup>(٣)</sup> حكم المستحق للمعتزين إلى شجرة النبوة ، والذي قدمنا نصبَه في منزلة المستناب عمن يجمع إلى فضائل الأسباب شرف الانتسناب ، فإذا تمكنا من ردّ الأمر إلى النّصاب ، ابتدرناه بلا ارتياب .

وهاذا كالقاضي ينوب بالتصرف عمن غاب ، فإذا حضر مستحِقُّ الحق وآب ، اطَّردَ تصرف المالك(٤) على استتباب ، وانحسم عنه (٥) كل باب .

فهلذا ما حاولناه في فرض تعذُّر النسب .

• \$\$. فأما القول في فَقُد رتبةِ الاجتهاد ، فقد مضى أن استجماع صفاتِ المجتهدين (٢) شرطُ الإمامة . فلو لم نجد من يتصدى للإمامة في الدين ، ولكن صادفنا شهما ذا نجدة وكفاية واستقلال بعظائم الأمور ، على ما تقدم وصف الكفاية ، فيتعين نصبُه في أُمور الدين والدنيا ، وتنفذُ أحكامُه كما تنفذُ أحكام الإمامِ الموصوفِ (٧) بخلال الكمال ، المرعى في منصب الإمامة . وأثمة الدين وراء إرشادِه وتسديدِه

<sup>(</sup>۱) (ف)، (ت)، (س): يعرض.

<sup>(</sup>٢) (س): إلى القرشي .

<sup>(</sup>٣) (ت)، (س): في حق المستحقين المعتزين.

<sup>(</sup>٤) (ف)، (ت): الممالك.

<sup>(</sup>٥) ساقطة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٦) (ت): المجتهد من.

<sup>(</sup>٧) (ف): المخصوص.

والعلمُ وإِن كان شرطُه في منصب الإمامة معقولاً ، ولكن إِذا لم نجد عالماً ، فجمعُ الناس على كاف يَستَغْتي (٢) فيما يسنَح ويعنُ من المشكلات أُولى من تركهم سُدى ، متهاوين على الورطات ، متعرّضِين للتّغالُب والتواثُب ، وضروب الآفات .

الفسق " ، فإن لم نجد كافياً ورعاً متَّقِياً ، ووجدنا ذا كفاية يميل إلى المجون " وفنون الفسق " ، فإن كان في انهماكه ، [وانتهاكه] (٤٠ الحرمات ، واجترائه على المنكرات بحيث لا يؤمن غائلتُه وعلانيتُه (٥٠ ، فلا سبيلَ إلىٰ نصبه ؛ فإنه لو /استظهرَ بالعتاد ١٦٥ وتقوَّىٰ بالاستعداد ، لزاد ضَيْرُه علىٰ خَيْرِه ، ولصارت الأُهَب والعُددُ العتيدةُ للدفاع عن بيضةِ الإسلام ذرائع للفساد ووصائلَ إلى الحَيْد عن مسالكِ الرشاد ، وهذا نقيضُ الغرض المقصود بنصب الأَثمة .

281 ولو فُرض إلمامُ مُهِمُّ يتعينُ مبادرتُه في حكم الدين ، مثلُ أَن يطأَ الكفارُ طرفاً من بلادِ الإسلام ، ولم نجد بُدَّا من جَرُّ عسكر ، وصادفنا فاسقاً نُقلَدُه الإمارة ، وعَسُرَ انجرارُ العَسكرِ دونَ مَرمُوقٍ مُطاع ، ولم نتمكن من تقييًّ دين ، وإن بذلنا كُنْهُ المستطاع ، فقد نُضطر إذا استفزَّتنا (٢) داهيةٌ تتعين المسارعةُ [إلىٰ دفعها إلىٰ] (٧) تقليد الفاسق جرَّ العسكر .

ع على ولو فرض فاسقٌ بشرب الخمرِ أو غَيرِه من الموبقات ، وكنا نراه حريصاً ، مع ما يخامره من الزَّلاَّت وضروبِ المخالفات ، على الذَّب عن (^) حوزة الإسلام ، مُشمراً

<sup>(</sup>١) (ف)، (ت)، (س): الواقعات.

<sup>(</sup>٢) (س): ومستفتى، (ت): ويستفتى.

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) (م)، (س): واهتتاكه . والمثبت من : (ف)، (ت).

<sup>(</sup>٥) (ف)،(ټ)،(س): وعاديته .

<sup>(</sup>٦) (ت): استغرقنا.

<sup>(</sup>٧) زيادة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

 <sup>(</sup>A) عبارة (ف): من حوزة الدين مشمراً في اقتضاب أسباب السلاح.

في الدِّين لانتصاب أُسباب الصلاح العام العائِد إلى الإسلام ، وكان ذا كفاية ، ولم نجد غيرَه ، فالظاهر عندي نصبُه مع القيام بتقويم أُوَدِه علىٰ أَقصى الإمكان ؛ فإن تعطيلَ الممالك عن [راع](١) يرعاها ووال يتولاها ، عظيمُ الأَثر والموقع ، في انحلال الأُمور ، وتعطيل الثغور ؛ [فإن كنا نتوسمُ ممن ننصِبُه](٢) الانتدابَ والانتصابَ للإِمرة لما فيه من الكفاية والشهامة ، وكان مُستقلاً بنفض الممالك والمسالك عن ذوى العَرامِة ، فنصبُه أَقربُ إلى استصلاح الخلق (٣ من تركهم مُهمَلين ، ولا يَعْدِل ما نتوقعُه من الشر من فساده ، وما ضَرِيَ به من شِرَّتِه ما يعنُّ من خَبالِ الخلق ٣٠ إِذَا عدموا بَطَّاشًا ١٦٦ يسوسُهم ، ويمنعُ الثوارَ الناجمين منهم ؛ فإذن نصبُ من وصفْناه / في الصورة التي ذكرناها في حكم الضرورة .

\$\$\$ـ ومن تأمل ما ذكرناه فَهم منه أن الصفاتِ المشروطةَ في الإمام على ما تقدم وصفُها ، وإِن كانت مَرْعِيَّةً ، فالغرضُ الأَظهرُ منها : الكفايةُ ، والاستقلالُ بالأَمر . فهاذه الخَصلةُ هي الأَصلُ ، ولكنها لا تنفعُ ولا تنجعُ مع الانهماك في الفسق ، والانسلالِ عن ربقة التقويل ، وقد تصير مَجْلَبةً للفساد إذا اتصل بها استعداد .

 ٤٤٥ ثم العلمُ يلي الكفايةَ والتقوىٰ ؛ فإنه العُدّةُ الكبرىٰ والعروةُ الوثقىٰ ، وبه يستقلُّ الإمام بإمضاء أحكام الإسلام .

٤٤٦ فأما النسبُ [وإن](٤) كان معتبراً عند الإمكان ، فليس له غَناءٌ معقول ، ولكن الإِجماعَ المقدَّمَ ذكرُه هو المعتمدُ المستندُّ(٥) في اعتباره .

والآن تتهذبُ أغراضُ الباب [بمسائل](٦) نفرضُها مستعينين بالله تعالىٰ .

<sup>(</sup>١) (م)، (س): راعي . والمثبت من: (ف)، (ت).

<sup>(</sup>٢) (م): فإن كنا لا نتوسم من لا نتصبه . والمثبت عبارة النسخ الأخرى .

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) (م): فإن . والمثبت من : (ت) ، (س) . وفي (ف) : إن .

<sup>(</sup>٥) (ف): والمستند.

<sup>(</sup>م): مسالك . والمثبت من : ( س ) وفي ( ت ) : لمسائل . وفي ( ف ) : بمسالك .

٤٤٧ فإن قبل : ما قولكم في قرشي ليس بذي دراية ، ولا بذي كفاية إذا عاصره عالم كاف تقي ، فمن أولى بالأمر منهما ؟

قلنا : لا نقدم إلا الكافي التقيَّ العالمَ ، ومن لا كفاية فيه ، فلا احتفالَ به ، ولا اعتدادَ بمكانِه أصلاً<sup>(١)</sup> .

٤٤٨ فإن قيل : إذا اجتمع في عصر ودهر قُرشيٌّ عالم (٢ ليس بذي كفاية واستقلال ، وكاف شهمٌ مستقلُّ بالأَمر ، فمن نُقدَّمُ منهما ؟ ؟

قلنا: إِن لَم يَكُنَ القَرْشَيُّ <sup>٢</sup> ذَا خُرْقِ وَحُمْق ، وَكَانَ لَا يُؤْتَىٰ عَنَ عَتَهِ وَخَبَل ، وَكَانَ بحيث لو نُبُّه لَمَرَاشَدَ الأُمُورِ لفهمها وأَحاط بها ، وعلمها ، ثم انتهض لها ـ فهو أَولَىٰ بالإِمامة . وسبيلُه إِذَا وليها أَلاّ يُقْدِمَ عَلَىٰ خَطْبٍ انفراداً منه برأيه واستبداداً ، ويستضيء برأي الحكماءِ والعقلاءِ . ثم إِذَا عزم توكل .

وإِنما يتأتىٰ ما ذكرناه ممن معه خُظُوةٌ صالحة من الفطنة ، وإِدراك / وجه ١٦٧ الصواب ، ومثل هـٰذا حرِيِّ (٣) بأن يتخرّج (٤) إِذا تدرّب وتهذب ، وقارعَ كرَّ الزمان [وفرَّه] (٥) ، وذاق حلوَه ومُرَّه .

وإِن كَانَ فَدْمَ<sup>(1)</sup> القريحة ، مستميتَ الخاطر ، لا يطّلعُ على وجه الرأي ، فإِن (<sup>(۷)</sup> أَمضىٰ أَمراً وأَبرمَ حكماً ، كان مُقلَّداً ، وقد ظهرت بلادته وخُرقُه ، واستمرت [جساوته] (<sup>(۸)</sup> وحُمقُه ، فمثُله لا يُحسَبُ في الحساب ، ولا نربط به سبباً من الأسباب ، والكافي الورع أولىٰ بالأمر منه .

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ت).

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ف) .

 <sup>(</sup>٤) خرّجه في العلم أو الصناعة : درّبه . وخرّج خيله : ساسها ودرّبها .

<sup>(</sup>٥) (م)، (ت)، (س) : ومرّه . والمثبت من : (ف) .

<sup>(</sup>٦) فَدُّم القريحة: المعنى ضعيف العقل غبي عَييّ ( المعجم الوسيط والمصباح).

<sup>(</sup>٧) (ف):وإن.

 <sup>(</sup>A) : بدون نقط . والمثبت من باقي النسخ . والجساوة من جسأ بمعنى : صلب وخشن

٤٤٩\_ فالاستقلال بالنجدة والشهامة من غير اجتهاد ، أُولَىٰ بالاعتبارِ والاختيارِ من العلم من غير نجدة وكفاية ، وكأن المقصودَ الأوضحَ الكفايةُ ، وما عداها في حكم الاستكمال والتتمة لها .

• 20- وإذا عدمنا كافياً ، فقد (١) فَقَدْنا من نُؤثِر نصبَه والياً ، ويتحققُ عند ذلك شغورُ الزمان عن الولاة ، علىٰ ما سيأتي ذلك ، إِن شاءَ الله عزّ وجل .

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ف) ,

# 

101 قد سبق فيما تمهد من الأبواب بيانُ خلال الكمال ، وذكر انخرام بعضِها مع (٢) بقاء الاستقلال (٣) ، وأوضحنا أنا إذا وجدنا كافياً نصبناه ، وما وافق من أحكامه موجّبَ الشرع نقّذْناه . ومن لم يكن ذا كفاية ، ولم يكن موثوقاً به لفسقه ، لم يجز نصبه ، ولو نُصب ، لم يكن (٤ لنصبه حكم أصلاً .

ومقصود هـُـذا الباب تفصيلُ القول فيمن يستبدُّ بالاستيلاءِ والاستعلاءِ من غير نصبٍ ممن يصح نصبُه .

207 فإذا استظهر <sup>1)</sup> المرءُ بالعدد والعُدَد ، ودعا الناسَ إلى الطاعة ؛ فالكلام في ذلك على أقسام :

أحدها \_ أن يكون المستظهرُ بعُدَّته ومُنَّتِه صالحاً للإمامة على كمال شرائطها ·

والثاني \_ ألا يكون مستجمعاً للصفات / المعتبرة جُمع ولكن كان من الكفاة .

والثالث ـ أن يستولي من غير صلاح لمنصب الإمامة ، ولا اتصافٍ بنجدة وكفاية .

### [استيلاء صالح للإمامة]

20٣ فَأَمَا إِذَا كَانَ المستظهِرُ صَالَحاً للإِمامة ، ولْيقع الفرضُ فيه إِذَا كَانَ أَصَلَحَ النَّاسِ لهذا المنصب .

### فالقول في هاذا القسم ينقسم قسمين:

174

١) (ف): مستولي مستعد بالشوكة .

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) (ف): الاستحلال.

<sup>(</sup>٤) ساقط من : (ف) .

أحدهما \_ أن يخلو الزمان عمن هو من أهل الحل والعقد .

والثاني ـ أن يكون في الزمان من يصلح للعقد والاختيار .

فإن لم يكن في الزمان من يستجمعُ صفاتِ أَهلِ الاختيار ، وكان الداعي إلى اتباعه على الكمال المرعي ، فإذا استظهر بالقوّة وتصدَّىٰ للإمامة ، كان إماماً حقاً ، وهو في حكم العاقد والمعقود له .

والدليلُ علىٰ ذلك أن الافتقارَ إلى الإمام ظاهرٌ ، والصالحُ للإمامة واحد ، وقد خلا الدهر عن أهل (الحل و العقد ؛ فلا وجه لتعطيل الزمان عن وال يَذُبُّ عن بيضة الإسلام ، ويحمي الحوزة ، وهاذا مقطوع به (۱) لا يخفىٰ دركه علىٰ من يحيط بقاعدة الإيالة .

٤٥٤ فأما إذا اتّحد (٣) من يصلح ، وفي العصر من يختار ويعقد ، فهاذا ينقسم (٤)
 قسمين : \_

أحدهما أن يمتنع من هو من أهل العقد عن الاختيار والعقد ، بعد عَرُض الأمر عليه على قصد ، فإن كان كذلك ، فالمتحد في صلاحه للإمامة يدعو الناس ، ويتعين إجابته واتباعه على حسب الاستطاعة بالسمع والطاعة ، ولا يسوغ الفتور عن موافقته والمحالة هاذه \_ في (٥) ساعة ، ووجود ذلك الممتنع عن العقد وعدمه بمثابة واحدة ، وإذا لم يكن [للذي](١) أَبْدَى امتناعاً عذر في امتناعه ، وتر لا موافقة المتعين للأمر واتباعه ، وتر اللذي إلى خروجه من أن يكون من أهل هاذا الشأن ؛ لما تشبث به من إنا التمادي في الفسق والعدوان ؛ فإن تأخير ما / يتعلق بالأمر الكلي في حفظ خِطة الإسلام

<sup>(</sup>١) ساقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) أي لم يوجد إلا واحد فرد .

<sup>(</sup>٤) (ف): ينعقد .

<sup>(</sup>٥) ساقطة من : (ف ) .

<sup>(</sup>٦) (م)، (ف): الذي والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٧) ( م ) : والأمر . والمثبت من باقي النسخ .

فهنذا أحد قسمي الكلام.

٥٥٤ والثاني ـ ألا يمتنع من هو من أهل الاختيار .

ولكن هل يتوقف ثبوتُ الإِمامة \_ والأَمر مفروضٌ في اتحاد من يصلح لها \_ على العقد أَو على العرض على العاقد ؟

هنذا مما اختلف فيه الخائضون في هنذا الفن:

فذهب ذاهبون إلىٰ أنه لا بد من العقد ؛ فإنه ممكن ، وهو <sup>١١</sup> السبب في إثبات الإمامة .

£07 والمرضيّ عندي أنه لا حاجة إلىٰ إنشاءِ عَقْد ، وتجريد اختيارِ وقصد <sup>١١</sup> .

والسبب فيه أن الزمان إذا اشتمل على عدد ممن يصلح لمنصب الإمامة ، فلا بد من اختيار يعينُ واحداً منهم ؛ إذ ليس بعضهم أولى من بعض ، فلو لم نقدر اختياراً مع وضوح وجوب اتّحاد الإمام ، لأفضى ذلك إلى النزاع والخصام ؛ فلا أثر للاختيار والعقد والإيثار إلا قطعُ الشجار ، وإلا فليس الاختيار مفيداً تمليكاً ، أو حاكماً بأن العاقد في إثبات الإمامة يصيرُ شريكاً .

فإذا اتحد في الدهر ، وتجرّد في العصر من يصلح لهاذا الشان<sup>(٢)</sup> ، فلا حاجة في<sup>(٣)</sup> تعيينِ من عاقدٍ وبيان .

والذي يوضع الحقّ في ذلك أن الأمر إذا تُصوُّرَ كذلك ، فحتمٌ على من إليه الاختيار عند من يراه في هاذه الصورة أن يُبَايع ويتابع ويختار (٤) ويشايع، ولو امتنع ، لاستمرت

ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) الشان : أي الشأن . وتركناها بدون ( همزة ) ليتحقق السجع الذي يريده المؤلف .

<sup>(</sup>٣) ( في ) تأتي مرادفة لـ ( إلى ) ، وهاذا التوسع في إنابة حروف الجر بعضها عن بعض كثير في لغة إمام الحرمين .

ثم هي في باقي النسخ ( إلى ) وأظنه من تصرف النساخ .

<sup>(</sup>٤) ساقطة من : (ف) .

الإِمامة على الرغم منه ؛ فلا معنىٰ لاشتراط الاختيار ، وليس إِلىٰ من يُفرضُ عاقداً اختيار .

فإذن تَعَيُّنُ المتحدِ<sup>(١)</sup> في هلذا الزمان لهلذا الشَّان يُغنيه عن تعيين وتنصيص ، يصدُر عن إنسان .

20٧ وتمامُ الكلام في هذا المرام يستدعي ذكرَ أَمر : وهو أَن الرجلَ الفرد وإِن الرجلَ الفرد وإِن المتغنىٰ عن الاختيار والعَقْد ، فلا بد من أَن يستظهِر/ بالقوة والمُنّة ، ويدعو الجماعة إلىٰ بذل الطاعة ، فإِن فعل ذلك ، فهو الإِمام علىٰ أَهل الوفاق والاتباع ، وعلىٰ أَهل الشقاق والامتناع .

٤٥٨ وإن لم يكن مستظهراً بُعدة ونجدة ، فالكلام في ذلك يرتبط بفنين : \_

أحدهما \_ أنه يجب على الناس اتباعُه ، لتعينه لهاذا المنصب ومسيس الحاجة إلىٰ [وَزَر] (٢) يُرمَقُ في أمر الدين والدنيا ، فإن كاعوا (٣) وما أطاعوا \_عَصَوْا .

وَلْنَفْرض هاذا فيه إذا عدمنا من نراه أَهلاً للعقد والاختيار ؛ فليس في الناس من يتصدى لهاذا الشأن ، حتى يقال : يتوقف انعقادُ الإمامة على صدور الاختيار منه ؛ فعلى الناس كافَّة أَن يُطيعوه إذا كان فريدَ دهره ، ووحيدَ عصره في التصدي للإمامة .

٩٥٩ فإذا دعا الناسَ إلى الإذعان له والإقران ، فاستجابوا له طائعين ، فقد اتسقت الإمامة ، واطرَدت الرياسةُ العامة .

. ٤٦٠ وإن أطاعه قوم يصيرُ مستظهِراً بهم على المنافقين عليه والمارقين من طاعته - تثبت إمامتُه أيضاً .

 <sup>(</sup>۱) يقصد به إمام عصره . ولعله يعني نظام الملك . وكونه وزيراً لا يمنع من قصده بهاذا فيما نرئ ، لأنه كان مطلق اليد في تصريف الأمور كلها صغيرها وكبيرها .

<sup>(</sup>۲) (م): وزير . والمثبت من باقي النسخ .

 <sup>(</sup>٣) كاع عن الشيء (كخاف يخاف) هابه وجبن عنه . وهي لغة في كع . ( المعجم الوسيط ) .

٤٦١ وإن لم يطعه أَحدٌ أَو<sup>(١)</sup> اتبَّعه ضعفاءُ لا تقومُ بهم شوكة ، [فهـٰـذه]<sup>(٢)</sup> الصورةُ تضطربُ فيها مسالكُ الظنون ، وتقع من الاحتمالات على فنون .

٤٦٢ فيجوز أن يظن ظانٌ أن الإمامة لا تثبتُ إذا لم يَجْرِ عقدٌ من مُختار ، ولا طاعةٌ تفيد عُدّةٌ ومُنّةٌ تنزلُ منزلة الاختيار . وقد قَدَّمْنا في أحكام الأَثمة أن الإمام إذا انصرف الخلقُ عن متابعتِه ومشايعتِه . كان ذلك كوقوعه في أَسر يَبعُد توقُّعُ انفكاكِه عنه .

نعم تعصِي الخلائقُ في الصورة التي نحن فيها لمخالفة (٢) من [توحَّدَ] (١) لاستحقاق التقدُّم . وسببُ تعصيتِهم تقاعدُهم عن نصب إمام يندفع به النزاعُ والدفاعُ ، والخصوماتُ الشاجرة/ والفتنُ الثائرة ، وتتسقُ به الأُمور ، وتنتظم به المهماتُ ١٧١ والغزواتُ والثغور .

27% ويجوز أن يصير صائر إلى أنه إمام وإن لم يُطَع ، ويَنْفُذ ما يُمضيه من أحكامه على موافقة وضع الشرع ، وليس إضرابُ الخلق [عن] (٥) طاعته في هاذه الصورة ، كما (٦) سبق تصويرُه وتقريرُه فيما تقدم من أبواب الكتاب ، فإن ذاك مفروضٌ فيه إذا سقطت طاعة الإمام ، ووجدنا غيرَه ، وصَغْوُ الناسِ ومَيْلهم إلىٰ غيره . فالذي يليقُ باستصلاح الراعى والرعية نصبُ من هو شوفُ النّفوس .

والذي نحن فيه مُصَوَّرٌ فيه إذا تفرّد في الزمان من يصلح للإمامة . فإذا كان كذلك تعينت طاعة مثل هذا على الناس كافة ، ولا معنى لكون الإمام إماماً إلا أن طاعته واجبة . وهذا الذي فيه الكلام بهذه الصفة ، فهو إمام يجبُ اتباعُه فتنفُذ إذن أحكامه .

<sup>(</sup>١) (ف): واتبعه .

<sup>(</sup>٢) (م): فهذا . والمثبت من باقى النسخ .

٣) (ف)، (ت)، (س): بمخالفته.

<sup>(</sup>٤) (م)، (ف): يوجد . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٥) (م): من . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٦) خبرليس.

فهاذا أُحد الفنين .

270 والفن الثاني من الكلام أن الذي تفَرَّد بالاستحقاق يجب عليه أن يتعرض للدعاء إلى نفسه ، والتسبب إلى تحصيل الطاعة ، والانتهاض لمنصب (۱) الإمامة . فإن لم يعدَم من يُطيعُه ، وآثرَ التقاعدَ ، والاستخلاءَ لعبادة الله عز وجل ، مع علمه بأنه لا يَسُدُّ أَحدٌ مسدَّه ـ كان ذلك عندي من أكبر الكبائر وأعظم الجرائر ، وإن (۲) ظن ظان أن (۱) انصرافه وانحرافه سلامة ، كان ما حسبه باطلاً قطعاً ، والقيامُ بهذا الخطب العظيم إذا كان في الناس كُفاةٌ في حكم فَرضِ الكفاية ، فإن استقلّ به واحد ، سقط الفرضُ عن الباقين . وإذا توحَد من يصلح له صار القيامُ/ به فرض عين .

وسنعود إلىٰ تقرير ذلك في أثناءِ الباب ، ونأتي بالعجب العجاب ، إِن شاءَ الله عز وجل .

٤٦٦ ثم إن اجتنب وتنكّب ، ولم يدعُ إلىٰ نفسه ، لم يصر بنفس استحقاقه إماماً ، باتفاق العلماءِ أَجمعين .

فهاذا بيانُ المراد فيه إذا استولى من هو صالح للإمامة ، وكان فريدَ الدهر في استحقاق هاذا المنصب .

27۷ فلو اشتمل الزمانُ على طائفة صالحين للإمامة فاستولى واحدٌ منهم على البلاد والعباد ، على قضيّةِ الاستبداد ، من غير اختيار وعَقْد ، وكان المستظهرُ بحيث لو صادفه عقدُ مختار ، لا نعقدت له الإمامة . فهنذا القسم قد يَعشر تصوره .

٤٩٨ ونحن نقول فيه : إِن قصَّرَ العاقِدون فيه وأخَّروا تقديم إمام ، فطالت الفترة ،

<sup>(</sup>١) (ف): بمنصب.

<sup>(</sup>٢) (ف ): فإن .

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ف) .

وتمادت العُسْرة ، وانتشرت أطرافُ المملكة ؛ وظهرت دواعي الخلل ــ فتقدم صالحٌ للإمامة داعياً إلى نفسِه ، محاولاً ضمَّ النشر ، وردَّ ما ظهر من دواعي الغَرَر ، فإذا استظهر بالعُدّة التامّة مَن وصَفْناه ، فظهورُ هـٰذا لا يُحمل على الفسوق ، والعصيان والمروق ، فإذا جرىٰ ذلك ، وكان يجرُّ صرفُه ونصبُ غيرِه فتناً ، وأُموراً محذورة ، فالوجه أَن يوافَق ، ويُلقَىٰ إليه السلَمُ ، وتَصْفِقُ له أَيدي العاقدين .

وهل تثبتُ له الإمامةُ بنفس الاستظهار والانتداب (١) للأَمر ؟ ما(٢) أَراه أَنه لا بد من اختيار وعَقْد ؛ فإنه ليس متوحداً فنقضى بتعَيُّن الإمامة له .

وثبوتُ الإمامة من غير تولية عَهد (٢) من (٤) إمام ، أو صدور بيعة ممن هو أهل العقد ، أو (٥) استحقاقي بحكم التفردِ والتوحُّد كما سبق بعيدٌ .

٤٦٩ ـ [وقد] (١) قال بعض أئمتنا إذا عَسُرت مُدافَعَتُه ، وفي استمراره على ما تصدى له توفية لحقوق الإمامة ، فيتَعَين تقريره . وإذا تعين الأَمرُ ، لم يبق للاختيار ١٧٣ اعتبار ؛ فإن الاختيار إنما يُفرض له أثرٌ إذا تقابل ممكنان ، ولم يكن أحدهما أولىٰ من الثاني ، ولم يتأت الجمع بَيْنهما ، فيُعَيِّنُ الاختيارُ أَحدَ الجائزين .

فالاستظهار مع تعذَّر المعارضة والمناقضة يتضمَّن ثبوتَ الإمامة .

والمرضيُّ عندنا المسلك الأول فيجب العَقْدُ له ، لما فيه من تقرير غرض الإمامة ، وإقامة حقوقها ، وتسكين الفتنة الثائرة (٧) ؛ وتطفئة النائرة ؛ وعلىٰ ذلك بايع الحسنُ والحسينُ رضي الله عنهما معاوية رضي الله عنه لما رأياه مستقلاً ، وعلِما ما في مدافَعَتِه من فنون الفتن ، وضروب المحن .

<sup>(</sup>١) (ف): والابتدار .

<sup>(</sup>٢) (س): فالذي .

<sup>(</sup>٣) ضبطت في (م) بضم العين . عُهد .

<sup>(</sup>٤) (ف ):عن .

<sup>(</sup>٥) (ف): واستحقاق.

<sup>(</sup>٦) (م): وبه قال . و(ف): قال . والمثبت عبارة: (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٧) ساقطة من : (ف).

٤٧٠ وغائلة هاذا الفصل في تصويره . فإن الذي ينتهضُ لهاذا الشأن لو بادره من غير بيعةٍ وحاجةٍ حافزة ، وضرورة مُستَهِزّة ، أشعر ذلك باجترائه وغُلُوه في استيلائه ، وتشوُّفه إلى استعلائه ، وذلك يَسِمُه بابتغاءِ العُلو في الأرض بالفساد (١) .

201 ولا يجوزُ عقد الإمامة لفاسق. وإن كانت ثورتُه لحاجة ، ثم زالت وحالت ، فاستمسك بعُدّته محاولاً حملَ أهل (الحل والعَقد على بيعته ، فهاذا أيضاً من المطاولة والمصاولة ، وحمل أهل الاختيار على العقد له بحكم الاضطرار ، وهاذا ظلمٌ وغَشْم يقتضي التفسيق (القلم) .

فإذا تُصورت الحالةُ بهذه الصورة ، لم يجُز أَن يُبَايَع ، وإنما التصوير فيه إذا ثار (١٠) لحاجة ، ثم تألبت عليه جموعٌ لو أَراد أَن يتحول عنهم لم يستطع ، وكان يَجُر محاولة ذلك عليه وعلى الناس فتنا لا تُطاق ، ومِحناً يضيق عن احتمالها النطاق ، وفي استقراره ١٧٤ الاتساق والانتظام ، ورفاهية / أَهل الإسلام ، فيجب تقريرُه كما تقدّم .

201 (° والمختارُ أَنه وإِن وجب تقريرُه ، فلا يكونُ إِماماً ، ما لم تَجْرِ البيعةُ ، والمسأَلة في هاذا الذي ذكرناه مظنونة ، والمقطوع به وجوبُ تقريره ° .

هاذا كله في استيلاءِ من هو صالح لمنصب الإمامة ، وهو قسم واحد من الأقسام الثلاثة المرسومة في صدر الباب .

## [استيلاء كافٍ ذي نجدةٍ غيرِ مستوفي الصفات]

20% فأما القسم الثاني : وهو أن يستوليَ كافٍ ذو استقلال بالأشغال ، وليس على خلال الكمال المرعي<sup>(١)</sup> في الإمامة ، والقول في ذلك ينقسم : فلا يخلو الزمان إما أن

<sup>(</sup>١) (ف): والقساد.

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) (ف): التفصيل.

<sup>(</sup>٤) (ت)، (س): إذا كان لحاجة، وهامش (س): ثار.

<sup>(</sup>٥) ساقط من: (ف).

<sup>(</sup>٦) (ف): المرعية.

الركن الثاني/ الباب الثاني القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ ٢٢٩ يكون خالياً عن (١ مستجمِع لشرائط الإِمامة ، أَو لا يكون شاغراً عن صالح لها .

٤٧٤ فإن خلا ١ الزمان عن كامل على تمام الصفات ، نُظر : فإن نَصبَ أَهلُ النصبِ كافياً ، على ما تقدَّم تفصيلُ انخرام الصفات على ترتيبٍ قدَّمتُه في الرُّتَب والدَّرجات \_ يَنْزِلُ(٢) منزلة الإمام في إمضاءِ [الأحكام](٣) وتمهيدِ قواعد الإسلام ، كما تقدم مشروحاً .

٤٧٥ وإن استولىٰ بنفسه ، واستظهر بعُدَّته ، وقام بالذَّبُّ عن بيضة الإسلام وحوزته
 فالأَمرُ في ذلك ينقسم حَسَبَ انقسام الكلام فيه إذا كان المستولي صالحاً للإمامة .

### [حكم المستولي الكافي الذي لا يشاركه غيره]

٤٧٦ فإن تُصور تَوَحُدُ كافِ في الدهر لا تُبَارىٰ شهامتُه ، ولا تُجارَىٰ صرامتُه ،
 ولم نعلم مُستقلاً بالرياسةِ العامّةِ غيرَه ـ فيتعيّنُ نصبُه .

ثم تفصيلُ تعيُّنِه كتفصيل تعيُّنِ من يصلح للإِمامة ، كما تقدَّمَ حرفاً حرفاً .

27٧ و أنا الآن أمدُّ في ذلك أنفاسي ؛ فإنه من أهم المقاصد وأعمُّ الفوائد ، وهو مُغْتَنَحُ القولِ في بيان ما دُفع إليه أهلُ الزمان (٤) . والمقاصدُ من ذلك يحصُرها أمور :

أحدها \_ أن القائم<sup>(٥)</sup> بهلذا الأمر في خلو الدهر ، وشغور العصر في حكم الآمر

<sup>(</sup>١) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) (ت)، (س): نزل.

 <sup>(</sup>٣) (م)، (ت)، (س): الحكم. والمثبت من: (ف) ورجعنا ذلك لأنه يحقق السجع
 الذي يحرص عليه المؤلف غالباً.

<sup>(3)</sup> بهنفه العبارة يتأكد لنا أن إمام الحرمين يعني ما يجري في عصره ، وأن الأمر بيد الكافي المستولي الذي لا يشاركه في هنفه الصفة غيره . وسيصرح إمام الحرمين بذلك فيما سيأتي في هنذا الباب . ومن هنا نجد إمام الحرمين استطرد للحديث عما يجري في زمانه وأفاض وأطنب ، يدفع عن ( نظام الملك ) ما يوجه إليه من نقد ، ويبين له الآمال المعقودة عليه ، ووسائل تحقيقها . وهو بهذا يمزج الثناء عليه بوعظه وتذكيره .

<sup>(</sup>a) (ت)، (س): أن العالم القائم بهنذا الأمر.

الركن الثاني/ الباب الثاني القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول المعروف ، والناهي عن المنكر ، ولا بد من إثبات ذلك/ بالواضحة والحجة اللائحة ، حتى إذا تقرَّرَت القاعدةُ ، رتَّبنا عليها ما يتضح به المقصود ، إن شاءَ الله . والله المستعان المحمود .

٤٧٨ وقد (١) اتفَق المسلمون قاطبة على أن لآحاد المسلمين وأفراد المستقلين بأنفسهم من المؤمنين أن يأمروا بوجوه المعروف ، ويسعَوا في إغاثة كل ملهوف ، ويُشمَروا في إنقاذ المشرفين على المهالك والمتاوي (٢) والحتوف .

٤٧٩ وكذلك (٣) اتفقوا على أن من رأى مُضطراً مظلوماً ، مضطهداً مهضوماً ، وكان متمكناً من دفع من ظلمه ، ومنع مَنْ غَشَمه (٤) ، فله أن يدفع عنه بكُنه جُهدِه وغاية أيْدِه ، كما له أن يَدْفع عن نفسه .

٤٨٠ ولو<sup>(٥)</sup> همَّ رجلٌ أَن يأخذَ مقدارَ نَزْرِ وَتح<sup>(٢)</sup> من مال إِنسان ، فله أَن يدفعَه باليد واللسان ، وإِن أَتَى الدفعُ على القاصد ظُلماً ، كان دمُه مُهْدَراً مُحْبَطاً ، مطلولاً مُسقَطَاً .

٤٨١ فإذا (٧) كان يجوز الدّفعُ عن الفَلْس والنفس باللسان والخَمْس (٨) ، ثم بالسلاح والجراح ، من غير مُبالاةٍ بزهوق الأرواح ، مع التعرّض للتردد بين الإخفاق والإنجاح ، فلو (٩) انتفض الدهرُ عن إمام ، ذي استقلالِ ، وقيام بمهمات الأَنام ،

<sup>(</sup>٢) المتاوي: المهالك ، من توي الإنسانُ توى إذا هلك .

 <sup>(</sup>٣) ولعل هـنـذا هو ( الثالث ) من الأمور التي بدأ بعدِّها في الفقرة السابقة .

<sup>(</sup>٤) فشم الرجلَ يغشُمه ( بالضم ) غَشْماً : ظلمه أشد الظَّلم . فهو غاشم ، وغشوم .

 <sup>(</sup>٥) ولعل هاذا أمرٌ آخر من الأمور التي بدأ بعدها ، وأنها توضح المقاصد من المسألة .

 <sup>(</sup>٦) الوَتَع مُثَلَّثُةُ التاء : القليل التافه من الشيء .

<sup>(</sup>٧) ﴿ هَاذَا مَرْتُبَ عَلَى الْأُمُورِ التَّى قَرْزُهَا وَعَذَّهُما ۚ . في ﴿ الْفَقْرَاتُ مِنْ ٤٥٨\_ ٤٦١ ﴾ .

<sup>(</sup>A) أي اليد . من باب الكناية .

<sup>(</sup>٩) في موضع جواب الشرط ( فإذا ) .

ولا خبالَ في عالم الله يُبِرُّ على الْتِطامِ الرعاعِ والطَّغام ، وهمج العوام ، ولو جَرَت فَتْرةٌ في بعض الأعوام ، وجرَّت (١) ما نحاذرُه من خروج الأُمور عن مسالك (٢) الانتظام للَّقِي (٣) أَهَلُ الإِسلام أَهُوالاً (٤) واختلالاً ، لا يحيطُ بوصفه غاياتُ الإطناب في الكلام ، ولأكل بعضُ الناس بعضاً ، وارتجت الممالك ، واضطربت المسالك طولاً وعرضاً .

ثم إذا خلت الديارُ عن الجنود المعقودة والأنصار ، استجراً الكفار ، وتمادى الفساد والانتشار ، وعم الشرُّ والضرُّ / وظهر الخبال في البر والبحر : فكم من دماء لو ١٧٦ أَفْضى الأَمرُ إِلَىٰ ذلك ، تُسفك ، وكم من حُرمات تُهتك ، وكم من حدودٍ تضيع وتُهمَل ، وكم ذريعةٍ في تعطيل الشريعة تَعمل ، وكم من مناظمَ للدين تَذَرُس ، وكم معالمَ تُمحَق وتُطمَس ، وقد يتداعى الأَمرُ إلىٰ أَصل الملّة (٥) ، ويُفضى إلىٰ عظائمَ معالمَ تُمحَق وتُطمَس ، وقد يتداعى الأَمرُ إلىٰ أَصل الملّة (١٠٠ ، ويُفضى إلىٰ عظائمَ تَمْتَأُصلُ الدينَ كلّه ، [إذا] (١) لم ينتهض من يحمل عناءً (١) الإسلام وكلّه (٨) .

\* ٤٨٧ فلو انتهى الخطبُ إلى هـٰذا المنتهى ، واستمكن متوحّدٌ في العالم من العَددِ والعُدد ، وموافاةِ الأَقدار ، ومصافاةِ الأَعوان والأَنصار وثقابةِ الرأي والنَّهى وعزيمةٍ في المُعضلات لا تُفَلّ ، وشكيمةٍ لا تُحَلّ ؛ وصرامةٍ في [الملمات] (٩) يكلُّ عند نفاذِها طُبَاتُ السيوف ، وشهامةٍ في الدواهي المدلَهِمّات تستهينُ باقتحامِ جراثيم الحتوف ، وأَناةٍ (١٠) يَخفُ بالإضافة إليها الأطوادُ الراسخة ، وخِفةٍ إلىٰ مصادمةِ العظائمِ تستغِرُ يُقلَ

<sup>(</sup>١) (س): وجرى .

<sup>(</sup>٢) (ت)، (س): سلك النظام.

<sup>(</sup>٣) جواب الشرط ( لو ) وفي موضع الجواب لـ ( لو ) السابقة أيضاً .

<sup>(</sup>٤) (ت): أخوالاً، (سُ): أحوالاً.

<sup>(</sup>٥) (ف)، (س): المسألة.

<sup>(</sup>٦) (م): إذ . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٧) (ت)، (س): عبء.

<sup>(</sup>A) الكلّ : العيال والثّقل . وكأنه يقول : الإسلام وأهله .

<sup>(</sup>٩) (م)، (ف): الممالك. والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>١٠) ضبطت في (س) بالرفع .

وإِن رَمَزَ وأَشار ، فالشُّهد الجَنِيُّ المُشار (٦) ، وإِن وقَّع (٧) أَعربَ (٨) وأَبدع ، وخفَضَ

العِفةُ حَكَمُ<sup>(1)</sup> خلائقه ، والاستقامةُ نظْمُ طرائقِه ، وقد حَنَّكَتْه التجارِب ، وهذبتهُ المنذاهب ، يُسْكِتُه حلمُه ، ويُنْظِقُه علمُه ، وتُغنيه اللخظَةُ ، وتَفْهمُه اللفظةُ ، 1۷۷ يخدمُه <sup>(۱)</sup> السيفُ والقلمُ / ، ويعشو إلى ضوءِ رأيه الأُمم . إن سطا على العُتَاة بعُنفه شامخاً بأنفه ، ارفَضَّت رواسي الجبال ، وتقطَّعت نِياطُ قلوبِ الرجال ، وإن لاحظَ العفاةَ بطَوْلِه أَزْهرت رياضُ الآمال .

هذه الخلالُ . إلى استمساكِ من الدين بالحبلِ المتين ، واعتصام بعُرَى الحق المُبين ، ولياذٍ في قواعد العقائد بثلَج الصدر وبَرْدِ اليقين ، وثقةٍ بفضل الله لا يكدِّرها نوائبُ الأَزمان ، ولا يغيِّرُها طوارقُ الحَدَثان (١١) .

ورفَع ، وفَرَّق وجَمَع ، ونَفَعُ ودَفعُ .

<sup>(</sup>١) (ف): الأوتاد .

<sup>(</sup>٢) (ت): الراسخة.

<sup>(</sup>٣) (م)، (ف): حيسوب. والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٤) أي لمنزلته وبالكسر أي لاجتهاده .

<sup>(</sup>٥) (ف)، (ت)، (س): تنزع.

<sup>(</sup>٦) شار العسل: اجتناها.

 <sup>(</sup>٧) المراد توقيع الحكام على ما كان يرفع إليهم مكتوباً من شؤون ومطالب . وكانت مظهراً من مظاهر البراعة، والقدرة على التعبير الموجز البليغ ، والتوقيعات فل من فنون الأدب قائم بذاته .

<sup>(</sup>٨) (ت)، (س) أغرب. وأعرب أي بيّن الكلام وأتى به على قواعد النحو، وأفصح عن مراده. والمعنى: أنه ماهر في توقيعه يجمع بين الإفصاح والإبداع لما لم يُسبقُ إليه.

<sup>(</sup>٩) حَكُم بمعنى حاكم . في التنزيل العزيز ﴿ أَفَنْ يُرَافُو أَبْتَنِي مَكُمَّا ﴾ [الأنعام : ١١٤] .

<sup>(</sup>۱۰) (س): يستخدم .

<sup>(</sup>١١) الحَدَثان بفتح الحاء والدال : الأحداث والنواتب .

وحقُّ المليك الديَّان ، إنه يقصُر عن أَدنيْ معانيه ومعاليه(١) غاياتُ البيان .

247 هاذه كناياتٌ عن سيد الدهر ، وصدر العصر ، ومن إلى جنابه منتهى العلا والفخر ، وقد قَيْضَهُ الله جَلَّت قدرتُه لتولِّي أُمورِ العالمين وتعاطيها ، وأُعطي القوسُ باريها . فهو على القطع في الذَّبُ عن دين الله ، والنضالِ عن المِلَّة ، وتَرْفيهِ (٢) المسلمين عن كلِّ مَذْحَضةٍ ومَزَلَة ، وتنقيةِ الشريعة [عن] (٣) كل بدعة شنعاءَ مُضِلَّة ، المسلمين عن كلِّ مَذْحَضةٍ ومَزَلَة ، وتنقيةِ الشريعة [عن] كل بدعة شنعاءَ مُضِلَّة ، وكفِّ الأَكُفُّ العاديةِ . وعَضدِ الفئةِ المرشدةِ الهادية ، في مقام شفيقِ رقيقٍ ، قوامٍ على كفالةِ أَيتام : ينتحي غِبطتَهم ، ويتجاوزُ (٤) عثرتَهم وسقطتَهم .

٤٨٤ وإذا كان يقومُ الرجلُ الفردُ بالذَّبِّ عن أخيه وبهداية من يستهديه ، ونُصرةِ من يندُبُه ويستدعيه ، فالإسلام في حكم شخصِ ماثلِ يلتمسُ من يُقيمُ أَوَدَه ، ويجمعُ شتَاتَه وبدَدَه ، ويكونُ عضدَه ومدَدَه ، ووزرَه وعُدده .

فلئن وجبَ إسعافُ الرجل الواحدِ بمُناه [وإِجابتُه] ( ) في استنجاده واسترفادِه إِلىٰ مَهْواه ـ فالإِسلامُ أُولیٰ بالذَّب ؛ والنَّادِبُ إلیه الله .

٤٨٥ - وإنما لم يُجعل لآحاد الناس شهرُ السلاح ، ومحاولةُ المِراس في رعايةِ الصلاح والاستصلاح/ لما فيه من نُفْرِة النفوس ، والإباءِ والنّفاسِ<sup>(١)</sup> ، والإفضاءِ إلى ١٧٨ التّهارُش والشّماس<sup>(٧)</sup> .

٤٨٦ـ والذي يزيلُ أصلَ الإشكال والإلباس أنّا نُجوّز للمطَّوّعَةِ في الجهاد الإيغالَ في بلاد أَهل العناد من الكفار ، على الاستبداد ، وإن كان الأوْلَىٰ أن يكون صَدَرُهم عن

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) من رفّه فلاناً وبه رحمه . والمدحضة المزلقة .

<sup>(</sup>٣) (م)، (ف): عليٰ . والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٤) (ف): ويحاذر، (ت): ويجاوز.

<sup>(</sup>٥) (م): فإجابته . والمبثت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٦) النفاس: المنافسة.

<sup>(</sup>٧) الشماس : الإباء ( المعجم ) .

٤٣٤ \_\_\_\_\_ الركن الثاني/ الباب الثاني القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول رأي الإمام الذي إليه الاستناد ؛ فلما كان غايتهُم الاستشهاد والشهادة إحدى الحُسنيَين \_\_\_\_\_\_ لم يُمنع المطَّوِّعةُ من التَّشمير للقتال .

والنزاعُ بين المسلمين محذور ، والسبب المُفضي إليه محرمٌ محظور . فإذا استقلَّ فردُ الزمان بعُدَّة لا تصادَم ، واستطالت يده الطولىٰ ، على الممالك عرضاً وطولا ، واستتبت الطاعةُ ، وأمكنت الاستطاعة ، فقيامُه بمصالح أَهلِ الإيمان بالسيف والسنان ، كقيام الواحد من أهل الزمان بالموعظة الحسنة باللسان .

وهـٰأنَا الآن أُنْهِي القولَ فيه ، إلىٰ قُصارى البيان والله المستعان .

٤٨٧ ـ [فالمتبع](١) في حق [المتعبدين](٢) الشريعةُ ومستندها القرآن ، ثم الإيضاحُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم والبيان ، ثم الإجماعُ المنعقِدُ من حَمَلةِ الشريعةِ من أهل الثقةِ والإيمان .

فهاذه القواعدُ . وما عداها من مستمسكات الدين كالفروع والأفنان .

٨٨٤ والإِمامُ في التزام الأحكام ، وتطوُّقِ الإِسلام كواحدِ من مكلَّفي الأَنام ، وإِنما هو ذريعةٌ في حمل الناسِ على الشريعة ، غيرَ أَن الزمان إِذا اشتملَ على صالحين لمنصب الإِمامةِ ، فالاختيارُ يقطع الشجارَ ، ويتضمَّنُ التعيُّنَ والانحصارَ ، ولا حكمَ مع قيام الإِمام إِلا للمليك العلام .

144 فإذا لم يتفق مستجمع للصفات المرعيّة ، واستحالَ تعطيل الممالك الممالك المعالك والرعيّة ، وتوحّد شخص بالاستعداد بالأنصار والاستظهار بعُدَدِ الاقتهار والاقتسار/ [والاستيلاء] على مردة الديار وساعدَتْه مواتاة الأقدار ، وتطامنت له أقاصي الأقطار ، وتكاملت أسباب الاقتدار . فما الذي [يُرَخُص] (٤) له في الاستئخار عن النُصْرة والانتصار ؟ ؟ والممتثلُ أمرُ الملك القهار ، كيف انقلب الأمر واستدار .

<sup>(</sup>١) (م): والمتبع . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) (م): المتعبد من الشريعة . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٣) (م): فالاستيلاء. والمثبت من باقي النسخ.

<sup>(</sup>٤) (م)، (ف): أرخص . والمثبت من : (ت)، (س) .

• 34- فالمعنى الذي يُلزمُ ( الخلقَ طاعةَ الإمام ، ويُلزمُ ) الإمامَ القيامَ بمصالح الإسلام أَنه (٢ أَيسرُ مسلك في إمضاءِ الأحكام ، وقطع النزاع والإلزام ، وهو بعينه يتحقق عند وجود مقتدر على القيام بمهمات الأنام ، مع شَغور الزمان عن إمام .

191- فقد تحقق ما أحاوله قطعاً على الله العظيم شانُه ، ووضح كفلق الصبح دليلُه وبرهانُه ؛ فامض يا صدر الزمان (٣) قدُماً ولا تؤخر الانتهاض

ولا بد هنا من وقفة نجدنا مضطرين إليها ، مخالفين ما نلزم به أنفسنا من الاقتصاد في التعليقات احتراماً لمنهج التحقيق . والذي نحب أن نقوله هنا ما يلي :

أ ـ إن إمام الحرمين يعني بمن يخاطبه بصدر الزمان ( نظام الملك ) . ووضوح ذلك يغني عن دليل وبيان ؛ فالكتاب مؤلف له ، وموجة إليه ، ثم الصفات التي ذكرها من مهارة في التوقيع وفصاحة في التعبير ، وقدرة في الحساب ( فقرة ٤٨٢ ) هي صفات ( نظام الملك ) التي ذكرها من كتبوا عنه ( راجع ترجمة نظام الملك في طبقات الشافعية : ٣١٣/٤ ) .

ب ـ واضح أن إمام الحرمين يضرب ( نظام الملك ) مثلاً للمستولي على الإمامة بالشوكة
 والاقتهار ، وهو كاف ذو استقلال ونجدة . وإن لم يستوف كل الشرائط المرعية في الإمام ،
 فهو متوجّد منفرد بالكفاية ، هاكذا يريد أن يقول .

جــ إن الكلام عن الأثمة وشروطهم . و( نظامُ الملك ) لم يكن إماماً ، وإنما كان وزيراً ، فكيف يضربه إمام الحرمين مثلاً للإمام المستولى ذي الكفاية والشوكة ؟ ؟

د ـ وعلى فرض أنه يقصد السلطان ( ألب أرسلان ٤٥٥ ـ ٤٦٥هـ) أو السلطان ( ملكشاه ٢٥٥ ـ ٤٨٥هـ) في السلطان ( ملكشاه ٢٥٥ ـ ٤٨٥هـ) فما كان واحد منهما إماماً ، بل كانا يخطبان باسم الخليفة العباسي ، بل كان الخليفة العباسي يصدر تفويضاً ( وإن يكن شكلياً ) لمن يتولّىٰ من هاؤلاء السلاطين . انظر ( العالم الإسلامي في العهد العباسي : ٣٦٥ وما بعدها )

حقيقة كان كلٌّ من ألب أرسلان وملكشاه مستولياً بالشوكة .

و ـ وإذا قلنا : إن منزلة الوزارة عند السلاجقة كانت تفوق كل منزلة وكان للوزير الاستقلالُ بتدبير الأمور ، يبقىٰ علينا أن نثبت أن ( نظام الملك ) استولىٰ على الوزارة بالشوكة والاقتهار . وهنذا لم يثبت ، بل تخلص من غريمه أبو نصر الكندري بالسجن ، ثم إغراء السلطان بقتله . ( راجع . العالم الإسلامي في العصر العباسي : ٥٧٩ : ٥٩٢ ) .

ز ـ. وأخيراً يبقىٰ في النفس شيءٌ من هـٰذا الكلام من إمام الحرمين إلا إذا نظرنا إليه علىٰ أنه 😑

<sup>(</sup>١) ساقط من: (ف).

<sup>(</sup>٢) (ف): أنه يسلك أيسر مسلك.

<sup>(</sup>٣) (س): الإسلام.

وأَنا أُقدَّرُ الآن أَسئلةً مُخيلة وأَنوي بيمن أَيام مولانا جواباً عن كل سؤال يوضح تحقيقه وتحصيلَه ، ثم ينتجزُ بانقضاءِ السؤال والجواب مقصودُ هنذا الفصل من هنذا الباب .

291 فإن قيل: إنما كان يستقيمُ ما ذكرتموه [ويستدً] ما كررتموه لو كانت الأمورُ جاريةً على سنَن السّداد ومناهج الرشاد، فأمّا والأيدي عاديةٌ، ووجوهُ الحَبَل والفساد بادية، ونفوسُ المتمردين على الطغيان والعدوان متمادية، وليس للمُلْك عصام ضابط، ولا انتظامٌ رابط، وربقة الإيالة محلولة، وحدودُ السياسة مفلولة، وسيوفُ الاعتداءِ مسلولة، ورباط العزائم منحلة، ورقابُ الطّغام عن جامعة الولاة مُنسلّة، ومعالم العدل مندرسة، ومناظم الإنصاف منطمسة، فالبعدُ من هذه الفئة الطاغية (٥) أسلم، والنأيُ عنهم أحزم، وإذا استبدل الزمانُ عن الرّشد غيًا، فلا نعدل بالسلامة شيًا.

#### [دفاعٌ عن نظام الملك]

۱۸۰ ۱۸۰ قلت : هنذا الآن تدلیس<sup>(۲) (۷</sup> وإلغازٌ وتلبیس <sup>۷۷</sup>/ ؛ وأنا أُجیب عنه من وجهین : \_

استطراد لمدح نظام الملك لما كان له من أياد بيضاء على أهل السنة وفي قمع الفتنة ثم في رعاية العلماء ، وكما أشرنا من قبل يمزج إمام الحرمين ذلك بوَعْظِ ( نظام الملك ) وتذكيره . وبيان ما عليه للأُمة والإسلام .

<sup>(</sup>١) (م)، (ف): مقدّماً. والمثبت من: (ت)، (س) وقِدْماً من أسماء الزمان أي قديماً، والمراد هنا: امض لما قدّره الله لك وكتبه لك في الأزل.

 <sup>(</sup>٢) في الأصل وجميع النسخ : • يستمر • وهو تصعيف يتكرر كثيراً لهذا اللفظ المعهود في كلام إمام الحرمين .

<sup>(</sup>٣) (ت): ورسم ، (س): ورسوم .

<sup>(</sup>٤) (ف): الطغاة . والطغام : أراذل الناس وأوغادهم . ( المعجم ) .

<sup>(</sup>٥) (ف): الباغية.

 <sup>(</sup>٦) يدفع إمام الحرمين هنا ما وُجه نحو أيام نظام الملك وسياسته من نقد في الفقرة السابقة .

<sup>(</sup>٧) ساقط من : (ف) .

أحدهما \_ أن الأمرَ على خلاف ما ذكره السائل وصوَّره ؛ فإنَّ الطاعة مبسوطة ، وعُرى الملكِ برأي سلطانِ الزمان منوطة ، وحوزة الإسلام \_ والحمد لله \_ محُوطة ، والأُبّهة قائمة ، والأركان وارفة الأفنان ، رحبة الأعطان ، وقاعدة الملك راسخة ، وأطواد الهيبة (1) شامخة ، وأوتاد (7) الدولة باذخة ، والسلطنة بمائها ، والمملكة مستمرة على علائها ، والعزة مستقرة في غُلَوائِها ، ورواق الجدّ (7) ممدود ، ولواء النصر معقود ، ما نجم ناجم إلا قصمه من القدر الغالِب قاصم ، وما هجم ثائر هاجم إلا صدّمه صادم .

ولو ذهبتُ أَبسط القولَ في ذلك مقالاً ، لصادفتُ مضَّطَرباً رحباً ومجالاً .

[أَمَا]<sup>(٤)</sup> تَعَدِّي الأَجنادِ بعضَ حدود الاقتصاد ؛ فلم يخل منه زمان ، ولم يَعْرَ منه . أَوان ، ونِعْم الحَكَمُ العَدْلُ الإِنصافُ<sup>(٥)</sup> ، فلنُضْرِب عما يجري في الأَكناف والأَطراف ، ولنعمل على تنكُّب الاعتساف ، فنقول :

٤٩٤ مرموقُ الخلائق علىٰ [تفُنن] (٢) الآراءِ والطرائق الدماءُ ، والأموالُ ،
 والحُرَم .

أَمَا الدَمَاءُ فَمَحَقُونَةٌ فِي أُهُبِهَا فِي أَعَمَ الأَحوال ، فإِن فُرضَتْ فَتَكَةٌ واغتيال ، وهَتَكَةٌ واحتيال(٧) ، تداركَها المترصَّدون لهاذه الأَشغال .

وأما الأموال فمعظمُ الطلباتِ الخارجةِ عن الضبط محسومة ، [وأسباب] (٨) المكاسب منظومة ، ومطالع (٩) مطامع المتعدِّين أطوارَهم مردومة ، والتوزيعات

<sup>(</sup>١) (ف): الملك.

<sup>(</sup>٢) (ف): وأوتاد ملك الدولة.

<sup>(</sup>٣) (س): الحمد.

<sup>(</sup>٤) (م): ما . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٥) (ف): والإنصاف، (ت): للإنصاف.

<sup>(</sup>٦) (م): يقين . والمثبت من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٧) (ف): واختبال .

<sup>(</sup>٨) (م): وأصحاب . والمثبت من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٩) (ف): ومطامع المتعدين ، (ت) ، (س): ومطالع المتعدين .

الركن الثاني/ الباب الثاني القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول والقِسَمُ مرفوضة ، والرفاق من أقاصِي الآفاقِ على أطرافِ الطرقِ في خَفْض الأَمن وادعون ، وأصحابُ العَرامات مُطرِقُون ، الآفاقِ على أطرافِ الطرقِ في خَفْض الأَمن وادعون ، وأصحابُ العَرامات مُطرِقُون ، الآفاقِ على أطرافِ الطرقِ في خَفْض الأَمن وادعون ، ولوقيس هـلذا/ الزمان اللاحق بالزمان السابق ، لظهر اختصاصُه بفنون من النعمة والأَمنَةِ ، لا يَصِفُها الواصفون ، ولا يقوم بكشفها المكاشفون ، ولا يقوم بكشفها المكاشفون ،

وأَما الحُرَمُ فمصونة ، من جهة صدر (٢) جنود الإسلام مرعية ، محفوظة من نزغاتهم ونزقاتهم محمية ، ملحوظة من رعاة الرعية . وإِن فُرضت لطمة (٤) ويلية ، كانت في حكم عثرة يُرخَى عليها السَّتر وتقال (٥) ، أو يَلْحقُ بمن يأتيها الخزي والنكال .

هنذا عمرُ بنُ الخطاب رضي الله عنه ما دار الفَلكُ على شكله ، وما قامت النساءُ على مثله ، دَرَّت أَخلافُ الدين في زَمنه ثرَّة (^) ، وساسَ حوْزةَ الإسلام بدِرَّة ، وقال رضي الله عنه مرة : ﴿ لو تركت جرباءَ على ضِفة الفرات لم تُطلَ بالهناءِ ، فأنا المطالَبُ بها يومَ القيامة ﴾ ، ثم صادف عِلجٌ منه غِرَّة ، وقتله قتلةً مُرَّة ، فلم ينفعه عزمُه وحزمُه ،

<sup>(</sup>١) مرفوضة : بمعنى مفرّقة وموزعة على أصحابها .

<sup>(</sup>٢) (ف): الكافون.

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ف) ، (س) .

<sup>(</sup>٤) (ف): لحظة . (ت) ، (س): لطخة .

<sup>(</sup>٥) (ف):أوتقال.

<sup>(</sup>٦) (م): نقض . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٧) دحضها عن دواهيها أي بعدها عنها . من قولهم : دحضت الشمس عن كبد السماء : زالت إلى جهة الغرب .

<sup>(</sup>٨) (ت): ببرّه.

لما نفذ فيه قضاءُ الله وحكمُه ، ولم نجد لقضاءِ الله مَرَدّاً . وإِن كان سوراً حول الإسلام وسدًاً .

ولو أَرخيت في هلذا الفصلِ<sup>(۱)</sup> فضلَ عِناني وأَرسلت عذَبةَ لساني ، وقصصتُ من بدائع هلذه المعاني ، لجاوزتُ القواعدَ من مقاصدي في هلذا المجموع والمبانى .

1893 ثم أَختتم هنذا الفصلَ بما هو غاياتُ الأماني ، وأُنهيه مبلغاً يعترفُ بوضوحه القاصي والداني ، فأقول : ما تشبث به الطاعنون من هَنَاتٍ وعثرات ، صَدَرُها من معرّة/ الأَجناد المنحرفين عن سَننِ الاقتصاد ، في أطراف الممالك والبلاد ، لو سُلِم ١٨٢ لهم كما يدّعون ، وتُوبعوا فيما يأتون ويذَرون (٢٠) ، وغُضّ عنهم طرفُ الانتقاد فيما يبتدعون ويخترعون ، فأنَّى يقعُ ما يقولون مما يدفع الله بهم من معضلات الأُمور ، ويدرأُ بسببهم من فنون الدواهي على كُرور الدهور ؟ ، أليس بهم انحصارُ الكفار في أقاص الديار ؟ وبهم تخفِق بنود الدين على الخافِقين ، وبهم أُقيمت دعوةُ الحق في الحرمين ، وانبت كتائبُ المِلّة في المشرقين والمغربين ، [وارتدت] (٣) مناظِمُ الكفار منكوسة ، ومعالمهم معكوسة ، وبذل عظيمُ الروم (١٠) الجزية والدنية ، وصارت المسالمةُ والمتاركةُ له قصارى الأمنية ، وانبسطت هيبةُ الإسلام على الأَصقاع القصية ، وأَطلت على قمم الماردين (٥) رابتهُ العلية ، وأضحت نُغَرُ صدورهم لأَسنةِ عساكر وأَطلت على قمم الماردين (١٠) رابتهُ العلية ، وأضحت نُغَرُ صدورهم لأَسنةِ عساكر الإسلام درية .

<sup>(</sup>١) (ف):الفن.

 <sup>(</sup>٣) (م)، (ف)، (ت): ويذرون ويدعون وغض... والمثبت عبارة: (س). فلا معنىٰ لزيادة ( ويدّعون ) ثانية.

<sup>(</sup>٣) (م): وإن ندت . والمثبت من باقى النسخ .

 <sup>(</sup>٤) هو الإمبراطور رومانوس ديوجينس . الذي وقع أسيراً في موقعة ( ملاذكرد ) سنة ( ٤٦٣هـ )
 ووقع عهد الصلح والجزية مقابل العفو عنه .

ماردين مدينة عظيمة في سطح جبل ، ودور أهلها كالدرج كل دار فوق الأخرى . وتقع جنوب
تركية على خط عرض ٣٨ ( الأعلاق الخطيرة : ٣/ ٨٢٩ ) .

. الركن الثاني/ الباب الثاني القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول هاذه (١) رمزة (٢) إلى أدنى الآثار في ديار الكفار .

٤٩٧ ـ فأما ما دَفَع الله بهم عن بلاد الإسلام من البدع والأهواءِ وضروب الآراءِ ، فلا يحتوى عليها نهاياتُ الأوصاف والأنباءِ: أليس اقتلعوا قاعدةَ القرامطة (٣) من ديارها ؟ واستأصلوا ما أعيا ذوي النجدة والباس من خلفاءِ بني العباس من آثارها ؟ وأوطؤوا رقابَ الزنادقة ، وكلّ فئةِ مارقة سنابكَ الخيل(٤) ، وانتهى رعبُهم حيث انتهى الليل ؛ فلم يبق في خِطة الإسلام متظاهرٌ بالبدعة ؛ إلا أُضحىٰ منكوباً مرعوباً مكبوباً ، فإن أَلفِي زائغٌ مراوغ ، ﴿ يدبُّ الضراءَ ، ويمشي الخَمَر (٥) ، ، فهو من أهل الحق والسنة علىٰ أعظم الغُرَر .

فإذا كانوا عصاماً لدين الإسلام ووزراً للشريعة التي/ ابتُعِثَ بها سيدُ الأَنام ، فأَى قدرِ للدنيا بحذَافيرها بالإضافة إلى الدين؟ وأي احتفال بأعراضها مع استمرار الحق المبين ، والمِنَّةُ لله رب العالمين .

٤٩٨ ولو أَرخيتُ في ذلك الطُّولَ لَخِفْتُ انتهاءَ الكلام إلى الإطناب والملل ، وربما كان ما قلّ ودلّ أنجعَ مما يطول فيُمل ، فمن لا يحيطُ بحقائق الأُشياءِ في [استدادها]<sup>(٢)</sup> فليتخيل جريانَ نقائِضها وأضدادها ، ولو فُرضت والعياذُ بالله فترةٌ تَجرّاً بسببها الثوارُ من الديار ، ونبغ ذَوو [العرامة](٧) الأشرار ، وانسلُّوا عن ضبط بطاش في الزمان ذي

ساقطة من : (ف) . (1)

<sup>(</sup> ف ) : رموز . **(Y)** 

يشير إلىٰ ما بذله السلاجقة من جهود مشكورة في القضاء علىٰ خطورة القرامطة ومذهبهم **(**T) الإسماعيلي وتهديد قواعدهم ومراكزهم . وكان ( نظام الملك ) وراء كل هنذه الأعمال ولذا كان مصرعه بأيديهم غدراً .

<sup>(</sup> س ) : الجند . (1)

الضراء : أصله ما وارئ وستر من شجر أو نحوه . والخمر : نفس المعنيٰ . وهو مثل عربي يضرب للرجل، يخدع ويمكر ويمشى خفية وخلسة ويختل صاحبه (مجمع الأمثال: . ( OYE/T

<sup>(</sup>م)، (ف)، (س): استبدادها . والمثبت من : (ف) .

<sup>(</sup>م)، (ف): الغرامة . والمثبت من : (ت)، (س).

الركن الثاني/ الباب الثاني القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول و المستول المستول المستول المستدى ذو و الشروة والبيسار أنفسَهم وحُرَمهم بأضعافِ ما هم الآن باذلوه في دفع أدنىٰ ما ينَالُهم من الضُّرار .

298- نعم ، ولو [تذاكرنا] (۱) الواقعة (۲) التي أُرّخت في تواريخ الأخبار ، لأغنتنا عن إطالة النظر والاعتبار ، لمّا انجر من أقاصي بلاد الروم العسكرُ الجرارُ ، وانسدت السبُل وضاقت الحيل ، وغُصّ الجؤ بالخِرصان (۳) ، وجاش جيشُ الكفر بالفرسان ، ولم يشكُّوا أنَّهم يطوون (٤) من الأَرض مناكبها ، ويملكون مشارق الأَرض ومغاربها ؛ وأضحت قلوبُ المسلمين واجفة ، وأحشاؤهم راجفة ، وآراؤهم متفاوتة ، وعقولُهم متهافتة ، فمال ملك الإسلام ، أَلبُ أَرسلان \_ تغمّد الله روحه بالرَّوْح والرضوان (٥) \_ متهافتة ، فمال ملك الإسلام ، أَلبُ أَرسلان \_ تغمّد الله روحه بالرَّوْح والرضوان (١٥) \_ إليهم وانقض انقضاض الصقر عليهم ، وغضب لله غضبة تستجفلُ الآسادَ عن أشبالها ، وانغمس في شِرذمةِ قليلةٍ في غمرة الداهية ، غيرَ محتفل بأهوالها ، وكان الكفار اغترّوا بوفور جمعِهم ، ولم يعلموا أَن الله من وراء قمعهم ، فرضي ملك الإسلام بمقدور بوفور جمعِهم ، ولم يعلموا أَن الله من وراء قمعهم ، فرضي ملك الإسلام بمقدور ومطرت سحائبُ الحتوف ، وتكشرت أنياب الهيجا ، ودارت الرحا على الدماءِ ؛ واستمرت الحرب سجالاً ، ونال كلَّ من قِرْنه مَنالاً ، فلما كان يومُ الجمعة التقى واستمرت الحرب سجالاً ، ونال كلَّ من قِرْنه مَنالاً ، فلما كان يومُ الجمعة التقى

<sup>(</sup>١) (م)، (ف): تداركنا . والمثبت من : (ت)، (س) .

<sup>(</sup>٢) المراد واقعة ( ملاذكرد ) وسيأتي طرف من أخبارها في تعليقاتنا قريباً .

<sup>(</sup>٣) من معانيها : المدروع والرماح .

<sup>(</sup>٤) (ت)، (س): يطؤون.

 <sup>(</sup>٥) قد يدل هـنـذا الدعاء علىٰ أن ( الغيائي ) ألف بعد وفاة ألّب أرسلان سنة ( ٤٦٥هـ ) إلا إذا كان الدعاء من الناسخ ، أو لا تعني هـنـــذه الصيغة الدعاء للميت ضرورة . وعلىٰ أية حال فهي تقطع بأن الكتاب مؤلف بعد سنة ( ٤٦٣هـ ) التي كان فيها موقعة ملاذكرد .

<sup>(</sup>٦) كانت جموع الروم فوق طاقة المسلمين ، ولم يكن ألب أرسلان قد أكمل استعداده ، وحاول الصلح وتأجيل الصدام ، فرد إمبراطور الروم بأن الصلح لا يتم إلا في ( الرّي ) عاصمة السلاجقة ، فألهب هذا الرد حماس السلطان وأفزعه ، وأعلن لجنوده : إن الإسلام في خطر ، ونزل عن جواده ، ومرغ وجهه في التراب خضوعاً لله واستمطاراً لنصره ، فاشتعلت قلوب المسلمين ناراً ، وكان النصر ( العالم الإسلامي في العصر العباسي : ٥٩٦ ) .

٤٤٢ \_\_\_\_\_ الركن الثاني/ الباب الثاني القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول الصفَّان ، والتحم الفئتان ، « والتقت حلقتا<sup>(١)</sup> البطان » ، فقال الملك ألب أرسلان : طاردوهم ، حتىٰ تُوافُوا [أُوان](٢) دعوةِ الخطباء في أَقاصي البلدان ، فما زالت الشمس حتى زالت أعلامُهم ، وتزلزلت أقدامُهم ، وبُلغّتُ أَن قائدُهم الملقب بقيصرَ لما نفخَ الشيطانُ في مناخره ، وعمي في أول الأمر عن آخره ، أقدم مُتابعاً قائدَ غَيَّه وضلالِه ، مجيباً داعي جهله وخباله ، [فكان](٣) أُول من أُبدت الحربُ مقاتلَه ، وأُرسىٰ عليه الموتُ كلا كِلَّه ؛ فحصلَ في قبضة الأُسْر ، وانبسطت عليه يدُ القَسْر ، وردّ الله كيدَه في نحره ، وأَذاقَه وبالَ أَمره ، فباتَ مع المقرنين في الأَصفاد ، واللهُ للباغين بالمرصاد .

فمن استمسك بالحق ، ولم يَمِل به مَهْوَى الهوىٰ عن الصدق ؛ تبين على البدّار والسبق أَن خزائنَ العالمين ، وذخائرَ الأُمم الماضين ، وكنوزَ المنقرضين ، لو قُوبلت بوطأًةٍ من الكفار لأطرافِ ديارِ الإِسلام ، لكانت مُستَحْقَرةً مستنزرَة ، فكيف لو تملكوا البلادَ ، وقتلوا العبادَ ، وقرَعوا الحصونَ والأُسدادَ ، ومزّقوا(٤) عن ذوات الخدور حُجُبَ الرشاد ، ومال إليهم من لا خلاقَ له من حُثَالةِ الناس بالارتداد ، وتحلل الحرائرَ العلوجُ (٥) ، وهتك حجالَهن التبذُّلُ والبروجُ ، وهُدِّمَت المساجدُ ورُفعت الشعائر والمشاهد ، وانقطعت الجماعات والأذان ، وشُهِرت النواقيسُ والصُّلبان ، وتفاقمت ١٨٥ دواعي الاجتراء/ والافتضاح ، وصارت خِطةُ الإِسلام بحراً طافِحاً بالكفر الصُّراح ؟ ؟

فما القولُ في أَقوام بذلوا في الذبِّ عن دين الله حُشاشاتِ الأَرواح ، وركبوا نِهاياتِ الغُرر متجردين لله تعالىٰ في الكفاح ، وواصلوا المساءَ بالصباح ، والغُدوَّ بالرواح ، وركبُوا إِلَى الموت أَجنحةَ الرياحِ متشوفين إِلَىٰ منهل المنايا علىٰ هِزَّةٍ وارتياح ؟ حتىٰ

البطان للقَتَب : الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ، فإذا التقتا ، فقد بلغ الشدّ غايته . ﴿ التقت حلقتا البطان ﴾ مثل يضرب في الحادثة إذا بلغت النهاية في الشدة والعسر ( مجمع الأمثال : ٣٤٣ : الأمثال لأبي عبيد : ٣٤٣ ) .

مزيدة من : (ت) ، (س) ، في (ف) : توافوا أن . **(Y)** 

في الأصل : ﴿ وَكَانَ ﴾ والمثبت من باقي النسخ . (٣)

<sup>(</sup>ت)، (س): وخوقوا. (1)

العِلج بوزن العِجل: الواحد من كفار العجم. والجمع علوج. (0)

الركن الثاني/ الباب الثاني القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول\_\_\_\_\_\_ \$ 8 ك

وافَوْا بحراً من جمع الكفار لا ينزِفُه إِدمانُ الانتزاح ، فركنوا<sup>(۱)</sup> للموت ، وتنادَوْا أَن لا براح ، وأَلموا بهم إِلمامَ القَدرِ المتَّاحِ<sup>(۱)</sup> ، وما وهنوا وما استكانوا وإن عضهم السلاح ، وفشا فيهم الجراح ، حتى أَهبَّ اللهُ رياحَ النصر من مهابّها ، ورد شعائر الحق إلىٰ نصابها ، وقيض من أَلطافه (۳) بدائع أَسبابها .

أَيثقُل هؤلاءِ علىٰ أهل الإِسلام بنَزْرِ من الحُطام<sup>(٤)</sup> ؟ وهم القِوَام والنظام<sup>(٥)</sup> .

فهالذه نبذة كففتُ فيها غربَ الكلام ، ودَلَلْتُ بالمرامز على نهايات المرام .

••• وأَنا الآن آخذ في فَنَّ [آخر]<sup>(١)</sup> ، وأنتحي فيه فنَّ <sup>(٧)</sup> الاستقصاءِ والإِتمام<sup>(٨)</sup> ، فأَقول :

لو سلمت للطاعنين غايةً ما حاولوه جدَلاً ، ولم أَنازعهم مَثَلاً ، [وضربتُ] (٩) عن مُحاقَّتِهم حِوَلاً ، فهل هم مُنْصِفيً في خُطة أُسائلُهم عن سرّها وأباحثهُم في خيرها وشرها ، ونفعها وضُرّها ، وحُلوِها ومُرها ، فأقول :

لو فرضنا خُلُوَّ الزمان عمّن تشكون من الأَقوام ، وتعرِّي الخواصِّ والعوامّ ، عن

<sup>(</sup>١) (ت)، (س): فيركوا.

 <sup>(</sup>٢) متح الماء نزعه واستخرجه ، ومتح فلاناً صرعه . والكلامُ فيه من المجاز والمحسنات البديعية
 ما فيه ، فحيث صوَّرَ جيش الروم بالموج والبحر ناسب أن يكون أخذُهم متحاً .

<sup>(</sup>٣) (ف): الطاعات.

<sup>(</sup>٤) يدفع بذلك ما أشار إليه قبلاً من الشكوئ من تجاوز بعض الجند وعدوانهم على الأموال .

<sup>(</sup>٥) (ف): ذوو النظام .

<sup>(</sup>٦) مزيدة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٧) (ف): في.

<sup>(</sup>٨) لعل هاذا هو ( الوجه الثاني ) في مقابلة الوجه الأول الذي ذكره في ( فقرة : ٤٧٣ ) . فالوجه الأول ( في دفاعه عن نظام الملك وسياسته ) أنه لا يسلم باضطراب الأمور ، وهنا يتدلّى معهم ، فحاصل ما سيقوله : أنه لو كان الأمر مضطرباً كما يقولون ، فهو لا يوافقهم على أن ترك الأمر بدون أن يسيطر عليه الكافي المستولي أفضل ، بل إن وجود الكافي المستقل ذي النجدة المستولى يدفع ضرراً أخطر وخطوباً أعظم .

 <sup>(</sup>٩) في الأصل : وبغيث ، (س) : وأعتب . والمثبت من (ت) .

والطُّغام ، مع امتداد الأيدي إِلَىٰ نَزْرِ مما جمعوه من الشُّبَهاتِ والحرام ، مع استمساكِهم

من الدّين الحق بأقوى عصام ، ووقوفِهم في وجوه الكفار ، كأنهم أسودُ آجام ؟

فالوجه رؤيةً/ أَنْعُم الله في مثارها<sup>(٢)</sup> ، والابتهالُ إليه في غوائِل الطوارق ومضارَّها ، ومن طلبَ زمَّاناً صافياً عن الأَقذاءِ والأَكدار ، فقد حاول ما يَزِدُّ عن الإِمكان و الأقدار <sup>(٣)</sup> .

ومكلفُ الأيسام ضِدَّ طِبَاعِهَا مُتَطَلَّبٌ في الماءِ جَذْوةَ نار(٤) وقد حان الآن أَن نَضْرِبَ في معنىً آخر مستجَدٌّ مستجاد ، ونمعنَ في منهج (٥) حديث مستفاد ، فنقول :

٥٠١ لو قدَّرنا مَنْ تشكونهم (٦) على ما تُقَدِّرونهم ، فهل تُسلّمون ما يدفع اللهُ من شرُّهم ، ويدرأُ من [ضُرَّهم](٧) ، بسبب من هو سيدُ الأُمة وملاذُها ، وسندُها ومعاذُها ، ؟ وهل تعترفون بأنه لولا هيبتُه القاهرة (٨) وسطوتُه القاسرة ، لانسلّ عن لُجُم الضبط العتاة ، واسترسلت على [انتهاك](١) الحرمات ، واقتحام المنكرات \_ الطغاةُ ؟ ؟ ولبلغَ الأَمرُ مبلغاً لا تأتي عليه الصفات ؟ .

## ٠٠٣ فإن أَبدى الطاعنون صفحةَ الخلاف ، وجانبُوا وجهَ الإنصاف ، كانوا في

<sup>(</sup> ت ) ، ( س ) : هاذا ( بدون همزة ) . (1)

<sup>(</sup>ف)، (س): مقارها. **(Y)** 

<sup>(</sup>ف)، (ت)، (س): الاقتدار، (4)

قبل البيت في ( ت ) : كلمة ( شعر ) . والبيت من الحكم المشهورة ، لأبي الحسن التهامي من (3) راثيته المشهورة في رثاء ولده.

<sup>(</sup>٥) (س) : حديث حديث .

المراد الذين يشكون منهم من جنود ( نظام الملك ) وأعوانه . (1)

<sup>(</sup>م) : صدهم . والمثبت من باقي النسخ . **(V)** 

ساقطة من : (ف ) . (A)

<sup>(</sup> م ) : أهتاك ، ( ف ) : انهتاك ، ( س ) : اهتتاك . والمثبت من : ( ت ) . (4)

144

الركن الثاني/ الباب الثاني القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول حكم من يعاندُ المحسوسات ، ويجاحدُ البدائه والضرورات .

وإِن أَذَعَنُوا للحق ، وباحوا بالصدق ، وقالوا : إِن ما يدفع اللهُ به ظاهرٌ لا سبيلَ إِلَىٰ إنكاره ، ومن جحده ، شهدت عليه بدائعُ آثاره . فنقول :

٥٠٣ـ إِذَا جَلَ قَدَرُ مِن يَدْرَأُ مِن الآفات والبليات ، وضروب المعضلات ، فالقيام بدفعها تصدُّ لكفاية المسلمين متاويَ ومعاطب ، وفنوناً من الدواهي ، وليس من شرط الاستقلالِ بدفع مهماتٍ إِمكانُ دفع سائرها ، ومن رأَىٰ أخاه المسلمَ مشرفاً على الهلاك وصادفَ مالَه مُتَعَرِّضاً للضياع ، واستمكن من دفْع الهلاكِ عنه ، ولم يتمكن من إِنقاذ ماله ، فيتعينُ الدفع/ عن نفسه ؛ وإن عَسُر تخليصُ ماله .

فالذي ناط الله عزت قدرته تعالى بمنصب صدر (١١) الزمان ، من دفع طوارق الحَدَثان ، لا يأتي علىٰ أَدناه غاياتُ البيان ، والذي يعسُر دفعُه وردُّه ومنعُه لا يمنع وجوبَ دِراء<sup>(٢)</sup> ما يسهل درؤُه .

٤٠٥ـ وأَنا أَستوضح مرامي بضرب مثل ، فأقول : لو بُلي المسلمون [بجَدْبِ](٣) في بعض سني الأَزْم ، وأَلمّ بالناس مَوَتَان (٤) ، فالآفاتُ السماويّة لا يدخلُ دَفعُها تحت الإيثار [والاقتدار]<sup>(ه)</sup> ، ولكن ما يمكن<sup>(١)</sup> دفُعه ، ويرتبط بالإيثار<sup>(٧)</sup> والاختيار منعُه ، من هَرْج أو ثورانِ متلصِّص ، أو استجماع قُطَّاع الطرق ، أو وطءِ طوائفَ من الكفار أطراف ديار الإسلام، فيتعينُ القيامُ بالدفع على حسب الإمكان.

وإِن كان قد يغشي الخلائقَ من ضروبِ البوائق ، ما لا استمكان في درئه ، فما

ساقطة من : ( ف ) . (1)

**<sup>(</sup>Y)** (ف): درد.

<sup>(</sup> م ) ، ( ف ) : بحرب والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) . (4)

تقول : وقع في الناس والمال : مَوْتان ومُوْتان . والمَوَتان بالتحريك ضد الحيوان ( الأساس (1) والمعجم الوسيط).

<sup>(</sup>م) و الأقدار ٤ والمثبت من باقي النسخ . (0)

ساقطة من : ( ت ) . (7)

ساقطة من : ( ف ) . **(V)** 

وما تيسر دفعُه ، يتعين التشميرُ ، واجتنابُ التقصير في دفعه .

فقد بلغ الكلام في فنه نهاية الإيضاح ، ولاحَ كفلق الصبّاح . وقد انتهى مقدارُ الغرض في الجواب عن سؤال واحد (٢) ، وأنا الآن آخذُ في ضربٍ آخر في معرض سؤال وجواب عنه .

#### [حكم تخلي الإمام عن منصبه]

٥٠٥ فإن قيل : هل يرخُصُ الشارعُ للمستقلِّ بالمنصب الذي وصفتموه النزولَ عنه ، والتخلِّي لعبادة الله ، وإيثار الامتياز والانحجاز عن مظانَّ الغَرر ، ومواقع الخطر ، وتفويض أمر العباد إلى خالقهم ورازقهم . ؟

قلنا : لا يحل للقائم بالأمر الانسلالُ والانخزالُ عما تصدَّىٰ له من كفاية المسلمين عظائم الأشغال ، إذا علم أنَّه لا يخلفُه من يَسُدُّ في أمر الدين والدنيا مَسدَّه ، ويرُدُّ بوادِرَ الظَّلَمة ردَّه ، وتبين أن من يتشوفُ (٢) إلى / الاستقلال بالأشغال ، لا يبوء (١٥) بالأعباءِ والأثقال ، ولا يرجع إلىٰ حِشمةٍ وأُبَّهة رادعةٍ (٥) ورأْي مطاع ، واستبدادٍ (١) بمتابعةِ أشياع ، ومشايعةِ أتباع ، وتوقُّر من همم الخلق ودواع في الإذعان والأتباع ، وإصفاقٍ وإطباقٍ من طبقات الخلق في الآفاق ، على الثقةِ باقواله والركون إلىٰ متصرُّفات أحواله ، واعتقادٍ مصمَّم مِن كافّةِ الورىٰ ، من يرىٰ ومن (٧) لا يرىٰ ، أنه إذا تعطّفَ

 <sup>(</sup>۱) فكأن إمام الحرمين يقول: ولو سلمتُ لكم أن هناك اختلالاً واضطراباً ، فهو كآفات السماء
 لا يمكن دفعه ، وأما الواجب دفعه ، فهو ما يدخل تحت الإمكان والاقتدار .

 <sup>(</sup>٢) تقدم السؤال في ( الفقرة : ٤٩٢ ) وهو القول بأن الأمور غير مستتبة ، فنظام الملك ليس من الكفاة .

<sup>(</sup>٣) المراد من يتطلع إلى الأمر بدلاً عنه . وهو لا يستحقه ، ولا يطيقه .

<sup>(</sup>٤) (ف): لم ينؤ، (ت): لا ينو، ويبو، معناها: يَخْتَمَل ويُطيق.

<sup>(</sup>٥) (ت)،(س):وازعة.

<sup>(</sup>٦) (ف): واشتداد، (س): واستدادٍ.

<sup>(</sup>٧) ساقطة من : ( ف ) .

[وترأَفَ](١) فكأمُّك(٢) شفيق ، وناصحٌ رفيق ، وإن استجار ملهوف بذُرَاه فرُكُنٌ وثيق ، وإِن تَغَشَّت سخطتُه جبابرةَ الأرضِ لم يبق منهم في الحناجر ريق.

يَعُمُّ أَهلَ الخلافِ والوفاق نُصحهُ وإشفاقُه ، ويطبّقُ طَبقَاتِ الخلائِق مبَارُّه وإرفَاقُه ، ويستنبِمُ إِلَىٰ مأمن إنصافِه كلُّ ختَّارِ غادر ، ويستكينُ لهيبته كلُّ جبَّارِ قاسر ، قد استطال على الرِّقابِ الغُلظ فرسانُه ، واستمالَ حباتِ القلوبِ إحسانُه .

٥٠٦\_ فإِليٰ (٣) متىٰ أُطيلُ طِوَل الكلام ، وقد تناهى الوضوحُ ، والكُنىٰ والحالُ يُصرِّحُ ويبُوح ، ومن تُسْتَجمَعُ (٤) له هنذه الخلال ، إلا فردُ الدهر ومرموقُ العصر ؟ ومن يتَصدَّىٰ في مُتَّسَع الأَرضِ ـ إِذا تأمَّلَ الباحثُ عنها (٥) الطولَ منها والعرض ـ لأَدْنىٰ مقام من هاذه المقامات؟ ومن يرقى إلى أقرب درجة من هاذه الدرجات؟ هيهات هيهات ، لم يأت والله [بمثلهِ](١٦) مَكَرُّ الأَدوار ، ولم يَحتوِ علىٰ شَكلهِ مُحدَّبُ الفَلَكِ الـدُّوَّار ، ولـم يسمح بنظيرِه مُنْقَلَبُ [الأَيـام](٧) والأقـدار ، ومضطربُ الـدهـور والأَعصار ، ومن قَدَّرَ له في العالمين ضريباً ، استطالت عليه أنْسنةُ أَربابِ الأَلبابِ تَفْنيداً وتكذيباً .

 ٥٠٧ ولو فَرضَ فارضٌ مُستَظْهِراً بالعُدَدِ بطَّاشاً بأنصار ، من غير (٨)/ رجوعِ إلى ١٨٩ اعتزام وافتكار ، ونظرِ في مهمات الرعايا واعتبار ، لصارت النِعلةُ فِراشاً لكل [عار] (٩) ، وفَرَاشاً لكل نار ، ثم من ينتهضُ لدين الله بالذَّب والانتصار ؟ ومن يتعطف عاطفته على علماءِ الأقطار ؟ ومن يكلأ بالعين الساهرة شِعارَ الدين في أقاصي الديار

<sup>(</sup> م ) : ورأف . والمثبت من باقي النسخ . (1)

<sup>(</sup> ت ) : فكامل ، ( س ) : فكافل . **(Y)** 

<sup>(</sup>ف): فمالئ. **(T)** 

<sup>(</sup> ت ) ، ( س ) : يستجمع هذه الصفات . (3)

أي عن هنذه المزايا . و(عنها) ساقطة من : ( س ) ، ( ت ) . (0)

<sup>(</sup> م ) : مثله . والمثبت من باقي النسخ . (1)

<sup>(</sup> م ) : الأنام . والمثبت من باقى النسخ . **(Y)** 

ساقطة من : ( ف ) . (A)

<sup>(</sup>م) : غار . والمثبت من باقى النسخ . (4)

فإذا لم يقم أحدٌ مقامَه في أدنى هذه الآثار ، تعين عليه قطعاً على الله العظيم شانه الثبوتُ والاصطبار ، والانتدابُ لله عزت قدرتُه في هـٰذه المآرب والأوطار .

٥٠٨ـ وأَنا الآن أَذكرُ فصولاً مجموعة ، أنتحى فيها منشأ الحق ويَنبوعَه ، وأسترسلُ في العباراتِ القريبةِ المطبوعة ، فإن نِهايات المعاني ، لا تحويها الأَلْفاظُ المصنوعة ، والكِّلمُ المرصعةُ [المسجوعة](٢).

فأقول مُعَوِّلاً على التأييدِ من الله والتوفيق:

ليس يخفيٰ علىٰ ذوي البصائِر والتحقيق ، أن القيام بالذَّبِّ عن الإسلام ، وحفظ الحوزةِ مفروضٌ (٣ وذوو التمكن ٣) والاقتدار مخاطبون به ، فإن استقل به كُفاةٌ ، سقط الفرضُ عن الباقين ، وإن تقاعدوا [وتخاذلوا](٤) ، وتقاعَسُوا وتواكلُوا ، عمَّ كافةً ١٩٠ المُقْتَدرين الحَرج علىٰ تفاؤتٍ في المناصب والدَّرَج/ .

#### [منزلة فروض الكفايات]

٠٩-٥- ثم الذي أراه أن القيامَ بما هو من فروضِ الكفايات أحرى بإحراز الدرجات ، وأَعلىٰ [في](٥) فنونِ القُربَات من فرائض الأعيان ؛ فإنّ (٦) ما تعيّن على المتعبد

غرار: أي حدّ. (1)

<sup>(</sup>م)، (ف): المسموعة . والمثبت من : (ت)، (س) . **(Y)** 

ساقط من : (ف ) . (4)

من الأصل: وتجادلوا. (1)

<sup>(</sup>م)، (ت)، (س): من. والعثبت من: (ف). (0)

<sup>(</sup>ف): فأما . (7)

ولو فُرض تعطيلُ فرضٍ من فروضِ الكفاياتِ لعمَّ المأثمُ على (٣) الكافةِ على اختلاف الرتب والدرجات ؛ فالقائم به كافي نفسَه وكافة المخاطبين الحرجَ والعقابَ ، وآمِلُ أفضلَ الثوابِ ، ولا يهون قدرُ من يحُل محلَّ المسلمين أَجمعين في القيام لمهمَّ من مهمات الدين .

١٠ هـ ثم ما يُغْضَىٰ عليه بأنه من فروضِ الكفايات ، قد يتعينُ علىٰ بعضِ الناسِ في بعض الأوقات ؛ فإن من ماتَ رفيقُه في طريقه ، ولم يحضُر موتَه غيرُه ، تعيَّن عليه القيامُ بغُسلِه ودَفنِه وتكفينِه ، ومن عثر علىٰ بعضِ المضطرين وانتهىٰ إلىٰ ذي مخمَصة من المسلمين ، واستمكنَ من سَدٌ جَوْعَتِه ، وكفايةِ حاجتهِ ولو تعدّاهُ ، ووكلَه إلىٰ مَنْ عَداه ، لأوشك أن يهلِكَ في ضَيْعتِه ، فيتعيّنُ على العاثر عليه القيامُ بكفايتِه .

العقرار الكفار في الديار من فروض الكفايات ، ولو<sup>(7)</sup> فيه\_الجهاد ، فهو في وضع الشرع مع استقرار الكفار في الديار من فروض الكفايات ، ولو<sup>(7)</sup> فُرض مَن [هو من]<sup>(۷)</sup> أهل القتال في الصف ، وعدد الكفار غير<sup>(۸)</sup> زائد على الضّعف ، ثم آثر بعد الوقوف للمناجزة المحاجزة ، والانصراف من غير تحرُّف لقتال ، أو تحيُّر إلى فئة ، فقد باء بغضب من الله ، ومأواه جهنم وبئس المصير ، فيصيرُ ما كان فرضاً على الكفاية مُتَعيَّنا بالملابسة .

<sup>(</sup>١) (ف): الشرع.

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ف ) .

<sup>(</sup>٤) (ف)، (ت)، (س): بمهمّ.

<sup>(</sup>٥) (ف): العرض.

<sup>(</sup>٦) (ف)، (ت)، (س): فلو وقف.

<sup>(</sup>٧) زیادة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٨) ساقطة من : (ف) .

وقد قال العلماءُ : ليس للرجلِ أَن يخرِجَ إِلَىٰ صَوْبِ الجهاد على الاستبداد ، دون ١٩١ إِذْنِ الوالدَين ، ولو خرج/ دونهما ، كان عاقًا ، مخالفاً لأمرِ اللهِ مُشاقًا ، ولو خرجَ من غيرِ استئذان (١ وانغمس في القتال ، لمَّا التقَى الصفَّان ، فليس له أَن يرجع الآن ، وإِن لم يتقدم منه استئذان ١٠ ، وكان خروجهُ علىٰ وجهِ العقوقِ والعصيان .

وكذلك العبدُ القِنَّ ، ليس له أَن يخرجَ إِلَى الجهاد دون إِذِنِ مولاه ، فلو استقلَّ بنفسِه وخرجَ ، كان شارداً آبقاً متمرداً على مالك رقه ، تاركاً ما أَوجبَ اللهُ من رعاية حقَّه . وهو في حركاتِه ، وسكَناتِه ، وتردُّدَاتِه في جميع تاراتِه (٢) وحالاتِه معرَّضٌ لسَخَط الله وسوءِ عقابه ، ثم لو تمادى على إِباقِه وشِرَادِه ، ووقفَ في الصفَّ على استبداده ، تعينت عليه المصابرةُ ، حتى تضعَ الحربُ أَوزارَها .

فهلذه جملٌ قدَّمْنَا تَذْكارَها . وأَنا أُوضح الآن مواقعَها وآثارَها ، فأقول :

وأثقالَها ، وتقلّد أشغالَها ، وجردت إليه الخليقة آمالَها ، وجررت إليه الأماني أذيالَها ، وأثقالَها ، وتقلّد أشغالَها ، وجردت إليه الخليقة آمالَها ، وجررت إليه الأماني أذيالَها ، وربطت ملوكُ الأرض بعالي رأيه [سلمَها] (٣) وقتالَها ، ووفاقَها وجدالَها ، وواصلَت البريّةُ في اللياذِ به غُدُوَّهَا وآصالَها . ولو آثرَ الإيداعَ أياماً معدودة لبَدَّلت الاستقامةُ أحوالَها ، وزُلزِلَت الأرضُ زِلْزَالَها ، وأَبْدت غوائلُ الدهرِ أهوالَها ، وبلغ الأمرُ مبلغاً يعسُرُ فيه التّدارُك ، ولا يُرجَىٰ معه التماسُك .

١٣ - فإذا كان يجبُ على العبد الآبقِ إذا لابسَ القتالَ ، ووقفَ في صفَّ الأبطالِ أن يصابر ، ويستقرَّ ويثابر ؛ لأنه لو انصرف ، لأفضى انصرافُه وانعطافُه إلىٰ (٤) إهلاك الجُند ، وانحلال العَقْد .

<sup>(</sup>١) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) ،

<sup>(</sup>٣) (م)، (ف): شملها. والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٤) (ف): على إقفال، (ت)، (س): إلى انفلال الجند.

18 هـ ثم إذا كثرَ الجمعُ في صفُّ الإسلام ، فقد يَقلُّ أثرُ واحدٍ ينسَلُّ وينفكُ (١) ، وربما/ لا يستبينُ له وقع ، ولا يظهرُ لوقوفِه في نظرِ العقلِ نفعٌ ولا دَفع ، إذا كانت بنودُ ١٩٢ الإسلام نحو (٢) مائةِ ألفِ مثلاً ، أو يزيدون ، ولكن حَسَم الشرعُ سبيلَ الانصراف والانكفافِ ؛ فإنَّ تسويغَ الانفلالِ للواحدِ يؤدِّي إلىٰ تسويغه لغيرِه ، وهاذا يتداعىٰ إلىٰ خروجِ الأَمر عن الضبط ؛ إذِ النفوسُ تتشوفُ إلى الفرارِ من مواطنِ الردَىٰ ، وتنكُبِ أسباب التَّوىٰ .

المسلمين والذّب عن حوزة الدين ، موقف من هو في الاستقلال بمهمات المسلمين والذّب عن حوزة الدين ، موقف من هو في الزمان صدر العالمين ، ولو فرض والعياد بالله و تقاعد عن القيام بأمر الإسلام ، لانقطع قطعاً سلْكُ النظام ، فلأن تجب عليه المصابرة ، مع العلم بأنه لا يَسدُ أَحدٌ (٢) في عالم الله مَسدّه بَعدَه ، وقد أَضْحَىٰ للدين [وزراً] (٤) وعُدة ، وانتُدِب للسنّة والإسلام جُنّة وَحْدَه و أَولَىٰ (٥) .

٥١٦ فخرج من ترديد المقالِ في هاذا المجال ، والاستشهادِ بالأمثال قولُ مبتوتٌ ، لا مِراءَ فيه ، ولا جدالَ في أنه (١) يجبُ علىٰ صدرِ الدين قطعاً من غيرِ احتمالِ الاستتبابُ (٧) علىٰ ما يلابسُه (٨) من الأحوال (٩) .

<sup>(</sup>١) (ت)،(س):ويتفلّ.

<sup>(</sup>٢) (ت)،(س): تخفق.

<sup>(</sup>٣) (ف):أحداً.

<sup>(</sup>٤) في ( م ) ﴿ وزيراً ﴾ والمثبت من ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٥) في موقع الخبر لقوله: فمن وقف في الاستقلال... (قبل سطور خمسة) فالمعنى: فمن وقف موقف نظام الملك في حماية الدين ، والقيام بأمر الإسلام ، أولى أن يحرم عليه الاتصراف وترك موقعه من الابن الذي خرج بغير إذن أبيه ، والعبد الذي خرج بغير إذن سيده ، إذا وقف واحد منهما في الصف .

<sup>(</sup>٢) (ف):وأنه .

<sup>(</sup>٧) (ف)، (س): الاستثبات.

<sup>(</sup>٨) (ف): ملابسه.

 <sup>(</sup>٩) كل هـنـدا استدلال على أنه لا يحق لـ ( نظام الملك ) أن يتخلى عن منصبه .

وأَنا أَتحدَّىٰ علماءَ الدهر فيما أُوضحتُ فيه مسلكَ الاستدلال ، فمن أَبدَىٰ مخالفةً فدونَه والنِّزال ، في مواقِف الرجال .

وهو قولٌ أَضمن الخروجَ عن عُهدته في اليوم الجَمِّ الأَهوال ، إذا حَقَّتِ المحاقة في السؤال ، من الملك المتعال ذي الجلال .

ثم قُربَاتُ العالمين ، وتطوعاتُ المتقربين ، لا تُوازِي وقفةً من وقفاتِ من تعيّن عليه بذلُ المجهودِ في الذُّبِّ عن الدين .

#### [حكم خروج نظام الملك للحج]

١٧ ٥ـ ومما يتعيّنُ الآن إيضاحُه قضيةٌ ناجزة ، يؤولُ أَثرُ ضُرِّها ، وخيرها ، إلى ١٩٣ الخلائق ، علىٰ تفاوُتِ مناصبها ، ويظهرُ/ وقعُهُ<sup>(١)</sup> في مشارق الأَرضِ ومغاربِها .

وهي أنه شاعَ في بلادِ الإِسلام [تشوُّفُ](٢) صدرِ الأَنام ، إِلَىٰ بيت الله الحرام ، وقد طوّق اللهُ هـُـذا الداعيَ (٣) من معرفة الحلالِ والحرام ، ما يوجب عليه إيضاحَ الكلام ، في هاذا المَرام ، وكشفَ أُسباب الاستبهام والاستعجام<sup>(٤)</sup> ، فأقول ويفضل الله الاعتصام:

إن كان ما صمَّمَ صدر الإسلام عليه الرأي والاعتزام ، من ابتغاء تيك المشاعر العِظام ، مُتضَمِّناً قطعَ نظره عن الخليقة ، فهو محرَّمٌ على الحقيقة .

١٨هـ وأَنا أوضُّحُ المسلكَ في ذلك ، وأُبيِّنُ طريقَه ، فلبست الأعمالُ قُرَباً لأعيانِها ، وذواتِها ، وليست عباداتِ لما هي عليها من خصائص صِفاتِها ، وإِنما تقعُ طاعةً من حيث تُوافِقُ قضايا أَمرِ الله تعالىٰ في أَوقاتِها .

 <sup>(</sup>۱) (س): وقعها.

<sup>(</sup>م): شوف . والمثبت من باقى النسخ . **(Y)** 

الداعى يقصد به إمامُ الحرّمين نَفْسَه . (4)

<sup>(</sup> ف ) : والاستفهام . (1)

فالصلاةُ الموظفةُ على العَبْد لو أَتَىٰ بها علىٰ أَبلغِ وجهِ في الخضوعِ ، والاستكانة والخشوع ، والاستكانة والخشوع ، قبل أوانها ، لم تقع موقع الاعتداد ، والصلاةُ ممن هو من (١) أهلها من أفضلِ القُرُبات ، ولو أقدم عليها مُحدِثٌ كان ما جاءً به من المنكرات .

١٩ مـ فالحجُّ إحرامٌ ووقوفٌ ، وإفاضةٌ وطوافٌ ببيت [مشيد]<sup>(٢)</sup> من أحجار سود ، وترددٌ بَيْن جَبَلَين ، علىٰ طَوْري المشي والسعي ، وحِلاق ، إلىٰ هيثاتٍ<sup>(٣)</sup> وآداب ، وإنما تقعُ هاذه الأَفعالُ قُرباً من حيث توافقُ أَمَرَ الله تعالىٰ وتقدَّس .

وقد أَجمعَ المسلمون قاطبةً علىٰ أَن من غَلَبَ على الظَّن إِفضاءُ خروجِه إِلَى الحجِّ إِلَىٰ تعرُّضه أَو تعرضِ طوائفَ من المسلمين للغَرَرِ والخطر ، لم يجز له أَن يغرِّرَ بنفسِه وبذويه ، ومن يتصلُ به ويليه ، بل يتعينُ عليه تأخيرُ ما ينتحيه ، إِلَىٰ أَن يتحققَ تمامُ الاستمكان فيه .

وهـُــذا في آحادِ الناس ومن يختصُّ أَمرُه به ، وبأخصُّه .

١٩٤ فأما من ناط الله به أمورَ المسلمين ، وربطَ بنظرِه معاقد/ الدين ، وظلَّ ١٩٤ للإسلام كافلاً وملاذاً ، وكهفاً ومَعاذاً ، ولو قَطعَ عن استصلاح العالمين ، ومَنْع الغاشمين ، ودفْع الظالمين ، وقَمْع الناجمين \_ نظرَه ، لارتبك العباد ، والرعايا والأجناد ، في مهاوي العبثِ والفساد ، واستطالَ المبتدعةُ الزائغون ، وثارَ في أطرافِ الخِطةِ النَّابغون ، وزالت نضارةُ الشَّنةَ وبهجتُها ، ودرست أعلامُها ومحجَّتُها .

٣١٥ فكيف يحِل لمن يحُل في دين الله هـنذا المحل ، وقد أحال الله عليه العقد والحلّ ، وأناط (٤) بإقباله وإعراضه العِزَّ والذلّ ، وعلَّقَ بمنْحِه ومنْعِه ، الكُثرَ والقُلّ ، والحلّ ، وأناط (٤) بإقباله وإعراضه العِزَّ والذلّ ، وعلَّقَ بمنْحِه ومنْعِه ، الكُثرَ والقُلّ ، وربط بلحاظه وتوقيعاته (١ وألفاظِه ، الرفعَ والخفض ، والإبرامَ والنقض ، والبسط

<sup>(</sup>١) أساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) (م): شُيّد. والمثبت من باقي النسخ.

 <sup>(</sup>م): إلى هيئاتٍ وإفاضة وآداب. والمثبت عبارة باقي النسخ، لأن الإفاضة قد ذكرت من قبل.

<sup>(</sup>٤) (ف)، (ت)، (س): وناط.

٤٥٤ \_\_\_\_\_\_ الركن الثاني/ الباب الثاني القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول والقبض () \_ أَن (٢) يقدم نُسكاً يخُصه ، على القيام بمناظِم الإسلام ، ومصالح الأَنام ؟ وأَيةُ حُجَّةٍ (٣) تَعْدَلُ هاذه الخطوبَ الجِسام ، والأُمورَ العظام بحَجَّةٍ ؟ ؟

٥٢٧ فإن اعترض متكلّف في أدراج الكلام ، وقال : من جرّد الاعتصام بطَوْلِ الله وفضْلِه ، ووصل حبْل أَمَلِه بحبله ، كفاه مُلاحظة الأغيار ، ووقاه ما يحاذِر ويجتنب ، ورزقه من حيث لا يحتسب ، وقد ضَمِن الله أن يحفظ من الدين نظامَه إلىٰ قيام القيامة ، والاستمساك بكفاية ربِّ الأرباب أَوْلَىٰ من الاتكال على الأسباب .

قلت: هذا من الطوام التي لا يتحَصَّلُ منها طائل، ولا يعثرُ الباحثُ عنها على حاصِل، «كلمةُ حقَّ أُريدَ بها باطل» (٤). ولو حكَّمنا مساقَ هذه الطامّاتِ لجرَّتْنا إلىٰ تعطيلِ القُرُبات، وحسم أسباب الخيرات، ولاستوت على حكمها الطاعات والمنكرات، وبطلت قواعدُ الشرع، واتجهت إليها ضروبُ الوقائع، وأضحى والمنكرات، وبطلت قواعدُ الشرع، واتجهت إليها ضروبُ الوقائع، وأضحى المرسلون أما شبّبَ به المعترض في التعطيل من أقوى الذرائع/. فمضمونُ ما بَلَغَه المرسلون أسبابُ الشّبع، والشرب سبب الرّي، أسبابُ الضّبع، والشرب سبب الرّي، وهلمّ جرّاً، إلىٰ كلّ مسخوط ومرضِيّ .

٥٢٣ ويجب من مساقي ذلك ردُّ<sup>(٥)</sup> الخلقي إلى خالِقهم ، والانكفاف عن الأمر
 بالمعروف ، والانصراف عن إغاثة كلَّ ملهوف .

وبهانده الترهات يُعطلُ<sup>(١)</sup> طوائفُ من ناشئةِ الزمان ، واغتروا بالتخاوُضِ والتفاوض بهاندا الهَذيان .

فالأُمورُ كلُّها موكولةٌ إِلىٰ حكم الله ، وليست أَعمالُ العباد موجِبةٌ ولا علَّة .

<sup>(</sup>١) ساقط من : (ف) . (القوس متصل بالصفحة السابقة).

<sup>(</sup>٢) في موضع الفاعل للفعل ( يحل ) في قوله : فكيف يحلُّ لمن...

<sup>(</sup>٣) المراد الدليل والبرهان . وبحَجَّةِ أي بحجةِ نظام الملك . أي لا يوجد دليل يسوّي بين أعماله في سياسة الدولة وحمايتها وبين أدائه للحج .

<sup>(</sup>٤) اقتباس للقول المأثور عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ر. مسلم: الزكاة، ح١٠٦٦).

<sup>(</sup>٥) (ت)، (س): رد أمر الخلق.

<sup>(</sup>٦) أي صاروا من المعطلة .

ولكن الموفَّقَ لمدْرَك الرشاد ، ومسلكِ السداد ، من يقومُ بما كُلِّفه من الأَسباب ، ثم يرَىٰ فوزَه ونجاتَه بحكم رب الأَرباب .

٣٤٥ فإذا وضح أن قيام صدر الدهر ، وسيد العصر ، بمُهماتِ الدين والدنيا ، وحاجاتِ الورى ـ سببٌ أقامه اللهُ مطمَحاً لأعينِ العالمين ، وشَوْفاً للآملين ، فلا تبديلَ لما وضع ، ولا واضع لما<sup>(١)</sup> رفع ، فلنُضْرب عن هاذه الفنون إضرابَ من لا يستبدلُ عن مدارك اليقين مسالك الظنون .

اللهم يسر بجودك وكرمك منهجَ الصواب وجنَّبني غوائلَ التعمُّق والإطناب . وبعدُ :

٥٢٥ فالذي يليقُ بهاذا الموقف العليّ والمنصبِ السَّنِيّ في أَمر الحج ، ما أَنا واصفُه ، وموضَّحُه وكاشفُه ، فأقول : إِن ارْجَحَنَّ رأيُ مولانا إِلىٰ توطئةِ الطرق إِلىٰ بيتِ الله المعظم ، وحماه المحرم ، ومالَ اعتزامُه إِلىٰ تقريبِ المسالك وتمهيدِها ، وتذليلها وتعبيدها ، ونفضها عن الساعين في الأرض بالفساد ، وقاطعي الطرق على العباد ، وما أهونَ تحصيلَ هاذا المراد ، علىٰ من [استد](٢) تحتَ الانقياد لأمره كلُ متوجِ صعبِ/ القياد ، كيف وقد أطافت بأكنافِ البريةِ خِطةُ المملكةِ في الأغوار ١٩٦ والأنجاد ، واستدارت علىٰ أطرافها من رقعة المُلك القُرىٰ والبلاد .

٣٢٥ـ أما الكوفة ، فإنها بنجدة الدولةِ مكنوفة ، وبرجالِ البأسِ محفوفة .

وأَما بلادُ الشام ، فقد احتوىٰ عليها أقوامٌ منتفضون عن حواشي الجُند المعقود ، مع [الإِقرانِ] (٣) لملك الإِسلام ، والاستكانةِ والاستسلام .

وأما الحَرَم ، فقد استمرّ فيه الوفاق واستتم .

وعربانُ البريَّة من أَضعف الخليقةِ والبَرِيَّةِ ، ولا حاجةَ في استئصالِ شأفتهم واقتلاع

<sup>(</sup>١) (ت)، (س): لمن،

 <sup>(</sup>٢) في جميع النسخ: ( استمر ) وهو تحريف يتكرر في هاله اللفظة المعهودة من كلام إمام الحرمين كثيراً . و( استد ) أي استقام .

<sup>(</sup>٣) (م)، (ت)، (س): الإقرار، والمثبت من: (ف).

\_\_\_\_ **£**07 كاقَّتهم إلىٰ صدماتٍ مُبيرَة ، وكتائبَ هجّامةِ مغيرة ، بل يكفيهم أن يقطعَ عنهم من أطراف البلاد الميرة ، وليست كفاية عوائلهم بالعسيرة .

ولولا حذار الإطالة لبسطتُ في ذلك المقالة ، ومولانا أُخبر بطرق الإيالة لا محالة ، وتمهيد هاذه الأُسباب هيِّنٌ علىٰ مستخدَمِ من ذلك الجَناب مستناب ، ولكن (١١) لكلُّ أجل كتاب .

وهاذا قول من خبرَهم دهراً ، وعاشرهم عَصْراً ، وعرفَ مداخلُهم ومخارجَهم ، ومسالكهم ومدارجهم .

#### [متى يجوز لنظام الملك الحج ؟]

٥٢٧ ثم إذا تمهدت السُّبل ، وانزاحت العوائقُ والعلل ، وأَظلُّت من الأَمَنةِ على الطارفين الظَّلُل ، [وآضت](٢) على البخاتي (٣) المَجْنَحَاتُ (٤) والكِلل ، وسفَرَتْ الحياض (٥) ، وحُميتْ على الحجيج الرياض والغياض ، وعُمِّرت الأَمْيال (٦) ، وأُقيمت على المتاهات الصُّوَىٰ(٧) والأطلال ، وتُفقِّدتْ الآبار(٨) ، وتُعهِّدت الأعلامُ والآثار (٩) ، ورُتِّب على المياه العِدَّة (١٠) . ذوو النَّجدة والعُدَّة ، وتمادت على اطّراد

ساقطة من : ( ف ) . (1)

<sup>(</sup> م ) ، ( ت ) ، ( ف ) : وأطت . والمثبت من : ( س ) . وآضت أي عادت وصارت .

<sup>(</sup>٣) الإبل الخراسانية .

<sup>(</sup>ت): المجتنحات. والمَجْنَحَات جمع مَجْنَحة: قطعةُ جلدِ تطرحُ على مقدمة الرحل يجتنح عليها الراكب . والكِلل جمع كلَّة : قماش ينصب كالحجرة ، ولعل المراد به هنا الهودج . والمعنى تركب النساء آمنات.

<sup>(</sup>٥) (ف): الرياض.

الأميال جمع ميل منارٌ يبني للمسافر في الطريق يُهتدَى به ويدله على المسافة .

<sup>(</sup> ت ) : الطوىٰ . والصُّوَىٰ : علاماتُ الإرشاد في الطريق . (V)

<sup>(</sup>س): الآثار.

<sup>(</sup>س): الابار، والمراد بالأعلام والآثار أعلام الطريق وعلاماته.

<sup>(</sup>١٠) العِد : الماء الجاري الذي لا ينقطع .

المأمن ('') المُدّة ، [فإذ] (۲' ذاك ينهضُ صدرُ الزمان ، محفوفاً بحفظِ اللهِ ورعايتِه ، [مكنوفاً] (۲' بأنعمه وكلاءَته ، والسعادة خدينُه ، واليُمنُ قرينُه ، في كتيبةٍ باسلة ، ١٩٧ يرتجُّ لها الأداني والأقاصِي ، ويتطامنُ لوقْع سنابِكها الصياصِي (٤) ، ويستكينُ لنجدتها النواصي ، يَخْفِقُ عليها رايتُه العليّة ، [ويسطع] (٥) لألاءُ العُلا من غُرَّته البهيّة ، يَجنُبُهُ (١) النجاح ، ويحتوشُ موكبَه الفلاح ، والبَرِّيةُ يطوي منازلَها ، ويقرَّبُ مناهلَها . فيوافي الميقاتَ المشرقِيَّ بذات عرق ، وأمرُه السامي منسحبٌ علىٰ أقصىٰ بلادِ الشرق .

هاذه النهضةُ هي التي تليق بسُدَّته المُنيفة ، وساحته الساميةِ الشريفة .

٥٢٨ قامًا مبادرةُ المناسك ، ومسارعةُ المدارِك ، قبل استمرارِ المسالِك ،
 فمحذورٌ محرّم محظور ومَن جَلّ في الدينِ خطرُه ، دَقّ في مراتبِ الديانات نظرُه .

9۲۹ فهاذه تراجم منبَّهةٌ على مناظِم المقاصد ، لا يجحدها جاحد ولا يأباها إلا معاند ، لم أوردها تشدُّقاً ، ولم أَتكلَّفها تعمُّقاً ، ولكن رأيتُ إيضاحَها في دين الله محتوماً ، وكشفَها فرضاً متعيَّناً مجزوماً ، فإن تعدِّيتُ مراسمَ الأدب ، فالصدق قصدت ، والحق أردت ، وقد \_ والله \_ أوضحتُ وأبلغت ، وأنهيت (٧) حكم الله وبلّغت .

والله المستعان وعليه التُكلان .

٣٠- وقد حان أَن أَكُفَّ غَرْبي ، وأَستوقفَ في هـُـذا الفن سِرْبي ؛ وأَستفتحُ فنَّا

<sup>(</sup>١) (س): الأمن.

<sup>(</sup>٢) (م): وإذ ، والمثبت من باقي النسخ .

 <sup>(</sup>٣) في (م)، (ت)، (ف): مكفوفاً، وفي (س): مكتوفاً. وهو تحريفٌ صوابه مكنوفاً من
 كنفه صانه وحفظه، يقال: فلان في كنف الله أي في حفظه ورعايته، ويقال: فلانٌ مخذولٌ
 لا تكنفه من الله كانفة.

<sup>(</sup>٤) الحصون.

<sup>(</sup>٥) (م)، (ف): ويستطع . والمثبت من : (ت)، (س) .

<sup>(</sup>٦) أي يقوده إلىٰ جنبه .

<sup>(</sup>٧) (ف): فأنهيت.

٥٣١ فأقول: ما قدمتُه مرامزُ إلى ما خصّ الله به صدرَ العالَم من المنصبِ الأسمى ، في الاقتدارِ والإمكان ، والاحتكامِ علىٰ بني الزمان ، والاستمكان من ردع المتشوفين إلى العدوان .

19۸ وهـنذه المعاني لا يطمعُ اللبيبُ في استيعاب ذكرِها ومحاولةِ/ إحصائِها وحصرها ، والإِحاطةِ بمبلغ قَدرِها ، ولو حاولَ الأَرذلون والأَدنَوْنُ<sup>(١)</sup> حظوظاً من نعم الله أَن يَعدُّوها ، لم يستقْصُوها ، كما قال الله تعالىٰ : ﴿ وَإِن تَعَدُّواً نِمْــَةَ اَللَّهِ لَا تُحْتَّمُوهَا ﴾ [النحل: ١٨] .

## [واجباتُ الإمام] [يقدمها ( لنظام الملك )]

٥٣٧ وأنا أَذكرُ الآنَ ما على صدرِ الزمان من أحكام الملك الديان ، بعد أن أوضّع ما إليه من مقاليد أُمورِ أهلِ الإيمان ، فأقول : قد قدمتُ في الأبواب المقدّمةِ ما يتولاهُ الأَثمةُ من أُمور الإِمامة ، وأُوردتُه على صِيَغِ التقاسيم ، وبلّغْتُ الكلامَ فيه قُصارَى الكَثمةِ والتَّثميم ، ولم أُغَادر لباحثٍ منْقَلَبَا ، ولمستغْصِلِ مُضطرباً .

وأنا الآن أقول :

وحدنا من يستقِلُ بأمور المسلمين وينهضُ بأثقال العالمين ، ويحملُ ومفصلاً ، فهو المتحلل المنافع المتحدد الدين ، فإن الأثمة إنما تَوَلَّوا أُمورَهم ، ليكونوا ذرائع إلى إقامة أحكام الشرائع ، فإذا فقدنا من يستجمع الصفاتِ المرعية في المنصبِ الأعلى ، ووجدنا من يستقِلُ بأمور المسلمين وينهضُ بأثقال العالمين ، ويحملُ أعباء الدين ، ولو توانى فيها لانحلت ( من الإسلام ) شكائمه ، ولمالت دعائمه . والغرضُ استصلاحُ أهلِ الإيمان ، على أقصى ما يُفرضُ فيه الإمكان . ولو بَغَت فئةٌ على الإمام

<sup>(</sup>١) (ت)، (س): والأذلون.

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف).

المستجمع لخلال الإمامة ، وتولَّوْا بعُدَّةِ وعتاد ، واستَوْلُوْا علىٰ أَقطارٍ وبلاد ، واستظهروا بشوكةٍ واستعداد ، واستقلُّوا بنَصْبِ قضاةٍ وولاةٍ ، على انفرادٍ واستبداد ، فينفذُ من قضاء قاضيهم ما ينفذُ من قضاءِ قُضاة الإمام القائم بأُمور الإسلام .

٥٣٤ والسببُ فيه أَنه انقطع عن قُطرِ البغاة (١) من الإمام نظرُه ؛ إلى أن يتمَّق استيلاؤُه وظفرُه ، فلو رَدَدْنا أَقضيتَهم ، لتعطّلت أُمورُ المسلمين ، وبطلت قواعدُ من الدين .

٥٣٥\_ فإذا كان ينفُذ قضاءُ البغاة مع قيام الإِمام ، فلأَن<sup>(٢)</sup> يَنفذَ أَحكامُ وزراءِ الإِسلام/ مع شغور الأَيام أَوليٰ<sup>(٣)</sup> .

فهنذا بيان ما إليه.

٥٣٦ فأما إيضاح ما عليه ، فأذكر فيه لفظاً وجيزاً مُحيطاً بالمعنىٰ ؛ حاوياً للغرض والمغزىٰ ، ثم أندفع بعد الإيجاز والضبط في طرق من البسط ، فأقول :

قد تقدّم ما إلى الأئمة من الأحكام ، ووضحَ أن جميعَها منوطٌ برأي صَدْر الأيامِ وسيدِ الأَنام ، فيأخذُ ما عليه مما إليه ، فعليه بذلُ المجهود في إقامة ما إليه ، وهـٰـذا علىٰ إيجازه مشيرٌ إلى النهايات مشعرٌ بالغايات .

ولكني أَعرض على الرأي الأَسمىٰ كلُّ<sup>(٤)</sup> أمر تمَسُّ إِليه الحاجة ، وأَوضَّح مسلكه ومنهاجه ، وأَنتدب في بعض مجاري الكلام محرِّراً مُقَدِّراً ، وأُشير إِلى المغزىٰ<sup>(٥)</sup>

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) (ف): فإنه.

<sup>(</sup>٣) لا بد أن نسجل لإمام الحرمين هنا أنه مع تعظيمه لـ( نظام الملك ) يصرّح له بأنه ليس مستجمعاً للشرائط التي تجعله صالحاً للإمامة ، وأنه مستولِ بالكفاية والنجدة والاستقلال والقدرة علىٰ تسيير الأمور .

وكأن استعراض إمام الحرمين لمراتب الأثمة وشروطهم ليصل إلى رجال زمانه ، ويعرض على القواعد والشروط حاله وشأنه .

<sup>(</sup>ف): أموراً تمس إليها.

<sup>(</sup>٥) (ف): إلى المغزي منها مذكراً.

نعم . والتذكيرُ ينزِع صمامَ الصَّمَم عن صماخ اللُّب ، ويقشعُ غمامَ الغَمَم عن سماء القلب .

#### [واجبات ( نظام الملك ) وما عليه]

فأقول :

وأَنعُم الله إِذا لم تُشكر نِقم ، والموفّقُ مَنْ تَنبّة لما له وعليه قبل أَن تزِلٌ به القدم ، والهمومُ بقدر الهمم ، وأَنعُم الله إِذا لم تُشكر نِقم ، والموفّقُ مَنْ تَنبّة لما له وعليه قبل أَن تزِلٌ به القدم ، وحظوظُ الدنيا خَضراءُ الدِّمَن (١) ، لا تَبقىٰ علىٰ مَكَرُ الزمن . والمسدِّدُ من نظر في أُولاه لعاقبته ، وتزوَّد من مُكْنته في دنياه لآخرته .

# [أ-الإِحاطة بالأخبار والأحوال]

مهما أعرضُه على الجنابِ العالي أمرٌ يفظُم وقعُه على [اعتقاب] (٢) الأيام والليالي، وهو الاهتمامُ بمجاري الأخبار في أقاصي الديار؛ فإن النَّظر في أمور الرعايا، يترتب على الاطلاع على الغوامض والخفايا، وإذا انتشرت من خِطة المملكة الأطراف وأسبلت العَمايةُ دون معرفتِها أسدادَ الأعراف (٣)، ولم تطلُع شمسُ رأي راعي ١٠٠ الرعية على صفة الإشراق والإشراف، امتدت أيدي الظَّلَمة / إلى الضَّعَفة بالإهلاك والإتلاف، [والثَلَّةُ] إذا نام عنها راعيها، عاثت طُلْسُ الذابِ فيها، وعَسُر تداركُها

<sup>(</sup>١) الدمن جمع دِمْنَة : وهي ما اختلط من البعر ونحوه بالطين ، والمزبلة ، وخضراء الدّمن : النبتة تخرج فيها ناضرة في منبتٍ مستقدر ولا تثمر . قالوا : ما ينبت في الدمن وإن كان ناضراً لا يكون ثامراً . وبها شبه الحديث الشريف المرأة الحسناء في منبت السوء .

<sup>(</sup>٢) (م)، (ف): أعقاب، والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٣) ( فُ ) : أسداداً للأعراف . والمراد سدود حاجزة ساترة كالحواجز بين الجنة والنار .

 <sup>(</sup> م ) : البله . والمثبت من باقي النسخ . والثّلة بفتح الثاء : قطيع الغنم .

الركن الناني/ الباب الثاني القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول وتلافيها ، والتيقُظُ والخِبرةُ أُسُّ الإيالة ، وقاعدةُ الإمرة ، وإذا عَمَّى المعتدون أخبارَهم ، أَنْشبوا في المستضعفين أظفارهم ، واستجرؤوا [ثَمَّ](١) على الاعتداءِ ، ثم طَمَسُوا عن مالكِ الأَمر آثارَهم ويخونُ حينئذِ المؤتمَنُ ، ويَغْشُ النَّاصح ، وتشيعُ المخازي والفضائح ، وتبدو في أموال بيتِ المال دواعي الاختزال والاستزلال(٢) والغُلول ، ويمحق في أدراج خَمْل (٣) الخمول ، وقد يُفضي الأَمرُ إلىٰ ثوران الثوار في أقاصي الديار ، واستمرار تطاير شرار الأَشرار ، وليس من الحزمِ الثقةُ بمواتاة الأقدار ، والاستنامةُ إلىٰ مدار الفَلكَ الدوّار ، فقد يثورُ المحذور من مكمنه ، ويؤتَى الوادع الآمن من مأمنه ، ثم ما أَهونَ البحثَ والتنقيرَ علىٰ من إليه مقاليدُ التدبير .

٥٣٩ علىٰ أَنَّ هاذا الخطبَ الخطيرَ قريبُ المدرك يسير ، فلو اصطنعَ صدرُ الدين والدنيا مِن كل بلدةٍ زُمرًا من الثَّقات علىٰ ما يرىٰ ، ورسم لهم أَن يُنهوا إِليه تفاصيلَ ما جرىٰ ، فلا يغادروا نفعاً ولا ضُرَّا إلا بلغوه اختفاءٌ وسرّاً ، لتوافت (٤) دقائقُ الأخبار وحقائقُ الأسرار علىٰ مُخَيَّمِ العرِّ غَضَّةً طريةٌ ، وتراءَت للحضرةِ العلية مجارِي الأحوال في الأعمال (٥) القصية ، فإذا استشعر أهل الخبل (١) والفساد أنهم من صاحبِ الأمر بالمرصاد ، آثروا الميلَ طوعا أو كرها ، إلىٰ مسالك الرشاد وانتظمت أمور البلاد والعباد .

وما ذكرته ـ لو قدّر اللهُ ـ نتيجةُ خَطْرةٍ وفِكْرة ، وموجَبُ الْتفاتة من الرأي السامي ونَظْرة .

<sup>(</sup>١) مزيدة من : (ف) ، (ت) ، (سي) ,

<sup>(</sup>٢) (ف): والاستدلال. والاستزلال: الاستدراج إلى الزلل والخطأ.

 <sup>(</sup>ق): حمل الخمول ، (ت): حمل الحمول ، والخمل من معانيه: هدب القطيفة وريش
 النعام ، فيكون المعنى على ذلك: وينقص ويهلك بيت المال خفية في سهولة ويسر ، وتكون
 الجملة معطوفة على قوله: وتبدو في أموال . . .

<sup>(</sup>٤) (ف): لتواقب ، وهي جواب ( لو ) في قوله : فلوا اصطنع . . .

<sup>(</sup>٥) الأعمال جمع عمل ، يراد بها هنا المدينة أو الناحية يتولَّىٰ أمرها العامل من قبل السلطان .

<sup>(</sup>٦) (ف): الحيل.

#### [ب \_ وجوب مراجعة العلماء]

• ٤٥ ومما أُلقيه إلى المجلس السامي : وجوبُ مراجعةِ العلماءِ فيما يأتي ويذر ؛ فإنهم قدوةُ الأَحكام وأعلامُ الإسلام ، وورثةُ النبوة ، وقادةُ الأُمة ، وسادةُ الملة ، ومفاتيحُ الهدىٰ ، ومصابيحُ الدجىٰ ، وهم على الحقيقة أصحابُ الأَمر استحقاقاً ، [وذوو] (٥) النجدة مأمورون بارتسام مراسمِهم ، واقتصاصِ أَوامرِهم والانكفاف عن مزاجرهم .

وإِذا كان صاحبُ الأَمرِ مجتهداً ، فهو المتبوع ، الذي يستتبعُ الكافةَ في اجتهاده ولا يَتْبع .

٥٤١ فأما إذا كان سلطانُ الزمان لا (٢٠) يبلغ مبلغ الاجتهاد ، فالمتبوعون العلماء ، والسلطانُ نجدتُهم وشوكتُهم ، وقوَّتُهم وبذرقتُهم (٧) ، فعالمُ الزمان في المقصود الذي نحاولُه ، والغرضِ الذي نزاولُه كنبيّ الزمان ، والسلطانُ مع العالم كملكِ في زمان النبي ، مأمورٌ بالانتهاء إلى ما يُنهيه إليه النبي .

٥٤٢ والقولُ الكاشفُ للغِطاءِ ، المزيلُ للخفاءِ ، أَن الأَمرَ للله ، والنبيُّ مُنهيه ، فإن لم يكن في العصر نبيٌّ ، فالعلماءُ ورثة (٨) الشريعة ، والقائمون في إنهائها مقامَ

<sup>(</sup>١) (م)، (ف): مداراة . والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٢) (ف): الغائلة ، (ت): لغاية .

 <sup>(</sup>٣) المراد مؤنة . وتركنا الهمزة رعايةً لما يريده المؤلف من سجع .

<sup>(</sup>٤) في (م): واستمداد من معونة . والمثبت عبارة باقي النسخ .

<sup>(</sup>٥) (م) ، (س) : وذو . والمثبت من : (ف) ، (ت) .

<sup>(</sup>٦) هامش (م) ، (س) ، (ت) : لم يبلغ ، (ف) غير بالغ مبلغ .

<sup>(</sup>٧) بذرقتهم : أي حراستهم .

<sup>(</sup>٨) (ف): ورثة الأنبياء .

الركن الثاني/ الباب الثاني القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول الركن الثاني/ الباب الثاني القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول الأنبياءِ ، ومن بديع القولِ في مناصبهم أَن الرُّسُلَ يُتوقَّعُ في دهرهم تبديلُ الأحكام بالنسخ ، وطوارىءُ الظنون على فكر المفتين ، وتغايُر اجتهاداتهم يُغيِّرُ أحكامَ الله على المستفتين ، فتصيرُ (۱) خواطرُهم في أحكام الله تعالىٰ حالةً محلَّ ما يتبدلُ من قضايا

وهانده مرامزُ تومِيءُ إلى أُمور عظيمة ، لم أُطنب فيها ، مخافةَ الانتهاءِ إلى الإطراءِ ، والإفراطِ في الثناءِ .

#### [جــ التقظ للفتنة]

٣٤٥ ومما أُنهيه إلى صدر العالم بعد تمهيد الاطلاع على أخبار/ البقاع والأصقاع ٢٠٢ م قتنةٌ هاجمةٌ (٢) في الدين ، ولو لم تُتَدارك ؛ لتقاذفت (٣ إلى معظم المسلمين ٣) ولتفاقمت غائلتُها ، وأعضلت واقعتُها ، وهي من أعظم الطوامِّ على العوامِّ .

وحق علىٰ من أقامه الله تعالىٰ ظهْراً للإِسلام أن يستوعب في [رَحْض] (1) الملة عنها اللياليَ والأَيامَ . وأقصى اقتداري فيه إِنهاؤها كما نبغ ابتداؤُها ، وعلىٰ من مَلّكه الله أَعِنَّةَ الملك التشميرُ لإبعاد (٥) الخلق عن أسباب الهَلْك (٦) .

٤٤٥ - قد نشأ \_ حرس الله أيامَ مولانا \_ ناشئةٌ (٧) من الزنادقة والمعطلة (٨) ، وإنشوا

أوامر الله تعالىٰ بالنسخ .

<sup>(</sup>١) (ت): فيُصَيِّرُ.

<sup>(</sup>٢) ( ت ) ، ( س ) : هائجة .

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) (م): دحض . والمثبت من باقي النسخ . والرحض هو الغَسُّل .

<sup>(</sup>٥) (ف)، (ت)، (س): لإنقاذ.

<sup>(</sup>٦) الْهَلُّك بسكون اللام ، مصدر هلك يهلك هلْكا وهلاكا ( اللسان ) .

<sup>(</sup>٧) ( ت ) : فاشية .

 <sup>(</sup>A) المعطلة فرقة من فرق الكفر والضلال ، قال صاحب المقاصد وهو يعرض الأقسام الكفار : المعطلة : هم الذين لا يثبتون البارى .

فالمراد هنا الذين مرقوا من الدين بصفة عامة ، فلا يذهبن الظن بأحد أن الإمام يقصد المعتزلة ، فحاشاه أن يكفر من نطق بالشهادتين ( انظر : كشاف اصطلاحات الفنون ، وكليات أبي البقاء الكفوى ، مادة كفر ) .

في المخاليف<sup>(۱)</sup> والبلاد ، وشمروا لدعوة العباد ، إلى الانسلاخ عن مناهج الرشاد ، واستندوا إلى طوائف من المرموقين المغترين ، وأضحى أولئك عنهم ذائين ، ولهم منتصرين ، وصار المغترون بأنعم الله ، وتُرفق (۱) المعيشة ، يتخذون فكاهة مجالسهم ، وهُزُو مقاعدهم ـ الاستهانة بالدين ، والترامُز والتغامُز بشريعة المسلمين (۱) ، وتعدَّىٰ أَثرُ ما يلابسونه إلىٰ أتباعهم ، وأشياعهم من الرّعاع المقلَّدين ، وفشا في عوام المسلمين شبه الملحدين ، وغوائل الجاحدين ، وكثر التخاوض والتفاوض في مطاعن الدين .

وه المحن ، وأطم الفتن ، في هاذا الزمن ، انحلال عصام التقوى عن الورى ، واتباعهم نزغات الهوى ، وتشوفهم إلى الاستمساك بحطام المنى ، وعُرُوُهم عن الثقة بالوعد والوعيد في العقبى ، واعتلاقهم (٤) بالاعتياد المحض في مراسم الشريعة تُسمع وتُرُوى ، حتى كأنها عندهم أسمارٌ تُحكَى وتُطوَى ، وهم على شفا جرف هار من الردى . فإذا انضم إلى ما هم مدفوعون إليه من البلوى ، دعوة المعطّلة في السر والنجوى ، خيف منه انسلال معظم/ العوام عن دين المصطفى ، ولو لم تُتَدارك هاذه الفتنة الثائرة ، أحوجت الإيالة إلى إعمال بطشة قاهرة ، ووطأة غامرة .

#### [ترك الباقي من الواجبات لنظر ( نظام الملك )]

٥٤٦ وقد كنتُ رأيت أن أعرض على الرأي السامي من مهمات الدين والدنيا أموراً ، ثم بدا لي أن أجمع أطراف الكلام . ومولانا أمتع الله ببقائه أهل الإسلام أخبر بمبالغ الإمكان ، في هذا الزمان .

٧٤٥ وقد لاح بمضمون ما ردّدته من الإيضاح والبيان ، ما إلى مولانا وعليه ، في
 حكم الإيمان ؛ فإن رأى بَيْنه وبين المليك الديان بلوغَه فيما تَطَوَّقَه غاية الاستمكان ،

 <sup>(</sup>١) المخاليف جمع مخلاف : الكورة . وهي كالمديرية أو المحافظة في الاصطلاح الحديث .
 ( المعجم الوسيط ) .

<sup>(</sup>٢) التُّرفة: النَّعمة.

<sup>(</sup>٣) (ت)، (س): المرسلين.

<sup>(</sup>٤) اعتلق الشيء وبه : أحبه حبأ شديداً . والمرادهنا : استمساكهم وتشبثهم بالاعتياد المحض .

فليس فوق ذلك منصبٌ مرتقب ، من القُربات ومكان<sup>(١)</sup> ، وإِن فات مبلغَ الإِيثار والاقتدار حالةً ، لا يرى دفعها ، فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وإن تكن الأخرى ، فمولانا بالنظر في مغبات العواقب أُحْرَىٰ .

٨٤٥ وقد قال المصطفىٰ في أَثناءِ خُطبته : ﴿ كَلُّكُم رَاعِ وَكُلِّكُم مسؤول عن رعيتُه (٢) » ، وقد عظُم والله الخطر لمقام مستقِلٌ في الإِسلام ، مَن حكمه باتفاق علماءِ الأَنام أَنه لو مات علىٰ ضِفَّةِ الفرات مضرور ، أَو ضاع علىٰ شاطىء الجيحون مقرور ، أو تُصُوِّر في أطراف خِطة الإسلام مكروبٌ مغموم . أو تلوَّىٰ في مُنقَطع المملكةِ مَضطهد مهموم <sup>(٣</sup> أَو جأَر إِلَى الله تعالىٰ مظلوم <sup>٣)</sup> أَو بات تحت الضُّرُّ خاوٍ ، أَو مات على الجوع والضياع طاوٍ ، فهو المسؤول عنها ، والمطالَبُ بها في مشهد يوم عظيم ، ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌّ وَلَا بَنُونَ ۞ إِلَّا مَنْ أَنَى ٱللَّهَ بِقَلْبِ سَلِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٨٩ ، ٨٩] .

٩٤٥ وفي الجملة ، ففضل الله تعالىٰ علىٰ مولانا عميم ، والخطر في الاستقلال بالشكر عظيم ، والرب تعالىٰ رؤوف رحيم .

•٥٥\_ ومع هـٰذا ، فمن سوغ لمولانا الإحجامَ عن مطالعة مصالح الأنام ، فقد غشّه/ بإجماع أهلِ الإسلام ، وفارقَ مأخَذَ الأحكام . 4 . 2

وقد مضيٌّ هـُـذا مقرراً على الكمال والتمام .

وقد نجز منتهى الغرض من هـٰـذا الـمرام<sup>(٤)</sup> ، وأَنا بعون الله آخذ في القسم الثالث .

<sup>(</sup> ت ) ، ( س ) : ومكان وأوان . (1)

متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ( البخاري : كتاب الجمعة ، باب الجمعة في **(Y)** القرئ والمدن ، ح ٨٩٣ ، ومسلم : كتاب الإمارة ، باب فضيلة الأمير العادل ح ١٨٢٩ ) .

ساقط من (ف) وذكرها بعد كلمة (طاو). (٣)

يلاحظ أن إمام الحرمين لم يستوف الأقسام التي فرّع الكلام إليها في هذا الباب ، حيث بقي عليه أن يذكر الحكم فيما لو تعدد الكفاة المستقلون ، واستولىٰ واحد منهم ، وكذا لو كان هناك مستجمع لشرائط الكمال ، ولكن استولىٰ كافٍ غير مستكمل للشرائط .

# [ الباباليانتالث] [ في شغور الدهر عن وال نبفه أومُتُولِ بغيره ]

فأقول :

استعلاءِ ذي نجدة وشهامة ، وقد حان الآن أن أفرض خلو الزمان عن الكفاة ذوي استعلاءِ ذي نجدة وشهامة ، وقد حان الآن أن أفرض خلو الزمان عن الكفاة ذوي الصرامة ، خلو عمن يستحق الإمامة ، والتصوير في هلذا عسر ؛ فإنه يبعد عرو الدهرِ عن عارفِ بمسالك السياسة ، ونحن لا نشترط انتهاء الكافي إلى الغاية القصوى ، بل يكفي أن يكون [ذا حَصَاة](١) وأناة ، ودراية وهداية ، واستقلال بعظائم الخطوب ، وإن دهته مُعضلة استضاء فيها برأي ذوي الأحلام ، ثم انتهض مبادراً وجه الصواب بعد إبرام الاعتزام ، ولا تكاد تخلو الأوقات عن متصف بهاذه الصفات .

٣٥٥ ولكن قد يسهلُ [تقديرُ] (٢) ما نبغيه ، بأن يُفرضَ (٣) ذو الكفاية [والدراية] (٤) مضطهداً مهضوماً ، منكوباً بعُسْرِ الزمان مَصْدُوماً ، مُحَالاً (٥) عن ورْدِ النَّيْل محروماً (١) .

وقد ذكرنا أن الإمامة لا تثبت دون اعتضاد بعُدَّة واستعداد بنجدة وشوكة ، فكذلك الكفاية بمجردها من غير اقتدار واستمكان لا أَثْرَ لها في إقامة أحكام الإسلام ؛ فإذا شَغَر

<sup>(</sup>١) (م)، (ف): حصافة، والمثبت من: (ت)، (س). والحصاة: العقل والرزانة.

<sup>(</sup>٢) (م): تقوم ، (ت) ، (س): تقرير . والمثبت من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) (ت)، (س): نفرض ذا الكفاية.

<sup>(</sup>٤) مزیدة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

 <sup>(</sup>٥) مُحَلاً : ممنوعاً . من حلاه عن الشيء تحلثة : منعه . ( المعجم الوسيط ) .

<sup>(</sup>٦) (ف): محروباً. والنَّيْل ما يُنال من المعدِن ، والمراد أنه عاجز عن أن ينال ما يريد أو أن يصل إلىٰ حقه .

٣٥٥ أما ما يسوغُ استقلال الناس [فيه] (١) بأنفسهم ، ولكنَّ الأدبَ يَقتضي (٢) فيه مطالعة ذوي الأمرِ ، ومراجعة مرموقِ العصر ، كعقدِ الجُمَع وجَرِّ العساكر إلى الجهاد ، واستيفاءِ القصاصِ في النفسِ والطرفِ ، فيتولاه (٣) الناس عند خلوً الدهر .

ولو سعىٰ عند شغور الزمانِ طوائفُ/ من ذوي النجدة والبأس في نَفْضِ الطرق عن ٢٠٥ السُّعاة في الأَرض بالفساد ، [فهو]<sup>(٤)</sup> من أَهم أَبواب الأَمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

300- وإنما يُنهىٰ آحادُ الناس عن شَهْرِ الأسلحة استبداداً إِذَا<sup>(٥)</sup> كان في الزمان [وزرٌ]<sup>(٢)</sup> قوام علىٰ أهل الإسلام ، فإذا خلا الزمانُ عن السلطان ، وجب البدار على حسب الإمكان إلىٰ دَرْءِ البوائق عن أهل الإيمان ؛ ونَهْيُنَا الرعايا عن الاستقلال بالأنفس من قبيل [الاستحثاث]<sup>(٧)</sup> علىٰ ما هو الأقرب إلى الصلاح والأدنىٰ إلى النجاح ؛ فإن ما يتولاه السلطان من أمور السياسة أوقع وأنجع ، وأدفع للتنافس وأجمع لشتات الرأي ؛ وفي تمليك الرعايا أمورَ الدماءِ ، وشهرَ الأسلحة وجوه من الخبل لا [ينكرها]<sup>(٨)</sup> ذو العقل . وإذا لم يصادف الناس قوّاماً بأمورهم يلوذون به ، فيستحيلُ أن يؤمروا بالقعود عما يقتدرون عليه من دفع الفساد ؛ فإنهم لو تقاعدوا عن الممكن ، عمّ الفساد البلادَ والعباد .

<sup>(</sup>١) مزيدة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) عبارة (ف): فيتولاه من الناس عند شغور الزمان طوائف.

<sup>(</sup>٤) (م)، (ت)، (س): فهم . والمثبت من : (ف) .

<sup>(</sup>٥) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٦) (م)، (ف): وزير والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٧) (م): الاستحسان. والمثبت من باقي النسخ.

<sup>(</sup>A) (م) ، (ت) ، (س) : لا ينكره . والمثبت من : (ف) .

هه و وقد قال بعض العلماءِ : لو خلا الزمانُ عن السلطان ، فحقٌ علىٰ قُطَّانِ كلِّ بلدةٍ وسكانِ كلِّ قرية ، أَن يقدِّموا من ذوي الأحلام والنهىٰ ، وذوي العقول والحِجا من يلتزمون امتثالَ إشاراتِه وأوامرِه ، وينتهون عن مناهيه ومزاجرِه ؛ فإنهم لو لم يفعلوا ذلك ، ترددوا عند إلمام المهمات ، وتبلدوا عند إظلال الواقعات .

707 ولو انتُدِبَ جماعةٌ في قيام الإمام للغزوات ، وأوغلوا في مواطنِ المخافات ، تعين عليهم أن ينصبوا من يرجعون إليه (٢٠) ؛ إذ لو لم يفعلوا ذلك ، لهووًا
 ٢٠٦ في ورطاتِ المخافات ، ولم يستمروا في شيء من الحالات/ .

١٥٥٧ ومما يجب الاعتناءُ به أُمورُ الولايات التي كانت منوطةٌ بالولاة كتزويج الأيامىٰ ، والقيام بأموال الأيتام ، فأقول :

ذهب بعض أَثمة الفقه إلى أن [مما] (٢) يتعلقُ بالولاية تزويجُ الأيامى ، فمذهب الشافعي رضي الله عنه ، وطوائفُ من العلماء أن الحرة البالغة العاقلة لا تزوج نفسها ، وإن كان لها وليّ زوّجها ؛ وإلا فالسلطان وليّ من لا وليّ له ، فإذا لم يكن لها وليّ حاضر ، وشغَر الزمان عن السلطان ، فنعلم قطعاً أن حسمَ باب النكاحِ محالٌ في الشريعة ، ومن أبدى في ذلك تشككاً ، فليس على بصيرة بوضع الشرع ، والمصيرُ إلى سد باب المناكح يُضاهي الذهابَ إلى تحريم الاكتساب ، كما سيأتي القولُ في ذلك في الركن الأخير من الكتاب إن شاء الله عز وجل .

وهـٰذا مقطوعٌ به لا مراءَ فيه ، فليقع النظر وراءَ ذلك في تفصيل التزويج فأقول :

١٥٥٨ إن كان في الزمان عالمٌ يتعينُ الرجوعُ إليه في تفاصيل النقض والإبرام ومآخِذِ
 الأحكام ، فهو الذي يتولى المناكحَ التي كان يتولاها السلطان إذ كان .

<sup>(</sup>١) (ف): من.

<sup>(</sup>٢) (ف): إلىٰ رأيه.

<sup>(</sup>٣) (م)، (ت)، (س): ما. والمثبت من: (ف).

وقد اختلف قولُ الشافعي رحمه الله في أَن من حكَّم مجتهداً في زمان قيام الإمام بأَحكام أَهل الإسلام ، فهل ينفُذُ ما حكمَ به المحَكَّم ؟ فأحد قوليه ، وهو ظاهرُ مذهبِ أَبي حنيفة رحمه الله أَنه ينفذُ من حكمه ما ينفُذ من حكمِ القاضي ، الذي يتولىٰ منصبَه من توليةِ الإمام .

وهاذا قولٌ متجهٌ في القياس ، لست أَرى الإِطالةَ بذكر توجيهه .

وغرضي منه [أَنه](١) إِذا انقدحَ المصيرُ إِلَىٰ تنفيذِ أَمر مُحَكَّمٍ من المفتين في استمرار الإِمامة ، واطرادِ الولاية والزَّعامة ، مع تردُّدِ وتحرَّ<sup>(٢)</sup> واجتهادٍ ، وتأخِّ<sup>(٣)</sup> .

فإذا خلا الزمانُ وتحقق من موجَب الشرع على القطع والبت استحالةُ تعطيل المناكح ، فالذي كان نُفوذه/ من أَمرِ المحكّم مجتهداً فيه في قيامِ الإمام ، يصيرُ ٢٠٧ مقطوعاً به في شغورِ الأَيام ؛ وهاذا إذا صادفنا عالِماً يتعينُ (٤) الرجوعُ إلىٰ علمه ، ويجبُ اتباعُ حكمه .

وه فإن عَرِي الزمانُ عن العلماءِ عُروَّهُ عن الأَثمة ذوي الأَمر ، فالقول في ذلك يقعُ في الركن الثالث من الكتاب ، وهو الغرضُ الأَعظم ، وسنوضَّحُ مقصدَنا فيه على مراتب ودرجات ، ونأتي بالعجائب والآيات ، ونبدي من سرَّ الشريعة ما لم يجر في مجاري الخَطَرات ، إن شاءَ الله تعالىٰ .

• ٦٥ - ثم كل أمر يتعاطاه الإمامُ في الأموال المفوَّضة إلى الأَثمة ، فإذا شَغَر الزمانُ عن الإمام ، وخلا عن سلطانِ ذي نجدةٍ وكفاية ودراية ، فالأُمورُ موكولة إلى العلماء . وحتىًّ على الخلائق على اختلاف طبقاتِهم أَن يرجِعوا إلىٰ علمائهم ، ويصدِروا في جميع قضايا الولايات عن رأيهم ، فإن فعلوا ذلك ، فقد هُدوا إلىٰ سواءِ السبيل ، وصار علماءُ البلاد ولاة العباد .

<sup>(</sup>١) مزيدة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) (ف): وتحيز.

<sup>(</sup>٣) بمعنى التحري أيضاً .

<sup>(</sup>٤) (ف): مَنْ يتعين .

٥٦١ فإِن عسر جمعهم علىٰ واحدٍ استبدَّ أَهلُ كل صقع وناحية باتباع عالِمهم .

وإِن كثر العلماءُ في الناحية ، فالمتبعُ أَعلمُهم ، وإِن فُرض استواؤُهم ، ففرضهم (١) نادر لا يكاد يقع ، فإِن اتَفَق (٢) ، فإصدار الرأي عن جميعهم مع تناقُضِ المطالب والمذاهب محالً ، فالوجه أَن يتفقوا على تقديم واحد منهم .

فإِن تنازَعُوا وتمانَعُوا ، وأَفضى الأَمرُ إِلىٰ شجارِ وخصام ، فالوجه عندي في قطع النزاع الإِقراع ، فمن خرجت له القرعةُ ، قُدّم .

مروع والقولُ المقنع في هذه القواعد أن الأئمة [المستجمعين] لخصال المنصب الأعلى ليس لهم (٤) إلا إنهاء أوامر الله ، وإيصالُها طوعاً أو كرها/ إلى مقارًها ، ثم الغاية القُصوى في استصلاح الدين والدنيا ربطُ الإيالاتِ بمتبوعِ واحدٍ ، إن تأتَّىٰ ذلك . فإن عسر ، ولم يتيسر ، تعلَّقَ إنهاء أحكام الله تعالى إلى المتعبدين بها بمَرْمُوقين في الأقطار والديار .

٥٦٣ ومن الأسرار في ذلك أنه إذا وُجِد في الزمان كافٍ ذو شهامة ، ولم يكن من العلم على مرتبة الاستقلال ، وقد استظهر بالعُدد والأنصار ، وعاضدته موافاة (٥) الأقدار ، فهو الوالي وإليه أُمورُ الأموال والأجناد والولايات ، ولكن يتحتم عليه ألا يبت أمراً دون مراجعة العلماء .

376 فإن قيل : هلاّ جزمتَ القولَ بأن عالِم الزمان هو الوالي [و](٢) حقَّ علىٰ ذي النجدة [والبأس](٧) اتباعُه ، والإِذعانُ لحكمه ، والإِقرارُ<sup>(٨)</sup> لمنصب علِمِه .

<sup>(</sup>١) (ف): ففرضه، (ت)، (س): وفرضهم.

<sup>(</sup>٣) . (م) : المستحقين . والمثبت من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٤) (ف)، (ت)، (س): إليهم.

<sup>(</sup>٥) (ف)، (ت)، (س): مواتاة.

<sup>(</sup>٦) مزيدة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٧) مزيدة من : (ف) .

<sup>(</sup>س)، (ت)، (ف): الإقران.

قلنا : إِن كان العالمُ ذا كفاية وهدايةِ إِلَىٰ عظائمِ الأُمور ، فحق علىٰ ذي الكفاية العريِّ عن رتبةِ الاجتهاد أَن يتبعَه إِن تمكن منه .

وإِن لم يكن العالم ذا درايةٍ واستقلال بعظائم الأَشغال ، فذو الكفاية الوالي قطعاً ، وعليه المراجعةُ والاستعلام<sup>(١)</sup> ، في مواقع الاستبهام ، ومواضع الاستعجام<sup>(٢)</sup> .

٥٦٥ ثم إذا كانت الولاية منوطة بذي الكفاية والهداية ، فالأموال مربوطة بكلاءته ، وجمعِه وتفريقه ورعايته ؛ فإن عماد الدولة الرجال ، وقوامُهم الأموال . فهذا منتهى القول في ذلك .

٥٦٦ وقد انتهى القول إلى الركن الثالث ، وهو الأمر الأعظم الذي يطبق طبق الأرض فائدته ، وتستفيض على طبقات الخلق عائدته . والله ولي التوفيق بمنه وفضله .

\* \* \*

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ف ) .

<sup>(</sup>٢) ساقط من (ف) من هنا ورقة كاملة .





في خلو الزمّانِ عَن المجتهدين وَنقلة المذاهب وَأَصُول الشريعة وفيه مَراتب :

المرتبة الأولى ( الباب الأول ) : في اشتمال الزمّان عَلى المفتين المجتهدين .

المرتبة الثانية ( الباب الثاني ) : فيما إذا خلا الزمّان عَن المجتهدين وبقى نقلة مذاهب الأثِمة .

المرتبة الثالثة : ( الباب الثالث ) : في خلو الزمّانِ عَن المفتين وَنقلة المذاهب .

المرتبة الرابعة ( الباب الرابع ) : في خلق الزمّان عَن أُصُول الشريعة .

<sup>(\*)</sup> هالذه الصفحة كلها من عملنا ، ولكنها مأخوذة مما قرره إمام الحرمين في حديثه عن ترتيب الكتاب عامة وهاذا الركن خاصة .



# القول في الرّكن لثّ لث [ الكت بالثّ لث] [مقدمة الركن]

٣٦٥ مضمونُ هاذا الركن يستدعي نخلَ الشريعة من مطلَعِها إلى مقطَعِها ، وتَنتُع مصادرِها ومواردِها/ ، واختصاص معاقدِها وقواعدِها ، وإنعام النظر في أُصولِها ٢٠٩ وفصولِها ، ومعرفة فروعها ويَنْبُوعِها ، والاحتواءَ على مداركها ومسالكها ، واستبانة كلياتِها وجزئياتها ، والاطلاع على معالمِها ومناظمِها ، والإحاطة بمبدئها ومنشئِها ، وطرقِ تشعُّبها (۱) وترتبُها ، ومساقِها ومذاقِها ، وسببِ اتفاق العلماءِ وإطباقِها ، وعلةِ اختلافها وافتراقها .

ولو ضمَّنتُ هاذا المجموعَ ما أَشرتُ إليه ، ونصصت عليه ، لم يقصُر عن أَسفار ، ثم لا يحوي منتهى الأوطار ، وإنما ذكرتُ هاذه المقدمة ، ليعتقدَ<sup>(٢)</sup> الناظرُ في هاذا الفنّ أَنه نتيجةُ بحورٍ من العلوم لا [يعبُرها]<sup>(٣)</sup> العوَّام ، ولا تفي ببدائعها الأيام والأعوام ، وقلَّما تسمّحُ بجمعها لطالبٍ واحدِ الأقدار والأقسام . ولولا حِذَارُ انتهاءِ الأمر إلىٰ حد التصلُّف والإعجاب ، لآثرت في التنبيه علىٰ [عُلوً]<sup>(3)</sup> قدْر هاذا الركن التناهي في الإطناب .

٥٦٨ وأنا الآن بعون الله وتأييدِه ، وتوفيقه وتسديده ، أرتبُ القولَ في هــٰذا الركن على مراتب ، وأوضّح في كل مرتبة ما يليق بها من التحقيق .

فنذكر أولاً اشتمالَ الزمان على المفتين.

<sup>(</sup>١) (ت): تشعيبها وترتيبها .

<sup>(</sup>٢) (ت)، (س): لتفيد.

<sup>(</sup>٣) (م): يعتبرها , والمثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٤) مزيدة من : (ت) ، (س) .

ثم نذكر خلوَّ الدهر عن المجتهدين المستقلِّين بمنصب الاجتهاد ، مع انطواءِ الزمان على نقلةِ مذاهب الماضين .

ثم نذكر شغورَ العصر عن الأثبات والثقات ، رواةِ الآراءِ والمذاهبِ ، مع بقاءِ مجامع الشرع ، وشيوع أركان الدين على الجملة بين المسلمين .

ثم نذكر تفصيلَ القولِ في دروسِ الشريعة ، وانطماس قواعدِها ، وحكمِ التكليف(١)\_لو فرض ذلك\_على العقلاءِ .

فالمراتب التي نرومها في غرض هلذا الركن أربع .

\* \* \*

<sup>(</sup>١) (ت): الرب.

## [ المرتبت الأولى ] ( الباسب الأوّل ) [ في است مال الزّمان على لمفت بن المجتهدين ]

٥٦٩ فأما المرتبة الأُولىٰ ، فنقول فيها مستعينين بالله تعالىٰ : حملةُ الشريعةِ ، والمستقلون/ بها هم المفتون المستجمعون لشرائط الاجتهاد من العلوم ، ٢١٠ [والضامون](١) إليها التقوىٰ والسداد .

٥٧٠ وإذ دُفِعْنا إلىٰ ذلك ، فلا بُد من ذكر ما يقع به الاستقلال في ذكر الخصال
 المرعية في الاجتهاد ، مع إيضاح ما على المستفتين من تخير المفتين ، فنقول :

قد ذكرنا في مصنفات (٢) في أُصول الفقه استيعابَ القول في صفات المفتين ، وآدابِ المستفتين ، وتفاصيلِ حالاتهم ودرجاتهم ؛ ونحن نذكر الآن منها جُملاً مُقنعة يفهمها الشادي المبتدىء ، ويحيط (٣) بفوائدها المنتهي ، مع الإضراب عن الإطناب (٤) وتوقى الإسهاب .

فلتقع البدايةُ بأوصاف المجتهدين ، والوجه<sup>(ه)</sup> أن أجمع ما ذكره المتقدمون .

<sup>(</sup>١) (م)، (ف): فالضامون . والمثبت من : (ت)، (س).

<sup>(</sup>٢) يشير إلىٰ كتبه في أصول الفقه ، وعمدتها البرهان ، ومنها : الورقات ، والتلخيص ، وكتاب المجتهدين ، وانظر البرهان ( بتحقيقنا ) الفقرات : ( ١٤٨٢ ) وما بعدها . ومع أن البرهان فيه ذِكرٌ ( للغياثي ) إلا أن هذه الإشارة تفيد أنه ألف قبل ( الغياثي ) ، ولعله أملاه أكثر من مرة بعضها بعد الغياثي وربما كان له كتب أخرىٰ في الأصول لم نسمع بها .

<sup>(</sup>٣) (ت)، (س): ويحظلي .

<sup>(</sup>٤) انتهى الخرم في نسخة : (ف).

<sup>(</sup>٥) ساقطة من : (ف) .

#### [صفات المفتي]

٥٧١ إِن الصفاتِ المعتبرةَ في المفتي ستٌّ:

إحداها (١٠) ـ الاستقلالُ باللغة والعربية ؛ فإن شريعة المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم متلقاها ومستقاها الكتابُ والسننُ وآثارُ الصحابة ووقائعهُم ، وأقضيتهُم في الأحكام ، وكلها بأفصح اللغات وأشرف العبارات ، ولا بد من الارتواءِ [من] (٢) العربية ، فهي الذريعة إلىٰ مدارك الشريعة .

٥٧٢ والثانية \_ معرفة ما يتعلق بأحكام الشريعة [من] (٣) آيات الكتاب ، والإحاطة بناسخها ومنسوخها ، عامّها وخاصّها ، وتفسير مجملاتِها ؛ فإن مرجع الشرع وقطبَه الكتابُ .

٥٧٣\_ والثالثةُ \_ معرفةُ السنن ؛ فهي القاعدة الكبرىٰ ؛ فإن معظم أُصول التكاليف متلقىٰ من أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأَفعاله ، وفنونِ أَحواله ، ومعظمُ آي الكتابِ لا يستقلُّ دون بيان الرسول .

ثم لا يتقرر الاستقلالُ بالسنن إلا بالتبخر في معرفة الرجال ، والعلمِ بالصحيح من ٢١١ الأُخبار والسقيم ، وأُسبابِ/ الجرح والتعديل ، وما عليه التعويلُ في ٢١١ الأَثبات من الرواة والثقات ، والمُسنَدِ والمرسَلِ ، والتواريخِ التي يترتب عليها استبانةُ الناسخ والمنسوخ .

وإنما يجب ما وصفناه في الأخبار المتعلقة بأحكام الشريعة وقضايا التكليف ، دون ما يتعلق منها بالوعْد والوعيد ، والأقاصيص والمواعظ .

٥٧٤ والرابعةُ : معرفةُ مذاهب العلماءِ المتقدمين الماضين في العصُر الخالية ،

<sup>(</sup>١) (م): أحدها . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٢) (م): في . والمثبت من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) (م): في آيات . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٤) (ف): من.

ووجه اشتراط(١) ذلك أن المفتى لو لم يكن محيطاً بمذاهب المتقدّمين ، فربّما يَهجُم فيما يجرِّئُه علىٰ خرق الإجماع والانسلال عن ربقة الوفاق.

٥٧٥\_ والخامسة \_ الإحاطة بطرق القياس ومراتب الأَدلة ؛ فإن المنصوصاتِ متناهيةٌ ، والوقائعُ المتوقَّعةُ لا نهاية لها .

٥٧٦ والسادسة \_ الورع والتقوى ؛ فإن الفاسقَ لا يوثق بأقواله ولا يُعتَمد في شيء من أحواله .

٥٧٧ وقد جمع الإمام المطَّلبي الشافعيُّ رضي الله عنه هاذه الصفات في كلمة وجيزة ، فقال :

« من عرف كتابَ الله نصاً واستنباطاً استحق الإِمامة في الدين ، (٢٠) .

٥٧٨ والتفاصيل التي قدمناها مندرجةٌ تحت هاذه الكلم ؛ فإن معرفة الكتاب تستدعى لا محالةَ العلمَ باللغة ؛ فإن من اقتصر على اتباع أقوال المفسرين وتحفُّظُها ،  $^{(9)}$  مقلداً ، ولم يكن عارفاً . والشافعي $^{(3)}$  رضي الله عنه اعتبر المعرفة  $^{(0)}$  .

والاستقلالُ بالأخبار الشرعية مندرجٌ تحت معرفة الكتاب ، وكذلك العلمُ بمواقع الإجماع من أقوال العلماءِ المنقرضين ، والاستنباطُ الذي [ذكره](٦) مشعر بالقياس ومعرفةِ ترتيب الأدلة .

ثم لم يتعرض للورع ، فإنه قال : استحق الإمامةَ . والأَمرُ علىٰ ما ذكره ؛ فإن أراد أَن يُقبَل قولُه استمسك بالورع والتقوىٰ ، واحترز/ عن الإمامة العظمىٰ لما قال : ٢١٢ استحق الإمامة في الدين.

<sup>(</sup>١) (ف): إسقاط.

الرسالة فقرة : ( ٤٦ ) . والمذكور هنا موجز كلام الشافعي ومغزاه ، وليس نصه . **(Y)** 

<sup>(</sup> ف ) : كان به مقلداً . (٣)

<sup>(</sup> م ) ، ( ف ) : فإن الشافعي . والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) . (1)

قوله : ﴿ اعتبر المعرفةُ ﴾ أي لم يعتبر التقليد ، ومن اكتفيٰ بحفظ أقوال المفسرين ، كان مقلداً ، (0) ولم يكن عارفاً .

<sup>(</sup> م ) : ذكروه . والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) .

٥٧٩ فهاذا ما رأينا نقله من قول الأثمة في صفات المفتين . ونحن نذكر ما هو المختار عندنا في ذلك . والله المستعان .

#### ٠٨٠ فالقول الوجيزُ في ذلك :

أَن المفتي هو المتمكنُ من دَرُك أحكامِ الوقائع علىٰ يسير من غير معاناة [تعلم](١) . وهاذه الصفة تستدعى ثلاثة أصناف من العلوم :

٥٨١ أحدها - اللغةُ والعربية ، ولا يُشتَرطُ التعمُّق والتبحرُ فيها ، حتىٰ يصيرَ الرجلُ علامةَ العرب ، ولا يقع الاكتفاءُ [بالاستطراف] (٢) وتحصيلِ المبادىء والأطراف ، بل القولُ الضابط (٣ في ذلك ٣) أن يحصّلَ من اللغةِ والعربيةِ ، ما يترقىٰ به عن رتبةِ المقلِّدين في معرفة معنى الكتاب والسنة ، وهاذا يستدعي منصباً وسطاً في علم اللغة والعربية .

٥٨٧ والصنف الثاني ـ من العلوم الفنُّ المترجمُ بالفقه ، ولا بدَّ من التبحّر فيه ،
 والاحتواءِ علىٰ قواعده ، ومآخذه ومعانيه .

ثم هذا الفن يشتمل على ما تَمَسُّ الحاجةُ إليه من نقل مذاهب الماضين ، وينطوي على ذكر وجوه الاستدلال بالنصوص والظواهر من الكتاب ، ويحتوي على الأخبار المتعلقة بأحكام التكاليف ، مع الاعتناء بذكر الرواة والصفات المعتبرة في الجرح والتعديل .

فإن اقتضت الحالة مزيد نظر في خبر ، فالكتبُ الحاويةُ على ذكر الصحيح والسقيم عتيدةٌ ، ومراجعتها مع الارتواءِ من العربية يسيرةٌ غيرُ عسيرة ، وأهم المطالب في الفقه التدرّب في مآخذ الظنون في مجال الأحكام ، وهنذا [هو](٤) الذي يسمّىٰ فقه النفس . وهو أَنفس صفات علماءِ الشريعة .

<sup>(</sup>١) (م): العلم . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup> م ) : بالاستطراق ، والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) مزيدة من : (ف) .

٥٨٣ والصنف الثالث من العلوم ـ العلم المشهور بأُصول الفقه ؛ ومنه يستبان مراتبُ/ الأَدلة وما يُقدَّمُ منها وما يؤخر ، ولا يَرقى المرءُ إلىٰ منصب الاستقلال . دون ٢١٣ الإحاطة بهــٰذا الفن .

فمن استجمع هـٰـذه الفنونَ ، فقد علا إلىٰ رتبةِ المفتين .

٥٨٤ والورع ليس شرطاً في حصولِ منصبِ الاجتهاد ، فإن من رسخ في العلوم المعتبرة ، فاجتهادُه يلزمُه في نفسِه أَن يَقْتَفَي فيما يخصه من الأَحكام موجَبَ النَّظرِ . ولكن الغيرَ لا يثق بقوله لفسقه .

٥٨٥ والدليلُ على وجوب الاكتفاءِ بما ذكرناه من الخصال شيئان :

أحدهما ـ أن اشتراط المصير إلى مبلغ لا يحتاج معه إلى طلب وتفكر في الوقائع محالٌ ؛ إذ الوقائع لا نهاية لها ، والقوةُ البشريةُ لا تفي بتحصيل كل ما يتوقع ، سيما<sup>(١)</sup> مع قصر الأعمار ؛ فيكفي الاقتدارُ على الوصول إلى الغرض علىٰ يسيرٍ من غير احتياج إلىٰ معاناة تعلَّم .

وهلذا الذي ذكرناه يقتضي استعداداً واستمداداً من العلوم التي ذكرناها ، لا محالة .

٥٨٦ والثاني ـ أنا سبرنا أحوال المفتين من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الأكرمين ، فألفيناهم مُقْتدرين على الوصول إلى مداركِ الأحكام ، ومسالك الحلال والحرام ، ولكنهم كانوا مستقلين بالعربيّة ؛ فإن الكتاب نزل بلسانهم ، وما كان يخفى عليهم من فحوى خطاب الكتاب والسنة خافيةٌ ، وقد عاصروا صاحبَ الشريعة وعلموا أن معظمَ أفعاله وأقوالِه مناطُ الشرع ، واعتنوا على اهتمام صادق بمراجعته صلى الله

<sup>(</sup>۱) (س): « لا سيّما ». قال أهل الصناعة: إنّ (سيّما) فيها عدة لغات صحيحة لا يمنع من استعمال إحداها مانع ، منها الاستغناء عن الواو فقط ، أو الاستغناء عنها وعن « لا » معاً ، ومنها تخفيف الياء في كل لغاتها . . . ويحسن ـ من غير وجوب ولا تحتيم ـ استعمالها مع الواو ولا ( ولا سيما ) .

الركن الثالث/ الباب الأول في اشتمال الزمان على المفتين المجتهدين عليه وسلم فيما كان يَسنحُ لهم من المشكلات ، فَنُزِّلُ (١) ذلك منهم منزلةَ تدرّب الفقيه منًا في (٢) مسالك الفقه .

٧٨٥ وأما الفنُّ المترجمُ بأصول الفقه ، فحاصله نظمُ ما وجدنا من [سِيَرِهم] (٣) ، ٢١٤ وضمُّ ما بلغنا من خبرهم ، وجمعُ ما انتهىٰ إلينا من/ نظرهم ، وتتبُّعُ ما سمعنا من [عِبَرهم] (٤) ، ولو كانوا عكسوا الترتيبَ ، لاتبعناهم .

نعم . ما كان يعتني الكثيرُ منهم بجمع ما بلغ الكافة من أُخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل كانت الواقعةُ تقع ، فيبحث عن كتاب الله ، وكان معظمُ الصحابةِ لا يستقلُّ بحفظِ القرآن ، ثم كانوا يبحثون عن الأُخبار ، فإن لم يجدوها ، اعتبروا ، ونظروا وقاسوا .

٥٨٨ فاتضح أن المفتي منهم كان مستعداً لإمكان الطلب عارفاً بمسالك النظر ،
 مقتدراً على مأخذ الحكم مهما عنّت واقعة .

٥٨٩ فقد تحقق لمن أنصف أن ما ذكرناه في صفات المفتين هو المقطوع به الذي
 لا مزيد عليه .

• ٥٩٠ وإنما بلاثي كلَّه \_ حرس الله مدة (٥) مولانا \_ من ناشئة في الزمان شَدَوْا طرفاً من مقالاتِ الأولين ، وركنُوا إلى التقليد المحض ولم يتشوفوا إلى انتحاء درك اليقين ، وابتغاء ثلَج الصدور ، فضلاً عن أن يُشمَّرُوا للطلبِ ، ثم يبحثوا أو يُحقِّقُوا ، ثم إذا رأوْا من لا يرى التعريج على التقليد ، ويشرئبُ إلىٰ مدارك العلوم ، ويحاول الانتفاض من [وَضَر] (١) الجهل ، نفروا نِفار الأوابد ، ونخروا نخير الحُمُر المستنفِرة ، وأضربوا عن

<sup>(</sup>١) (م)، (ف): فينزل . والمثبت من : (ت)، (س).

<sup>(</sup>٢) (ت): يتأخىٰ مسالك الفقه . وهامش ( س): في تأخّى .

<sup>(</sup>٣) (م): سبرهم . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٤) (م)، (ف): غيرهم . والمثبت من : (ت)، (س) .

<sup>(</sup>٥) ساقطة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٦) (م): وقر . والمثبت من باقى النسخ .

إِجالة الفكرِ والنظرِ ، وارْجَعَنُّوا<sup>(١)</sup> إلى المطاعن على من يحاول الحقائق ، ويلابس المضايق ، وقنَعوا من منصب العلماءِ بالرد على من يبغي العلمَ ، والترقِّيَ عن الجهالات ، والبحث عن حقائق المقالات .

99 ولا يتم المقصدُ في هـندا الفصل ، ما لم أمهد في أَحكامِ الفتوى قاعدةً يتعينُ الاعتناءُ بفهمها والاهتمامُ بعلمها . وهو أَن المستفتي يتعين عليه ضربٌ من النظر في تعيين المفتي الذي يقلدهُ ويعتمدهُ ، وليس له أَن يراجع في مسائله كلَّ مُتَلَقَّب بالعلم .

وقد ذكرتُ طرفاً صالحاً من ذلك في الكتاب ( النظامي )(٤) ، ولستُ أعيدُ ما ذكرته

<sup>(</sup>١) ارجحنوا: أي مالوا، وفيها معنى الثقل والاضطراب، فالمعنى : أخلدوا إلى المطاعن (المعجم الوسيط).

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) ( النظامي ) من كتب إمام الحرمين التي لم نصل إليها بعد .

واسمه الكامل: ( الرسالة النظامية في الأركان الإسلامية ) وهو غير ( العقيدة النظامية ) المطبوعة بتحقيق العلامة الشيخ زاهد الكوثري . كما وهم كثيرون . بل الواقع أن ( العقيدة النظامية ) جزء من ( النظامي ) أي مقدمته .

وعلى الرغم من أنه جاء بآخر ( العقيدة النظامية ) التي نشرها الشيخ زاهد الكوثري ، أنها بخط الإمام ابن العربي . نقلها عن الغزالي ، عن المؤلف ، وأنه ترك باقي الكتاب لأنه على مذهب الإمام الشافعي ـ أقول على الرغم من هلذا وهم كثيرون فظنوا أن العقيدة النظامية هي النظامي .

وأقول: لعل أول من انتزع الجزء الخاص بالعقائد من (النظامي) وسماه (العقيدة النظامية) هو الإمام ابن العربي، فهو الذي انتسخها من الكتاب وترك باقيه (كما قال في خاتمتها) ثم هو الذي ذكر (العقيدة النظامية) وهو يعدد الكتب التي عاد بها من رحلته إلى المشرق.

في ذلك(١) الكتاب ، ولكني آخذ في فنِ آخرَ لائقٍ بهـٰذا الكتاب ، فأقول :

290 اختلفت مذاهبُ الأُصوليين فيما على المستفتي من النظر (٢) فذهب القاضي أبو بكر الباقلاني رحمه الله في طائفةٍ من المحققين إلىٰ أَن على المستفتي أَن يمتحن من يريدُ تقليدَه ، وسبيلُ امتحانِه أَن يتلقن (٣) مسائلَ متفرقة تليق بالعلوم التي يُشترطُ استجماعُ المفتي لها ، ويراجعُه فيها ، فإن أَصاب فيها غَلبَ علىٰ ظنّه كونُه مجتهداً ويقلّدُه حينئذ .

وإِن تعثر فيها تعثُّراً مشعراً بخلوَّه عن قواعدها ، لم يتخذه قدوتَه وأُسوتَه .

٩٤ وذهب بعضُ أَثمتِنا إلىٰ أَن ما ذكره القاضي لا يجب ، ولكن يكفي أَن يشتهرَ في الناس استجماعُ الرجلِ صفاتِ المجتهدين ويشيعُ ذلك شيوعاً مُغلِّباً على الظن .

وهؤلاءِ يقولون : ليس للمستفتي اعتمادُ قولِ المفتي (٤) ، فإنَّ وصفَه نفسَه بذلك في حكم الإطراءِ والثناءِ ، وقولُ المرءِ في ذكرِ مناقبِ نفسِه غيرُ مقبول .

١٩٥ والذي أُختارُه أَن ما ذكره القاضي لا يتحتم ، والدليل عليه أَن الذين كانوا يرفعون وقائعَهم ، ويُنهون مسائلَهم إلى أئمةِ الصحابة كانوا لا يُقَدِّمون على استفتائهم إلى أئمةِ الصحابةِ لا يأمرون عوامَّهم ومستفتيهم بأن يقدموا امتحان المقلَّدين .

٩٦٥ـ والذي أَراه أن من ظهر ورعُه من العلماءِ وبعُد عن مظانِّ التهم ، فيجوز

راجع: مقدمة كتابنا هاذا (الغيائي): فقرة: (٤، ١١)، وسراج المريدين لابن العربي: مخطوط بدار الكتب المصرية. تحت رقم (٢٠٤٨ ب). عن عمار الطالبي: ابن العربي و اراؤه الكلامية: (١/٢١، ٢٩١٢)، وطبقات الشافعية لابن السبكي: (٥/٢١)، وطبقات الشافعية لابن السبكي: (٣٤١/١)، والبداية وطبقات الشافعية للإسنوي: (٤٩/٤٨)، ووفيات الأعيان: (٣٤١/٢)، والبداية والنهاية: (٢٨/١٢).

<sup>(</sup>۱) (ف): هاذا.

<sup>(</sup>٢) انظر البرهان فقرة : ( ١٥١١ ) وما بعدها . تجد نفس الرأي بنفس العبارات تقريباً .

<sup>(</sup>٣) (ف): يلقيٰ .

<sup>(</sup>٤) كذا في جميع النسخ . ولعل الأصل : اعتماد قول المفتى : إنه مُفتٍ .

للمستفتين اعتمادُ قولِه إِذَا ذكر أَنه من أَهل الفتوىٰ ؛ فإنا نعلم أَن الغريبَ كان يردُ ويسأَلُ من يراه من علماءِ الصحابة ، فكان ذلك مُشتهِراً مستفيضاً من دأب الوافدين والواردين ، ولم يَبْدُ نكيرٌ من جلَّة الصحابة وكبرائهم .

فإذا كان الغرضُ حصولَ غلبةِ ظنِّ المستفتي ، فهي تحصل باعتماد قول من ظهر ورعُه ، كما تحصل باستفاضةِ الأخبار عنه .

وليس للمستفتي سبيلٌ إلى الإحاطة بحقيقةِ رتبة المفتي مع عُرُوِّه عن موارد (١) العلوم ، سيّما (٢) إذا فرض القول في غبيٍّ عريٍّ عن مبادىء العلوم والاستئناس بأطرافها .

ومما يتعين ذكرُه ، أن من وجَد في زمانه مفتياً تعين عليه تقليدُه ، وليس له أن يرقَىٰ إلىٰ مذاهب الصحابة .

وبيان ذلك أنه إذا ثبت مذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه في واقعة ، وفتوى مفتي الزمان خالفت مذهب فليس للعامي المقلّد أن يُؤثر تقديم مذهب أبي بكر الصدّيق من حيث إنه في عقده أفضلُ الخليقة بعد المرسلين عليهم السلام ؛ فإن الصحابة وإن كانوا صدورَ الدين وأعلام المسلمين ، ومفاتيح الهدى ، ومصابيح الدجى ، فما كانوا يقدّمون تمهيدَ الأبواب وتقديمَ الأسباب للوقائع قبل وقوعها (٣٠٠) . وقد كفانا البحث عن مذاهبهم الباحثون ، والأثمة المعتنون (٤٠) بنخل مذاهب الماضين ، فمن ظهر له وجوبُ اتباع مذهب الشافعي رضي الله عنه لم يكن له أن يُؤثرَ مذهبَ أبي بكر رضي الله عنه على مذهب الشافعي ، وهاذا مُتقَقّ عليه ؛ إذ لولا ذلك/ لتعين تقديمُ ٥٠ مذهبِ أبي بكرٍ على ٢١٧ مذهبه في كل مسألة نقل ٥٠ مذهبه فيها ، ثم مذهب عمرَ ، ثم هاكذا على حسب ترتيبهم في المناقب والمراتب .

<sup>(</sup>١) (ت)، (س): موادّ العلوم.

<sup>(</sup>٢) (س): لا سيما ، وانظر التعليق علىٰ (سيما ) فقرة ٥٨٥ .

<sup>(</sup>٣) راجع البرهان فقرة : ( ١١٧٣ ) وما بعدها ، لترى نفس الرأى وبنفس الألفاظ تقريباً .

<sup>(</sup>٤) (ف): المفتون على مذاهب الماضين.

<sup>(</sup>٥) ساقط من : (ف) .

مه من فإذا وضح ذلك ، بنينا عليه معضلة من أحكام الفتوى وقلنا : من نظر من المستفتين نظراً يليق به \_ كما سبقت الإشارة إليه \_ فأداه نظره إلى تقليد إمام المسلمين الشافعي رحمة الله عليه ؛ ( ولكن كان في زمانه مفت مستجمع للشرائط المرعية ، وكانت فتواه قد تخالف مذهب الشافعي ) في بعض الوقائع ، فالمستفتي الذي اعتقد على الجملة اتباع الشافعي رحمه الله ، يقلّدُ مفتي زمانه ، أم يتبع مذهب الشافعي رضى الله عنه ويتلقفُه على حسب مسيس الحاجة من ناقليه ؟

• و المتبداد في الاجتهاد ، فلا يُتصور في مطَّرَدِ الاعتباد انطباق فتاويه واختباراته في جميع مسائل الاجتهاد ، فلا يُتصور في مطَّرَدِ الاعتباد انطباق فتاويه واختباراته في جميع مسائل الشريعة على مذهب إمامٍ من الأئمة ؛ فإن مسالك الاجتهاد وأساليبَ الظنون كثيرة ، وجهاتُ النظر لا يحويها حصر ".

٦٠٠ نعم يجوز أن يُؤثر مُفتٍ قواعدَ الشافعي رضي الله عنه مثلاً في وضع الأدلة
 والمآخذ الكلية ، ثم لا بُدّ من اختلافٍ في (٢) تفاصيلِ النظر .

فالمستفتي إِذن يعتمدُ مذهبَ الحَبْر الذي اعتقد تقدُّمَه علىٰ من عداه ، أَم يرجع إِلىٰ مفتى زمانه ؟

١٠١ فقد يتجه في ذلك أن يرجع إلى مفتي دهره ، فإن الإمام الماضي ، وإن عظم قدرُه وعلا منصبُه ، فهو من حيث تقدَّم وسبقَ ولم (٣) يلحقه هاذا المستفتي ينزل منزلة [أثمة](٤) الصحابة رضي الله عنهم بالإضافة إلى من بعدهم .

٢١٨ وقد ذكرنا أنه ليس للمستفتي أن يتبع مذاهب الصحابة/ والسبب فيه أن الأثمة المتأخرين أولى بالبحث عن مذاهب المتقدّمين من المستفتين . كذلك مفتي الزمان في تفاصيل المسائل أحقُّ بالبحث من المستفتي .

<sup>(</sup>١) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) (ف): لم. (بدون واو).

<sup>(</sup>٤) مزيدة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

٦٠٢ ولئن كان ينقدح للمستفتي وجة من النظر في تقديم مذهب الشافعي ، فهو نظرٌ كلّيٌ لا يلوحُ في تفاصيل المسائل ، ونظرُ المفتي في البحث والتنقيرِ ، وتعيينِ جهاتِ النظر<sup>(۱)</sup> في آحاد المسائل أصحُ وأوثقُ من ظنِّ على الجملة عَنَّ لمستفت<sup>(۲)</sup> ، لا اختصاصَ له بالتفصيل .

فهاذا وجهٌ .

7٠٣ ويجوزُ أَن يقول قائل : مذاهب الأئمةِ لا تنقطعُ بموتهم ، فكأن الشافعيَّ رضي الله عنه وإن انقلب إلى رحمة الله تعالىٰ حيٌّ ذابٌّ عن مذهبه ، ولو فرضنا معاصرة هاذا المستفتي الشافعيَّ ، وقد خالفه المفتي ، الذي هو موجودٌ في الزمان ، لكان المستفتي يتتبَّع مذهبَ (٣) الشافعي لا محالة .

3.5- وليس ما ذكرناه خارماً لما مهدناه من أن المستفتي لا يتبّع مذهب الصحابة ، فإنهم رضي الله عنهم ما كانوا يضعون المسائل لتمهيد القواعد وتبويب الأبواب ، والمستفتي مأمورٌ باتباع مسالك الباحثين الفاحصين عن أقاصيص المتقدمين وطرق الماضين .

9.٠٠ والشافعيُّ من المتناهين في البحث عن المطالب ونخُلِ المذاهب ، والاهتمام بالنظرِ في المناصبِ والمراتب ، ونظرُه في التأصيل والتفصيل والتنويع والتفريع \_ أغوصُ من نظرِ علماءِ الزمان ، ومجردُ تاريخ التقدّم والتأخر \_ مع القطعِ بأن المذاهبَ لا تزول بزوال منتحليها \_ لا أثر له .

فهاذان وجهان متعارضان واحتمالان متقابلان ، ولا يبلغ القول في ذلك مبلغ القطع .

٦٠٦ـ والأوجهُ عندي أَن يُقلِّدَ المستفتي مفتي زمانِه . ثم تَحقيق القولِ في ذلك أَن

<sup>(</sup>١) (ف): الظن.

<sup>(</sup>٢) هامش ( س ) : وأوثق على الجملة من ظن المستفتى ، إذ لا اختصاص له .

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ف) .

٢١٩ يقال : حق [علىٰ] (١) المستفتي أَن يستفتي/ مفتي زمانِه في هاذه الواقعة التي فيها مخاضنا (٢) الآن ؛ فإنها مسأَلة لا يتضح (٣) فيها للشافعي رضي الله عنه تنصيص علىٰ مذهب .

فليَقُلْ لَمُفْتي الزمان : معتقدي تقديمُ الشافعيِّ ، وقد خالفَ مذهبُك في المسألة التي دُفعتُ إلى السؤال عنها مذهبَ الشافعي رضي الله عنه فما ترى لي في طريق الاستفتاءِ ؟ أأنزل على مذهب الشافعي ؟ أم أتبعك في فتواك ؟ ؟

٣٠٧ فإن أَدى اجتهادُ المفتي إِلَىٰ تكليفه اتباعَه ، اتبعه وقلده ، وإِن أَدى اجتهادُه إِلَىٰ تكليفه تقليدَ إِمامه ، أَلزمه ذلك ، ونقل له مذهبَ إِمامه .

وهاذا من الأسرار فليتأمله المنتهي إليه .

٦٠٩ ولو أُخذتُ في تفاصيل أُحكام الفتوىٰ ، لأَطلتُ أَنفاسي ، وفيها مجموعاتٌ معلّقةٌ عنّى ، ومصنفةٌ لي<sup>(٥)</sup> ، فليطلبها من تتشوف همتُه إليها .

• ٦١٠ وغرضي من هـٰذا المجموع استقصاءُ القول في خلوً الزمان عن المفتين ، وإنما ذكرتُ طرفاً من صفاتِ المفتين وأَحكامهم ، ليتبين للناظر خلوُّ الدهر عن المفتين عند خوضنا فيه . والله ولي التوفيق ، وهو بإسعاف راجيه حقيق .

وقد نجز مقصدنا في المرتبة الأُولىٰ.

<sup>\* \* \*</sup> 

<sup>(</sup>١) مزيدة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) (ت): مخاضها.

<sup>(</sup>٣) (ف): لا يصح . (ت) ، (س): ما يصح .

<sup>(</sup>٤) (م)، (ت)، (س): فيه . والمثبت من: (ف).

<sup>(</sup>٥) لعله يشير بذلك إلىٰ كتابه : ( المجتهدين ) وإلىٰ ما ذكره في البرهان في هاذا الموضوع ، وقد يكون له مؤلفات في هاذا الموضوع ضاعت فيما ضاع من كتبه رضي الله عنه .

## المرتب رالثّانب بر (البالالتاني) [ فيما إ ذا خلا الزّمان عن لمجتهدين ، وبقى نَفْلنْه مذاهب لأئمّنْه ]

٦١١- فأما المرتبةُ الثانيةُ ، فهي فيه إذا خلا الزمانُ عن المفتين البالغين مبلغَ المجتهدين ، ولكن لم يَعْرَ الدهرُ عن نقلةِ المذاهب الصحيحة عن الأَثمة الماضين ، و تكاد هاذه الصورة توافق هاذا الزمانَ وأهله.

والوجهُ تقديمُ ما يتعلقُ بالناقل وصفته ، ثم الخوضُ في ذكر ما يتعلقُ به المستفتون فأقول:

٦١٢ـ لا يستقل بنقل مسائل الفقه من يعتمد الحفظَ ، ولا يرجع إِلَىٰ كَيْس وفطنة وفقه/ طبع ؛ فإن [تصوير](١) مسائلها أَوَّلاً ، وإيرادَ صورها علىٰ وجوهها ، لا يقومُ ٢٢٠ بها إِلا فقيه . ثم نقلُ المذاهبِ بعد استتمام التصويرِ لا يتأتىٰ إِلا من مرموق في الفقه خبيرٍ ، فلا ينزلُ نقلُ مسائل الفقه منزلةَ نقلِ الأخبار والأقاصيص والآثار ، وإن فُرض النقلُ في الجليات [من واثتي بحفظه ، موثوقي به في أمانته ، لم يمكن فرضُ نقل الخفيات](٢) من غير استقلالي بالدراية .

٣١٣ فإذا وضح ما حاولناه من صفة الناقل ، فالقول بعد ذلك فيما على المستفتين.

فإِذا وقعت واقعةٌ ، فلا يخلو إِما أَن يصادِف النقلةُ فيها جواباً من الأَثمة الماضين ، وإِما ألا يجدوا فيها بعينها جواباً . فإِن وجدوا فيها مذهب<sup>(٣)</sup> الأَثمةِ منصوصاً عليه ، نقلوه واتبعه المستفتون.

<sup>(</sup>١) (م): تصوّر . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٣) (ت) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) (ف): مذهباً منصوصاً عليه.

• ٤٩ ك ..... الركن الثالث/ الباب الثاني فيما إذا خلا الزمان عن المجتهدين وبقي نقلة مذاهب الأثمة ولا بُدَّ من إِزالة استبهام في هــٰـذا المقام .

71٤ فإذا نَقَلَ الناقلون مذهبَ الشافعي رحمه الله ، ونقلوا مذاهبَ عن المجتهدين المتأخرين عن عصره ، [فالمستفتي] (١) يتبع أيَّ المذاهب ؟ (٢) ، مع اعتقاده أن مَنْ بعد الشافعي رضي الله عنه لا يوازيه ولا يدانيه ؟

210 هذا ينبني على ما أَجريتُه في أَثناءِ الكلام في المرتبة الأولى من هذا الركن ، وهو أَن من عاصر مفتياً وصادف مذهبه مخالفاً لمذهب الإمام الذي اعتقده أَفضلَ الأَثمة الباحثين والممهدين لأبواب الأحكام قبل وقوع الوقائع ، فإنه يتبعُ مذهبَ المفتي أو مذهبَ الإمام المقدَّمِ المتقادم ؟ ؟ وقد تقدمَ فيه تردّدٌ ، ووضَحَ أَن الاختيارَ اتباعُ مفتي الزمان ؛ من حيث إنه بتأخره سبر مذهبَ من كان قبله ، ونظرُه في التفاصيل [أسدً] (٢) من نظر المقلَّد على الجملة (٤) .

٢٢١ حاد فإذا تجدد العهد بهاذا ، فقد يظن الظان على موجَب ذلك/ ؛ أن اتباع مذاهب الأئمة المتأخرين عن الشافعي (٥ أولى ، وإن فاقهم الشافعي رحمه الله فضلا ؛ فإنهم باستثخارهم ٥) اختصوا بمزيد بحث وسبر .

٦١٧ والذي أَراه في ذلك القطعُ باتباعِ الإِمام المقدَّمِ ، والإِضرابُ عن مذاهب المتأخرين عنه قدراً وعصراً .

وإِن كنت أَرَىٰ تقليدَ مفتي الزمان لو صودف ؛ لأَن الذي يُوجَد لا يعسُر تقليدُه ، وتطويقُه أَحكامَ الوقائع .

فأما تكليفُ المستفتين الإِحاطة بمراتب العلماءِ المتأخرين عن الشافعي ـ مثلاً ـ على

<sup>(</sup>١) (م): فالمستتبع. والمثبت من باقي النسخ.

<sup>(</sup>٢) (ف): مذهب، (س): مذاهب. عبارة (م) وحدها: أيّ المذاهب شاء.

<sup>(</sup>٣) (م)، (ف): أشد. والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٤) (ف): الجهالة.

<sup>(</sup>٥) ساقط من : (ف) .

الركن الثالث/ الباب الثاني فيما إذا خلا الزمان عن المجتهدين وبقي نقلة مذاهب الأثمة \_\_\_\_\_\_ كثرتهم ، وتفاؤت مناصبهم ومراتبهم ، فعَسرٌ لا يستقلُّ به إلا من وفرت حظوظُه من

٣١٨ وإنما رأيت هـٰذا مقطوعاً به من حيث لم يَرَ أَحدٌ من العلماءِ إحالةَ المقلِّدين المستفتين على مذاهب من دون الإمام المقدَّم ، ولكن من كان من العلماء مفتياً ، جزم فتواه ، ولم يذكر مذهبَ مَن سواه ، (١ ومن قدَّر نفسَه ١) ناقلاً ، أحال المراجعين علىٰ مذاهب الحَبْر المتقدم.

وهاذا لائحٌ لا يجحده محصّل.

فقد تقرر أن الواقعةَ إِذا نقلَ فيها من هو من أهل النقل مذهبَ إِمام مُقدَّم ، [قد](٢) ظهرَ للمستفتى بما كُلِّفَه من النظر أنه أفضل الأئمة الباحثين ، فالمستفتى يتبعُ ما صحَّ النقلُ فيه .

٣١٩\_ وإن وقعت واقعةٌ لم يصادِف النقلةُ فيها مذهباً منصوصاً عليه للإمام المتقدم وقد عَرِيَ الزمانَ عن المجتهدين ، فهلذا مقامٌ يتعينُ صرفُ الاهتمام إلى الوقوف على المغزى منه والمرام ، وهو سرّ الكلام في هلذه المرتبة . فأقول :

• ٦٢ قد تقدم أَن نقلَ الفقه يستدعى كيْساً وفطْنةً وحُظْوةً بالغةً في الفقه.

ثم [الفقية](٣) الناقل يُفرَضُ على وجهين:

أَحدهما \_ أَن يكون في الفقه علىٰ مبلغِ يتأتىٰ منه بسببه نقلُ المذاهب في الجليات/ ، والخفايا تصويراً ، وتحريراً ، وتقريراً ، ولا يكون في فن الفقه بحيث ٣٢٢ يستدُّ له قياسُ غير المنصوص عليه على المنصوص . فإن كان كذلك ، اعتُمِدَ فيما

٦٢١ـ وإن وقعت واقعاتٌ لا نصوص لصاحب المذهب في أعيانها ، فما يَعْرَىٰ عن النص ينقسم قسمين:

ساقط من : (ف ) . (1)

<sup>(</sup>م)، (ف): فقد . والمثبت من : (ت)، (س). **(Y)** 

<sup>(</sup>م): الفقه . والمثبت من باقى النسخ . (٣)

أحدهما \_ أن يكون في معنى المنصوص عليه ، ولا يحتاج في درك (١) ذلك إلى فضلِ نظر وسبْر عِبر ، وإنعام (٢) فكر ، فلا يُتصوّر أن يخلو عن الإحاطة بمدارك هذه المسالك من يستقل بنقل الفقه ، فليلحق في هذا القسم غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه .

٦٢٢ وبيان ذلك بالمثال من ألفاظ الشارع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أَعتق شِرْكاً له في عبدٍ قُوِّم عليه نصيبُ صاحبه (٣) » فالمنصوص عليه العبدُ ، ولكنا نعلمُ قطعاً أَن الأَمَةَ المشتركة في معنى العبد الذي اتَّفَقَ النصُّ عليه ، ولا حاجةَ في ذلك إلى الفحص والتنقير عن مباحث الأقيسة .

فإذا جرى لصاحب المذهب مثلُ ذلك ، لم يشك المستقلُّ بنقل مذهبِه في هـاذاً الضرب في إلحاق ما<sup>(٤)</sup> في معنى المنصوص عليه بالمنصوص عليه .

7۲٣ وإذا احتوى الفقية على مذهب إمام مقدَّم حفظاً ودراية ، واستبان أن غيرَ المذكور ملتحقُّ (٥) بالمذكور فيما لا يُحتاج فيه إلى استثارة معاني ، واستنباط علل ، فلا يكاد يَشِذُ عن محفوظ هلذا الناقل حكمُ واقعةٍ في مطرد العادات .

والسببُ فيه أن مذاهبَ الأئمة لا تخلو في كل كتابٍ ، بل في كل باب عن جوامعَ وضوابطَ ، وتقاسيمَ ، تحوي طرائقَ الكلام في الممكنات ، ما وقع منها وما لم ٢٢٣ يقع<sup>(١)</sup> ، ولو أوضحتُ ما نحاوله (٧) بضرب الأمثلة ، لاحتجْتُ إلىٰ ذكر/ صدرِ صالحِ

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ت).

<sup>(</sup>٢) في هامش : (س) : أنعم في الأمر : بالغ .

 <sup>(</sup>٣) (ف): شريكه. والحديث متفق عليه، وله ألفاظ (البخاري: العتق، باب إذا أعتق عبداً بين اثنين، أو أمة بين شركاء، ح٢٥٢٢، ومسلم: العتق، باب من أعتق شركاً له في عبد، ح١٥٠١) وانظر التلخيص: ٣٨٩/٤ ح٢٧٠٠.

<sup>(</sup>٤) ( ف ) : إلحاق المعنى .

<sup>(</sup>٥) (ف): يلحق المذكور، (ت)، (س): ملحق.

<sup>(</sup>٦) (ف): ولم يقع .

<sup>(</sup>٧) (ف)، (ت)، (س): أحاوله.

377 فأما الفقهاءُ فلا يخفى عليهم مضمونُ ما ذكرتُه قطعاً ، وأما المستفتون ، فلا يُحيطون بسر الغرض فيه ، وإِن بُسط لهم المقال ، وأُكثرت لهم الأمثالُ ، فنصيبهم من يُحيطون بسر الغرض فيه ، وإِن بُسط لهم المقال ، وأُكثرت لهم الأحكام .

وقد فَهم عنا من ناجيناه من الفقهاءِ ما أردناه ، واتضح المقصدُ فيما أُوردناه .

من الوقائع . فإن فرضت واقعةٌ لا تحويها نصوصٌ ، ولا تضبطها حدودٌ روابط ، من الوقائع . فإن فرضت واقعةٌ لا تحويها نصوصٌ ، ولا تضبطها حدودٌ روابط ، وجوامعُ ضوابط ، ولم تكن في معنىٰ ما انطوت النصوصُ (١) عليه ، فالقولُ فيها يلتحق بالكلام [فيما](٢) إذا خلا الزمان عن نقلة المذاهب ، وسيأتي ذلك في المرتبة الثالثة على الترتيب ، وهي المقصودة من الركن الثالث ؛ وما عداها كالمقدمات والتسبيب .

٦٢٦\_ وما ذكرناه الآن فيما إذا لم يكن ناقلُ المذاهب بحيث يقوىٰ علىٰ مسالك الأُقيسة ، ويستمكن من الاستداد (٣) في استنباط المعاني .

7۲٧ فأما<sup>(٤)</sup> من كان فقية النفسِ<sup>(٥)</sup> متوقِّدَ القريحة بصيراً بأساليب الظنون ، خبيراً بطرق المعاني في هاذه الفنون ، ولكنه لم يبلغ مبلغ المجتهدين لقصوره عن المبلغ المقصود في الآداب ، أو لعدم تبحُّرِه في الفن المترجَم بأصول الفقه ـ على أنه لا يخلو عن<sup>(١)</sup> أصول الفقه الفقيه المرموق الفطنُ (٧) في أدراج الفقه ، وإن كان لا يستقلُ بنظم

<sup>(</sup>١) هنذا هو القسم الثاني المذكور قسيمه في الفقرة : ( ٢٠٠ ) .

<sup>(</sup>٢) (م)، (ت)، (ف): فيه. والمثبت من: (س).

<sup>(</sup>٣) (ت)، (س): الاستبداد.

<sup>(</sup>٤) (ف): ﴿ إِذَا ﴾ وهذا هو النمط الثاني من الفقيه الناقل.

 <sup>(</sup>٥) هاذا هو القسم الثاني قسيم الأول المذكور في فقرة : ( ٩٩٩ ) .

<sup>(</sup>٦) (ت)، (س): عن قواعد أصول الفقه الفقيه.

<sup>(</sup>٧) في الأصل : والفطن بزيادة واو .

ع ٩٤ ---- الركن الثالث/ الباب الثاني فيما إذا خلا الزمان عن المجتهدين وبقي نقلة مذاهب الأثمة

٢٢٤ أبوابه وتهذيب أسبابه ، فمثل هذا الفقيه إذا أحاط بمذهبِ/ إمام من الأئمة الماضين ، وذلك الإمامُ هو الذي ظهر في ظن المستفتين أنه أفضل المقدَّمين (١) الباحثين ، [فما] (٢) يجده منصوصاً من مذهبه يُنهيه ويُؤديه ، ويُلحِقُ بالمنصوص عليه ما في معناه ، كما سبق الكلام فيه .

٦٢٨ وإذا عنَّت واقعةٌ لا بد من إعمال القياس فيها ، [فقد] (٣) خَبرَ الفقيةُ المستقلُ بمذهب إمامه مسالكَ أقيسته [وطرق] (٤) تصرفاته في إلحاقاته غيرَ المنصوص عليه للشارع بالمنصوص عليه ، فلا يعسرُ عليه أَن يُبيَّن في كل واقعةٍ قياسَ مذهبِ إمامه .

٦٢٩ ثم الذي أقطع به أنه يتعين على المستفتي اتباعُ اجتهادِ مثلِ هذا الفقيه في إلحاقه ـ بطرقِ القياس التي ألفها وعرفها \_ [ما] (٥) لا نص فيه لصاحب المذهب بقواعدِ المذهب .

والدليلُ عليه أن المجتهد البالغَ مبلغَ أَئمةِ الدين صفتُه أَنه أَنِسَ بأُصول الشريعة ، والحتوى على الفنون التي لا بُدّ منها في الإِحاطة بأُصول المسأَلة ، والاستمكانِ من التصرف فيها .

[فإذا]<sup>(١)</sup> استجمعها العالمُ كان علىٰ ظنَّ غالبٍ في إصابةِ ما كُلِّف في مسالكِ الاجتهاد .

• ٣٣٠ [فالذي] (٧) أحاط بقواعد مذهب الشافعي مثلاً ، وتدرَّب في مقاييسه ، وتهذَّب في أنحاءِ نظرِه وسبيلِ تصرفاتِه ينزلُ في الإلحاق بمنصوصاتِ الشافعي منزلة

<sup>(</sup>١) (ت)، (س): المتقدمين.

<sup>(</sup>٢) (م): فيما . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٣) (م)، (ف): وقد . والمثبت من : (ت)، (س).

<sup>(</sup>٤) (م): في طرق ، والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٥) (م): بما . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٦) (م): وإذا . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٧) ( م ) : والذي . والمثبت من باقي النسخ .

المجتهد الذي يتمكن بطُرقِ الظنون إِلحاقَ غيرِ المنصوص عليه في (١ الشرع بما هو

منصوص عليه ١٠ .

7٣٦ ولعل الفقية المستقلَّ بمذهب إمام أقدرُ على الإلحاق بأُصول المذهب الذي حواه من المجتهد في محاولته الإلحاق بأُصول الشريعة ؛ فإن الإمام المقلَّد المقدَّم بذَلَ كُنْهُ مجهوده في الضبط ، ووَضْع الكِتاب (٢) وتبويب الأَبواب/ وتمهيد مسالك ٢٢٥ القياس والأسباب ، والمجتهدُ الذي يبغي ردَّ الأَمرِ إلىٰ أَصل الشرع لا يصادفُ فيه من التمهيد والتقعيد ما يجده ناقلُ المذهب في أَصل المذهب المهذّب [المفرّع] (٣) المرتب .

٦٣٢\_ والذي يحققُ الغرضَ في ذلك أَنا إِذا عدمنا مجتهداً ، ووجدنا فقيها درباً قيّها درباً ، وحصلنا على ظنّ غالبٍ في التحاق ما لا نصّ فيه في المذهب الذي ينتحله بالمنصوصات ، فإحالةُ المستفتين على ذلك أُولى من تعرية وقائع عن التكاليف ، وإحالة المسترشدين على عمايات وأُمور كلية ، كما سيأتي شرحنا عليه في المرتبة التالية إن شاءَ الله عز اسمُه .

وهاذا فتحٌ عظيمٌ في الشرع لائقٌ بحاجات أَهل الزمان ، قد وفق الله شرحَه .

٦٣٣ وتنخَّل من محصَّل الكلام أن الفقيه الذي وصفناه يحُل في حق المستفتى محلَّ الإمام المجتهدِ الراقي إلى الرتبة العليا في الخلال المرعية ناقلاً ، وملحِقاً ، وقائساً . ثم يقلدُ المستفتي ذلك الإمام المقدَّمَ المنقلبَ إلىٰ رحمة الله تعالىٰ ورضوانِه ، لا الفقية الناقلَ القيَّاسَ (٥٠) .

<sup>(</sup>١) ساقط من : (ف)

<sup>(</sup>٢) (ف): ووضع الكتاب المذهب الذي حواه من المجتهد في محاولته الإلحاق بأُصول وترتيب.

<sup>(</sup>٣) (م): للفرع . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٤) (ف):أو وجدنا .

٥) (ت)، (س): القايس.

٤٩٦ - الركن الثالث/ الباب الثاني فيما إذا خلا الزمان عن المجتهدين وبقي نقلة مذاهب الأثمة

من مثل (١) الفقيه الذي ذكرناه تردداً وتبلّداً في بعض الوقائع  $^{(1)}$  الفقيه الذي ذكرناه تردداً وتبلّداً في بعض الوقائع على ندور ، فقد يُتَصور [توقف] المجتهد في بعض الوقائع  $^{(7)}$  .

370 وأنا بعون الله وتوفيقه أذكر في آخر المرتبة الثالثة (ئ تفصيلَ القول <sup>1)</sup> في آحاد الوقائع ، إذا توقف فيها المفتون<sup>(٥)</sup> أو تردد فيها الناقلون ، ونوضح ما على المستفتين فيها ، إن شاءَ الله عز وجل .

فهاذا منتهي المطلوب في هاذه المرتبة .

\* \* \*

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ف).

<sup>(</sup>٢) (م): توقيف ، والمثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٥) (ت): المستفتون . ومطموسة في : (س) .

# المرتب الثّالث ، (الباب الثّالث ) [ في خلوّ الزّمان عن لمفت بن ونَعَتَ لهٔ المذاهب ]

٦٣٦ مضمون هـ لذه (١) المرتبة ذكرُ [متعلّقِ] (٢) التكاليف إذا خلا الزمانُ عن المفتين وعن نقلة [لمذاهبِ] (٣) الأئمة الماضين ، فماذا يكون مرجع المسترشدين المستفتين في أحكام الدين ؟

٦٣٧ وملاك الأمر في تصوير هذه المرتبة ، ألا يخلو الدهر عن المراسم/ الكلية ، ٢٢٦ ولا تَعْرَى الصدورُ عن حفظ (٤) القواعد الشرعية ، وإنما تعتاصُ التفاصيلُ والتقاسيمُ والتفريع . ولا يجدُ المستفتى من يقضي على حكم الله في الواقعة على التعيين .

٦٣٨ في الناظر تصويرُ هاذه المرتبة ، فنحن بعون الله تعالى نقدم على الخوض في مقصودها الخاص أمراً كلياً (٥) في قواعد الشريعة ، يقضي (١) اللبيبُ من حسنه العجبَ ، ويتهذبُ به الكلام في غرض المرتبة ويترتب ، ويجري مجرى الأُس والقاعدة ، والملاذِ المتبوع ، الذي إليه الرجوع . فنقول :

٦٣٩\_ لا يخفىٰ علىٰ من شدا طرفاً من التحقيق أَن مآخذَ الشريعة مضبوطةٌ محصورة ، وقواعدَها معدودةٌ محدودة ؛ فإن مرجعَها إِلَىٰ كتاب الله تعالىٰ ، وسنةٍ

<sup>(</sup>١) ساقطة من : ( ف ) .

<sup>(</sup> م ) : تعاليق . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٣) (م): المذاهب. والمثبت من باقي النسخ.

<sup>(</sup>٤) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٥) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٦) كذا . ونص المعجم الوسيط على أن هذا الأسلوب لا يستعمل إلا في النفي . تقول : لا أقضي منه العجب .

الركن الثالث/ الباب الثالث في خلو الزمان عن المفتين ونقلة المذاهب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والآئي المشتملة على الأحكام وبيان الحلال والحرام معلومة ، والأخبار المتعلقة بالتكاليف في الشريعة متناهية .

• ٦٤٠ ونحن نعلم أنه لم يُفوّض إِلىٰ ذوي الرأي والأحلام أن يفعلوا ما يستصوبون ، فكم من أُمرِ تقضي العقولُ بأنه الصواب في حكم الإيالة والسياسة ، والشرعُ واردٌ بتحريمه .

[ولسنا](۱) ننكر تعلُّقَ مسائل الشرع بوجوه من المصالح ، ولكنها مقصورةٌ على الأصول المحصورة ، وليست ثابتةً على الاسترسال في جميع وجوه الاستصلاح ، ومسالك الاستصواب .

ثم نعلم مع ذلك أنه لا تخلو واقعةٌ عن حكم الله تعالى على المتعبدين.

٦٤١ وقد ذهب بعضُ من (٢٠) ينتميُّ إلىٰ أصحابنا إلىٰ أنه لا يبعد تقديرُ واقعةٍ ليس في الشريعة حكمُ الله فيها ، وزعم أنها إذا اتفقَتْ ، فلا تكليف على العباد فيها . وهـٰذا زلل ظاهر .

٦٤٢\_ والمعتقد أَنه لا يفرضُ وقوعُ واقعةٍ مع بقاءِ الشريعة بين ظهراني حملتها إلا ٢٢٧ وفي الشريعة/ مستمسكٌ بحكم الله فيها .

٦٤٣ والدليل القاطع على ذلك أن أصحاب المصطفى صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم استقصّوا (٣) النظر في الوقائع والفتاوى والأقضية ، فكانوا يعرضونها على كتاب الله تعالى ، فإن لم يجدوا فيها متعَلَّقاً ، راجعوا شُنَن المصطفىٰ عليه السلام ، فإن لم يجدوا فيها شفاء ، اشتوروا ، واجتهدوا ، وعلىٰ ذلك درجوا في تمادي دهرِهم ، إلى انقراض عصرهم ، ثم استنَّ مَن بعدهم بسنتهم ، فلم [تتفق](٤) في مكرً الأعصار ، وممرّ الليل والنهار واقعة نقضي بعرُوها عن موجَبٍ من موجبات التكليف . ولو كان

<sup>(</sup>١) (م)،(ت)،(س): فليسنا. والمثبت من:(ف).

<sup>(</sup>٢) يقصد القاضى أبا بكر الباقلاني (انظر البرهان فقرة: ١٥٢٧).

<sup>(</sup>٣) (ف)، (ت)، (س): استفتحوا.

<sup>(</sup>٤) ( م ) ، ( ف ) : يبق . والمثبت من : ( ت ) ، ( س ) .

فإذا لم يقع ، عَلِمْنا اضطراراً [من] (١) مطرد الاعتياد أن الشريعة تشتمل على كل واقعةٍ ممكنةٍ ، ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل رضي الله عنه : «بم تحكم يا معاذ؟ فقال : بكتاب الله . قال : فإن لم تجد؟ (٢ قال : فبسنة رسول الله ٢) ، قال : فإن لم تجد؟ ، قال : أجتهد رأيي »(٣) .

فقرره رسول الله صلى الله عليه وسلم وصوّبه ، ولم يقل : فإِن قصر عنك اجتهادُك ، فماذا تصنع ؟ . فكان ذلك نصاً علىٰ أَن (٤ الوقائع تشملها القواعدُ التي ذكرها معاذ .

٦٤٤ فإذا تقرر ذلك ، فلو قال قائل : ما يتوقع وقوعه من <sup>١٤</sup> الوقائع لا نهاية له . ومآخذ الأحكام متناهية ، فكيف يشتمل ما يتناهي على ما لا يتناهى ، وهاذا إعضال لا يبوء بحمله إلا موفقٌ ريانُ من علوم الشريعة .

٦٤٥ (٢ فنقول: [للشرع] (٥) مبنى بديع، وأسرٌ هو منشأ كلِّ تفصيل وتفريع، وهو معتمد المفتي في الهداية الكلية والدراية، وهو المشيرُ إلى استرسال أحكام الله على الوقائع مع نفي النهاية، وذلك أن قواعد الشريعة ٢٥ متقابلة بين النفي والإثبات، والأمرِ والنهي، والإطلاق/ والحجر، والإباحةِ والحظر، ولا يتقابل قط أصلان إلا ٢٢٨ ويتطرق الضبط إلىٰ أحدهما، وتنتفي النهاية عن مقابله ومناقضه.

<sup>(</sup>١) (م)، (ف) ( في ١ . والمثبت من : (ت )، (س) .

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود ( الأقضية ، باب اجتهاد الرأي في القضاء ح٣٥ ٢) والترمذي ( الأحكام ، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي ، ح١٣٢٧ ) ، وأحمد : ٣٣٦ /٥ . ( انظر تلخيص الحبير : ٤/ ٣٣٦ رقم ٢٥٥٧ ، ونصب الراية : ٣٣٤ ) وانظر ما كتبناه عنه ، وعن منزلة إمام الحرمين في الحديث ، في تقديمنا لكتاب ( الدرة المضية فيما وقع فيه الخلاف بين الشافعية والحنفية ) ومقدمة نهاية المطلب .

<sup>(</sup>٤) ساقط من (ف) . •

<sup>(</sup>٥) (م) ، (ف) ، (ت) : الشرع . والمثبت من : (س) .

<sup>(</sup>٦) ساقط من : (ف) .

٦٤٦ـ ونحن نوضح ذلك بضرب أمثال ، ثم نستصحب استعمالَ هـنــ القاعدة الشريفة في تفاصيل الأغراض من هـنــ المرتبة ، والله المستعان في كل حين وأوان ، فنقول :

7٤٧ قد حكم الشارع [بتنجيس] أعيان ، ومعنى النجاسة التعبّد باجتناب ما نجّسه الشرع في بعض العبادات على تفاصيلَ يعرفها حملةُ الشريعة في الحالات ، ثم ما يحكمُ الشرع بنجاسته ينحصر نصاً واستنباطاً ، وما لا يحكم الشرع بنجاسته لا نهاية له في ضبطنا ، فسبيلُ المجتهد أن يطلب ما يُساَل عن نجاسته وطهارته [من] (٢) القسم المنحصر ، فإن لم يجده منصوصاً فيه ، ولا ملتحقا به [بالمسلك] (٣) المضبوط المعروف عند أهله ، ألحقه بمقابل القسم ومناقضه ، وحكم بطهارته .

٦٤٨\_ فاستبان أَنه لا يُتصوّرُ والحالةُ هـٰـذه خلوُ واقعةٍ في النجاسة والطهارة عن حكم الله تعالىٰ فيها .

ثم هـٰذا المسلك يطَّرد في جميع قواعد الشريعة ، ومنه ينبسط حكمُ الله تعالىٰ علىٰ ما لا نهاية له .

٦٤٩ وهاذا سرَّ في قضايا التكاليف لا يوازنه مطلوبٌ من هاذا الفنِّ عُلواً وشرفاً ،
 وسيزداد المطلع عليه كلَّما نهج في النظر منهاجاً ، ثم يزداد اهتزازاً وابتهاجاً . فإذا تقرّر هاذا ، نقول :

• ١٥٠ المقصود الكلي من هاذه المرتبة أن نذكر في كل أصل من أصول الشريعة قاعدةً تنزل منزلة القُطب من الرَّحىٰ ، والأُس من المبنىٰ ، ونوضح أنها منشأ التفاريع ، [وإليها](٤) انصراف الجميع . والمسائلُ الناشئةُ منها تنعطف عليها انعطافَ بني المهود من الحاضنة إلىٰ حِجرها ، ويأرز إليها كما تأرز الحية إلىٰ جحرها .

<sup>(</sup>١) (م): بتنجس. والمثبت من باقى النسخ.

<sup>(</sup>٢) (م):عن، (ف): في . والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٣) (م): فالمسلك . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٤) في جميع النسخ : ﴿ وإليه ﴾ والمثبت تصرف من المحقق .

١٥٦ ولو أردت/ أن أصف مضمون هاذا الركن بالتراجم والعبارات الدالة على ٢٢٩ الجوامع والجمل ، انعقد الكلام ، ولم يُحِط به فهم المنتهي (أ إليه .

٣٠٢ وإذا فصلتُ ما أبتغيه فصلاً فصلاً ، وذكرتُ ما أحاوله أصلاً ١٠ أصلاً ، تبيّن الغرضُ من التفصيل ، وعلى فضل الله وتيسيره التعويل . فلتقع البداية بكتاب الطهارة .

\* \* \*

<sup>(</sup>١) ساقط من : (ف) .

### [كنائيلطهارة]

#### [ فظنناف ]

فنقول(١) في حكم المياه:

مع الله على عباده بإنزال الماء (٢) الطهور ، فقال عزَّ من قائل : ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَا مُ عَلَى عباده بإنزال الماء (٢) الطهور ، فقال عزَّ من قائل : ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَا اَءُ طَهُورًا﴾ [الفرقان : ٤٨] .

والطهورُ في لسانِ الشرع هو الطاهر في نفسه المطهِّرُ لغيره .

وتطرأُ على الماءِ الطهور ثلاثةُ أَشياء :

أحدها \_ النجاسة .

والثاني ـ الأُشياء الطاهرة .

والثالث ـ الاستعمال .

30٤ فأما النجاسةُ إذا وقعت في الماءِ ، فمذهبُ مالك رحمه الله أن الماء طهورٌ ما لم يتغير ، واستمسك في إثبات مذهبه بما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ﴿ خُلق (٣) الماءُ طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمَه أو ريحَه )(٤) .

<sup>(</sup>١) عبارة (ف): أحكام المياه . ( مكان قوله : فنقول في حكم المياه ) .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) (ف): خلق الله.

<sup>(3)</sup> لم نعثر عليه بهاذا اللفظ . وروي بهاذا المعنى من عدة طرق . فقد أخرجه الدارقطني ( ٢٨/١ ) من حديث ثوبان بلفظ : « الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو طعمه » وأخرجه الطبراني في الكبير ( ٧٠٠٣ ) وابن ماجه ( الطهارة ، باب الحياض ح ٢١٥ ) من حديث أبي أمامة ، ورواه البيهقي ( ١/ ٢٦٠ ) بلفظ « إن الماء طهور إلا إن تغير ريحه أو لونه أو طعمه بنجاسة تحدث فيه » . وجميع هاذه الطرق لا تخلو من مقال ( انظر التلخيص : ١٥/١ رقم ٣) .

ما لم يتغير ، ومذهب الشافعي رضي الله عنه أن الماء إذا بلغ قلتين لم ينجُس ما لم يتغير ، وهو قريبٌ من خمسِ قِرب ، فإن لم يبلغ هاذا المبلغ ، فوقعت فيه نجاسة ، تنجَّس ، تغير أو لم يتغير .

**٦٥٦\_** واضطربت الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله ، ولست لاستقصاءِ تلك الروايات ؛ فإن غرضي وراءَ هاذه المذاهب .

100- فإن فُرض عصرٌ خالِ عن موثوق به في نقل مذاهب الأَئمة ، والْتبَس على الناس هذه التفاصيل ، التي رمزتُ إليها ، وقد تحققوا أَن النجاسة على الجملة مجتنبة ، ولم يخف على ذوي العقول أَن النجاساتِ لا تؤثّرُ في المياه العظيمة ، كالبحار والأَودية الغزيرة كدجلةَ والفرات وغيرهما ، ولا بد من استعمال المياه في [الطهارات](۱) والأطعمة وبه قوامُ ذوي/ الأَرواح .

10٨\_ والذي تقتضيه هاذه الحالة أن من استيقن نجاسة ، اجتنبها ، ومن استيقن اخلو ماء] عن النجاسة ، لم يسترب في جواز استعماله ، وإن شك ، فلم يَدْرِ ، أَخذَ بالطهارة . فإن تكليف ماء [مستيقن] الطهارة ، بحيث لا يتطرق إليه إمكان النجاسة عَسِرُ الكونِ ، مُعْوِزُ الوجودِ ، وفي جهات الإمكان متسعٌ ، ولو كلف الخلق طلبَ يقين الطهارة في الماء ، لضاقت معايشهم ، وانقطعوا عن مضطرَبهم ومكاسبهم ، ثم لم يصلوا آخراً إلىٰ ما يبغون .

709 فهاذه قواعد كلية تخامر العقول من أصول الشريعة لا تكاد تخفى ، وإن درست تفاصيل المذاهب .

• ٦٦٠ وإن استيقن المرءُ وقوعَ نجاسةٍ فيما يقدّره كثيراً ، وقد تناسى الناسُ القلتين ، ومذهبَ الصائرِ إلى اعتبارهما ، فالذي تقتضيه هاذه الحالة أن المغترف من الماءِ إن استيقن أن النجاسة قد انتشرت إلى هاذا المغترف وفي استعماله استعمالُ شيءٍ من النجاسة ، فلا يستعمله .

<sup>(</sup>١) (م): الطاهرات . والمثبت من باقي النسخ .

وإِن تحقق أَن النجاسةَ لم تنته إِلىٰ هاذا المغترَف ، استعمله ، وإِن شك ، أَخذ بالطهارة ؛ فإِن مما تقرر في قاعدة الشريعة استصحابُ الحكم بيقين طهارة الأَشياءِ ، إلىٰ أَن يطرأَ عليها يقين النجاسة .

٦٦١ وهاذا الذي ذكرته قريبٌ من مذهب أبي حنيفة الآن .

٦٦٢ـ ولو تردد الإِنسان في نجاسة شيءِ وطهارته ، ولم يجد من يخبره بنجاسته أَو طهارته ، مفتياً أَو ناقلاً ، فمقتضىٰ هاذه الحالةِ الأَخذُ بالطهارة ، فإنه قد تقرر في قاعدة الشريعة أَن من شك في طهارة ثوبٍ أَو نجاسته ، فله الأَخذُ بطهارته .

٦٦٣ فإذا عسر درك الطهارة من المذاهب ، وخلا الزمان عن مستقل بمذهب علماء
 الشريعة ، فالوجه رد الأمر إلى ما ظهر في قاعدة الشرع أنه الأغلب .

٢٣١ وقد قدمنا : أن الأصل/ طهارةُ الأشياءِ ، وأن المحكومَ بنجاسته معدودٌ محدود .

ولو وجدنا في توافر العلماءِ عيناً ، وجوّزنا أنها دمٌ ، ولم يبعد أن يكون صبيغاً (١) مضاهياً للدم في لونه وقَوَامه ، واستوى الجائزان فيه عندنا ؛ فيجوز الأُخذُ بطهارته بناءً على القاعدة (٢) التي ذكرناها .

٦٦٥ فالتباسُ المذاهب ، وتعذر ذكر (٣) أقوالِ العلماءِ في العصر ينزلُ منزلةَ التباس الأحوال في الطهارة والنجاسة مع وجود العلماءِ .

٦٦٦- فإن قيل: هاذا الذي ذكرته اختراعُ مذهبٍ لم يصر إليه المتقدّمون، والذين أوضحوا [مذاهبَهم](٤) لم يخصصوها ببعض الأعصار، بل أرسلوها منبسطة على الأزمان كلِّها.

<sup>(</sup>١) (ت)، (س): صبغاً.

<sup>(</sup>٢) يريد قاعدة استصحاب الأصل التي أشار إليها.

<sup>(</sup>٣) (ف): ودرك.

<sup>(</sup>٤) (م)، (ت)، (س): مذهبهم، والمثبت من: (ف).

77٧ قلنا: هذا الفن من الكلام يتقبَّلُه راكنٌ إِلَى التقليدِ مضربٌ عن المباحث كلِّها، أَو متبحّرٌ في تيار بحارِ (١) علوم الشريعةِ بالغٌ في كل [غَمْرة](٢) إلى مقرها(١) مصالِ بحَرِّها، صابرٌ على سبرها، بصيرٌ بمآخذِ الأقيسة في معضلاتها، غواصٌ على مغاصاتها، وافرُ الحظِّ من بدائعها، وينكرها(١) الشادُون المستطرِفون(٥) الذين لم يتشوَّفُوا بهممهم إِلىٰ دَرْك الحقائق، ولم يُضْطَرّوا إلى المآزق، والمضايق.

٦٦٨ ولا بد من تقرير الانفصال عن السؤال قبل الاندفاع في مجال المقال.

فنقول: لو عُرضت الكتبُ التي صنفها القيَّاسون في الفقه مع ما فيها من المسائل المرتبة، والأَبواب المبوبّة، والصور المفروضة قبل وقوعها، وبدائع الأَجوبة فيها، والعباراتِ المخترعةِ من مستمسكاتهم (أفيها، استدلالاً (أنا)، وسؤالاً وانفصالاً، كالجمع والفَرْق، والنَّقْضِ والمنع، والقلْب وفساد الوضع، والقول بالموجَب، ونحوها، لتعب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في فهمها؛ إذ لم يكن عهد بها؛ ومن فاجأه شيءٌ لم يعهده، احتاج إلىٰ ردّ/ الفكر إليه، ليأنسَ به، ثم يستمر علىٰ أمثاله.

ومعظمُ المسائل التي وضعوها لم يُلفُوها بأَعيانها منصوصاً عليها ، ولكنهم قدّروها على مقاربةٍ ومناسبة من أُصول الشريعة .

٦٦٩ فتقديرُ [إعواص](٧) المذاهب ، والتباسِ الآراءِ والمطالبِ إذا جرّ إشكالاً في

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) (م)، (ف): عمره . والمثبت من : (ت)، (س) .

<sup>(</sup>٣) (ف)، (ت)، (س): قعرها.

 <sup>(</sup>٤) كذا في جميع النسخ بضمير المؤنث ، ولعله بتقدير الطريقة والخطة .

<sup>(</sup>٥) كأن إمام الحرمين بهذا يقول: إن الذين لا يردّون كلامه ، ويتقبّلونه فريقان المقلدون الذين يتبعون أهل الفتيا من المجتهدين الورعين الموثوق بهم . ثم العلماء الفاهمون الذين يدركون أسس وقواعد الأحكام ، وأما الذين يرفضون ويعاندون ، فهم المبتدئون الذين لم يبلغوا بعلمهم دَرُك الحقائق والقواعد .

<sup>(</sup>٦) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٧) (ف): إعراض، (م): إعواض. والمثبت من (ت)، (س).

النجاسة والطهارة \_ واقعةٌ مفروضة ، رأَيت فيها قياسَ الشكِّ في النجاسة التي (١) أنتجه (٢) التباسُ المذاهب ، علىٰ شكِّ يُنتجه إِشكالٌ في الأَحوال مع بقاءِ المذاهب .

• ٦٧٠ فقصارى القولِ فيه اعتبارُ شكِّ بشك ، وبناءُ الأَمر علىٰ تغليب ما قضى الشرعُ بتغليبه وهو الطهارة .

7٧١ والذي يكشف الغطاء في ذلك أن (٣) من أنكر ما ذكرته قيل له : لو قُدِّر خلوُ الزمان عن العلماء بتفاصيل هذا الشأن ، وأشكل على صاحب الواقعة أن الماء الذي وقعت فيه النجاسة مما كان يعفو العلماء عنه ، أم لا ، ولا ماء غيره (٤) . فماذا تقول أيُّها المعترضُ المنكر ؟ أتقول : يجب اجتنابُه ؟ فهاذا إن قلتَه ، فهو مذهب مخالفٌ مذاهب الأولين . ثم يعارضه جوازُ استعماله ، وإن لم يطّلع على مذاهب المتقدّمين .

فهما إذن مسلكان ، [والتجويز]<sup>(٥)</sup> أقرب مآخذ<sup>(٦)</sup> الشريعة في مواقع الشك في النجاسات كما سبق تقريره .

7٧٢\_ وإِن قال المعترض: لا حكم لله في هاذا الماءِ في الزمان الخالي عن العلماءِ . روجع في ذلك ، وقيل له: عَنَيْتَ أَنه لا حرجَ على المرء فيه: استعمل الماءَ ، أَو (٧) أَضربَ ، فهاذا على التحقيق تسويغ الاستعمال لمكان الإشكال .

٦٧٣ والذي ذكرناه أَمثلُ ، فإن تَبْقِيَةَ ربط الشرع على أَقصى الإمكان ، نظراً إلى القواعد الكلية ، أَصوبُ من حلِّ رباط التكاليف لمكان استبهام التفاصيل .

<sup>(</sup>۱) کذا

<sup>(</sup>٢) (ف): اتجه التباس ، (م): والتباس . والمثبت عبارة باقي النسخ .

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) ساقطة من : ( ف ) .

<sup>(</sup>٥) (م): والتجوز ، والمثبت من : (ف) ، (س) . (ت) : التحرز .

<sup>(</sup>٦) (م)، (ف): من مأخذ، وأخذنا عبارة: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٧) ساقطة من : (ف) ،

ولا يخفىٰ مدركُ الحقِّ فيما ذكرناه على الفطن . وأَما الفَدْم البليدُ ، فلا احتفال به ، ومن أَبىٰ مسلكَنا ، فهو/ عَنُودٌ جحودٌ ، أَو غبيٌّ بليدٌ .

والله ولي التأييد والتسديد بمنه ولُطفه .

371 فإذا وضح ما ذكرناه ، فنعودُ إلىٰ [سير](١) الكلام ، [ونستتم](٢) غرضَنا في النجاسة والطهارة في هاذا الأسلوب من الكلام ، ونقول : رب نجاسة مستيقَنة [يقضي](٣) الشرعُ بالعفو عنها .

ثم ذلك ينقسم إلى ما لا يتصوّر [التحرز](1) عنه أصلاً ، وليس من الممكن الاستقلالُ باجتنابه ، وهو كالغبار الثائر من قوارع الطرق التي تطرقُها البهائمُ والدواب(٥) والكلابُ ، وعلى القطع نعلم نجاستَها ؛ والناس في تردداتهم ، وتصرفاتهم يعرقون ، والرياح تثير الغبارَ ؛ فتنالُ الأبدانَ والثيابَ ، ثم لا يخلو عما ذكرناه البيوتُ والدورُ والأكنانُ . ونحن نعلم أن [التحرز](٦) من هاذا غيرُ داخلٍ في الاستطاعة ، ثم الأنهار ينتشر إليها الغبارُ المثارُ قطعاً ، فكيف يُفرضُ غسل هاذا النوع ، والماءُ(٧) يتغشاه منه ما يتغشى غيرَه من الثياب والأبدان والبقاع ، فلا خفاء بكون ذلك محطوطاً عن المكلفين أجمعين .

مرح ومن ضروب النجاسات ما يدخل في الإمكان الاحترازُ منها علىٰ عُسر ، وإذا اتصلت بالبدن والثوب أمكن غسلُها ، ولكن يلقى المكلفون فيه مشقةً لو كلفوا الاجتناب والإزالة . وهاذا على الجملة معفوٌ عنه (٨) عند العلماء ، وإنما اختلافُهم في

<sup>(</sup>١) (م)، (ت)، (س): سبر. والمثبت من: (ف).

<sup>(</sup>٢) (م): ومستتم. والمثبت من باقي النسخ.

<sup>(</sup>٣) ( م ) : يقتضى . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٤) (م): التجوّز . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٥) ساقطة من : (ف) ،

<sup>(</sup>٦) (م): التحوز: والمثبت من باقي النسخ.

<sup>(</sup>٧) (ت)، (س): وإنما.

<sup>(</sup>٨) ساقطة من : (ف) .

الأقدار والتفاصيل ، ومثال هاذا القسم عند الشافعي رحمه الله دماءُ البراغيث ، والبثرات إذا قلّت .

وللأئمة في تفصيل(١) هاذا الفن مذاهبُ مختلفة ، ليس نقلُها من غرضنا الآن(٢) .

7٧٦\_ ونحن نقول وراء ذلك : لا يخفى على أهل الزمان الذي لم تدرُس فيه قواعدُ الشريعة ، وإنما التبست تفاصيلُها أنّا غيرُ مكلفين بالتوقّي مما لا يتأتى التوقّي عنه ، ٢٣٤ ولا يخلو مثلُ هـٰذا الزمان عن العلم بأن ما يتعذر/ التصون عنه جداً ، وإن كان متصوّراً على العُسر والمشقة معفوٌ عنه ، ولكن قد يخفى المعفوُ عنه قدراً وجنساً ، ولا يكون في الزمان من يستقلُّ بتحصيله وتفصيله .

الرجل ومضطرَبه في تصرفاته وعباداته وأفعاله ، التي يُجريها في عاداته ، ويجهدُه ويكُدّه مع اعتدال حاله ، فليعلم أنه في وضع الشرع غيرُ مؤاخذِ به ؛ فإن مما استفاض وتواتر من أعتدال حاله ، فليعلم أنه في وضع الشرع غيرُ مؤاخذِ به ؛ فإن مما استفاض وتواتر من شيم الماضين رضي الله عنهم أجمعين التساهلَ في هذه المعاني ، حتى ظن طوائفُ من أثمة السلف أن معظم الأبوال والأرواث طاهرةٌ ، لما صح عندهم من تساهل الماضين في هذه الأبواب .

٦٧٨ وإن لم يكن التصوُّن عنها مما يجرُ مشقة بينة مُذْهلة عن مهماتِ الأشغال ،
 فيجب إزالتُها .

٦٧٩ هـ الله الله الله الما يقضى به كليُّ الشريعة عند فرض دروس المذاهب في التفاصيل.

<sup>1</sup> عهاندا مسلكُ القول في أحكام النجاسات ، ولو أكثرت في التفاصيل ، لكنت هادماً مبنى الكتاب ؛ فإن أصل ذلك التنبيه على موجَب القواعد ، مع تعذر الوصول إلى التفصيل ، فلو فَصّلْنَا وفرّعنا ، لكان نقلُ تفاصيل المذاهب<sup>(1)</sup> المضبوطة

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) (م): بتنفس . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٤) ساقط من : (ف) .

أولىٰ مما [يُقدّر](١) كونه عند دروسها . فليفهم هاذه المرامز مُطالِعُها ، مستعيناً بالله عزت قدرته .

٦٨١ وقد ذكرنا في صدر الباب أن الماء تطرأ عليه النجاسات ، والأشياء الطاهرة ،
 والاستعمال . وقد نجز مقدار غرضنا من أحكام النجاسات .

٦٨٢ فأما طريانُ الأشياءِ الطاهرة على الماء ، فلا يتصور أن يخفىٰ مع ظهور قواعد الشرع في الزمان أن ما يردُ على الماء من الطاهرات ، ولا يغير صفةً من صفاته ،/ فلا ٢٣٥ أثر له في سلب طهارة الماء وتطهيره .

وإن غيره مجاوراً أو مخالطاً ، فهاذا موضع اختلاف العلماء ، ولا حاجة بنا إلىٰ ذكره .

ولكن أذكر ما يليق بالقاعدة الكلية ؛ فأقول :

٦٨٣ تخصيص الطهارات (٢) بالماء من بين سائر المائعات مما لا يعقل معناه ، وإنما هو تعبُّدٌ محض ، وكل ما كان تعبداً غيرَ مستدرَكِ المعنىٰ ، فالوجه فيه اتباعُ اللفظ الواردِ شرعاً ، فلنتبع اسمَ الماءِ ، فكلُّ تغيُّر لا يسلبُ هـنذا الاسمَ لا يُسقط التطهيرَ .

وهاذا الذي ذكرتُه كلياً في تقدير دروس تفاصيل المذاهب ، هو المعتمد في توجيه المذهب المرتضى من بين المسالك المختلفة .

3٨٤ وأما طريانُ الاستعمال ، فالمذاهب (٣) مختلفةٌ في الماء المستعمل . والذي يوجبه (٤) الأصلُ لو نُسيت هاذه المذاهب تنزيله (٥) على اسم الماء وإطلاقه ،

<sup>(</sup>١) في الأصل ، (س)، (ت): ﴿ يقرر ﴾ والمثبت من (ف). والمعنىٰ: لو فصلنا وفرّعنا... لكان نقل تفاصيل المذاهب أولىٰ مما نُقدُر وقوعه ووجوده عند دروسها.

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

 <sup>(</sup>٣) ( ف ) : فالمذاهب مختلفة في المياه المستعملة . ( م ) : فيه مختلفة في الماء في الماء المستعمل ، واخترنا عبارة : ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>٤) (م): بوجه . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٥) (م): فتنزيله . والمثبت من باقى النسخ .

[و] $^{(1)}$  ليس يمتنع تسميةُ المستعملِ ماءً مطلقاً . فيسوغ $^{(1)}$  على حكم الأصل من غير تفصيلِ التوضوُّ به ، تمسكاً بالطهارة والاندراج تحت اسم الماءِ المطلق .

فهلذا ما يتعلَّق بأحكام المياه على مقصدنا في هلذا الركن.

والله أعلم .

## فَصُّنَٰكِئُ في الأواني

٦٨٥ الدباغُ مختلف فيه على ما يذكره نقلةُ المذاهب ، وفيه أخبارٌ متعارضة ، وأصحها وأظهرها يتضمن أن الدباغ يفيدُ طهارة جلودِ الميتات بعد الحكم بنجاستها بالموت .

٦٨٦ ولكن لو نسيت المذاهب والأصح منها ، فالذي يقتضيه الأصل أن ما نجسه الموت لا يطهر بنَشْف فضول وتطييب رائحة ، والدباغ الآن عند القائل به في حكم رخصة غير معقولة المعنى ، وهو مختلفٌ فيه ، فإذا درس السبيلُ الموصلُ إليه ، ٢٣٦ فالمكلفون يتعبدون بلزوم موجَب/ الأصل .

وهـٰذا يطرد في جميع الرخص علىٰ ما سيأتي القول فيه مشروحاً .

مسلكُ نقل المذاهب فيها ، والأوبار والعظام مما اختُلِفَ في نجاستها ، فإذا انحسم مسلكُ نقل المذاهب فيها ، والأدلةِ على الصحيح منها ، التحق القولُ منها بما يشك في نجاسته ، وقد تقدم أن كلَّ ما يُشك في نجاسته ، فحكم الأصل الأخذُ بطهارته .

<sup>(</sup>١) مزيدة من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) (ف): فلنشرع.

## [ فَضَّالُىٰ ] (١) في الأحداث الموجبة للوضوء والغسل

٨٨٨ موجِباتُ الوضوءِ والغسلِ محدودةٌ ، والذي لا ينقُضُ الوضوءَ والغسلَ لا نهاية له ، كما سبق نظيرُه في النجاسات .

وموجَبُ ما ذكرناه في زمان دروس التفاصيل أمران :

أحدهما \_ أن كلَّ ما أشكل على أهل  $(^{1})$  هاذا الزمان كونه حدثاً ، فلهم أن يأحدوا باستصحاب الطهارة مع طريانه ، بناءً على القاعدة في أن من استيقن  $(^{7})$  الطهارة ، وشك في الحدث ، لم يقض بانتقاض  $(^{7})$  الطهارة المستيقنة أَوَّلاً بسبب طريان الحدث .

فهاذا أحد ما أردناه .

٦٨٩\_ والثاني أن بني الزمان لو تذكروا أن (٤) مسألةً في الأحداث فيها خلاف ، ولم يذكر أحدٌ مذهب إمامه الذي يعتقد قدوته وأُسوته ، فيجوز الأخذ باستبقاء الطهارة جرياً على القاعدة الممهدة .

# [ ﴿ فَكُنَّاكُ ] (°) في الغسل والوضوء

١٩٠ أصل طهارة الحدث غير معقولة المعنى ، وكذلك آلتُها ومحلها ، وانقسامُها إلى المغسول والممسوح ؛ فليس لها في الشرع قاعدة معنوية نعتمِدها ، وإنما مرجعها إلى التوقيف .

<sup>(</sup>١) في (م) ، (ف) ، (ت) : باب . والمثبت من : (س) .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) ساقط من : ( ف ) .

<sup>(</sup>٤) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٥) في (م) ، (ف) ، (ت) : باب . والمثبت من : (س) .

791 وقد اشتملت آية الوضوء (۱) على بيانِ بالغ فيه ، فليتخذها أهلُ الزمان مرجعَهم ، فهي أصلُ الباب ، وسيتلى القرآن إلى فجر القيامة ، ثم الذي يقتضي الزمان ٢٣٧ الخالي من الفقهاء وناقلي المذاهب/ أن النية لا تجب على المتوضّىء ؛ إذ ليس لها ذكرٌ في الكتاب (٢) ، ولم يُنقل الوضوء نقلَ القُرب التي شرعت مقصودة للتقرب إلى الله تعالىٰ ، بل نُقلت نقلَ الذرائع والمقدِّماتِ التي يُقصد بها غيرها ، فليس في نقله المطلَقِ على الاستفاضة والتواتر إشعارٌ بالنية ، وليس في كتاب الله ما يتضمنها .

797\_ وكذلك القول في التيمم ؛ فإن قيل : التيمم هو القصدُ ، فهلا أشعر لفظهُ بالنية ؟ قلنا : هو بمعنى القصد ، ولكنه مربوط بالصعيد ، فيجب من مقتضاه القصدُ إلى التراب .

فهذا حكم النية في الزمان العاري عن ذكر الأدلة على اشتراط النية .

197 ويجب علىٰ أهل الزمان بحكم الآية غسلُ ما ينطلق عليه اسمُ الوجه ، وليس في الآية ما يوجب غسلَ المرفقين (\* فإنه قال : إلى المرافق \* ، فلئن لم يقتض ( إلىٰ )(٤) تحديداً [وموجَبُه](\* ) إخراج الحد عن المحدود ؛ فإنها لا تقتضي جمعاً

<sup>(</sup>۱) المراد آية : ( ٦ ) من سورة المائدة . وهي قوله تعالىٰ : ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُواْ إِذَا قُمتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيَّدِ يَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَأَمْسَحُواْ بِرُمُوسِكُمْ وَأَيَّدِ يَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَمْسَحُواْ بِرُمُوسِكُمْ وَأَيَّذِ يَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَمْسَحُواْ بِرُمُوسِكُمْ وَأَيْدِ يَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَمْسَحُوا بِرُمُوسِكُمْ وَأَيْدِ يَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَمْسَحُوا بِمُوسِكُمْ وَأَيْدِ يَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَمْسَحُوا بِمُوسِكُمْ وَالْمَاقِيلُونَ الْمُعَلِيقِ وَأَنْدِينَ وَالْمَلِيقِ وَالْمُعَلِقِ وَالْمُعُولِ وَالْمُعَلِّقِ وَالْمُعَلِقِ وَلَيْدِينَا عُلَقِهُ إِلَى الْمُعَلِقِ وَالْمُعَلِقِ وَالْمُعَلِيقِ وَالْمَلِقِ وَالْمُعَلِقِ وَالْمُعُولِ وَالْمُؤْلِقِ وَالْمَالِقِ وَالْمُعَلِقِ وَالْمَعُولِ وَالْمُعِلَّمِ وَالْمِنْ إِلَيْ لِي الْمَلْفِقِ وَالْمُعِلَّالِ وَالْمُعِلَّالِ وَالْمُعَلِّقِ وَالْمُعَلِقِ وَالْمَالِقِ وَالْمُعِلَّالِ وَالْمُعِلَّالِي عَلَيْكُولِ وَالْمِنْ وَالْمَلْمُ وَالْمِلْمِ وَالْمِلْمِ وَالْمِنْ عَلَيْكُولِ وَالْمِنْ وَالْمُعِلِي وَالْمُعِلِقِ وَالْمِنْ وَالْمِلِيلِي وَالْمُعِلَّالِي وَالْمِنْ وَالْمِنْ فَالْمِنْ وَالْمِلِي وَالْمِنْ وَالْمِنْ وَالْمِنْ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُعِيلِ وَالْمِنْ وَالْمُعِلَّالِ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمِنْ وَالْمِنْ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمِنْ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمِلْمِلِي وَالْمِلْمُ وَالْمِلْمِي وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَل

<sup>(</sup>٢) في هامش نسخة ( س ) تعليق نصه : لا نسلم أن ليس لها ذكر في الكتاب لقوله تعالى : ﴿ وَمَا َ أُمْرَوا إِلَّا لِيعَبُّدُوا التَهَ مُؤلِمِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ .

نعم ليس قطعي الدلالة ، ودلالة العام ليست قطعية . ١ . هـ .

يريد بهاذا أن يستدل على وجوب النية بهاذه الآية . ووجهه أن الإخلاص من عمل القلب ، والوضوء تعبد غير معقول المعنى ، والنية هي التي تخلصه لله . ( انظر تفسير القرطبي : ٢/ ١٤٤ وأحكام القرآن لابن العربي : ٤/ ١٩٧٠ ) . المحقق .

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) ساقطة من : (ت ) .

<sup>(</sup>٥) (م): أو توحيه . والمثبت من باقي النسخ .

وضماً ، أيضاً ، فليس فيها اقتضاءُ غسلِ المرفقين كما ذهب إليه ( زُفَر )(١) .

394 وكلُّ ما لا يعقل معناه ، وأصلُه التوقيف ، فالرجوع فيه إلىٰ لفظ الشارع ، فما اقتضى اللفظ وجوبَه التُزِم ، وما لا يقتضي اللفظ وجوبَه ، فلا وجوب فيه ؛ لأن التكاليف إنما تثبت إذا تحقق ورود أمرٍ إلىٰ(٢) المكلَّف ، فإن قيل : هلاَّ وجب الأخذُ بالأحوط ؟

قلنا: لم يتأسس في قواعد الشرع أن ما شُكَّ في وجوبه وجب الأخذُ بوجوبه (٣). نعم ، ما ذكره السائل مأخذ الاحتياط المندوب إليه في الشريعة .

290- فأما غسلُ الرجلين ، فأخذُه من فحوى الخطاب مُعْوِصٌ مع اختلاف القرّاء (٤) في قوله تعالىٰ : ( وأرجلكم ) بالكسر والنصب . ولكنّ القولَ في هاذه المرتبةِ مبنيٌّ علىٰ بقاءِ القواعد الكلية في الادِّكار (٥) ، ودروسِ تفاصيل المذاهب ، ونقلُ غسل/ ٢٣٨ الرجلين عن الرسول صلى الله عليه وسلم وصحبه متواترٌ ، ونسبة المصير إلى المسح إلى الشيعة مستفيضٌ ، ومثل هاذا لا يُتصور اندراسه مع توفّر الدواعي علىٰ نقل القواعد .

فإن فُرضَ زوالُ القواعد عن الذكر ، وقع الكلام في المرتبة الرابعة ، علىٰ ما سيأتي مشروحاً . إن شاء الله تعالىٰ .

٦٩٦ـ فالذي تحصّل من هاذا الباب أنه يُتَبّعُ ما بقي من الادّكار ، ويُسْتَمْسَكُ بآيةِ الوضوءِ ، وما لم يُعلم وجوبُه ، ولم يُشعر به كتابُ الله ، فهو محطوط عن أهل

 <sup>(</sup>١) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري . أحد العشرة الذين دونوا الكتب من أصحاب الإمام أبي حنيفة الذي كان يقول عنه : زفر أقيس أصحابي . توفي بالبصرة سنة ١٥٨هـ ( الجواهر المضية : ٢٠٧/٢ ، الأعلام ١٨٨٤) .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

 <sup>(</sup>٣) في هامش (س): وفيه نظر لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم: ١ دع ما يريبك إلىٰ ما لا
 يريبك » . ١ .هـ . وهو تعليق من الناسخ .

<sup>(</sup>٤) (ف): القراءتين.

<sup>(</sup>٥) (ت)، (س): من الأذكار. (ف): من الأحكام.

الزمان ؛ فإن التكليفَ لا يتوجه إلا مع العلم بتوجهه .

79٧\_ فإن قيل : أليس غلبات الظنون مناطُ [معظم](١) الأحكام ؟ فهلا قلتُم ما غلب على ظنِّ المسترشد \_ في خلوِّ الزمان عن الفقهاء \_ وجوبُه ، وجب عليه الأَخذُ بوجوبه ؟ .

قلنا : هذا قولُ من يقنعُ بظواهر الأشياءِ ، ولا يبغي التوصلَ إلى الحقائق ، فليعلم المنتهي إلىٰ هذا الموضع أنا نعلم وجوبَ العمل بموجبَ خبر الواحد ، والقياس في مرتبته علىٰ شرطه ، ويستحيلُ في مقتضى العقول أن يفيد (٢) ظنَّ علماً ، ووجوبُ العمل بموجب الخبر الذي نقله متعرضون للخطإ معلوم ، والخبر في نفسه مظنون ، وكذلك القول في القياس .

٦٩٨ فالعلمُ بوجوب العمل غيرُ مترتبِ علىٰ عين الخبر والقياسِ ، ولكن قام الدليل القاطعُ علىٰ وجوب العملِ عند ثبوت الخبر والقياس ، فالذي اقتضى العلمُ بالعمل "الدليل الدال على العمل ") بهما ، كما يستقصَىٰ في فن الأُصول .

فالخبرُ والقياس يعمل عندهما ، ويُعلم ذلك بالدليل المقتضي وجوبَ العمل (° عند ثبوتهما .

١٩٩٩ فإذا لم يَعلم المكلفُ في الزمان العريّ عن جملة (٤) التفاصيل ٥ مُوجِباً ، (٤) وظنه الذي لا مستند له من تحقيق ما/ انتصبَ في الشرع عَلَماً انتصابَ ظنون المجتهدين في أساليب الأقيسة ، ومعظم أصناف الظنون مُطَرَحةٌ ، لا احتفال بها .

<sup>(</sup>١) (م): بمعظم . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) (ت)، (س): يُعَدُّ.

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) (ت)، (س): حملة.

<sup>(</sup>٥) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٦) (م): وكيف. والمثبت من باقي النسخ.

٧٠٠ فقد تقرَّرَ ما حاولناه لكل فطن ، ووضح أن تعذّرَ الوصولِ إلى العلم بما كان واجباً في العصور المشتملة على العلماءِ ، ينزلُ منزلةَ تعذرِ وقوعِ بعضِ الأعمال بالعجز عنه .

### خُصُّنُكُائِئُ في التيمم وما في معناه

٧٠١ التيممُ رخصةٌ لا تحتملُ (١) معنى مستدركا ، وإنما المتبعُ فيها مواردُ التوقيف ، فما ظهر في العصر من التيمم على تحقيق وثبَتِ اتبُع . وما لم يظهر مقتضيه لم تثبت الرخصةُ بظنون العوام ، وهاذا يطرد في الرخص كلَها .

وقد قدمنا الآن أن ظن العاميِّ لا يبالَىٰ به فيما يجول في مثله قياسُ العالِم المجتهدِ ، والأقيسةُ من المجتهدين لا جريانَ لها في معظم أبواب الرخص ، فكيف تثبتُ الرخص بظنونِ لا أصل لها ؟

٧٠٧ والذي يجبُ الاعتناءُ به في هاذا الفصل أن المكلَّفَ إذا فعل عند إعوازِ الماء ما علمه ، وقد وضح أنه لا يجب عليه ما لم يعلم وجوبَه ، فإذا صلى على حسب العلم والإمكان ، ولم يكن محيطاً بأن هاذه الصلاة في تفصيل المذاهب مما تُقضَىٰ عند زوال الأعذار أم لا ، فالذي يقتضي الأصلُ الكلِّئُ أنه لا يجب القضاءُ ، لأنه أدّىٰ ما كُلِّف ، وقام بما تمكّن منه .

٧٠٣ وقد صار إلىٰ ذلك طوائف من العلماء في تفصيل المذاهب منهم المُزني (٢). ويعزىٰ ذلك إلى الشافعي رضي الله عنه ، وهو خارجٌ علىٰ حكم القاعدة المعتبرة في خلو العصر عن العلماء بالتفاصيل ؛ فإن القضاء لا يوجبه الأمرُ بالأداء ؛ إذ الأمرُ بالأداء

<sup>(</sup>١) (ف)، (ت)، (س): تعتمد، وهاش (س): تحتمل،

<sup>(</sup>٢) أبو إبراهيم . إسماعيل بن يحيى ، صاحب الشافعي وناصر مذهبه ( ت ٢٦٤هـ ) أعرف من أن يعرّف .

لا يُشعر إلا به ، وإذا لم يتفق امتثالُه في الوقت المضروب له ، كان موجَبُ الأمر ٢٤٠ مقتضياً فواتَ المأمور به ، وليس/ في صيغته التعرضُ للقضاء ؛ وهاذا معنىٰ قول المحققين : لا يجبُ القضاءُ إلا بأمر مجدد (١) ، فإذا أدى المكلفُ ما استمكن منه ، ولم يَعلم [أمراً] بالقضاء ، ولم يُشعر به الأصل (٦) ، فإيجاب القضاء من غير علم به ، لا وجه له ، لما سبق تقريرُه .

٧٠٤ ومما نذكره متصلاً بذلك أنه لو فتر الزمانُ وشغر ، كما فرضناه ، وقام المكلفون على مبلغ علمهم بما عرفوه ، [ثم] (٤) قيض الله تعالى ناشئة من العلماء ، وأحيا بهم ما دَثر من العلوم ، فالذي أراه أنهم لا يوجبون القضاء على الذين أقاموا في زمان الفترة [ما] (٥) تمكنوا منه ؛ فإن مما تمهد في الشريعة أن من تطرق الخللُ إلى صلاته بسبب عذر نادر دائم كالمستحاضة ، فإن الاستحاضة تندر ، وإذا وقعت دامت وامتدت في الغالب ، فلو شُفيت ، لم [يلزمها] (١) قضاء الصلوات التي أقامتها مع استمرار الاستحاضة .

وتقدير خلو الدهر عن حملة الشريعة اجتهاداً ونقلاً نادر في التصوير والوقوع جداً . ولو فرض والعياذ بالله ، كان تقدير عود العلماءِ أبدعَ من كل بديع ، فليُلحق ذلك بالنادر الدائم .

فهاذا منتهى غرضنا في هاذا الفن .

٧٠٥ ولا حاجة إلى ذكر المسح على الخفين ، فإنه من قبيل الرخص ، وقد قدمنا
 في الرخص كلها أصلاً ممهداً ، فليُتبع في جميعها ذلك الأصل .

<sup>(</sup>١) انظر نفس الرأي بنفس العبارة في البرهان : فقرة : ( ١٧٦ ) .

<sup>(</sup>٢) (م)، (ف): أمر. والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) مزيدة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٥) (م)، (ف): بما. والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٦) (م): لم يلزم منها . (ف): لا يلزمها . والمثبت من : (ت) ، (س) .

#### فْضُنَّالِيُّا في الحيض (١)

٧٠٦ الحيض حالةٌ تبتلىٰ بها بناتُ آدم من حيث الفطرة والحبلّة ، ابتلاءً معتاداً على تكرر الأدوار ، وما كان كذلك ، فالدواعي تتوفر علىٰ نقل الأُصول التي تمس الحاجة فيه إليها . هذا حكم اطراد الاعتياد ، فلا يجوز أن يخلو الزمان عن العلم بأقلّ الحيض وأكثره ، ما دام الناس مهتمين بإقامة الصلوات .

فإن فُرض انطماسُ أُصول (٢) الشريعة واستمرار الفترة على الكليّات والجزئيات/ ، ٢٤١ فاستقصاءُ ذلك يقع في المرتبة الرابعة .

فإذن لا يكاد يخفىٰ مع تصوير بقاء أُصول الشريعة أن المرأة إذا رأت عشرة أيام دماً ، (٣ وطهرت عشرين يوماً مثلاً ٣) أنها تترك الصومَ والصلاة ، ويجتنبها زوجُها ، كما دلَّ عليه قوله تعالىٰ : ﴿ فَاعَتَزِلُوا ٱلنِّسَاءَ فِي ٱلْمَحِيثِينَ وَلَا نَقْرَبُوهُنَ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] .

وهاذه القواعد لا تنسى ما ذكِرت وظائفُ الصلوات .

٧٠٧ فإذا زاد الدم على العشرة ، فهلذا موقع خلاف العلماء .

فمذهب الشافعي رضي الله عنه أن الحيض قد يبلغ خمسة عشر يوماً . وأكثر الحيض عند طوائف عشرة أيام .

فإذا زاد الحيضُ على العشرة ، وقد فُرِض دروسُ التفاصيل ، فقد يخفيٰ كونُه حيضاً علىٰ أهل الزمان .

ومما يُقضَىٰ ببقائه في الادّكار أن المرأةَ مأمورةٌ بالصلاة في إطباق الاستحاضة عليها ، فهاذا مما لا يكاد يُنسىٰ مع ذكر الأُصول قطعاً .

فالدم الزائدُ على العشر مثلاً ، يتردد في ظن أهل الزمان بين أن يكون حيضاً وبين أن

<sup>(</sup>١) (ف): في الحيض والاستحاضة .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) ساقط من: (ف).

يكون استحاضةً ، وهـٰذا الآن فنُّ بديع ، فليتأمله الموفق ، مستعيناً بالله عزت قدرته .

٧٠٨ فأقول : قد يظن الظان أن المرأة إذا شكّت في أن ما تراه حيض أم لا ؟ فليست علىٰ علم بوجوب الصلاة عليها . وقد ذكرنا أن الوجوبَ لا يُعلم دونَ العلم بالموجب ، فقد يُنتج هاذا أن الصلاة لا تجب مع الشك .

٧٠٩ ولكن يعارضُ هــٰذا أصلٌ آخر لم يتقدم مثلُه ، وهو أن أمرَ الله تعالىٰ بالصلاة والصيام مستمرٌّ على النساء لا يسقطه عنهن إلا يقينُ الحيض. والاستحاضة لا تُنافي الأمر بالصلاة ، فالأمر إذن بالصلاة مستيقنٌ على الجملة ، وسقوطُه مشكوك فيه ، وحكمُ الأُصول يقتضي أن من استيقن على الجملة وجوباً ، ثم تعارَض ظناه في ٢٤٢ سقوط ، أخذ باستمرار الوجوب/ ، ولم يكن لظنه حكمٌ في سقوطه الوجوب الثابت .

وعليٰ هاذا بني علماءُ الشريعة مسائلَ الحيض المختلطةَ بالاستحاضة عند الإشكال على الاحتياط.

٧١٠ والذي يعضد ويؤكد ما ذكرناه في حق الزمان العاري عن العلم بالتفاصيل أن الزائد على المقدار المعلوم ليس له ضبط يُنتهي إليه ، ويوقّف عنده ، وقد تحقق [أن](١) دمَ الاستحاضة لا ينافي وجوبَ الصلاة ، فلو تعدت المرأةُ مبلغ اليقين فأين تقف ؟ ومتىٰ تعود إلىٰ إقامة الصلاة ؟ فهاذا ظاهر ، ولست أنفي مع ظهور هاذا أن يخطرَ لعاقل في الزمان الخالي أن الصلواتِ تجبُ واحدةً واحدةً على اعتقاب وظائف الأوقات ، وليست في حكم ما علم وجوبُه ناجزاً في الحال ، وشُك في سقوطه ، فالصلواتُ التي تدخل مواقيتُها في الحادي عشر ما سبق وجوبُها في العاشر ، ووجوبها في الحادي عشر مشكوكٌ فيه . وقد يعارض اعتقادَ الوجوب اعتقادُ تحريم الإقدام على · الصلوات ، فإن إقامة الصلاة واجبةٌ على الطاهرة ، محرمة على الحائض .

٧١١ـ والذي قدمتُه من أن الأصل وجوبُ الصلاة من مسالك الظنون والترجيحات التي يتمسك بها المجتهدون . وظنونُ العوام لا مُعوَّل عليها ، وسبيلُ العلم منحسمٌ

<sup>(</sup>١) مزيدة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

قطعاً ، وليس في الزمان مقلَّدٌ ولا ناقلٌ عن مقلَّد . (( فما الوجه إذن () ؟ [وإنما](٢) قدمنا وجوهَ الكلام تنبيهاً علىٰ تقابل الظنون ، وتحقيقاً لاختصاص هـٰذه السبل بذوي الاجتهاد .

#### فإذا تقرر ذلك ، فأقول :

٧١٧ الجمعُ بين تحريم إقامة الصلوات ، وإيجابِ أدائها محال ، والعلم لا يتطرق في حق هذا الشخص إلىٰ درك التحريم ، ولا إلىٰ درك الوجوب ، ولا مرجع له يلوذ به ، ولا حكمَ لظنه وترجحه ، فالوجهُ القطعُ بسقوط التكليف/ عنه في هذا الفنِّ ؟ ٢٤٣ والتحاقُه في هذا الحكم على الخصوص بمن لا تكليفَ عليه .

فإن فرضت صورة الصلاة ، لم يكن لها حكمُ [الوجوبِ] (٣) ولا الإجزاء ، ولا (٤) التحريم ؛ إذْ شرطُ التكليف إمكانُ توصُّلِ المكلفِ إلىٰ درك ما كُلِّفَ ، وهاذا غيرُ ممكن في الصورة التي ذكرناها .

وإنما يستحيل تكليفُ المجنونِ ، من جهة أنه يستحيل منه فهمُ الخطابِ ودركُ معناه ؛ وهاذا المعنىٰ محققٌ في هاذا الحكم الخاص ، في حق هاذا الشخص المخصوص . وإن كان التكليف مرتبطاً به في غيره من الأحكام .

ولو استحاضت المرأة ، والتبس [حيضها](٥) باستحاضتها ، فأحكام المستحاضة من أُغمض ما خاض فيه العلماءُ .

٧١٣ ومقدار غرضنا من ذلك أنه مهما غمض عليها (٢) أنها في حيضٍ أو استحاضة ، وقد خلا الزمانُ عن موثوق به في تفصيل المستحاضات ، وقد علمِتُ من أصل الشرع أن الحيضَ ينافي وجوبَ الصلاة ، ويحرِّم إقامتها فيه بخلاف الاستحاضة ،

<sup>(</sup>١) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) مزيدة من : (ت) ، (س) . (ف) : إنا قدمنا .

<sup>(</sup>٣) (م): للوجوب. والمثبت من باقي النسخ.

<sup>(</sup>٤) ساقطة من : (ت) .

<sup>(</sup>٥) (م): حيضتها . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٦) ساقطة من : (ف) .

فيتصدى لها تحريمُ الصلاة وإيجابُها في كل وقت ، فيسقط التكليفُ عنها \_ في خلو الزمان \_ في الصلاة جملةً ما اطرد اللبسُ عليها .

وهـٰذا لا يغوص علىٰ سره إلا مرتاضٌ في فنون العلم .

٧١٤\_ وهاذا المجموع يحوي أُموراً يشترك في استفادتها المبتدئون والمنتهون وأُموراً يختص باستدراكها أخصُّ الخواص .

٧١٥ وقد يظن المنتهي إلى هنذا الفصل أن سقوط التكليف فيما ذكرته يختص بخلو الزمان عن العلماء بالتفاصيل ؟ ولا يتصور مثله في زمن توافر العلماء المستقلين بحمل الشريعة .

وأنا أُصور سقوط التكليف مع اشتمال الزمان على العلماء ، في صورة يحارُ الفطنُ اللبيبُ فيها ، فأقول :

٢ - ٧١٦ لو فُرض بيتٌ مشحونٌ بالمرضى المدنفين/ وكان [رجلٌ](١) يخطو على سطح البيت من غير اعتداء ولا ظلم ؛ فانهار السقفُ ، وخرّ ذلك الرجل على مريض ، وعلم أنه لو مكث عليه لمات ، ولو تحول عنه لم يجد بُدّاً من توطوُ(١) مريض آخر ، ولو اتفق ذلك ، لمات من ينتقلُ إليه ، وليس في استطاعته التفصي(١) عما هو فيه من غير إهلاك نفس(١) محرمة ، ولا سبيل إلىٰ أمره بالمكث ، ولا إلىٰ أمره بالانتقال ، وأمرُه بالزوال [عمّا](٥) ابتلي به من غير تسبب إلىٰ [قتلٍ](١) تكليفُ ما لا يطاق ، وذلك محالٌ عندنا .

٧١٧ـ فإذن هـٰـذه الصورة وإن اتفق وقوعُها ، فليس لله فيها حكمٌ ، ولا طَلبَةٌ علىٰ

<sup>(</sup>١) (م)،(ت)،(س):رجلاً. والمثبت من:(ف).

<sup>(</sup>٢) (س): وطء . وتوطأ الشيء برجله : داسه . ( انظر المعجم الوسيط ) .

<sup>(</sup>٣) تفصَّىٰ من الشيء تخلص منه .

<sup>(</sup>٤) ساقطة من : (ف ) .

<sup>(</sup>٥) (م): على ما ابتلى... والمثبت من باقى النسخ.

<sup>(</sup>٦) (م): تمثيل . والمثبت من باقي النسخ .

صاحب الواقعة بمُكثِ ، ولا انتقالِ ، ولا يطلقُ القول بأَنه يتخير بين المكث والزوال ؛ فإن الخِيرَة (١) من أحكام الشريعة .

٧١٨ والذي اعتاص قضية (٢) في هذه (٣) الصورة التي ذكرناها سبيلُه على الخصوص فيما دُفع إليه ، كسبيل بهيمة لا يتطرق إليها خطاب .

٧١٩ وقد يتفق لآحاد الناس في [بقاء](٤) تفاصيل الشريعة في الادّكار(٥) حالة يقرّبُ مأخذ القول فيها ما ذكرناه في دروس [الفروع](٦) .

فإذا علمت المرأة أنه يحرم إقامة الصلاة في زمان الحيض ، ثم ابتليت بالاستحاضة ، في بقعة خالية عن بالاستحاضة ، في بقعة خالية عن العلماء ، ويتصدى لها وجوب الصلاة وتحريمها ، كما قدمنا تصوير ذلك ، فإنها تتوقف ، ولا تُمضي أمراً إلى أن تخبر ، وتسأل من يعلم .

٧٢٠ فقد تمهد بما ذكرناه أصلٌ عظيم ، سينعطف كلامٌ كثير في هذه المرتبة
 عليه ، [وهو] (٧) يتهذب بسؤال وجواب عنه .

فإن قيل: ألسنا نعلم الآن تقابلَ الأمرين في حق المستحاضة الناسيةِ المتحيرةِ ، ونغلّبُ الأمرَ بالصلاة ، فنأمُرها بإقامة جميع (^) الصلاة ؟ فهلا/ غلّبَت المرأّةُ في زمان ٢٤٥ الفترة وجوبَ الصلاة علىٰ تحريم إقامتها (٩ في وقت الفترة ٩) ؟ .

<sup>(</sup>١) (ف): التخيير .

<sup>(</sup>٢) (ف)، (ت): قضيته .

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ف)، (ت)، (س).

<sup>(</sup>٤) مزيدة من : (ت) .

<sup>(</sup>٥) ساقطة من : (ت).

<sup>(</sup>٦) (م)، (ف): العلوم. والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٧) ( م ) : فهو . والمثبت من : ( ف ) ، ( ت ) ، ( س ) .

<sup>(</sup>س) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٩) ساقط من : (ف).

٧٢١ قلنا: قد ثبت في تفاصيل الشريعة عند [حملتها] (١) أن وجوبَ الصلاة أغلبُ من النظر إلى تحريم إقامتها ، ونحن فرضنا خلوَّ الزمان عن العلم بالتفاصيل ، واستواءَ الأمر في الوجوب والتحريم في اعتقاد المرأة ، فإن كان بقي في الزمان العلمُ بأن الصلاة لا يسقُط وجوبُها إلا بيقينِ ، فهاذا يتبع الأصلَ بموجبه .

٧٢٧ فإن قيل: إذا كنتم تُجرون أحكام هاذه (٢) المرتبة على بقاء أصول الشريعة ، ومن الأُصول أن المستحاضة لا تترك الصلاة دهرَها ، فلم فرضتم ذهاب هاذا الأصل عن الأذهان ، وقد أجمع العلماء أن المستحاضة المتحيّرة لا تترك الصلاة ؟

قلنا: الاطلاعُ على هذا الأصل من غوامض الفقه ، وليس كل مجمع عليه من الأصول التي عنيناها (٢) ؛ فإن أهل الدهر لو أحاطوا بجميع مواقع الإجماع ، هان عليهم إلحاقُ الفروع بها ، فالأصولُ التي قدرنا بقاءَها كلياتٌ مسترسلةٌ ، لا تعلق لها بالغوامض .

فهاذا تمام ما أردنا أن نوضحه من هاذه المعاني .

والله ولي التأييد والتوفيق ، بمَنَّه ولطفه .

\* \* \*

<sup>(</sup>١) (م): حماتها . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) (ف): بينّاها . (ت) : عيناها .

<sup>(</sup>٤) (ف): كان .

# كنا كِلَاقَ لِلاَّهُ

٧٢٣ هـنذا كتابٌ عظيمُ الموقع في الشرع ، لم يتشعب أصلٌ في التكاليفِ تشعُبه ، ولم يتهذب بالمباحث قطبٌ من أقطاب الدين تهذُّبه . والسبب فيه أنه من أعظم شعائر الإسلام ، والناسُ على تاراتهم وتباينِ طبقاتهم مواظبون على إقامة (١) وظائف الصلوات مثابرون على رعاية الأوقات ، باحثون عما يتعلق بها من الشرائط والأركان والهيئات .

فهي لذلك لا تندرس على ممرّ الدهور ، ولا يمحق<sup>(٢)</sup> ذكر أصولها <sup>(٣</sup>عن الصدور .

وليس يليق بهاذا الكتاب/ ذكر أصولها <sup>٣)</sup> وفروعها ومسائِلها ، والتنبيه على ٢٤٦ مُغمَضَاتها وغوائلها ؛ فإنها مستقصاةً في فنّ الفقه ، وإنما يتعلق بهاذا الفن من الكلام فصلٌ واحدٌ جامعٌ ، يحوي جميعَ الغرض . ونحن نستاقُه علىٰ ما ينبغي ـ إن شاء الله عز وجل ـ مفرّعاً (٤) من الأصول التي قدمناها في كتاب الطهارة . فنقول :

٧٧٤ ما استمرّ في الناس العلمُ بوجوبه ؛ فإنهم يقيمونه ، وما ذهب عن ذكر أهل الدهر جملة ، فلا تكليف عليهم فيه ، وسقوطُ ما عسر الوصولُ إليه في الزمان لا يُسقطُ الممكنَ ؛ فإن من الأُصول الشائعة التي لا تكاد تنسىٰ ، ما أُقيمت أصولُ الشريعة أن المقدورَ عليه لا يسقُط بسقوطِ المعجوز عنه .

٧٢٥ وإن اعترض في هـنـذا الدهر شيءٌ ، اختلف العلماءُ في وجوبه كالطمأنينةِ في الركوع والسجود ، وعلم بنو الزمانِ الاختلافَ ، ولم يُحيطوا بأصحاب المذاهب ، أو أحاطوا بهم ، ولكن كان دَرَسَ تحقيقُ صفاتهم ، وتعذّرَ على المسترشدين النظرُ في

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (س) .

<sup>(</sup>٢) (ف): ولا يمحلي.

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف).

<sup>(</sup>٤) (ف)، (ت)، (س): منتزعاً.

أعيان المقلَّدين ، علىٰ ما يليق باستطاعتهم في تخير الأئمة ، فما يقع كذلك ، فقد تعارض القول بالوجوب فيه  $[e_1]^{(1)}$  الوجوب ، فما كان كذلك ، فقد يظن الفطنُ أنه يتعين  $[e_2]^{(1)}$  بالوجوب بناءً علىٰ أن من شك  $[e_2]^{(1)}$  فلم يدرِ  $[e_3]^{(1)}$  بالوجوب بناءً علىٰ أن من شك  $[e_3]^{(1)}$  فلم يدرِ  $[e_3]^{(1)}$  بالشهر  $[e_3]^{(1)}$  بالشهر المستيقنة ويصلي ركعة أخرىٰ ، ويكون الشك في ركعةٍ من ركعةٍ من الصلاة كالشك في إقامةٍ أصل الصلاة . وليكن  $[e_3]^{(1)}$  هاذا رأى بعض الأئمة .

٧٢٦ وليس هذا المسلك متفقاً عليه بين علماء الشريعة .

والنظرُ في هذا من دقيق القول في فروع الفقه ، فإذا كان بناءُ الكلام على شغور ٢٤٧ الزمان عن العلم بالتفاصيل ، فليس يليق بهذا الزمان تأسيسُ الكلام على/ مظنون فيه في دقيق الفقه ؛ فإن ظن العامي لا معوّل عليه ، وقد تعذر سبيلُ تأسيس التقليد ، وتخيّر المفتي ، فالوجهُ القطعُ بسقوط وجوب ما لم يَعلم أهلُ الزمان وجوبَه .

وإن اعترضت صورةٌ تعارضَ فيها إمكانُ التحريم والوجوبِ ، ولم يتأَتَّ الوصولُ إلى الإحاطة بأحدهما ، فهاذا مما يسقطُ التكليف فيه رأساً ، كما سبق تقريرهُ في أحكام الحيض المختلطِ بالاستحاضة .

فهاذا [ما]<sup>(٦)</sup> يتعلق بأهل الزمان الذي وصفناه .

٧٢٧ ومما نُجريه في ذلك أنه إذا جرى في الصلاة ما أَشكلَ أنه يُفسد الصلاة أم لا ، فقد يخطر للناظر أن الأصلَ المرجوعَ إليه بقاءُ وجوبِ الصلاة إلى أن يتحقق براءةُ الذمة منها (٧) .

<sup>(</sup>١) (م) ويبقىٰ . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) (م): الأصل. والمثبت من باقي النسخ.

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) (م): أو . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٥) (ف)، (ت)، (س): ولكن.

<sup>(</sup>٦) زيادة من (ف).

<sup>(</sup>٧) ساقطة من : ( ف ) .

ولكن الذي يجبُ الجريانَ عليه في حكم الزمان المشتملِ على ذكر القواعد الكلية مع التعري عن التفاصيل الجزئية أن القضاء لا يجب ؛ فإن التفاصيل إذا درَست ، لم يأمن مصلِّ عن جريان ما هو من قبيل المفسدات في صلاته ، ولكن المؤاخذة بهاذا [شديدة](۱) ثم لا يأمن قاضٍ في عين(۱) قضائه عن قريبٍ مما وقع له في الأداء ، والأصول الكليةُ قاضيةٌ بإسقاط القضاء فيما هاذا سبيله .

ونحن نجد لذلك أمثلةً مع الاحتواء على أُصول الشريعة وتفاصيلها ؛ فإن من ارتاب في أن الصلاة التي مضت هل كانت على موجَب الشرع ؟ وهل استجمعت شرائطً الصحة ؟ وهل اتفق الإتيانُ بأركانها في إبّانها ؟ فلا مبالاة بهاذه الخطرات ؛ إذ لا يخلو من أمثالها مكلَّفٌ ، وإن بذل كنه جهده ، وتناهى في استفراغ جِدّه .

ثم لا يسلمُ القضاءُ من الارتياب الذي فُرض وقوعُه في الأداءِ.

٧٢٨ فالذي ينبني الأمرُ عليه في عُروِّ الزمان عن ذكر التفاصيل ألا يؤاخذ/ أهل ٢٤٨ الزمان بما لا يعلمون وجوبَه جملة باتة .

٧٢٩ ومما يُهذَّبُ به غرضُنا في هاذا الفن أنه لو طرأ على الصلاة ما يعلمُ المصلي أنه يقتضي سجود السهو ؛ فإنه يسجد ، ولو استراب في أنه هل [يقتضي] (٢) السجود ، وكان محفوظاً في الزمان أن ترك سجود السهو لا يبطل الصلاة ، والسجود الزائدُ عمداً من غير [مقتضياً (٤) يبطل الصلاة ، فالذي يقتضيه هاذا الأصل ألا يسجد المستريب .

وإن كان هـندا الأصل منسياً في الزمان ، فسجد المستريبُ ، لم نقضِ ببطلان صلاته ؛ فإنه لم يزد سجوداً عامداً .

<sup>(</sup>١) (م)، (ف): شديد. والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٣) (م): يقضى . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٤) (م): تنقيض . (ف): مقتضيٰ ، والمثبت من : (ت) ، (س) .

وهـٰذا يلتحق بأطراف الكلام فيما يطرأ على الصلاة ، ولا يدري المصلي أنه مفسدٌ لها .

ولو فرض مثلُ هـٰذا في الزمانِ المشتملِ على العلم بالتفاصيل ، وكان [سجد](١) رجل ظاناً أنه مأمورٌ بالسجود ، ففتوىٰ معظم العلماء أنه لا تبطل صلاتهُ .

فهاذا منتهي غرضنا من كتاب الصلاة .

<sup>(</sup>١) مزيدة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

# [كنائب لزكاه ]"

• ٧٣- القول فيها مع فرض دروس التفاصيل يتعلق بأمرين: أحدهما ـ أن ما استيقن أهلُ الزمان وجوبه أخرجوه ، وأوصلوه إلى مستحقيه ، وما ترددوا في وجوبه لم يثبت وجوبه عليهم ؛ فإن الوجوب من غير علم بالموجب (٢) ، ومن غير استمكانٍ من الإحاطة به محالٌ ، وإذا كان الزمانُ خالياً عن حملةِ العلوم بالتفاريع ، فأهل الدهر غير مستمكنين من الوصول إلى العلم . وقد وقع الاحترازُ بتقييد الكلام بالتمكن عمن يجب عليه شيء في توافر العلماء ، وهو لا يدريه ، فإنه مستمكنٌ من البحث والوصول إلى العلم بمُسائلة أُولي العلم .

فهاذا أحد الأمرين .

٧٣١ والثاني ـ أنه إذا ظهر ضررُ المحتاجين واعتاصَ مقدارُ الواجب على الموسرين المثرين ، فهلذا يتعلق بأمرٍ كلِّي في إنقاذ المشرفين على الضَّيَاع ، وسيأتي ذلك ببيان شاف على الإشباع .

إن شاء الله عز/ وجل .

789

ets als als

<sup>(</sup>١) في جميع النسخ : ( فصل ) وآثرنا هـٰذا حتىٰ يتسق تقسيم العبادات علىٰ ما بدأ به المؤلف .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

# كناب القسوم

٧٣٢ فأما صومُ شهر رمضان [فإنه](١) على موجَب اطراد العرف لا يُنسىٰ ما ذكرت أصولُ الشريعة ، والمرعي فيه ما تقدم تقريره ، فما يُستيقنُ في الزمان وجوبُه ، أقامه المكلفون ، وما شُك في وجوبه لا يجب .

٧٣٣ ولو فرضت صورةٌ يتعارض فيها أمران متناقضان ولا سبيل إلى تقرير الجمع بينهما ، وليس أحدهما أولى بالتخيل والحسبان من الثاني ، فيسقط التكليفُ فيه أصلاً ، مثل أن يجتمع إمكانُ تحريم شيء وإيجابه ، كما تكرر وتقرر مراراً فيما تقدم .

٤٣٧- والقولُ في الحج يقربُ من القول في غيره من العبادات.

٧٣٥ وسبيلُنا أن نذكر الآن باباً جامعاً ، يحوي أُموراً كلية تكثرُ فائدتها ، وتظهرُ
 عائدتُها ، في تقدير خلو الزمان ، ولا يستغنى بنو زماننا عنها .

والله ولى الإعانة بفضله وطوله .

ata ata ata

<sup>(</sup>١) (م): فإنها . والمثبت من باقى النسخ .

# بابُ

## في الأمور الكلية والقضايا التكليفية

٧٣٦ فنقول: لا غَناءَ عن الإحاطة بالمكاسب؛ فإن فيها قِوامَ الدين والدنيا. فنذكر فيها ما يليق بالأغراض الكلية، ثم نذكر قواعدَ في المناكحات، ثم نختتم (١) الكلام (٢) بذكر فصول في الزواجر، والإيالات، ونستفتح القولَ في المرتبة الرابعة، إن شاءَ الله عز وجل.

٧٣٧ فأما القول في المكاسب، فنقدم (٣) على مقصودنا في خلو الزمان عن تفاصيل الشريعة فصلاً نفيساً، ونتخذه تأصيلاً لغرضنا وتأسيساً، وهاذا الفصل لا يوازيه في أحكام المعاملات فصل ، ولا يضاهيه في الشرف أصل، وقد حار في مضمونه عقولُ أرباب الألباب، ولم يحُمْ على المدرك السديد فيه أحدٌ من الأصحاب، ولست أنتقص أئمة الدين (أ وعلماء المسلمين أ ولا أعزيهم إلى الفتور والقصور عن مسالك المتأخرين، ولكن الأولين رضي الله عنهم ما دُفعوا إلى مقصود هاذا الفصل، ولم تتغشهم/ هواجمُ المحن والفتن، فكانوا في الزمان الأول لا يضعون المسائلَ قبل ٢٥٠ وقوعها، فلم (٥) يتعرضوا للمباحث التي سأخوض فيها، ولم يَعتنوا بمعانيها.

وهـٰأنا أذكر نُتفاً ، أعتدها تحَفاً عند المدّرعين مدارعَ الورع ، وأتخذها يداً عند طبقات الخلق جُمَع .

٧٣٨ فأفرض أولاً حالةً وأُجري فيها مقاصدَ ، ثم أبتني عليها قواعدَ ، وأُضبطها بروابطَ ومعاقد ، وأمهدُها أصولاً تهدي إلىٰ مراشد . فأقول :

<sup>(</sup>١) (م): يتحتم . (ف): نختم . والمثبت من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٢) (ف): الباب.

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ف).

<sup>(</sup>٤) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٥) (ف): ولم.

لو فسدت المكاسب كلُها ، وطبَّقَ طَبقَ الأرضِ الحرامُ في المطاعم والملابس وما تحويه الأيدي \_ وليس حكم زماننا ببعيد من هلذا \_ فلو اتفق ما وصفناه ، فلا سبيل إلىٰ حمل الخلق \_ والحالة هلذه \_ على الانكفاف عن الأقوات ، والتعرّي عن البزَّة .

٧٣٩ وأقرب مسالك تمتد إليها بصيرة الفطن في ذلك تلقي الأمر من إباحة الميتات عند المخمصة والضرورات ، وقد قال الفقهاء : لا تحل الميتة إلا لمضطر ، يخاف على مهجته وحُشاشته ، لو لم يَسُدَّ جوعته .

ثم اضطربت مذاهبهم في أنه إذا اضطر المرءُ ، فإلىٰ أي حد يستبيح من الميتة : فذهب ذاهبون إلىٰ أنه يقتصر علىٰ سد رمقه ، ولا يتعداه ، وصار آخرون إلىٰ أنه يشدُّ جوعته من الميتة .

ولو خضت في تحقيق ذلك ، لطال الباب بما لا يتعلق بمقصود الكتاب .

وإن هاذا فصل يقل في الزمان من يحيط بحقيقته ، فمن أراده ، فليطلبه من تعليقات المعتمدين عنا ، إلى أن يُتبِح الله لنا مجموعاً (١) في مذهب الإمام الشافعي رحمه الله .

• ٧٤٠ ومقدارُ غرضنا من ذلك : أنه قد يظن ظان أن حكم الأنام إذا عمهم الحرامُ حكمُ المضطر في تعاطي الميتة ، وليس الأمر كذلك ؛ فإن الناس لو ارتقبوا فيما ٢٥١ يطعمون أن ينتهوا إلى حالة الضرورة ، وفي الانتهاء إليها/ سقوطُ القوى وانتكاتُ المِرَر (٢) ، وانتقاضُ البنية ، سيّما (٣) إذا تكرر اعتيادُ المصير إلى هذه الغاية ، ففي ذلك انقطاعُ المحترفين عن حرفهم وصناعاتهم ، وفيه الإفضاءُ إلى ارتفاع الزرع والحراثة ، وطرائقِ الاكتساب ، وإصلاح المعايش التي بها قِوامُ الخلق قاطبة ، وقصاراه هلاكُ

 <sup>(</sup>١) مجموعاً : أي كتاباً ، وقد تحقق هذا الأمل بتأليفه (نهاية المطلب في دراية المذهب)
 والحمد لله الذي يسر لنا تحقيقه وإخراجه منذ عامين تقريباً .

 <sup>(</sup>۲) المرر جمع مِرّة . وهي أخلاط تؤثر في مزاج الإنسان وصحته ، فيقال : ممرور . ( راجع المعجم الوسيط والقاموس المحيط ) انتكث : انتقض . والمراد بالعبارة : ضعف القوة وضعف التفكير .

<sup>(</sup>٣) هاكذا في جميع النسخ ، وانظر التعليق على ( سيّما ) في الفقرة ٥٨٥ .

النـاس أجمعيـن ، ومنهـم [ذوو](۱) النجـدة والبـأس ، وحفظـة الثغـور مـن جنـود المسلمين ، وإذا وهَوْا ووههنوا ، وضعفوا واستكانوا ، استجرأ الكفار ، وتخللوا ديار الإسلام ، وانقطع السلك ، [وتبتَّر](۲) النظام .

٧٤١ ونحن على اضطرار من عقولنا نعلم أن الشرع لم يَرِد بما يؤدي إلى بوار أهل الدنيا ، ثم يتبعُها اندراسُ الدين ، وإن شرَطْنا في حق آحادٍ من الناس في وقائعَ نادرةٍ أن ينتهوا إلى الضرورة ؛ فليس في اشتراط ذلك ما يجر فساداً في الأمور الكلية .

ثم إنَّ ضعفَ الآحاد بطوارىءَ نادرةٍ إن جرَّت أمراضاً وأعراضاً ، فالدنيا قائمةٌ على استقلالها بقوامها ورجالها ، ونحن مع بقاء الموادِّ منها نرجو للمنكوبين أن يسلَمُوا ويَستبلُّوا (٣) عما بُلوا به .

 $V$Y_-$  فالقول المجمل في ذلك إلىٰ أن نفصًله: أن الحرام إذا طبَّق الزمانَ وأهلَه ، ولم يجدوا إلىٰ طلب الحلال سبيلاً ، فلهم أن يأخذوا منه قدر ( $^{(3)}$  الحاجة ، ولا تُشترط الضرورةُ التي نرعاها في إحلال الميتة في حقوق آحاد الناس ، بل الحاجة في حق الناس كافة تنزل منزلة الضرورة ، في حق الواحد المضطر ،  $^{(0)}$  فإن الواحد المضطر  $^{(0)}$  لو صابر ضرورته ، ولم يتعاط الميتة ، لهلك . ولو صابر الناس حاجاتهم ، وتعدَّوها إلى الضرورة ، لهلك الناس قاطبة ، ففي تعدّي الكافةِ الحاجةَ من خوف الهلاك ، ما في تعدّى الضرورة في حق الآحاد .

فافهموا ترشدوا .

٧٤٣ بل لو هلك واحدٌ ، لم يؤدِّ/ هلاكُه إلىٰ خرُم الأُمور الكلية ، الدنيوية ٢٥٢ والدينية ، ولو تعدّى الناسُ الحاجة ، لهلكوا بالمسلك الذي ذكرناه من عند آخرهم .

<sup>(</sup>١) في الأصل ، (ت) ، (س) : ( ذو ) والمثبت من (ف) .

<sup>(</sup>٢) (م): وينتثر. والمثبت من باقى النسخ.

<sup>(</sup>٣) استبل من مرضه أي برأ وشُفي .

<sup>(</sup>٤) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٥) ساقط من : (ف) .

٧٤٤ فإذا تقرر قطعاً أن المرعيَّ الحاجةُ ، فالحاجةُ لفظةٌ مبهمة لا يضبط(١) فيها قول ، والمقدار الذي بانَ أن الضرورةَ وخوفَ الروح ليس مشروطاً فيما نحن فيه ، كما يُشترط في تفاصيل الشرع في حق (٢) الآحاد في إباحة الميتة وطعام الغير ، وليس من الممكن أن نأتي بعبارة عن الحاجة نضبطها ضبط التخصيص والتمييز<sup>(٣)</sup> ، حتى تتميز تميز المسميات والمتلقبات ، بذكر أسمائها وألقابها ، ولكنَّ أقصى الإمكان في ذلك من البيان تقريبٌ وحسنُ ترتيب ، ينبه على الغرض ، فنقول :

٧٤٥ لسنا نعني بالحاجة تشوفَ الناس إلى الطعام، وتشوقَها إليه، فربَّ [مشتهِ](؟) لشيء لا يضره الانكفافُ عنه ؛ فلا معتبر بالتشهي والتشوف ، فالمرعى إذن دفعُ الضِّرار ، واستمرارُ الناس علىٰ ما يقيم قواهم ، وربما يستبان الشيءُ بذكر نقيضه .

ومما يُضطر محاولُ البيان إليه أنه قد يتمكن من التنصص على ما يبغيه بعبارة رشيقة ، تشعر بالحقيقة ، والحد الذي يميز المحدود عما عداه ، وربما لا يصادف عبارةً ناصة ، فتقتضى الحالة أن يقتطع عما يريدُ تمييزَه ما ليس منه ، نفياً وإثباتاً ، فلا يزال يَلقُط أطرافَ الكلام ويطويها حتى يُفضى بالتفصيل إلى الغرض المقصود .

وهـٰذا سبيلنا فيما دُفعنا إليه ، فقد ذكرنا الحاجةَ ، وهي مبهمةٌ فاقتطعنا من الإبهام التشوفَ والتشهيَ المحضَ من غير فرضِ ضرارِ من الانكفاف ، ومما نقطعه أن الانكفاف عن الطعام قد لا يستعقبُ ضعفاً ووهَناً حاجزاً عن التقلب في الحال ، ولكن ٢٥٣ إذا/ تكرر الصبرُ على ذلك الحد من الجوع ، أورث ضعفاً ، فلا نُكلف هــــذا الضربَ من الامتناع .

<sup>(</sup>ف): لا ينضبط، (ت): لا تضبط فأقول.

ساقطة من : (ت) ، (س) . **(Y)** 

ساقطة من : ( ف ) . ( ت ) ، ( س ) : التخصيص والتنصيص . (٣)

<sup>(</sup>م) ، (ت) ، (س) : مشتهى (بإثبات الياء) والمثبت من : (ف) . (1)

٧٤٦ ويتحصل من مجموع ما نَفينا وأثبتنا أن الناس يأخذون ما لو تركوه لتضرَّروا في الحال أو في المآل ، والضرارُ الذي ذكرناه في أدراج الكلام عَنَيْنا به ما يُتوقَّع منه فسادُ البنية ، أو ضعفٌ يصدُّ عن التصرف والتقلب في أمور المعاش .

044

٧٤٧ فإن قيل : هلا جعلتم المعتبر في الفصل ما ينتفعُ به المتناول ؟

قلنا: هلذا سؤال [عَمِ](١) عن مسالك المراشد، فإنا إن أقمنا الحاجة العامة في حق الناس كافّة مقام الضرورة في حق الواحد في استباحة ما هو محرم عند فرض الاختيار، فمن المحال أن يسوغ الازديادُ من الحرام، انتفاعاً، وترفّهاً، وتنعماً.

فهاذا منتهى البيان في هاذا الشان.

٧٤٨ ويتصل الآن بذلك القولُ في أجناس المطعومات ، ثم إذا نجز ، اندفعنا في الملابس والمساكن ، وما في معانيها ، فنقول :

الأقوات بجملتها مندرجةٌ تحت الضبط المقدم ، ومن جملتها اللحوم .

 $^{(Y)}$  معناه ، في ابتلائهم بملابسة الحرام ؟

قلنا: من أحاط بما أوضحناه فيما قدمنا ، هان عليه مدركُ الكلام في ذلك ؛ فإنا اعتمدنا الضرارَ وتوقعَه ، ولا شك أن في انقطاع الناس عن اللحوم ضراراً عظيماً ، يؤدي إلى إنهاك الأنفس وحل القوى . ثم إذا تبين ذلك ، فلا تعيين فيما يتعاطاه الناسُ من هذه الفنون ، مع فرض القول في أن جميعَها محرمٌ .

فليقع الوقوفُ على المنتهي الذي اعتبرناه في محاولة درءِ الضرار.

· ٧٥\_ وأما الأدوية والعقاقيرُ التي تستعمل ، [فمنعُ] (٢) استعمالها مع مسيس الحاجة

 <sup>(</sup>١) (م): غمر . والمثبت من: (ف) ، (ت) ، (س) ، عم : أعمىٰ ، ففي التنزيل :
 ﴿ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّوَّا بِعَالِمُنِنامٌ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا عَبِينَ ﴾ [الأعراف: ٦٤] .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ت) .

<sup>(</sup>٣) (م): يمنع . والمثبت من باقي النسخ .

إليها يجر ضراراً . وقد سبق القولُ في ذلك .

٢٥٤ ١ ٧٠٠ فإن قيل : ما ترون في الفواكه التي ليست/ أقواتاً ولا أدوية ؟ ؟

٧٥٧ قلنا: ما من صنف منها إلا ويسدُّ مسدّاً ، فَلْيُعتَبر فيها درءُ الضرار بها ، فما يدرأ استعمالُه ضِراراً ، فهو ملتحق بالأجناس التي تقدَّم ذكرها .

فهاذا منتهى القول في صنوف الأطعمة .

٧٥٣ فأما الملابس ، فإنها تنقسمُ قسمين :

أحدهما ما في استعماله درء الضرار ، فسبيل إباحته كسبيل الأطعمة .

والقسم الثاني ـ ما لا يدرأ ضِراراً ، ولكن يتعلق لُبسُه بستر ما يجب ستره ، أو برعاية المروءَة .

٧٥٤ فأما ستر العورة ، فهو ملتحق بما يدفعُ استعمالُه الضرارَ من المطاعم والملابس ؛ فإن تكليفَ الناس التعري عظيمُ الوقع ، وهو أوقع في النفوس من ضرر الجوع والضعف ، ووضوحُ هاذا يُغني عن الإطناب فيه .

ونحن على قطع نعلم أنه لا يليق بمحاسن الشريعة تكليفُ الرجال والنساءِ التعري مع إمكان الستر .

٥٥٥\_ وأما ما يتعلق بالمروءة من اللُّبس ، فأذكر قبله معتبراً منصوصاً عليه للأئمة
 رضى الله عنهم .

قالوا: من أفلس وأحاطت به الديونُ ، واقتضىٰ رأيُ القاضي ضربَ حجرٍ عليه عند استدعاءِ غرمائه ، فإنا نُبقي له دَسْتَ<sup>(۱)</sup> ثوبٍ ، ولا نتركه بإزارِ يستر عورته .

فإذا أَبْقَوْا له إقامةً لمروءَته [أثواباً] (٢) ، وإن كان قضاءُ الديون الحالّة محتوماً ، فلا يبعد أن يسوغ في شمول التحريم لُبسُ ما يتضمن تركُ لُبسه خَرْماً للمروءَة . ثم ذلك يختلف باختلاف المناصب والمراتب .

<sup>(</sup>١) الدّست من الثياب : ما يلبسه الإنسان ويكفيه لتردده في حوائجه ، ويليق بمروءته .

<sup>(</sup>٢) (م): أثواب ، والمثبت من باقى النسخ ،

ولا يتبين الغرض من هاذا الفصل إلا بمزيد كشف.

٧٥٦ فنقول: ما من رجلٍ إلا وهو يتردّد بين طورين في المحنة والمعافاة ، ثم بين طرفي حاليه أحوالٌ متوسطة ، ثم له في كل حالة من حالاته التي يلابسها اقتصادٌ ، وتوسطٌ ، واقتصارٌ على / الأقل ، وتناو في التحمل ، فإن اقتصر ، لم يعدّ خارماً ٢٥٥ لمنصبه ، وإن طلب النهاية ، لم يعدّ مسرفاً ، وإن [اقتصد] (١) ، كان بين طرفي الإقلال والكمال ، ثم المحجور عليه المفلسُ ، يتركُ عليه دستُ ثوبٍ يليق بمنصبه ، ويكتفَى بأقل المنازل مع رعاية منصبه . فالوجه أن نقول : إذا عم التحريمُ ، اكتفى كلَّ بما يُترك عليه من الثياب لو حجر عليه .

٧٥٧ فإن قيل : لو عَرِي رجلٌ ، ووجد ثوباً لغيره ليس معه مالكُه ، ودخل عليه وقتُ الصلاة ، فإنه يصلى عارياً ، ولا يلبس ما ليس له .

قلنا : لأن المرعيَّ في حق الآحاد حقيقةُ الضرورة ، وقد ذكرنا أنه لا يُرعَىٰ فيما يعمُّ الكافةَ الضرورةَ ، بل يكتفيٰ بحاجةٍ ظاهرة .

والمقدارُ الذي ذكرناه من اللَّبس في حكم الحاجة الظاهرة ، والدليلُ عليه ما ذكرناه من حكم المفلس .

ثم هـٰذا الذي ذكرته في لُبس المروءَة مع عموم التحريمِ ظاهرٌ في مسالك الظنون ، ولا يبلغُ القولُ فيه عندي مبلغَ القطع .

والذي قدمته في المطاعم مقطوعٌ به .

وكذلك المقدار الذي يتعلق بستر العورة مقطوع به ؛ فإن الناس ينقطعون بسبب التعرّي عن التقلّب والتصرف ، كما يمتنعون بضعف الأبدان ووهن الأركان عن المكاسب .

٧٥٨\_ وهـٰذه جملٌ في المطاعم والملابس كاملةٌ أتينا فيها بالبدائع والآيات ، مقيّدةٌ بالحجج والبينات ، وإنما يعرِفُ قدرَها متعمقٌ في العلوم موفق .

<sup>(</sup>١) في الأصل: اقتصر. والمثبت من باقي النسخ.

٧٥٩ فأما المساكنُ ، فإني أرى مسكنَ الرجل من أظهر ما تمس إليه حاجتهُ ، [والكِنُّ](١) الذي يؤويه وعيلتَه وذريتَه ، مما لا غناء به عنه

وهنذا الفصل مفروض فيه إذا عم التحريم ، ولم يجد أهلُ الأصقاع والبقاع متحوّلاً ٢٥٦ عن ديارهم إلى مواضع مباحة ، ولم يستمكنوا من إحياءِ موات/ وإنشاء (٢) مساكن ، سوى ما هم ساكنوها .

٧٦٠ فإن قيل : ما اتخذتموه معتبركم في الملابس المفلُس المحجورُ عليه ، ثم لا يُترك على المفلس مسكنُه .

قلِنا : سببُ ذلك أنه في غالب الأمر نجد كِنّاً بأجرة نَزْرة ، فليكتَف بذلك .

والذي دُفعنا إليه لا يؤثر هذا المعنىٰ فيه ؛ فإن المجتنّب عند عموم التحريم ملابسةُ المحرمات ، وهذا المعنىٰ يطَّرد في البقاع المستأجرة وغيرها . فإذن تقرر التحاق المساكن بالحاجات ، وبطل النظر إلى المملوك والمستأجر [لعموم] (٣) التحريم ، ولا طريق إلاً ما قدّمناه .

٧٦١ـ ثم يتعين الاكتفاءُ بمقدار الحاجة ويحرم ما يتعلّق بالترفّه والتنعُّم .

فهاذا مبلغٌ كاف فيما أردناه . فإن شذّت عنّا صورٌ في الفصل المفروض لم نتعرّض لها ، ففيما مهدناه بيانُ ما تركناه .

٧٦٧- ومما يتعلق بتتمة البيان في ذلك أن جميع ما ذكرناه فيه إذا عمت المحرماتُ ، وانحسمت الطرقُ إلى الحلال ، فأما إذا تمكن الناس من تحصيل ما يحلّ ، فيتعين عليهم تركُ الحرام واحتمال الكلّ في كسب ما يحلّ ، وهذا فيه إذا كان ما يتمكنون منه مُغْنياً (٤) كافياً دارناً للضرورات ، ساداً للحاجة .

<sup>(</sup>١) (م): ولكن . والمثبت من باقي النسخ . والكِنُّ : الستر ، وكل ما يرد الحر والبرد من الأبنية .

<sup>(</sup>٢) (ف)، هامش(س): واقتناء.

<sup>(</sup>٣) (م): بعموم . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٤) (ت)، (س): معيناً.

فأما إذا كان لا يسدّ الحاجة العامة ، ولكنه يأخذ مأخذاً ويسد مسداً ، فيجب الاعتناءُ بتحصيله ، ثم بقية الحاجة تتدارك بما لا يحل ، على التفصيل المقدم .

٧٦٣ فإن قيل : ما ذكرتموه فيه إذا طبّقت المحرماتُ طبقَ الأرض ، واستوعب الحرامُ طبقات الأنام . فما القول فيه إذا اختص ذلك بناحيةٍ من النواحي ؟ ؟

قلنا : إن تمكن أهلها من الانتقال إلى مواضع ، يقتدرون فيها على تحصيل الحلال ، تعيّن ذلك .

٧٦٤ فإن تعذَّر ذلك عليهم ، وهم جمَّ غفير ، وعدد كبير/ ولو اقتصروا علىٰ سدَّ ٢٥٧ الرَمَق ، وانتظروا انقضاءَ<sup>(١)</sup> ، فالقول <sup>(٣)</sup> في الناس كافة ، فليأخذوا أقدار حاجاتهم ، كما فصلناها .

فهاذا نهاية (٤) المطلب في دراية هاذه القاعدة العظيمة .

٧٦٥ فإن قيل : أطلقتم تصويرَ عموم التحريم ، فأبينوا ما أبهمتموه وأوضحوا ما أجملتموه .

قلنا: إذا استولى الظلمة ، وتهجّم على أموال الناس الغاشمون ، ومدّوا أيديهم اعتداءً إلى أملاكهم ، ثم فرقوها في الخلق وبثوها ، وفسدت مع ذلك الساعات ، وحادت عن سَنَنِ الشرع المعاملات ، وتعدى ذلك إلى ندور الأقوات ، وتمادى على ذلك الأوقات وامتدت الفترات ، ولا خفاءً بتصوير ما نحاوله .

ثم إذا ظهر ما ذكرناه ، ترتبت عليه الشبهات ، فإذا جاز أخذُ الكفايةِ من المحرمات ، لم يخف جوازُه في مظان الشبهات .

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) (ف)، (ت)، (س): مكاسبهم.

<sup>(</sup>٣) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) هذا التعبير اتخذه إمام الحرمين فيما بعد عنواناً لأكبر مؤلفاته وأخطرها ، وهو كتاب : (نهاية المطلب في دراية المذهب) .

٧٦٦ ثم تختص هاذه الحالةُ بحكم : وهو أن من صادفَ شيئاً في يد إنسان ، وهو يدعيه لنفسه ملكاً ، وما عمّ التحريمُ في الزمان ، فيجوزُ للناظر إلى ما في يده الأخذُ بكونه ملكاً له ، وإن غلب على الظن تحريمه ، وكيف لا والقاضي يُجريه على ملكه عند فرض النزاع ، حتى تقوم بيّنة لمن يدّعيه ، ويزعم كونَ صاحب اليد مبطلاً فيه ، وهاذا حكم الجواز .

ولا يخفيٰ مأخذ الورع علىٰ من ينتحيه .

فهاندا الفصلُ [العظيمُ] (١) القدر الذي رأينا تقديمه على الخوض في غرضنا من العصر الذي يدرُس فيه العلمُ بتفاصيل الشريعة ، وقد عاد بنا الكلام إليه .

٧٦٧ فنقول: إذا عسر مدرك التفاصيل في التحريم والتحليل فنتكلم فيما يحل ٢٥٨ ويحرم من الأجناس، ثم نتكلم فيما يتعلق بالتصرّف في الأملاك/، وحقوق الناس.

٧٦٨ فأما القول فيما يحرم ويحل من أجناس الموجودات ، فليس يخفىٰ علىٰ أهل الإسلام ـ ما بقيت أُصول الأحكام ـ أن مرجع الأدلة السمعيّة كلِّها كتابُ الله تعالىٰ . وأبين آية في القرآن في التحريم والتحليل ، قول الله العزيز : ﴿ قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِىَ إِلَىٰ عُكرَمًا عَلَىٰ طَاعِدِ يَظْمَمُهُ وَإِلَا آن يَكُونَ مَيْسَتَةً أَوْدَمًا مَسْفُوحًا أَوْلَحَمَ خِنزِيرِ ﴾ [الانعام: ١٤٥] .

وهاذه الآية من المحكمات التي لا يتطرق إليها تعارض الاحتمالات ؛ وطرق التأويلات ، وليست من المتشابهات ، وهي من آخر ما نزل على المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وقد انطبق مذهبُ مالكِ إمام دار الهجرة على ظاهر الآية ، ولو قلت : إن هاذه الآية ليست مُعضلة عليّ [في](٢) محاولة الذّب عن مذهب الشافعي رضي الله عنه ، لكنتُ مظهراً ما لا أضمره .

٧٦٩ فإذا نُسيت المذاهبُ فما لا يُعلم فيه تحريمٌ يجري على حكم الحِل ، والسبب

<sup>(</sup>١) (م)، (ت)، (س): عظيم. والمثبت من: (ف).

<sup>(</sup>٢) مزيدة من : (ت) ، (س) .

الركن الثالث/ باب في الأمور الكلية والقضايا التكليفية \_\_\_\_\_\_\_

فيه أنه لا يثبت لله حكمٌ على المكلفين غيرُ مستندِ إلى دليل ، فإذا انتفىٰ دليل التحريم ثمَّ (١) ، استحال الحكم به .

فإن قيل : كما انتفى الدليلُ على التحريم ، انتفى الدليلُ على التحليل .

قلنا: إذا (٢) انحسمت مسالك الأدلة في النفي والإثبات ، فموجَب انتفائها انتفاء الحكم ، وإذا انتفى الحكم ، التحق المكلفون في الحكم الذي تحقّق انتفاؤه بالعقلاء قبل ورود الشرائع ، ولو لم يرد شرعٌ ، لما كان على الناس من جهة الله تعالى حجرٌ وحرج ، ثم إقدامهم وإحجامهم مع انتفاء الحجر عنهم يستويان ، ومقصودُ الإباحة في الشرع ، انتفاء الحرج ، واستواء الفعل والترك .

وهـٰذا في<sup>(٣)</sup> التحقيق بمثابة انتفاء الأحكام قبل ورود الشرائع .

٧٧٠ فإن قيل : من الأصول أن الأعيان لله تعالىٰ ، فلتبق على الحظر إلىٰ أن يرد
 من مالك الأعيان/ إطلاق .

قلنا : هـٰذا قول من يرى المصيرَ إلى الحظر قبل ورود الشرائع .

وهـٰذا المذهب باطل قطعاً ، وقد<sup>(٤)</sup> رددنا علىٰ منتحليه في أصول الفقه<sup>(٥)</sup> ، فليطلبه من يحاوله في ذلك الفن .

٧٧١ وإن زعم السائل أن من أصول شريعتنا ألا تنسى ، وإن نُسيت التفاصيل تغلظ الحظر ، فليس الأمر كذلك ؛ فإن المذاهب في ذلك متعارضة ، فالذي يقتضيه مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله في تفصيل الأحكام إجراء الأعيان على الحظر إلا أن تقوم دلالة في الحل .

<sup>(</sup>١) ساقطة من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) ساقطة من : (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٥) انظر البرهان . فقرة : ( ٢٣ ) وما يعدها .

٧٧٢ والذي يقتضيه مذهبُ الشافعي رحمه الله إجراءُ الأحكام على التحليل إلىٰ أن يقوم دليل على الحظر والتحريم .

٧٧٣ ومذهب مالك رحمه الله حصرُ المحرمات فيما اشتمل عليه قولُه تعالىٰ :
 ﴿ قُل لَا آَجِدُ فِي مَآ أُوحِى إِلَىٰ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ ﴾ [الانعام: ١٤٥] الآية .

٧٧٤ فكيف يكون ما قدّره السائل أصلاً مع تعارض هاذه المذاهب ؟ والأصل هو المتفق عليه المقطوع به ؟

٧٧٥ فإذا دَرَست المذاهب ، فليس ادعاءُ الحظر أولى من ادعاء الإباحة ، وإذا تعارضت الظنون ، انتفى الحكم كما سبق تقريره ، وقد قدّمنا في العبادات أن ما انتفىٰ دليلُ وجوبه ، لم نوجبه ، والتحريم إذا انتفىٰ دليله كالوجوب إذا عُدم دليله .

٧٧٦ وأنا الآن بعد نجاز هاذا أقول: فاضِلُ هاذا الزمان من يفهم مداخل هاذه الفصول ومخارجَها، ويستبين مسالكها ومناهجَها؛ والمرموق الذي تثنىٰ عليه الخناصر في الدهر من يحيط بشرف هاذا الكلام، وتميزه عن كلام بني الزمان، ولا حاجة إلىٰ تكلف التصلف في مصاولة العلماء، ومطاولتهم؛ فإن هاذا مما كفانيه الله تعالىٰ، ولكني قد أرىٰ في أثناء ما أُجريه التنبية علىٰ علق قدر ما يجري، كانيه الله تعالىٰ عنده مطالعهُ المطلعُ عليه، ولا يستمر عليه فتنفلت/ عنه مزايا الفوائد. والله ولى التأييد والتسديد، بمَنّه ولطفه.

فهاذا بيان ما أردناه في تحليل الأجناس وتحريمها .

٧٧٧ قأما تفصيلُ القول في الأملاك : فالأملاك محترمة كحرمةِ ملاكها ، والقول فيها في مقصود هاذا الكتاب يتعلّق بفصلين .

أحدهما \_ في المعاملات التي يتعاطاها الملاك .

والثاني ـ في الحقوق التي تتعلق بالأملاك .

<sup>(</sup>١) (ت)، (س): يثبت . ويتثبت أي يتوقف ويتأنّى .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : ( ف ) .

٧٧٨- فأما القول في المعاملات: فالأصل المقطوعُ به فيها اتباعُ تراضي الملاك، والشاهد من نص القرآن في ذلك، قوله تعالىٰ: ﴿ لَا تَأْكُلُوۤا أَمُوالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِلِّ إِلَّا أَن تَكُوكَ يَحِكُرةً عَن تَرَاضِ مِنكُم ﴾ [النساء: ٢٩].

فالقاعدةُ المعتبرةُ أن الملاكَ مختصُّون بأملاكهم ، لا يزاحمُ أحدٌ مالكاً في ملكه من غير حقَّ مستحق ، ثم الضرورةُ تُحْوِجُ مُلاَكَ الأموال إلى التبادل فيها ؛ فإن أصحاب الأطعمة قد يحتاجون إلى الأطعمة . وكذلك الطعمة قد يحتاجون إلى الأطعمة . وكذلك القول في سائر صنوف الأموال .

٧٧٩ فالأمر الذي لا شك فيه تحريمُ التسالب والتغالبِ ومدِّ الأيدي إلى أموال الناس من غير استحقاق ، فإذا تراضَوْا بالتبادل ، فالشرع قد يضرب على المتعبِّدين ضروباً من الحجر في كيفية المعاملات استصلاحاً لهم ، وطلباً لما هو الأحوط والأغبط ، ثم قد يُعقلُ معاني بعضها ، وقد لا يعقل عِللُ بعضِها ، والله الخبير بخفايا لطفه فيها .

٧٨٠ ثم لو تراضى الملاك على تعدِّي الحدودِ في العقد ، لم يصح منهم مع التواطؤ والتراضى إذا بقيت تفاصيلُ الشريعة .

فإذا دَرَسَت [وقد](١) عرف بنو الزمان أنه كان في الشرع تعبّداتٌ مرعية في العقود ، وقد فاتتهم بانقراضِ العلماء ، وهم لا يأمنون أن يوقعوا العقود مع الإخلال بعقود (٢) الشرع وتعبداته ، على وجوه لو أدركها المفتون ؛ لحكموا بفسادها . وليس/ لهم من ٢٦١ العقود بدّ . ووضوح الحاجةِ إليها يغني عن تكلف بسطٍ فيها (٢) ، فليُصدروا العقود عن التراضي ، فهو الأصل الذي لا يغمض ما بقي من الشرع أصل ، وليجروا العقود على حكم الصحة .

<sup>(</sup>١) (م): فقد . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٢) (ف)، (ت)، (س): بحدود.

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ف).

٧٨١ وفي تفاصيل الشرع ما يعضد هاذا ، فإن رجلين لو تبايعا ، ثم تنازعا في مجلس القاضي ، فادّعىٰ أحدهما جريانَ شرطٍ مفسدٍ للعقد ، [وأنكره](١) الثاني ، فالذي صار إليه معظمُ الفقهاء أن القول قولُ من ينفي المفسدَ ، والعقدُ محمول على حكم الصحة .

وهاذا إنما ذكرته إيناساً وتوطئة لمساق الكلام وإلا فلا [معتضد] في مثل ما ذكرناه لأهل زمانٍ دَرَسَت فيه تفاصيلُ الشريعة ، غيرَ أن الكلام يجرّ الكلام ، وما ذكرناه في الزمن العريّ (٣) عن التفاصيل مقطوع به ؛ فإن الخلق مضطرون إلى التعامل لا يجدون لهم منه بدّاً .

وقد ذكرنا أن الحرام إذا طبق طبق الأرض ، أخذ الناسُ منه أقدارَ حاجاتهم ، لما حققناه من نزول الحاجة في حق العامة منزلة الضرورة في حق الآحاد . وهذا مع بقاء الشريعة بتمامها وجملتها<sup>(3)</sup> ، فكيف إذا مست الحاجة إلى [التعامل]<sup>(0)</sup> ، ولم يجد الخلق مرجعاً في الشرع يلوذون به ؟

٧٨٧ ثم إذا ساغت المعاملات ، فلا تخصيص لبعضها بالجواز ؛ فإن منها ما هو [وصلة] (٢) إلى الأقوات والملابس ونحوها . ومنها ما هو تجاثر (٧) ، وهي مكاسب لا سبيلَ إلىٰ حسمها .

٧٨٣ والقولُ الضابط في ذلك أن ما لا يُعلم تحريمهُ من المعاملات ، فلا حجر فيه عند خلو الزمان عن علم (^) التفاصيل .

<sup>(</sup>١) (م): فأنكره. والمثبت من باقي النسخ.

<sup>(</sup>٢) (م): معتقد . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) (ف): وجُمامها.

<sup>(</sup>٥) (م): التعليل. والمثبت من باقي ألنسخ.

 <sup>(</sup>٦) في الأصل ، (ت) ، (س) وصيلة ، وفي هامش (س) : ﴿ وسيلة ﴾ ، والمثبت من
 (ف) .

<sup>(</sup>٧) تجاثر أي تجارات . جمع تجارة مثل عمارة وعمائر .

<sup>(</sup>٨) ساقطة من : (ف) .

فالقول(١) فيه كالقول في إباحة الأجناس ، وقد تقدم موضحاً مفصلاً .

وهـاذا<sup>(٢)</sup> بيان العقود الصادرة عن التراضي . فأما التغالب ، فلا يخفىٰ تحريمُه ، ما بقيت أُصول الشريعة .

٧٨٤ وقد/ تقع صورةٌ عويصة ، لا تدرك إلا بعلم التفصيل ، مثل أن يغصِب رجلٌ ٢٦٢ ساجةً (٣) ، فيُذرجَها في أثناءِ بناءٍ له ، ولو انتزع لتهدّم البناءُ .

فقد يخطر لبعض الناس أن الساجة تنزع ، وترد إلى مالكها ؛ لأنه ظالم لما غَصَبَ منه ملكه . وقد يخطر للآخرين (٤) أن في هدم بناء الغاصب تخسيرَه ، وإحباط ملكه ، وذو الساجة يجد بثمنها مثلَها ، فيتعارض في مثل هذا إمكان النزع وتحريمه ، ولا سبيل لأهل الزمان إلى الحكم بالظن . وترك الخصومة ناشبة بينهما ، يجر ضرراً عظيماً .

ولو قلنا: يُتوقف في الواقعة ، ففي التوقّف اتباع الحيلولة بين مالك الساجة [وبينها] (٥) ، وهو تنجيز مراد الغاصب الباني .

٧٨٥ فالذي تقتضيه الحالة أن يغرَمَ صاحبُ البناء لصاحب الساجة قيمتَها ؛ فإن مما يُقطع به من غير تعريج على ظن أن الحيلولة بين المالك وملكه من غير عوض محال ، مع إمكان بذل العوض ، ورد عين الساجة مظنون ، [ولا](٢) سبيل إلى بناء الأمر على الظنون مع عدم المفتين ، وانحسام الطرق إلى درك مذاهبهم .

فليتخذ الفطن ما ذكرناه معتبراً في أمثال ما نصصنا عليه .

<sup>(</sup>١) (ف)، (ت)، (س): والقول.

<sup>(</sup>٢) (ف)، (ت)، (س): هنذا (بدون واو).

 <sup>(</sup>٣) الساجة: ضرب من الخشب كان يستخدم في البناء وغيره.
 وهذه اللفظة تحرف في كثير من البحوث الفقهية الحديثة إلى ( ساحة ) بالحاء المهملة.

<sup>(</sup>٤) (ف): لآخرين.

<sup>(</sup>٥) ( م ) : وبينهما . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٦) (م)، (ف): فلا . والمثبت من : (ت)، (س) .

٧٨٦ وإن [أشكل] (١) على أهل الزمان أن ما في أيديهم محرّم أم لا ؟ فقد ذكرنا أن أخذ الحاجة من المشتبهات إذا عمت سائغٌ مع استقلال العلماء بالتفاصيل ، فما الظن والزمان خال عن معرفة التفاصيل ؟ ؟ .

٧٨٧ ويجوز الازدياد على قدر الحاجة في خلو الزمان عن المشتبهات ؛ فإن أهل الزمان لم يستيقنوا تحريماً في الزائد على مقدار الحاجة . وقد تمهد أن ما لم يقم عليه ٢٦٣ دليلُ التحريم ، فلا حرج فيه في الزمان الشاغر عن حملة العلوم بتفاصيل الشريعة/ فهذا منتهى المقصد فيما يتعلق بالمعاملات .

٧٨٨ فأما القول في الحقوق المتعلقة بالأموال ، فالمسلك الوجيز فيه أن الحقوق تنقسم إلىٰ ما يُفرضُ لمستحقِّين مختصين ، وإلىٰ ما يتعلق بالجهات العامة :

فأما ما يقدَّرُ لأشخاصِ معينين ، كالنفقات وغيرها ، فما عُلم في الزمان وجوبُه حكم به ، وما لم يعلم بنو الزمان لزومَه ، فالأمر يجري فيه علىٰ براءَة الذمة .

٧٨٩ وأنا الآن أضرب من قاعدة الشرع مَثْلَين يُقَضِّي الفطنُ العجبَ منهما ، وغرضي بإيرادهما تنبيهُ القرائح لدرك المسلك الذي مهّدتُه في الزمان الخالي ، ولست أقصد الاستدلال بهما ؛ فإن الزمان إذا فُرضَ خالياً عن التفاريع والتفاصيل ، لم يستند أهلُ الزمان إلا إلى مقطوع به ، فالذي (٢) أذكره من أساليب الكلام في تفاصيل الظنون .

فالمثَلاَن أحدهما في الإباحة ، والثاني في براءة الذمة .

٧٩٠ فأما ما أضربه في المباحات مثلاً ، فأقول : الصيود (٣) مباحة ، وليس لها نهاية ، فلو اختلط بها صيودٌ مملوكة ، والتبس الأمر ، فما من صيد يقتنصُه المرءُ إلا ويجوز أن يكون ما احتوت عليه يدُه الصيدَ المملوك .

<sup>(</sup>١) في الأصل : (أشكلت) . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) (ف): والذي.

<sup>(</sup>٣) (م): في الصيود.

ثم اتفق العلماءُ على أن الاصطياد لا يحرم ، لأن ما يحل من الصيود غير متناهٍ ، والمختلط به محصورٌ متناهٍ .

٧٩١ـوقد قدمنا أن ما لاحرج فيه ، ولاحجر لا يتناهىٰ ، وإنما المعدود المحدود ما يحرم ، فإذا التبس علىٰ بني الزمان أعيانُ المحرمات وهي مضبوطة [لم يحرم](١) عليهم ما لا يتناهىٰ .

٧٩٧-[وأما] (٢) الذي أضربه مثلاً في براءة الذمة ، فأقول : لو علم رجلٌ أن لإنسان عليه ديناً ، والتبس عينُ ذلك الرجل عليه التباساً لا يُتوقَّعُ ارتفاعه ، فمن ادّعىٰ من آحاد الناس مع اطراد الالتباس أنه مستحق الدَّين ، لم يجب على المدَّعَى/ عليه بمجرد دعواه ٢٦٤ شيء ، ولو حلف لا يلزمه تسليمُ شيء إليه ، كانت يمينه بارّة ، إذ لو منعناه من اليمين ، وحملناه على النكول وغرّمناه المدَّعَىٰ ، فقد يدعي عليه آخر ذلك الدينَ قائلاً : إن الأول كان مبطلاً ، وأنا ذو الحق ، ثم يطّرد ذلك إلىٰ غير نهاية ، فالاستمساك بالبراءة أولىٰ ، من جهة أن الذين لا يستحقون عليه شيئاً لا ينحصرون ، فتغليب ما [انتفت] (٣) النهاية عنه أحرىٰ .

٧٩٣ والذي يعضدُ ذلك أنه إذا كان للرجل أُختُ محرّمةٌ من الرضاع مثلاً ، وقد اختلطت بنسوة لا ينحصرن [عندنا](٤) ، فللرجل أن ينكح منهن من شاء .

وهلذا أبدع مما تقدم ، من جهة أن التحريم مغلب في الأبضاع .

٧٩٤ـ وإذا تقابل في امرأة سببا تحريم وتحليل ، من غير ترجيح أحد الوجهين على الثاني ، فالحرمة مغلبةٌ في البُضع على وضع الشرع ، ومع هـنذا [أبحنا للذي](٥) خفيت

<sup>(</sup>١) (م): ثم حرم . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٢) (م): فأما . والمثبت من باقي النسخ .

<sup>(</sup>٣) (م): انتهت . والمثبت من باقي النسخ .

 <sup>(</sup>٤) في الأصل : (ت) ، (س) : (عندها ) والمثبت من (ف) .

<sup>(</sup>٥) (م): الخفاء الذي . والمثبت من باقي النسخ .

- الركن الثالث/ باب في الأمور الكلية والقضايا التكليفية

عليه (١ أخته من الرضاع ١) ، واختلطت بنسوة غير منحصراتٍ عندنا أن ينكح منهن من يشاء ، على شرط الشرع .

فوجب<sup>(٢)</sup> بما ذكرناه أن موجب تفاصيل الشريعة النظرُ إلىٰ ما لا يتناهىٰ ، ولا يتغير الحكم فيه بأن يختلط به ما يتناهى .

٧٩٠ ومما يستتمُّ به هاذا الكلام إذ لابسناه ، أنه إذا انتقلت حماماتُ بلدةٍ وهي مملوكة إلىٰ بلدةٍ أخرىٰ ، واختلطت بحمام [مباح](٢) ، فالذي صار إليه المحققون في علوم الشريعة أنه لا يحرم الاصطياد بسبب هاذا الاختلاط.

٧٩٦\_ وإن فُرض اختلاطُ ما لا يتناهىٰ عندنا بما لا يتناهىٰ ، فإن كان ما ذكرته محفوظاً عند أهل الزمان بنوا عليه ما سبق من حمل الأمر على براءَة الذمة ، عند تخيّل الوجوب من غير استيقان ، وكذلك ينبني الأمرُ على الحِلِّ ورفع الحرج ، فيما لا يستيقنُ فيه تحريمٌ.

٧٩٧ وإن عَرِي الزمانُ عن الإحاطة/ بما ذكرتُه ، فالذي تقتضيه القاعدة الكليةُ (° نفئ الوجوب ، فيما لم يقم دليل [علىٰ وجوبه ، وارتفاعُ الحرج فيما لم يثبت فيه حظر](٤) ، فإذن هاذا مستبين على هاذه القضية من القاعدة الكلية ٥) وإن [نُسي](٢) ما قدمته من الأمثلة [في]<sup>(٧)</sup> الاختلاط .

٧٩٨ـ فهـٰذا آخر ما حاولناه الآن في تعلُّق الحقوق لمعينين بأموالِ الناس نفياً وإثباتاً .

ساقط من : (ف) . (1)

<sup>(</sup>ف)، (ت)، (س): فوضح. (٢)

<sup>(</sup>م)، (ت)، (س): مباحة . والمثبت من : (ف) . (٣)

<sup>(</sup>٤) زيادة من (ف) ، (س) .

ساقط من : (ت) . (0)

<sup>(</sup>م): يبني . والمثبت من باقى النسخ . (7)

<sup>(</sup>م): من . والمثبت من باقى النسخ . **(V)** 

٧٩٩ فأما القول فيما يتعلق بالجهات العامة من الحقوق ، وقد أحلنا على هاذا
 طَرفاً من الكلام في الزكاة ، فنقول فيه :

إذا كانت هذه المرتبة مفروضة في بقاءِ أصول الشريعة في الادّكار فالجهات العامة يبقى العلم بأصلها شائعاً مستفيضاً [ذائعاً] (١) ، وإن فُرض دروسُ الذّكر فيه ، فتكون سائرُ الأصول دارسة عن الادّكار والأفكار أيضاً ، ويقع الكلام في المرتبة الرابعة حينتذ فيما لا يتصور دروسه . والكلام في بقاء الأصول .

٠ ٨٠٠ فالواجب إنقاذُ المشرفين على الردى من المسلمين .

فإذا فُرض بين ظَهْرانَي المسلمين مضرورٌ في مخمصةٍ ، أو جهةٍ أُخرىٰ من جهات الضرورة ، واستمكن المثرون الموسرون من إنقاذه بأموالهم ، وجب ذلك على الجملة .

٨٠١ ثم يدرك بمقتضى العقل وراء ذلك أمران :

أحدهما أن من سبق إلى القيام بذلك ، فقد أسقط الفرضَ عن الباقين .

والثاني \_ أن الموسرين بأجمعهم لو تواكلوا وتخاذلوا ، [وأحال](٢) البعض على البعض ، حتى هلك المضطر ، حَرِجوا من عند آخرهم ؛ إذ ليس بعضُهم بالانتساب إلى التضييع أولى من بعض ، وقد عمّهم العلم ، والتمكن من الكفاية .

وهاذا الذي فصلناه معنى فرض الكفاية في قاعدة الشريعة .

<sup>(</sup>١) مزيدة من : (ت) ، (س) . وفي (ف) داعياً .

<sup>(</sup>٢) (م): فأحال . والمثبت من باقى النسخ .

<sup>(</sup>٣) (م): وكلما. والمثبت من باقي النسخ.

٨٠٣ فهاذا منتهى المقصود فيما يتعلق بالأملاك من المعاملات والحقوق الخاصة والعامة .

وأنا أذكر الآن فصلاً في المواريث ، حتىٰ يتم الكلام<sup>(١)</sup> في فنه إن شاء الله عز وجل .

#### [ فَضَافًا ]

3.4 نقل النقلةُ في مأثور الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تعلموا الفرائض ؛ وعلّموها الناسَ ، فإنها تنسىٰ ؛ وهو أول علم ينزع (٢) من أمتي  $^{(7)}$  والعلم بالفرائض في هنذا الزمان غض طري والحمد لله . وفحوى الحديث مبشرة ببقاء علوم الشريعة في عصرنا ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم قال : إن علم الفرائض أول ما ينزع من أمتي .

ه ١٠٠ فلو أعضلت تفاصيلُ الفرائض ، وهاذا [يعسُر] (٤) تصويرُه مع بقاء الذكر في الأصول ، فإن [فُرض] (٥) دروسٌ في التفاصيل ، فالذي يتعلق بمساق الكلام الذي نُجريه صنفان :

٨٠٦ أحدهما \_ فيه إذا مات رجل وخلّف مختصين به ، وعُلم أنهم ورثة ، ولكن أشكل مقدارُ ما يستحقه كل واحد ، فالذي تقتضيه القاعدة الكليةُ ، أنهم إذا اصطلحوا وتراضَوْا علىٰ أمر ، نَفَذَ ما تراضَوْا به .

<sup>(</sup>١) ساقطة من: (ف).

<sup>(</sup>٢) (ف)، (ت)، (س): ينتزع.

<sup>(</sup>٣) أخرجه ابن ماجه : ( ٢٧١٩ ) ، والدارقطني : ( ٢٧/٤ ) ، والحاكم : ( ٣٣٣/٤ ) ، وابن عدي في الكامل وهو ضعيف ، بل واهٍ ( ر . تلخيص الحبير : ٣/ ١٧٢ حديث رقم ١٣٨٧ ، وخلاصة البدر المنير : ٢/ ١٢٨ حديث رقم ١٧٢٧ ) .

<sup>(</sup>٤) (م): يعد ، والمثبت من: باقي النسخ ،

<sup>(</sup>٥) (م)، (ف): قروض . والمثبت من : (ت)، (س).

وإن أَبَوْا وتمانعوا ، فالوجه التسويةُ بينهم ، فإنهم مع التباس الحال متساوون ، ولا مطمع في ارتفاع اللّبس مع انقراض العلماء ، ولا وجه لتبقية النزاع بينهم ، مع مسيس حاجاتهم ، فاقتضىٰ مجموعُ ذلك التسوية .

ونحن نضرب لذلك مثلاً من تفاصيل الشرع للإيناس والتشبيه بحال الالتباس ، فنقول :

٨٠٨ ومما يتَّصل بهاذا أن الرجل إذا مات وخلَّف طائفةً من الأقارب ، وجوّزوا أن يكون فيهم محجوبون ، وقدّر كلُّ واحد ذلك (١) في نفسه ، واستوَوْا في هاذا التردّد ، وتحققوا أنهم المستحقون ، أو فيهم المستحقون ، فالذي تقتضيه القاعدة الاصطلاحُ ، أو التسوية كما سبق تقريره .

فهاذا أحد الصنفين.

 $^{7}$   $^{8}$   $^{8}$   $^{8}$   $^{9}$ 

ولو لم يَدْرِ من يعلم أصلَ الاستحقاق أن المقدارَ المستيقن كم ؛ فيجوز (١٤) أن يكون

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) الواو مزيدة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

<sup>(</sup>٤) (ف): يجوز . (ت) ، (س): فجوّز .

• ٥٥ \_\_\_\_\_\_ الركن الثالث/ باب في الأمور الكلية والقضايا التكليفية

أقل القليل ، وجوّز أن يثبت له استحقاق الجميع على الاستغراق ، وكان قد درست الفرائض والمقدّرات ، فلا يمكن أن يسلّم إليه شيء ؛ إذ لا مقدار إلا ويجوز أن يكون المستيقنُ أقلَّ منه ، فجميع المال بينهما على الحكم المقدم فيه ، إذ كان كل واحدٍ منهما يجوز أن يكون هو المستحق لجميع التركة .

م ۱۸۰ ولو خلَّف قريباً ، وجوز أهل الزمان أن يكون وارثاً مستغرقاً ، وجوّزوا أن يكون المال مصروفاً إلى مصالح المسلمين ، فهاذه الجهةُ مع الوارث بمثابة قريبين ٢٦٨ التبس الوارث منهما ، فلتجر هاذه المسائل على/ قاعدتين :

إحداهما \_ طلب الاستيقان .

والأُخرىٰ \_[أن](١) الاستحقاق ، إذا دار بين شخصين أو أشخاص وكان لا يعدوهم الاستحقاق ، واستوَوْا في جهات الإمكان ، فالمال بينهم على البيان المقدم .

٨١١ ونحن نختم (٢) هاذا الفصل الآن بمشكلة عجيبة ، ومعضلة غريبة نوردها في معرض السؤال ، ويتبين (٣) الغرض [منها] (٤) في معرض الانفصال .

فإن قيل : قد بنيتم فصولَ الكلام في هاذه المرتبة على مستندات مستيقنة ، وكررتم غيرَ مرةٍ أن الظنون لا يرتبط بها في خلو الدهر عن حملة الشريعة حكم ؛ فإن ظنون مَنْ ليس من أحزاب العلماء لا وقع لها ، وصرتم إلى أنه لا يثبت شيءٌ إلا بقطع ، وقد ناقضتم الآن ما هو قطبُ الكلام وقاعدةُ المرام ؛ إذ قلتم : إذا دارت التركة المخلَّفةُ بين اثنين ، وجوّز كل واحد منهما أن يكون مستحقاً مستغرقاً ، وجوز أن يكون محجوباً مزحوماً محروماً ، فالتركة بينهما ، وليس واحد منهما على استيقان في الاستحقاق .

٨١٢ ـ فهلا قلتم بناءً على اليقين : لا يأخذ واحد منهما شيئاً من التركة ؟ من حيث لا يركن إلى قطع في الاستحقاق ، وبناءُ الأمر على استوائهما ، وإشعارُ ذلك بتوزيع

<sup>(</sup>١) مزيدة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) (ت)، (س): نختتم.

<sup>(</sup>٣) (ف): ويبين.

<sup>(</sup>٤) مزيلة من : (ف) ، (ت) ، (س) .

التركة عليهما من أدق مسالك الظنون ، وأغمض فنون المجتهَدات في الدعاوَىٰ والبينات ، وغيرهما من المشكلات ، ولا يستقل به إلا فطنٌ ريان من علوم التفاصيل في التكاليف .

والمرتبة الثالثة مبناها على دروس العلم بفروع الشريعة وفصولها مع بقاء قواعدها وأُصولها ؟

فهلذا هو السؤال.

٨١٣ وسبيل الانفصال عنه أن نعترف أولاً بانتفاء اليقين كما أوضحه السائل ، ثم
 نعترف بأن واحداً من الرجلين غيرُ<sup>(١)</sup> مستيقن/ استحقاق<sup>(٢)</sup> نفسه ، ولكنا نقول :

118 من الأصول التي آل إليه مجامع الكلام أنه إذا لم يُستيقن حجرٌ أو حظرٌ من الشارع في شيء ، فلا يثبت فيه تحريم في خلو الزمان ، فإن (٢) لم يَستيقن (٤ واحدٌ منهما استحقاقاً ٤) ، فليس نعلم أيضاً حجراً عليه فيما يأخذه ، وقد تحققنا أن الاستحقاق لا يعدوهما ، فعدمُ الاستيقان في الاستحقاق يعارضه انتفاءُ الدليل في الحظر ، وموجب ذلك رفع الحجر والحرج . فإن اقتسما على اصطلاح وتراضٍ ، فلا إشكال في انتفاء الحرج عنهما ، وإن تنازعا والنزاع مقطوع في أصل (٥) الشريعة \_ فلا مسلك قطعاً في قطعه إلا ما ذكرناه .

فلينعم المنتهي إلىٰ هــٰذا المنتهىٰ نظرَه ، ففيه بيان بقايا تركتُها لكل غواصِ منتهي ، ونتائج القرائح لا تنتهى .

٨١٥ فإن قيل : لا يتوصل إلى هذه الدقائق إلا مدرّبٌ في مأخذ الحقائق ، فكيف يدركه بنو الزمان الشاغر عن علماء الشريعة ؟

<sup>(</sup>١) ضبطت في : (ف) بالفتح .

<sup>(</sup>٢) (ف): الاستحقاق.

<sup>(</sup>٣) (ت)، (س): فلئن لم.

<sup>(</sup>٤) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٥) ساقطة من : (ت).

قلنا: إن ثبت (١) أنّ ما ذكرناه مستندهُ القطع ، فعلىٰ أهل الزمان بذلُ المجهود في دركه ، فإنا إذا (٢) فرضنا بقاء أصول الشريعة ، فمن أجلاها علمُ بني الزمان بأن ما يُتصوّرُ الوصولُ إلى الاستيقان فيه في الشريعة ، فيتعينُ التوصل إليه .

٨١٦ ورب شيءِ مدركُه القطعُ ، وفي دركه عُسرٌ وعناء ، وهنذا كالقول في قواعد العقائد ، فإنا إذا أوجبنا العلم بها ، فقد يدق مدركها ، ويتوعرُ مسلكُها ، ولكنها إذا كانت مستدركةً بأساليب العقول ، تعيّن السعي في إدراكها .

٨١٧ ـ فهاذا نهاية المقصود في المكاسب . ومن أحاط بها ، لم يخف عليه مسلكً يطالع به ويراجع فيه في جهات المطالب وفنون المكاسب .

فأما:

#### القول في المناكحات

٨١٨ فإنا نعلم أنها لا بد منها ، كما أنه لا بد من الأقوات ؛ فإن بها بقاء النوع ،
 ٢٧٠ كما بالأقوات/ بقاء النفوس .

والنكاح هو المغني عن السفاح ، ولا ينتهي الأمر في حق الشخص المعيّن ـ مع بقاء العلم بتفاصيل الشريعة ـ إلى المنتهَى الذي يباح في مثله الميتات في أمر الوقاع والاستمتاع ، ولا يجب على ذوي المكنة واليسار ، وأصحاب الاقتدار ، أن يُعِفُّوا الفقراءَ المُتَعَرِّبين ، وإن اشتدت غُلمتُهم [وظهر] (٣) توقانهم .

ولكن مع هـٰذا التنبيه ، المناكحُ في حق الناس عامة في حكم ما لا بد منه ، وقد

 <sup>(</sup>١) (ف): إن ثبت ما ذكرناه . (ت): إن نثبت ما ذكرناه . (س): إنّ ما ذكرنا . وقد
 (ضبب) علىٰ كلمة (نثبت) ولكن وجدناها في : (ت) . مما يؤكد أن نسخة (ت) منقولة
 من (س) ولكن ناسخها لم يتنبه ، فنقل ( المضبب ) عليها .

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) (م): ( فظهر ) ، والمثبت من باقي النسخ .

تقرر فيما تقدم أن عموم الحاجة في حقوق الناس كافة ، كالضرورة المتحققة في حق الشخص المعيّن .

فهاذه مقدمة رأينا تقديمها .

A19 وأول ما نفتتحه بناءً عليها ، أنه إذا أشكل في الزمان الشرائطُ المرعيّة في النكاح ، ولم يأمن كل من يحاول نكاحاً أنه يخل (١) بشرط معتبر في تفاصيل الشريعة ، فلا تحرم المناكح بتوقع ذلك ؛ فإنا لو حرمناها ، لحسمناها ، ولو فعلنا ذلك ، لتسببنا إلى قطع النسل ، وإفناء النوع ، ثم لا تَعِفُ النفوسُ عموماً ، فتسترسل في السفاح ، إذا صُدّت عن النكاح .

وهاذا كما تقدم فيه إذا عمت الشبهات ، أو طبّقت المحرمات في المطاعم والمشارب.

٨٢٠ ولكنا ذكرنا أن المعتمد في البياعات والمعاملات التراضي والمنع من التغالب والتسالب ، فلئن قامت (٢) تعبدات في تفاصيل المعاملات ، فاعتبار التراضي معلوم ، لا ينكر ما بقيت الأصول .

ونحن نذكر الآن الأصلَ المعتبر في النكاح ، فنقول :

٨٣١ ـ لا يخفىٰ علىٰ ذوي التمييز أن الرضا المجرد لا يقعُ الاكتفاءُ به ، ولو أقنع الرضا ، لكان كلُّ سفاح من مُقْدِم عليه وممكِّنَةٍ مطاوعةٍ نكاحاً مباحاً .

فمما لا يكاد يخفى اعتباره صورةُ العقد والإيجابُ والقبول/ ، وأما الولي ٢٧١ والشهود ، فمما اختلف العلماءُ في أصله وتفصيله .

فما غمض أمرُه [علىٰ]<sup>(٣)</sup> أهل الزمان ، ولم يخطر لهم على التعيين ، ولكنهم على الجملة لم يأمنوا أن يكونوا مخلّين بشرط العقد ، ولا سبيل لهم إلىٰ دركه ، فهاذا الظن غير ضائر .

<sup>(</sup>١) (ف)، (ت)، (س): مخل.

<sup>(</sup>٢) (س): تأتَّت.

<sup>(</sup>٣) مطموسة في : (م) . وأثبتناها من باقي النسخ .

٨٢٧ وإن تعين لهم شيء ، وترددوا في اشتراطه ، كالولي والشهود ، فقد تعارض هاهنا ظنان : أحدهما ـ أنه لا يثبت شرطٌ ما لم يُعلم ثبوتُه .

والثاني \_ أن الأصل تحريمُ الأبضاع ، فلا تُستباح إلا بثَبَتٍ وتحقيق .

٨٢٣ ـ ولكن لا مُعوّلَ على الظن الثاني من وجهين :

أحدهما \_ أنا نرى الآن في تفاصيل الشريعة استباحة ، الأنكحة في مجال الظنون والاجتهاد .

والثاني \_ أن (١) هاذا التعارض لا يُثبتُ علماً ، وإذا لم يَثبت علمٌ باشتراط شيء لم يشترط . وهاذا لا يعارضه قول القائل إذا لم يثبت تصحيحُ النكاح ، لم نحكم به ؛ فإنا لو شرطنا في خلو الزمان العلمَ بانعقاد النكاح واشتماله على الشرائط المرعية ، وعروّه عن المفسدات ، لما حكمنا بصحة [نكاح] (٢) أصلاً مع دروس العلم بالتفاصيل .

٨٧٤ ومما لا تخفى رعايتُه في النكاح خلوُّ المرأة عن نكاح الغير ، وعن اشتمال الرحم علىٰ ماءِ محترم ؛ فإن الغرض الأظهر في إحلال النكاح وتحريم السفاح أن يختص كلّ بعلٍ بزوجته ولا يزدحم ناكحان على امرأة ، فيؤدي ذلك إلى اختلاط الأنساب .

٨٢٥ وأما أمرُ العِدّة ، فإن كان محفوظاً في العصرِ ـ وهو الغالب ما بقيت الأُصولُ ـ فيراعي في النكاح الخلوُ عن العدة .

وإن اشتبه (٢) على بني الزمان تفاصيلُ العِدد ، فلا يكاد يخفى اعتبارُ ظهورِ براءَة الرحم (٤) عن الناكح المتقدم ، فإن ظهر ذلك بحيضةٍ ؛ ولم يعلم بنو الدهر اعتبارَ العَدد ٢٧٢ في الأقراءِ ، أو مُضيَّ زمنٍ لو كان حملٌ ، لظهر مخايلُه ، وحسبَ الناس أن النكاح/

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٢) (م)، (ف): النكاح. والمثبت من: (ت)، (س).

<sup>(</sup>٣) (ف): استبهم.

<sup>(</sup>٤) من هنا إلىٰ آخر الكتاب ساقط من : (س) .

فهنذا ما يتعلق بالنكاح .

٨٢٦ فأما إذا طرأ على النكاح طارىء وكان حكمه محفوظاً ، فلا كلام .

وإن غمض ، فلم يدرِ أنه قاطعٌ للنكاح أم لا ، فالذي يقتضيه الأصلُ الحكمُ ببقاء النكاح إلى استيقان ارتفاعه ، وهذا يشهد له حكم  $^{(1)}$  من تفاصيل الشرع ، أن من شك فلم يدرِ أطلَّقَ أم لا ، [أو] $^{(7)}$  استيقن أنه تلفظ ، ولو يعلم أنه كان طلاقاً أم لا فالنكاح مستدامٌ مستصحبٌ وفاقاً .

٨٢٧ ولست أستدل بهاذا ؛ فإن القولَ مصوّرٌ في غموض التفاصيل ، فلا يبقىٰ شاهد من التفاريع في الزمان الخالي عن ذكرها .

ولكن المعتبر فيه ما قدمنا من أن التحريم إذا لم يقم عليه دليل ، فالأمر يجري علىٰ رفع الحرج .

وقد كررت هاذا مراراً محاولاً الإيناسَ به . والكلام إذا لم يكن معهوداً وذكر مرة واحدة ، فقد يتعدّاه الناظر من غير تعريج على تدبره ، فتفوته الفائدة ، وإذا تكرر استبان اعتناءُ مكرّرِه ، فيترتب على اتثادٍ في البحث عن مغزاه ومقتضاه .

فهاذا آخر المقصود في الأحكام المتعلقة بالأنكحة وما يطرأ عليها .

٨٧٨\_ وقد بقي من [تمام](٤) الكلام قول جامع كلي في الزواجر ، وما يتعلق بالإيالة ، فنقول :

لا يكاد يخفى جوازُ دفع الظُّلمة ، وإن انتهى الدفعُ إلىٰ شهر الأسلحة ؛ فإن مِن

<sup>(</sup>١) ساقط من: (ف).

<sup>(</sup>٢) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) (م)، (ف): واستيقن. والمثبت من: (ت).

<sup>(</sup>٤) (م)، (ف): علم . والمثبت من : (ت) .

أَجْلَىٰ أصول الشريعة دفعُ المعتدين بأقصى الإمكان عن الاعتداء ، ولو ثارت فئةٌ زائغةٌ عن الرشاد ، وآثروا السعي في الأرض بالفساد ، ولم يمنعوا قهراً ، ولم يدفعُوا قَسراً ، ٢٧٣ لاستجراً/ الظلمةُ ، ولتفاقم الأمر .

وهـٰـذا يغني ظهورُه عن الإمعان في البيان .

٨٢٩ فأما إذا اعتدى المعتدون ، وظفِرنا بهم ، فأصول الحدود لا تخفىٰ ما بقيت شريعة المصطفىٰ .

والكلامُ الضابطُ فيها أن كل حدَّ استيقنه أهلُ العصر أقامه ولاةُ الأمر ، كما تقدم القول الشافي البالغُ في أحكام الولاة .

فإذا شك بنو الزمان في وجوب الحد ، لم يقيموه أصلاً ، ولو علموا أن وجوب الحد مختلفٌ فيه بين العلماء ، فهو إذن مظنون ، وكان في محل التحري ، إذ كانت التفاصيل مذكورةً محفوظةً .

فإذا عدم أهلُ الزمان ما يتعلق به المقلدون من تقديم إمام على إمام ، فقد استوى عندهم الظنان ، وتعارض المذهبان (١) ، ولا تعويل على ظنون العوام في أنفسهم (٢) ، فلا سبيل إلى الهجوم على إقامة العقوبات ، وإراقة الدماءِ ، مع التردد .

٨٣٠ ولو وقعت واقعةً في حدٍّ مع بقاء الفروع ، واستوى في ظن المفتي إيجاب الحدّ ونفيه ، ولم يترجح أحد الظنّين على الثاني ، فلا يفتي بالحد أصلاً ، فحكم أهل الزمان الخالي عن علم التفاصيل يجري هلذا المجرئ .

٨٣١ ـ ومما يليق بذلك أنه إذا زنى رجل ، وعُلم أنه استوجب الحدَّ ، ولكن لم يُدرَ أمحصنٌ هو فيرجم ؟ أو بكرٌ فيجلد ؟ فلا سبيل مع الإشكال إلى رجمه . فأما الجلد فلا يجوز جلدُ المحصن ، كما لا يجوز رجم البكر ؛ إذ لا تبادل في الحدود .

فالوجه على حكم الأصل ألا يُحدُّ أصلاً ؛ فإنا شككنا في أن الجلد هل يسوغُ إقامتُه

<sup>(</sup>١) (ت): المرتبتان.

<sup>(</sup>٢) (ف): إلفهم.

٨٣٧ فإن قيل: لو زنى محصن فاستوجب الرجم ، والشريعة بمائها (١) والعلماء ٢٧٤ متوافرون ، وحملةُ الشريعة مستقلون بضبط التفاصيل ، ورأى الإمامُ أن يُقتلَ المحصنُ بالسياط ، ويُحلَّها محل الأحجار ، فينبغي أن يجوز ذلك .

وإذا ثبت جوازُه ، فليُجلد من اعتاص الأمر في رجمه وجلده ، فإن كان مرجوماً ، فقد اقتصر على بعض ما يستحق ، وإن كان مجلوداً ، فقد أُقيم عليه [حقه](٢) كَمَلاً .

٨٣٣ قلنا : لِسنا نرى أولاً إقامةَ السياط مقام الأحجار ؛ فإن الحدود لا تغير كيفيّاتها ، ولا تُبدَّلُ آلاتُها .

ثم إن انتهىٰ مجتهدٌ إلىٰ تجويز ما أورده السائل ، فهو من دقيق القول في أساليب الظنون ، فكيف يدركه أهلُ الزمان الشاغر عن علماء التفاصيل ؟

ATE نجز الكلامُ في المرتبة الثالثةِ ، وقد قيض اللهُ تعالىٰ فيها أموراً بديعة ، لا يُدرِكُ علَّو قدرِها إلا الفطِنُ الغوّاصُ و[مَن] هو من أخص الخواص ، وكنت عزمتُ علىٰ أن أذكرَ في كل كتابِ وبابِ فصولاً ، وأُمهدَ أصولاً ، ثم رأيتُ الاكتفاءَ بهاذه اللَّمَع ؛ إذ وجدتُها ترشدُ إلى مسالكِ الكلام في الأصول [جُمَع] ، ولو لم يكن فيه ما يسرُ الطالبَ إلا التنبيه على الأصول ، لكان ذلك كافياً .

٨٣٥ فإن قال قائل: قد بنيتمُ هاذه المرتبةَ على خلو أهل الزمان عن ذكر التفاصيل، والذي ذكرتموه مما يغمُض على معظم العلماء في الدهر، فكيف يدركه أهل زمانٍ فاتتهم تفريعاتُ الشريعة وتفاصيلُها ؟ فليس يُحتاج إليه إذن، والشريعة

<sup>(</sup>١) المراد: بنضارتها ،

<sup>(</sup>٢) مزيدة من : ( ت ) .

<sup>(</sup>٣) مزيدة من : (ف) .

<sup>(</sup>٤) (م)، (ت) : أجمع ، والمثبت من : (ف) .

محفوظة ، فإذا دَرَسَت فروعُها ؛ ولم يستقلّ الناسُ بها ، لم يفهمها العوامّ ، فهـٰذا الكلام إذن لا يجدي ولا يفيد على اختلاف الزمان في الذكر والنسيان ؟

٨٣٦ قلنا: الجواب عن هذا من وجهين:

التنبية على مأخذ الأصول والفروع ، ومن أحكمه تفتحت قريحته في مباحث المعاني ، التنبية على مأخذ الأصول والفروع ، ومن أحكمه تفتحت قريحته في مباحث المعاني ، وعرف القواعد والمباني ، ورقى إلى مرقى عظيم من الكليات لا يدركه المتقاعد الواني ، [وطُرُقُ](۱) المباحث لا تتهذب إلا بفرض التقديرات قبل وقوعها ، والاحتواء على جُملتها ومجموعها .

فهاذا جواب . ولستُ أرتضيه ؛ فإني لم أجمع هاذا الكلام لهاذا الغرض .

معدلً السريعة وانقراض حملتها، ورغبة الناس عن طلبها، وإضراب الخلق عن المحلال الشريعة وانقراض حملتها، ورغبة الناس عن طلبها، وإضراب الخلق عن الاهتمام بها، وعاينتُ في عهدي الأئمة ينقرضون، ولا يُخلَفون، والمتسمّون بالطلب يرضَوْنَ بالاستطراف، ويقنعون بالأطراف، وغاية مطلبهم مسائلُ خلافية يتباهَوْن بها، أو فصولٌ ملفقة ، وكلم (۱۳) مرتقة (۱۶) في المواعظ، يستعطفون بها قلوبَ العوام والهمج الطّغام، فعلمت أن الأمر لو تمادئ على هذا الوجه، لانقرض علماء الشريعة على قُرب وكثب، ولا تخلفهم إلا التصانيفُ والكتب.

ثم لا يستقل بكتب الشريعة على كثرتها واختلافِها مستقلٌّ بالمطالعة من غير مراجعة مع مرشد ، وسؤالِ عن عالم مسدد ، فجمعتُ هاذه الفصولَ وأَمَّلتُ أَن يَشيع منها نسخٌ في الأقطار والأمصار ، فلو عثر عليها بنو الزمان ، لأوشك أن يفهموها ، لأنها

<sup>(</sup>١) (م): وطُرَف . والمثبت من : (ف)، (ت).

<sup>(</sup>٢) مزيدة من : (ت) .

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ت).

<sup>(</sup>٤) (ت): مرتبة.

<sup>(</sup>٥) ساقطة من : (ف) .

قواطعُ ، ثم ارتجيتُ أن يتخذوها ملاذَهم ومعاذَهم ، فيحيطوا بما عليهم من التكاليف في زمانهم ، [ويحفظوه](١) لصغر حجمه ، واتساقِ نظمه .

فهلذا ما قصدتُ . فإن تحقق ظني ، فهو الفوزُ الأكبر ، وإلا فالخيرَ أردت . والله المستعان .

\* \* \*

<sup>(</sup>١) (م): ويحفظونه . (ت): ويتحفظونه . والمثبت من : (ف) .

## المرتب الرّابعت. ( الباب الرّابع ) في خلوّ الزّ مان عن ُصول الشريعية. ``

٨٣٨ ـ قد مضى القولُ فيه إذا درست العلومُ بتفاصيل الشريعة (٢ وبقيت أُصولُها في الذكر ، ومضمونُ هاذه المرتبة تقديرُ دروسِ أُصول الشريعة ٢ . وقد ذهبت طوائفُ من علمائنا إلىٰ أن ذلك لا يقع ؛ فإن أُصول الشريعة تبقىٰ محفوظة علىٰ ممر الدهور ، إلىٰ نفخة الصور ، واستمسكوا بقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّا نَعْنُ نَزَّانَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَنِظُونَ ﴾ والحجر : ٩] .

٨٣٩ وهاذه الطريقة غيرُ مرضية ، والآية في حفظ القرآن عن التحريف والتبديل ، والتصريف والتبديل ، وقد وردت أخبارٌ في انطواء الشريعة ، وانطماسِ شرائع الإسلام ، واندراس معالم الأحكام ، بقبض العلماء ، وقد قال صلى الله عليه وسلم سيقبضُ العلمُ حتىٰ يختلف الرجلان في فريضةٍ ، ولا يجدان من يعرفُ حكم الله تعالىٰ فيها ١٤٠٠.

 <sup>(</sup>١) وقع رقم صفحة المخطوط ( ٢٧٦ ) بين كلمتي العنوان ( خلق الزمان ) فآثرنا حذفه والإشارة إليه
 هنا .

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف ) .

<sup>(</sup>٣) ساقطة من : (ت ) .

<sup>(</sup>٤) أورده الحافظ في تلخيص الحبير ( ٣/ ١٧١ ) برقم ١٣٨٦ وقال : أخرجه أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن مسعود ، وتعقبه الألباني في الإرواء ( ١٠٦/٦ ) قائلاً: قوما أظن ذلك إلا وهما و ورواه النسائي في الكبرى رقم ( ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ) ، والحاكم في المستدرك ( ٣٣٣ ) والدارمي : برقم ( ٢٢١ ) ، والدراقطني : ( ١٨١/٤ ) ، وانظر تلخيص الحبير : ( ٣/ ١٧١ ) ، ففيه مزيد بيان قوانظر خلاصة البدر المنير : ( ١٢٨/٢ ) حديث رقم ( ١٧٢١ ) .

معهد القولُ المرتضىٰ في ذلك (١) أن دروسَ أصول الشريعة يبعدُ في مستقرُّ العادة في الآماد الدانيةِ ، فإن انقرض عمر الدنيا (٢ في مطرد العرف ٢) ، وقامت القيامةُ في الأعصار القريبة ، فلا حاجة إلىٰ هاذه التقديرات ، وإن تطاول الزمن ، فلا يبعدُ في مطرد العرف انمحاقُ الشريعة أصلاً أصلاً ، حتىٰ تدرسَ بالكلية ، وعلىٰ هاذا التدريج [تُبتدأ](٣) الأُمور الدينية والدنيوية (١٤) ، وتزيدُ حتىٰ تبلغَ المنتهیٰ ، ثم تنحطُّ وتندرس ، حتىٰ تنقضي (٥) وتنصرم كأن لم تُعهد .

١ ٨٤١ فأرض ذلك قدمنا على غرضنا من ذلك صورة . وهي أن طائفة في جزيرة من الجزائر ، لو بلغتهم الدعوة ، ولاحت عندهم دلالة النبوة ؛ فاعترفوا بالوحدانية والنبوة ، ولم يقفوا على شيء من أصول الأحكام ، ولم يستمكنوا من [المسير](١) إلى علماء الشريعة ، فالعقول على مذاهب أهل الحق لا تقتضي/ التحريم (١) والتحليل ، ٢٧٧ وليس عليها في مدرك قضايا التكليف تعويل .

٨٤٧ وهنذا الأصل من أعظم الطوام ، وهو مزلّةُ الأقدام ، ومضلة معظمِ الأنام ، ولو أوغلتُ فيها ، لأربى مفاتيحُ الكلام في حواشيها على مقدار حجم الكتاب ، فالوجهُ الاكتفاءُ بنقل [المذاهب] (٨) وإحالةُ من يحاولُ الوقوفَ على [مضايق] (١) الحقائق [علیٰ] (١٠) بحر الكلام .

<sup>(</sup>١) انظر البرهان لإمام الحرمين فقرة : ( ١٥٢٧ ) وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) ساقط من : (ف) .

<sup>(</sup>٣) (م): مبتدأ . والمثبت من : (ف) ، (ت) .

<sup>(</sup>٤) ساقطة من : (ف) .

<sup>(</sup>٥) (ف): تنقرض.

<sup>(</sup>٦) (م)، (ف): المشير. والمثبت من: (ت).

 <sup>(</sup>٧) في ( م ) سقط الثلث من كل سطر من ( ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ ) حيث قُطع ثلث الورقة رأسياً . وقد أكملنا السقط من : (ف) . وجعلناها أصلاً هنا . وراجعناها علىٰ : (ت) .

<sup>(</sup>A) (ف): المذهب . والمثبت من: (م) ، (ت) .

<sup>(</sup>٩) (ف): مطابق . والمثبت من : (ت) .

<sup>(</sup>١٠) (ف): في . والمثبت من : (م) ، (ت) .

 $^{(1)}$  الآن أن الذين فرضنا الكلام فيهم لا يلزمهم إلا اعتقادُ التوحيد ونبوةِ النبي المبتعث ، وتوطينُ النفس على التوصل إليه في مستقبل الزمان ، مهما صادفوا أسبابَ الإمكان ، ولسنا ننكر أن عقولَهم تستحثهم في قضيات الجبلات على الانكفاف  $[عن]^{(7)}$  مقتضيات الردى ، والانصراف عن موجِبات  $[التَّوى]^{(7)}$  ولكنا لا نقضى بأن حكمَ الله عليهم موجبُ عقولهم .

٨٤٤ فننعطف الآن على غرضنا ، ونقول : إذا درست فروعُ الشريعة وأُصولُها ، ولم يبق معتصمٌ يُرجَع إليه ، ويعوّل عليه ، انقطعت التكاليفُ عن العباد ، والتحقت أحوالهم بأحوال الذين لم تبلغهم دعوة ، ولم تُنط بهم شريعة .

مه مه مه النه الم مولانا الفصل (٤) منقطع الكلام ، لأني افتتحتُ باسم مولانا فقر الله أيامَه ، وأسبغ على ساحته السامية إنعامَه ، كتاباً مضمونُه ذكرُ مدارك العقول ، سأنخُل فيها ثمراتِ الألباب ، وأنتزع من ملتطم الشبهاتِ صفوة اللباب ، وأتركه عبرة في ارتباك المشكلات ، واشتباك المعضلات ، فصار ما قطعت عليه الكلام [متقاضياً] (١) ما [افتتحته] (٧) والله ولى الإتمام .

٨٤٦ وقد انتهيت إلى ما أردتُ ذكرَه في هاذا الكتاب ، وبلغتُ كُنهَ ما اعتمدته (من] (٨٤ [من] (٨٤ تفصيل الأبواب ، وعرضته في معرض البراعة/ وجلوته في حُلل النصاعة ، [وزففتُ] (٩٠) مخطوبةً في أكرم المناصب [والمناسب] (١٠٠) إلى أرفع خاطب ، فوافق شنَّ

<sup>(</sup>١) ساقطة من : (م)، (ت).

<sup>(</sup>٢) (ف): في . والمثبت من: (م) .

<sup>(</sup>٣) (م): لتولى . (ف): التودلى . والمثبت من: (ت). والتَّولى : الهلاك .

<sup>(</sup> م ) ، ( ت ) : هاذه الخاتمة . والمثبت من ( ف ) .

<sup>(</sup>٥) يقصد نظام الملك.

<sup>(</sup>٦) ساقطة من : (م) ، (ف) : متغاضباً . والمثبت من : (ت) .

<sup>(</sup> ف ) : أفتتحه . والمثبت من : ( ت ) .

<sup>(</sup> ف ) : في . والمثبت من : ( ت ) .

<sup>(</sup>٩) في الأصل : ورفعت ، والمثبت من ( ت ) .

<sup>(</sup>١٠) مزيدة من : (ت) .

الركن الثالث/ الباب الرابع في خلو الزمان عن أصول الشريعة \_\_\_\_\_\_\_\_\_ ٢٣٥

طبقه ، وصادف الإثمد الحدقة ، واحتاز الفريد الفريد ، وأحرز ذو التاج الإقليد ، فأطال الله في أعلى منازل الإيالة بقاه ، وأعلى إلى أبعد غايات الجلالة ارتقاه ، ما طلع فجر ، وزخر بحر ، ودار فلك ، وسبّع (١١) ملك ، واختلف الجديدان ، واعتقب الملوان ، فهو ولي الإحسان ، والمتفضل بالامتنان [وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم . المبعوث بأفضل الأديان] (٢) .

\$16 \$16 \$16

<sup>(</sup>۱) (م): وسجع .

<sup>(</sup>٢) زيادة من : ( ت ) .

خاتمة نسخة ( م ) غير واضحة ، وليس بها ما يشهد بتاريخ نسخها ولا اسم ناسخها ولعله ذهب مع شطر الورقة الضائع . وانظر هامش رقم ( ٧ ) ( ص٥٦١ ) .

وقد سبق أن أشرنا أن نسخة ( س ) بها سقط ثلاث ورقات من آخرها ذهب بخاتمتها طبعاً .

#### خاتمت نسخت «ف ،

٨٤٧ تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ، والحمد لله وحده وصلى الله على محمد نبيه وعبده وآله وصحبه من بعده .

علىٰ يد العبد الفقير إلىٰ رحمة ربه وغفرانه : محمد بن أحمد بن سلمان المالكي المذهب .

غفر الله لمن نظر فيه ، ودعا له بالرحمة ولوالديه ، ولسائر المسلمين والله المستعان .

وكان الفراغ منه في يوم الجمعة سادس عشر شهر رمضان المعظم من شهور سنة سبع وثلاثين وسبع مائة أحسن الله ختمها .

#### غاتمت نىنچتە پەت.

٨٤٨ نجز الكتاب بحمد الله ومَنه ، وحسن توفيقه ، وذلك في ثالث عشر شهر
 ربيع الأول سنة (١) . . . وأربعين وسبع مائة .

والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد وآله . رحم الله لمن دعا لكاتبه ولقارئه ، ومن قال آمين .

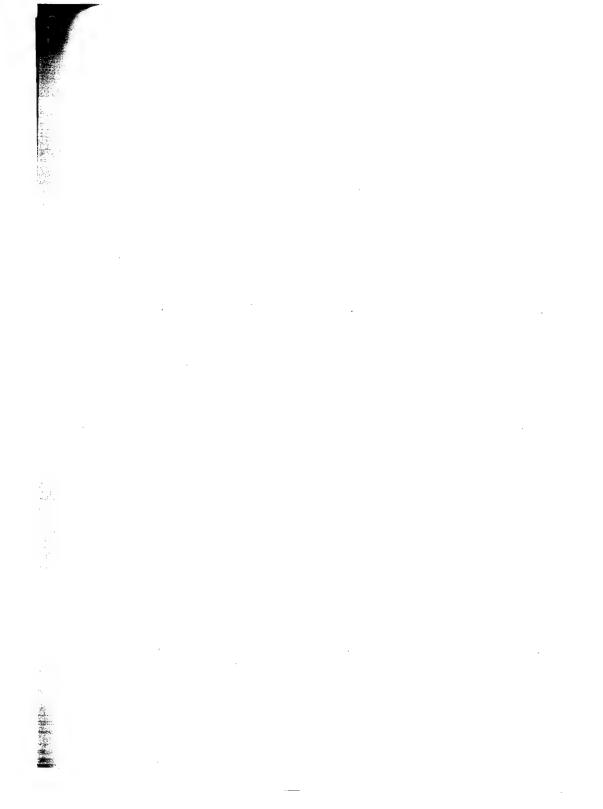
بلغت مطالعةً وإصلاحاً مع مراجعة الأصل ، فَصَعَّ بحمد الله ومَنّه ، كتبه خليل بن العلائي الشافعي . وفرغ منه في تاسع شهر جمادى الأولىٰ سنة ثمان وأربعين وسبع مائة . ببيت المقدس حماه الله .

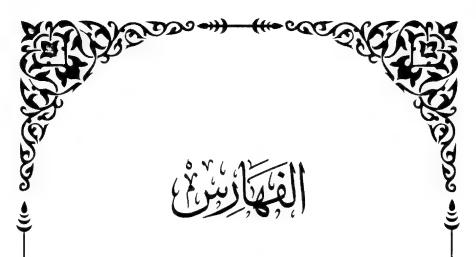
<sup>(</sup>١) كلمة غير واضحة بالأصل.

#### خاتمت نسخت الهنسد

٨٤٩ نجز الكتاب والحمد لله وحده ، وصلى الله على محمد وسلم تسليماً كثيراً . وقد تم كتابة هاذه النسخة عن النسخة الأصلية وذلك في يوم الأحد ( ٢٧ ) خلت من شهر صفر الخير سنة ( ١٣١١ ) هجرية .

한 항 #





#### مفاتيح الكتاب

١ ـ فهرس الآيات الكريمة

٧\_ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

٣\_ فهرس الألفاظ المفسرة

٤\_ فهرس الأشعار وأنصاف الأبيات

٥ ـ فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

٦- فهرس بأسماء الكتب التي ورد ذِكرها في (الغياثي)

٧ فهرس الأماكن والبلدان التي ورد ذِكرها في (الغياثي)

٨\_ فهرس الغزوات والأَيام

٩\_فهرس الأُعلام

١٠ ـ فهرس الطوائف والجماعات ونحوهما

١١- ثبت المراجع

١٢\_ فهرس الموضوعات



# الكريمة مونباً بنونيب السود ودقم الآبات

<sub>ا</sub> الفقرة التي وردت به	السورة ورقمها رقم	رقم الآية
	٧_ سورة البقرة	
٧٠٦	﴿ فَأَعْتَزِلُواْ النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾	777
	٣- سورة آل عمران	
747	﴿ لَا تَنْخِذُواْ بِطَانَةً مِن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾	111
118	﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾	109
	٤_ سورة النساء	
	﴿ لَا تَأْكُلُوٓا أَمُولَكُمُ بَيْنَكُم بِالْبَطِلِّ إِلَّا أَن تَكُوكَ تِحْكَرَةً	79
٧٧٨	عَن زَاضِ مِّنكُمْ ﴾	
	٥_سورة المائدة	
نگتم	﴿ يَمَا يَّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا قُمَّتُمْ إِلَى ٱلصَّلَاهِ قَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَ	٦
197, 797	إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُهُ وسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَمْبَيْنِ ﴾	
۲۳۲	﴿ لَا نَتَّخِذُواْ الْيُهُودَ وَالنَّمَسُويَ أَوْلِيَّاةً ﴾	٥١
	٦_ سورة الأنعام	
	﴿ قُل لَّا آجِدُ فِي مَاۤ أُوحِيَ إِلَىٰٓ مُحَدَّمًا عَلَىٰ طَاعِدٍ يَطْعَمُهُۥ إِلَّاۤ أَن يَكُونَ	180
۸۶۷، ۳۷۷	مَيْــتَةً أَوْدَمًا مَسْفُوحًا أَوْلَحْمَ خِنزِيرِ﴾	
	٩_سورة التوبة	
401	﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُ قَرَّآءِ وَٱلْمَسَنِكِينِ وَٱلْمَنِعِلِينَ عَلَيْهَا ﴾	٦.
109	﴿ قَنِنُوا الَّذِيرَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّادِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾	175

٥١ مه سورة الذاريات

047

﴿ وَذَكِرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ نَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾

# ٧ ـ فهرسل لأحا ديث الشريفية، والآثار

رقم الفقرة	سلسل الحديث
13_7-1	* «الأئمة من قريش»
YVV	١ •اختلاف أُمّتي رحمة)
٤٨	٢ «اقتدوا باللَّذيْن من بعدي، أبي بكرٍ وعمرَ»
٣٢.	<ul> <li>القيلوا ذوي الهيئات عَثراتهم»</li> </ul>
119	٥ ﴿أَقِيلُونِي، فَإِنِي لَسْتُ بِخَيْرِكُمِ﴾ (أبو بكر الصديق)
777	٦ ﴿أَنَا بِرِيءٌ مَنَ كُلِّ مَسْلُم مَع مَشْرِكٍ لا تَتْرَاءَى نَارَاهُما﴾
٠ ٣_٧٤	٧ ﴿أَنت مَنِّي بِمَنزِلَة هَارُونُ مَن مُوسَى﴾
149	٨ • إن ابني هذا سيد، وسيصلحُ الله تعالى به بينَ فِرْقتين عظيمتين؛
17.	٩ ﴿إِنْ وَلِّيتُمُوهِا عَلِياً فَلَيَحْمِلنكم على المحَجَّةِ الغراء ولو وضع على رقبتهِ السيفُ
	حرف الباء
788	١٠ "بم تحكم يا معاذ؟ ١
	حرف التاء
۸۰٤	١١ «تعلُّموا الفرائضَ، وعلموها الناس؛
	حرف الخاء
108	١٢ انْحُلق الماء طهوراً لا ينجسه شيءًا
	حرف الراء
٤٨	١٣ رضيه رسول الله ﷺ إماماً لديننا، أفلا نرضاه لدنيانا!
	حرف السين
<b>YA•</b>	١٤ •ستفترق أُمتي ثلاثاً وسبعينَ فرقة، الناجي منها واحدةً

٢٨ امَن أَلَقَى سلاحَه، فهو حرًّا عثمان بن عفان رضى الله عنه

141

۰۷۳	فهرس الأحاديث الشريفة والآثار ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
779	٢٩ «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يبيتنَّ ليلةٌ شبعانَ وجارُه طاوٍ»
17_33_03_73	٣٠ امن كنتُ موَلاه، فعلي مولاه؛
	حرف الهاء
181	٣١ «هل أنتم تاركون لي أُمرائي؟ لكم صفو أمرهم وعليهم كدره»
	حرف الياء
	٣٢ (يا أمير المؤمنين لو وُضِعتَ في جوف أسد، لدخلت معك، ولكن
171	هذا أمرٌ لم أره». (أُسامة بن زيد رضي الله عنه)
٤٨	٣٣ «يأبي الله والمسلمون إلا أبا بكر»

The state of the s

### ٣- فهرسس الألف ظ المفسَّرة

[آثر شيخنا المحقق رحمه الله تعالى أن نرتب الكلمات في هنذا الفهرس كما هي عليه ، بما فيها من زوائد ولواحق ، أي دون تجريدها وردّها إلى أصولها ، ومن ثم ترتيب الفهرس على المواد الأصلية . وهنذا المنهج (أي عدم التجريد) هو الذي اتبعه (رحمه الله) عند صناعة فهرس معجم نهاية المطلب في دراية المذهب ، وقد فصّل هناك الأسباب التي دعته لذلك (على الحمادي)]

رقم الفقرة	الكلمة	رقم الفقرة	الكلمة
۳۸۳	الأغرار	٥٢٧	آضت
٤٠	الأفيح	17	أخياف
٤	إقران	٣٣٢	أَرَب
٤	أقطار السماء	09.	ارْجَحَنُّوا
440	أُكْدى	V & \	استبل (يشتبلُوا)
٣٠3	أكيا <i>س</i>	۸۸۳، ۲۶۳	استيداء
11	التياث	***	استد
٤٢٠	أمَم	7.7	استداد
OTV	الأميال	٥٣٨	الاستزلال
٧٤٠	انتكث	٥٣٨	أسداد الأعراف
23	انخُصَّ	99	الأصلم
<b>44</b>	إنفاد	444	أضاق
٥١	الانفصال (مصطلح)	113	إضاقة
٤١٣	الأوضاح	.1•	الأطواد
747	الأوقاص	٥٧	اعتُمد (بمعنى قُصِدَ)
77	أيْد	٥٣٩	الأعمال
		847	اغتلم

	حرف الثاء	ç	حرف البا
337	ثُبَت (حجة)	٥٢٧	البخاتي
٥٣٨	الثَّلَّة	313	بخت
	حرف الجيم	717,130	البَذْرَقة
٤٩	الجَحْمَة	۲.,	بَرِقَ (بمعنی تخیّر)
١.	جراثيم	450	بسيط
٤	جَزَعَ (جَزَع الشيء: قطعه)	٤٩	البيضة (الخوذة)
£ £ A	جساوة	g.	حرف التا
έΨΥ	الجمّاء	. ۲۷۷ . ۷۲ . ۵۸	التَّأَخِي
1.1.5	جُمَام	440	تأشَّبوا
۲۲۱	جَنبَة	3,11	تُبِر تتابع
	حرف الحاء	414	تتايع
<b>44</b>	خد <i>َّت</i>	٧٨٢	تجائر
2.83	الحَدَثان	۲	تحييث
١٠٨	حرائب (جمع حريبة)	1.	تخازر
٣٠٥	خرج	۳۷۷	تخيض
۳۸٦	عرِب حِزْب	۴۷	ترافضت (المذاهب)
001	رِعرب حصاة (عَقل)	737,330	تُزُفَة
١٠	الخطام (خطام الدنيا)	27.3	ترُ <b>فیه</b>
Y9V (119	الحكومات	۲۱۷	التفَصِّي
899	·	540	تقرن
6,11	حلقتا البِطان	**************************************	التَّوى
	حرف الخاء	00	التواضع (بمعنى الاتفاق)
१९९	البخرصان	777, 5.7	التودُّع
١٠	نحُرْق	717	توطّیء

,			
	حرف الزاي	٥٣٧	خضراء الدِّمَن
٤١	يًاء	۲۸۳،۱۱ الزَّ	خُطَّة ١١
٤	مر الأُفق	٤٩٧ زُه	الخَمَر
	حرف السين	٥٣٨	خَمْل
٤	باسب باسب	۱٤	الخَيف
<b>44</b>	بب	س	حرف الدال
٤	بجا		دَ <del>ب</del> ُرة
19	راة الناس	٤٣١ سَ	دَبيره
	حرف الشين	890	دَحض .
٥	اغرة	٤١٦ ش	الدَّد
۷۸، ۱۸۷	شُماس	۱۲ ال	ۮؘڔؾؘؙٞ
77.7	ۈف	۷۵۵ ش	دَسْت
		٤	دُفًّاع السَّيْل
	حرف الصاد	٥٣٧	الدِّمَن
50, 773	بَدَر (بمعنی صدور)	6 487	دهقنة
440	سرائم	0	حرف الذال
٣٤٠	بَـفَر	777	ذرابة
173	ڵڞؙؖڶ	JI .	حرف الراء
٤	سَمْد (قصد)	0 A	رِ ب رَبْع
٥٢٧	لصُّوى	11 478	رجال (مشاة)
٤	سۇَحَت	0 8 4	رَحْض
777	مُور (جمع صوراء)	,	رُدُن (نفضة رُدُن)
	حرف الضاد	788	رعا (يرعُوا)
8 9 V	لضَّراء	1	رَعْل (رَعْلاً رَعْلاً)
۲	۔ ضَرِيَ		رَيِّق
	**		32

كاعوا

4.4

201

غايباً (من الغيبة)

هرس الألفاظ المفسرة	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		٥٧٨
٥٧	مَسْك	113	الكَلّ
779	مشارفة	OTV	الكِلل
٥٨	مَشْرَع	V09	الكِن
۴	مشكولة (من شَكَلَ الدابة)	177	الكُوَر
371	المطامير	188	الكون (بمعنى الحدوث والوقوع)
۲۸۳	معاص	۲	کَي (کَيء)
181.01	المعاصات		حرف اللام
<b>787</b>	معمود	٣٦٤	اللأواء
440	مُغْمَضَات	٤٠	اللَّقَم
۲۰۰،۱۱۰	المقانِب		حرف الميم
٤	مِقَة	۸۳۲	ماء الشريعة
۲۰۳	مكاوحة	899	المتَّاح
440	مكاوحين	847	المتاوي
٥٨	مكرع	٥٢٧	المَجْنَحَات
٥٢٧	مكنوف	٧٣٩	مجموع (بمعنى كتاب)
440	ملِق	440	المَحَالة (بمعنى الحيلة)
۷۵، ۲۲، ۲۱۷	مُنَّة	٤	مُحتدي
٥٠٤	مَوَتان	0 £ £	المخاليف
ڹ	حرف النو	777	مخض: (يُمْخَض)
777	ناب المِلّة	٤	مِخْنَق
٥	نبا	243	مَدْحَضة
18.	النَّبَز	377	مِذْرَوان
1.4.1	نُزَّاع	٧٤٠	المِرَو
173	النَّضْنَاض	193	مرفوضة (بمعنى مفرَّقة وموزَّعة)
840	النُّفاس (بمعنى المنافسة)	1 • 9	المَرْقَب

049			فهرس الألفاظ المفسرة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۲	والية	48.	نفَّضات
243	وقَّع	١.	النُّقْب
	حرف الياء	7/3	نقر (ينقُر)
0 + 0	يبوء	የ <b>ኖኖ</b>	نکش (یُنْکَش)
451	يتنشًؤون	۳۸٦	نُوُب
٥٢٧	يَجْنُبه		حرف الهاء
441	يَخُذ	787	هائعة
788	يَرعُوا	028	مَلْك
V	يَسْتَبَلُوا	. 1•	. الهِناء
307	يستد		حرف الواو
777	يغضغض (بحرٌ لا يُغَضْغَضُ)	٤٨٠	وَتَع
113	ينقُر	711	الوثائق
777	يُنْكَش	۲	الواجدين (من الوَجْد)

\* \* \*

# ٤\_ فهرسس لقوا في وأنصاف لأبيات

رقم الفقرة	القائل	سلسل			
٤	بذروتك العليا، ولا زلت مقصداً	١ فـلا زال ركـبُ المعتفيـن مُنيخـةً			
	إمام الحرمين				
	(٩ أبيات متتالية)				
1.	إنـــا إلـــى الله راجعـــونـــا	١٠ كــان الــذي خفــت أن يكــونــا			
	إمام الحرمين	·			
0 • •	متطلبٌ في الماء جــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	١١ ومكلفُ الأيامِ ضدَّ طباعها			
	(أبو الحسن التهامي)				
8 • 4	بألا يصــابَ، فقـد ظـن عجــزاً	١٢ ومن ظنَّ ممن يلاقــي الحــروبَ			
	(الخنساء)				
111,173	هـو أولٌ، وهـي المحـل الشـانـي	١٣ الرأيُّ قبـل شجـاعـة الشجعـان			
	(المتنبي)				
أنصاف الأبيات					
١.	يضع الهناء مواضع النُّقب				
	(دريد بن الصَّمَّة)				
214	سل الحسناءَ عن بَخْتِ القِبـاح	ولكــــن			
	(عبد الصمد بن بابك)				
277	والرأيُ يهلك بين العَجْز والضجر				
(علي بن أبي طالب رضي الله عنه أو المقنع الكندي)					
440	والمسرءُ يَعجِــزُ لا المَحَــالـــة				

## ٥\_فهرسس الأمثال والأقوال المأثورة

244 أعط القوس باريها 244 أقيد للجماء من القرناء 299 التقت حلقتا البطان 147, 773, 777 تثنى عليه الخناصر 09 تقطعوا أيدي سبا OYY كلمة حقّ أريد بها باطل 241 لا يعرف قبيله من دبيره 734 وافق شأ طبقَه TVO والمرء يَعجز لا المحالة EAV يدب الضَّراء ويمشي الخَمَر ١. يضع الهناء مواضع النُّقْب

# ٦- فهرسس مأسماء الكتبالتي ورد ذكرها في الغيب ثيّ،

(أي التي أشار إليها إمام الحرمين في ثنايا كلامه، دون ما في المقدمات والهوامش)

رقم الفقرة

الكتاب

مسلسار

(b)

T.T\_ 777\_7.9

الأحكام السلطانية (للماوردي)

(غ)

11\_V\_0

٢ الغيائي (غياتُ الأُمم في النياثِ الظلم) «الإمام الحرمين»

19

مجموع في مذهب الإمام الشافعي = «نهاية المطلب في دراية المذهب

V44

(لإمام الحرمين)

150

٤ مدارك العقول (لإمام الحرمين)

(ن)

3\_11\_PY7\_7P0

٣ النظامي (الرسالة النظامية في الأركان الإسلامية) الإمام الحرمين،

\* \* \*

# ٧\_ فهرسل لأماكن والبلدان لتي ورد ذكرها في ، الغيب ثيّ ،

(دون ما في المقدمات والهوامش)

حرف الباء

بغداد: ۲۳

بلاد الروم:

بلاد الشام: الشام،

بلاد العراق: العراق.

بيت الله الحرام: ١٧٥ ـ ١٩٥ ـ ٢٩٥ ـ ٢٩٥ ـ ٢٩٥

بيت المقدس: ٨٤٨

حرف التاء

تبوك: : ٤٧

حرف الجيم

جبلين (الصفا والمروة):

جزائر العرب

الجيحون:

حرف الحاء

الحجاز ١٣٦٤

الحرمين:

الحرم: بيت الله الحرام.

حرف الدال

دجلة: ٢٥٧

\_\_\_\_ فهرس الأماكن والبلدان التي ورد ذكرها في (الغيائي) 0 1 2 حرف الذال OTV ذات عرق: حرف السين 13\_35\_78 السقيفة: حرف الشين 077\_899\_17· الشام: حرف الصاد الصفا= جبلين. حرف العين 777\_3.3\_0.3 العراق: حرف الفاء 70V\_0 & A\_ & 40 الفرات: 1.4 الفسطاط: حرف الكاف 170 الكوفة: حرف الميم 193 ماردين: AIY\_PIY مؤتة: المروة = جبلين. 17. \_1.4 مصر: 19. مكة: 193 ملاذ كرد (كان بها موقعة ألب أرسلان مع الروم):

# ٨\_فهرمس لغز واست والأب م

رقم الفقرة	الحديث	مسلسل
٤V	غزوة تبوك	١
117_P17	غزوة مؤتة	Y
599, 593	ملاذ كرد (كانت بين الروم وألب أرسلان)	٣
13_35_7P	يوم السقيفة	٤

## ٩\_فهرسس لأعلام

عند الترتيب الأبجدي للأعلام صرفنا النظر عن (ال)، (ابن)، (أبو) ولو اجتمعت كلها في علم واحد. رتبنا الأعلام تحت أشهر ما تعرف به، وعلى النحو الذي يستخدمها عليه إمام الحرمين، مثلاً: الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني يذكر تحت (الأستاذ) والباقلاني يذكر تحت (القاضي) وهكذا.

يشمل هذا الفهرس الأعلام الواردة في صلب (الغياثي)، وتركنا ما كان في الهامش والمقدّمات.

- الأرقام المذكورةُ أمام الأعلام هي أرقام الفقرات.

﴾ الأعلام الواردة في هذا الفهرس كلها مترجمة تقريباً .

" التزمنا الترجمة للعلم في هامش أول صفحة يرد فيها.

#### حرف الهمزة

أسامة بن زيد (حتُّ رسول الله): ١٦١

الأُستاذ أبو إسحاق الإسفراييني (إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران) ٢٥٧

الأشعري = أبو الحسن.

الأشعري = أبو موسى.

الأصم = عبد الرحمن بن كيسان.

أَلُّبِ أرسلان (الملك السلجوقي): ٤٩٩ـ٢٦٥

إمام الحرمين (عبد الملك بن عبد الله الجويني): ١- ٤- ٥-١٧ ٥- ٧٦٨.

الإمام مالك = مالك بن أنس.

الإمام المطلبي = الشافعي.

أبو أيوب الأنصاري (رضي الله عنه): ١٦١.

#### حرف الباء

الباقلاني = القاضي أبو بكر.

بعض العلماء = يحيى بن يحيى الليثي

بعض المرموقين: ٣٢٦

بعض الملوك = عبد الرحمن بن الحكم أمير الأندلس.

أبو بكر الباقلاني = القاضي.

أبو بكر الصديق (رضي الله عنه): ٣٣\_ ٣٦\_ ٣٨\_ ١ كَدْ ٤٨\_ ٦٤ ٢٨\_ ٨٦\_ ٩٠ ـ ٩٣\_ ٩٥ ـ ١٨٩ ـ

·P/\_VP/\_V·Y\_Y0Y\_VFY\_·PYY\_PYY\_V3Y\_/FY\_FY3\_VP0.

## حرف الجيم

جعفر بن أبي طالب (الطيّار. شهيد مؤتة رضي الله عنه): ٢١٨.

الجناب الأسمى = نظام الملك.

الجناب السامي = نظام الملك.

### حرف الحاء

أبو الحسن: (الأشعري. الشيخ. الإمام. على بن إسماعيل بن إسحاق): ٨٥ـ ٢٥٧.

الحسن رضى الله عنه (سيد شباب أهل الجنة): ١٢٨ ـ ١٨٧ ـ ١٨٩ ـ ٤٧٠ .

الحسين (رضى الله عنه) ١٢٨\_ ٤٧٠.

أبو حنيفة رضي الله عنه (الإمام الأعظم. النعمان): ٢٣٩\_٢٢٤\_٢٤ ٢٢٤\_٢٥٥ ٢٥٦\_

#### حرف الخاء

الخادم = إمام الحرمين.

خالد بن الوليد: (سيف الله المسلول): ٤١٢.

خليل بن العلائي (ناسخ نسخة تيمور): ٨٤٨.

#### حرف الدال

الداعى = إمام الحرمين.

داود عليه السلام: ٢٦٧.

## حرف الزاي

الزبير (رضى الله عنه): ٦٤.

زید بن حارثة (رضی الله عنه): ۲۱۸\_٤٦.

#### حرف السين

الساحة النظامية = نظام الملك.

السدة المنيفة = نظام الملك.

سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه): ١٦١.

سعد بن عبادة (رضى الله عنه): ٤١.

سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل (البدريّ. رضي الله عنه): ١٦١.

سليمان (عليه السلام): ٢٦٧.

سيد الدنيا = نظام الملك.

سيد الورى = نظام الملك.

#### حرف الشين

الشافعي (الإمام. المطّلبي محمد بن إدريس رضي الله عنه): ۸۳ـ ۲۲۰ ـ ۲۳۲ ـ ۲۳۹ ـ ۲۳۲ ـ ۲۲۹ ـ ۲۲۹ ـ ۲۲۹ ـ ۲۲۹ ـ ۲۲۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۲۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰۷ ـ ۲۰۷ ـ ۲۷۷ ـ ۲۷۲ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۷۷ ـ ۲۷۷ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۷۷ ـ ۲۷۷ ـ ۲۷۷ ـ ۲۷۷ ـ ۲۷۷ ـ ۲۷۲ ـ ۲۷۲ ـ ۲۷۰ ـ ۲۷۲ ـ ۲۷۰ ـ ۲۷۲ ـ ۲۷۲ ـ ۲۷۲ ـ ۲۷۲ ـ ۲۷۲ ـ ۲۷۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰ ـ ۲۰۰ ـ ۲۰ ـ ۲۰

#### حرف الصاد

صاحب التأليف = إمام الحرمين.

صدر الإسلام = نظام الملك.

صدر الأنام = نظام الملك.

صدر الأيام = نظام الملك.

صدر الدين = نظام الملك.

صدر الزمان = نظام الملك.

الصديق = أبو بكر رضي الله عنه.

#### حرف الضاد

ضرار بن عمرو (القاضي. كان تلميذاً لواصل بن عطاء، ثم انصرف عنه): ١٠٦.

فهرس الأعلام \_\_\_\_\_\_فهرس الأعلام \_\_\_\_\_

#### حرف الطاء

طلحة (رضى الله عنه): ٢٠٧\_٦٤.

### حرف العين

العباس (عم المصطفى عليه السلام): ٣٤ ٣٨.

عبد الرحمن بن الحكم (أمير الأندلس): ٣٢٦.

عبد الرحمن بن كيسان (أبو بكر): ١٦.

عبد الله بن رواحة (الشاعر . قائد مؤتة وشهيدها رضي الله عنه): ٢١٨.

عبد الله بن عمر (رضي الله عنه): ١٦١.

عتَّاب بن أُسيد (رضي الله عنه): ٤٠.

عثمان (رضى الله عنه): ٦٤\_١٨١\_٣٦٣.

عظيم الروم (قيصر) الإمبراطور رومانوس ديوجينس: ٣٦١\_٤٩٦\_٤٩٩.

علي (رضي الله عنه وكرم وجهه): ٢٩\_ ٣٠\_ ٣٠\_ ٤١\_ ٤٥\_ ٤٦\_ ٤٥\_ ٣٢\_ ٦٤\_ ١٢٨\_ ١٢٠\_ ١٦٠\_ ١٦١\_ ١٦٢\_ ١٦٧\_ ٣٢٩\_ ٣٢٩.

عمر (رضي الله عنه): ٤٨\_ ٦٤\_ ٨٦\_ ٨٦\_ ٩٣\_ ٩٥\_ ١٩٧\_ ٢٠٧\_ ٢١٧\_ ٩٣٩\_ ٩٢٩\_ ٩٣٧\_ ٣٦١\_ ٣٦٢\_ ٤٠٤\_ ١٢٤\_ ٩٥

عمرو بن العاص (رضي الله عنه): ٤١٢.

عيسى ابن مريم عليه السلام: ١٢٦.

## حرف الغين

غياث الدولة = نظام الملك.

#### حرف الفاء

فاطمة (رضى الله عنها): ٧٣.

#### حرف القاف

#### قيصر = عظيم الروم (الإمبراطور رومانوس ديوجينس)

#### حرف الكاف

کسری: ۳٦۱.

كهف الأُمم = نظام الملك.

كهف الأنام = نظام الملك.

كهف الورى = نظام الملك.

ابن كيسان = عبد الرحمن بن كيسان.

#### حرف الميم

مالك بن أنس (الإمام. رضى الله عنه): ٣٢١\_ ٦٥٤\_ ٧٦٨\_ ٧٧٣.

المأمون (أمير المؤمنين): ٢٨٣.

الماوردي: (على بن محمد بن حبيب، القاضي): ٢٠٩\_ ٢٣٢\_٢٣٣.

محمد بن أحمد بن سليمان (ناسخ نسخة: ف): ٨٤٧.

مرمُوقٌ ألف الكتب = الماوردي.

مريم (البتول. عليها السلام): ١٢٦.

المزنى (صاحب الشافعي. رضى الله عنهما): ٧٠٣.

مصنف الأحكام السلطانية = الماوردي.

معاذبن جبل (رسول رسول الله. رضى الله عنه): ٢٤٣ ـ ٤٠.

معاوية (كاتب الوحي. أمير المؤمنين. رضي الله عنه): ١٦٠\_٤٦٩

ملك الإسلام = ألب أرسلان.

من استجرأ على تأليف الكتب = الماوردي.

المهدي (ينتظره الإمامية): ١٢٦.

موسى (عليه السلام): ٣٠-٤٧\_٢٧.

أبو موسى الأشعري (رضي الله عنه): ١٦١\_ ٢٣٢.

مولانا = نظام الملك.

### حرف النون

## حرف الهاء

هارون عليه السلام: ٣٠\_٤٧.

#### حرف الياء

يحيي بن يحيي الليثي (بعض العلماء): ٣٢٦.

\* \* \*

## ١٠ فهرسس لطوائف والمجاعات ونحوهما

#### حرف الهمزة

الآباء: ٣٨٢.

الأثمة: (أثمة الدين): ۲۰ ع. ع. ۹۲ ـ ۲۰۱ ـ ۱۰۵ ـ ۱۰۸ ـ ۲۲۰ ـ ۲۳۹ ـ ۲۵۰ ـ ۲۵۲ ـ ۲۵۲ ـ ۲۵۳ ـ ۲۵۳ ـ ۲۵۳ ـ ۲۵۳ ـ ۲۲۵ ـ ۲۲ ـ ۲۲۵ ـ ۲۲ ـ ۲۲۵ ـ ۲۲ ـ ۲۲۵ ـ ۲۲

أثمتنا (الشافعية): ٩٤١- ٦٤١.

الأجناد = جنود الإسلام.

أصحاب الألوية = أمراء الأجناد.

أصحاب الأمر = العلماء.

أصحاب رسول الله على = الصحابة.

أصحاب السياسات: ٣٣٢.

أصحاب العرامات = القطاع.

أصحابنا= أثمتنا (الشافعية).

أصحاب النصوص = الإمامية القائلون بالنص على على.

الأُصوليون: ٨٣-١٤٢ـ٥١٥ ع٣-٩٣.

الأطفال: ٢٩٨\_٣٣٧.

الأغنياء: ٢٦٩ ٢٤٦ ١٦٣ - ٢٧٠ ٢٧٣ ٢٧٣ ١٨٥ محمد ١٨٥ محمد ٢٩٦ ١٩٣٠

T+3\_V+3\_+13\_AP3\_A+0\_17V\_++A\_1+A\_A1A.

الأكاسرة: ٣٢٥.

الأكياس (أصحاب الفطنة): 281.

الإمامية: ٢٩ ـ ٣١ ـ ٣٢ ـ ١٣١ ـ ١٣١ ـ ١٣١ ـ ١٣١ ـ ١٣٥ .

الأمراء = الأئمة الخلفاء.

أمراء الأجناد: ٢٣٨\_ ٤٠١.

أمراء جيش مؤتة: ٢١٨\_٢١٩.

أُمهات المؤمنين (نسوة رسول الله ﷺ): ٧٣.

الأنبياء (المرسلون): ٣- ٢٣ـ ٥٩- ٦١ـ ١٣٠- ١٣١- ١٣٦- ١٣٧- ٣٣٣ـ ٣٢٣- ٢٣٦- ٢٧٥- ١٣٦- ٢٢٥- ٢٤٥- ٢٤٥- ٢٤٥-

الأنصار: ۲۰۷\_۲۰۲\_۲۶۳ ع۳۳\_۲۲3.

أهل الاجتهاد = المجتهدون.

أهل الاختيار = أهل الحل والعقد.

أهل البدع = المبتدعون.

أهل البغي = البغاة.

أهل بيت النبي: ١٠٩.

أهل الحقيقة = المجتهدون.

أهل الحل والعقد: ١٣- ٢٧- ٥٠ - ٢١ - ١٨ - ٢٧ - ٩٣ - ٨٨ - ٩٣ - ٣٠ - ١٨٣ - ١٨١ - ١٨١ - ١٨١ - ١٨١ - ١٨١ - ١٨١ - ١٨١ ١٩٢ - ١٩٧ - ٢٠٧ - ٢١٢ - ٢١٢ - ٢٥٢ - ٢٠٢ - ٢٢٢ - ٣٥٤ - ١٥٥ - ٢٥٤ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥ - ١٥٥

AF3\_173\_373.

أعل الذمة: ٧٣.

أهل الردة = المرتدون.

أمل السنة: ٣٣- ٧٤ ع ٢٤٦ ٢٤٦ - ١٩٨١.

أهل الشام: ١٦٠ .

أهل عقد الإمامة = أهل الحل والعقد.

أهل الكفر = الكفار.

أهل مصر: ١٦٠.

أهل نصب الإمام = أهل الحل والعقد.

أهل النقل = نقلة المذاهب (وتفاصيل الشريعة).

الأوائل (الأُمم السابقة): ٢٨٣.

الأوس: ٤١.

الأولون = أثمة الدين المتقدمون.

الأولون = السلف.

الأولياء: ٥٠٧.

#### حرف الباء

الْبِغَاة: ١٥١\_ ١٩٣ـ ١٧٣ـ ١٧٤ـ ١٣٤ـ ١٦٦ـ ١١٦ـ ١٨٦ـ ١٨١. ١٥٥ ٥٠٥ عمم ٢٥٥ ممرد م

بنو المطلب: ٣٥٣.

بنو هاشم: ٣٥٣.

حرف الثاء

الثوار = القطاع.

## حرف الجيم

جبابرة الأرض = الطغاة.

جباة الأخرجة والصدقات: ١٣٢.

الجند = جنود الإسلام.

جيش العسرة: ٣٦٤

جيش الكفر: ٤٩٩.

#### حرف الحاء

الحكماء: ٢٥٣\_٣٢٣.

حملة الشريعة = المجتهدون.

حملة العلوم بتفاصيل الشريعة = نقلة المذاهب.

#### حرف الخاء

الخزرج: ٤١.

الخلفاء = الأثمة.

خلفاء بني العباس: ٤٩٧.

الخلفاء الراشدون: (الخلفاء الأربعة): ٢٠٤٨ـ٢٠٦ـ٣٥٣ـ٣٥٨ـ٣٦١.

#### حرف الدال

دعاة الحق (الدعاة): ٢٨٣\_٢٨٢.

دعاة الضلالات = الزائغون.

#### حرف الذال

ذوو البدع = المبتدعون.

ذوو الثروة واليسار = الأغنياء.

ذوو العرامات = القطاع.

ذوو القربي: ٣٥٣.

ذوو المُكنة والبسار = الأغنياء.

ذوو اليسار = الأغنياء.

#### حرف الراء

رؤوس الملَّة = الأثمة الخلفاء.

الرسل = الأنبياء.

رعاع الناس: ٤٣١.

الرواة (الأثبات \_ أهل الحديث): ٣٠ \_ ١٣٨ \_ ١٤٨ \_ ٥٨٢ \_ ٥٨٢ \_ ٨٠٤ .

رواة الأخبار = الرواة .

الروافض: ٢١\_٢٩\_٤٤.

الزوم: ٣٦٣.

### حرف الزاي

الزائغون (المسرفون، ناشئة الزمان): ٢٨٢\_٢٨٢ ١٠٤\_٤٠٩\_٤٠٩ عـ٧٢٨\_٥٣٥\_٧٢٨.

الزاهدون: ١.

الزنادقة: ٤٩٧ ـ ٤٤٥.

الزيدية: ٢٤٣-٣٢.

## حرف السين

السابقون = السلف.

الستة (أصحاب الشوري): ٢١٧.

السعاة في الأرض بالفساد: الزائغون.

السلف (الأولون): ٧٧- ٧٧٠- ٢٨٠- ٣٥٠- ٣٥٩- ٢٢٦ عام ٥٩٠- ٢٢٦- ٧٧٧- ٧٣٧.

## حرف الشين

الشادون (المبتدئون = المستطرفون): ١٠٥\_٦٦٧.

الشهود: ١٣٤\_ ٨٢١. ٨٢٢.

#### حرف الصاد

الصحابة: ١٨ ـ ٨٤ ـ ٤٩ ـ ٦٥ ـ ١١٤ ـ ١٢١ ـ ١٢١ ـ ٧٧٧ ـ ٢٧٩ ـ ٢٧٩ ـ ٢٧٩ ـ ٢٧٩ ـ ١٧٥ ـ

TAO\_VAO\_0PO\_TPO\_VPO\_1 • F\_3 • F\_73 F\_AFF.

صحب رسول اله ﷺ = الصحابة.

#### حرف الضاد

الضعفة: ٥٣٨.

#### حرف الطاء

الطغاة: ١٥٥\_١٤٣٠\_٣١٣\_ ١٩٤\_٠٠٥ ١٠٥\_٥٠٥.

الطلاب: ٤٣٣.

#### حرف الظاء

الظلمة: ١٥١\_٨٣٨\_٥٢٧. ٨٢٨.

#### حرف العين

العابدون: ٢.

العارفون: ٢.

العاقدون = أهل الحل والعقد.

العباسية: ٣٤.

العبيد: ٧٣\_٧٥\_٣٣٩.

العتاة = البغاة .

عربان البريّة: ٥٢٦.

عساكر الإسلام = جنود الإسلام.

العشرة المبشرين بالجنة: ١٦١.

العفاة = الفقراء.

العقلاء: ٢٥٣-٣٢٣.

علماء الأمة = العلماء.

علماء التفاصيل = نقلة المذاهب.

العوامّ: ٢٨٠\_ ٢٨١\_ ٧٠١\_ ٧١١ ع ٨٣٧.

علماء الصحابة: ٥٩٥.

#### حرف الغين

الغاشمون: ٧٦٥\_٧٦٥.

الغزاة = جنود الإسلام.

غلاة الإمامية = الإمامية.

الغواة = الزائغون.

#### حرف الفاء

فرق المسلمين: ٣١٨.

الفقراء: ۳۳۸\_۳۳۹\_۳۶۹\_۳۶۹\_۳۰۹\_۳۰۹\_۳۰۹\_۳۹۹\_۳۹۹\_۸۷۶\_۲۸۶\_۰۰\_۸۱۸\_۸۰۰\_فقراء المسلمين = الفقراء.

الفقهاء: ١٤٢\_ ١٢١\_ ١٢٢\_ ١٩٧ ـ ١٩١ ـ ٢٠١ ـ ٢٠٠ ـ ٢٠٠ ـ ٢٠٠ ـ ٢٠٠ ـ ٢٠١ ـ ٢٢١ ـ ٢٢١ ـ ٢٢٠ ـ ٢٣٠ ـ ٢٣٠ ـ ٢٤٠ ـ ٥٤٣ ـ ٥٤٣ ـ ٥٤٣ ـ ٢٢١ ـ ٢٢١ ـ ٢٢١ ـ ٢٢١ ـ ٢٢١ ـ ٢٢٠ ـ ٢٨٠ ـ ٢٨٠ ـ ٢٨٠

## حرف القاف

القانعون: ٢.

القرامطة: ٤٩٧.

قریش: ۲۱-۱۰۱ م۱۰۱ ۲۲۵ ۴۳۸ ۴۳۹.

القُسَّام: ٣٥٢.

القضاة: ٩-١٣٢\_ ٢٢٥\_ ١٤٢\_ ٢٦١ - ٢٩٧ م- ٣٠٣ - ٣٥٣ - ٢٥٣ - ٣٣٥ ،

القيَّاسون: ٦٦٨.

#### حرف الكاف

الكافرون = الكفار.

الكفاة: ٢٣٦\_٥٢3\_٨٠٥\_٥٥١.

الكفار: ٥٠ ـ ١٥٨ ـ ١٥٩ ـ ١٥٨ ـ ٢٣٢ ـ ١٣٢ ـ ١٧٦ ـ ١٩٢ ـ ١٩٢ ـ ١٩٢ ـ ٢٩٠ ـ ٢٠٠ .

## حرف اللام

الذين لم تبلغهم الدعوة: ٨٤٤.

## حرف الميم

المارقون (الفاطميون): ١٠٨.

المارقون (الناجمون) = القطاع.

مانعو الزكوات: ٨٢ـ٣١٨.

المبتدئون = الشادون.

المبتدعون: ۲۷۶\_۲۷۹\_۲۷۲ ، ۵۲۰

المترجمون: ٢٨٣.

المتطوعة = الجند.

المتعبدون = المكلفون.

المتعزَّبون: (الذين في حاجة إلى الزواج): ٨١٨.

المتكلمون: ٣٤٥.

المتلصصون = القطاع.

المثرون = الأغنياء.

المجانين: ٢٩٨\_٣٣٧.

المجاهدون = جنود الإسلام.

المجتهدون: ۱۰ ـ ۲۱ ـ ۲۷ ـ ۷۷ ـ ۱۷۳ ـ ۱۳۲ ـ ۱۳۳ ـ ۱۵۳ ـ ۱۸۲ ـ ۷۹ ـ ۲۲۰ ـ ۲۲۹ ـ ۲۶۹ ـ

PYO\_ 7XO\_ 7XO\_ PXO\_ 1PO\_ 11F\_ 31F\_ P1F\_ YYF\_ 07F\_ 1.V\_ 3.V\_ 11V\_ 01V\_ 17V\_ 1XV\_ 0XV\_ 0PV\_ 11X\_ YYA\_ YYA\_

المحاويج = الفقراء.

المحققون = العلماء.

المرتدون (أهل الردة): ٣٤٨\_٣٦١.

المرتزقة = جنود الإسلام.

المرسلون = الأنبياء.

المريدون: ١.

المساكين = الفقراء .

مستحقو الزكوات = الفقراء.

مستخلفي الإمام: ٤١٨\_٤١٤.

المستضعفون: ٥٣٨.

المستطرفون (المبتدئون) = الشادون.

المستفتون: (المسترشدون): ٥٤١ - ٥٧٠ - ٥٩٥ - ٥٩٥ - ٢٠١ - ٢١٦ - ٢١٣ - ٢١٧

.VY0\_777\_377\_Y77\_Y77\_077\_1777\_07V.

المشتاقون: ١.

المشرفون على المهالك = الفقراء.

المشركون = الكفار.

مُضر (القبيلة): ٤١.

المطَّوّعة = جنود الإسلام.

المعتدون: ٨٢٨\_٩٢٨.

المعتزون إلى شجرة النبوة: ٤٣٩.

المعطلة: ٢٨٣\_١٤٥\_٥٥٥.

مفاتيح الهدى ومصابيح الدجى = العلماء.

المفتون = المجتهدون.

المفسرون: ٧٨٥.

المقرنون في الأصفاد (أسرى معركة ملاذ كرد): ٤٩٩.

المقلَّدون = أئمة الدين.

المقلِّدون: ٤٠٢\_٤٣٤\_٤٢٤\_٤٢٩\_٥٨١.

المكاشفون: ٢.

المكلفون: ٨٠٠ ١٨٦ ١٩٦ ع٩٤ ٥٧١ ٢٨٢ ٤٠٧ ٢٣٧ ٢٠٧٠.

الملأك: ٧٧٧\_٨٧٧. ٠٨٧.

الملحدون: (الجاحدون): ٤٣\_٤٥٥.

الملهوفون = الفقراء.

الملوك = الأثمة الخلفاء.

ملوك الأرض: ٥١٢.

ملوك الأطراف: ٣٦٣.

الملوك المنقرضون: ٣٢٥.

من إليه العقد = أهل الحل والعقد.

المنتمون إلى الأصول = الأصوليون.

المنتمون إلى السنة = أهل السنة.

المنتهون: ٧١٤.

المهاجرون: ۲۰۷\_۲۰۲\_۳۲۷ ٢٦٤.

الموسرون = الأغنياء.

مياسير البلاد: ٣٩٧\_٣٩٤\_٣٩٩.

حرف النون

النابغون = القطاع.

الناجمون = القطاع.

ناشئة في الزمان = المقلدون.

النبيون = الأنبياء.

النسابون: ١٠٨.

النُّسَّاخ: ٤٣٥.

نقلة الشريعة = المجتهدون.

نقلة المذاهب (نقلة مذاهب الماضين): ٥٦٨ ـ ٢١١ ـ ٢١٣ ـ ٢١٩ ـ ٥٦٨ ـ ٥٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٥٧ ـ ممد مداهب (نقلة مذاهب الماضين)

حرف الهاء

الهمج الطغام = العوامّ.

حرف الواو

الواجدون: ٢.

الولاة = الأئمة الخلفاء.

ثبت المراجع \_\_\_\_\_\_

## ۱۱- ثبت<u>ُ</u> المراجع

## [راعينا في ترتيب المراجع ما يأتي:

- \* الترتيب الأبجدي بحسب أسماء المؤلفين، مع التعريف بهؤلاء المؤلفين تعريفاً موجزاً.
  - « حذف (ال)، (ابن)، (أب) من الأسماء المبدوءة بها.
  - اقتصرنا على أهم المراجع التي ساعدتنا في التحقيق والتقديم].
  - ابن الأثير: (عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري. ت ١٣٠هـ).
     ١- أسد الغابة في معرفة الصحابة.
    - بإشراف محمد صبيح ـ طبع بالقاهرة ـ سنة ١٩٦٤م

٧\_ الكامل.

إدارة الطباعة المنيرية \_القاهرة \_ سنة ١٣٤٩ هـ.

- \* ابن الأثير: (الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير. ت ٢٠٦هـ).
  - ٣ جامع الأصول من أحاديث الرسول.
  - تحقيق محمد حامد الفقي \_ القاهرة \_ سنة ١٩٥٠م.
    - ٤ النهاية في غريب الحديث والأثر.
- تحقيق طاهر الزاوي، محمود الطناحي طبع عيسى الحلبي سنة ١٩٦٣م.
  - \* أحمد أمين: (رحمه الله) من رجال الأدب والبحث في عصرنا الحاضر.
    - ٥ -ظهر الإسلام: في أربعة أجزاء...
    - مطبعة لجنة التأليف والترجمة\_القاهرة\_سنة ١٩٤٥م.
      - \* أحمد تيمور: (باشا) العلامة المحقق. رحمه الله.
        - ٦-ضبط الأعلام.
        - مطبعة الحلبي بمصر سنة ١٩٤٧م.

ُ أحمد ابن حنيل الشيباني: الإمام (رضي الله عنه) ت ٢٤١هـ.

٧\_المسند.

تحقيق المرحوم أحمد محمد شاكر \_ طبع دار المعارف بمصر (لم يتم).

🖰 أحمد فريد الرفاعي: (دكتور).

٨-الغزالي.

القاهرة - طبع دار المأمون - سنة ١٩٣٦م.

الإستوي: (عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإستوي، الشافعي، أبو محمد، جمال الدين.
 ولد بإسنا. ت ٧٧٧هـ).

٩ طبقات الشافعية.

مخطوط بدار الكتب القومية بمصر.

\* إقبال: (محمد إقبال. الفيلسوف الباكستاني المسلم).

١٠ تجديد الفكر الديني.

ترجمة عباس محمود ـ نشر لجنة التأليف والترجمة ـ سنة ١٩٥٥م.

\* إمام الحرمين: (عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني. ت ٤٧٨هـ).

١١- الإرشاد إلى قواطع الأدلة.

تحقيق المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى، والشيخ علي عبد المنعم عبد الحميد - طبع بالقاهرة - سنة ١٩٥٠م.

١٢\_البرهان: في جزأين.

تحقيق الدكتور: عبد العظيم الديب ـ عُني بنشره إدارة الشؤون الدينية بدولة قطر ـ مطابع الدوحة الحديثة ـ سنة ١٣٩٩هـ.

١٣- الشامل في أصول الدين.

طبع بمنشأة المعارف بالإسكندرية - بإشراف الدكتور علي سامي النشار.

٤ ١- العقيدة النظامية.

تحقيق العلامة: المرحوم محمد زاهد الكوثري ـ القاهرة مطبعة الأنوار سنة ١٩٤٨م.

ثبت المراجع \_\_\_\_\_\_\_ ١٠٥

١٥\_ لمع الأدلة.

تحقيق الدكتورة فوقية محمود حسين ـ طبع المؤسسة العامة للتأليف بمصر ـ سنة ١٩٦٥م.

17 مغيث الخلق في اختيار الأحق.

المطبعة المصرية بالقاهرة ـ سنة ١٩٣٤م.

١٧ ـ النهاية (نهاية المطلب في دراية المذهب).

مخطوط بدار الكتب القومية بمصر.

ـ طبعة أولى بدار المنهاج ـ جدة ـ ١٤٢٨ هـ.

١٨\_الورقات (في أصول الفقه).

المطبعة السلفية بالقاهرة ـ سنة ١٣٧٩ هـ.

الباخرزي: (أبو الحسن علي بن الحسن. ت ٦٧ ٤هـ).

١٩ـ دمية القصر وعصرة أهل العصر .

طبع حلب \_ سنة ١٩٣٠م.

الباقلاتي: (أبو بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني. القاضي. ت ٤٠٢هـ).

٢٠ التمهيد: في الردعلي المعطلة والملحدة والمشبهة.

دار الفكر العربي بمصر ـ سنة ١٩٤٧م.

# البخاري: (محمد بن إسماعيل. أبو عبدالله. الإمام. ت ٥٦هـ).

٢١ ـ الجامع الصحيح .

طبع دار الشعب بالقاهرة ـ سنة ١٩٦٠م.

بروكلمان: (كارل...) مستشرق ألماني معاصر ـ ت ١٩٥٦م.

22- تاريخ الأدب العربي.

\* البغدادي: (إسماعيل باشا البغدادي).

٢٣ ـ هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين.

إستانبول ـ وكالة المعارف الجليلة ـ سنة ١٩٥٥م.

٢٤ - إيضاح المكنون (في الذيل على كشف الظنون).

إستانبول ـ سنة ١٩٤٥م.

البناني: (عبد الرحمن البناني ـ العلامة).

٧٥ - حاشية على شرح الجلال المحلي لجمع الجوامع.

طبع المطبعة الميمنية بمصر - سنة ١٢٨٥ هـ.

البيهقي: (أبو بكر أحمد بن الحسين بن على، من أثمة الحديث. ت ٤٥٨هـ).

٢٦ السنن الكبرى.

طبعة حيدر آباد.

التهانوي: (محمد أعلى بن على التهانوي).

٧٧ كشاف اصطلاحات الفنون. كلكتا ـ سنة ١٨٦٢م.

ابن تيمية: (أبو العباس أحمد بن عبد الحليم. شيخ الإسلام. ت ٧٢٨هـ).

٢٨ الحسبة ومسؤولية الحكومة الإسلامية.

تحقيق صلاح عزام ـ دار الشعب بالقاهرة ـ سنة ١٩٧٦م.

٢٩ ـ السياسة الشرعية.

بتحقيق محمد إبراهيم البنا وزميله \_القاهرة. دار الشعب \_سنة ١٩٧١م.

\* ابن الجزري: (شمس الدين محمد).

٣٠ خاية النهاية في طبقات القراء.

القاهرة. نشر الخانجي-سنة ١٩٣٢م.

# الجنداري: (أحمد بن عبد الله الجنداري).

31- تراجم الرجال .

طبع بمصر ـ سنة ١٣٣٢ هـ.

\* ابن الجوزي: (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد. ت ٩٧ ٥هـ).

٣٢ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم.

رجعنا إلى المخطوط رقم (١٢٩٦ تاريخ) بدار الكتب القومية.

ومنه مطبوع بحيدر آباد ما بين سنتي ١٣٥٧هـ، ١٣٥٩هـ، وتقع ترجمة إمام الحرمين في المطبوع ج٩ ص١٨-٢٠.

ثبت المراجع \_\_\_\_\_\_ ١٠٧

٣٣- الموضوعات.

بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ـ المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ـ سنة ١٩٦٦م.

\* الجوهري: (أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: ٣٣٢\_٣٩٨\_).

٣٤- تاج اللغة وصحاح العربية.

تحقيق السيد أحمد عبد الغفور \_ دار الكاتب العربي بالقاهرة \_ سنة ١٩٥٨م.

خاجي خليفة: (مصطفى بن عبد الله كاتب شلبي. مؤرخ. تركي متعرب. ت١٠٦٦هـ).
 ٣٥ كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون.

طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة. إستانبول\_سنة ١٩٤٣م.

\* ابن حجر: (شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي الكناني العسقلاني، ثم المصرى، الشافعي. ت ٨٥٦هـ).

٣٦- الإصابة في تمييز الصحابة.

طبع بالقاهرة \_ سنة ١٩٠٧م .

٣٧ - تهذيب التهذيب.

دار صادر ـ بيروت ـ سنة ١٩٦٨م.

# ابن حزم: (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد. الإمام الظاهري. ت ٢٥٦هـ).

٣٨ القصل في الملل والأهواء والنجل.

مصر \_ سنة ١٣١٧ هـ.

\* حسن إبراهيم حسن: (الدكتور ـ أستاذ التاريخ).

٣٩- تاريخ الإسلام السياسي.

مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ـ سنة ١٩٦٧م.

\* حسن أحمد محمود: (دكتور).

• ٤- العالم الإسلامي في العصر العباسي.

دار الفكر العربي - القاهرة - سنة ١٩٦٦م.

الخزرجي: (صفى الدين أحمد بن عبدالله. ت ٩٢٣هـ).

٤١ علاصة تذهيب الكمال.

المطبعة الخيرية بالقاهرة ـ سنة ١٣٢٢ هـ.

الخضري: (محمد الخضري بن الشيخ عفيفي الباجوري، من أعلام دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي. ت ١٣٤٥هـ).

٤٢ أصول الفقه.

المكتبة التجارية بمصر - سنة ١٩٣٨م.

23\_ تاريخ الأمم الإسلامية .

الطبعة السادسة - المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة - سنة ١٣٧٠ هـ..

22- تاريخ التشريع الإسلامي.

الطبعة السابعة - المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة - سنة ١٩٦٥م.

« الخطيب البغدادي: (الحافظ أبو بكر أحمد بن على. ت ٤٦٣هـ).

20\_ تاريخ بغداد.

نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .. سنة ١٩٣١م.

الخطيب الشربيني: (شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني القاهري، أحد علماء القرن العاشر الهجري).

٤٦ - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع.

المطبعة الشرفية بمصر - سنة ١٣٢٦ هـ.

الخفيف: (فضيلة الشيخ علي الخفيف. رحمه الله).

٤٧\_ أسباب اختلاف الفقهاء .

نشر معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة ـ سنة ١٩٥٦م.

\* خلاف: (المرحوم الأستاذ عبد الوهاب خلاف).

٤٨\_علم أصول الفقه .

الطبعة السادسة -القاهرة - سنة ١٩٥٤م.

ثبت المراجع \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

٤٩ - تاريخ التشريع الإسلامي.

الطبعة السادسة - القاهرة - سنة ١٩٥٤م.

• ٥- السياسة الشرعية.

القاهرة ـ دار الأنصار ـ سنة ١٣٩٧م.

۱۹۰۱ خلدون: (عبد الرحمن محمد بن محمد بن خلدون. ت ۱۰۸هـ).

٥ - المقدمة .

بتحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي. نشر وطبع لجنة البيان العربي بمصر ـ سنة ١٩٦٠م.

\* ابن خلكان: (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر. ت ١٨٨هـ).

٥٢ وفيات الأعيان وأنباء الزمان.

بتحقيق المرحوم الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد.

مطبعة السعادة بالقاهرة ـ سنة ١٩٤٨م.

خورشيد: (إبراهيم زكي ـ مترجم ـ مع أحمد الشنتناوي، والدكتور عبد الحميد يونس).
 ٣٥ ـ دائرة المعارف الإسلامية.

تصدر عن دار الشعب منذ سنة ١٩٦٩م. وما زالت تتوالى أجزاؤها.

\* أبو داود: (سليمان بن الأشعث السجستاني. ت٧٧٥هـ).

٤٥ـسنن أبي داود.

بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ طبع مصطفى محمد بمصر سنة ١٩٣٦م.

\* الدردير: (الإمام أبو البركات سيدي أحمد الدردير).

00\_شرح الخريلة.

مكتبة صبيح بمصر - سنة ١٩٥٤م.

\* دي طرازي: (الفيكونت فيليب).

٥٦- حزائن الكتب العربية في الخافقين.

بيروت مطبعة جوزيف صيقلي ـ سنة ١٩٤٧م.

الذهبي: (الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. ت٧٤٨هـ).

٥٧ سير النبلاء.

مخطوط في ١٣ جزءاً، رقم ١٢١٩٥ ح

٥٨- المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم.

بتحقيق على محمد البجاوي. طبع الحلبي بمصر - سنة ١٩٦٢م.

٥٩\_ تجريد أسماء الصحابة.

طبع بالهند\_سنة ١٩٦٩م.

" الرازي: (الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. توفي بعد ٦٦٦هـ).

٦٠ مختار الصحاح.

(بترتيب محمود خاطر). المطبعة الأميرية بالقاهرة - سنة ١٩٣٩م.

ابن رشد: (الحفيد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القاضي الفيلسوف، ت٥٩٥هـ).
 ١٦ـ بداية المجتهد ونهاية المقتصد.

مطبعة الجمالية \_ سنة ١٣٢٩ هـ.

أبو ريدة: (الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة) مترجم.

٦٢ تاريخ الفلسفة في الإسلام.

القاهرة ـ سنة ١٩٥٧م.

٦٣ الحضارة العربية في القرن الرابع الهجري.

المعهد الخليفي للأبحاث المغربية - سنة ١٩٤٧م.

\* الرّيس: (محمد ضياء الدين الريّس. الدكتور. أستاذي. رحمه الله).

٦٤\_ الخراج .

القاهرة - الطبعة الثالثة .

\* الزبيدي: (أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى. ت ١٢٠٥هـ).

٦٥\_ تاج العروس.

مطبوع بمصر ـ سنة ١٣٠٧ هـ.

ثبت المراجع \_\_\_\_\_\_\_ 111

\* الزركلي: (خير الدين بن محمود بن محمد بن على الدمشقي).

٢٦\_الأعلام.

الطبعة الثانية في عشرة أجزاء \_بين سنتي ١٣٧٣\_١٣٧٨ هـ. بمطبعة كوستا توماس بمصر .

\* الزمخشري: (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي. ت ٥٣٨هـ).

٦٧ أساس البلاغة.

طبعة دار الشعب بمصر ـ سنة ١٩٦٠م.

٦٨ ـ الفائق في غريب الحديث.

طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ـ سنة ١٩٤٥م.

\* أبو زهرة: (محمد: الأستاذ الشيخ رحمه الله. من أعلام الفقه في العصر الحديث).

٦٩- الاستحسان والمصالح المرسلة.

بحث ألقاه في مهرجان ابن تيمية وأسبوع الفقه الإسلامي. نشره المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بمصر ضمن مجموعة، بعنوان (أسبوع الفقه الإسلامي ـ سنة ١٩٦١م).

• ٧- أصول الفقه .

مطبعة مخيمر بمصر - سنة ١٩٥٧م.

٧١ - في تاريخ المذاهب الفقهية.

مطبعة المدني بمصر.

٧٢\_مالك: جياته وعصره.

الطبعة الثانية - دار الفكر العربي بمصر - سنة ١٩٦٤م.

الزيلعي: (عبد الله بن يوسف بن محمد أبو محمد جمال الدين. فقيه، عالم بالحديث، من زيلع بالصومال. توفي بالقاهرة سنة ٧٦٢هـ).

٧٣- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية.

الطبعة الأولى بدار المأمون بمصر \_سنة ١٩٣٨م.

السايس: (فضيلة الشيخ محمد علي. عضو مجمع البحوث الإسلامية، أستاذنا. رحمه الله).
 ٧٤ نشأة الفقه الاجتهادي وتطوره.

نشر مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ـ سنة ١٩٧٠م.

٧٥ مقارنة المذاهب الإسلامية.

مطبعة محمد على صبيح ـ سنة ١٩٥٣م.

السبكي: (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي نسبة إلى سبك
 الضحاك من قرى (المنوفية) بجمهورية مصر، ولكنه عاش ومات بدمشق. ت ٧٧١هـ).

٧٦ طبقات الشافعية الكبرى.

بتحقيق محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو. طبع عيسى البابي الحلبي بمصر في عشرة أجزاء، بدأ صدورها من سنة ١٩٦٤م.

ورجعنا أحياناً إلى الطبعة السابقة.

» سركيس: (يوسف إليان سركيس. ت ١٣٥١هـ).

٧٧\_ معجم المطبوعات العربية .

مطبعة سركيس بالقاهرة ـ سنة ١٣٦٤ - ١٣٧١ هـ.

\* ابن سعد: (محمد بن سعد بن منبع الهاشمي بالولاء، كاتب الواقدي توفي سنة ٢٣٠هـ).

٧٨ الطبقات الكبرى.

طبع ونشر دار التحرير بالقاهرة.

السمعاني: (القاضي أبو سعيد عبد الكريم بن أبي بكر محمد بن أبي المظفر المنصور
 التميمي المروزي. ت ٥٦٢هـ).

٧٩\_الأنساب.

طبع حيدر آباد، بالهند - سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٣م.

\* ابن سميط العلوي: (أحمد بن أبي بكر بن سميط العلوي الحضرمي. ت ١٣٤٣هـ).

٠ ٨- الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج.

مطبعة لجنة البيان العربي بمصر.

\* السيوطي: (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكربن محمد بن سابق الدين الخضيري، إمام حافظ مؤرخ أديب. ت ٩١١هـ).

٨١. أسباب النزول.

طبعة التحرير بالقاهرة \_ سنة ١٩٦٣م.

٨٢ تاريخ الخلفاء.

دار الفكر\_بيروت\_سنة ١٩٧٤م.

الشاطبي: (إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، أُصولي حافظ من أثمة المالكية.
 ت ٧٩٠هـ).

٨٣ الاعتصام: في جزأبن.

بتحقيق السيد محمد رشيد رضا، منشىء المنار، رحمه الله. نشر المكتبة التجارية بالقاهرة.

٨٤ الموافقات: في أربعة أجزاء.

بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ نشر محمد على صبيح بالقاهرة ـ سنة ١٩٦٩م.

الشافعي: (الإمام محمد بن إدريس. . . القرشي المطّلبي، رضي الله عنه، ت ٢٠٤هـ).
 ٨٥-الأم: في سبعة أجزاء.

طبع ونشر دار الشعب-القاهرة-سنة ١٩٦٨م.

٨٦ الرسالة.

بتحقيق العلامة المرحوم أحمد محمد شاكر، طبع مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٤٠م.

# ابن شاكر: (محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي. ت ٧٦٤هـ).

٨٧ فوات الوفيات: في جزأين.

بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة بمصر.

\* ابن شدّاد: (عز الدين محمد بن على بن إبراهيم ت ١٨٤هـ).

٨٨ الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة.

تحقيق يحيى عبارة، نشرته وزارة الثقافة \_ دمشق.

\* الشريف الجرجاني: (علي بن محمد بن علي. ت ٨١٦هـ).

٨٩ التعريفات.

طبع إستانبول ـ سنة ١٣٢٧ هـ.

الشهرستاني: (محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتوح \_ يلقب بالأفضل. ت ٥٤٨هـ).

٩٠ الملل والنحل.

تحقيق محمد بن فتح الله بدران طبعة الأزهر \_ سنة ١٩٥٥م.

الشوكاني: (محمد بن علي بن محمد قاضي قضاة القطر اليماني. ت ١٢٥٠هـ).
 ١٩- نيل الأوطار.

شرح منتقى الأخبار. طبع الحلبي بمصر.

الشيرازي: (إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق. جمال الدين. ت ٤٧٦هـ).
 ٩٢ طبقات الفقهاء.

بتحقيق الدكتور إحسان عباس. نشر دار الرائد العربي ببيروت ـ سنة ١٩٧٠م.

٩٣ المهذب: بهامش المجموع.

بهامش المجموع. نشر المطيعي بمصر من سنة ١٩٧٠م.

شديق حسن خان: (أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري).
 ٩٤ الروضة الندية شرح الدرر البهية.

طبعة المنيرية - بالقاهرة.

\* الصفدي: (صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. ت ٧٦٤هـ).

90- الوافي بالوفيات .

طبع إستانبول ـ مطبعة الدولة لجمعية المستشرقين الألمانية ـ سنة ١٩٣١م.

\* الصنعاني: (محمد بن إسماعيل: ١٠٩٩ ـ ١١٨٢هـ).

٩٦ سيل السلام.

مكتبة الجمهورية بمصر .

\* طاش كبري زاده: (أحمد بن مصطفى. ت ٩٦٨هـ).

٩٧\_مفتاح السعادة.

مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ سنة ١٣٢٩هـ.

يت المراجع \_\_\_\_\_\_

\* طاهر أحمد الزاوى: (من علماء ليبيا المعاصرين).

٩٨ ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير.

طبعة أولى سنة ١٩٥٩م.

\* الطوفي: (أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم نجم الدين البغدادي الحنبلي. ت ١٦هـ).

#### ٩٩ ـ رسالة في المصلحة المرسلة.

مستخرجة من شرحه للأربعين النووية، وقد حققها أستاذنا: الدكتور مصطفى زيد وألحقها بكتابه (المصلحة في التشريع الإسلامي) صدر عن دار الفكر العربي بمصر ـ سنة ١٩٥٤م.

\* عبد الله بن محمد بن الصديق الحسنى: (من علماء الحديث المعاصرين).

١٠٠ الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين.

مطبعة دار السعادة بمصر ـ سنة ١٩٦٨م.

\* عبد الباقي: (محمد فؤاد عبد الباقي من علماء الحديث المعاصرين، رحمه الله، وطيب ثراه).

· ١٠١\_مفتاح كنوز السنة (مترجم).

مطبعة مصر ـ سنة (١٩٣٤م).

٢ • ١ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

صدر عن دار الشعب بالقاهرة ـ سنة ١٩٦٠م.

\* ابن عبد البر: (أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، ت ٤٦٣هـ).

١٠٣\_الاستيماب في معرفة الأصحاب.

بتحقيق علي محمد البجاوي. مكتبة نهضة مصر.

١٠٤\_ جامع بيان العلم وفضله.

بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. طبع في القاهرة ـ سنة ١٩٦٨م. للمكتبة السلفية بالمدينة. ابن عبد الشكور: (محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي. ت ١١١٩هـ).

١٠٥ـ مسلَّم الثبوت.

طبع بهامش المستصفى بالمطبعة الأميرية ـ سنة ١٣٢٢ هـ.

عبد العظيم الديب (الدكتور)

٦٠١- إمام الحرمين وكتابه البرهان.

رسالة ماجستير سنة ١٩٧٠م.

١٠٧\_ إمام الحرمين. حياته وآثاره.

دار القلم بالكويت سنة ١٩٨٠م.

١٠٨ فقه إمام الحرمين (خصائصه وآثاره).

أطروحة الدكتوراه (تحت الطبع).

طبع إدارة إحياء التراث الإسلامي بالدوحة \_ ١٤٠٥هـ\_ ١٩٨٥م .

« عبد العلى: (محمد بن نظام الدين الأنصاري. ت ١١٨٠هـ).

١٠٩ عنواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت.

شرح مسلم الثبوت انظر ابن عبد الشكور.

\* ابن العربي: (أبو بكر محمد بن عبد الله. ت ٥٤٣هـ).

١١٠ أحكام القرآن.

بتحقيق على محمد البجاوي ـ طبع دار المعرفة ـ بيروت ١٩٧٢م.

\* ابن عساكر: (الحافظ الكبير، ثقة الدين أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عبد الله بن الحسن بن عساكر الشافعي. ت ٥٧١هـ).

١١١ - تبيين كذب المفترى.

رجعنا إلى المخطوطة رقم ٨١٥ تاريخ، بدار الكتب القومية، وتقع ترجمة إمام الحرمين في الجزء الثاني من ٧٣ـ ٧٩. ومنه مطبوع بدمشق مطبعة التوفيق ـ سنة ١٣٤٧هـ. وتقع ترجمة إمام الحرمين فيه ٢٧٨ـ ٢٨٥.

\* ابن العماد الحنبلي: (عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد أبو الفلاح. ت ١٠٨٩هـ). 117 مشدرات الذهب.

نشر مكتبة القدس - سنة ١٣٥٠ هـ.

ثبت المراجع \_\_\_\_\_\_

#عمر رضا كحالة.

١١٣ ـ معجم المؤلفين.

طبعة دمشق\_سنة ١٩٦٠م.

\* الغزالي: (محمد بن محمد أبو حامد. حجة الإسلام. الإمام علماً وعملاً. ت ٥٠٥هـ). 112 فضائح الباطنية.

بتحقيق الدكتور عبدالرحمن بدوي

نشر دار الكتب الثقافية. الكويت - سنة ١٩٦٤م.

١١٥-المستصفى.

المطبعة الأميرية بالقاهرة \_ سنة ١٣٢٢هـ.

\* فؤاد سزكين: الدكتور. تركي - متعرب - يكتب بالألمانية، مدالله في عمره.

١١٦ ـ تاريخ التراث العربي.

ترجمة محمود فهمي حجازي وزميله القاهرة.

\* أبو الفداء: (عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه ابن أيوب الشافعي ٦٧٢\_ ٧٣٢\_).

١١٧ ـ تاريخ أبي الفداء.

القسطنطينية - المطبعة الشاهانية - أربعة أجزاء في مجلدين - سنة ١٢٨٦هـ.

# ابن فرحون: (إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون، برهان الدين اليعمري، المغربي
 الأصل، المدني منشأ وموطناً، من شيوخ المذهب المالكي. ت ٧٩٠هـ).

١٨- الديباج المذهب في تراجم أعيان المذهب.

مطبوع بالقاهرة\_سنة ١٣٥١هـ.

\* فوقية حسين محمود: (دكتورة).

١١٩ - الجويني إمام الحرمين.

سلسلة أعلام العرب رقم (٤٠).

القارى: (على بن سلطان محمد القاري).

١٢٠ جمع الوسائل في شرح الشمائل.

دار المعرفة ـ بيروت.

القاضى: (عبد الجبار بن أحمد الأسداباذي. ت ١٥هـ).

١٢١\_شرح الأصول الخمسة .

تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان ـ مكتبة وهبة طبعة أولى ـ سنة ١٩٦٥م.

127\_المغنى.

بإشراف الدكتور طه حسين.

القاهرة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والترجمة - سنة ١٩٦٥م.

\* القاضي عياض: (أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي .. ٤٧٩\_ ٤٥٤٤).

١٢٣\_الإلماع.

تحقيق السيد أحمد صقر - طبع دار التراث - القاهرة - سنة ١٩٧٠م.

# ابن قدامة: (موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد. ت ٢٦٠هـ).

174\_المغني.

طبع ونشر مكتبة القاهرة ـ سنة ١٩٧٠م.

القرضاوي: (يوسف عبد الله. الأستاذ الدكتور. فقيه. داعية. نفع الله به).

١٢٥ ـ غير المسلمين في المجتمع الإسلامي.

القاهرة\_مكتبة وهبة\_سنة ١٩٧٧م.

١٢٦ فقه الزكاة.

بيروت مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية - سنة ١٩٧٣م.

القسطلاني: (أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن علي القسطلاني القاهري ١٥٨ـ٩٢٣هـ).

١٢٧ ـ شرح القسطلاني.

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري - القاهرة - سنة ١٣٠٧ هـ.

قنواتى: (جورج قنواتى ـ الأب الدكتور).

١٢٨ ـ فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية .

ترجمة الشيخ الدكتور صبحي الصالح، والدكتور فريد جبر ـ بيروت دار العلم للملايين ـ سنة ١٩٦٧م.

\* ابن القيم: (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية . ٦٩١ ـ ٧٥١هـ).

١٢٩ ـ زاد المعاد في هدى خير العباد.

القاهرة .. مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

\* ابن كثير القرشي: (الإمام عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن محمد بن عمر بن كثير القرشي الدمشقى ت ٧٧٤هـ).

١٣٠ ـ البداية والنهاية.

القاهرة المطبعة السلفية \_سنة ١٣٥١ هـ.

١٣١ ـ تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير).

عيسى البابي الحلبي - القاهرة .

# الكرماني: (محمد بن يوسف. ت ٧٨٦هـ).

١٣٢ ـ شرح على صحيح البخاري.

طبع عبد الرحمن محمد القاهرة.

\* ابن ماجة: (الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة. ت ٢٧٥هـ).

١٣٣ ـ سنن ابن ماجة .

بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي \_ نشر عيسى الحلبي \_ سنة ١٩٧٢م.

\* الماوردي: (علي بن محمد بن حبيب. أبو الحسن. ت ٥٠هـ).

١٣٤\_ الأحكام السلطانية: الطبعة الثانية ..

مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - سنة ١٩٦٦م.

محمد بن محمد بن سليمان المغربي .

١٣٥ ـ جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد.

القاهرة ـ المطبعة الخيرية.

۵۰ محمد بن يحيى بهران الصّعَدي. ت ۹۵۷ هـ.

١٣٦ ـ جواهر الأخبار والآثار (بهامش البحر الزخار).

تصحيح القاضي عبد الكريم الحرافي. القاهرة مطبعة السعادة ـ سنة ١٩٤٧م.

« محمود قاسم: (الأستاذ الدكتور ـ رحمه الله).

١٣٧ ـ مناهج الأدلة في عقائد الملة.

مكتبة الأنجلو المصرية \_ سنة ١٩٦٩م.

**\* محمود مصطفى .** 

١٣٨\_ إعجام الأعلام.

طبع القاهرة - سنة ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥م.

شمحيي الدين أبو محمد عبد القادر بن أبي الوقاء محمد القرشي الحنفي المصري. ٦٩٦ـ
 ٧٥٧م

١٣٩ الجواهر المضية في طبقات الحنفية.

الهند - مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - سنة ١٣٣٢هـ.

♦ ابن المرتضى: (الإمام المجتهد المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى. ت ٨٤٠هـ).

14. البحر الزخار:

الجامع لمذاهب علماء الأمصار. القاهرة ـ مطبعة السعادة ـ سنة ١٩٤٧م.

\* مسلم: (الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. ت ٢٦٠هـ).

١٤١ ـ صحيح مسلم.

مكتبة ومطبعة محمد على صبيح ـ القاهرة.

\* مصطفى زيد: (الأُستاذ الدكتور. أُستاذنا. رحمه الله وطيب ثراه).

١٤٢ ـ النسخ في القرآن الكريم.

القاهرة - نشر دار الفكر العربي - سنة ١٩٦٣م.

١٤٣ - المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوقي.

القاهرة دار الفكر العربي سنة ١٩٦٤م.

\* مصطفى السباعي.

111\_السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي.

القاهرة ـ دار العروبة ـ سنة ١٩٦١م.

\* المناوي: (محمد عبد الرؤوف، العلامة. ت ١٠٠٣هـ).

150 منض القدير - شرح الجامع الصغير .

دار المعرفة ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٢م.

ابن منظور: (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور، الأنصاري
 الرويفعي، الأفريقي. ت ٧١١هـ).

127\_لسان العرب.

المطبعة الأميرية \_ سنة ١٣٠٠ هـ في عشرين جزءاً.

\* النشار: (على سامي. الدكتور).

١٤٧ ـ نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام.

القاهرة ـ سنة ١٩٦٥م.

\* النووي: (يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي النووي، الشافعي، أبو زكريا. ت ١٧٦هـ).

١٤٨ ـ شرح صحيح مسلم.

المطبعة المصرية بالقاهرة.

١٤٩\_ تهذيب الأسماء واللغات.

طبع بمصر في أربعة أجزاء.

ابن هشام: (محمد بن عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ٧٦١هـ).

١٥٠ قطر الندي وبلّ الصدي.

بتحقيق محمد محيي الدين ـ القاهرة ـ المكتبة التجارية ـ سنة ١٩٤١م .

١٥١ ـ شذور الذهب في معرفة كلام العرب.

القاهرة المكتبة التجارية ـ سنة ١٩٤٠م.

١٥٢\_ أوضح المسالك .

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. نشر المكتبة التجارية الكبرى \_ سنة ١٩٤٦م. ١٥٣ ـ مغنى اللبيب.

حققه محمد محيى الدين عبد الحميد. القاهرة .. مطبعة المدني.

\* الهيشمي: (الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر. ت ٨٠٧هـ).

١٥٤ ـ مجمع الزاوئد.

نشر مكتبة القدس.

\* أبو الوفا الغنيمي التفتاراني.

١٥٥ ـ دراسات في الفلسفة الإسلامية.

القاهرة \_مكتبة القاهرة الحديثة \_سنة ١٩٥٧م.

\* ولي الدين البصير: (أبو عبد الله محمد، من علماء القرن العاشر).

١٥٦\_النهاية.

بتحقيق جماعة من رجال الأزهر، بإشراف الأستاذ محمد علي النجار. مطبعة حجازي بالقاهرة.

\* اليافعي: (عبدالله بن أسعد بن على، اليمني. ت ٧٦٨هـ).

١٥٧ مرآة الجنان.

حيدر آباد. مطبعة دائرة المعارف النظامية \_ سنة ١٣٣٧هـ.

ثبت المراجع \_\_\_\_\_\_

\* ياقوت: (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي شهاب الدين ت سنة ١٢٦هـ).

#### ١٥٨\_ معجم البلدان:

في ثمانية أجزاء. مطبعة السعادة بمصر - سنة ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٦م.

أبو يعلى: (محمد بن الحسين. القاضي. الحنبلي. ت ٤٥٨هـ).
 ١٥٩ الأحكام السلطانية.

بتحقيق الشيخ حامد الفقي. طبع مصطفى الحلبي ـ سنة ١٣٥٦هـ.

\* أبو يوسف: (يعقوب بن إبراهيم. القاضي. صاحب أبي حنيفة. ت ١٨٧هـ).

المطبعة السلفية \_ القاهرة \_ سنة ١٣٩٦هـ.

\*\* \*\* \*\*

# ۱۲ ـ فهرسس لموضوعات أولاً-المقدمات

لفحة	رقم الم	<b>بحتو</b> ی
٩		<b>داء</b>
1.		كو <b>لأهله </b>
33	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	ديم الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي
YV.		م الم الم الم الم الم الم الله الله الم
۳۳	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	دمة الطبعة الثالثة
٤٥		ىدمة الطبعة الثانية
09		ندمة المحقق للطبعة الأولى
•		
70		توطئة
٧٢	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	) تعريف بإمام الحرمين:
٦V	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	
٦٨	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	بيته ونشأته
γ•		صفاته
٧٤.		أساتذته وشيوخه
<b>Y</b> ٦ .		ر <b>حلاته</b>
٧٩ .		علمه وآثاره
V4 .		
		وفاته
		* * *
۸۱.		ب) تعريف بالغياثي:
۸۱ .		نسبة الكتاب لإمام الحرمين
۸۳ .		تاريخ تأليفه
۸٤.		موضوع الكتاب وتحطته

ساؤل نینینینینین	A0
وزيع موضوعات الكتاب	
نظرية وتطبيق	
ود ما الكتاب	
- منهجه في الكتاب	47
١- الدقة في التنسيق والترتيب والتبويب والتفصيل والتفريع.	
تعقیب	
٢- الإجمال بعد التفصيل ٢- ١٠٠٠	١٠١
٣- التفصيل بعد الإجمال	1•4
عــ التفرقة بين المقطوع والمظنون	١٠٣
٥- الاقتصار على الجديد وعدم حكاية أقوال السابقين	١٠٧
نقد آخر للماوردي	٠١٠
٦. الإيجاز والميل إلى الاقتصاد في غير مقصود الكتاب	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
_الاستطراد	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
ـ حديث عن نظام الملك وإليه	110
٧_جمال الأسلوب وطلاوة العبارة	110
٨ _ التأكيد بالتكرار	
٩_التدليل على الرأي الذي يختاره وينتهي إليه	117
ـ الملامح الفكرية لإمام الحرمين في الغياثي	114
الحاكم حقاً هو الله	114"
اشتراط النسب في الإمام	
اشتراط الورع في الإمام	171
الشورى	YY
تعظيم العلماء ووجوب مراجعتهم	۲۳
نظرته إلى ما كان بين علي ومعاوية رضي الله عنهما	78
مذهبه في العقائل	77

وعات	فهرس الموضو	וויד
177	· ·	ن الفروع والعقائد
	خالفة	_
		_
۱۳۰		لدنيا تبعُ للدين
171		_
۱۳۱		
۱۳۳	. والاستعانة به	
		_
	ىتمع	
18.	·	مماية المجتمع من البدع
128		
188		عاية الأمن
187		عاية الفقراء
188	هاد والمذهب	. إمام الحرمين بين الاجتر
	ض وهنده المسائل ؟	· ·
۱٦٧		
	***	
۱۷۳	••••	(ج) بين يدي النَّص:
	·	_
		*
		•
		_
	تاب	•

1YV		فهرس الموضوعات ـــــ
	ثانياً ـ موضوعات الغِياثي	
رقم الفقرات	•	المحتوى
,	[مقدمة المؤلف]	
١		الحمد والثناء
<b>£</b>	ظامي) وقيمته	حديث عن كتابه (الن
٥	اثي) وسبب تأليفه	إشارة إلى كتابه (الغي
<b>v</b>	ن	موضوع الكتاب وهد
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·		سبب تسمية الكتاب
	[خطة الكتاب]	•
	منهج الركن الأول	
	الباب الأول	
ص ۲۱۷	نب ب سوري في وجوب نصب الأثمة	
10	The state of the s	حكم نصب الإمام
١٧	، بوجوب نصب الأثمة	1 1
	ر رجوب نصب الأثمة بالعقل	•
	_	
	الباب الثاني	
ص ۲۲۱	الجهات التي تُعيِّن الإمامة وتوجب الزعامة	. في
Y1	ص، وفي حكم ثبوته ونُفاته	•
		رأي الزيدية
	لنص المنقول تواتراً	
	لنصر المنقول آجاداً	

ِحات	س الموضو	٨٢٨نهر
٤١		لو كان هناك نص، لظهر يوم السقيفة
٤٣		لو سلَّمنا تواطؤ الأمة على جحد النص وإخفائه، لجرَّ ذلك أُموراً خطيرة
٤٤		الأحاديث التي استدلوا بها لا تشهد لهم
01		إثبات (الإجماع) والردعلي منكريه
71		الإجماع في نفسه ليس خُجة
77		فصل: اختيار الإمام
	•	الباب الثالث
727	ٔ ص	في صفات أهل العقد وعددهم
۸r		مقدمة الباب في بيان سبب الخبط والتخليط في موضوع الإمامة
		تمييز المقطوع به من المظنون عند البحث في الإمامة
7 2 0	۰۰ ص	الفصل الأول: في صفة أهل الاختيار
		المجمع عليه من هذه الصفات
٧٤		الاختلاف في اشتراط كون العاقد مجتهداً
۲۷		استدلال من قال: يكفي المحنكون المجربون
		استدلال من قال: يجب أن يكون مجتهداً
۸١		اشتراط الورع
Y & A	٠. ص	الفصل الثاني: في عدد من إليه الاختيار
۸Y		المتفق عليه أن الإجماع ليس شرطاً
۸۳		المختلف فيه ما دون الإجماع
٨٤		مناقشة من اشترط عدداً معيناً
۸٥		رأي القاضي والأشعري
۲۸		رأي إمام الحرمين في العدد
41		رأي إمام الحرمين في الصفات
44		الاختلاف في اشتراط حضور شهود البيعة

		_
•	•	6
	•	7

فعاس الموضوعات\_

#### الباب الرابع

	G. Y. A. A.
405	في صفات الإمام
47	أقسام الصفات المرعية في الأثمة
۹۸ .	الصفات التي تتعلق بالحواس
1+1	ما يتعلق بنقصان الأعضاء وتمام الخلقة
1.1	الصفات اللازمة: النسب حسيس السنانية النسب المسابقة النسب المسابقة النسب المسابقة النسب المسابقة المسابقات المسابقة المسابقات المسابقة المسابقة المسابقة المسابقات المسابقات المسابقات ا
1 • 9	رأي إمام الحرمين في اشتراط النسب
١١٠	باقي الصفات اللازمة: الذكورة، الحرية، البلوغ، الذكاء والفطنة، الشجاعة والشهامة
۲٦٠,	الصفات المكتسبة
111	العلمالعلم
117	التقوى والورع
114	الفطنة وتوقّد الرأي
144	خلاصة الصفات التي تشترط في الإمام
۱۲۲	فصلٌ: اشترط طوائف من الإمامية عصمة الإمام
177	مناقشة القائلين بالعصمة
177	اشترط بعض غلاة الإمامية العصمة لكل من يتولى أي عمل للأمة
١٣٤	الرد على هولاء الغلاة
	الباب الخامس
ر ۲۷۰	
ر ۱۳۸	أساس الباب
144	لو ارتد الإمام
18.	لو جُنّ الإمام
181	لو طرأ عليه ما يوجب الفسق
	المرازات المرازات المرازات المرازات

١٥	ذا تواصل من الإمام العصيانُ، وفشا منه العدوان
١٥	تكم مدافعة الإمام الفاسق، ودرته والأخذ على يده
١٥	لليل على أن المطلوب الأنفع للمسلمين
١٦	لاعتراض بعمل على رضي الله عنه . والردّ على ذلك
۱٦	بس للآحاد والأفراد الخروج على الإمام
١٦	صلٌّ: فيما إذا حبس الإمام أو أُسر ٤
١٦	لحكم لو سقطت طاعة الإمام من غير سبب من جهته ٥
١٦	صل: الحكم لو فَقد الإمام شيئاً من الحواسّ اللازمة
١٦	صلٌّ: خلاصة القول في الفسوق والأسر، وفقد الحواس والأعضاء
۱٧	صلُّ: الفرق بين الخلع والانخلاع ه
۱۷	سابط ما يقتضي الانخلاع وما يقتضي الخلع
۱۸	نيف كان حكمُ عثمان رضي الله عنه فترة حصاره في الدار؟
۱۸	لمراد بالنظر فيما يوجب الخلع
۱۸	نيف يكون خلع الإمام؟ ومن يخلعه؟
۱۸	صلُّ: ليس من حق العاقدين خلع الإمام بدون سبب
۱۸	حكم خلع الإمام لتقسه
۱۸	أي إمام الحرمين في ذلك
۱۹	صلٌّ: فيمن يستنيبه الإمام
۱۹	قاسيم المستنابين عن الإمام
۱۹	عكم تولية العهد
۱۹	كفي اختيار الإمام وحده لولي العهد
۲.	لشروط الواجبة فيمن يتولَّى العهد
۲.	حكم قبول ولمي العهد التولية ووقته
۲.	! يتولى ولي العهد شيئاً في حياة الإمام
۲.	حكم تولية الإمام العهد لابنه عكم تولية الإمام العهد لابنه

۱۳۱	فهرس المعوضوعات
۲۰۷	الخلاف في اشتراط رضا أهل الاختيار والعقد
Y•9	غمز وهجوم على الماوردي (صاحب الأحكام السلطانية)
Y1	متى يدخل وقت قبول ولي العهد للتولية؟
Y1V	حكم تولية العهد لأكثر من واحد على سبيل الشوري والاختيار من بينهم
Y1A	حكم تولية العهد لأكثر من واحد على الترتيب
Y19	لو رتب العاهد العهد لولي عهده ثم لمن يلي بعدَ ولي عهده
YYY	المستناب في حياة الإمام (الوزير) ومدى سلطاته
770	صفات الوزير والاختلاف فيها
	ردُّ على الماوردي في تجويزه كون وزير التنفيذ ذمياً
	حكام الأطراف وولاة المدن والأقطار
YTV	شروط المستنابين لبعض الأعمال والمهمات
	الباب السادس
ص ۲۱۵	في إمامة المفضول
YEY	مقدمة الباب
787	المراد بالفضل والأفضل في هذا الموضع
788 . 787	الزيدية وطوائف من أهل السنة تجوّز عقد الإمامة للمفضول
710	نازع بعض الأثمة في جواز عقد الإمامة للمفضول
	رأي إمام الحرمين في عقد الإمامة للمفضول
۲۰۰	إلى أي مدى تقدّم الكفاءة على الورع أو الفقه؟
	الباب السابع
ص ۲۲۰	في منع نصب إمامين
YOY	الإجماع على وجوب نصب إمام واحد إذا أمكن ذلك
	حكم نصب إمامين والدواعي التي تجوّز ذلك

وعات	٣٢٧ فهرس العوض
YOX	رأي إمام الحرمين في نصب إمامين
177	الخلاف حول نصب قاضيين في بلدة واحدة
	الباب الثامن
441	
<b>*</b> **77	•
*7 <b>*</b>	مطلوب الشرائع الاستمساك بالدين والتقوى
777	قيض الله السلاطين وأُولي الأمر وازعين، ليوفروا الحقوق على مستحقيها
۸۶۲	المقصد الدين، ولكنه لما استمد استمراره من الدنيا، كانت رعايتها لازمة لرعاية الدين
	(أ) _ نظر الإمام في الأمور المتعلقة بالدين
۳۲۸	
۳۲۸	<b>فصلٌ</b> : واجب الإمام نحو أصل الدين
779	حفظه على المؤمنين، ودفع شبهات الزائغين، ودعاء الكافرين
<b>YV</b> •	الزائغون مرتدّون، ومبتدعون
777	المبتدعون المصرون وكيف يردعهم الإمام
۲۷۳	لا يتسع المجال لبيان ما يوجب التكفير مما يقتضي التبديع
377	إذا شاعت البدع والمذاهب الزائغة يدفعهم الإمام بالحجة، وإلا فبالقتال
۴۷۷	الاختلاف في الفروع والنزاع بين الفقهاء مهما اشتد لا دخل للإمام به
YVA	مذهب السلف هو الذي يحمل الإمام الخلق عليه ما استطاع
7.4.7	إذا فشا دعاة الضلال والمذاهب الزائغة، بث في الخلق دعاة الحق لإزاحة الشبهات
۲۸۳	شيوع المذاهب والضلالات أيام المأمون، وواجب الإمام في مثل هذه الحالة
440	السعي في دعاء الكافرين
	قصلٌ: نظر الإمام في فروع الدين
YAY	وجه ارتباط نظر الإمام بفروع الدين

٦٣٣	فهرس الموضوعاتفهرس الموضوعات
Y4	الحج والجمع والأعياد يتعلق بإقامتها نظر الإمام
Y41	الشعائر الظاهرة التي لا تجمع جمعاً كثيراً ومدى ارتباطها بنظر الإمام
ص ۳٤٠	(ب) _ نظر الإمام فيما يتعلق بالدنيا
ص ۳٤٠	خطة وترتيب
Y9T	على الإمام طلب ما لم يحصل وحفظ ما حصل
ئام، وإقامة	حفظ ما حصل ينقسم إلى حفظ الخِطة عن الكفار، وإلى حفظ الأمن والنظ
Y98	العدل بين أهلها
Y40	حفظ الأمن والنظام منه ما يتعلق بأمرٍ كلِّي، ومنه ما يتعلق بالجزئيات
ص ٣٤١	ما يتعلق بالجزئيات ثلاثة أقسام
Y9V	فصل الخصومات _ إقامة العقوبات _ رعاية المشرفين على الضَّيَاع
۳۰۱	الأموال التي يحصلها الإمام ومصارفها
۲۰۳	عودٌ إلى غمز الماوردي وكتابه
	تفصيل ما أجمله من خطة وترتيب
ص ٣٤٤	فصلٌ: طلب ما لم يحصل
۳۰٤	ظهرت البراهين، ولم يبق إلا الجهاد للمعاندين
۳۰۰	الجهاد من فروض الكفايات مرة في كل عام
۳۰٦	رأي إمام الحرمين أن الجهاد لا يتأقَّت بأمد
۳۰۷	الجهاد موكول للإمام وحده، فهو في حقه كفرائض الأعيان
۲۰۸	سائر فروض الكفايات موزعة على العباد
ص ٣٤٧	فصلٌ: في حفظ ما حصل
۳۱۰	ـ عناية الإمام بالثغور والحصون والقلاع
<b>TII</b>	ـ حماية الخِطة من المتلصصين والقطاع
*1*	والمنا الخصومات وترتب القضاة

فهرس العوضوعات ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ضرورة المال للعتاد والرجال
المال العام المرصد للمصالح ٣٤٩
فصلٌ: الضابط في كلِّيِّ المصارف
فصل: هل للإمام أن ينزف بيت المال كل سنة؟
رأي إمام الحرمين أنه حتم على الإمام أن يستظهر بالادّخار ولا ينزف بيت المال ٩٥٩
الرد على من يقول: بنزف بيت المال
فصلٌ: ما الحكم إذا صفرت يد راعي الرعية؟
تنقسم الأحوال إذاً إلى ثلاثة أقسام:
_إذا وطىء الكفار ديار الإسلام، يجب على الأغنياء أن يبذلوا حتى تنجلي الداهية ٣٦٩
_إذا لم يطأ الكفار الديار، ولكنا نحاذره ونتوقعه، فهذا كالقسم الأول ٣٧١
_ألا نخاف من الكفار هجوماً
رأي إمام الحرمين أن للإمام أن يكلف الأغنياء ما يحصل به الاستعداد للجهاد ٣٧٣
ما الحكم إذا كان مع الجند عدتهم وكفايتهم ولكن خلا بيت المال؟
كيف يأخذ الإمام من الأموال؟
هذه قضية جديدة، فكيف أفتى فيها إمامُ الحرمين؟ ٣٧٨
للناس في هذا الموقف حالتان
_أن يعدمُوا قدوة وإمامًا، فالبذل حينئذٍ فرض كفاية ٣٨٠، ٣٨٠
ـ أن يليهم إمام مطاع، فعليه جرّ الجنود، وليس لأحد عصيانه وله أن يعين بعضَ
الموسرين للبذل
الإمام في تعيينه للقتال أو البذل لا يتشهى ولايتحكم، بل يتحرى وجه الصواب والسداد ٣٨٦
للإمام أن يتخير من خيف عليه من كثرة ماله أن يطغى، فيُعيَّته للبذَلُ والإنفاق ٣٨٩
فصولٌ بعد تمهيد الأصول ص ٣٨٩
الفصل الأول: من الناس من قال: إن ما يأخذه الإمام يكون قرضاً على بيت المال ٣٩١
أدلة القائلين بالاقتراض

ι

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	777
٣٩٤	ردّ إمام الحرمين
والمال بمؤنتهم وعدتهم	الفصل الثاني: إذا كثرت عساكر الإسلام، ولم تف موارد بيت
<b>٤•1</b>	فما الحكم؟
والثمرات تفي بالمؤن	يرى إمام الحرمين أن للإمام أن يرتب وظائف على الغلات
٤٠٣	المطلوبة
<b>ξ•ξ</b>	ردَّ على المعارضين
تخذها كنزأ ٤٠٧	تحذير للإمام من أن يمديده لأموال الرعية يبتني بها قصوراً وي
درة الأموال ٤٠٩	الفصل الثالث: في الردّ على من يجوّز التأديب والتعزير بمصا
and the second s	نعم. لا يبعد أن تكون أموال العتاة العصاة أول ما يأخذه الإماه
£1Y	الردعلي من استشهد بقصة عمر مع خالد وعمرو
٤١٣	غمزة أُخرى للماوردي
ص ٤٠١	(د)_القول في مستخلفي الإمام
٤١٥	
£17	الذي لا يمكن الإنابة فيه مطالعات كليات الأمور والنظر العام
£14	ما يستخلف فيه الإمام من الأُمور قسمان: خاص، عام
٤٢٠	يشترط فيمن يتولى الأمر الخاص استجماع خصلتين
£YY	أمثلة الأُمور العامة وما يشترط فيمن يتولاها
£Y#	رأي إمام الحرمين اشتراط الاجتهاد في القاضي
£Y7	ليس للمقلدين أن يتبعوا مذهب أبي بكر الصديق
£YV	تدليل إمام الحرمين على اشتراط الاجتهاد في القاضي
عضال والإشكال ٤٣١	لا خلاف في اشتراط الفطنة والكياسة والتهدّي إلى مواضع الإ
	هجمة عنيفة على من يتصدى للقضاء وهو ليس له بأهل
	عودة إلى ترتيب الكتاب
	السرّ في اهتمامه بموضوع الإمامة

<b>177</b>	-1. 1 h 1
11 1	 فه س الموضوعات ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

## الركن الثاني (الكتاب الثاني)

	(الكتاب الثاني)
٤١٣,	القول في خلو الزمان عن الإمام صر
2773	خطة الركن
	الباب الأول
٤١٥ ر	في انخرام الصفات المعتبرة في الأثمة ص
٤٣٧	مقدمة الباب
£ <b>٣</b> ٨	النسب: إذا لم نجد قرشياً نصبتا العالمَ الكافي الورع
244	إذا نصبنا من ليس قرشياً ثم نشأ قرشي على الخلال المرعية، فما الحكم؟
٤٤٠	الاجتهاد: إذا لم نجد مجتهداً، نصبنا ذا الكفاية والنجدة. وعليه أن يستفتي العلماء
133	الورع: إذا كان ذا كفاية ونجدة يميل إلى الفسق والمجون فلا ننصبه
	إذا دهمتنا عساكر الكفار أو أي ملمة، ولم تجد كافياً ذا نجلة غير الفاسق فقد نضطر
733	إلى توليته أمر القيادة
	لو فرض فاسق، ولكن كنا نراه حريصاً على الذب عن حوزة الإسلام، باذلاً نجدته
233	وكفايته، في سبيل الدين، فالوجه نصبه
111	أساس الصفات الكفاية والاستقلال بالأمر ، ولكنها لا تنفع مع الانهماك في الفسق
220	العلم يلي الكفاية والتقوىا
133	النسب ليس له غناء معقول
<b>£ £ Y</b>	الحكم إذا وجد قرشي غير عالم وغير كافٍ مع عالم كافٍ تقي
433	الحكم إذا وجد قرشي عالم غير كافٍ مع كافٍ تقيّ
133	الكفاية هي المقصودة، فإذا عدمنا الكافي فقد عدمنا من ننصبه والياً

#### الباب الثاني

173	القول في ظهور مُستغدِ بالشوكة مستولي ص
103	عدمة الباب
804	ذا استولى المستولي بالشوكة والمنعة، فذلك على أقسام ثلاثة:
204	. إذا كان أصلح الناس لهذا المنصب، فله أيضاً حالتان
१०२	رأي إمام الحرمين فيما إذا اتحد من يصلح للإمامة، ولم يعقد له أهل الاختيار
	ذا وجد الصالح المستجمع للشروط، ولكنه غير مستظهر بعدة ونجدة يجب على
£0A	الناس اتباعه لتعينه لهذا المنصب
173	إذا لم يتبعه أحد، أو اتبعه ضعفاء لا تقوم بهم الشوكة. فما الحكم؟
	بجب على الصالح المتوحّد للإمامة أن يدعو إلى نفسه وينهض لهذا المنصب فإن آثر
270	التقاعد، كان ذلك من الكبائر
۲۲3	وإن لم يدع إلى نفسه، لم يصر إماماً بنفس الاستحقاق
٧٢3	ما الحكم إذا كان المستولي الصالح غير متوحّد، واستظهر بشوكة وعدة؟
473	رأي إمام الحرمين أنه لا بد من اختيار وعقد
٤٧٠	صعوبة هذه الحال في تصورها
173	لا إمامة لفاسق
274	_استيلاء كافٍ ذي نجدة غير مستوفي الشروط
٤٧٤	إذا خلا الزمان عن كامل على تمام الصفات، ونصبه أهل النصب صار بمنزلة الإمام
7 <b>7</b> 3	إذا استولى بنفسه واستظهر بعدَّته، ولم يكن هناك كافٍ غيره تعين نصبه
<b>٤٧٧</b>	الاستدلال على وجوب نصب الكافي المتوحد. ويعني به هنا (نظامَ الملك)
YAS	صفات المتوحَّد المتفرّد بالكفاية والنجدة في زمانه
۳۸3	التصريح بأنه يقصد (نظام الملك)
٤٨٥	لم يُجعل لآحاد الناس حمل السلاح للصلاح والإصلاح
EAV	عودٌ إلى الاستدلال على أحقية (نظام الملك) للرياسة والزعامة
EAY	اتهام (نظام الملك) بعدم الكفاية وضبط البلاد

189	فهرس الموضوعات
ص ٤٣٦	دفاع إمام الحرمين عن (نظام الملك)
	تعدّي بعض الجنود لا يخلو منه زمان
	الدماء محقونة، والأموال مصونة، والحرم محميّة
٤٩٥	مقتل عمر يشهد بأن العدل والضبط مهما بلغ لا يمنع وقوع أحداث
لام 193	أخطاء الجند التي يشكون منها، لا تساوي شيئاً بجانب صدّهم لأعداء الإس
£4V 9	الجند قضَوًا على القرامطة والمبتدعة والزنادقة، فأي قيمة لما يحدث منهم
ن عثراتهم . ٤٩٩	يكفي ما قام به الجند من سحق الروم، وأسر إمبراطورهم، حتى يتجاوز ع
o • •	لو فرضنا خلوّ الزمان عن هؤلاء الجنود، من كان يرد الثوار والقطاع؟!!
0 • £	ما تشكون منه كآفات السماء لا يقدر أحد على دفعه
ص ٤٤٦	حكم تخلي الإمام عن منصبه
منصبه ٥٠٥	لا يحلُّ لمن هو (كنظام الملك) في الكفاية والنجدة والتوحُّد أن يتخلى عن
ص ٤٤٨	منزلة فروض الكفايات
٠٠٩	فروض الكفايات أعلى فنون القربات
٥١٠	قد يتعين ما هو من فروض الكفايات
oly	قد صار القيام بأمر المسلمين فرض عين على (نظام الملك)
ص ٤٥٢	حكم حروج (نظام الملك) إلى الحج
۰۱۷	لا يحل له الخروج للحج وقطع نظره عن أحوال المسلمين
۰۱۸	الدليل على هذا الحكم
٠٢٢	الرد على المخالف لهذا الحكم
٠٢٥	لفت نظر (نظام الملك) إلى تأمين طرق الحاج

وعات	ــــــــــــــــــ فهرس الموضر		18.
203	ص	متى يجوز (لنظام الملك) الحج؟	
٥٢٧		أمة واطمأنت، وأدى واجبه نحو طرق الحج	إذا أمنت اا
£0A	ص	واجبات الإمام	
٥٣٢		ه من واجبات الإمام مطالب به (نظام الملك)	كل ما قدّما
٤٦٠	ص	واجبات (نظام الملك)	
۷۳۵		وب شكر الله وعدم الافتتان والاطمئنان للدنيا	يذكّره بوج
٤٦٠	ص	ثم علیه	
۸۳۵		ه بالأخبار والأحوال	أ_الإحاطة
٠٤٥		ب مراجعة العلماء وطاعتهم	ب_وجور
٥٤٣		للفتنة والبدع والزندقة	ج ـ التيقظ
0 & 7	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	واجبات متروك لنظر (نظام الملك) وفطنته	د_باقي الر
		الباب الثالث	
٤٦٦	.• ص	في شغور الزمان عن والٍ أو متولُّ بغير	
001		لو الزمان عن كافي	يندر أن يخ
004		ىۋرە على وجە <sub>ي</sub> وحال <sub>ى</sub>	ويمكن تص
٥٥٣	والنهي عن المنكر .	ستقلال الناس فيه بأنفسهم يكون من باب الأمر بالمعروف	ما يسوغ ا
000		كل بلدة أن يقدّموا من ذوي العقل من يلتزمون امتثال أوا،	_
0 0 Y		يي النكاح وعلى النفس يتولاها العلماء	
٥٦٠		مفوّضة إلى الإمام موكولة إلى العلماء أيضاً	الأموال ال
۲۲٥		الأثمة ليس لهم إلا إنهاء أوامر الله إلى مقارّها	
۲۲٥		الشهامة يتحتم عليه أن يراجع العلماء، فالعلماء المتبوعو	

78	. V	فهرس الموضوعات
		الركن الثالث
٤٧٣	ص	(الكتاب الثالث)
۷۲٥		مقدمة الركن وخُطتُه
		المرتبة الأولى
		الباب الأول
٤٧٧	ص	في اشتمال الزمان على المفتين
079		حملة الشريعة هم المفتون المجتهدون الأتقياء
٤٧٨	ص	صفات المفتي
011		الصفات التي ذكرها المتقدِّمون
٥٧٧		الشافعي يوجزها في جملة واحدة
٥٧٨		
۰۸۰		صفات المفتى عند إمام الحرمين
٥٨٤		الورع ليس شرطاً لحصول الاجتهاد
٥٨٥		الدليل على رأي إمام الحرمين
09+		شكوى إمام الحرمين من المقلِّدة
444		ما الواجب على المستغتى من النظر؟
٥٩٣		رأي القاضي ومن معه
090		اختيار إمام الحرمين
٥٩٧		العامي يقلد مفتي زمانه، ولا يرقى إلى مذاهب الصحابة
۸۹٥		أيتَّبعُ العاميّ مذهب مفتي زمانه، أم يرقى إلى مذهب الشافعي؟؟
7•7		اختيار إمام الحرمين أنه يقلد مفتي زمانه

٩.	•	¥
٠.	Z.	- 1

- 1 -	- In	قع س	
حادث	 العه		

## المرتبة الثانية

## الباب الثاني

<i>ىن</i> ٤٨٩	· ·
-	•
111	قد يخلو الزمان عن المجتهدين ولكن يبقى نقلة المذاهب
717.	صفة ناقل المذاهب الفقهية
۱۱۳ .	ما يجب على المستفتين عند وجود النقلة غير المجتهدين
	هل للمقلد أن يقلد مذهب المجتهدين المتأخرين عن الشافعي مع اعتقاده فضل
118.	الشافعي؟
۱۱۷ .	رأي إمام الحرمين القطع باتباع مذهب الشافعي
114 .	حكم الواقعة التي لا يصادف فيها نقل عن الإمام المتقدم
۱۲۲ .	إذا كانت الواقعة في معنى المنصوص عليه، تلحق بالمنصوص عليه
770 .	إذا فرضت واقعة غير منصوص عليها، ولم تكن في معنى المنصوص عليه
	إذا كان الفقيه الناقل متوقد القريحة بصيراً بأساليب الظنون، يُعمل القياسَ في إلحاق
. ۲۲۶	غير المنصوص عليه بالمنصوص، متبعاً تصرّفات إمامه ومسالكه
179 .	على المستفتي أن يتبع مجتهد المذهب في اجتهاده
	لعل مجتهد المذهب في إلحاقه غير المنصوص عليه بأُصول إمامه أقدر من الإمام في
. ۱۳۲	إلحاقه غير المنصوص عليه بأُصول الشريعة
	المرتبة الثالثة
	. Note: 4 No

#### الباب الثالث

٤٩٧ ر	صو	إذا خلا الزمان عن المفتين ونقلة المذاهب معا	
777			تصوير هذه الحالة
		سه ورأيٌ في المصالح المرسلة	
181		أنه لا يبعد تقدير واقعة ليس للشريعة فيها حكمٌ لله تعالى	ذهب البعض إلى أ
727		دلیله	الرد على هؤلاء و

78	فهرس الموضوعات ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
788	الوقائع لا تتناهى، والنصوص متناهية، فكيف يشتمل المتناهي على ما لا يتناهى
	قواعد الشريعة متقابلة بين النفي والإثبات، والأمر والنهي، والإطلاق والحجر ولا
720	يتقابل قط أصلان إلا ويتطرّق الضبط إلى أحدهما، وتنتفي النهاية عن مقابله ومناقضه
٦0٠	مقصود هذه المرتبة أن نذكر في كل أصل من أُصول الشريعة قاعدة تنزل الأحكام عليها

0.4	ص	كتاب الطهارة
0.4	٠	فصلٌ: في المياه
705		يطرأ على الماء الطهور ثلاثة أشياء
108		مذاهب الأثمة في الماء المتنجس
707		حكم الماء في العصر الخالي عن الأثمة
۸۵۲		من استيقن نجاسة اجتنبها، ومن شك أخذ بالطهارة
709		
777		
777		أهذا مذهب جديد؟
778	وأقيستهم	لم يكن للصحابة رضي الله عنهم عهد بطرق استنباط الفقهاء
377		ما يعفو الشرع عنه من النجاسات المستيقنة عند المذاهب.
۲۷۲		المعفَّق عنه عند ذهاب المذاهب
٦٨٢		حكم طريان الأشياء الطاهرة على الماء
٦٨٣		تخصيص الطهارات بالماء تعبد محض، فليتبُّع اسمُ الماء.
345		حكم الماء المستعمل
01.		فصلٌ: في الأواني
٥٨٢		المذاهب مختلفة في الدباغ
7.4.7		
۷۸۶		حكم الشعور والأوبار حكم ما يشك في نجاسته:
	، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،	

ــــــــــــــفهرس الموضوعات	788
٦٨٨	كل ما أشكل كونه حدثاً فلهم أن يأخذوا باستصحاب الطهارة
ص ۱۱ه	فصلٌ: في الغسل والوضوء
٦٩٠	طهارة الحدث غير معقولة المعنى والآلة
791	يعمل أهل ذلك الزمان بآية الوضوء، وليس فيها ذكرٌ للنية
	وحكم التيمم أيضاً عدم وجوب النية
197	لا يجب حينئذ إلا الواجب دون ما لا يتم إلا به
190	غسل الرجلين لا يؤخذ من الآية
197	خلاصة الحكم: الاستمساك بالآية، وبما بقي في الاذِّكار
14V	لا مجال لاتباع غلبات الظنون
ص ۱۵	فصلٌ: في التيمم وما في معناه
/· \	التيمم رخصة لا تعتمد إلاً على التوقيف
· V•Y	الذي يقتضيه الأصل الكلِّيُّ أنه لا يجب القضاء على أي متيمم
اء ما قاموا به على	لو نشأ علماء بالتفاصيل والمذاهب، لا يوجبون على المكلفين قض
Y• &	مقتضى الأصول الكلية
ص ۱۷ ه	فصلٌ: في الحيض
الفروع والتفاصيل ٧٠٦	العلم بأقل الحيض وأكثره، وحكم الصلاة والصوم في أيامه ليس من
٧٠٨	حكم صلاة المستحاضة
كم من سقط عنه	خلاصة الرأي أن التباس الحيض بالاستحاضة، يجعلها في حك
۷۱۳	التكليف بالصلاة جمّلة
ذاهب ۲۱۲	قد تُتَصَوَّرُ صورة يسقط فيها التكليف مع وجود العلم بالتفاصيل والم
	وقد يلتبس أمر المرأة، وهي في بقعة خالية من العلماء، فحكمها أيف
vy•	اعتراض وجواب
ص ۲۳٥	كتاب الصلاة
vrr	أهمية الصلاة، وتشعب أحكامها
V* (	ما استمر العلم برجريه لا سقط

720	فهرس الموضوعات ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
VY0	إذا اعترض في ذلك الزمان شيء مختلف في وجوبه
<b>YYY</b>	حكم ما إذا جرى في الصلاة ماأشكلَ أنه يفسدها أم لا؟
VY4	حكم ما لو طرأ ما يستدعي سجود السهو
ص ۲۷ه	كتاب الزكاة
٧٣٠	ما استيقن أهل الزمان وجوبه أخرجوه، وأوصلوه إلى مستحقه
ص ۲۸ه	كتاب الصوم
VYY	لا يقع نسيان الصوم في مطرد العادة
	باب
ص ۲۹۰	في الأُمور الكلبة والقضايا التكليفية
٧٣٦	مقدمة الباب، وما يقع فيه
VYV	أهمية ما سيأتي به عن المكاسب والمعاملات
VTA	الحكم لو طبق الحرام المكاسب كلها
VT9	اختلف الفقهاء فيما للمضطر من الميتة
ح، وفسدت المعايش - ٧٤٠	لو ارتقب الناس حتى يصلوا إلى حالة الضرورة، لضاعت المصالح
Y8Y	الحاجة في حق الناس كافة تنزل منزلة الضرورة
VEE	ضابط الحاجة
YEA	الأقوات كلها تدخل في الحاجة
٧٥٠	الأدوية أيضاً تندرج تحت الحاجة
٧٥١	الغواكه أيضاً
ن بالمروءة ٧٥٣	الملابس منها ما يدفع الضر، ومنها ما يستر العورة، ومنها ما يتعلن
٧٥٤	ما يدفع الضرر، أو يستر العورة حكمه حكم الأطعمة
Y00	حكم ما يتعلق برعاية المروءة من الملابس
vo4	المساكن تلتحق بالحاجات بدون نظر إلى مملوك أو مستأجر
ت	على الناس بذل الوسع والطاقة في تحصيل الحلال، أو ما يمكن ه
V17	الحكم إذا اختصر الحرام بناجية من الأرض

فهرس الموضوعات	181
٧٦٥	يكون شيوع الحرام بفعل الظلمة الغاشمين
γιι	تقديم قاعدة قبل الخوض فيما يحرم ويحل من أجناس الموجودات
V1A	آية الأنعام تحصر الحرام، وما عداها على الإباحة
vv1	اختلاف الأثمة في حكم الأشياء قبل الشرع
vv1	قيمة هذه القواعد
<b>YYY</b>	الأملاك محترمة كحرمة ملاكها
YYA	المعاملات تقوم على التراضي
YA8	قد تقع واقعة لا تدرك إلا بعلم التفصيل
YA7	الحكم إذا أشكل على الناس ما في أيديهم محرّم أم لا؟
YAA	الحقوق المتعلَّقةُ بالمال قسمان
YA4	مثال من قواعد الشرع للإباحة ولبراءة الذمة:
v4•	ـ إذا اختلط المملوك بالصيود لا يحرم الصيد
V4Y	ـ لو علم رجل أن لإنسان عليه ديناً، والتبس عين ذلك الرجل
V <b>4</b> T	_إذا اختلطت أختُّ محرمة بالرضاع بنسوة لا ينحصرن
v44	ما يتعلق بالجهات العامة من الحقوق في المال
ص ٤٨ ه	فصلٌ: في المواريث
۸۰٤	الحث على تعلم المواريث
۸۰۰	إذا مات رجل وخلّف مختصين به، وأشكل مقدار كل وارث
۸۰۹	إذا مات رجل وخلف من نعلم أنه مستحق، ومن نشك في استحقاقه
۸۱۱	اعتراض على أحكام الميراث في ذلك الزمان
۸۱۳	جواب الاعتراض
A10	سؤال آخر وجواب
ص ۵۵۲	القول في المناكحات
ANA	تمهيد: النكام لايد منه كالأقدات، ماك

787	فهرس الموضوعات
۸۱۹	لا يمتنع النكاح لإشكال الشروط المرعية
۸۲۱	لا يكفي الرضا المجرد لتسويغ النكاح
ΛΥΥ	لا بد من صورة العقد والإيجاب والقبول
AYE	لا بد من خلوِّ المرأة عن نكاح الغير، ومن براءة الرحم
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	يقتضي الأصل الحكم ببقاء النكاح إلى استيقان ارتفاعه
ص ٥٥٥	قول جامع في الزواجر والسياسات
AYA	لا يخفى جواز دفع الظُّلمة ولو بالسلاح
ندود ۸۲۹	أصول الحدود لا تخفي ولا يقام إلا ما استيقنه أهل الزمان من الح
۸۳٤	خاتمة المرتبة الثالثة
۸۳۰	لم فرض إمام الحرمين هذه الفروض؟
	الجواب من وجهين
	المرتبة الرابعة
	الباب الرابع
	في خلو الزمان عن أصول الشريعة
ATA	قيل: لا يقع دروس أصل الشريعة
AT9	رأي إمام الحرمين
مهم بالتفاصيل ٨٤١	حكم طائفة في جزيرة، بلغتهم الدعوة، فأمنوا، ولا سبيل إلى عل
<b>AET</b>	يجب عليهم اعتقاد التوحيد ونبوة النبي
<b>AEE</b>	إذا درست فروع الشريعة وأُصولها، انقطعت التكاليف
A80	سبب الإيجاز هنا أنه بدأ كتاباً مستقلاً في مدارك العقول
λετ Γ3λ	ثناء على الكتاب ومن أُهدي إليه
<b>A&amp;Y</b>	خاتمة نسخة: ف
<b>A&amp;A</b>	خاتمة نسخة: ت
	11

## من عمال العلّامة المحقّ ق عبد عبد العمم محمود الدّيب رحيمة الله تعالى (١٣٤٨-١٩٢١ هـ = ١٩٢١-١٣٤٨)

## أولاً : مكتبة إمام الحرمين الجويني صدر منها :

- ١- البرهان في أصول الفقه . في مجلدين كبيرين .
- ﴿ طبعة أولى \_ مطابع الدوحة الحديثة \_ على نفقة أمير دولة قطر \_ ١٣٩٩ هـ .
  - طبعة ثانية ـ توزيع دار الأنصار بالقاهرة ـ ١٤٠١هـ .
- # طبعة ثالثة \_ إخراج جديد ، مع مزيد من التحقيقات والتعليقات ـ دار الوفاء بالمنصورة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
  - # طبعة رابعة \_ دار الوفاء بالمنصورة ١٤١٨هـ \_ ١٩٩٧م .
    - ٧- الغياثي ( غياث الأمم في التياث الظلم ) .
    - من أجلُّ ما كُتب في الفكر السياسي الإسلامي .
- « طبعة أولىٰ .. مطابع الدوحة الحديثة \_ علىٰ نفقة إدارة الشؤون الدينية بدولة قطر ( إدارة إحياء التراث الإسلامي ) \_ ١٤٠٠هـ .
  - \* طبعة ثانية ـ القاهرة ـ توزيع مكتبة وهبة ، ودار التراث ، ودار الوفاء ـ ١٤٠١هـ .
    - \* طبعة ثالثة \_ جدة \_ دار المنهاج للنشر والتوزيع \_ ١٤٣١هـ .
    - ٣- الدرة المضية فيما وقع فيه الخلاف بين الشافعية والحنفية .
  - \* صدر القسم الأول عن إدارة إحياء التراث الإسلامي بالدوحة ٢٠٦هـ ١٩٨٦م .
    - \* القسم الثاني ( يصدر قريباً إن شاء الله ) .

- ٤ نهاية المطلب في دراية المذهب .
- ﴿ طَبِعَةَ أُولَيْ \_ جَدَّةً \_ دَارَ المنهَاجِ لَلْنَشْرِ وَالْتُوزِيعِ \_ ١٤٢٨هـ .
- ﴿ طبعة ثانية \_ مصححة ومزيدة \_ جدة \_ دار المنهاج للنشر والتوزيع \_ ١٤٣١هـ .
- ٥ مسائل عبد الحق بن هارون الصقلِّي لإمام الحرمين وإجابته عنها . ( يصدر قريباً ؛ إن شاء الله ) .

#### ثانياً: في التأليف:

٦ ـ أبو القاسم الزهراوي ـ أوّل طبيب وجرّاح في العالم .

وتُعتبر هلذه أول دراسة عن هلذا النابغة ، نابغة الطب والإسلام ( أعدت سنة ١٩٦٣م ) .

- الأنصار بالقاهرة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .
- \* طبعة ثانية دار القلم بالكويت ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م .

#### ٧ فريضة الله في الميراث والوصية .

- \* الطبعة الأولى دار الأنصار بالقاهرة ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨م .
- الطبعة الثانية \_ دار الأنصار بالقاهرة \_ ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
- الطبعة الثالثة ـ مكتبة الأقصىٰ بالدوحة ـ قطر ـ ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م .

#### ٨ إمام الحرمين : (حياته وعصره) .

- \* دار القلم بالكويت ـ ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م .
  - ٩\_ فقه إمام الحرمين ( خصائصه وآثاره ) .
- \* إدارة إحياء التراث الإسلامي بالدوحة \_ ١٤٠٥ هــ ١٩٨٥م .
  - \* الطبعة الثانية ـ دار الوفاء ـ مصر ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨م .
  - الطبعة الثالثة \_ دار المنهاج \_ جدة ١٤٣٢ هـ \_ ٢٠١١م .
  - ١- المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي .
- ضدر عن مركز البحوث والمعلومات ـ برثاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة 
   قطر .

- سلسلة كتاب الأمة ـ العدد رقم ٢٧ ـ ربيع الآخر ١٤١١هـ .
- ١١ ـ نحو رؤية جديدة للتاريخ الإسلامي : ( دراسات وتصويبات ) .
  - مجموعة بحوث ومقالات.
  - « دار البشير ـ عمان ـ الأردن ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- الطبعة الثانية\_توزيع : مكتبة وهبة ، دار الوفاء\_١٤١٨هـ\_١٩٩٧م .
- ١٢ ـ الإخوان المسلمون والعمل السرى والعنف ( قراءة منهجية علمية ) .
  - \* دار الوفاء\_المنصورة\_١٤٢٦هـ\_٢٠٠٦م .
- ١٣\_ببلوغرافيا كاملة لأعمال المستشرقين في نشر التراث ( مع دراسة تحليلية ) .
  - پيصدر قريباً إن شاء الله .

#### ١٤- الإمام الغزالي كما عرفته .

 « قدّم أصل هذا الكتاب إلى ملتقى الفكر الإسلامي الحادي والعشرين بالجزائر ( ۱٤٠٨ هـ ١٩٨٧ م ) . ( يصدر قريباً إن شاء الله ) .

#### ثالثاً : البحوث ( لمؤتمرات ، ودوريات محكمة ) :

- ١٥ جنوب السودان وصناعة التآمر ضد ديار الإسلام.
  - \* نشر عام ١٩٦٤م .
- \* ثم أعيد نشرها في صحيفة التربية \_ اليونسكو العربية بدولة قطر \_ العدد ٢٦ ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
  - \* طبعت في رسالة مستقلة ـ مكتبة ـ القاهرة ـ ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣م .
    - \* طبعت ثانية \_ مكتبة الأقصىٰ بالدوحة \_ ١٤١٨ هـ \_ ١٩٩٧م .
      - ١٦- الرسول صلى الله عليه وسلم في بيته .
- \* أحد بحثين قدما للمؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسنة ( الدوحة ـ محرم ١٤٠٠هـ ـ .
   نوفمبر ١٩٧٩م ) .

- صدر ضمن بحوث المؤتمر المجلد الخامس بحث رقم ٤ .
  - طبع مستقلاً \_ دار الوفاء بالمنصورة \_ ١٤١٢هـ \_ ١٩٩٢م .
    - ١٧ ـ جمع السنة وتصنيفها بواسطة الحاسب الآلي .
- قُدَّم للمؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسنة (الدوحة ـ محرم ١٤٠٠هـ ـ نوفمبر ١٩٧٩م ) .
- صدر ضمن بحوث المؤتمر ـ المجلد السادس ـ بحث رقم ٨ ، ( ترجم إلى التركية ، بواسطة الدكتور عبد الله آيدنلي أستاذ الحديث بجامعة أتاتورك ، ونشرته مجلة ديانة ـ مارس سنة ١٩٨٤م ) .
- - ١٨ ـ ( الكومبيوتر ) حافظ عصرنا . ( نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي الشريف ) .
- شروع مفصل لدور الكومبيوتر في إنجاز موسوعة السنة المشرفة ، وموسوعة الرجال ،
   والجمع المستقصي للسنة .
- \* قُدَّم إلىٰ مجلس إدارة مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر في ١٤٠٣ /٨ /١٤٠٣هـ المرابع السنة والسيرة المنعقد بالأزهر (١٤٠٤هـ ١٩٨٤م) .
  - \* حولية مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر \_ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
    - \* طبع مستقلاً \_ دار الرسالة ببيروت \_ ١٤٠٩هـ \_ ١٩٨٩م .

### ١٩ ـ رعاية العرف عند إمام الحرمين:

#### • ٢ ـ المستشرقون والتاريخ الإسلامي :

\* مؤتمر ( المستشرقون والإسلام الأول ) بأعظم جرى \_الهند\_فبراير ١٩٨٢م .

مجلة البعث الهندية ـ عدد خاص بأبحاث المؤتمر ، رمضان وشوال ١٤٠٢هـ يوليو
 وأغسطس ١٩٨٢م .

#### ٢١ ـ لغة القرآن. . ماذا يراد بها ؟

- \* ملتقى الفكر الإسلامي الثامن عشر بالجزائر ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م مع مقدمة عن الصحوة الإسلامية والغزو الثقافي .
  - نشر ضمن أبحاث المؤتمر .
  - ٢٢\_الزبير بن العوام ( الثروة والثورة ) .
  - بحث نموذجي لما نرجوه وندعو إليه من تحقيق أخبار التاريخ الإسلامي .
    - حولية كلية الشريعة \_ جامعة قطر \_ العدد الثالث \_ ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
      - « مكتبة ابن تيمية بالبحرين ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
      - طبعة جديدة مع زيادات ـ دار الوفاء بالمنصورة ( قريباً ) .

#### ٢٣ ـ المستشرقون والتراث .

- \* بحث منهجي إحصائي عن قيمة عمل المستشرقين بالتراث.
  - حولية كلية الشريعة \_ جامعة قطر \_ ١٤٠٥هـ \_ ١٩٨٥م .
    - \* مكتبة ابن تيمية بالبحرين ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
      - \* دار الوفاء بالمنصورة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م .
      - الوفاء بالمنصورة ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

#### ٤ ٧- الغزالى وأصول الفقه

شر ضمن الكتاب التذكاري ( الإمام الغزالي ) الذي أصدرته جامعة قطر ، احتفالاً
 بالذكرى المئوية التاسعة لوفاته ( ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م ) .

#### 20- العقل عند الأصوليين.

\* بحث علمي منهجي يثبت أن ما يتردد في كتب الأصول من أن المعتزلة والشيعة يحكمون العقل ، لا أصل له .

.....من أعمال العلامة المحقق عبد العظيم محمود الديب رحمه الله تعالى

حولية كلية الشريعة \_ جامعة قطر \_ العدد الخامس \_ ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م .

طبعة ثانية \_ دار الوفاء بالمنصورة ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

#### ٢٦ ـ العقل عند الإمام الغزالي .

حولية كلية الشريعة بجامعة قطر ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

#### ٧٧ ـ المنهج عند المستشرقين .

قُدَّم إلىٰ ندوة ( البحث العلمي في الدراسات الإسلامية )..

كلية الدعوة - طرابلس - ليبيا - يوليو ١٩٨٩ م .

نشر بحولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ جامعة قطر ـ ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .

#### ٢٨\_الحوار والتعددية في الفكر الإسلامي .

حولية كلية الشريعة بجامعة قطر \_ ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .

طبع بدار الوفاء بمصر \_ ضمن سلسلة : نحو عقلية إسلامية واعية \_ رقم ٢٠ ١٤١٧هـ \_ ١٩٩٦ م .

#### ٢٩ التبعية الثقافية ( وسائلها ومظاهرها ) .

قدم إلى ندوة الثقافة العربية \_ الواقع وآفاق المستقبل \_ الدوحة \_ قطر \_ شوال ١٤١٣هـ \_ ابريل ١٩٩٣م .

· طبع بدار الوفاء ـ مصر ـ ضمن سلسلة : نحو عقلية إسلامية واعية ـ رقم ١٩ ـ ١٤١٧هـ ـ . ١٩٩٦م .

#### ٣٠ علم اختلاف الفقهاء المفهوم ـ الأسباب ـ النشأة ـ المنهج . "

. ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري ـ شعبان ١٤١٦هـ ديسمبر ١٩٩٥م .

#### ٣١ ـ من أخبار يزيد بن معاوية : تمحيص وتدقيق وإنصاف .

· مجلة مركز بحوث السنة والسيرة ـ العدد التاسع ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م .

من أعمال العلامة المحقق عبد العظيم محمود الديب رحمه الله تعالى \_\_\_\_\_\_\_ 100

٣٢ من التصحيف والتحريف.

مجلة آفاق التراث والتربية ـ مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ـ العدد السادس عشر ـ · شوال سنة ١٤١٧هـ فبراير ١٩٩٧م .

٣٣ من أخبار عثمان مع أبي ذر: تمحيص وإنصاف.

( يصدر قريباً ) .

#### رابعاً :

١- بحوث ندوة الذكرى الألفية لإمام الحرمين الجويني . الإعداد للندوة والإشراف على نشر البحوث بالاشتراك مع د . محمد صالح الشيب . كلية الشريعة والدراسات الإسلامية \_ جامعة قطر ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .

٢ يوسف القرضاوي ، كلمات في تكريمه ويحوث في فكره وفقهه ( مهداة إليه بمناسبة بلوغه السبعين ) . الإشراف على تحرير ونشر بحوث ومقالات الكتاب مطابع الدوحة الحديثة \_ الدوحة \_ ٢٠٠٣م .